




إكسِيرُ التَّنْمِيَّةِ

جَدَلِيَّةُ "التَّنْمِيَّةِ" و"الثَّقَافَةِ": أين الخَلَلُ؟
نَحْوُ تَأْصِيلِ "الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ" فِي الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ



خضر محمد عبد الرحمن الشيباني

العبيكان
Obekon

إِكْسِيرُ التَّنْمِيَةِ

جَدَلِيَّةُ «التَّنْمِيَةِ» وَ«الثَّقَافَةِ» : أَيْنَ الْخَلَلُ؟

نَحْوُ تَأْصِيلِ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» فِي الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ

تَأْلِيفُ

خَضِرُ مُحَمَّدٌ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الشَّيْبَانِي

ح خضر محمد عبد الرحمن الشيباني، ١٤٣٧ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشيباني؛ خضر محمد عبد الرحمن

إكسير التنمية. / خضر محمد عبد الرحمن الشيباني. - الرياض، ١٤٣٧ هـ

٤٢٠ ص؛ ١٦,٥ × ٢٤ سم.

ردمك: ٨-٨١٢-٠٢-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١- العالم الإسلامي - التنمية ٢- العالم العربي - التنمية أ. العنوان

١٤٣٧ / ٤١١٦

ديوي ٣٣٨,٩٠٠٩٥٣

حقوق الطباعة محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٣٧ هـ / ٢٠١٦ م

امتياز التوزيع شركة العبيكان

المملكة العربية السعودية - الرياض - المحمدية - طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول

هاتف: ٤٨٠٨٦٥٤ - فاكس: ٤٨٨٩٠٢٣ ص.ب: ٦٢٨٠٧ الرياض ١١٥٩٥

جميع الحقوق محفوظة للناشر. ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ «فوتوكوبي»، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من المؤلف.



الإهداء

• إليها.

إلى والدتي السيِّدة نفيسة بنت السيِّد أحمد الدَّاه - رحمها الله - ؛
ذلك النَّبْعُ الصَّافِي من الحَنَانِ والخَيْرِ والحُبِّ؛ كان يَنْسَابُ نَقِيًّا حَضِيًّا
دون طَلَبِ بالأمْسِ، وأَفْتَقَدُهُ اليوم، وأَسْتَحِثُّ الخُطَى في طَلْبِهِ، ولكن
لا مُجِيبَ. وتَبْقَى الذِّكْرَى الغَامِرَةُ، أَتَكِيُّ عليها؛ فهي مَعِينٌ زَاخِرٌ
بأَصْدَقِ المَشَاعِرِ وأَنْبِلِهَا.

إلى والدي الشَّيخ محمد عبد الرَّحمن الشَّيباني - رحمه الله - ؛
تَعَلَّمْتُ منه الكثير في تَجَارِبِ حَيَّةٍ من الشُّمُوخِ والإِيمَانِ والتَّقَى، وما
زِلْتُ أَتَعَلَّمُ منه - بعد رَحِيلِهِ - في وَمَضَاتِ كَثِيفَةِ الْمُخْتَوَى وعمِيقَةِ
الدَّلالاتِ، تَكْبُرُ بها الهِمَّةُ، وتَعَزُّبُهَا النَّفْسُ، وتَسْمُو بها الرُّوحُ.





استهلال

يَهْتَمُّ هَذَا الْكِتَابُ بِظَاهِرَةِ مَا يُعْرَفُ بـ «إشكالية التنمية» في «المجتمعات العربية»، وَيَسْعَى إِلَى تَفْكِكِ عُنَاصِرَهَا، وَفَهْمِ أَسْبَابِ ذَلِكَ الْقُصُورِ الْبَيِّنِ فِي هَذِهِ الْمَجْتَمَعَاتِ، وَفَشْلِهَا الذَّرِيعِ فِي مُحَاوَلَاتِهَا الْمُتَكَرِّرَةِ وَالْمُتَبَايِنَةِ لِتَأْسِيسِ «نَهْضَةٍ» وَتَحْقِيقِ «تَنْمِيَةٍ»؛ فَعَبَّرَ قَرْنَيْنِ - مِنْذَ مَا عُرِفَ بِاسْمِ «عَصْرِ النَّهْضَةِ» - تَعَدَّدَتِ الْمَدَارِسُ الْفِكْرِيَّةُ وَالْأَنْظِمَةُ السِّيَاسِيَّةُ وَالْخُطَطُ الْاِقْتِصَادِيَّةُ بِأَطْرُوحَاتِهَا النَّهْضَوِيَّةِ الْمُتَعَدِّدَةِ وَدُفُوعَاتِهَا التَّنْمَوِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَلَكِنْ مَا تَزَالُ كُلُّ الْحُلُولِ الَّتِي طَرَحَتْهَا تِلْكَ الْمَدَارِسُ وَالْأَنْظِمَةُ وَالْخُطَطُ عَاجِزَةً عَنْ تَغْيِيرِ «الْوَاقِعِ الْعَرَبِيِّ» وَإِخْرَاجِهِ مِنْ مَازِقِهِ التَّنْمَوِيِّ.

فِي مُحَاوَلَةٍ مُتَأَنِّيَةٍ - عَبْرَ طَيَّاتِ هَذَا الْكِتَابِ - يَتَقَصَّى الْمُؤَلِّفُ طَبِيعَةَ «إشكالية التنمية» ودَوَاعِيهَا، وَاسْتِجْلَاءَ سُبُلِ الْخُرُوجِ مِنْ مَازِقِهَا، لِيَخْلُصَ إِلَى أَنَّ الْمُعْضِلَةَ الْحَقِيقِيَّةَ تَكْمُنُ فِي الْعَجْزِ الْمُتَّفَاقِمِ فِي تَأْسِيسِ عِلَاقَةٍ حَيَوِيَّةٍ، وَتِلَاقِحِ فَعَّالٍ، وَتَزَاوُجِ أَصِيلٍ، بَيْنَ عُنَاصِرِ «الثَّلَاثِ» النَّاجِعِ: (التَّنْمِيَةُ - الثَّقَافَةُ - الْعِلْمُ).

مِنْ ذَلِكَ الْمُنْطَلَقِ فَإِنَّ الْأَطْرَ الْمُتَدَاخِلَةَ لثُلُوثِ «التَّنْمِيَةُ - الثَّقَافَةُ - الْعِلْمُ» هِيَ الرُّبُوعُ الَّتِي يَهْتَمُّ الْمُؤَلِّفُ - بِجُهْدِ الْمُقِلِّ - بِتَحْلِيلِهَا وَاسْتِكْشَافِ أَبْعَادِهَا وَبَلُورَةِ مُقَوِّمَاتِهَا؛ وَمِنْ الْمُنَاسِبِ أَنْ نَسْتَشْهَدَ فِي اسْتِهْلَالِنَا هَذَا بَآيٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ حَوْلَ هَذَا «الثَّلَاثِ» النَّاجِعِ الَّذِي هُوَ مَحَلُّ اهْتِمَامِ هَذَا الْكِتَابِ.

التَّـنْـمِـيَّة

- ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١].
- ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِن بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤].

١

٣

٢

الثَّقَافَةُ

- ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].

- ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٥٣].

العِلْم

- ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَٰؤُا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٩].
- ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة: ١١].

مُحتَوَيَاتُ الْكِتَابِ

٧	استهلال
٩	مُحتَوَيَاتُ الْكِتَابِ
١٧	المُقدِّمة

الفصل الأول إشكالية التنمية

٢٧	(١-١) مدخل
٢٩	(٢-١) مُشكلة المُصطلح: بين «النّهضة» و«التنمية»
٣٢	(٣-١) الحالة العربيّة
٣٤	(٤-١) أبعاد «إشكالية التنمية»
٣٥	(١-٤-١) الواقع التّنمويّ في العالم العربيّ
٣٧	(٢-٤-١) البُعدُ الفكريّ
٣٩	(١-٤-٢-أ) المَدْرَسَةُ التُّراثيّةُ - الانعزاليّة
٤٠	(١-٤-٢-ب) المَدْرَسَةُ الحداثيّةُ - الانبهاريّة
٤١	(١-٤-٢-ج) المَدْرَسَةُ التّوفيقيّةُ - الإصلاحيّة
٤٣	(١-٤-٢-د) استمّرازُ «الفكر الحائر»
٤٤	(٣-٤-١) البُعدُ العمليّ
٤٨	(٥-١) «إشكالية التنمية»: مُحاولَةٌ للفهم
٤٩	(١-٥-١) السّجالاتُ الفكريّة
٥٣	(٢-٥-١) أين الخل؟

الفصل الثاني

«الثقافة»: التعريف والرؤية

- ١-٢ (مَدخل ٥٩
- ٢-٢ (تعريفات لمصطلح «الثقافة» ٦٠
- ١-٢-٢ (التعريف المعتمد لـ «الثقافة» ٦٣
- ٢-٢-٢ (التركيب العام لـ «الثقافة» ٦٥
- ٣-٢ (مشكلة الثقافة ٦٧
- ٤-٢ («الثقافة» بين «النخبوية» و«الجماهيرية» ٦٩
- ٥-٢ («الثقافة» و«العولمة» ٧٢
- ١-٥-٢ (بداية «العولمة الحديثة»: العلوم الطبيعية ٧٥
- ٢-٥-٢ (أخطاء «الخطاب العربي» ٧٦
- ٣-٥-٢ (وقود العولمة والبحث عن «ثقافة حيوية» ٧٨
- ٦-٢ («المثقف العربي» والدور المفقود ٨٠
- ١-٦-٢ (المأزق الثقافي: بين «السياسة» و«العلم» ٨٣
- ٢-٦-٢ (البحث عن مشاجب ٨٤
- ٧-٢ (توجيه الثقافة ٨٧
- ١-٧-٢ («ثقافة التغيير» و«تغيير الثقافة» ٨٩
- ٨-٢ (إشكالية الثقافتين ٩١
- ١-٨-٢ (أطروحة تشارلز سنو ٩٤
- ٢-٨-٢ (موقع «الثقافة العربية» في «إشكالية الثقافتين» ٩٦

الفصل الثالث

«الثقافة العربية»: مصدر الأزمة

- ١-٣ (مَدخل ٩٩
- ٢-٣ («الإشكالية الكبرى» في «الثقافة العربية» ١٠١

١٠٣	١-٢-٣) بين الأمانيّ والحقائِق
١٠٦	٢-٢-٣) مَازِقُ «الخطاب العربي»
١٠٧	٣-٣) حالة «الانفِصام» في «عملية التّمية»
١١٠	١-٣-٣) قانونُ «التّحدّي والاستِجابة»
١١٢	٤-٣) «الثّقافة العربيّة»: مَلامِحُ الأزمّة
١١٤	١-٤-٣) «الثّقافة العوّراء» تحت الحِصار
١١٦	٢-٤-٣) ديوانُ العرب: «حالة انّفعاليّة»
١١٨	٣-٤-٣) طبيعةُ «الأزمّة الثّقافيّة»
١٢٢	٥-٣) مدّخلٌ إلى «البُعد الزّمكانيّ»
١٢٣	١-٥-٣) «البُعد الزّمكانيّ» و«إشكاليّة الثّقافتين» في الواقع العربيّ
١٢٧	٦-٣) دون كيخوته و«الثّقافة العربيّة»
١٢٩	٧-٣) الدّوائرُ المُغلقةُ في «الحركة الثّقافيّة العربيّة»

الفصل الرابع

إشكاليّة التّراث والحداثة

١٣١	١-٤) مدّخل
١٣٢	٢-٤) مُصطلحاتُ «الإشكاليّة» ومَازِقُها
١٣٤	١-٢-٤) مَازِقُ «الخطاب التّراثيّ»
١٣٧	٢-٢-٤) مَازِقُ «الخطاب الحداثيّ»
١٤١	٣-٤) الحداثة العربيّة: مُنتجُ هجينٍ بين «الاغتِراب» و«الانفِصام»
١٤٣	٤-٤) أبعادُ «الإشكاليّة»
١٤٥	١-٤-٤) هل «الأصالة» مفهُومٌ «نسبيّ»؟
١٤٧	١-٤-٤-أ) «النّظريّة النسبيّة» تنسِفُ «النّسبويّة الفلسفيّة»
١٤٩	١-٤-٤-ب) «النّسبويّة»: بين «المنطق» و«نهاية التّاريخ»
١٥١	٢-٤-٤) «إشكاليّة الثّقافتين» على الصّعيد العربيّ

- ١٥٣ (٣-٤-٤) «المؤشّر الحدّاثيّ» مؤشّرٌ يَبْحُثُ عن تَأْسِيسِ
- ١٥٥ (٥-٤) الإِشْكَالِيَّةُ هي «إِشْكَالِيَّةٌ حول العَدَمِ»
- ١٥٩ (٦-٤) مُحَاوَلَةٌ لـ «فَكَ الْإِشْتِبَاكِ»
- ١٦٢ (١-٦-٤) نَمُودَجُ «التَّوَاْفُقِ التَّنْمَوِيِّ»
- ١٦٤ (١-٦-٤-أ) نحو «قَانُونِ صِفَرِيٍّ»
- ١٦٦ (١-٦-٤-ب) مُقَارَبَةٌ عِلْمِيَّةٌ لـ «نَمُودَجِ التَّوَاْفُقِ التَّنْمَوِيِّ»
- ١٦٧ (١-٦-٤-ج) من «التَّوَاْفُقِ التَّنْمَوِيِّ» إلى «الثَّقَافَةِ التَّنْمَوِيَّةِ»
- ١٧٠ (٧-٤) «التَّنْمِيَةُ الْحَقِيقِيَّةُ» لَا تَسْتَعْدِي أَحَدًا

الفصل الخامس

«العقل العربي» و«الثقافة التَّنْمَوِيَّةُ»

- ١٧٣ (١-٥) مَدْخُل
- ١٧٥ (٢-٥) «العقل العربي»: تَرْمِيمٌ أَمْ إِعَادَةٌ بِنَاءٌ؟
- ١٧٦ (١-٢-٥) من مُحَدِّدَاتِ «العقل العربي»
- ١٧٧ (٢-٢-٥) في رُبُوعِ «الشَّعْوَذَةِ»
- ١٨١ (٣-٢-٥) «العقل العربي» من مَنْظُورٍ فِيزِيَاءِيٍّ
- ١٨٣ (٤-٢-٥) غُرْبَةُ «العقل العربي» في العَصْرِ الْحَدِيثِ
- ١٨٤ (٥-٢-٥) الْبَحْثُ عَنْ «تَوَازُنٍ جَدِيدٍ»
- ١٨٧ (٣-٥) «ثَقَافَةُ الْمُسْتَقْبَلِ» و«مُسْتَقْبَلُ الثَّقَافَةِ»
- ١٨٨ (١-٣-٥) «إِسْتِرَاطِيَّةُ الثَّقَافَةِ» و«الْفَجْوَةُ الْمَعْرِفِيَّةُ»
- ١٩٢ (٢-٣-٥) «ثَقَافَةُ الْمُسْتَقْبَلِ» و«مَنْظُومَةُ الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَةِ»
- ١٩٤ (٣-٣-٥) «إِسْتِرَاطِيَّةُ الثَّقَافَةِ» و«قَضِيَّةُ الْمُسْتَقْبَلِ»
- ١٩٦ (٤-٥) خَصَائِصُ «الثَّقَافَةِ التَّنْمَوِيَّةِ»
- ١٩٨ (١-٤-٥) نَحْوُ ضَبْطِ الْمُصْطَلَحِ
- ٢٠٠ (٢-٤-٥) «الشَّرْطُ الثَّقَافِي» و«التَّنْمِيَةُ الْمُسْتَدَامَةُ»
- ٢٠٤ (٣-٤-٥) مَا زِقَ الْمُصْطَلَحِ و«الْإِنْسَانُ الْجَدِيدُ»

٢٠٦	٤-٤-٥) «الثقافة التَّموِيَّة» والمَعَارِفُ الْإِنْسَانِيَّة
٢١١	٤-٤-٥-أ) نَحْوُ إِرَادَةِ مُجْتَمَعِيَّة
٢١٢	٤-٤-٥-ب) نَحْوُ رُؤْيَا عَمَلِيَّة
٢١٤	٥-٤-٥) على طريق «إِسْتِرَاتِيْجِيَّة الثَّقَاة التَّموِيَّة»
٢١٦	٥-٤-٦) الْبَحْثُ عَنْ «الْمُتَقَفِّ التَّموِيَّ»
٢١٩	٥-٥) نَحْوُ الْمُصَالَحَةِ مَعَ الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّة
٢٢١	٥-٥-١) الْعَدَاءُ الْخَفِيَّ
٢٢٥	٥-٦) الْمُنْطَلَقَاتُ الدِّيْنِيَّةُ وَ«الْفِكْرُ التَّموِيَّ»
٢٢٨	٥-٧) الْمَدْخَلُ إِلَى «الثَّقَاة الْعِلْمِيَّة»

الفصل السادس

«الثَّقَاة الْعِلْمِيَّة» : وَقُودُ «الثَّقَاة التَّموِيَّة»

٢٣١	٦-١) مَدْخَل
٢٣٥	٦-٢) تَأْثِيرَاتُ الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّة عَلَى الْمُجْتَمَعَات
٢٣٩	٦-٣) «الثَّقَاة الْعِلْمِيَّة»: الْمَدْخَلُ إِلَى تَفْكِكِ «إِشْكَالِيَّة التَّموِيَّة»
٢٤١	٦-٤) الطَّبِيْعَةُ الْاِقْتِحَامِيَّةُ لِلْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّة
٢٤٤	٦-٥) «الثَّقَاة الْعِلْمِيَّة» فِي التَّجْرِبَةِ الْغَرْبِيَّة
٢٤٦	٦-٥-١) بَيْنَ «الثَّقَاة الْعِلْمِيَّة» وَ«الدِّيْمُوقْرَاطِيَّة»
٢٤٩	٦-٦) «الثَّقَاة الْعِلْمِيَّة» وَ«مُجْتَمَعُ الْمَعْرِفَةِ»
٢٥١	٦-٦-١) الشَّرْطُ الْاجْتِمَاعِيَّ
٢٥٣	٦-٦-٢) الشَّرْطُ الثَّقَافِيَّ
٢٥٤	٦-٧) «الثَّقَاة الْعِلْمِيَّة»: أَوْلَوِيَّةُ الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّة
٢٥٥	٦-٧-١) فِي مُوَاْجَهَةِ «الْمَازِقِ التَّموِيَّ»
٢٥٦	٦-٧-٢) «التَّفْكِيرُ الْعِلْمِيَّ» وَ«الثَّقَاة»
٢٦٠	٦-٧-٣) عَقْلَنَةُ الثَّقَاة
٢٦٣	٦-٧-٤) فِي انْتِظَارِ «تَحَوُّلٍ ثَقَافِيَّ»

الفصل السابع

«الثّقافةُ العِلْمِيَّةُ»: نظرةٌ شاملةٌ

- ٢٦٧ (١-٧) مَدْخُلُ
- ٢٦٨ (٢-٧) «الثّقافةُ العِلْمِيَّةُ»: التّعريفُ والصُّنُوفُ
- ٢٧١ (١-٢-٧) من «المُتَقَفِّ عِلْمِيًّا»؟
- ٢٧٢ (٢-٢-٧) مُؤَشِّرُ أَدَاءٍ: «مُعَامِلُ كَفَاءَةِ الْأَدَاءِ الْمُجْتَمَعِيِّ»
- ٢٧٣ (٣-٢-٧) نَحْوُ تَعْرِيفٍ شَامِلٍ لـ «الثّقافةُ العِلْمِيَّةُ»
- ٢٧٦ (٣-٧) «الثّقافةُ العِلْمِيَّةُ»: التّفَرُّعَاتُ
- ٢٧٧ (١-٣-٧) «الثّقافةُ العِلْمِيَّةُ» فِي ضَوْءِ «الْجُمُهورِ المُسْتَهِدَفِ»
- ٢٧٩ (٢-٣-٧) «الثّقافةُ العِلْمِيَّةُ» فِي ضَوْءِ «التَّخْصُّصَاتِ العِلْمِيَّةِ وَالتَّقْنِيَّةِ»
- ٢٨١ (٤-٧) «الثّقافةُ العِلْمِيَّةُ»: الْأَهْدَافُ
- ٢٨٤ (٥-٧) «الثّقافةُ العِلْمِيَّةُ» وَ«الْأَمْنُ العِلْمِيّ»
- ٢٨٥ (١-٥-٧) مُقَوِّمَاتُ «الْأَمْنِ العِلْمِيّ»
- ٢٨٨ (٦-٧) «الثّقافةُ العِلْمِيَّةُ» وَ«الْأَمْنُ الفِكْرِيّ»
- ٢٩٠ (٧-٧) «الثّقافةُ العِلْمِيَّةُ» وَ«الْأَمْنُ الوَطَنِيّ»
- ٢٩١ (٨-٧) «الثّقافةُ العِلْمِيَّةُ» وَ«الْأَمْنُ الاجْتِمَاعِيّ»
- ٢٩٢ (٩-٧) «البَنْدُولُ الفِكْرِيّ» وَ«نُقْطَةُ التَّوَازُنِ»
- ٢٩٤ (١-٩-٧) «مَلَفُ الْإِرْهَابِ» كَمِثَالٍ
- ٢٩٧ (٢-٩-٧) نَحْوُ «خِطَابٍ مَعْرِفِيٍّ» فَاعِلٍ
- ٣٠٠ (١٠-٧) «الثّقافةُ العِلْمِيَّةُ»: الْقِيَمُ وَالْمَعَايِيرُ
- ٣٠٤ (١١-٧) «الثّقافةُ العِلْمِيَّةُ»: الْمَعْوَقَاتُ
- ٣٠٧ (١٢-٧) «الثّقافةُ العِلْمِيَّةُ»: الْعَامِلُ الْمُهِيمُنُ عَلَى شُرُوطِ التَّأْهِيلِ لـ «مُجْتَمَعِ الْمَعْرِفَةِ»

الفصل الثامن

الطريق إلى تعزيز «الثقافة العلمية»

- ٣١١ (١-٨) مَدْخُل
- ٣١٢ (٢-٨) وَسَائِلُ تَعْزِيزِ «الثقافة العلمية»
- ٣١٢ (١-٢-٨) التَّعْلِيم
- ٣١٥ (١-٢-٨-أ) الأولوية التي لم تَنْضَجْ في «إستراتيجيات التنمية» في العالم العربي
- ٣١٧ (١-٢-٨-ب) نَحْوُ «إستراتيجيّة تعليميّة» فاعلة
- ٣٢٠ (٢-٢-٨) الإعلام
- ٣٢١ (١-٢-٢-٨-أ) الواقع العربي و«الإعلام»
- ٣٢٣ (١-٢-٢-٨-ب) هُمُومُ «الإعلام التّمْوِيّ»
- ٣٢٥ (١-٢-٢-٨-ج) المَوْقِعُ الرِّيَادِيّ لـ«الإعلام العلمي»
- ٣٢٨ (١-٢-٢-٨-د) التَّلَاوُمُ بين «التّعليم» و«الإعلام»
- ٣٢٩ (١-٢-٨-٣) «التّغريب» و«النّشر العلمي»
- ٣٣٢ (١-٢-٨-٣-أ) «الشَّرْطُ اللُّغَوِيّ» لـ«مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ»
- ٣٣٤ (١-٢-٨-٣-ب) مُعْجَزَةُ التَّرْجَمَةِ
- ٣٣٦ (١-٢-٨-٣-ج) بين «حِمَايَةِ البيئَةِ» و«حِمَايَةِ اللُّغَةِ»

الفصل التاسع

جماع القول

- ٣٣٩ (١-٩) مَدْخُل
- ٣٤١ (٢-٩) بَرَامِجُ «التّمْمِيَةِ النّمْطِيَّةِ»
- ٣٤٤ (١-٢-٩) هل نَحْتَاجُ إلى آينشتاين عربي؟
- ٣٤٧ (٢-٢-٩) «الرَّأْسَمَالُ البَشَرِيّ» و«نَزِيْفُ الأَدْمِغَةِ»
- ٣٤٨ (٣-٩) ثَالُوثٌ فِي حَاجَةٍ إِلَى تَلَاقٍ
- ٣٥٠ (١-٣-٩) نَحْوُ «التّخْصِيبِ الفِكْرِيّ»

- ٣٥١ (٤-٩) نَحْو «نَمُودِجِ عَرَبِيٍّ لِلتَّنْمِيَةِ»
- ٣٥٥ (١-٤-٩) «مُجْتَمَعُ الْمَعْرِفَةِ» و«قَضِيَّةُ التَّرْجَمَةِ»
- ٣٥٨ (٢-٤-٩) رَجْعُ الصَّدَى
- ٣٥٩ (٣-٤-٩) أُسْطُورَةُ «الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ» فِي الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ
- ٣٦٣ (٥-٩) الْعِلَاقَةُ بَيْنَ «الثَّقَافَةِ» وَ«التَّنْمِيَةِ»
- ٣٦٥ (١-٥-٩) «قَضِيَّةُ الْمَرْأَةِ» فِي الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ
- ٣٦٧ (٢-٥-٩) قَضِيَّةُ الْوَحْدَةِ الْعَرَبِيَّةِ
- ٣٦٩ (٢-٥-٩-أ) الْوُظَيْفَةُ التَّارِيخِيَّةُ لـ«الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ»
- ٣٧١ (٣-٥-٩) قَضِيَّةُ الدِّيْمُوقْرَاطِيَّةِ
- ٣٧٣ (٦-٩) حَالَةُ «الْقُصُورِ الذَّاتِيَّةِ»... إِلَى مَتَى؟
- ٣٧٦ (١-٦-٩) إِشْكَالِيَّةُ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ»
- ٣٧٩ (٧-٩) نَحْو «عَقْلَنَةِ الثَّقَافَةِ»
- ٣٨٢ (١-٧-٩) «مِسْطَرَةُ الْعَوْلَمَةِ» وَ«الإِصْلَاحُ»
- ٣٨٤ (٢-٧-٩) مَا بَعْدَ «الرَّبِيعِ الْعَرَبِيِّ»
- ٣٨٦ (٨-٩) الْخَاتِمَةُ
- ٣٩١ - ثَبَّتُ الْمَرَاجِعَ
- ٤٠٧ - مَسَرَّدُ الْأَعْلَامِ



المقدمة

طَوَالَ قَرْنَيْنِ مِنَ الزَّمَنِ كَانَتْ - وما زالت - القضيةُ الكبرى في حياةِ المُجتمعات العربية هي «قضيةُ النهضة»، وكانت - وما زالت - الأُسْلةُ الكبرى هي «أُسْلةُ النهضة»؛ ومن كُلِّ ذلك انبثقت «إشكاليةُ النهضة»، وفي طياتها «إشكاليةُ الأصالةِ والمعاصرة» التي وصفها محمد عابد الجابري بأنها «الإشكاليةُ المحوريةُ في الفكر العربي»^(١)، وهي تُمثِّلُ ذلك التشابكَ المُعقَّدَ بين تداعياتٍ وجدانيَّةٍ، وتداخلاتٍ تراثيَّةٍ، وقضيةِ الهويةِ، والدِّفاعِ عنها ضدَّ «الفكر الغاربي» القادم من الغرب؛ ويحدثُ كُلُّ ذلك في الوقتِ نفسه الذي تظلُّ فيه مُعطياتُ ذلك الغرب - على مُختلف الأصعدة - مثلاً مَطْلُوباً في «التَّمية»، ونموذجاً مَرغوباً في «النَّهضة».

وبالرَّغم من اختلافِ المَوارِدِ، وتبايُنِ تَرْكيبةِ المُجتمعات، وتعدُّدِ الأنظمةِ في دُولِ العالمِ الثالثِ، إلَّا أنَّها جميعاً كانت حريصةً على تفعيلِ «الخيار العلميِّ - التَّقنيِّ» ومُوَأكبةِ مُتطلَّباتِ «العصر الحديث»، ولكنها في غالبيتها السَّاحقة - باستثناءِ حالتين أو ثلاثٍ - فشلت في تحقيقِ الأهدافِ المنشودةِ في نقلِ مُجتمعاتها إلى صُفوفِ المُجتمعات القادرةِ على تحقيقِ الحُدُودِ الدُّنيا من الكفاءةِ الاقتصاديةِ والتَّقنيةِ الفاعلةِ والحراكِ العلميِّ النَشِيط. وهكذا بعد عُمُودٍ من الزَّمنِ، وخُطَطٍ لا تنتهي في مجالاتِ «التَّمية»، وبرامجِ طُمُوحَةٍ في التَّعليمِ والتَّدريبِ والتَّصْنيعِ، فإنَّ «المُجتمعات النامية» - ومنها «المُجتمعات العربية» - ظَلَّتْ تُراوَحُ مكانها، لتجد أنَّ «الفجوةَ» بينها وبين «الدُّولِ المُتقدِّمة» تتَّسعُ، وأنَّها تقفُ موقِفَ «المُسْتَهْلِكِ» الذي يشكو دوماً من ضيَمِ «المنتج» وغزوهِ الاقتصاديِّ والعسكريِّ والفكريِّ.

إنَّ هذه المُفارقةَ الماثلةَ للعيانِ تَسْتَفْجِلُ آثارها يوماً بعد يومٍ برغمِ جُهودِ جِبارَةٍ تَبذُلُها كثيرٌ من «الدُّولِ النامية» للسيطرةِ على هذا التَّردِّي، وهي تُمثِّلُ إشكاليةَ كُبرى في واقعِ «الدُّولِ النامية» فيما أصبح يُعرَفُ باسمِ «إشكاليةِ التَّمية». إنَّ «أُسْلةَ النهضة» و«إشكالياتِ التَّمية» تتَّخذُ أشكالاً مُتعدِّدةً إلَّا أنَّها في صُلْبِها تتمحورُ في «المُجتمعات

العربية» حول «حالة العجز» في تفعيل مُتطلّبات «النّهضة» وشروطها بالرغم من توافر الأدبيات المرصّعة في مدّحها، والآليات المستوردة لإنتاجها، والنماذج الجاهزة لتفعيلها، والموارد الحاضرة لدعمها؛ وهكذا على مدى قرنين من الزمن بقيت الأسئلة حيّرة تحوم حول الحمى، ولكنها لا تقع فيه.

ولكي لا نبداً من فراغ، ولكي يكون تأسيسنا على واقع اجتماعي وثقافي وحياتي ملموس، فإننا - في هذا الكتاب - نقوم بمحاولة لتقصي طبيعة «إشكالية التنمية» ودواعيها، واستجلاء سبل الخروج من مأزقها، وذلك عبر جولة مدروسة نفحص فيها هواجس المثقفين وهموم المفكرين، ونقتفي آثارهم؛ لتعرّف على رؤاهم وإحباطاتهم وتأويلاتهم وطروحاتهم في محاولة للربط فيما بينها لعلنا نشتم رائحة ذلك «الإكسير» القادر على نفخ «روح الإبداع» في خلايا «المجتمعات العربية»، وتوليد «نبض الفاعلية» في أنسجتها؛ ولعلنا بذلك نتعرّف على «الحلقة المفقودة» التي تعثرت عند حدودها «قوافل التنمية»، وتبعثرت لغيابها جهود السياسيين والعلماء والاقتصاديين وغيرهم من رجالات الأمة الذين جندوا كثيراً من جهودهم لإخراج الأمة من «عنق الزجاجة التنموي».

لقد تعددت الأسئلة، وتنوعت الطروحات، ومنها: (هل تكمن المشكلة في إمكانات الأشخاص وتأهيلهم، أم في النظام السياسي، أم في النظام المالي والإداري، أم في التعليم ونظم الاقتصاد، أم فيها كلها أو ربما غيرها؟)؛ ولا شك في أن الدراسات المتأنية تشير إلى أن المشكلة تكمن في كل ذلك، ولكنها أيضاً - وفق ما يروج له هذا الكتاب - أكبر من كل ذلك؛ فهي - في المقام الأول - «مشكلة ثقافية» بامتياز، عانت منها «الحركة النهضوية» على مستوى العالم العربي، فبقيت كل الجهود المبذولة بمنأى عن ذلك «التحول النوعي» المنشود، وفشلت في تحقيق ما أسماه مالك بن نبي «التوازن الجديد»^(٢).

لقد حرصت - في هذا الكتاب - على استكشاف طبيعة «المعضلة الثقافية» في «التكوين العربي» عبر سبر «أدبيات الثقافة» نفسها لعلنا نلامس «الواقع المحير» الذي يكبل الحراك ويدبح الإنجاز، ولكنه في الوقت نفسه يستنجد بالمنقذين ويطلب

الخلاص! ولذا تكثر في هذا الكتاب الاستشهادات والاستدلالات من تلك «الأدبيات» لرصد أبعاد «المعضلة الثقافية» كما ترد في «الخطاب الثقافي العربي» الصادر عن المثقفين والمفكرين بانتماءاتهم الفكرية ومدارسهم السياسية ونزعاتهم الفلسفية وخلفياتهم العلمية المتنوعة. ويوضح ملحق «مسرد الأعلام» - الوارد في نهاية هذا الكتاب - الطيف الواسع من المثقفين والمفكرين على المستوى القطري في العالم العربي، ويبيّن - بإيجاز - ما يمثلونه من انتماءات فكرية وسياسية مختلفة، وتخصصات علمية متنوعة، وخلفيات ثقافية متباينة، ليُمثّل هذا الطيف عيّنات مقبولة للاستشهاد بمقولاتهم، والاستدلال بأفكارهم.

وفي الوقت الذي نسوق فيه نماذج متنوعة لمقولات عدد كبير من المثقفين والمفكرين العرب ورؤاهم وهم يتطارحون هذا «الهمم التنموي» المؤرق، فإن حقيقتين تتجلىان في تلك الاستشهادات والأطروحات؛ فهي - أولاً - نماذج تفصح - في عموميتها - عن «المشهد الثقافي العربي» الذي لم يتغير كثيراً على مدى قرنين من الزمن مما يُمثّل - كما يرجح المؤلف - جزءاً جوهرياً من الأزمة. وأما الحقيقة الثانية فتوضح درجة التوتر والتأزم التي بلغت إليها «الحال العربية» وهي تبحث عن منفذ إلى نهضة لم تتحقق، وتطرح رؤى تنموية ما زالت في مصاف التخيلات، وتستجد بمحاولات لم تفلح في الهروب من المأزق الذي أسر «الثقافة العربية» وقيد حركتها؛ ففشلت في إحداث «النقلة النوعية» في حياة الأمة، ليس فقط نتيجة للقصور في منهجيتها أو في وقوعها أسيرة لـ «الخطاب الثقافي العربي» المأزوم، بل الأهم من ذلك إغفالها لطبيعة «الديناميكية العالمية» في «روح التنمية»، وكذلك إهمالها لخصائص «التحديث الحقيقي» عند التحدث عن بناء «الإنسان العربي» القادر على الإنتاج والتعمير والإنجاز.

ولا بد لي - في هذا المقام - أن أعذر للقارئ الكريم عن قائمة طويلة مضمّنة بين المراجع تحتوي على مقالات للمؤلف نشرت في وسائل عدة، وتمتد على حقب طويلة من الزمن، ولكن تضمن هذه القائمة أمر تفرضه شروط «التوثيق المرجعي» من ناحية، ومن ناحية أخرى تمليه حقيقة أن هذه القضية شغلت المؤلف على مدى ما يربو على ربع قرن على الصعيد العام - تعاطياً وتأملًا وإطلاعا ومتابعة وكتابة ومساهمة -.

إِنَّا نَرُصِّدُ - فِي طَيَّاتِ هَذَا الْكِتَابِ - كَيْفَ يَعْبُرُ الْمُتَقَفُّونَ وَالْمُفَكِّرُونَ الْعَرَبُ بِخُيُولِهِمْ - الْإِنْشَائِيِّ مِنْهَا وَالتَّأَمُّلِيِّ وَالْوَعْظِيِّ - عَلَى مِسَاحَاتٍ شَاسِعَةٍ مِنَ الْمَخَاضِ الْفِكْرِيِّ فِي مُحَاوَلَاتٍ تَسْتَنْسِخُ نَفْسَهَا لِمَعْرِفَةِ أَصْلِ الْبَلَاءِ فِي «مُشْكَلَاتِ النَّهْضَةِ»، وَلِتَشْخِصَ لُبَّ «الْإِشْكَالِيَّةِ التَّنْمُوِيَّةِ»، وَلَكِنْ طُرُوحَاتِهِمْ تَبْقَى عَاجِزَةً عَنْ بُلُوغِ الْهَدَفِ، وَتَلْتَفُّ حَوْلَ نَفْسِهَا فِي عَمَلِيَّةٍ مُشَابِهَةٍ لـ «حِوَارِ الطُّرْشَانِ». وَفِي رُبُوعِ هَذِهِ الْجَوْلَةِ الْمَدْرُوسَةِ بَيْنَ طُرُوحَاتِ الْمُتَقَفِّينَ وَالْمُفَكِّرِينَ - عَرَباً وَغَيْرِ عَرَبٍ -، فَإِنَّ الْهَمَّ الْأَوَّلَ هُوَ تَشْخِصُ التَّحْدِيَّاتِ وَالْهَوَاجِسِ وَالْهُمُومِ، وَوَضْعُهَا فِي إِطَارِ «الْوَاقِعِ الْعَرَبِيِّ» وَتَفَاعُلَاتِهِ لِلخُلُوصِ إِلَى رُؤْيَا مُحَدَّدَةٍ تُسَهِّمُ فِي تَبْيَانِ «الْوَصْفَةِ الْعِلَاجِيَّةِ» الْلاَزِمَةِ لِلخُرُوجِ مِنْ «الْمَآزِقِ التَّنْمُوِيَّةِ» الَّتِي أَنْحَشَرَتْ فِي دَاخِلِهِ «الْمُجْتَمَعَاتُ الْعَرَبِيَّةُ» بِكُلِّ إِمْكَانَاتِهَا وَطُمُوحَاتِهَا وَمَوَارِدِهَا.

عَلَى مَدَى عُقُودٍ مِنَ الزَّمَنِ طَوِيلَةٍ، وَفِي هَذَا الْفَضَاءِ التَّنْظِيرِيِّ الشَّاسِعِ بَيْنَ الْمُدَاوَلَاتِ الْمُتَكَرِّرَةِ وَاجْتِرَارِ الْأَلْفَافِ الْمُتَشَابِهَةِ دَاخِلَ شَرْنَقَةِ «الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ»، فَإِنَّ شَيْئاً ذَا بَالٍ لَمْ يَطْرَأْ عَلَى «الْوَعْيِ الْعَرَبِيِّ»؛ وَهَذَا مَا يُؤَكِّدُهُ مُحَمَّدٌ عَابِدُ الْجَابِرِيِّ بِقَوْلِهِ: (الْخِطَابُ الْعَرَبِيُّ الْحَدِيثُ وَالْمُعَاصِرُ لَمْ يُسَجَّلْ أَيْ تَقَدَّمَ حَقِيقِيٌّ فِي آيَةِ قَضِيَّةٍ مِنْ قَضَايَاهُ مِنْذَ أَنْ ظَهَرَ كَخِطَابٍ يُبَشِّرُ بـ «النَّهْضَةِ» وَيَدْعُو إِلَيْهَا أَنْطِلَاقاً مِنْ أَوَاسِطِ الْقَرْنِ الْمَاضِي. لَقَدْ بَقِيَ هَذَا الْخِطَابُ طَوَالَ هَذِهِ الْفَتْرَةِ - وَمَا زَالَ إِلَى الْيَوْمِ - سَجِينٌ «بَدَائِلُ» يَدُورُ فِي حَلَقَةٍ مُفْرَغَةٍ لَا يَتَقَدَّمُ إِلَّا لِيَعُودَ الْقَهْقَرَى لِيَنْتَهِيَ بِهِ الْأَمْرُ - لَدَى كُلِّ قَضِيَّةٍ - إِمَّا إِلَى إِحَالَتِهَا إِلَى «الْمُسْتَقْبَلِ»، وَإِمَّا إِلَى الْوُقُوفِ عِنْدَهَا، مَعَ الْاعْتِرَافِ بِالْوُقُوعِ فِي «أَزْمَةٍ» وَالْانْحِبَاسِ فِي «عُنُقِ الزُّجَاجَةِ». وَمِنْ هُنَا تَجَلَّى لَنَا زَمَنُ الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ الْحَدِيثِ وَالْمُعَاصِرِ زَمَناً رَاكِداً جَامِداً «مَيِّتاً» أَوْ قَابِلاً لِأَنْ يُعَامَلَ كَزَمَنِ «مَيِّتٍ»، أَوْ عَلَى الْأَقْلَلِ لَا شَيْءَ يُغَيِّرُ مِنْ مُجَرِّيَاتِ الْأُمُورِ فِيهِ إِذَا عُمِلَ كـ «زَمَنِ مَيِّتٍ»^(١)

وَهَكَذَا نَجِدُ أَنَّ الْهُمُومَ وَالْإِشْكَالَاتِ وَالْأَسْئَلَةَ مَا زَالَتْ هِيَ هِيَ، وَكَأَنَّ شَيْئاً عَلَى مَدَى قَرْنَيْنِ مِنَ الزَّمَنِ لَمْ يَسْتَجِدَّ؛ فَبَقِيَتْ الْأَسْئَلَةُ حَيْرَى تَائِهَةً مِنْذُ بُرُوعِ مَا يُسَمَّى «عَصْرُ النَّهْضَةِ»، وَذَلِكَ لِأَنَّا لَمْ نَغَيِّرْ مِنْ صِيغِ الْأَسْئَلَةِ، وَلَمْ نَعُدِّلْ طُرُقَ التَّعَامُلِ مَعَهَا، وَلَمْ نُبَدِّلْ نَمَطَ خِطَابِنَا، وَلَمْ نَقُمْ بِتَفْكِيكِ الْأَسْئَلَةِ وَنَقْدِهَا وَتَحْدِيثِهَا. وَأَمَّا فِي حَالَاتٍ مَحْدُودَةٍ تَمَتَّعَتْ بِالْجُرْأَةِ وَالْعُمُقِ - كَمَا نَجِدُ فِي سِيَاقِ هَذَا الْكِتَابِ -، فَإِنَّهُ بَعْدَ مُحَاوَلَاتِ التَّفْكِيكِ وَالنَّقْدِ

والتَّحْدِيثِ والتَّحْلِيلِ يَرْتَدُّ «الْخِطَابُ الْعَرَبِيُّ» من جَدِيدٍ إِلَى أَصُولِهِ الْخَطَابِيَّةِ، وَمُتُونِهِ اللُّغَوِيَّةِ، وَفِي أَحْسَنِ الْحَالَاتِ يُغْرِقُ فِي الْمُعَالَجَاتِ الْفَلَسَفِيَّةِ وَالطُّرُوحَاتِ التَّنْظِيرِيَّةِ، وَأَمَّا فِي أَسْوئِهَا فَإِنَّهُ يُكْرِسُ الْجَدَلَ الْعَبَثِيَّ وَالنَّرْجَسِيَّةَ الْمُفْرِطَةَ.

لَا يُمَكِّنُ لَنَا أَنْ نُنْكِرَ وجودَ تَحَوُّلاتٍ لَفْظِيَّةٍ وَمُعَالَجَاتٍ شَكْلِيَّةٍ، وَلَكِنَّهَا - فِي مُعْظَمِهَا - لَمْ تُلَامِسْ شِغَافَ «الْوَجْدَانِ الْعَرَبِيِّ»، وَلَمْ تَسْتَتِرْ فَيُروِسَاتِ عَقْلِهِ، وَلِذَا بَقِيَ «الْوَاقِعُ الْعَرَبِيُّ» بِمَنَآئٍ عَنِ الْإِنْجَازِ الْمَنْشُودِ. وَعَلَى مَدَى قَرْنَيْنِ رَاحَتْ الْأُمَّةُ الْعَرَبِيَّةُ تَبْحَثُ عَنِ مَوْقِعِهَا بَيْنَ الْأُمَمِ، وَتَصْطَلِمُ بِأَسْئَلَةِ «الْهُوِيَّةِ» وَ«النَّهْضَةِ» وَ«الْمُسْتَقْبَلِ» وَ«الغَزْوِ الثَّقَافِيِّ»، وَتَرْنُو إِلَى مَقُومَاتِ الْقُوَّةِ وَعَنَاصِرِ الْحَضَارَةِ وَأُسُسِ الْإِزْدِهَارِ، وَيَذْهَبُ مُفَكِّرُوهَا وَمُتَقَفُّوهَا وَصُنَّاعُ الْقَرَارِ فِي ذَلِكَ الشَّأْنِ كُلِّ مَذْهَبٍ، وَتَتَنَوَّعُ تَجَارِبُهُمُ الْعَمَلِيَّةُ، وَتَتَعَدَّدُ مُقَارَبَاتُهُمُ النَّظَرِيَّةُ، وَلَكِنْ - بَعْدَ جَوْلَاتٍ عَدِيدَةٍ وَصَوْلَاتٍ مَدِيدَةٍ - تَعُودُ هَذِهِ الْمُجْتَمَعَاتُ إِلَى الْأَسْئَلَةِ ذَاتِهَا، وَتُجَابِهُ التَّحْدِيَّاتُ نَفْسُهَا، مُضِيفَةً إِلَى تَجَرِبَتِهَا عَنَاصِرَ ذَاتِ آثَارٍ سَلْبِيَّةٍ، وَمِنْ أَهْمِّهَا أَنَّهَا تَرْجِعُ بِحُمُولَةٍ مُثْقَلَةٍ بِالْهَزَائِمِ وَالْإِحْبَاطِ وَالنَّكَسَاتِ مِنْ نَاحِيَةٍ، وَمِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى تَعُودُ إِلَى «الْمُرَبَّعِ الْأَوَّلِ» بَعْدَ أَنْ أَهْدَرَتْ الْكَثِيرَ مِنَ الْمَوَارِدِ، وَأَضَاعَتْ الْعَدِيدَ مِنَ الْفُرْصِ، وَسَكَبَتْ الثَّمِينَ مِنَ الزَّمَنِ.

إِنَّمَا لَنْ نَجِدَ ظَاهِرَةً فِكْرِيَّةً وَاحِدَةً - فِي صَخْبِ الْيَوْمِ وَجِدَالِهِ - تَخْرُجُ بِشَيْءٍ مُخْتَلَفٍ عَمَّا طَرَحَهُ مُفَكِّرُو الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ وَالْقَرْنِ الْعَشْرِينَ فِي تَطَلُّعَاتِهِمُ النَّهْضَوِيَّةِ، وَلَنْ نَسْمَعَ صَوْتًا وَاحِدًا - فِي صُرَاخِ الْيَوْمِ وَنِزَاعَاتِهِ - يَخْتَلِفُ بِشَكْلِ ذِي مَعْنَى عَمَّا تَنَادَى إِلَيْهِ مُتَقَفُّو تِلْكَ الْفَتْرَةِ مِنْ أَسْئَلَةٍ وَخَيْرَةٍ وَقَلَقٍ. وَهَكَذَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ إِنَّ «التَّجَرِبَةَ الْعَرَبِيَّةَ» أَفْلَحَتْ - عَبْرَ قَرْنَيْنِ - فِي الْمُحَافَظَةِ عَلَى «الْإِشْكَالِيَّةِ النَّهْضَوِيَّةِ» بِخَصَائِصِهَا وَمُعْضَلَاتِهَا فَرَاحَتْ تُرَاوِحُ مَكَانَهَا، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ شَيْءٌ وَنَحْنُ نَدْلِفُ إِلَى الْعَقْدِ الثَّانِي مِنْ «الْأَلْفِيَّةِ الثَّالِثَةِ»، حَيْثُ مَا زِلْنَا نَطْرَحُ ذَاتَ السُّؤَالِ الَّذِي طَرَحُوهُ فِي الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ الْمِيلَادِيِّ: (لِمَاذَا تَأَخَّرْنَا وَتَقَدَّمْ غَيْرُنَا؟).

أَمَّا الْحَقِيقَةُ الْمُحْزِنَةُ فَهِيَ أَنَّ «الْإِشْكَالِيَّةَ» قَدْ اِزْدَادَتْ عُمَقًا مَعَ تَرَكَمَاتٍ وَمُسْتَجِدَّاتٍ تَتَفَاقَمُ بِفِعْلِ «عَامِلِ الزَّمَنِ» لِتَفْرِضَ ثِقْلَهَا وَأَسْئَلَتَهَا وَخَيْرَتَهَا وَضَبَابِيَّتَهَا؛ وَكُلُّ تِلْكَ الْحَقَائِقِ

الماثلة للعيان تُجبرنا على أن نطرح السؤال الأهم: (هل المُعالجات السابقة بكل تنوعاتها، والتجارب الماضية بكل ألوانها، كانت بعيدة في جوهرها عن طبيعة الإشكال وحقيقة التحدي مما جعلها عاجزة عن توفير الحلول، وتأمين الخروج من المأزق الكبير؟).

ولأنني أتفق - ابتداءً - مع محمد عابد الجابري^(١) في تصوّره بأن تجاوز أي إشكالية نظرية يتم بـ (نقد الإشكالية القائمة وتفكيكها بصورة تمكّن من كسر بنيتها وتدشين قطيعة معها)، ولأنني أتفق معه في رؤيته بأن: (مهمة المثقف العربي في الظروف الراهنة هي مهمة إعادة التفكير في مشروعي النهضوي انطلاقاً من مراجعة المفاهيم والتصورات في ضوء الواقع وتحت ضوء سلاح النقد)، فإنّ الهمّ الرئيس - في هذا الكتاب - هو محاولة التعرف على عناصر «إشكالية التّمية» في «المجتمعات العربية»، وفهم أسباب فشل الجهود المضنية على طريق «التّحول النوعي»، وتمحيص «آليات العملية النهضوية»، والسعي إلى بلورة محاور «المأزق التّموي» الذي يجابه «المجتمعات العربية» في زمن «العولمة»، والاهتمام بتأصيل مفاهيم تتناغم مع «الواقع الجديد» ومقتضياته، واقتراح «آليات عملية» تسهم في تحجيم المأزق وتضييق أبعاده.

يتبنّى المؤلّف - في هذا التّوجّه - مبدأ تأصيل أبعاد «العنصر الثقافي» في مقومات «التركيبة التّمويّة» عبر التّركيز على تحقيق التّكامل بين ثالوث «التّمية - الثقافة - العلم» الذي تستند إليه مقومات «الحياة المعاصرة»؛ فالهدف هو تأصيل «التّمية» علمياً، ودمجها عضوياً في تفاعلات المجتمع، وربطها منهجياً بجسد «الثقافة» وديناميتها، وذلك عبر جمع خيوط الرؤى والتّدايعات على «السّاحة الثقافيّة العربيّة»، والربط بين معطياتها وواقع حالها وتوقعات مستقبلها؛ وهي خيوط ننتزعها من رحم «الثقافة العربيّة» عبر رحلتها على مدى قرنين في لهاثها وراء «النّهضة»، لننسج من كلّ ذلك تكاملاً يشخص «مشكلة الواقع»، ويستوعب «تحديات الحاضر»، وينتظم مع «متطلبات المستقبل»؛ فالقاعدة في هذا الكتاب هي: (فتش ثمّ انقش، وأسس ثمّ ابن).

لقد احتلّت «المسألة الثقافيّة» مقعداً خلفياً قياساً باللّغظ السياسي والجدل الكلامي والاهتمامات الفلسفيّة، وانشغل العالم العربيّ بمعارك التحرير الوطنيّة،

و«التَّغْرِيب» و«التَّعْرِيب»، وقلق «العولمة»، وصراعات «الثنائيات»، مثل «ثنائية التراث والحداثة»، وانحصرت «مشكلات النهضة» و«قضايا التنمية» في تصوّرات سياسية وثقافية واجتماعية تراوحت بين التقليدي والمستورد، وصراعات سلطوية فرضت مغامراتها على الواقع العربي، وجدل كلامي ما زال يُنْهَك «المجتمعات العربية»، ويستنفد جهودها، بينما راحت المشكلات تتفاقم، والتحديات تعصف، والهزائم تتكالب.

يخلص هذا الكتاب إلى أن المعضلة الأساس التي تعاني منها «المجتمعات العربية» هي: «معضلة ثقافية» بامتياز، ولكن «الثقافة المطلوبة» ليست أي تحرّصات ثقافية أو إرهابات فكرية، أو مزايدات لفظية غائمة عائمة في سماء ملبدة بالإجهادات والنكسات والإحباطات، ولكنها - بالضرورة - ثقافة ذات نكهة خاصة، ومزايا محدّدة، ومقومات واضحة، تحقّق «الاستجابة» اللازمة لطبيعة «التحدي» القائم، وتتوافق مع «روح العصر»؛ ولذا يهتم المؤلف بسبر «العيوب البنيوية» في «الثقافة العربية»، ليؤكد أنها - في مجملها - مسؤولة عن تفاقم «إشكالية التنمية». وفي ثانياً هذا الكتاب يسعى المؤلف إلى بلورة «قضية غائبة»، وذلك بالرغم من أنها قد تجد لها تعبيراً هنا، وتحبيذاً هناك، وإشادة عند ذا أو ذاك، ولكنها لم تحظ بعد بالدراسة المعمّقة والتركيز المكثف والتأسيس المنضبط والتأصيل الموضوعي والمعالجة الجادة؛ فهناك شيء ما مضمر في النفوس، ومعلق في الهواء، وغائم في العقول، وهو ما زال ينتظر اللحظة المواتية ليتجسّد ويتبلور وينزل إلى الأرض من علوه التائه، وحالته المائعة، وعموميّاته الضبابية.

طوال قرنين تعامل مفكرونا ومثقفونا وسياسيوننا مع طروحات الغرب السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فحاول بعضهم تفنيدها من ناحية، وحاول آخرون تقليدها من ناحية أخرى، وحاولت فئة أخرى تطويعها من ناحية ثالثة، وناهضتها فئات أخرى. وفي كل الحالات أخفقت المحاولات، وتبددت الجهود، ودفعت الأمة أثمناً غالية لتجارب فاشلة؛ فلم يتقدّم العالم العربي إلى الأمام، ولم يتغيّر واقعُه، بل ازداد اعتماده على الآخرين، واشتد استهلاكه لثقافتهم الغازية ومنتجاتهم المتطورة؛ وفي هذا الهم يقول برنارد لويس (Bernard Lewis): (أصحاب التحديث، عن طريق الإصلاح أو الثورة،

رَكَّزُوا جُهودَهُمْ على ثلاثة مجالاتٍ رئيسيةٍ هي: العسْكرية والاقتصادية والسياسية. أمّا النّتائج التي تحقّقت فقد كانت - على أقلّ تقديرٍ - مُخَيِّبةً للأمال (٢).

وأما تعامُلُ «المُجتمعات العربية» مع «العلوم والتّقنية»، فقد أخذَ مِنْهَا اسْتِهْلاكاً بَحْثاً يَتَوافَقُ مع «رُوحِ الاسْتِهْلاكِ» الكامنة في أعماقِ «الثّقافة العربية»؛ فاعتقدت هذه المُجتمعاتُ أنّ الحَاوِيَّاتِ والصّناديقَ التي تشتريها بأثمانٍ باهظة، وأنّ البعثاتِ المتنوّعة - التي بدأت ببعثة رفاة الطّهطاوي في أوائل القرنِ التاسع عشر الميلادي، ونشِطت في القرنِ العشرين، وبلغت أوجها في مطلعِ القرنِ الواحد والعشرين -، وأنّ الاتّفاقياتِ الدّولية والمُساعداتِ الأمميّة والمؤتمراتِ العالميّة والثّرواتِ الطّبيعيّة؛ كلّ ذلك سيحلُّ الأزمّة، ويكشفُ الكُربة، ويُزيلُ الغمّة، إلّا أنّ الحقائقَ الحياتيّة اليوميّة لواقعِ «المُواطن العربي» ومُشكلاتِ «المُجتمعات العربية» تُسجّلُ فشلاً ذريعاً، وتحكي قصصاً مريرة تُؤكّدُ وجودَ خللٍ عُضويٍّ في «مُعادلة التّمية».

وهكذا بقيت الطُّرُوحاتُ عن «النّهضة» و«التّمية» و«المعرفة» و«العلوم والتّقنية» من قِبَلِ شرائحِ المُفكرين والمُثقفين والسياسيين وحاملي الهِممِ العامّة مُغرقةً في عُمومياتها، وهائمةً في مُصطلحاتها، ومُكرّسةً لما هو معلومٌ بالضرورة في «الحياة المُعاصرة»، ولكنها فاقدةٌ للتّأصيلِ البُنْيويِّ في التّفاعلاتِ الحياتيّة، والاستراتيجيّة المتضمّنة لألويّاتِ المسألة، والآلياتِ اللازمة للانخراط في مساراتِ التّنفيدِ والتّفعيل. تلك الأُطرُ المُتداخلةُ لثالوثِ «التّمية - الثّقافة - العلم» هي الرُّبُوعُ التي يهتمُّ المؤلّف - بجهدٍ مُقلٍّ - بتحليلها وتأمّلها وتوضيحِ معالِمها واستكشافِ أبعادها وجذورها ومُقوماتها، مُؤمّلاً طرَحَ رؤيةٍ مُوحّدة مُتضافرة تُعري سببَ الخلل، وتُشخّصُ أسبابَ «الإشكاليّة»، وتُبلورُ خُطوطاً عامّةً لـ«مُشروعِ النّهضة» المأزوم، وتدفعُ إلى «مُشروعِ تنمويٍّ» شاملٍ يَسْتَطِيعُ أن يتعامل - برفقٍ وجديّة - مع كلّ تلك التّناقضاتِ والمُفارقاتِ التي تتكفّف في قاعِ «الثّقافة العربية».

في ثنّايَا هذا الكتاب، نجدُ أنّ «السؤالَ الثّقافيّ - التّنمويّ» يعبثُ في فراغٍ مُترامي الأُطرافٍ إذا فرغناه من «المحتوى العلميّ»؛ فإذا كانت «رُوحُ العصر» هي «العلوم والتّقنية»، فإنّ هذا - بالضرورة - يفرضُ أن تكون «رُوحُ الثّقافة المُعاصرة» هي «الثّقافة

العلمية؛ لنخلص إلى أن «الثقافة العلمية» هي «القضية الغائبة» في «الجهود التنموية» بأنواعها؛ ف«البنية العلمية» في «الثقافة العربية» بنية هشة، مما يجعل من «الثقافة العلمية» عنصراً في حاجة ماسة إلى التأصيل المستمر والرعاية الدؤوبة والتكريس الحازم، وأما «الإشكالية الحقيقية» فهي في ترجمة تلك الرؤية إلى واقع ينبض بالحياة، وإنجازات تترك بصماتها على الأرض.

تأسيساً على ما سبق، أقول إنه لو أفلح هذا الكتاب في تأمين بذور لمثل تلك الرؤية الجامعة، وتأسيس منهجية مترابطة لاستنبات «الثقافة العلمية» داخل «البوتقة الجماهيرية»، وتأصيلها داخل «المنظومة الثقافية»، عبر استراتيجيات حيوية لا تستجيب فقط للاعتبارات العملية والنفعية، ولكن تكون أيضاً جزءاً من عملية التفكير والممارسة والسلوك في منظومة متناغمة من «الثقافة التنموية» الفاعلة على الأرض؛ أقول: لو أفلح هذا الكتاب في بلورة شيء من ذلك على طريق «المستقبل»، فإنه يكون بذلك قد أسهم في قطع خطوة مهمة على طريق الألف ميل لتأصيل «مفهوم الثقافة التنموية»، وترسيخ تفاعلاته في «بوتقة الواقع العربي»، وتكوين «رؤية معرفية» تهتم بإرساء «فكر تنموي» تكون وقوده ومحركه «ثقافة علمية» متغلغلة في نسيج المجتمع، ومتأصلة في بنيته الفكرية، وداعمة لتفاعلاته التنموية والإنتاجية والحياتية.

ولأن من أهم ما يخلص إليه المؤلف هو أن «التنمية» - في الأساس - ثقافة ذات ملامح معينة وخصائص مميزة، ولأن اللغة الحاوية الواعية هي «المركب» الذي يحمل الثقافة ويستوعبها وينشرها، فإنها تصبح ذات دور حاسم في تأسيس «التنمية» والتكيف مع متطلباتها. لقد راع المؤلف ما تعاني منه «اللغة العربية» من انتهاكات لغوية، وتشوهات في النطق، وتسطيح في المعاني، وامتهان في الاستخدام، لا يسلم منه جهابذة المتكلمين ونخب المثقفين وفطاحلة الإعلاميين إلا من رحم ربي. وأما أحد أبرز أسباب تلك الرزايا فهو «غياب التشكيل» في مختلف النصوص المقرؤ منها والمسموع والمرئي؛ ولذا حرص المؤلف على جعل هذا الكتاب مشكولاً قدر الاستطاعة وبما يفي بما هو ضروري لإيضاح النطق السليم للكلمات، وإبراز المعنى، وتحقيق الدلالة، وتقليص درجة «التلوث السمعي - اللغوي». ونأمل أن يكون ذلك خطوة تسهم في إقناع أهل اليراع والفكر والثقافة

والإعلام بالاهتمام بهذا الجانب وبخاصّة في ظلّ توافر التقنيات والمراجع التي تُيسّر الأمر وتقلّل الجُهد. ومن نافلة القول أنّ هذا الكتاب، كغيره من أعمال البشر، لن يسلم من أخطاءٍ مطبعيةٍ ولُغويةٍ، ولكنّ المهمّ هو بذلُ الوسع والاستِطاعة لاستدراك ما يمكن استدراكه وتقليص هذه الآفات، ويبقى الأمل كبيراً في تسامح القارئ الكريم مع هذه الأخطاء، وتفهمه لطبيعتها.

والله وليّ التوفيق.

المؤلف

الرياض في غرة شهر جمادى الأولى ١٤٣٧هـ

الموافق ٢٠١٦/٢/١٠م



إشكالية التنمية

(١-١) مدخل:

إن قضية النهوض بـ«المجتمعات العربية» والأخذ بها على مسارات الرقي والازدهار والتقدم قضية قديمة متجددة؛ فعبر المراحل التاريخية المختلفة، والأطر السياسية المتعددة، والمناهج الفكرية المتباينة، مرت هذه القضية باجتهادات إصلاحيّة متنوعة، بعضها اهتم بتطوير واقع مجتمعاته بأقل الأضرار الممكنة، مستنداً إلى معايير قيمية إسلامية مع مراعاة التقاليد السائدة، وبعضها تبنى مشروعات ثورية، رأت أن التحرر من ربقة الإحباط والتخلف يكمن في نسف الواقع بكل قيمه ومفاهيمه واعتباره ليأتي بحاضر جديد يتجه نحو مكاسب المستقبل، ويمتص كل معطيات «الحضارة الغربية»، ويتبرأ من تركة الماضي.

وبين ذينك الموقفين المتضادين، تعددت المحاولات - التوفيقية منها والتفريقية - على الأضعدة السياسية والاقتصادية والفكرية والتعليمية والثقافية، وتفاوت تأثير هذه المحاولات التي كانت - بطبيعتها - تمثل «ردود فعل» آنية وإجراءات مؤقتة للتعامل مع ثورات عارمة متلاحقة في مجالات العلوم الحديثة والتقنية، والتصدي لطوفان متلاطم متجدد من «التيارات الفكرية» المصاحبة لـ«الغزاة الجدد» القادمين تارة بلبوس الاستعمار المباشر، وتارة أخرى عبر آليات اقتصادية وتقنية وسياسية لتحقيق مصالحهم الاقتصادية، وترسيخ هيمنتهم العالمية، وتوطيد نفوذهم الدولي.

لقد شهد القرنان الماضيان أشكالا متنوعة من محاولات «الإحياء» و«النهوض» في العالم العربي، وجهود مقاومة الاستعمار الأوروبي، والسعي نحو إعادة تشكيل

«المُجتمعات العربيّة» في ضوء التّطوّرات والتّغيّرات في السّاحة العالميّة، كما برزت «الدّولة القطريّة» بما واكبها من اهتمام بتحديثها وتوطيد الانتماء إليها؛ ولكن بالرّغم من كلّ تلك المحاولات والتّغيّرات إلّا أنّ «السّؤال النّهضويّ المحوّر»^(١) بقي مُهيمنًا على «الفكر العربيّ» الحديث، وحائرًا لا يجد جوابًا شافيًا: (لماذا تأخّرنا؟ ولماذا تقدّم غيرنا؟).

لقد شغل هذا السّؤال - بكلّ تداعياته الفكرية والسياسية والعلمية والاجتماعية - أذهان المفكرين والمثقفين والنّهضويين من مختلف المشارب على مدى قرنين، فطرحه سليم البستاني عام ١٨٧٠م قائلًا: (لماذا نحن في تأخّر؟)^(٢)، وكتب جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في عام ١٨٨٤م عن «انحطاط المسلمين وسكوتهم»^(٣)، وتساءل عبد الله النديم في عام ١٨٩٢م: (بِمَ تقدّموا وتأخّرنا والخلق واحد؟)^(٤)، وضجّ بالسّؤال شبيب أرسلان في عام ١٩٣١م ليَجعله عنوانًا لكتابه: (لماذا تأخّر المسلمون، ولماذا تقدّم غيرهم؟)^(٥)، وغيرهم كثير، حيث راح السّؤال ذاته يتكرّر على امتداد القرن العشرين عبّر طُرُوحاتٍ مُختلفة، وأنماطٍ مُتباينة، وحُلُولٍ مُتعارضة، مُتخفياً تارة وراء مشروعات «نقد العقل العربي»، ومُتوارياً تارة أُخرى في «ثنائية التّراث والحداثة»، ومُنْذَساً تارة ثالثة في ثنانيا طُرُوحاتٍ «إشكالية التّمية» و«أزمة العقل العربي»؛ وما زال السّؤال مطروحاً بقوة أكثر إصراراً، وأشدّ إلحاحاً، ومُكتسباً مزيداً من العُنفوان والاضطراب والتّعقيد ونحن نواكب العقد الثاني من «الألفية الثالثة».

يتلمّس شاكر مصطفى أبعاد ذلك السّؤال المؤرّق فيقول: (هذا السّؤال المصيريّ، النَّازِف كالجرح في ضمير كلّ عربيّ مُلتزم، إذا كان ما يزال يأخذ يوماً بعد يوم أبعاداً مأساويةً مُتزايدةً فلأنّه قد مَضَتْ على ارتِطام هذه الأمّة بالحضارة الحديثة وبمُعطياتها وآلاتها سُنُونٌ بعيدةٌ بعيدة. كُتِلَةُ الأقاليم العربيّة مَضَتْ عليها الفُترة الزّمنية الكافية لتكون في مُستوى العَصْرِ وتكنولوجياه وفِيضِهِ الحضاريّ. مُعْظَمُهَا على الأقلّ انطلق قبل الصّين التي بدأت منذ رُبْع قَرْنٍ، بَعْضُهَا قبل روسيا التي بدأت منذ سبعين سنة، وبعْضُهَا قبل اليابان التي بدأت منذ مائة سنة. ومع ذلك فهذه الأمم وَصَلَتْ. كُلُّهَا وَصَلَتْ، بينما لم

يَصِلُ أَيُّ إِقْلِيمٍ عَرَبِيٍّ طَلِيعِيٍّ إِلَى شَيْءٍ بَعْدَ . مَا سَاوِيَّةِ السُّؤَالِ إِنَّمَا تَتَّبَعُ مِنْ أَحْتِمَالَاتِ الْأَجُوبَةِ عَلَيْهِ: فَهَلْ وَصَلَتْ الْأُمَّةُ حَقًّا مَرَحَلَةَ الشَّيْخُوخَةِ فَهِيَ إِلَى الْإِدْبَارِ وَالْعُقْمِ الْحَضَارِيِّ؟ أَوْ أَضَاعَتْ الطَّرِيقَ؟، وَأَتَى طَرِيقَ؟، أَمْ ثَمَّةُ مِنَ الْأَمْرَاضِ الْمُعَقَّدَةِ فِي تَكْوِينِهَا الْعَامِّ، مَا يَشُلُّ الْمَفَاصِلَ أَنْ تَسِيرَ السَّيْرَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ إِيقَاعُ الْعَصْرِ؟. تِلْكَ هِيَ الْمَسْأَلَةُ (١).

أَمَّا مَسْعُودُ ضَاهِرٌ، فَإِنَّهُ يَرَى أَنَّهُ: (رَغْمَ مُرُورِ أَكْثَرِ مِنْ نِصْفِ قَرْنٍ عَلَى اسْتِقْلَالِ مُعْظَمِ الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ، فَإِنَّ أَسْئَلَةَ «النَّهْضَةِ الْعَرَبِيَّةِ» مَا زَالَتْ مُعَلَّقَةً أَوْ دُونَ حَلٍّ جَذْرِيٍّ) (٢)، وَأَمَّا بَرْنَارْدُ لُويْسُ فَيُبَجِّحُ فِي خِصْمٍ هَذِهِ «الْمُعْضِلَةِ النَّهْضَوِيَّةِ» الضَّارِبَةِ أَطْنَابَهَا فِي الْكِيَانِ الْعَرَبِيِّ اللَّاهِثِ خَلْفَ مَسَارَاتِ «التَّحْدِيثِ» بِأَنْوَاعِهَا فَيَتَسَاءَلُ: (سِرُّ نَجَاحِ الْغَرْبِ لَمْ يُحَلَّ بَعْدَ . هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ شَيْءٌ أَكْثَرُ مِنْ تَحْدِيثِ الْقُوَّاتِ الْمُسَلَّحَةِ، وَالِدَوْلَةِ الَّتِي تَحْكُمُهُمْ، وَالْاِقْتِصَادِ الَّذِي يُغْذِّيهِمْ وَيُجَهِّزُهُمْ. فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، هَلْ هُنَاكَ شَيْءٌ أَكْثَرُ مِنْ «الْحَدَاثَةِ»؟) (٣).

٢-١) مُشْكَلَةُ الْمُصْطَلَحِ: بَيْنَ «النَّهْضَةِ» وَ«التَّنْمِيَةِ»:

مَعَ إِطْلَالَةِ مُصْطَلَحِ «التَّنْمِيَةِ» بَعْدَ «الْحَرْبِ الْعَالَمِيَّةِ الثَّانِيَةِ» لِيُصْبِحَ أَبْرَزَ الْاهْتِمَامَاتِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ فِي جَمِيعِ مَنَاطِقِ الْعَالَمِ (٤)، فَإِنَّ مُحَاوَلَاتِ «النَّهْضَةِ» فِي الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ مِنْذِ الْخَمْسِينَاتِ مِنَ الْقَرْنِ الْمَاضِي تَبَنَّتْ «قَضِيَّةَ التَّنْمِيَةِ» لَتَدْخُلَ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ فِي إِطَارِ الشُّعَارَاتِ الْمَطْرُوحَةِ وَالْأَهْدَافِ الْقَوْمِيَّةِ وَالتَّطَلُّعَاتِ الْوِطْنِيَّةِ، وَلِتُصْبِحَ الشُّغْلَ الشَّاعِلَ لِلخُطَطِ الْخَمْسِيَّةِ وَالْبَرَامِجِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْخِطَابِ الْإِعْلَامِيِّ فِي مُخْتَلَفِ الْأَقْطَارِ الْعَرَبِيَّةِ، مُمَثِّلَةً بِذَلِكَ الْعُنْصَرَ الْأَبْرَزَ وَالْأَهَمَّ فِي مَقَوِّمَاتِ «النَّهْضَةِ» الَّتِي يَحْلُمُ بِهَا الْمُفَكِّرُونَ، وَيَعْمَلُ عَلَى تَحْقِيقِهَا السِّيَاسِيُّونَ، وَيَنْتَظِرُ عَوَائِدَهَا الْمَوَاطِنُونَ.

وَأَمَّا غَازِي الْقَصِيبِي، فَيَرَى أَنَّ «التَّنْمِيَةَ» هِيَ «قَضِيَّةُ الْقَضَايَا» فِي الْقَرْنِ الْعَشْرِينَ فَيَقُولُ: (عَبْرَ نِصْفِ قَرْنٍ ظَهَرَتْ كِمِيَّةٌ هَائِلَةٌ مِنَ الْأَدَبِيَّاتِ يُمَكِّنُ أَنْ نُسَمِّيَهَا، فِي مُجْمَلِهَا، «عِلْمَ التَّنْمِيَةِ»، أَوْ بِعِبَارَةٍ أَدَقَّ، «عِلْمُ التَّنْمِيَةِ». تَخَصَّصَ فِي «التَّنْمِيَةِ» أَسَاتِذَةٌ، وَبُنِيَتْ

لـ«التّمية» مراكز بحث، وعقدت لـ«التّمية» ندوات ومؤتمرات، وظهرت لـ«التّمية» لغة. باختصار أصبحت «التّمية» تملأ الدنيا وتشغل الناس. هناك من درس «التّمية» من جانبها الاقتصادي، وهؤلاء يمثلون الغالبية العظمى من الباحثين، وهناك من اهتم بالعوامل السياسية، وهناك من ركّز على العناصر النفسية، وهناك من حلّل الجوانب الاجتماعية، وهلمّ جرّا. إنّ القارئ في «أدبيات التّمية» سرعان ما يجد نفسه على ساحل محيط هائل من الكتب له أول وليس له آخر^(١٠). بطبيعة الحال ليست العبرة بـ«الكم»، سواء في إنتاج الكتب أو غيره - بالرغم من دلّالته -، ولكن «الكيف» - في نهاية المطاف - هو المبتغى والمطلّب، وهذا هو الهم الأساس لهذا الكتاب؛ وأمّا نادر فرجاني فيرى أن: (منتصف السبعينات «من القرن الماضي» شهد بداية حملة مراجعة نقدية لمفهوم «التّمية» ونماذجها لأزمة جهود «التّمية» في العالم الثالث التي فضحت قصور الأبنية النظرية والتنفيذية لبرامج «التّمية»)^(١١).

قد يكون من المناسب أن نتوقف وهلة أمام ما يطرحه بعضهم من محاولات للفصل بين «مسألة النهضة» و«مسألة التّمية» والتّمييز بينهما، ولقد أقرّ محمد عابد الجابري بعُيوب مثل هذا الفصل، وإن حاول أن يضعه في إطار نظري، فرأى أن «إشكاليات النهضة» هي «إشكاليات فكريّة» بينما قضايا «التّمية» هي: (قضايا الواقع، قضايا الاقتصاد والاجتماع والتّعمير... الخ)^(١٢). وعلى أي حال فإنّ «الواقع» لن يستقيم ويصلح حاله دون استقامة «الفكر» الذي يهيمن على ساحته، ويوجّه طاقاته، ويحفز اهتماماته، وفي نهاية المطاف فإنّه «لا مشاحة في الاصطلاح» وخاصة وأنّ كلمة «النهضة» التي عبّر بها رواد «النهضة» في القرن التاسع عشر الميلادي عن مشروعاتهم النهضوي تتلاقى عند الجابري مع كلمة «التّمدّن» حيث يقول: (أنّ نهض معناه أن نتمدّن، وأنّ نتمدّن معناه أن نواكب عصرنا، أن نساير تطوره وتقدمه، أن نقبّس من منجزاته الفكرية والمادية)^(١٣). وأمّا نادر فرجاني فيجد مخرجه من أزمة «الاصطلاح» فيقول: («التّمية» عندنا مرادف لـ«النهضة»، والفارق الأساسي بينهما هو أنّ «التّمية» - كما نتصورها - هي جهد قصدي، بينما «النهضة» هي طور مجتمعي ينشأ في مجتمع ما نتيجة لتفاعل ظروف موضوعية تلقائياً. أمّا «التّمية» فهي «عملية إنهاض»، إذا شئنا)^(١٤).

من الواضح - إذاً - أن مصطلح «التنمية» يرتبط بعوامل التخطيط والتنفيذ والمتابعة التي تُقرَّر - عبر مُعطياتها وتراكماتها وتفاعلاتها - تلك «النَهضة الشاملة» التي كانت، وما زالت، حُلماً يُراود «المُجتمعات العربية». إن مصطلح «التنمية» مصطلح جديد في لغة العصر، ولقد ارتبط - في بدايته - في «الفكر الغربي» بمنظور اقتصادي حيث عُرِّفت «التنمية» بأنها: (تنشيط الاقتصاد القومي وتحويله من حالة الركود والثبات إلى مرحلة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج القومي مع تغيير هياكل الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة وتزايد في الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي)^(١٢). وبالرغم من هيمنة هذا «المنظور الاقتصادي» على «أدبيات التنمية»، بسبب معايير المادية ومؤثراته الكمية، إلا أن «التنمية» عملية متكاملة فهي: (عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته، و«التنمية» أيضاً بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل البناء، و«التنمية» كذلك اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر)^(١٣).

من المهم - أيضاً - أن نَعترف - لأغراض عملية ومنطقية - أن المشكلة لا تكمن في المصطلحات، ولكن المشكلة تتجسد في المجتمع الذي استفحلت مشاكله وتعاضمت تحدياته مهما تنوعت المصطلحات وتوالدت التعريفات وتشعبت المقولات. ليس المهم هنا التسميات، ولكن المهم التحقق من كنه المسألة وسبر أغوارها، وهذا هو «المنهج العلمي» الأصيل كما يوضح ريتشارد فاينمان (Richard Feynman) بقوله: (بإمكانك أن تعرف اسم الطير بكل لغات العالم، ولكنك عندما تنتهي من ذلك فإنك لن تعرف شيئاً على الإطلاق عن الطير، ولكن دعونا ننظر إلى الطير ونرقب ما يفعل، وذلك هو المهم. لقد تعلمت منذ وقت مبكر الفرق بين أن تعرف اسم شيء ما، وبين أن تعرف شيئاً ما)^(١٣).

(٣-١) الحالة العربيّة :

لعلّ من العَجَبِ العُجَابِ في واقعِ «المُجتمعات العربيّة» أنّه بالرّغم من مُرورِ ما يَرَبُو على نِصْفِ قَرْنٍ منذ أنْ غزا مُصطلح «التّمية» الأدبيّات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة في العالم العربيّ، وما واكَب ذلك من تغيّراتٍ سياسيّة ومَشروعاتٍ صناعيّة ومُنجزاتٍ عمّرائيّة وتشييدٍ للبُنى التّحتيّة، إلّا أنّ المضامين الحقيقيّة لـ «التّمية» في إحداثِ قَفْزاتٍ جوهريّة ونقّلاتٍ نوعيّة عبّر تأسيسَ قاعِدةٍ إنتاجيّة تستندُ إلى قُدّراتٍ ذاتيّة راسخة ومُتطوّرة باستمرارٍ بقيت حُلماً يُراودُ الجميع، وسَراباً تَلَهْتُ وراءه الجُهودُ وتُمجّدُ الكلماتُ حتّى إذا جاءته لم تجده شيئاً. أمّا أحد أبعاد هذه «الإشكاليّة» فيكمنُ في ظاهرة الحالة البائسة لـ «البَحْثِ العِلْميّ» في العالم العربيّ التي وقَفَ أمامها راشد المبارك مُستغرباً ومُتَعَجِّباً وحائراً حيث يُقرّر أنّه: (في البلاد العربيّة وحدها ما يَقْرُبُ من مائة وخمسين جامعة تضمُّ ما لا يقلُّ عن ألف كُليّة جامعيّة يَعْمَلُ بها ما قد يزيدُ عن مائة وخمسين ألفاً من أعضاء هيئة التدريس، فإذا كان نِصْفُ هذا العدد يَعْمَلُ في مجالِ «العلوم البَحْثة والتطبيقيّة» مثل كُليّات العلوم والهندسة والطّب والزراعة والصّيدلة، وكان كُلُّ عضويّة تدريس لا يَنْشُرُ أكثر من بَحْثٍ واحدٍ كُلَّ عامين، فإنّ ذلك يَعْنِي وجود ما لا يقلُّ عن خمسة وثلاثين ألفاً من الأبحاث تُنشرُ في العام الواحد، وهذا عدا ما يُمكنُ أن يُنجزَ في مراكز البَحْثِ التّابِعة للجامعات والمُستقلّة عنها، ويمدُّ المرءُ بصره ليرى أثر ما يجبُ أن يكون أو ما يُمكنُ أن يكون من تأثير هذه الأبحاث في تقدّم البلاد العربيّة العِلْميّ والصّناعيّ والاقتصاديّ وفي المجالات الأخرى، فتَمَلَّاه الدّهْشَةُ والذُّهُولُ لضعف - إنْ لم يكنْ انعدام - التّوازنِ بين ما يُنتظرُ من هذه الأبحاث، وبين ما عليه البلاد العربيّة من حال) (١٤).

لعلّ أبرزُ مُعَوِّقاتِ «الحركة التّمويّة» في العالم العربيّ ما يُقرّره غازي القصيبي بقوله: (لم تكنْ «التّمية» سوى نقلٍ عشوائيّ محمومٍ يَتِمُّ بدون رؤية صافية، وبدون نظريّة شاملة، وبدون أهدافٍ واضحة. كان من المَحْتُمِ، والحالة هذه، أن تكون النتيجة كما رأينا نمواً غير مُنظَّم أفاد الأقلّيّة وترك الأغلبيّة السّاحقة كما وجدها. من تحليل نتائج

النُّمُو الأعمى برزت شيئاً فشيئاً الفلسفة الجديدة التي تُنادي بوضع «التَّـنْـمِـيَّة» في خِـدْـمَةِ النَّاسِ بدلاً من تَسْخِيرِ النَّاسِ لَخِـدْـمَةِ «التَّـنْـمِـيَّة»^(١٠). ولعلَّ تَعْرِيفَ مُصْطَلَحِ «الإِشْكَالِيَّة» - في حَدِّ ذاته - يُلقِي بعضُ الضَّوءِ على مَا رَاقَ «الفِكرُ العربيُّ» فيما يَخُصُّ «المَسْأَلَةَ التَّنْمَوِيَّةَ»؛ فإذا اعْتَمَدْنَا تَعْرِيفَ محمد عابد الجابريِّ لمُصْطَلَحِ «الإِشْكَالِيَّة» الذي يُقَرِّرُ أَنَّ: («الإِشْكَالِيَّة» هي مَنْظُومَةٌ من العَلاَقَاتِ التي تَنْسِجُهَا، داخلَ فِكرٍ مُعَيَّنٍ، مشاكلٌ عديدةٌ مُترابطةٌ لا تتوافرُ إمكانيَّةُ حلِّها مُنفردةٌ ولا تقبلُ الحَلَّ، من النَّاحِيَةِ النَّظَرِيَّةِ، إلَّا في إطارِ حَلٍّ عامٍّ يَشْمَلُهَا جميعاً)^(١١)، فإنَّنا نُدْرِكُ ساعتها طَبِيعَةَ المُعْضِلَةِ التي جَابَهَتْ وَتَجَابَهَ العَالَمُ العربيُّ في مُحاولاته النَّهْضَوِيَّةِ وتجاربه التَّنْمَوِيَّةِ - على مدى قَرْنَيْنِ - انْتَهَتْ كُلُّهَا بِأَثَرٍ لا يَكَادُ يُذَكَّرُ على مُجْمَلِ «الحالة العربية».

لقد بيَّنَ مالك بن نبي^(١٢) أَنَّ المُشْكَلَةَ - عبْرَ الحَقْبَةِ النَّهْضَوِيَّةِ - كانت تَكْمُنُ في أَنَّ (كُلَّ ذَلِكَ التَّشْخِصِ لا يتناولُ في الحَقِيقَةِ المَرَضَ بَلْ يَتَحَدَّثُ عن أَعْرَاضِهِ)، ويوضِّحُ مالك بن نبي التَّفَاصِيلَ فيقول: (من المُمَكِّنِ أَنْ نَفْخَصَ الآنَ سِجِلَّاتِ هذه الحَقْبَةِ، ففيها كثيرٌ من الوثائق والدِّراسَاتِ، ومَقالاتِ الصُّحُفِ، والمؤتمرات التي تتَّصِلُ بمَوْضوعِ «النَّهْضَةِ». هذه الدِّراسَاتُ تُعالِجُ الاسْتِعْمارَ والجَهْلَ هنا، والفَقْرَ والبُؤْسَ هناك، وانْعِدَامَ التَّنْظِيمِ واختِلَالِ الاقْتِصادِ أو السِّياسَةِ في مُناسِبَةٍ أُخْرَى، ولكن ليس فيها تَحْلِيلٌ مَنْهَجِيٌّ للمَرَضِ، أعني دِرَاسَةً مَرَضِيَّةً للمُجْتَمَعِ الإِسْلامِيِّ، بحيث لا تَدْعُ مجالاً للظَّنِّ حولَ المَرَضِ الذي يَتَأَلَّمُ مِنْهُ منذ قُرُونٍ). إِنَّهُ مِنَ المُحْزَنِ - ونحن في بداياتِ «الأَلْفِيَّةِ الثَّالِثَةِ» - أَنْ نجدَ أَنَّ الوَضْعَ لم يَتَغَيَّرْ عن ذَلِكَ الوَصْفِ الذي طَرَحَهُ مالك بن نبي في أواخرِ أربعينِاتِ القَرْنِ الماضي، فلقد بَقِيَ التَّعَامُلُ مع الأَعْرَاضِ دونَ تَشْخِصِ المَرَضِ ووَصْفِ الدَّواءِ، وبَقِيَتْ أُبْرَزُ صِفَاتِ «المَشْرُوعِ النَّهْضَوِيِّ» بأنَّه، كما يقول محمد الميلي: (مُوغِلاً في التَّنْظِيرِ وشديد التَّعْمِيمِ)^(١٣)؛ وهذا هو الدَّافِعُ إلى تَأْلِيفِ هذا الكِتَابِ حيث يَسْعَى المُؤَلِّفُ - عبْرَ فُصُولِهِ - إلى التَّعَامُلِ مع هذه «الإِشْكَالِيَّة» بِمَنْهَجِيَّةٍ وَاضِحَةٍ العِناصِرِ، ومُحَدَّدَةِ الأطُرِ، عبْرَ صَهْرِ تفاعُلاتِ المُثَقِّفِينَ وطُرُوحَاتِ المُفَكِّرِينَ، وتَسْلِيطِ الضَّوءِ على المؤثِّراتِ الحَقِيقِيَّةِ وراءَ تلك المُعَانَاةِ الفِكرِيَّةِ والمَخَاضِ التَّنْمَوِيِّ، وبَلُورَةِ الرُّؤْيَةِ المُسْتَقْبَلِيَّةِ المُنْسَجِمَةِ مع تلك الإِرْهاصاتِ، والمُتَنَاقِمَةِ مع طَبِيعَةِ التَّحَدِّيَّاتِ.

إنَّ «تَحْدِي التّمية» لا يُجابُهُ «المُجتمعات العربيّة» وَحَدَهَا لأنّه ليس فقط الهاجِسَ المُقيمَ لكلِّ «الدُّول النّامية»، ولكنّه أيضاً حالة أَرَقٍ يوميةٍ لـ «الدُّول المُتقدّمة» وهي تُراجِعُ - بِشَكْلِ مُكثَّفٍ ودَوُوبٍ - كفاءتها التّنافُسيّة ومعايير تنميتها ومقاييس تقدّمها، وهي في حالة قلقٍ دائمٍ خوفاً من الانزلاقِ إلى أسفلٍ «سُلّم التّمية» بالمُقارَنَةِ مع منافسيها. ولذا فلا صِحّة لما قد يَعتقدُهُ بعضهم - في ضوءِ إخفاقات مُجتمعاتٍ عديدةٍ في تأسيسِ «البنية التّمويّة» الصّلدة - أنّ هناك «منظومة سحرية» لا تَمْلِكُهَا إلا مُجتمعاتٌ مُعيّنة من الشُّعوبِ المُختارة التي تَقَعُ غالِباً في النّصفِ الشّماليّ من الكُرة الأرضيّة، أو أنّ هناك «إجراءاتٍ سريّة» بقيت حَقَباً من الزّمن - وما زالت - في حوزة القوى الغالبية المُهيمنة في «الألفيّة الثّالثة». ومن ذلك المُنطلقِ فإنّ من المُهمّ - بدايةً - أن نَتَلَمَّسَ أبعادَ هذه «الإشكاليّة التّمويّة» ونَتعرّف على جُذورها، ثمّ نَلقي نظرةً سريعةً على المُحاولاتِ المُتنوّعة خلال القرنينِ الماضيين لانتِشالِ «المُجتمعات العربيّة» من هذا «المأزق»، والخُروج بها من متاهات التّخلفِ والإحباط.

(٤-١) أبعادُ «إشكاليّة التّمية» :

إنّ التّعقيداتِ المُحيطة بعمليةِ «التّمية»، وتداخلاتها المُتعدّدة المحاور، تَجعلُ من الصّعبِ الإحاطة بكلِّ التّفاصيلِ والتّخومِ والركائزِ المُرتبطةِ بـ «إشكاليّة التّمية» في «المُجتمعات العربيّة»، فكما يقولُ أسامة عبد الرحمن: (فالتّخلفُ حصيلةٌ من الأمراضِ الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والإداريّة والثقافيّة، وهَلْ «التّمية» إلا تشخيصُ وعلاجُ لكلِّ تلك الأمراض، وكيف لا تكونُ «التّمية» بعد كلّ هذا عمليّة مُعقّدة ومُستعصيّة، وكيف لا تسقطُ مُحاولاتُ «التّمية» أو يُصيبُها الإحباطُ والوهنُ حين يكونُ هناك تهاوُنٌ في التّشخيصِ أو قُصورٌ في العلاج، أو حين تكونُ خُططُ «التّمية» تصوّراتٍ تبسيطيّة جُزئيّة ساذجة قد لا تخرُجُ عن دائرة الأمانيّ أو أضغاثِ الأحلام؟) (١٢).

وهكذا يُصبحُ من المُهمّ لأيّ مُعالِجةٍ جادّةٍ لتَحليلِ هذه القضيةِ المصيريّة وفهمِها أن تَلجأَ إلى «مُحاولاتِ التّفكير»؛ ولذا فإنّنا نَطرحُ هنا ثلاثة أبعادٍ تُسهِمُ في الكشفِ عن

مدى عمق هذه «الإشكالية» وتجذرها في الوجود العربي، وهي:

- الواقع التّنمويّ في العالم العربيّ.

- البُعدُ الفكريّ.

- البُعدُ العمليّ.

(١-٤-١) الواقع التّنمويّ في العالم العربيّ:

إنّ المُراقِبَ للأوضاع في «المُجتمعات النّامية»، بما فيها «المُجتمعات العربيّة»، يجد أنّها تُعاني - في المقام الأوّل - من مُشكلةٍ في طرائق التّعامل مع أبعاد «التّنمية»؛ فهي تتحوّل بشكلٍ مُطرّدٍ إلى مُجتمعاتٍ «استهلاكيّة» تعتمد في احتياجاتها المُختلفة، وأنماط حياتها المُتنوّعة، على مُعطيات «الدّول المُتقدّمة» ومُنتجاتها، والمُلاحظ أنّ الفجوة تتفاقم بشكلٍ مُتسارعٍ بين «الدّول المُتقدّمة» (دول الشّمال) وبين «الدّول النّامية» (دول الجنوب)، وهي فجوةٌ تعتمد في أسبابها على «التّطوّر العلميّ - التقنيّ - المَعْلوماتي» الذي تُعاشه وتُصنّعه «الدّول المُتقدّمة»، بينما تُعاني «الدّول النّامية» - بدرجات مُتفاوتة - من عجزٍ في القُدرة على استيعاب عناصر هذه الحركة الدّووية، والتّعامل معها معرّفياً، وثقافياً، وفكريّاً، واجتماعيّاً، واقتصاديّاً.

أمّا المُحزّن في الأمر، فهو أنّ هذه الحال ليست بجديدةٍ على الواقع العربيّ وتُخومه الإسلاميّة، فهي حالةٌ استشرّت في هذه المُجتمعات، وتفاقمت على مدى قُرُون؛ ونجد أنّ برنارد لويس يصفُ حال «الدّولة العُثمانيّة» في القرن السّابع عشر الميلاديّ فيقول: (لقد كانت «المعرفة» شيئاً يُقتنى أو يُخزّن وإنّ كان لزاماً يُشترى، وليس شيئاً يُستتبت أو يُطوّر)^(٢). هذه هي الحقيقة التي تتأكّد لدى محمد عابد الجابري الذي يرى أنّ: (مُشكل النّهضة كما يُعانيه العرب اليوم إنّما يجد مَصدره ومُكوناته في التّناقض الذي يُميّز الوضْع العربيّ الرّاهن: التّناقض بين مظاهر الحضارة الحديثة كما يعيشونها على مُستوى الاستهلاك، وبين مظاهر التّخلف كما يُعانونها على مُستوى الإنتاج والسلوك والتّفكير)^(١).

وأما بالنسبة للمُراقِبِ العاديِّ لأوضاعِ العالمِ العربيِّ، فإنَّه ليس في حاجةٍ إلى دليلٍ لتأكيدِ حالةِ «العجزِ العربيِّ» بأنعكاساتها الحياتيةِ والسياسيةِ والاقتصاديةِ والعسكريةِ والمعيشيةِ، وما يُصاحِبُ ذلك من إحباطاتٍ ومُشكلاتٍ وهزاتٍ على مُختلفِ الأصعدةِ، وقد يكونُ الإتيانُ بأدلةٍ وشواهدٍ في هذا المضمار هو من بابِ التحدُّثِ عن بدهياتٍ فيكون الحالُ كما قال شاعرُنَا:

وليس يصحُّ في الأفهامِ شيءٌ إذا احتاجَ النهارُ إلى دليلٍ

ولأننا هنا في مقامِ «دراسةٍ موضوعيةٍ» تهتمُّ بالتأسيسِ العلميِّ، والتوثيقِ المنضبط؛ فمن الضروريِّ إيرادُ شيءٍ من الأدلةِ والدراساتِ، واستقراءِ النتائجِ من شواهدٍ علميةٍ ومؤشراتٍ موضوعيةٍ.

تُشيرُ «الدراساتُ التنمويةُ» إلى جوانبٍ قُصورٍ مُتعدِّدةٍ في أوضاعِ «المُجتمعاتِ العربيةِ» في مجالاتِ «التَّمية» المُختلفةِ، ومن أبرز هذه الدراساتِ «تقريرُ التَّمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ م»^(١٥)، الصادر عن «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، الذي يبرزُ مجموعةً من السُّلبياتِ من أهمِّها:

(١) النُموُّ في دَخلِ الفردِ العربيِّ هو الأدنى في العالمِ عبرَ العشرين عاماً الماضية حيث سيحتاجُ المواطنُ العربيُّ إلى ١٤٠ عاماً ليضاعِفَ دَخلَهُ، بينما مواطنُ شرقِ آسيا أو الصَّينِ يضاعِفُ دَخلَهُ في عُضُونِ عشرةِ أعوامٍ فقط. توضحُ الدراسة - أيضاً - أنَّ ممَّا يحدُّ من إمكانيَّةِ النُموِّ المُستقبليِّ في العالمِ العربيِّ هو «انخفاضُ الإنتاجيةِ»، بل وتراجُعُها خلالَ السَّنواتِ الماضيةِ بحيثُ أصبَحَتْ أقلُّ ممَّا هو الحالُ لدى مجموعاتِ الدُّولِ الناميةِ الأخرى.

(٢) تَبْلُغُ «الأمِّيَّة» في بعضِ الدُّولِ العربيةِ إلى حوالي ٦٠٪، ويَبْلُغُ عَدَدُ الأمِّيِّين العربِ ٦٠ مليونَ أمِّيٍّ من البالغين ومُعظمهم من النساءِ.

(٣) تُعاني مُعظمُ البلدانِ العربيةِ من مُعدَّلاتٍ بطالةٍ تزيدُ عن ١٠٪، وهي من أعلى النسبِ في العالمِ، والفجوةُ كبيرةٌ بين مخرجاتِ النُّظمِ التعليميَّةِ واحتياجاتِ

أسواق العمل، ويزيد من اتساع الفجوة التغيُّر السريع في احتياجات «سوق العمل» الناجم عن «العولمة»، وعن مُتطلَّبات التَّقنيات سريعة التطوُّر.

أمَّا أسباب هذه «الأزمة التَّنمويَّة» في المنطقة العربيَّة فيعزُّوها التقرير^(١٥) إلى نواقص ثلاثة:

- (١) النِّقص في الحُرِّيَّات السِّياسية والمدنيَّة.
 - (٢) النِّقص في تمكُّين المرأة.
 - (٣) نقص القُدَّرات الإنسانيَّة المُتمثِّل في قُصور اكتساب «المعرفة»، ناهيك عن إنتاجها.
- ولقد صدرت بعد هذا التقرير تقارير مُتتالية تتقصَّى أوجه أخرى للسُّلبات، وتُفيض في دالاتها ومؤشَّراتها وتبعاتها، إلَّا أنَّ الأسباب الأهمَّ تبقى مُرتبطة بتلك النواقص التي أكَّد عليها هذا التقرير، وأسَّهبت في تفاصيلها التقارير المُتعاقبة.
- إنَّ العاملَ الأبرز بين هذه النواقص هو «العامل الثالث»، وسيُتضح في سياق هذا الكتاب أنَّ الأسباب التي أدَّت إلى وجوده هي الأسباب نفسها التي عمَّقت من تأثير السببَيْن الآخرين، كما سنبيِّن أنَّ التعلُّب على «العامل الثالث»، وهو «النِّقص المعرفي»، يقود بطبيعته إلى مُعالجة قَدْر كبير من النقص في العاملين الآخرين: «الحُرِّيَّات» و«تمكُّين المرأة».

١-٤-٢) البُعدُ الفكريُّ:

لقد انشغلت الأمة الإسلاميَّة بقضايا «النَّهضة» و«الإصلاح» و«التَّحديث» منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلاديَّ عندما بدأت علامات الوهن والتَّآكل تُضرب في أطناب الدولة العُثمانيَّة^(١٦)، وبرَز «النَّمُوذَج الحضاريُّ الأوروبيُّ» بصفته نموذَجاً مُهيمناً بسبب إنجازات «الثَّورة العلميَّة - التَّقنيَّة» التي هيَّا العالمَ الغربيَّ أسبابها، واستثمرَ مُعطياتها،

وَحَقَّقَ - عَبَّرَهَا - مَكَاسِبَ اقْتِصَادِيَّةٍ وَهَيْمَنَةً عَسْكَرِيَّةً، وَعَاصَرَ - مِنْ خِلَالِهَا - تَغْيِيرَاتٍ جَذَرِيَّةً وَتَطَوُّرَاتٍ عَمِيقَةً عَلَى الْأَصْعَدَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَالْفِكْرِيَّةِ وَالْحَيَاتِيَّةِ.

إِنَّ الْوَعْيَ بِحَالَةِ الْإِحْبَاطِ وَالتَّقَهُقُرِ، وَقَسْوَةِ الصَّدْمَةِ إِزَاءَ تَفَوُّقِ «النَّمُودَجِ الْغَرْبِيِّ»، أَجْبَرَ الْمُفَكِّرِينَ وَالسِّيَاسِيِّينَ وَعُلَمَاءَ الدِّينِ - فِي الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ - عَلَى الْاهْتِمَامِ بِتَشْخِصِ الْحَالَةِ، وَطَرَحَ وَسَائِلَ لِلنُّهُوضِ بِالْأُمَّةِ، وَالتَّغْلُبِ عَلَى أَسْبَابِ الضَّعْفِ، وَالتَّفَاعُلِ مَعَ مَصَادِرِ الْقُوَّةِ. وَفِي هَذَا الْإِطَارِ تَبَرَّزَ «الْمُشْكَلَةُ الْفِكْرِيَّةُ» - بِظِلَالِهَا الْكثِيفَةِ - عَبْرَ «ثَنَائِيَّةِ الْأَصَالَةِ وَالْمُعَاصَرَةِ» الَّتِي أَرَقَّتْ «الْفِكْرَ الْعَرَبِيَّ» عَلَى مَدَى عُقُودٍ طَوِيلَةٍ، وَيَتَحَدَّثُ عَنْهَا مُحَمَّدُ عَابِدُ الْجَابِرِيِّ فَيَقُولُ: (الْمُشْكَلُ الَّذِي يُوَاجِهُنَا لَيْسَ مُشْكَلًا أَنْ تَخْتَارَ بَيْنَ أَحَدِ نَمُودَجَيْنِ وَلَا مُشْكَلًا أَنْ نُوفِّقَ بَيْنَهُمَا، بَلْ إِنَّ الْمُشْكَلَ الَّذِي نُعَانِيهِ هُوَ مُشْكَلُ الْأَزْدَوَاجِيَّةِ الَّتِي تَطْبَعُ كُلَّ مَرَافِقِ حَيَاتِنَا الْمَادِيَّةِ وَالْفِكْرِيَّةِ، لَا، بَلْ الْمُشْكَلَةُ فِي الْحَقِيقَةِ هِيَ أَزْدَوَاجِيَّةٌ مَوْقِفُنَا مِنْ هَذِهِ الْأَزْدَوَاجِيَّةِ: نَحْنُ نَقْبَلُ هَذِهِ الْأَزْدَوَاجِيَّةَ عَلَى صَعِيدِ وَاقِعِنَا الْاِقْتِصَادِيِّ وَالْاجْتِمَاعِيِّ وَالسِّيَاسِيِّ وَالتَّعْلِيمِيِّ فَنَبْنِي مُخَطَّطَاتِنَا التَّنْمُوِيَّةَ عَلَى أُسَاسِ تَنْمِيَةِ هَذَا الْوَاقِعِ الْمُرْدَوَجِ: نَصْرِفُ عَلَى «الْقَطَاعَاتِ الْعَصْرِيَّةِ» مِنْ أَجْلِ تَدْعِيمِهَا وَتَوْسِيعِهَا بِاسْمِ «التَّحْدِيثِ»، كَمَا نَصْرِفُ عَلَى «الْقَطَاعَاتِ التَّقْلِيدِيَّةِ» مِنْ أَجْلِ الْإِبْقَاءِ عَلَيْهَا وَإِحْيَاءِ الْمُنْدَثَرِ مِنْهَا بِاسْمِ «الْأَصَالَةِ» وَالْحِفَازِ عَلَى التَّقَالِيدِ، وَلَكِنَّا فِي الْوَقْتِ ذَاتِهِ، نَرْفُضُ هَذِهِ الْأَزْدَوَاجِيَّةَ عَلَى صَعِيدِ آخَرٍ: صَعِيدِ الْحَيَاةِ الرُّوحِيَّةِ وَالْفِكْرِيَّةِ) (١).

وَهَكَذَا فِي ظِلِّ الْأَفْعَالِ وَرُدُودِ الْأَفْعَالِ تَعَدَّدَتِ الْمَوَاقِفُ، وَتَبَايَنَتِ الْاجْتِهَادَاتُ، وَتَشَعَّبَتِ التَّوَجُّهَاتُ، وَيُمْكِنُ تَصْنِيفُهَا - إجمالاً - فِي أَنْمَاطٍ ثَلَاثَةٍ، هِيَ:

(١) الْمَدْرَسَةُ التُّرَاثِيَّةُ - الْانْعِرَازِيَّةُ.

(٢) الْمَدْرَسَةُ الْحَدَاثِيَّةُ - الْانْبِهَارِيَّةُ.

(٣) الْمَدْرَسَةُ التَّوْفِيقِيَّةُ - الْإِصْلَاحِيَّةُ.

١-٤-٢-أ) المدرسة التراثية - الانعزالية:

لقد التفت أصحاب هذه المدرسة حول التبشير بإصلاح «أحوال الخلف» بما صلحت به «أحوال السلف»، وتمسكوا بمبدأ الرّفْضِ المُطلَقِ لـ «النموذج الغربي» بدعوى التمسك بـ «الموروث»، ومقاومة «التغريب»، والتعصب للقديم، والحفاظ على «الهوية الإسلامية»، وعملوا جاهدين على كبّح رياح التغيير وحرّك التطوير عبر تضيق الواسع، وحجر الاجتهاد، ومُحاربة المُستحدّثات التّقنيّة، ومُحاولة فرض الرؤى الأحاديّة. لقد تعدّدت «ردود الفعل» لدى أصحاب هذه المدرسة؛ فتطوّرت - بفعل الزمن - عن شكلها البدائي الذي كان يرى في كلّ تطوّر علميٍّ، أو تقنيّة جديدة، شراً مُستطيّراً، إلا أنّها - بشكل عامٍّ - حافظت على «النزعة التبسيطية» التي أهملت التداخلات المُتشعّبة في طبيعة «التدافع الحضاري» بين البشر، وتجاهلت التفاصيل الدقيقة في «تركيبه المُجتمعات المعاصرة» ومُقوّمات تطوّرها.

لم تكن لمثل هذه المدرسة القُدرة على الصُّمود؛ فبفعل «الطبيعة الاقتحامية للعلوم والتقنية» التي تفرض وجودها على المُجتمعات قاطبةً عبر توليد الاحتياجات، وتلبية الطلبات، وتوفير الخدمات، وتسهيل المهمّات، اضمحل تأثير تلك «المدرسة الانغلاقيّة»، وذلك - على الأقلّ - فيما يتعلّق بالتعامل مع مُنتجات «الحركة العلميّة والتقنيّة»، والاستفادة من مُعطياتها، ولكنها بقيت تُحاول المُحافظة على بعض نفوذها في أشكالٍ فكريّة مُجرّدة، ووصفات كلاميّة عامّة، وخياراتٍ سياسيّة ضيقة، وتفاعلات اجتماعيّة صارمة، وراحت تتفاعل - ببطءٍ شديدٍ وحذرٍ بالغٍ - مع مُقتضيات «الحياة العصريّة»؛ إلا أنّه من الواضح أنّ تداعيات أحداث العقد الأول من «الألفية الثالثة» ورياح ما عُرف بـ «الربيع العربي» في مطلع العقد الثاني دفعت بجُلّ مكوّنات هذه المدرسة إلى تعديل مواقفها، واستيعاب المُتغيّرات والتعامل مع «فقه الواقع»، فأصبحت بذلك تقترب كثيراً من «المدرسة التوفيقية - الإصلاحية».

١-٤-٢-ب) المَدْرَسَةُ الحَدَاثِيَّةُ - الانْبَهَارِيَّةُ :

على النقيض الآخر لتلك «المَدْرَسَةُ التُّرَاثِيَّةُ - الانْعِزَالِيَّةُ» بَرَزَتْ نُحْبُ انْبَهَرَتْ بـ«الْمَنْظُومَةُ الْغَرْبِيَّةُ»، وتَفَوَّقَهَا البارز في ميادين الحياة الْمُخْتَلَفَةِ، فحاولتْ أَنْ تُلْغِي ماضِي الأُمَّة، وَأَنْ تَبْعَثَ فِيهَا مفاهيمَ جَدِيدَةً مُسْتَوْرَدَةً من واقع الآخرين، وانتماءاتهم الْعَقْدِيَّةُ، واهتماماتهم الْفِكْرِيَّةُ - وذلك بمزاعم «العَقْلَانِيَّةِ» و«البراجماتيَّةِ» و«الليبراليَّةِ» و«الديموقراطيَّةِ» -، ودَعَتْ إِلَى اعْتِنَاقِ «النَّمُودَجِ الْحَضَارِيِّ الْغَرْبِيِّ» بِكُلِّ تفاصيله، والانغماس في كُلِّ مُعْطِيَاتِهِ، وتَقْلِيدِ الْأَجْنَبِيِّ الْأُورُوبِيِّ دون تَحْفُظٍ أو نَقْدٍ أو تَرَدُّدٍ، وهو الْمَوْقِفُ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ طه حسين - أحد أبرز رُؤَادِ هذه الحركة في الْقَرْنِ الْعَشْرِينَ - بقوله: (لكن السَّبِيلُ إِلَى الْحَضَارَةِ لَيْسَتْ فِي الْكَلَامِ يُرْسَلُ إِرْسَالًا، ولا في الْمَظَاهِرِ الْكَاذِبَةِ وَالْأَوْضَاعِ الْمُلَفَّفَةِ، وإنما هي وَاضِحَةٌ بَيِّنَةٌ مُسْتَقِيمَةٌ لَيْسَ فِيهَا عِوَجٌ وَلَا التَّوَاءُ، وهي وَاحِدَةٌ فَذَّةٌ لَيْسَ لَهَا تَعَدُّدٌ، وهي أَنْ نَسِيرَ سِيرَةَ الْأُورُوبِيِّينَ وَنَسْلُكَ طَرِيقَهُمْ لَنَكُونَ لَهُمْ أُنْدَادًا، وَلَنَكُونَ لَهُمْ شُرَكَاءَ فِي الْحَضَارَةِ، خَيْرَهَا وَشَرِّهَا، حُلُوهَا وَمُرَّهَا، وَمَا يُحِبُّ مِنْهَا وَمَا يُكْرَهُ، وَمَا يُحْمَدُ مِنْهَا وَمَا يُعَابُ) ^(١٧). أمَّا «التَّيَّارَاتُ الرَّادِيكَالِيَّةُ»، الْمُتَمَثِّلَةُ فِي الْحَرَكَاتِ الْيَسَارِيَّةِ وَالْقَوْمِيَّةِ، فَقَدْ نَحَتْ نَحْوًا مُخَالَفًا فِي الْإِتِّجَاهِ انْطِلَاقًا مِنْ عَدَائِهَا لـ«النَّمُودَجِ الرَّأْسِمَالِيِّ الْغَرْبِيِّ»، إِلَّا أَنَّهَا اتَّفَقَتْ مَعَ «النَّمُودَجِ الْحَدَاثِيِّ - الْليبراليِّ» فِي ضَرُورَةِ إِلْغَاءِ «الذَّاكِرَةِ التَّارِيخِيَّةِ» لِلأُمَّةِ، وَإِبْدَالِ هُويَّتِهَا بِشَكْلِ جَذَرِيٍّ.

لَقَدْ رَأَتْ تِلْكَ النُّحْبُ - الْمُنْبَهَرَةُ بـ«النَّمُودَجِ الْحَضَارِيِّ الْغَرْبِيِّ» - أَنَّ «التُّرَاثَ» سَلَا سِلٌّ مُتِينَةٌ تَمْنَعُ حَرَكَةَ الْمُجْتَمَعِ فَتُصِيبُهُ بِإِعَاقَةٍ مُسْتَدِيمَةٍ، وَأَنَّ «التَّارِيخَ» لَيْسَ إِلَّا مَكْمَنًا لِلتَّخْلُفِ وَالتَّقَوُّعِ، وَبَشَّرُوا بِاحْتِضَانِ «الْمُسْتَقْبَلِ» عَبْرَ نَبْذِ «الْمَاضِي» وَالتَّحَرُّرِ مِنْ قِيُودِهِ، وَلَمْ يَكُنْ حِصَادُ تِلْكَ الْمُحَاوَلَاتِ إِلَّا مَزِيدًا مِنَ التَّخَبُّطِ الْفِكْرِيِّ، وَالْإِحْبَاطَاتِ الْمُتَرَاكِمَةِ، وَالْهَزَائِمِ الْمُتَتَالِيَةِ؛ لِأَنَّ الْقَفْزَ فَوْقَ «التَّارِيخِ» هُوَ «طَفُوٌّ فِي الْفَرَاغِ»، وَ«الطَّفُوُّ فِي الْفَرَاغِ» حَالَةٌ مِنْ «انْعِدَامِ الْوُزْنِ» غَرِيبَةٌ وَشَاذَةٌ عَلَى الْأَجْسَامِ الْمَادِيَّةِ، وَنَهَايَتُهَا هِيَ

السُّقُوطُ الحَتْمِيُّ والارتِطَامُ بالأَرْضِ الصُّلْبَةِ مع ما يُصَاحِبُ ذلك من أضرارٍ، فكيف بها إذا تحوّلت إلى حالةٍ فِكْرِيَّةٍ، ووجدانيةٍ، وقيميَّةٍ؟

إنَّ المُرَاجَعَةَ المُتَأَنِّيَّةَ في ضوء التَّطَوُّرِ التَّارِيخِيِّ لِمَزَاجِ «مَدْرَسَةِ الانْبِهَارِ» تُبَيِّنُ أَنَّ فَكَّ الارتِطَابِ بين الأُمَّةِ، وبين ما حَسَبُوهُ سَلَاْسِلًا تُكَبِّلُ «الرُّؤْيَا العَقْلَانِيَّةَ» في زمنٍ «العَقْلِ والعِلْمِ والتَّقْنِيَّةِ»، أَفْرَزَ حَالَاتٍ بَائِسَةً مِنَ التَّشَتُّبِ الذِّهْنِيِّ والإِرْبَاكِ المُجْتَمَعِيِّ، وتَوَرَّطَ في مُحَاوَلَاتٍ مَحْوٍ «الذَّاكِرَةَ الجَمْعِيَّةَ»، وفُقْدَانِ «البَوْصَلَةِ الفِكْرِيَّةَ» التي تَشْحَذُ الإرَادَةَ، وَتَسْتَقْطِبُ الجُهُودَ، وتُرْتَبِّبُ الأولَوِيَّاتِ. ولا شكَّ أَنَّا سنجدُ من الأعْذارِ ما يَكْفِي لأَصْحَابِ هذه «المَدْرَسَةِ الانْبِهَارِيَّةِ»؛ فقد كان من الحَتْمِيِّ أَنْ يُؤَدِّي عُمُقُ «الهزيمة الحضاريَّةِ»، التي ابْتُلِيَتْ بها الأُمَّةُ، إلى أَرْزَمَةِ هُويَّةٍ كَاسِحَةٍ تَجَلَّتْ بَعْضُ مَظَاهِرِهَا في «رُدُودِ فِعْلٍ» مُتَمَرِّدَةٍ، ولكن لا يَمْنَعُ ذلك من طَرْحِ احْتِجَاجٍ عَقْلَانِيٍّ على أَصْحَابِ «المَدْرَسَةِ العَقْلَانِيَّةِ - الانْبِهَارِيَّةِ» بِشَقِيَّهَا «الليبراليِّ» و«الرَّادِيكاليِّ»؛ فأوَّلُ مُعْطِيَاتِ «العَقْلَانِيَّةِ» تُؤَكِّدُ أَنَّ «زِرَاعَةَ الأَعْضَاءِ الغَرِيبَةِ» في الجِسْمِ البَشَرِيِّ عُرْضَةٌ لَأَنْ يَلْفِظُهَا الجِسْمُ وَتَرْفُضُهَا تَفَاعُلَاتُهُ، فكيف إذا فَرَضْنَا هذه «الزِّرَاعَةَ» على نَسِيجِ الذَّاكِرَةِ وخَلَايَا الدِّمَاغِ ودَخَائِلِ الرُّوحِ؟! وهل يُمْكِنُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يُغَيِّرَ جِلْدَهُ، وَيَسْتَبْدِلَ رُوحَهُ، وَيَسْتَحْوِذَ على عَقْلٍ غَيْرِهِ؟!

١-٤-٢-ج) المَدْرَسَةُ التَّوْفِيقِيَّةُ - الإِصْلَاحِيَّةُ :

لقد آثَرَتْ هذه المَدْرَسَةُ أَنْ تَجْمَعَ بين «الحُسْنَيْنَيْنِ»؛ فَحَرَصَتْ على الحِفَاطِ على «الهُويَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ» وَقِيَمِهَا وَتُرَاثِهَا، وفي الوَقْتِ نَفْسَهُ سَعَتْ إلى الاسْتِفَادَةِ مِنَ المُعْطِيَاتِ العِلْمِيَّةِ وَالْإِنْجَازَاتِ التَّقْنِيَّةِ في «النَّمُودَجِ الغَرَبِيِّ»، حيث رَأَتْ أَنَّ ذلك من بابِ «الْأَخْذِ بِأَسْبَابِ القُوَّةِ»، وَأَنَّهُ شَرْطٌ ضَرُورِيٌّ لِتَحْقِيقِ «النَّهْضَةِ»، فَطَرَحَتْ بِذلك رُؤْيَا تَسْتَنِدُ إلى عَمَلِيَّةِ «الانْتِقَاءِ وَالْاخْتِيَارِ»، وَأَسْلُوبِ «التَّوْفِيقِ بَيْنَ التُّرَاثِ وَالْحَدَاثَةِ»، لِتَأْخُذَ مَا يُنَاسِبُهَا، وَتَلْفِظَ مَا يُعَارِضُهَا، وَتَوَاقِبَ المُتَغَيِّرَاتِ بِحَذَرٍ وَأَنَاةٍ. ومن أَبْرَزِ رُؤَاةِ هذه المَدْرَسَةِ رِفَاعَةُ رَافِعِ الطَّهْطَاوِيِّ (١٨٠١م - ١٨٧٣م)، وَجَمَالِ الدِّينِ الأفْغَانِيِّ (١٨٣٩ - ١٨٩٧م)، وَمُحَمَّدِ عَبْدِهِ (١٨٤٩ - ١٩٠٥م) الَّذِينَ أَكَّدُوا أَنَّ «التَّفَوُّقَ الغَرَبِيَّ» هُوَ نَتِيجَةُ طَبِيعِيَّةٍ لِنَهْضَةِ تِلْكَ

المُجتمعات في مجالات «العلوم والتّنية»؛ وبالتالي فإنّ المُهمّة تكمنُ في دراسةِ مُقوّماتِ «الحضارةِ الغربيّة»، وتمحيصها، وانتقاءِ العناصرِ التي يُمكنُ للمُجتمعاتِ الإسلاميّةِ أنْ تقتبسَها وتوظّفها في مسيرة «النّهضة» دون المساسِ بالعقائدِ الدّينيّةِ والقيمِ الإسلاميّة^(١٦).

إنّ تأملَ مواقفِ رجالِ هذه المَدْرسةِ يشي بأنّهم وضعوا نصبَ أعينهم «النّمودجَ الإسلاميّ» في العَصْرَيْنِ الأمويّ والعبّاسيّ في انفتاحِهِ على ثقافاتِ الأممِ المُغايرةِ، واستشرفوا دَوْرَ «دارِ الحِكْمَةِ» في عهدِ المأمون في ترجمةِ أعمالِ اليونانيّين لينهلَ منها علماءُ المُسلمين، ويتفاعلوا - أخذاً وعطاءً - مع مُقوّماتِها الفكريّةِ وعناصرِها العلميّةِ. إنّ المُقارنَةَ بذلك «النّمودجَ» - إنّ كانتَ فرضيَّتُنا باتّخاذِهِ نَمُودَجاً لدى أهلِ «المَدْرسةِ الإصلاحيّةِ» صحيحةٌ - تُعاني من خللٍ واضحٍ؛ ففي العَصْرَيْنِ الأمويّ والعبّاسيّ كان المُسلمون في أوجِ عُنْفوانِهِم وحيويّتِهِم، وكانوا يتعاملون من مَوْقعِ القُوّةِ والريادةِ، وفي الوقتِ نفسِه كانتَ مُعْظَمُ أعمالِ اليونانيّين وغيرهم من الأممِ تتَمَحَوْرُ حولِ القضاياِ الفلسفيّةِ والتّنظيرِ المُجرّدِ، ولم يكنْ أيُّ منها يَحْمِلُ مُعْطياتِ مادِيّةٍ تُغيّرُ أنماطَ الحياةِ، وتُبدّلُ تفاعلاتِ البشرِ، وتؤثّرُ في الاقتصادِ والمعايشِ والهيمنةِ العسكريّةِ ووسائلِ الاتّصالِ وغير ذلك من انقلاّباتٍ جذريّةٍ تميّزت بها «الحركة العلميّة التّقنيّة» التي انبثقت على أرضيّةِ غربيّةٍ في القُرُونِ الثلاثةِ الأخيرةِ.

إنّ تلكَ المُقارنَةَ تَفْقِدُ - أيضاً - الكثيرَ من جدّيّتها عندما نُدركُ أنّ التّفاعلَ مع «الفلسفة اليونانيّة» لم يكنْ مُجرّدَ عمليّةٍ «انتقاءٍ وتوفيقٍ»، ولكنها كانتَ عمليّةً فكريّةً عميقةً لم تخلُ من آثارٍ فلسفيّةٍ وامتداداتٍ نظريّةٍ وإرهاصاتٍ فكريّةٍ ورُدودٍ فعلٍ مُتباينةٍ على المُستوياتِ العقديّةِ والقيميّةِ والكلاميّةِ في تاريخِ المُسلمين، بما حمَلَ ذلكَ التّفاعلُ من سَلبيّاتٍ وإيجابيّاتٍ. وتَفْقِدُ هذه المُقارنَةُ ما تَبَقَّى لها من جدّيّةٍ عندما نأخذُ في الاعتبارِ أنّ العرب كانوا في مَوْقعِ الهيمنةِ آنذاك، وكانوا ينهلون من فكرِ أُمَّةٍ يونانيّةٍ خمدتْ جذوتُها وغابتْ شمسُها؛ وأمّا واقعُ العرب اليوم فهو مُختلفٌ تماماً، حيث إنّهم يتصدّون لِعِملاقٍ ضخمٍ هيمنَ على أرجاءِ الحياةِ بنُفُوذِهِ وقيَمِهِ ومُمارساتِهِ وأنماطِ حياتِهِ.

نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ إِنَّ غَالِبِيَّةَ مَلْمُوسَةٍ مِنَ الْمُتَقَفِّينَ الْعَرَبِ انْتَهَوْا إِلَى تَبْنِي مَوْقِفِ هَذِهِ «الْمَدْرَسَةِ» الَّذِي يَأْخُذُ مِنْ «الْحَضَارَةِ الْغَالِبَةِ» مَا يُوَافِقُ أَحْتِيَاجَاتِهِ وَيَرَى أَنَّ لَهُ قِيَمَةً ذَاتِيَّةً وَمَرْدُوداً مُفِيداً، وَيَنْبِذُ مَا لَا يَتَّفِقُ مَعَ قَنَاعَاتِهِ الْقِيَمِيَّةِ وَمَوَاقِفِهِ الْمَبْدِئِيَّةِ وَتَصَوُّرَاتِهِ الْحَيَاتِيَّةِ، وَيَرَى أَحْمَدَ صَدَقِي الدَّجَانِي أَنَّ هَذَا «الْمَوْقِفَ» يُؤَدِّي إِلَى أَنَّ: (يُحَقِّقُ هَؤُلَاءِ تَفَاعُلاً إيجابياً مَعَ تَرَاثِهِمُ الْحَضَارِيِّ فَضْلاً عَنِ التَّفَاعُلِ الْإِجَابِيِّ مَعَ الْحَضَارَةِ الْآخَرَى) ^(١٨).

١-٤-٢- د) اسْتِمْرَارُ «الْفِكْرِ الْحَائِرِ» :

لَا شَكَّ أَنَّ كُلَّ مَنْ تَلَّكَ «الْمَدَارِسُ» قَدْ سَعَتْ إِلَى تَعْمِيقِ حُضُورِهَا عَبْرَ كُلِّ مَا أُوتِيَتْ مِنْ فُرْصٍ فِي فُضَاءَاتِ الْعَمَلِ السِّيَاسِيِّ أَوِ الْاجْتِمَاعِيِّ أَوِ الْاِقْتِسَادِيِّ أَوِ التَّعْلِيمِيِّ، وَلَكِنْ الشَّوَاهِدُ - عَلَى مَدَى عُقُودٍ مُتتَالِيَةٍ - تُبْرِزُ حَقِيقَةَ اسْتِمْرَارِ «الْفِكْرِ الْحَائِرِ» بَيْنَ «التُّرَاثِ وَالْحَدَاثَةِ»، وَاحْتِدَامِ الصَّرَاعِ بَيْنَهُمَا تَارَةً، وَمُحَاوَلَاتِ التَّهْدِئَةِ تَارَةً أُخْرَى، وَمَا يَزَالُ الْوَاقِعُ الْعَرَبِيُّ أُسِيرَ تَخَلُّفِهِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَنَوُّعِ الطُّرُوحَاتِ الْإِنْشَائِيَّةِ وَالْمُنَاوَرَاتِ الْجَدَلِيَّةِ وَالْوَقْفَاتِ التَّأْمُلِيَّةِ وَالْخِطَابَاتِ الْوَعْظِيَّةِ، وَمَا تَزَالُ كُلُّ الْحُلُولِ الَّتِي تَطْرَحُهَا تِلْكَ «الْمَدَارِسُ» - عَبْرَ الصَّوْلَاتِ الْخَطَابِيَّةِ وَالْجَوَلَاتِ الْكَلَامِيَّةِ وَالتَّحْلِيلَاتِ التَّعْمِيمِيَّةِ - عَاجِزَةً عَنْ تَغْيِيرِ «الوَاقِعِ الْعَرَبِيِّ» وَإِخْرَاجِهِ مِنْ مَازِقِهِ التَّنْمُوِيِّ، مِمَّا يَجْعَلُنَا نَتَّفَقُ مَعَ عَبْدِ الْإِلَهِ بَلْقَازِيزِ فِي قَوْلِهِ: (إِنَّ «الْفِكْرَ الْعَرَبِيَّ الْمُعَاصِرَ» مَا زَالِ يَعِيشُ الْيَوْمَ الزَّمْنَ الْفِكْرِيِّ النَّهْضَوِيِّ الَّذِي ابْتَدَأَ فِي مُنْتَصَفِ الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ) ^(١٩).

فِي هَذَا السِّيَاقِ يُؤَكِّدُ بَرْنَارْدُ لُويْسُ «الْحَالَةَ الْحَائِرَةَ» الَّتِي تُعَانِي مِنْهَا مُحَاوَلَاتِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلنُّهُوضِ وَمُنَافَسَةِ «الْعَالَمِ الْغَرْبِيِّ» فَيَقُولُ: (لَقَدْ تَمَّ تَجْرِبُ عَدَدٍ مِنْ طُرُقِ الْعِلَاجِ: الْأَسْلِحَةُ وَالْمَصَانِعُ وَالْمَدَارِسُ وَالْبِرْلَمَانَاتُ، وَلَكِنْ أَيْاً مِنْهَا لَمْ يُحَقِّقْ النَّتِيجَةَ الْمَنْشُودَةَ. هُنَا وَهَنَاجَ جَلَبَتْ هَذِهِ الْعِلَاجَاتُ بَعْضَ التَّخْفِيفِ مِنَ الْمُعَانَاةِ، وَحَتَّى بَعْضُ الْمَنَافِعِ لِفَنَائِ مَحْدُودَةٍ مِنَ السُّكَّانِ. وَلَكِنَّهَا فَشَلَتْ فِي عِلَاجِ أَوْ حَتَّى إِيْقَافِ التَّدَهُّورِ فِي الْمَوَازِينِ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْعَالَمِ الْغَرْبِيِّ) ^(٢٠). وَيُوجِزُ لَنَا زَكِي نَجِيبٌ مَحْمُودُ هَذِهِ الْحَالَةَ الَّتِي تَدُورُ دَوْرَاتٍ كَامِلَةً دُونَ أَنْ تُحَقِّقَ نَتِيجَةً عَمَلِيَّةً مُحَدَّدَةً فَيَقُولُ: (اسْتَخْرَجْتُ مِنْ

مَكْتَبَتِي مَجْمُوعَةُ الْمَقَالَاتِ الْإِصْلَاحِيَّةِ الَّتِي كَتَبَهَا الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ لِأَرَى مَاذَا يَكُونُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُشْكَلاتِ الَّتِي عَرَضَتْ لَهُ، وَالْمُشْكَلاتِ الَّتِي تَعْرِضُ لَنَا فَإِذَا هِيَ فِي جُمْلَتِهَا مُتَشَابِهَةٌ، مِمَّا دَعَانِي إِلَى السُّؤَالِ: «مَاذَا صَنَعْتُ - إِذَا - كِتَابَةَ الْكِتَابِ فِي زَمَنِ طُولِهِ قَرْنٌ كَامِلٌ؟، فَلَوْ كُنَّا قَدْ أَدْرَنَّا تَعْلِيمَنَا عَلَى الرَّبْطِ الْوَثِيقِ بَيْنَ الْكَلَامِ الَّذِي نَقُولُهُ وَالْعَمَلِ الَّذِي نُوَدِّيهِ، لَتَغَيَّرَتْ حَتَّى طَرِيقَةُ كَلَامِنَا نَفْسَهُ، فَتَقِلَّ السُّيُورَةُ اللَّفْظِيَّةُ الَّتِي تَذْهَبُ هَوَاءً مَعَ الْهَوَاءِ، وَتَبْقَى حَالُنَا هِيَ حَالُنَا، وَلَا يُغَيِّرُهَا إِلَّا سَوَاعِدُ الْعَامِلِينَ»^(٢٠).

١ - ٤ - ٣) الْبُعْدُ الْعَمَلِيُّ:

مِنَ الْمُهْمِ أَنْ نَتَلَمَّسَ أَبْعَادَ «إِشْكَالِيَّةِ التَّنْمِيَةِ» عَبْرَ تَمْحِصِ آثَارِهَا الْمُجْتَمَعِيَّةِ الْمَائِلَةِ لِلْعِيَانِ، وَتَقْيِيمِ ظُرُوفِهَا الْوَاقِعِيَّةِ الْمُهَيِّمِنَةِ عَلَى السَّاحَةِ الْحَيَاتِيَّةِ فِي «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ»، وَهَذَا يَعْنِي - بِالضَّرُورَةِ - التَّوَقُّفَ أَمَامَ حَقِيقَةٍ لَا يُمَكِّنُ إِنْكَارَهَا، وَهِيَ أَنَّ «الْمَدَارِسَ الْفِكْرِيَّةَ» الْمُخْتَلِفَةَ، وَ«الْأَنْظِمَةَ السِّيَاسِيَّةَ» الْمُتَبَايِنَةَ، الَّتِي تَعَاقَبَتْ عَلَى السَّاحَةِ الْعَرَبِيَّةِ طَوَالَ الْقَرْنَيْنِ الْمَاضِيَيْنِ لَمْ تَتِمَّكَّنْ مِنْ تَحْقِيقِ غَايَاتِهَا وَتَطْلُعَاتِهَا، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مِنْ نَجَاحٍ يُذَكِّرُ عَلَى مُسْتَوَى «النَّقْلَةِ النَّوْعِيَّةِ» الْمَطْلُوبَةِ فِي إِمْكَانَاتِ الْأُمَّةِ، وَقُدْرَاتِهَا الذَّاتِيَّةِ، وَنُفُوذِهَا بَيْنَ الْأُمَمِ.

إِنَّ مَا يُؤَكِّدُهُ بَرَهَانُ غَلِيُونَ^(١٨) مِنْ فَشَلِ مَا أَسَمَاهُ «التَّنْمِيَةُ الْبِيْرُوقْرَاطِيَّةُ»، وَهُوَ الشَّكْلُ الْعَمَلِيُّ الَّذِي اتَّخَذَتْهُ «التَّنْمِيَةُ» فِي «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ»، يَطْرَحُ عِلَامَاتِ اسْتِفْهَامٍ حَوْلَ «الطَّبِيعَةِ الْبِيْرُوقْرَاطِيَّةِ» الَّتِي تَبْدُو وَكَأَنَّهَا تَعْمَلُ فِي فَرَاغٍ، وَتَنْشَأُ عَلَى وَرَقٍ، وَتَنْتَقِلُ عَبْرَ قَرَارَاتٍ لَا تَجِدُ لَهَا صَدَىً عَلَى الْأَصْعَدَةِ الْحَيَاتِيَّةِ. إِنَّ هَذَا الْحَالُ يُشِيرُ - بِالضَّرُورَةِ - إِلَى أَنَّهَا تَنْمِيَّةٌ لَمْ تَجِدْ لَهَا جُذُوراً فِي مُجْتَمَعِهَا، وَيَبْقَى السُّؤَالُ الْأَكْبَرُ، الَّذِي يُمَثِّلُ الْمِحْوَرَ الرَّئِيسَ لاهْتِمَامَاتِ هَذَا الْكِتَابِ، وَهُوَ: (مَا الطَّرِيقُ إِلَى تَجْذِيرِ «التَّنْمِيَةِ»، وَنَشْرِ فِكْرِهَا، وَتَوْطِيدِ سُلُوكِيَّاتِهَا، وَجَعْلِهَا جُزْءاً أَفَاعِلاً مِنْ حَرَكَةٍ تَدْبُ عَلَى الْأَرْضِ؟).

إننا نجد - عبر تجارب قرنين من الزمن - استمرار المحاولات، وتعدد الاستراتيجيات في «المجتمعات العربية»، كما نجد أن الإجماع معقود بين سياسيي «الدول النامية» ومفكراتها ومثقفاتها أن طريق النجاة والخلاص من حالة التخلف والضعف وهيمنة الآخرين تكمن في «الأفق العلمي - التقني»، وأطلقوا أسماء عدة على الهدف الرئيس لـ «التنمية» لعل أشهرها وأبرزها هو مصطلح «نقل التقنية وتوطينها». لقد أدرك الجميع أن التفوق الحالي للدول المتقدمة ليس تفوقاً في المواهب الشعرية، ولا نبوغاً في مجالات الخطابة والأدب، ولا تميزاً جغرافياً، ولا طفرة وراثية أثرتهم دون غيرهم من البشر، ولا رفعة في الأخلاق والقيم، ولكنه يكمن في قضية واحدة هي: «المعرفة العلمية والتمكن التقني» بكل ما يتمخض عنهما من صناعات متطورة، وقدرات عسكرية، ورفاهية معيشية، وغزارة إنتاجية، وهيمنة إعلامية، ونفوذ فكري. ويوجز زكي نجيب محمود هذا الموقف بقوله: (سؤالنا لماذا تقدمت أوروبا بعد تخلف وتخلّفنا نحن بعد تقدّم؟). إننا نسأل سؤالنا هذا، وكأنّ الجواب خافٍ عن الأبصار، يحتاج من الباحثين درساً وتقيباً، مع أن الجواب يخرق العين، وهو: لقد حاولت أوروبا منذ نهضتها في القرن السادس عشر أن تقف الوقفة العقلية العلمية التي تبتكر بها في كل يوم حقيقة جديدة عن دنيانا هذه التي نعيش على أرضها ونتنفس هواءها، بينما اتجهنا خلال الفترة نفسها نحو الماضي، نبدي في نصوصه المكتوبة ونعيد^(٢٠).

لقد راح مفكرون وسياسيون وشعراؤنا وكتاب المقال والرواية يداعبون «الأهداف التنموية»، ويتغنّون بـ «نقل التقنية وتوطينها» في كل مناسبة ومحفّل، وانعكس الاهتمام بـ «التنمية» ومتطلباتها على مختلف مستويات القرار ومجالات التنفيذ؛ فراحت السفن تجوب البحار، والطائرات تخترق السحب، والشاحنات تصل في الصحارى والوديان، حاملة مختلف التجهيزات والمعدات والأدوات في صناديق مختلفة الأحجام ومتعددة الألوان، وأتت «وسائل التقنية» تنهّدي إلى الدول النامية عبر الشراء المباشر أو المقايضة أو المنح، ولكن يبقى السؤال المأزوم: (هل تحقّق الهدف؟)، وهل استطاعت الدول النامية أن تحدث «النقلة التنموية» اللازمة في مجتمعاتها؟).

وفي إطار نشر «المعرفة العلمية»، وتطوير مهارات المواطنين، وربطهم بالمتطلبات العلمية والضوابط التقنية، حرصت الدول العربية على تعليم أبنائها وتدريبهم في شتى مجالات «العلوم والتقنية»؛ فانطلقت البعثات إلى «الدول المتقدمة» لتكتسب المعرفة، وعادت لتقوم بدورها في عملية «النقل المعرفي» عبر الجامعات والمعاهد والكلّيات، وبرزت الصناعات في معاقل هنا وهناك، وراحت بدورها تحرص على استيراد التقنية المتطورة وتدريب المواطن وتأهيله. ولكن مازال الهدف بعيداً، والفجوة في اتّساع، وما زال أصحاب القرار والمفكرون والعلماء والأدباء والشعراء يتحدثون عن «التحديات العلمية - التقنية» التي تتنامى، واتّساع الفجوة مع أصداء «الثورة المعلوماتية» التي تتفجر كونياً، ومشكلات التعليم والصحة والبحث العلمي والتدريب والفقر والبطالة التي تتفاقم، ويقفون على أطلال الأوضاع في «المجتمعات العربية» ليلهثوا وراء منجزات الآخرين، ولينعوا واقعاً أليماً، وليصفوا حاضراً حزيناً، وهذا ما يشير إليه إسماعيل صبري عبد الله بقوله: (التخلف بالمعنى الاصطلاحي ليس ركوداً وجموداً، ولكنه تنمية معوجة متوجهة إلى الخارج تورت التبعية) (١١).

أمّا على أصعدة عقد المؤتمرات، وتنظيم الندوات، وإجراء الدراسات، فحدث ولا حرج، ونجد أن معظمها يدور في الفلك نفسه من التّنديد بالواقع، ومناشدة من في الدّاخل والخارج لدعم «التّمية» ومنحها فرصها السياسية وشروطها الاقتصادية وبيئتها العلمية، ويلقي بعضهم تارة باللوم على الحُكام، وتارة يكون «العدو الخارجي» هو المسؤول، وتهيم «نظرية المؤامرة» ليقبّع جميعهم في قفص الاتهام باستثناء «الذات العربية» البريئة التي لم يتمّ حتى الآن تحديد سماتها ومواصفاتها وخصائصها وحقوقها وواجباتها، ويغني جميعهم على ليلي المتمثلة في شعارات «التّمية المستدامة» و«مجتمع المعرفة» و«نقل التقنية وتوطينها»، ويطلبون وصالها، وينفضّ الجمع، وترفع الأوراق، وتصدر النشرات، ليتكرّر اللقاء في وقت آخر ومكان مختلف لسماع «الأسطوانة» إياها، بينما يتراجع «الواقع التّموي»، وتتردى أوجه الحياة المتعددة في معاناة «المواطن العربي».

إذا كان محمد جابر الأنصاري قد وجد أن «الواقع السياسي» في «المجتمعات العربية» يتميز بظاهرة «حرق المراحل» حيث يقول: (بالنظر إلى القوة المتعاظمة لأوروبا الليبرالية في ذلك الوقت، ولفداحة الشعور بـ«التخلف» لدى النخب العربية الوطنية والقومية، تجاهل «الوعي النخبوي» السائد عندئذ حقائق القاعدة السوسولوجية في البنية الاجتماعية التي يقف عليها)^(٢١)؛ فإننا نبرز - في سياق هذا الكتاب - معضلة أخرى نرى أنها أهم وأكبر من «المعضل السياسي» و«الإشكالية الاجتماعية»، ولها التأثير الأكبر على حلحلة «المعضل السياسي» وتفكيك «الإشكالية الاجتماعية»؛ وهي أن حال «الواقع التنموي العربي» قد أغفل - في توجهاته نحو «الحركة العلمية - التقنية» وتعاملاته معها - حقائق مهمة مرتبطة بخصائص «التكوين الثقافي» في «البنية المجتمعية»، مما أدى إلى أن يراوح هذا «الواقع التنموي» مكانه - بل ويتراجع بمرور الأيام - بالرغم من برامج التطوير في السياسات، وخطط التوسع في الجامعات ومراكز الأبحاث، واتساع حركة الاستيراد النشطة لكل ما هو جديد؛ وفي نهاية المطاف نخلص - في هذا الكتاب - إلى أن التحام الواقعين «الثقافي - التنموي» و«السياسي - الاجتماعي» وتأثيراتهما المتبادلة يحددان - بالضرورة - مستقبل «المجتمعات العربية».

إن «الواقع التنموي»، بظلاله وألوانه المختلفة في غالبية «الدول النامية»، لا يبتعد كثيراً عما أوجزه أسامة عبد الرحمن بقوله: (لقد حققت «إدارة التنمية» بعض الإنجازات المتمثلة في مشاريع البناء والتشييد، كما حققت بعض الإنجازات في مجال الخدمات وإن لم تكن بالنوعية المطلوبة، غير أنها أخفقت بصورة ملموسة في إحداث تغييرات أساسية في أساليب الإنتاج، وعلاقات الإنتاج، وفي تطوير القوى البشرية، وفي إيجاد القاعدة الصناعية المرتكزة على المعرفة والمهارة الذاتية)^(٢٢). ويرى إسماعيل صبري عبد الله أن: (كل نمو اقتصادي «أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي»، أو تنمية اقتصادية «أي تغيير في بنية الاقتصاد أساساً عن طريق التصنيع» تتم في إطار النظام العالمي الحالي، توثق الارتباط به، وتؤكد التبعية والاستغلال، وتكون أيضاً تنمية معوجة، أو شكلاً من التخلف أكثر تعقيداً من الأشكال التقليدية المعروفة)^(٢٣). أما نجيب عيسى، فيذهب

إلى أبعد من ذلك حيث يرى أن تجرّبة «نقل التقنية» - في دول العالم الثالث - قادت إلى تعميق «التبعية» للدول المتقدمة فيقول: (حتى الآن، لم تتوصل سياسة «نقل التكنولوجيا» على تعدد أشكالها، إلى تحقيق الأهداف التي حددت لها أصلاً، والتي تلخص بتسريع «عملية التنمية» عموماً و«عملية التصنيع» خصوصاً في بلدان العالم الثالث، على العكس من ذلك فقد أدى «نقل التكنولوجيا» الحديثة بالبنى الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان إلى مزيد من الاختلال والتبعية تجاه البلدان المتقدمة) (٢٢).

هذا هو الإخفاق الصارخ الذي نصطدم به فيما يخص «البعد العملي» لـ «إشكالية التنمية» (١٢، ٢٣، ٢٤)، وذلك أينما وجهنا وجهتنا في العالم العربي، ويمكن إيجاز هذا الإخفاق في السؤال التالي: (لماذا تتمدد - في الدول العربية - رقعة الصناعات، وتنتشر المدارس والجامعات، وتتوزع مراكز التدريب والتأهيل، وتتعدّد معازل البحوث، وفي الوقت نفسه تتسع الفجوة العلمية، وتتفاقم الهوة التقنية، وتتموّقائمة المستوردات، وتعمّق «التبعية»، وتتجلّى مظاهراً «التنمية المعوّجة»؟). وفي مقابل هذا السؤال نطرح سؤالاً آخر: (هل السبب الرئيس وراء هذا الوضع المتردي في «المجتمعات العربية» هو أنها وضعت العربة أمام الحصان فما تحركت العربة، وذبلت عضلات الحصان؟).

١-٥) «إشكالية التنمية»: محاولة للفهم:

إن المتأمل لـ «البعد الفكري» لـ «إشكالية التنمية» يجد أنه، في أشكاله المختلفة ومدارسه المتنوعة، ليس أكثر من «ردود فعل» متفاوتة الحدّة إزاء تفوّق «النموذج الغربي» الذي فرض حضوره ونفوذه عبر إنجازاته على الصعيد الحياتي وفي الأطر العملية، ونجد أن المحصلة - على مدى قرنين من المحاولات الفاشلة لإحداث «النهضة» في العالم العربي - كانت تفوّق «الهمم الفكرية» حول الثنائيات الشهيرة، مثل: ثنائية «الأصالة والمعاصرة»، أو «التراث والحداثة»، أو «العولمة والخصوصية» أو «النقل والعقل»، أو «الأممية والوطنية»، كما انضوت الحالة البائسة التي أطلقوا عليها اسم «أزمة العقل

العربي» تحت إطار هذا الهمّ المتفاقم، وهذا ما يؤكده نادر فرجاني بقوله: (يَتَسِمُ الإنتاجُ الفكريُّ العربيُّ عن «مفهوم التنمية» بالتَّبَعُثِ وَقِلَّةِ التَّعَاوُدِ التَّراكُمِيِّ) ^(١١).

أما «الواقعُ التَّنَمَوِيُّ» المشهود لـ «المجتمعات العربية» في سياق التطوُّر التاريخي لدولها في الأطر السياسي والاقتصادي والفكري والمعرفية المختلفة، فإنه يوضح أن أيّاً من تلك «المدارس النظرية» لم تفلح في تطوير «برنامج عمل» يستطيع أن يحدث «النقطة النوعية» اللازمة للتفاعل مع معطيات العصر - اكتساباً وإنتاجاً وريادةً -. هذا الواقع المتردّي في أحوال الأمة قاد كثيراً من المفكرين والمثقفين إلى حالات من الحيرة المؤرقة، وولّد مخاضاً لا ينتهي، وتتمثل هذه المعاناة - على سبيل المثال - في صيحة يطلّقها راشد المبارك وهو يتساءل: (هل سبب ما يعانيه العالم الإسلامي جزء من الذات، أو خارج عنها؟ هل هوانيت من أرضه، أم وافد إليها؟ هل العلة نضوب الطاقة، أم مجافاة الظروف؟ إن المرء ليشعر بالإرهاق، لأنه لا يعرف هل السبب وافد راحل، أم مواطن مقيم؟) ^(٢٥). ويتأكد ذلك الأفق المسدود أمام «المشروع النهضوي» في الرؤية التي يطرحها عبد الإله بلقزيز حين يقول: (نحن في حاجة إلى بناء نظرة شاملة ومتوازنة لمجمل العوامل والأسباب التي كانت وراء إخفاقنا النهضوي. نظرة لا تتعامى عن الدور المؤثر للتدخلات الأجنبية المناهضة لـ «مشروع النهضة العربية»، وآثاره المادية الفعلية في إعاقة «عملية النهضة» تلك؛ كما لا تتردد في نقد العمران السياسي والاجتماعي والثقافي الذي فرّخ الهزيمة، وقاد المجتمع والأمة إلى حالة الانسداد التي نعيشها اليوم) ^(٨).

١-٥-١) السّجالات الفكرية :

لقد كان من الطبيعي - في المجتمعات العربية - أن ينخرط علماء الدين والمفكرون والسياسيون والمهتمون بالشأن العام في سجالات كلامية وتأملات فكرية تحت وطأة أوضاع مجتمعاتهم المتردية، وهجمة «النموذج الغربي» الكاسحة، ومثل هذا الجدال والاختلاف لا مناص عنه في أيّ تجمع بشري يحاول فحص واقعه، وتمحيص ماضيه،

لِبَلُورَةٍ مُسْتَقْبَلٍ أَكْثَرُ تَوَافُقًا مَعَ أَحْتِيَاجَاتِهِ وَمُتَطَلِّبَاتِهِ وَتَطَلُّعَاتِهِ. وَأَمَّا الْأَمْرُ الَّذِي يُعَابُ عَلَى كُلِّ هَذِهِ السَّجَالَاتِ فَهُوَ أَنَّهَا اسْتَمَرَّتْ لِعُقُودٍ طَوِيلَةٍ تَسْتَنْسِخُ ذَاتَهَا، وَتَجْتَرُّ تَأْمَلَاتِهَا، وَتُكْرَسُ هَزَائِمُهَا، وَاسْتَفْرَقَتْ فِي الْإِنْشَائِيَّاتِ وَاللُّغَوِيَّاتِ، وَانْدَمَجَتْ فِي أَدْوَارِهَا النَّمْطِيَّةِ، وَتَوَقُّعَاتِهَا التَّقْلِيدِيَّةِ، وَتَحْيُزَاتِهَا الذَّاتِيَّةِ، وَانْغِلَاقَاتِهَا الْفِكْرِيَّةِ، وَنَرَجَسِيَّتِهَا الْمُتَأَصِّلَةِ، دُونَ مُحَاوَلَةٍ صَارِمَةٍ لِلخَوْضِ فِي نَقْدِ مَوْضُوعِيٍّ لِتَحْلِيلِ عُنَاوَرِ «التَّحْدِي»، وَالسَّعْيِ إِلَى تَحْقِيقِ «الاسْتِجَابَةِ» الْمُنَاسِبَةِ الْقَادِرَةِ عَلَى تَقْلِيصِ «الْفَجْوَةِ» وَتَحْجِيمِ «الِإِشْكَالِيَّةِ»، وَهَذَا مَا يَصِفُهُ زَكِي نَجِيبٌ مَحْمُودٌ بِقَوْلِهِ: (إِنَّ جُھُودَنَا كُلَّهَا تَدُورُ فِي دَائِرَةِ «الْفِكْرِ» وَحَدُّهُ دُونَ أَنْ تَتَعَدَّى ذَلِكَ إِلَى «الْإِرَادَةِ» الَّتِي تَعْمَلُ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ «الْفِكْرِ»^(٢٠). وَيُؤَكِّدُ عَبْدُ اللَّهِ عَبْدُ الدَّائِمِ مَا آلَتْ إِلَيْهِ الْحَالُ فَيَقُولُ: (وَقَدْ قَامَتْ جُھُودٌ تَتَرَى فِي الْعُقُودِ الْأَخِيرَةِ لِدِرَاسَةِ الْوَاقِعِ الْعَرَبِيِّ وَتَحْلِيلِهِ تَحْلِيلًا عِلْمِيًّا. وَتَكَاثَرَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَاتُ حَتَّى كَادَتْ تُتَوَّ بِحِمَاهَا الْمَكْتَبَاتُ. وَمَعَ ذَلِكَ فَمُعْظَمُ هَذِهِ الدِّرَاسَاتِ قَلِيلُ الْجَدْوَى، إِذْ يَكْتَفِي بِتَقْدِيمِ صُورَةِ فُوتُوغْرَافِيَّةٍ عَنِ الْوَاقِعِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَالْاِقْتِصَادِيِّ وَالثَّقَافِيِّ وَالسِّيَاسِيِّ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ، مُشِيرًا إِلَى مُشْكَلاتِهِ وَإِلَى تَخَلُّفِهِ مِنْ دُونَ أَنْ يُقَدِّمَ نَظْرَةً تَحْلِيلِيَّةً تَرْكِيْبِيَّةً تُبَيِّنُ السَّبِيلَ الْمُؤَدِّيَّةَ إِلَى تَجَاوُزِ تِلْكَ الْمُسْكَلاتِ وَالْقَضَاءِ عَلَى التَّخَلُّفِ)^(١٨).

وَلِتَأْكِيدِ عُمُقِ هَذِهِ «الِإِشْكَالِيَّةِ» وَاسْتِمْرَارِيَّتِهَا عَلَى مَدَى قَرْنَيْنِ فِي حَيَاةِ «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ» نَتَوَقَّفُ أَمَامَ مَقُولَاتٍ لِسِتَّةٍ مِنَ الْمُفَكِّرِينَ الَّذِينَ عَاصَرُوا مَرَاكِلَ مُخْتَلِفَةٍ فِي حَيَاةِ الْأُمَّةِ، لَنَجِدَ أَنَّ مَرْتَبَاتَهُمْ تَخْلُصُ إِلَى حَالَةٍ إِخْفَاقٍ بَارِزَةٍ فِي حَيَاةِ «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ» بِالرَّغْمِ مِنَ الْجُھُودِ الْفِكْرِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ الَّتِي بَذَلَتْهَا تِلْكَ الْمُجْتَمَعَاتُ فِي سَبِيلِ الْإِنْطِلَاقِ عَلَى «دَرْبِ النَّهْضَةِ»، وَتَحْقِيقِ الْإِنْجَازِ عَلَى «مَسَارِ التَّمْيَةِ»:

(١) يَقُولُ جَمَالُ الدِّينِ الْأَفْغَانِي^(١٦) وَاصِفًا الْحَالُ فِي زَمَانِهِ: (لَا يُمَكِّنُ لِلْمَعَارِفِ الَّتِي يَكْتَسِبُهَا أَبْنَاءُ الْمُجْتَمَعِ فِي الْعُلُومِ الْخَاصَّةِ أَنْ تَسْتَمِرَّ لِقَرْنٍ وَاحِدٍ إِذَا لَمْ يَكْتَسِبِ الْمُجْتَمَعُ فَلَسَفَةً مُنَاسِبَةً، لِذَلِكَ نَرَى أَنَّ الْحُكُومَةَ الْعُثْمَانِيَّةَ وَالْحُكُومَةَ الْخَدِيوِيَّةَ مُسْتَمِرَّتَيْنِ فِي تَعْلِيمِ هَذِهِ الْمَعَارِفِ «التَّخْصُصِيَّةِ» مِنْذُ سِتِينَ سَنَةً دُونَ أَنْ تَجْنِيَا ثَمَرَةً مِنْ تَعْلِيمِ الْمَعَارِفِ هَذِهِ).

(٢) يَتَوَقَّفُ طه حسين^(١٧) أمام حقيقة مُؤرِّقة عن (أُمم اتَّصَلَتْ بالحياة الحديثة في الوقت الذي اتَّصَلْنَا بها فيه، ولكنها كانت أَسْرَعَ مِنَّا إلى الانْتِفَاعِ بهذا الاتِّصال، وأَقْدَر مِنَّا على أَنْ تَقْرِضَ نَفْسَهَا على الحياة الحديثة)، وَيَبْحَثُ طه حسين عن الْعِلَّةِ لِيَخْلُصَ إلى القول: (وما أَظُنُّ أَنَّ هذه الأُمم قد خُلِقَتْ من جوهر أَرْقى من جوهرنا، أو اِمْتَأَزَتْ بِمَلَكَاتٍ لَمْ نَظْفَرْ مِنْهَا بِنَصِيبٍ، وَإِنَّمَا أُتِيحَتْ لَهَا ظُرُوفٌ لَمْ تُتَحَ لَنَا، وَبَعْضُ هذه الظُّرُوفِ خَارِجِيٌّ لَا نُسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا بِمِقْدَارٍ، وَبَعْضُهَا دَاخِلِيٌّ نُلَامُ عَلَيْهِ أَشَدَّ اللُّومِ).

(٣) يتأملُ زكي نجيب محمود^(٢٠) أَبْعَادَ «الإشكاليَّة» القائمة لِيَخْلُصَ إلى أَنَّ: (الإشكالُ الضَّخْمُ هو إشكالنا نحن، فحضارة العصر ليست من صُنْعِنَا ولا شارِكنا في ذلك الصُّنْعِ بكثيرٍ أو قليلٍ، بَلْ هي حضارة فَتَحْنَا بابنا، فإذا هي واقفةٌ أمامنا كائناً عَمَلًا قَامَتْ مُتَكَامِلَ البِنَاءِ والأَجْزَاءِ، يُرِيدُ الدُّخُولَ في الدِّيارِ، أو نُريدُ له نحن مُخْتَارَيْنِ ذلك الدُّخُولَ، فَأَخَذَتْنَا الرَّبْكَةُ الشَّدِيدَةُ: ماذا أنا صَانِعٌ بِمُحْتَوَى بَيْتِي إِذَا دَخَلَهُ هذا الْعَمَلُاقُ؟، أَلْقِيْ بِذلك المُحْتَوَى في الْبَحْرِ لِيَخْلُصَ الْمَكَانُ لِلوَافِدِ الْجَبَّارِ، أَمْ أَسَارِعُ بِإِعَادَةِ تَرْتِيبِ المُحْتَوَى بحيث لا يكون ثَمَّةُ تَعَارُضٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الزَّائِرِ الْكَبِيرِ؟. إِنَّ شَيْئاً كَهَذَا يَحْدُثُ بِالْفِعْلِ حِينَ تَشَاءُ الْمُصَادَفَةُ لِلوَاحِدِ مِنَّا - إِذَا كَانَ يَحْيَا فِي بَيْتِهِ حَيَاةً مُتَوَاضِعَةً - أَنْ يُفَاجِئَهُ زَائِرٌ عُرِفَ عَنْهُ الشَّرَاءُ الضَّخْمُ أو التَّحَضُّرُ الْحَدِيثُ، فَعِنْدَئِذٍ تَأْخُذُنَا رَبْكَةٌ فِيمَا نَحْنُ صَانِعُوهُ بِأَنْفُسِنَا لِيَتَّفِقَ الْوَضْعُ مَعَ مَنْزِلَةِ الزَّائِرِ الْمُتَرْفِ الْمُتَحَضِّرِ).

(٤) يُؤَكِّدُ مالك بن نبي^(٢) هذا الْوَاقِعَ بِقَوْلِهِ: (ومن الْمُمْكِنِ أَنْ نَفْحَصَ الْآنَ سِجِلَّاتِ هذه الْحِقْبَةِ، ففيها كَثِيرٌ من الوثائق والدراسات ومقالات الصُّحف، والمؤتمرات التي تَتَّصِلُ بِمَوْضُوعِ «النَّهْضَةِ». هذه الدِّراسَاتُ تُعَالِجُ الاسْتِعْمَارَ وَالْجَهْلَ هُنَا، وَالْفَقْرَ وَالْبُؤْسَ هُنَاكَ، وَانْعِدَامَ التَّنْظِيمِ وَاخْتِلَالِ الْاِقْتِصَادِ أو السِّيَاسَةِ فِي مُنَاسَبَةٍ أُخْرَى، وَلَكِنْ لَيْسَ فِيهَا تَحْلِيلٌ مَنْهَجِيٌّ لِلْمَرَضِ، أَعْنِي دِرَاسَةً مَرَضِيَّةً لِلْمُجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ، بِحَيْثُ لَا تَدْعُ مَجَالاً لِلظَّنِّ حَوْلَ الْمَرَضِ الَّذِي يَتَأَلَّمُ مِنْهُ

منذ قُرُون. ففي الوثائق نجد أن كلَّ مُصْلِحٍ قد وَصَفَ الوَضْعَ الرَّاهِنَ تَبَعاً لرأيه أو مزاجه أو مهنته، فرأى رَجُلٌ سياسيٍّ كجمال الدين الأفغاني: «أنَّ المُشْكِلَةَ سياسيَّةٌ تُحَلُّ بوسائلٍ سياسيَّة»، بينما قد رأى رَجُلٌ دينٍ كالشيخ محمد عبده أنَّ «المُشْكِلَةَ لا تُحَلُّ إلَّا بإصلاح العقيدة والوعظ... الخ» على حين أن كلَّ هذا التَّشخيص لا يتناول في الحقيقة المَرَضَ، بل يَتَحَدَّثُ عن أَعْرَاضِهِ).

(٥) يَتَوَقَّفُ محمد عابد الجابري^(١) أمام أنواع «الخطاب العربي المعاصر» من خطاب نهضويٍّ، وخطابٍ سياسيٍّ، وخطابٍ قوميٍّ، وخطابٍ فلسفيٍّ، ليخلص إلى أن: (الخطاب العربي الحديث والمعاصر لم يُسَجَّلْ أيُّ تقدُّمٍ حقيقيٍّ في أية قضية من قضاياها منذ أن ظهر كخطابٍ يُبَشِّرُ بالنهضة ويدعو إليها انطلاقاً من أواسط القرن الماضي. لقد بقي هذا الخطاب، طوال هذه الفترة، وما زال سجين «بدائل» يدور في حلقةٍ مُفرغةٍ لا يتقدَّمُ إلَّا ليعود القهقري لينتهي به الأمر في الأخير، لدى كلِّ قضية، إمَّا إلى إحالتها على «المستقبل»، وإمَّا إلى الوقوف عندها، مع الاعتراف بالوقوع في «أزمة»، والانحباس في «عُنق الزُجاجة». ومن هنا تجلَّى لنا زمن الفكر العربي الحديث والمعاصر زمناً رَاكِداً جامِداً «ميتاً»، أو قابلاً لأن يُعاملَ كـ «زمنٍ ميتٍ»، أو على الأقل لا شيء يُغَيِّرُ من مجريات الأمور فيه إذا عُوْمِلَ كـ «زمنٍ ميتٍ»).

(٦) يتأمَّلُ عبد الحميد أبو سليمان^(٢) - في تقييم عامٍّ - حالة المسلمين فيقول: (والمسلمون، منذ أن تبَيَّنوا هذا التَّحدِّي، أخذوا في التَّعرُّفِ على الجُهود الحضاريَّة للأُمَم الأُخرى، وأقاموا العلاقات التي أمَلُّوا من خلفها استِدراكَ ما فاتهم، وللأسف فإنهم لم يُحَقِّقُوا كثيراً ممَّا كانوا يأمَلُونَهُ، فما زالت الهُوَّة الحضاريَّة بينهم وبين من سواهم من الأُمَم تزداد وتَتَّسِعُ على الرَّغم من ضخامة الجُهود والنَّفَقَات التي أنْفَقُوهَا للمُبَارَاة في سباق الحضارة والقُدرة في هذا العَصْر. ومن الواضح أن المزيد من جُهود التَّرجِمَةِ العِلْمِيَّةِ أو الأدبيَّة من أَعْمَالِ الحضارات الأُخرى، أو المزيد من البعثات والمعاهد والجامعات لن يُغَيِّرَ

كثيراً من الصُّورةِ المؤسِّفةِ التي يعيشها المسلمون في هذا العصر، ولا يَبْقَى من سببٍ لهذه العِلَّةِ إلَّا ما آلت إليه العَقْلِيَّةُ الإِسْلامِيَّةُ وَمَنْهَجِيَّتُهَا من المُتَابَعَةِ والجُزْئِيَّةِ وضعفِ رُوحِ المُبَادَرَةِ واضْمِحْلالِ الحماسِ النَّفْسِيِّ والعَقِيدِيِّ).

١-٥-٢) أين الخلل؟

في ضوء ما سَبَقَ نجدُ أنَّ المُعالِجاتِ الفِكرِيَّةَ، والدِّرَاسَاتِ التَّنْمَوِيَّةَ، والمُمَارَسَاتِ العَمَلِيَّةَ؛ كُلُّهَا تُؤَكِّدُ وجودَ «إشكاليةٍ جوهريَّةٍ» في «تَرَكيبَةِ المُجتمعاتِ العربيَّةِ» تَعَوُّقُهَا عن النُّهُوضِ، وتُحْبِطُ مُحاولَاتِهَا المُتَعَدِّدَةَ لـ«التَّنْمِيَةِ» والتَّطَوُّرِ، وتُبَدِّدُ جُهودَهَا وإمكانيَّاتِهَا وطاقاتِهَا، ونَتَوَقَّفُ هنا أمامَ تَأْمُلٍ مالِكِ بنِ نَبِيِّ وهو يُحاولُ «فَكَّ الشُّفْرَةِ» حيثَ يقولُ: (في اسْتِخْدَامِنَا لِلْمُصْطَلَحَاتِ البيُولُوجِيَّةِ نجدُ أنَّ الحضارةَ مَجْمُوعَةٌ من العَلائِقِ بينَ المَجالِ الحيويِّ «البيُولُوجيِّ» حيثَ يَنْشَأُ وَيَتَقَوَّى هيكُلُهَا، وبينَ المَجالِ الفِكرِيِّ حيثَ تُولَدُ وتَنُمُو رُوحُهَا؛ فعندما نَشْتَرِي مُنتَجَاتِهَا فإنَّهَا تَمْنَحُنَا هَيْكَلَهَا وجَسَدَهَا لا رُوحَهَا) (٢).

إنَّ المَدْخَلَ المَبْدِئِيَّ لِفَهْمِ هذه «الإشكالية» هو أنَّ نَدْرِكَ أنَّ هَيْمَنَةَ «النَّمُودَجِ الغَرْبِيِّ» وتَفُوقَهُ الكَاسِحَ في مُخْتَلَفِ مَضاميرِ الحَيَاةِ هُوَ نَتَاجُ طَبِيعِيٍّ لِقَفْزَاتِهِ النَّوْعِيَّةِ وإِنجازَاتِهِ البَاهِرَةِ على صعيدِ «العلومِ والتَّقْنِيَةِ»، وهذه حَقِيقَةٌ أَصْبَحَتْ المَدَارِسُ الفِكرِيَّةُ والتَّوجُّهَاتُ السِّيَاسِيَّةُ جَمِيعُهَا - لِحُسْنِ الحَظِّ - تَعْتَرِفُ بِهَا وتَقْبَلُهَا دونَ جَدَلٍ كَبِيرٍ أو تَحَفُّظٍ ذِي بَالٍ، ولكن تلكَ القِنَاعَةُ وَحْدَهَا لا تَكْفِي!. في هذا الإِطارِ يَنْبَغِي أَنْ نَتَأَمَّلَ بواقِعيَّةِ المَقُولَةِ التي تُعْزِي إلى مايكل سبنس (Michael Spence) - الحائِزِ على «جائِزةِ نوبلِ في الاقْتِصاد» - (السُّرُّ الحَقِيقِيُّ الكَامِنُ وراءَ «التَّنْمِيَةِ» هو أَنَّهُ لا تُوجَدُ أَسْرَارُ)، وقد تَبَدَّوْهُ هذه المَقُولَةُ تَبْسِيطاً لـ«قَضِيَّةِ التَّنْمِيَةِ» إلَّا أَنَّهَا في جَوهرِها تَتَنَاقَضُ مع «طَبِيعَةِ التَّنْمِيَةِ» لِتُؤَكِّدَ أَنَّ الصُّعُوبَةَ لا تَكْمُنُ في تَحْدِيدِ مَقَوِّمَاتِ «التَّنْمِيَةِ» وَمُتَطَلِّبَاتِهَا، وَلَكِنَّهَا - أَساساً - رَابِضَةٌ في إِشْكَالِيَّةِ تَفْعِيلِ تلكَ الشُّرُوطِ والمُقْتَضِيَّاتِ. إنَّ العَجْزَ الحَقِيقِيَّ، الَّذِي يُمَثِّلُ «إشْكَالِيَّةَ التَّنْمِيَةِ» في «المُجتمعاتِ العربيَّةِ»، هُوَ العَجْزُ في إِجْرَاءِ «النَّقْلَةِ» من «عَالَمِ الأَفْكارِ» إلى «عَالَمِ الأَفْعَالِ»، وإِيجادِ صِيغَةٍ تفاعِلٍ دائِمٍ بينَ «العَمَلِ» و«الفِكرِ»، وبينَ «الهَيَاكِلِ التَّنْظِيمِيَّةِ» و«الأداءِ الفَعَالِ»، ممَّا

يَمْنَحُ الْمُجْتَمَعَ ثَرَاءَهُ وَنَشَاطَهُ، وَيُكَسِبُهُ الْعُمُقَ وَالْحَيَوِيَّةَ، وَهَذَا يُجْبِرُنَا عَلَى إِدْخَالِ عُنْصَرِ «الثَّقَافَةِ» كـ «مُعْضِلَةٍ» فِي حَدِّ ذَاتِهَا تُجَابِهُ «المُجْتَمَعَاتُ الْعَرَبِيَّةُ»، وَلَهَا ارْتِبَاطٌ عُضْوِيٌّ بِ«إِشْكَالِيَّةِ التَّنْمِيَةِ» وَتَحْدِيَّاتِهَا.

إِنَّ الْمُتَأَمِّلَ لـ «أَدَبِيَّاتِ التَّنْمِيَةِ» وَمُعْضَلَاتِهَا سَيَكْتَشِفُ أَنَّ هُنَاكَ شُرُوطاً أَخْلَاقِيَّةً وَسُلُوكِيَّةً وَقِيَمِيَّةً وَعَقْلِيَّةً وَثَقَافِيَّةً ضَرُورِيَّةً لِاخْتِرَاقِ «تُخُومِ التَّنْمِيَةِ»، وَالْخَوْضُ بِاقْتِدَارٍ فِي عَالَمِ التَّقَدُّمِ وَالْازْدِهَارِ؛ وَكُلُّ تِلْكَ الْقِيَمِ وَالْمُمَارَسَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ وَالْأَدَوَاتِ هِيَ فِي انْسِجَامٍ كَامِلٍ مَعَ «السُّنَنِ الْكُونِيَّةِ» سَوَاءً كَانَتْ عَلَى صَعِيدِ «الْعِلْمِ الطَّبِيعِيِّ» وَتَطْبِيقَاتِهِ، أَوْ عَلَى مُسْتَوَى الرُّؤْيِ السَّوِيَّةِ فِي عَوَالِمِ الْاجْتِمَاعِ وَالْفِكْرِ وَالْاِقْتِسَادِ؛ وَلِذَا فَإِنَّ «شُرُوطَ التَّنْمِيَةِ» لَا تُحَاطَى أَحَدًا لِلْوَنَةِ أَوْ عِرْقِهِ أَوْ دِينِهِ، وَلَكِنَّهَا تَأْتِي - طَوْعًا أَوْ كَرْهًا - لِمَنْ أَخَذَ بِأَسْبَابِهَا، وَتَعَرَّفَ عَلَى جَوْهَرِهَا، وَاسْتَوْعَبَ حَقَائِقَهَا. وَعَلَى هَذَا الْأَسَاسِ فَإِنَّ الْحَوَارِثَ التَّنْظِيرِيَّةَ فِي عُمُومِيَّاتِ فِكْرِيَّةٍ، أَوْ مُنْطَلِقَاتِ فِلْسَافِيَّةٍ، أَوْ حَلَقَاتِ وَعَظْمِيَّةٍ، أَوْ مُزَايِدَاتِ لَفْظِيَّةٍ، فِي الْإِشَادَةِ بِأَهْمِيَّةِ «الْحَرَكَةِ الْعِلْمِيَّةِ - التَّقْنِيَّةِ»، قَدْ تَكُونُ أَمْرًا طَبِيعِيًّا فِي حَيَاةِ الْبَشَرِ، وَجُزْءًا مَقْبُولًا مِنْ تَفَاعُلَاتِهِمُ الْيَوْمِيَّةِ، وَلَكِنَّهَا لَا يُمْكِنُ أَنْ تُتَجَزَّ وَاقِعًا مَلْمُوسًا دُونَ انْتِقَالِهَا مِنْ حَيْزِ التَّنْظِيرِ وَنِطَاقِ التَّفْكِيرِ، إِلَى مُمَارَسَاتٍ عَمَلِيَّةٍ وَإِجْرَاءَاتٍ تَطْبِيقِيَّةٍ تَتَنَاقَشُ مَعَ طَبِيعَةِ الْمَشْكَلَةِ، وَتَتَفَاعَلُ مَعَ عُنَاصِرِهَا.

يَتَّضِحُ مِنَ الْإِخْفَاقَاتِ الْمُتَكَرِّرَةِ فِي مُعَالَجَةِ «إِشْكَالِيَّةِ التَّنْمِيَةِ» أَنَّ «التَّقَدُّمَ» وَ«النَّهْضَةَ» لَيْسَا مُرْتَبِطَيْنِ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْحُصُولِ عَلَى التَّقْنِيَّةِ، وَشِرَاءِ أَجْهَزَتِهَا وَمُعِدَّاتِهَا، وَاسْتِخْدَامِ أَدَوَاتِهَا وَمُسْتَقَاتِهَا، وَلَكِنَّهُمَا يَكْمُنَانِ فِي الْقُدْرَةِ عَلَى «إِنْتِاجِ التَّقْنِيَّةِ» وَتَطْوِيعِهَا، وَ«امْتِلَاكِ الْمَعْرِفَةِ» وَتَطْوِيرِهَا، وَذَلِكَ هُوَ جَوْهَرُ «التَّحْدِي الْمُعَاصِرِ» وَأَسُّ هَذِهِ «الْإِشْكَالِيَّةِ التَّنْمَوِيَّةِ» الْمُتَفَاقِمَةُ، وَهُوَ مَا يُوَضِّحُهُ أَسَامَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِقَوْلِهِ: (إِنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي تَهْدِفُ «التَّنْمِيَةُ» إِلَى إِكْسَابِهِ الْقُدْرَةَ عَلَى الْإِنْتِاجِ وَقَطْفِ ثَمَارِ الْإِنْتِاجِ مَا زَالِ بَعِيدًا عَنْ «مِحْوَرِ التَّنْمِيَةِ الْحَقِيقِيِّ») (١٢).

وَإِذَا قَبَّلْنَا هَذَا الْمَدْخَلَ لِفَهْمِ هَذِهِ «الْإِشْكَالِيَّةِ»، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ نُطْلَّ - بِتَأَمُّلٍ عَمِيقٍ - عَلَى حَقِيقَةِ جَوْهَرِيَّةِ سُنُوسِلِهَا وَنُحَدِّدُ مَلَامِحَهَا فِي سِيَاقِ هَذَا الْكِتَابِ، وَهِيَ أَنْ نُدْرِكَ

أن «آليات التَّقْنِيَّة والعلوم الحديثة» لا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَعْمَلَ فِي فَرَاغٍ؛ فهي فِي حَاجَةٍ إِلَى وَسْطٍ يَدْعُمُهَا، وَيُحَرِّكُ آليَّاتَهَا، وَيُكَيِّفُ صُورَهَا، وَيَضْبِطُ اتِّجَاهَاتَهَا، وَيُغْذِّيها بِالْعُقُولِ وَالْمَوَاهِبِ، وَيَسْنُدُهَا بِالسِّيَاسَاتِ وَالقَرَارَاتِ. إِنَّ الْوَاقِعَ الْحَزِينَ يُؤَكِّدُ أَنَّهُ عَبْرَ عُقُودٍ طَوِيلَةٍ مِنَ الْجُهُودِ فِي مَجَالَاتِ التَّصْنِيعِ وَالْبُحُوثِ وَالتَّدْرِيبِ فَإِنَّ «المُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةَ» بَقِيَتْ حَيْثُ هِيَ، إِنَّ لَمْ تَتَقَهَّرْ مُقَارَنَةً بِالتَّطَوُّرِ الْمُذْهِلِ لَدَى الْآخَرِينَ؛ فَلَا هِيَ أَنْتَجَتْ، وَلَا هِيَ طَوَّرَتْ، وَلَا هِيَ أَبْدَعَتْ؛ وَتَتَمَوَّ «قَائِمَةُ الْمُشْتَرِيَّاتِ» وَتَتَوَالِدُ، بَيْنَمَا تَعِيشُ هَذِهِ الْمُجْتَمَعَاتِ «أَنْمَاطًا اسْتِهْلَاكِيَّةً» مُتَنَامِيَةً بِمَنْأَى عَنْ عَمَلِيَّاتِ «الْبَحْثِ وَالتَّطْوِيرِ وَالإِنْتِاجِ»، وَتُعَانِي مِنْ مُشْكِلاتٍ عِدَّةٍ مِنْهَا - عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ - «هَجْرَةُ الْأَذْمِغَةِ» إِلَى «المُجْتَمَعَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ»، وَ«تَنْوِيعِ مَصَادِرِ الدَّخْلِ»، وَضَعْفِ الْقُوَّةِ الْجَاذِبَةِ لـ«الاسْتِثْمَارَاتِ الْأَجْنِبِيَّةِ» فِي الْمَجَالَاتِ الْإِنْتَاجِيَّةِ وَالصَّنَاعِيَّةِ وَالتَّقْنِيَّةِ.

لَا شَكَّ فِي أَنَّ أُبْرَزَ سَلْبِيَّاتِ «الفِكْرِ التَّنْمَوِيِّ» الرَّاهِنِ هُوَمَا وَصَفَهُ رَمَزِي زَكِي بِـ«الصِّيَاغَةِ الْخَاطِئَةِ لِعَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ»^(١١)؛ فَلَقَدْ ظَنَّتْ «المُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةُ» أَنَّ حَرَكَةَ التَّقْنِيَّةِ وَالتَّقَدُّمَ الْعِلْمِيَّ وَالنَّشَاطَ الْإِنْتَاجِيَّ أُمُورٌ تَحْدُثُ تَلَقَّائِيًّا، وَتَنْتَشِرُ عَفْوِيًّا بِمَجَرَّدِ فَتْحِ الصَّنَادِيقِ الْمُغْلَقَةِ وَوَصُولِ الْخُبَرَاءِ الْمُتَمَكِّنِينَ، وَلَمْ تُفَكِّرْ فِي طَبِيعَةِ «الْوَسْطِ» اللَّازِمِ لِدَفْعِ عُنَاوِرِ «الحَرَكَةِ الْعِلْمِيَّةِ - التَّقْنِيَّةِ»، وَتَفْعِيلِ مَقُومَاتِهَا، وَلَمْ تُدْرِكْ أَنَّ «التَّغْيِيرَ الْمَادِّيَّ» الْمُتَمَثِّلَ فِي «شَكْلِيَّاتِ التَّنْمِيَةِ» وَمَظَاهِيرِهَا أَسْهَلُ بِكَثِيرٍ مِنْ «التَّغْيِيرِ فِي الْمُمَارَسَاتِ وَالْقِيَمِ وَالْمَفَاهِيمِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ» الَّتِي تُمَثِّلُ جَوْهَرَ «التَّنْمِيَةِ» وَأَسَاسَهَا الصُّلْبَ. إِنَّهُ مِنَ الْمُهْمِّمِ أَنَّ نَضَعَ أَيْدِينَا عَلَى مَا أَسْمَاهُ جَمَالُ الدِّينِ الْأَفْغَانِي^(١٢) بِ(الفَلَسَفَةِ الْمُنَاسِبَةِ) الَّتِي يَجِبُ أَنْ يَكْتَسِبَهَا الْمُجْتَمَعُ، وَأَنْ نَتَعَرَّفَ - عَبْرَ التَّشْخِصِ الدَّقِيقِ - عَلَى (الْمَرَضِ وَلَيْسَ الْأَعْرَاضِ) وَفَقَ طَرَحَ مَالِكُ ابْنِ نَبِيِّ^(١٣)، وَأَنْ نَسْبُرَ أَغْوَارَ تِلْكَ الظُّرُوفِ الدَّاخِلِيَّةِ الَّتِي (نُلَامُ عَلَيْهَا أَشَدَّ اللُّومِ) وَفَقَ تَعْلِيلُ طَهْ حَسِينِ^(١٤)، وَأَنْ نَقْتَرِبَ مِنْ أَسْبَابِ (الهُوَّةِ الْحَضَارِيَّةِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَنْ سِوَانَا مِنَ الْأُمَمِ الَّتِي تَزْدَادُ بِالرَّغْمِ مِنْ ضَخَامَةِ الْجُهُودِ وَالتَّفَقَّاتِ الَّتِي أَنْفَقْنَاهَا لِلْمُبَارَاةِ فِي سِبَاقِ الْحَضَارَةِ وَالْقُدْرَةِ فِي هَذَا الْعَصْرِ) وَفَقَ تَحْلِيلُ عَبْدِ الْحَمِيدِ أَبُو سَلِيمَانَ^(١٥). أَمَّا أَنْوَرُ عَبْدِ الْمَلِكِ فَيَشْجُبُ - فِي هَذَا السِّيَاقِ - عَمَلِيَّةَ «التَّحْدِيثِ» لِأَنَّهَا عَمَلِيَّةٌ (تَقْلِيدُ

للغرب دون بناء القوة الإبداعية، وتضخيم نوع من النشاط الاقتصادي الطفيلي دون تنمية القوى الإنتاجية والعلمية والتكنولوجية تنمية إستراتيجية على المدى البعيد^(١١)؛ وأما إسماعيل صبري عبد الله فيرى أن: («التنمية» بطبيعتها عملية شاملة، يُشكل «النمو الاقتصادي» عمودها الفقري، ولكنه لا يستوعبها كاملة^(١٢)).

وهكذا نرى في «أدبيات التنمية» في العالم العربي قلقاً واضحاً وأزمة عميقة حول «مفهوم التنمية» ومقوماتها، كما نشهد مراجعات كثيفة للنماذج المطروحة ومؤشرات الكمية والنوعية^(١٣)، فيرى محمد لبیب شقير أن: (الوضع الراهن للفكر التنموي يتمثل في انعدام الثقة في «الفكر التنموي التقليدي» الذي ظهر وساد بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينات، وعدم التوصل إلى إقامة بديل نظري متكامل يحل محل هذا «الفكر التنموي التقليدي»، ويصلح لأن يلعب - بقوة وكفاءة - الدور الذي كان يلعبه هذا الأخير كإطار مرجعي^(١٤)، وأما نادر فرجاني فيقرر أن: (التوصل إلى تصور جديد لـ «التنمية» هو «المهمة الفكرية الأولى» الجديرة بالرعاية من المثقفين العرب^(١٥)).

إن الوقوف أمام تلك الحقائق بعناصيرها السياسية والفكرية والمجتمعية والتنظيمية، ومراحل الإخفاقات التي عايشتها «المجتمعات العربية» بمختلف ألوانها السياسية ومدارسها الفكرية ومحاولاتها التكدسية للمنتجات العصرية، تشي - كلها - بخل رئيس في طرائق التفكير، ومناهج العمل، ومنظومات الممارسة، وأطر التعاملات. ولذا فإنه ينبغي الخروج من دوامة التأملات الفكرية العشوائية وسراب المحاولات الارتجالية التي أثبتت فشلها عبر الزمن، وأصبح من الحتمي - ونحن نقطع شوطاً في «اللفية الثالثة» - التفكير الجاد في «طبيعة الخل» و«جوهر الإشكالية» عبر البحث عن طبيعة ذلك «الوسط» اللازم لتحقيق «شروط التنمية»، وتكثيف «الانسياب المعرفي - العلمي» خلال «النسيج المجتمعي»، وتدفق الإبداعات التقنية عبر قنوات المجتمع المختلفة، وأنسجام ممارسات أفرادها الحياتية مع «طبيعة التحدي». وغني عن القول إن من مواصفات ذلك «الوسط» أن يحتوي على الفكر والتعاملات، ويهيمن على التفاعلات والممارسات، ويحمل مجمل النشاط البشري، ويجمع المفاهيم السائدة والقيم

المُهَيِّمَةِ، وَيُنَظِّمَ الْمَدَارِكَ وَالْعَلَاَقَاتِ، مِمَّا يُجْبِرُنَا عَلَى التَّوَقُّفِ أَمَامَ مُصْطَلَحِ «الثَّقَافَةِ»، وَيَفْرِضُ عَلَيْنَا مُرَاجَعَةً فَاحِصَةً لِعُنَاصِرِ هَذَا الْمُصْطَلَحِ وَطَبِيعَتِهِ وَمُقَوِّمَاتِهِ وَتَفَاعُلَاتِهِ. وَأَمَّا الْأَمْرُ الْأَهْمُّ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ أَلَّا تَبْقَى تِلْكَ الْحَقِيقَةُ مُجَرَّدَ رُؤْيَا نَظَرِيَّةٍ وَحِوَارٍ عَقِيمٍ وَسَفْسَاطَةٍ كَلَامِيَّةٍ، وَلَكِنِ الطُّمُوحَ الْأَسَاسَ هُوَ أَنْ نَتَعَرَّفَ عَلَى خَصَائِصِ «التَّكْوِينِ الثَّقَافِيِّ» الْفَاعِلِ وَمُقَوِّمَاتِهِ وَآلِيَائِهِ، وَأَنْ نَتَلَمَّسَ الْوَسَائِلَ الْفِكْرِيَّةَ وَالْعَمَلِيَّةَ الْقَادِرَةَ عَلَى تَحْقِيقِ تِلْكَ «التَّنْمِيَةِ الشَّامِلَةِ» الْمَنْشُودَةَ، وَالخُرُوجَ مِنْ ذَلِكَ الْحَالِ - الَّذِي تَعِيشُهُ «الْحَالَةُ التَّنْمَوِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ» - الْمُشَابِهَ لِذَلِكَ الْوَصْفِ الَّذِي أَطْلَقَهُ مَاتْيُو أَرْنولد (Mathew Arnold) عَلَى نِهَآيَةِ الْعَصْرِ الْفِيكْتُورِيِّ فِي بَرِيطَانِيَا بِأَنَّهُ يَتَأَرَّجَحُ بَيْنَ عَالَمَيْنِ: (وَاحِدٌ مَيِّتٌ، وَالثَّانِي عَاجِزٌ عَنْ أَنْ يُوَلَدَ) ^(١١).



«الثقافة»: التعريف والرؤية

(١-٢) مدخل:

هناك شبه إجماع بين المثقفين والمفكرين العرب، بمختلف أطرافهم واهتماماتهم، على أن «المسألة الثقافية» تمثل عنصراً جوهرياً في «العملية النهضوية»، وهذا - على سبيل المثال - ما يؤكدّه طيّب تيزيني^(٨) الذي يرى أن هناك: (ثلاثة مداخل لا يصح إغفالها باتجاه الدخول في الفعل النهضوي العربي)؛ وهي: «المدخل الاقتصادي»، و«المدخل السياسي»، و«المدخل الثقافي» الذي له: (أهمية ذاتية خاصة على صعيد المشروع النهضوي العربي؛ ذلك أنه يعمل على إعادة بناء الإنسان العربي عموماً عبر تحصينه بالقيم العقلانية والوطنية والقومية النقدية، وبمفاهيم المساواة والتسامح والتضامن والأخوة والإنسانية العالمية).

أما إهمال «المسألة الثقافية» في التفاعلات العربية وسياساتها المختلفة، فأمر يكاد يكون متوقعاً، لا لشيء إلا لأنّ فهم مدى تأثير «الثقافة» على المجتمعات أمر حديث نسبياً على خريطة «الفكر الإنساني»، وهذا ما يؤكدّه فريدريك جيمسون (Fredric Jamson) بقوله: (لقد توسّع مفهوم «الثقافة» توسعاً هائلاً في جميع أرجاء المجال الاجتماعي حتى صار من الممكن القول إنّ كلّ ما في حياتنا الاجتماعية، من القيمة الاقتصادية وسلطة الدولة والممارسات إلى بنية النفس ذاتها، قد غدا «ثقافياً» بالمعنى الأصلي للكلمة وعلى نحو لم يُنظر له بعد)^(٢٧).

وبمنأى عن التوصيفات ذات النكهات الحركية والصّبغات التعميمية، فإنّ ما يهمّنا هنا هو التأكيد على محورية «الدور الثقافي» في «مشروع النهضة». ولكي نؤسس لمعالجة

موضوعية لقضية «إشكالية التتمية»، التي هي محور اهتمام هذا الكتاب، فإنه من المهم أن نتعرف - ابتداءً - على مضامين مصطلح «الثقافة»، وأن نخلص إلى تعريف منضبط له، حيث إنه «لفظ طارئ» على اللغة العربية، ومن دلالاته اللغوية «تقويم الأعوجاج» و«الفتانة» و«الحدق»، وقد جاء في «لسان العرب»: (ثَقِفَ الشَّيْءَ، أَيِ حَدَقَهُ وَفَهَمَهُ) (١٨، ٢٨، ٢٩). لقد تم توليد مصطلح «الثقافة» في اللغة العربية ليُقابل المصطلح الغربي «Culture»، وليحمل أبعاداً فكرية، ومضامين اجتماعية، ورؤى حياتية، أعمق بكثير من دلالات المعنى اللغوي للكلمة، ويبدو أن سلامة موسى هو الذي سَكَّ هذا المصطلح ليُقابل المصطلح الغربي بدلالاته الحديثة حيث يقول: (كنت أول من أفشى لفظ «الثقافة» في الأدب العربي الحديث ولم أكن أنا الذي سَكَّها بنفسه فإني انتحلتها من ابن خلدون، إذ وجدته يستعملها في معنى شبيه بلفظة «كلتور» الشائعة في الأدب الأوروبي حيث «الثقافة» هي المعارف والعلوم والآداب والفنون يتعلمها الناس ويتقنون بها، وقد تحتويها الكتب ومع ذلك هي خاصة بالذهن) (٣٠).

٢-٢) تعريفات لمصطلح «الثقافة» :

يتسع مصطلح «الثقافة» (Culture) في «الفكر الغربي» لدلالات فكرية وتاريخية ولغوية واجتماعية وفلسفية، ويرى مالك بن نبي أن «مفهوم الثقافة» في «الفكر الغربي» هو: (ثمرة من ثمار «عصر النهضة» عندما شهدت أوروبا في القرن السادس عشر انبثاق مجموعة من الأعمال الأدبية الجليلة في الفن وفي الأدب وفي الفكر) (٢٨)، كما أن العلاقة الجدلية - التبادلية بين مصطلحات «الثقافة» و«الحضارة» و«المدنية» و«المعرفة» و«الطبيعة» تُلقي بظلالها الكثيفة والمهمة عند التعريف والتحليل والتقويم والتأصيل (١٨، ٢٠، ٢٧، ٢٨، ٣١). وفي حالة «الفكر الغربي»، نجد أن تعريف مصطلح «الثقافة» يخضع للتوجهات الفكرية السائدة والاهتمامات الفلسفية المهيمنة في المرحلة التاريخية المعنية؛ فهو عند بعضهم «تراث الإنسانيات الإغريقية اللاتينية» (٢٨) لتكون «الثقافة» هي «ثمرة الفكر» لتصبح ذات علاقة وظيفية بالإنسان، وعند آخرين تكون «الثقافة» هي

«فَلَسَفَةُ الْمُجْتَمَعِ» لِتُصَبِّحَ ذاتَ عَلاقَةٍ وظيفيَّةٍ بالجماعة^(٢٨)، ويرى بعضهم أنَّ «الثقافة» تُشيرُ إلى «أَرْفَعِ أَشْكالِ التَّهْذِيبِ البَشَرِيِّ»^(٢٧).

ومن أقدم تعريفات «الثقافة» ذلك التعريف الذي طَرَحَهُ إدوارد تايلور (Edward Taylor) في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، وهو يُنصُّ على أنَّ «الثقافة» هي: (كُلُّ مُرَكَّبٍ يَشْتَمِلُ على المَعْرِفَةِ والمُعْتَقَداتِ، والفُنُونِ والأَخلاقِ، والقانونِ والعُرفِ، وغير ذلك من العادات التي يَكْتَسِبُهَا الإنسانُ باعْتِبَارِهِ عُضْواً في المُجْتَمَعِ)^(٢١)، ومن الواضح أنَّ هذا التعريف يَغْرِسُ «الثقافة» في «التركيبية المجتمعية» ليُصْبِحَ وَحْدَةً مُتفاعِلةً، ممَّا يَعْنِي أنَّ «الثقافة» لا تُوجَدُ إلَّا في وجود «المُجْتَمَعِ»، وأنَّ «المُجْتَمَعِ» لا يقومُ وَيَبْقَى إلَّا بـ«الثقافة» التي تَمُدُّهُ بالأدواتِ اللَّازِمَةِ لاطِّرادِ الحياة فيه، ولا فَرَقَ في ذلك بين الثقافات البدائية والحديثة. أمَّا أبرز التعريفات المبكِّرة لـ«الثقافة» عند العرب فهو أنها (الأخذُ من كُلِّ شيءٍ بِطَرَفٍ)^(٢٩)، وفي أوروبا قالوا: (لا يَتِمُّ عِلْمُ المَرءِ إلَّا إذا عِلِمَ شيئاً عن كُلِّ شيءٍ، وكُلُّ شيءٍ عن شيءٍ)^(٢٩)، إلَّا أنَّ التَّجَرِبَةَ الإنسانيَّةَ الحديثةَ والمُقارَباتِ الفِكريةَ المُتَطَوِّرةَ تجاوزتْ هذه التعريفات بمراحل؛ فما عُرِفَ بـ«المُثَقَّفِ الشُّمُولِيِّ»^(١٨)، وهو النَّمُودَجُ الذي نشأ في القرن الثامن عشر في أوروبا، قد تآكل بفعلِ عناصرٍ عدَّةٍ ليس أهونها بُرُوزُ أنماطٍ مَعْرِفيَّةٍ مُخْتَلِفَةٍ ذاتِ طابَعٍ تَخْصُصِيٍّ وطَبِيعَةٍ تراكُمِيَّةٍ وخصائصٍ مُتَجَدِّدةٍ أَصْبَحَ لها التأثيرُ الأكبرُ في حياةِ البشر وتَطَوُّرِ المُجْتَمَعاتِ.

لقد تفاعل «مَفْهُومُ الثقافة» مع أنماطِ «الحياة الحديثة»، وأشكالِها الاجتماعيَّةِ، وتفاعلاتِها المُتَعَدِّدة، فنجدُ - على سبيلِ المِثال - أنَّ تشارلز سنو (C.P.Snow)، في أواخر الخمسينات من القرن الماضي، يُقرِّرُ أنَّ: («الثقافة» هي الاستِجابَةُ المُتَمائِلَةُ التي تَحْدُثُ دونَ تَفْكيرٍ)^(٢٢)، وهذا يَعْنِي أنَّ «الثقافة» هي الشَّيْء الذي يُصْبِحُ شِبْهَ غريزِيٍّ في التَّفْكيرِ والتَّحْلِيلِ والسُّلُوكِ والمُمارَسةِ، فهي بذلك تُصْبِحُ وَفْقَ التَّعبيرِ الإنجليزِيِّ: «طَبِيعَةً ثَانِيَةً» (Second nature). ويلتَقِي هذا التعريفُ مع رأي تيري إيجلتون (Terry Eagleton) الذي يَعتَبِرُ أنَّ «الثقافة» هي: (تلك القناعات والميُولُ المُسَلَّمُ بها بداهةً، والتي لا بُدَّ من وجودها كي يكون بمقدورنا أن نَتَصَرَّفَ أيَّما تَصَرَّفٍ)^(٢٧)، ويكاد هذا

التَّعْرِيفُ يَتطابَقُ مع الرَّأْيِ الَّذِي رَوَاهُ مالِكُ بنُ نَبِيِّ^(٢٣) عن إدوار هوريو - عميد كلية الآداب في «جامعة ليون» - بقوله: («الثَّقَافَةُ» هي ما يَبْقَى عَالِقاً بِالْأَذْهَانِ عِنْدَما نَنْسَى ما تَعَلَّمْنَاهُ)، وَتَقْتَرِبُ هَذِهِ الرُّؤْيَةُ لـ «الثَّقَافَةِ» مع ما طَرَحَهُ توماس إليوت (T.S.Eliot) حيث يقول: («الثَّقَافَةُ» هي قَبْلُ كُلِّ شَيْءٍ ما يَغْنِيهِ الأَنْثُرُوبُولُوجِيَّونَ؛ أَيُّ طَرِيقَةِ حَيَاةٍ شَعْبٍ بَعِينَةٍ يَعِيشُ مَعاً فِي بُقْعَةٍ وَاحِدَةٍ)^(٢٧)؛ وَبِالتَّالِي فَإِنَّ «ثَقَافَةَ الْمُجْتَمَعِ» عِنْدَ إِلْيُوتِ هِيَ: (ما يَجْعَلُ مِنْ هَذَا الْمُجْتَمَعِ مُجْتَمِعاً)^(٢٧). وَيتوافقُ هَذَا التَّعْرِيفُ مع اخْتِيارِ زكي نجيب محمود إِذْ يَقُولُ: (تَجَانَسُ الشَّعْبِ الْوَاحِدِ فِي ثَقَافَةٍ وَاحِدَةٍ، مَعْنَاهُ أَنَّ أَفْرَادَ ذَلِكَ الشَّعْبِ قَدْ رَبَطَتْهُمْ «اهْتِمَامَاتٌ» مُتَشَابِهَةٌ، يَتَّجِهُونَ بِهَا جَمِيعاً نَحْوَ أَفْقٍ وَاحِدٍ مُشْتَرَكٍ)^(٢٠)، وَتَتَعَمَّقُ الرُّؤْيَةُ نَفْسَهَا عِنْدَ قُسْطَنْطِينِ زَرِيْقٍ حَيْثُ يُؤَكِّدُ أَنَّ «الثَّقَافَةَ» هِيَ: (جَمَاعُ حَيَاةٍ مُجْتَمِعٍ مِنَ الْمُجْتَمِعَاتِ، بُدَائِيّاً كَانَ أَوْ مُتَقَدِّماً رَاقِياً)^(١٨).

وَبِالإِضَافَةِ إِلَى أَنَّ لِمُصْطَلَحِ «الثَّقَافَةِ» تَدَاعِيَاتٍ لُغَوِيَّةً وَتَارِيخِيَّةً وَفَلَسْفِيَّةً، فَإِنَّهُ - أَيْضاً - مَحَلُّ صِرَاعٍ سِيَاسِيٍّ؛ فِيرى فَرِيدريك شِيلَر (Friedrich Schiller) أَنَّ: («الثَّقَافَةَ» هِيَ الْآلِيَّةُ الْمُحَرِّكَةُ حَيْثُ تُقَوِّلِبُ الذَّوَاتِ الْبَشَرِيَّةَ تَبَعاً لِحَاجَاتِ نَوْعٍ جَدِيدٍ مِنَ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ، فَتُعِيدُ صِيَاغَتَهُمْ، وَتُحَوِّلُهُمْ إِلَى أَدَوَاتٍ طَبِيعَةٍ وَمُعْتَدِلَةٍ وَلَا مُبَالِيَّةٍ)^(٢٧)، وَيُمَحِّصُ رِيمُونْدُ وِيلِيَامز (Raymond Williams) تِلْكَ الرُّؤْيَةَ لَتَسْتَوْعِبَ مَفْهُوماً حَرَكِيّاً دِينَامِيكِيّاً حَيْثُ يَقُولُ: (إِنَّ الْمَعْنَى الْمُتَشَابِكَةَ الْمُعَقَّدَةَ الَّتِي يَنْطَوِي عَلَيْهَا الْمُصْطَلَحُ تُشِيرُ إِلَى سِجَالٍ مُتَشَابِكٍ وَمُعَقَّدٍ بِشَأْنِ الْعِلَاقَاتِ الَّتِي تَرْتَبِطُ بَيْنَ التَّطَوُّرِ الْإِنْسَانِيِّ الْعَامِّ، وَطَرِيقَةِ حَيَاةٍ مُحَدَّدَةٍ، وَبَيْنَ كِلَيْهِمَا مِنْ نَاحِيَةٍ، وَبَيْنَ أَعْمَالٍ وَمُمَارَسَاتِ الْفَنِّ وَالذِّكَاةِ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى)^(٢٧).

مِنَ الْمُهْمِ - فِي هَذَا السِّيَاقِ - أَنَّ نَتَطَرَّقَ إِلَى تَعْرِيفِ «الثَّقَافَةِ» الَّذِي اخْتَارَهُ تشارلز سنو^(٢٢) عِنْدَ صِيَاغَتِهِ لِمُصْطَلَحِ «الثَّقَافَتَانِ» (The Two Cultures)، فَهُوَ يَرى أَنَّ «الثَّقَافَةَ» تَحْمِلُ مَضْمُونَيْنِ؛ حَيْثُ يَقَعُ الْمَضْمُونُ الْأَوَّلُ فِي إِطَارِ تَعْرِيفِ الْقَامُوسِ لِلْمُصْطَلَحِ الَّذِي يُوضِّحُ أَنَّ: («الثَّقَافَةُ» هِيَ التَّطَوُّرُ الْفِكْرِيُّ وَتَنْمِيَةُ الْعَقْلِ)، وَأَمَّا الْمَضْمُونُ الثَّانِي الَّذِي اخْتَارَهُ سنو فَيَتَلَخَّصُ فِي أَنَّ: («الثَّقَافَةُ» هِيَ الْعَادَاتُ وَالْمَعَايِيرُ الْمُشْتَرَكَةُ وَأَنْمَاطُ

السُّلُوكِ المُوَحَّدَةِ والفَرَضِيَّاتِ والمُعَالَجَاتِ المُتَوَافِقَةِ بَيْنَ الْأَفْرَادِ فِي المُجْتَمَعِ المَعْنِيِّ) (٢٢)، وأما محمد عابد الجابري، فيَطْرَحُ تَعْرِيفاً لـ«المُثَقَّف» يَشْمَلُ جَمِيعَ (الَّذِينَ يَشْتَغِلُونَ بِ«الثَّقَافَةِ»، إِبْدَاعاً وَتَوَظُّعاً وَتَنْشِيطاً، «الثَّقَافَةِ» بِوَصْفِهَا عَالِماً مِنَ الرُّمُوزِ يَشْمَلُ الفَنَّ والعِلْمَ والدين) (١٨).

نَسْتَطِيعُ أَنْ نَفْهَمَ سَبَبَ تَعَدُّدِ التَّعْرِيفَاتِ لِمُصْطَلَحِ «الثَّقَافَةِ» فِي ضَوْءِ اِهْتِمَامَاتِ المُثَقِّفِينَ المُنْتَوَعَةِ، وَالْأَنْشِطَةِ البَشَرِيَّةِ المُتَعَدِّدَةِ، وَطَبِيعَةِ المَرَحَلَةِ الَّتِي يَعْيشُهَا المُجْتَمَعُ، لِنَخْلُصَ إِلَى أَنَّ مُصْطَلَحَ «الثَّقَافَةِ» مَرَّ بِمَرَاكِحٍ مُخْتَلِفَةٍ وَفَقَ طَبِيعَةَ التَّفَاعُلَاتِ السَّائِدَةِ فِي البِيئَاتِ المُخْتَلِفَةِ، وَلَعَلَّنَا لَا نُبَالِغُ إِذَا قُلْنَا إِنَّهُ كَانَ لَا بُدَّ لِهَذَا المُصْطَلَحِ مِنْ عُبُورِ تِلْكَ المَرَاكِحِ حَتَّى يَبْلُغَ «مَرَحَلَةَ النُّضْجِ»، وَيَسْتَطِيعَ أَنْ يَسْتَوْعِبَ طَبِيعَةَ «التَّلَاقِحَاتِ المُجْتَمَعِيَّةِ» فِي ضَوْءِ انْفِجَارِ «المَعَارِفِ الحَدِيثَةِ»، وَأَثَارِهَا العَمِيقَةِ فِي حَيَاتِ النَّاسِ وَتَوَاصُلِهِمْ، وَأَنْمَاطِ اقْتِصَادِهِمْ، وَضُفُوطِ الحَيَاةِ المُعَاصِرَةِ. بِطَبِيعَةِ الْحَالِ لَيْسَ مِنْ أَهْدَافِ هَذَا الْكِتَابِ أَنْ يَدْلِفَ إِلَى الإِشْكَالَاتِ اللِّغَوِيَّةِ وَالْفِكْرِيَّةِ وَالتَّارِيخِيَّةِ وَالْفَلَسَفِيَّةِ لِمُصْطَلَحِ «الثَّقَافَةِ»، وَلَا يَهْمُنَا هُنَا أَنْ نَغْرِقَ الْقَارِئَ فِي تَعْرِيفَاتِ «الثَّقَافَةِ» الَّتِي لَا حَصَرَ لَهَا (٢١)؛ فَالْوَلُوجُ فِي «مَآزِقِ المُصْطَلَحِ» يَنْبَغِي أَنْ يُؤَخَذَ إِلَى نَهَايَتِهِ لِلغَوْصِ فِي «أَدْبِيَّاتِ الثَّقَافَةِ»، وَاسْتِبْطَانَاتِهَا الفَلَسَفِيَّةِ، وَجُذُورِهَا التَّارِيخِيَّةِ، وَارْتِبَاطَاتِهَا المَادِّيَّةِ، وَتَغْيِيرَاتِهَا المُجْتَمَعِيَّةِ، وَهَذَا فِي حَدِّ ذَاتِهِ مَجَالٌ أَكَادِيمِيٌّ وَاسِعٌ لَهُ رِجَالُهُ وَفُرْسَانُهُ.

٢-٢-١) التَّعْرِيفُ المُعْتَمَدُ لـ«الثَّقَافَةِ» :

فِي رَأْيِي أَنَّ الْأَمْرَ الْأَهَمَّ وَالْأَبْرَزَ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِمُصْطَلَحِ «الثَّقَافَةِ» هُوَمَا ذَكَرَهُ مَالِكُ بْنُ نَبِيِّ فِي أَنْ: (مُشْكَلَةُ الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ وَالْإِسْلَامِيِّ لَيْسَتْ مُنَحْصَرَّةً فِي مُحَاوَلَةٍ فَهَمِ «الثَّقَافَةِ»، وَإِنَّمَا فِي تَحْقِيقِهَا بِصُورَةٍ عَمَلِيَّةٍ) (٢٨)؛ وَلِذَا فَإِنَّهُ مِنَ الْمُهْمِّ أَنْ نَضْبِطَ هُنَا «إِطَارَ عَمَلٍ» لِهَذَا المُصْطَلَحِ، وَأَنْ نَتَعَرَّفَ عَلَى المُصْطَلَحِ بَعْدَ أَنْ بَلَغَ «مَرَحَلَةَ النُّضْجِ»، وَنَتَعَارَفَ عَلَى أَرْضِيَّةٍ مُشْتَرَكَةٍ نَسْتَطِيعُ أَنْ نَبْنِيَ عَلَيْهَا الفَرَضِيَّاتِ وَالِاسْتِنْتَاجَاتِ، وَنَسْتَمِدَّ مِنْهَا مَقَوِّمَاتِ التَّمْحِصِ، وَعُنَاصِرِ التَّحْلِيلِ، وَجُذُورِ التَّعْلِيلِ.

استناداً إلى ما سبق، فإنّ التعريف الذي سنعمده في هذا الكتاب هو التعريف الأشمل والأعم الذي طرّحته في «ورقة عمل»^(٢٤)، وهو يجعل من هذا المصطلح: (المخزون المعرفي ومستودع قيم المجتمع وأعرافه وأحكامه ومعايير ومفاهيمه ومعتقداته السائدة التي يتأثر بها أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم - المتعلم، والجاهل، والكهل، والطفل، والمرأة، والرجل -، وذلك بدرجات متفاوتة وفق استيعاب كل منهم، وحسب اتساع مداركه، وبالتالي يكون لـ «الثقافة» الدور الأبرز في تحديد سلوكيات الأفراد، وردود أفعالهم، وطرائق تفكيرهم). هذا التعريف هو الذي اعتمدته «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)» في تونس، وذلك في الدراسة التي نشرتها في عام ٢٠٠٦م تحت عنوان: (إستراتيجية نشر الثقافة العلمية والتقنية في الوطن العربي)^(٢٥).

بطبيعة الحال إنّ مثل هذا «المخزون» من المعرفة والقيم والأعراف والمفاهيم في أيّ مجتمع لا ينمو بين يوم وليلة، ولكنه حصيلة تراكم خبرات وتجارب ومؤثرات تفعل فعلها على فترة طويلة من الزمن؛ فتتجذر بذلك في النفوس، وترسخ في اللاوعي، وتحتل أغوار العقل، وتتأصل في الوجدان؛ فيرضع الإنسان فكرها صغيراً، ويتعرّع على تفاعلاتها، ويحتكم إلى قواعدها، فينطبق عليها - في هذه الحالة - وصف مالك بن نبي حيث يرى أنّ: («الثقافة» ليست علماً يتعلّمه الإنسان، بل هي محيط يحيط به، وإطار يتحرك داخله، يغذي جنين الحضارة في أحشائه، فهي «الوسط» الذي تتكوّن فيه جميع خصائص المجتمع المتحضّر، وهي «الوسط» الذي تتشكّل فيه كلّ جزئية من جزئياته تبعاً للغاية العليا التي رسمها المجتمع لنفسه)^(٢٨).

تلك الحقيقة، التي تجعل من «الثقافة» بنية - تحتية ضرورية للتفاعلات البشرية ووسيلة لتشكيل «العقل»، يؤكدها محمد عابد الجابري بقوله: (إنّ عملية التفكير ذاتها لا تتم إلا داخل ثقافة معينة وبواسطتها. والتفكير بواسطة ثقافة ما معناه: التفكير من خلال منظومة مرجعية تتشكّل إحدائياتها الأساسية من محدّدات هذه الثقافة ومكوناتها، وفي مقدّماتها: الموروث الثقافي، والمحيط الاجتماعي، والنظرة إلى المستقبل، بل النظرة إلى العالم، إلى الكون والإنسان، كما تحدّد لها مكونات تلك الثقافة. ونحن عندما نتحدث

عن «العقل العربي» في هذا الإطار إنما نعني به «الفكر»، أو «القوة المفكرة» بوصفها أداة للإنتاج النظري والفني والعلمي صنعتها ثقافة معينة لها خصوصيتها، هي «الثقافة العربية» بالذات؛ الثقافة التي تحمل معها تاريخ العرب الحضاري العام وتَعكس واقعهم أو تُعبّر عنه وعن طموحاتهم المستقبلية كما تحمل وتُعبّر - في الوقت ذاته - عن عوائق تقدّمهم وأسباب تخلفهم الراهن^(١)، وهذا ما يكرّره إبراهيم البليهي حيث يقول: (لا عقل دون ثقافة، فعقل الإنسان يتكوّن بالحضارة الثقافية ولو حُرِم من هذه الحضارة حتى يكبر فإنه سيحرم من اللغة ومن كلّ الآليات الثقافية التي يتكوّن بها العقل، وسوف تفوته إمكانات دخول نطاق العقل)^(٢٦).

من ذلك المنطلق، فإن ثقافة أيّ مجتمع تتسع وتزداد عناصرها تعقيداً، وتنمو تراكماتها وتداخلاتها وتركيباتها، كلّما انتقل المجتمع إلى مراحل أكثر تقدماً وتحضراً ورفاهية. ولذا فإنه من الطبيعي أن يكون لتعقّد المتغيّرات الاقتصادية والسياسية والمعرفية والاجتماعية وتشابكاتها - في العقود الأخيرة - تأثير مباشر في نمو «الثقافة» وتشكلها وتطورها، ويتفق هذا مع ما يراه تيري إيجلتون حين يقول: (إن معظم المجتمعات الحديثة هي في حقيقة الأمر مجموعة من الثقافات التحتيّة أو الفرعية المتداخلة حيث يغدو من الصعوبة بمكان أن نحدّد العالم الثقافي المعياري الذي تتحرّف عنه ثقافة فرعية معينة)^(٢٧). في ذلك الإطار نستطيع أن نخلص إلى أن «الثقافة» عبارة عن: (منظومة متشعبة تتضوي تحت لوائها وتشابك في ساحاتها مختلف العناصر المعرفية والفكرية، والمقوّمات الدينيّة، والأنماط الحياتيّة، والعادات السائدة، والسلوكيات المعتمدة، والأحكام المهيمنة)^(٢٨).

٢- ٢- ٢) التركيب العام لـ «الثقافة» :

في إطار التعريف الذي اعتمدناه لمصطلح «الثقافة» نستطيع أن نتعرّف على تركيبتيّن متباينتين لعناصر «الثقافة»؛ حيث تُهيمن على التركيبة الأولى «عناصر سلبية» ذات مفاهيم ضحلة، وعادات عقيمة، وتصورات ضبابية، تعوق حركة المجتمع وتؤدّي

إلى ضُمُور طاقاته وكَبَحِ عُنْفوانه، وهذه التّركيبةُ تدخُلُ في إطارِ ما أَسَمَاهُ دافيد لاندز (David S. Landes) بـ «الثّقافات المُخدّرة» لأنّها: (عائقةٌ للذين هم مُتعلّقين بها، وهي ثقافاتٌ يجدُ فيها أصحابُها العزاء والسّلوان إلاّ أنّها تُعوقُ قُدراتهم على المُنافسة في العالمِ الحديث) ^(٢٧). أمّا «التّركيبةُ الثّانية» من عناصر «الثّقافة»، فتتمتّع بـ «خصائص إيجابيّة» ذات حيويّة وفاعليّة تكونُ بمثابة قُوّة دافعة للنُّمو والتّرقّي والإبداع والإنتاج في مُختلفِ مناحي الحياة، وفي هذا السّياق يقولُ مالك بن نبي: (إنّ أهميّة الأفكار في حياة مُجتمعٍ مُعيّن تتجلّى في صورتين؛ فهي إمّا أن تُؤثّر بوصفها عوالمٍ نُهوضُ بالحياة الاجتماعيّة، وإمّا أن تُؤثّر على عكس ذلك بوصفها عوالمٍ مُمرّضة تجعلُ النُّمو الاجتماعيّ صعباً أو مُستحيلاً) ^(٢٨).

وهكذا تدخُلُ «ثقافةُ الإنسان» إلى مطبَخِ «التّفاعلِ البشريّ» لتكون له أو عليه وفق أُسس هذه «الثّقافة» ومُعطياتها ودرجة ما أَسَمَاهُ مالك بن نبي «الفاعليّة الاجتماعيّة» ^(٢٨)؛ فـ «الثّقافة» كائنٌ حيٌّ ينمو ويضمُر، ويشقى ويسعد، ويقوى ويضعف، وذلك وفق أحوالِ أهله وممارساتهم وقيمهم ومفاهيمهم وأولوياتهم؛ ولذا فإنّ تغلغلَ الجراثيم إلى «أنسجةِ الثّقافة» أمرٌ واريء، وفتكها بقدراتِ المُجتمع وتفاعلاته قضيّةٌ مُحتملةٌ، كما أنّ من المُمكن لـ «الثّقافة» أن تبلُغَ مرحلةً من الهُزال والشيخوخة لتتكاثَبَ عليها عوالمُ التّآكلِ الدّاخليّ، والانهِيارِ الفِكريّ، والهزيمة الحضاريّة. لذا كان من الضّروريّ أن تقوم «الثّقافة» بتحصينِ نفسها، وتطوِيرِ ذاتها، وتجديدِ خلاياها، لتستطيع أن تُواكبَ المُتغيّرات، وتتصدّى للتحديات، وتُطوّرَ الإمكانيات عبر تراكماتٍ قادِرةٍ على إحداثِ التأثيرِ المُطلوب، وخلال آلياتٍ فاعلةٍ تعملُ في اتّجاه «سَهْمِ الزّمن»، وتدفعُ «الحراكَ الثّقافيّ» نحو «الفاعليّة الاجتماعيّة»؛ فـ «الثّقافة» ليست ترفاً تُمارسه المُجتمعات، وتتسلّى به في سويعاتِ الأنسِ وليالي السّمَر، ولكنها تفاعلٌ حياتيٌّ، وتنمويٌّ، وفكريٌّ، واجتماعيٌّ.

من نافلة القول إنّ أيّ ثقافةٍ إنسانيّةٍ تحوي - في منظومتها - على عناصر من كلتا التّركيبَتَيْنِ «السّلبيّة» و«الإيجابيّة»، إلاّ أنّ تفوّقَ ثقافةٍ على أُخرى يكمنُ في قُدّرتها على تقليصِ دورِ «التّركيبة السّلبيّة» من ناحية، ومن ناحية أُخرى تطوِيرِ إمكانياتِ «التّركيبة

الإيجابية» عبّر المراجعة الموضوعية، والتقييم النزيه، والتفاعلات الديناميكية، لإحداث التراكمات السليمة، وتوفير العوامل المساعدة والمحفزة على تمكين «الثقافة» الفاعلة اجتماعياً، وتنموياً، ومعيشياً. عبّر تلك الرؤية نستطيع أن نتعرف على نوعين من المجتمعات؛ أحدهما تغلب عليه خصائص «ثقافة متخلفة» تقيّد حركته، وتخفق قدراته، فتمنعه من التطور والنمو والنهضة، وتدفع به نحو «ثقافة استهلاكية» عاجزة ذات طبيعة استسلامية وإنهزامية، فهي تكرر ذاتها، وتجتر تخلفها، وتنغى واقعها. أمّا مجتمعات «النوع الثاني» فنجد أنها تحظى بهيمنة مقومات «ثقافة متقدمة» قادرة على التجاوب مع احتياجات المجتمع وتحديات عصره، لتكون - في مجملها - «ثقافة منتجة» ذات عناصر حافزة على الرقي والتقدم. وهكذا يصبح المحك الحقيقي لجدوى «الثقافة» هو في تمكينها من أداء «الوظيفة الاجتماعية» التي تهتم برفع المستوى الاجتماعي والمعيشي والفكري للفرد والمجتمع.

إن الرؤية التي طرحها مالك بن نبي^(٢٨) في ما عرّفه بـ «التركيب العام للثقافة» منطلق مناسب لتلمس «التفاعلات الإنسانية» التي تبلور حياة الفرد، وتصوغ مجتمعه، وتؤسس قيمه، فقد حصرها مالك بن نبي في عناصر أربعة هي:

- (١) «عنصر الأخلاق» لتكوين الصلات الاجتماعية.
- (٢) «عنصر الجمال» لتكوين الذوق العام.
- (٣) «المنطق العملي» لتحديد أشكال النشاط العام.
- (٤) «الصناعة» وتشمل العلوم والتقنيات والمهارات والمهن.

٢-٣) مشكلة الثقافة :

في ضوء تفاعل تركيبتي «الثقافة» - السلبى منها والإيجابى - نستطيع أن نتعرف على «مشكلة الثقافة» في المجتمعات المختلفة؛ فهذه المشكلة أبعادها التاريخية والاجتماعية

والتربوية والفكرية والدينية في حدود الزمان والمكان والخلفيات والأعراف السائدة في كل من تلك المجتمعات، ولذا فإن لكل مرحلة من حياة المجتمع جوانب ثقافية تميز تلك المرحلة، وتعبّر عن تحدياتها، وترسم قسمايتها، وتبلور سلوكيات الأفراد وممارساتهم، وهذا ما يؤكد مالك بن نبي فيقول: (كل واقع اجتماعي هو في أصله «قيمة ثقافية» خرجت إلى حيز التنفيذ)^(٢٨). من ذلك المنطلق يؤكد مالك بن نبي على طبيعة التطور الكامنة في «التركيبة الثقافية» فيقول: (يجب أن نحدد «الثقافة» في ضوء تصورنا لوضعها التاريخي بوصفها حركة مستمرة «صيرورة»؛ فإن في التاريخ منعطفات هائلة خطيرة يتحتم فيها هذا التعرف، والنهضة في العالم الإسلامي إحدى تلك المنعطفات)^(٢٨). إن هذا يعني أن طبيعة تطور المجتمعات الإنسانية، وأشكال «التحديات» التي تجابهها، تفرض ضغوطاً على «الثقافة» السائدة في المجتمع، وتؤدي معطياتها على ظروف «التفاعل» وأشكال «الاستجابة»؛ فإذا أخفقت «الثقافة» في التكيف مع المتغيرات الطارئة، وفشلت في إفراز عناصر قادرة على خلق «المواءمة» واستعادة «التوازن»، فإنها تكون قد خذلت مجتمعها، حيث ضيقت وظيفتها وفقدت «الفاعلية الاجتماعية»، وبذلك تصبح «ثقافة متخلفة» تشد مجتمعها إلى الخلف، وتحجب عنه عناصر الحيوية والنشاط، وبذا تتحول هذه «الثقافة» إلى جسد هامد يلقي بثقله على حركة المجتمع، ويقيد إبداعاته وانطلاقاته.

بطبيعة الحال لا يمكن استثناء «المجتمعات العربية» من تلك التفاعلات الإنسانية والسُنن الكونية، ولذا حظيت - في العقود الأخيرة من القرن العشرين - «مشكلة الثقافة» في العالم العربي بقدر من الاهتمام بين النخب، واتخذت هذه المشكلة أشكالا متعددة، فهي تتخفى - أحيانا - تحت اسم «أزمة العقل العربي»، أو ثنائيات «الأصالة والمعاصرة» و«العولمة والخصوصية» و«النقل والعقل» و«الاتباع والإبداع» و«الأممية والوطنية»، وهي تبرز - تارة - على شكل تصادمات مباشرة مع واقع الحياة السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهي تتجلى - هنا وهناك - في تناقضات حادة ومفارقات غريبة تشوه الحياة السياسية والممارسات العملية والتيارات الفكرية والتوجهات الاجتماعية. إننا لا نحتاج إلى كبير جهد لنذكر أن «الثقافة العربية» اليوم هي ثقافة قاصرة عن فهم «روح

العصر؛ فهي تترنح تحت تأثير «فجوة معرفية» خطيرة تمثل جوهر «التحدي» الذي يجب أن تتصدى له كل القوى المؤثرة لتعمل على تأسيس «تكوين ثقافي» يحمل رؤى تستشرف «المستقبل» وتدرك مقتضياته، وتهتم بتوليد الآليات والمعطيات القادرة على تأسيس «الخصائص الإيجابية»، وعلى رأسها الحرص على جعل «ثقافة العلم والتقنية» عنصراً مؤثراً في التفاعلات الفكرية السائدة.

(٢-٤) «الثقافة» بين «النخبوية» و«الجماهيرية» :

من أبرز ما يطرح من مشكلات «الثقافة» هو وقوعها بين مطرقة «النخبة» وسندان «الجمهور»، إلا أنه من الصعب أن نتحدث عن «الثقافة النخبوية» وكأنها ثقافة ذات مواصفات فريدة تفصلها عن مجتمعيها، وتضعها في نطاق شريحة ضيقة معزولة عن تفاعلات محيطها. وإذا كانت المراحل البدائية من تفاعلات المجتمعات تسمح بما يسمى «ثقافة النخبة»، وتدفع بها إلى برج عاجي يعزلها عن تفاعلات «الجماهير» وهمومهم، فإن ذلك الوضع لم يعد ممكناً في ظروف «الحياة المعاصرة»؛ لأن القطيعة بين «الثقافة النخبوية» و«الثقافة الجماهيرية» أصبحت وصمة في حياة المجتمع الذي يحبذها ويرعاها، وعقبة على طريق «تنمية المجتمع» وتطويره؛ فانفجار المعلومات، وثورة الاتصالات، والإعلام الجديد، ومقتضيات «الحياة العصرية» بتشابكاتها وتعقيداتها، أزال الكثير من الحواجز بين «الثقافتين» وأسهمت في تقاربهما وتفاعلهما، بل إن «العولمة» اليوم تفرض ما يمكن أن يسمى «ثقافة كونية» لها خصائصها ومعاييرها وتأثيراتها.

وأما من الناحية الوظيفية البحتة، فإن «الثقافة النخبوية» تصبح ثقافة فاشلة إذا لم تستطع أن تتجاوز «النخبة» لتتفاعل مع «الجمهور»، فكما يرى قسطنطين زريق فإن: (الفرد والنخبة هما في تفاعل دائم مع مجتمعهما، فلا غنى لهما عن جماهير المجتمع كما لا غنى لهذه الجماهير عنهما. والإنشاء الحضاري يتطلب تجاوزاً حياً صادقاً بين الفريقين، ولكن هذا الإنشاء ينطلق دوماً من خلايا الوعي والإبداع الفاعلة في المجتمع)^(١٨). وهذا ما يؤكد زكي نجيب محمود وهو يضع تعريفاً لـ «المثقف» فيقول: (هو أن يكون رجلاً بضاعته

أفكار يُريدُ بها أن يُغيّرَ وَجْهَ الحياة إلى ما هو أفضل (٢٨)، ومن نافلة القول أن ذلك «التغيير» لن يحدث عبر الانعزالية أو النخبوية أو الاستعلاء؛ وكلها صفات يميل إليها كثير من المحسوبين على التيارات الثقافية في العالم العربي.

وانطلاقاً من الحقيقة التي يصوغها محمد عابد الجابري^(١) بقوله: (النهضة الثقافية وتطور الفكر وتقدمه إنما يتّمان عبر عملية تراكم كمّي)، فإن ذلك يؤدي - بالضرورة - إلى علاقة عضوية بين «النخبة» و«الجمهور» يراها الجابري على النحو التالي: (إنّ ازدهار الثقافي هو فعلاً من عمل النخبة، ولكن لا النخبة التي تطفو على السطح ويمكن تعداد أفرادها، بل النخبة التي تلتحم قاعدتها العريضة بكلية جسم المجتمع لتمثل مختلف فئاته وطبقاته، وتعبّر عن آلامه وآماله، وتعمل على تنشيط عملية الانصهار داخله، وتحريك مكامن القوة والخصوبة في أحشائه)^(١).

ولا شك في أن من أبرز بصمات «الحركة العلمية - التقنية»، وما أحدثته من آثار بليغة في حياة البشر، أنها أسهمت الإسهام الأكبر في تصدّع ذلك الحاجز الذي كان يجعل «المثقف» يأنس في برجه العاجي منعزلاً ومهتماً بـ «المعرفة من أجل المعرفة»؛ فقد سمحت وسائل الاتصال الحديثة للجمهور بأن يسهم - عبر شرائحه المتنوعة، ووعيه المتزايد، واهتماماته المتعددة، وتفاعلاته المتداخلة - في تشكيل «الثقافة»، كما أنها فتحت النوافذ على مصاريعها لـ «ثقافة كونيّة» في «عصر العولمة». بطبيعة الحال ستكون هذه «النخبة» أكثر انعزالاً وأشدّ تقوقعاً إذا وقعت تحت تأثير «الأميّة العلمية»، فمن السهل لنا أن نتصور حال «الثقافة» التي يطرحها مثل ذلك «المثقف النخبوي» وهو يبحر بعيداً عن طبيعة التفاعلات التي تُشكّل «الحياة المعاصرة»، ويسبح عكس تيار «حركة المجتمع» الساعية نحو آفاق مستقبلية تحمل تحديات متجددة، ومشكلات علمية، وقضايا تقنية، وخصائص فكرية.

لقد أسهم اتساع رقعة التعليم، وانتشار وسائل الإعلام، وتعدد منافذ «التواصل الاجتماعي»، إسهاماً كبيراً في رفع وعي الجماهير، وتعميق إدراكهم بمشكلاتهم، وفهم طبيعة التحديات المحيطة بهم، والتفاعل مع متغيرات زمانهم وأدوات عصرهم،

وَأَسْتَيْعَابِ الْفَوَارِقِ الشَّاسِعَةِ بَيْنَ وَاقِعِهِمْ وَوَاقِعِ «الْمُجْتَمَعَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ»؛ وَلِذَا فَإِنَّا نَشْهَدُ
 أَنْكَمَاشاً مُطَّرِداً لِدَوْرِ «الْمُثَقَّفِ النُّخْبَوِيِّ» الَّذِي يَحْرِصُ عَلَى الْبَقَاءِ فِي بُرْجِهِ الْعَاجِي،
 مُكَرَّساً حَيَاتِهِ لِفَنُونِهِ وَمَعَارِفِهِ وَاهْتِمَامَاتِهِ الْفِكْرِيَّةَ بِمَعْزِلٍ كَامِلٍ عَنِ التَّأْثِيرِ فِي الْمُجْتَمَعِ
 وَالتَّفَاعُلِ مَعَ قَضَايَاهُ. وَبِتَأْمُلٍ أَكْبَرَ لَوَاقِعِ «الْحَيَاةِ الْمُعَاصِرَةِ» نَجِدُ أَنَّ «الثَّقَافَةَ» لَيْسَتْ مِهْنَةً
 بَحِثُ يُكُونُ «الْمُثَقَّفُونَ» طَبَقَةً أَوْ شَرِيحَةً اجْتِمَاعِيَّةً مُحَدَّدَةً الْمَلَامِحِ وَالْاهْتِمَامِ؛ فَهَنَّاكَ
 مُثَقَّفُونَ فِي جَمِيعِ الطَّبَقَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْمِهَنِ الْعَمَلِيَّةِ فِي الْمُجْتَمَعِ؛ فَقَدْ يَكُونُ «الْمُثَقَّفُ»
 تَاجِراً، أَوْ ضَابِطاً، أَوْ مُهَنْدِساً، أَوْ طَبِيباً، أَوْ مُوظِّفاً، أَوْ عَالِماً، وَبِطَبِيعَةِ الْحَالِ سَوْفَ
 تَتَفَاوَتُ مُسْتَوِيَاتُ ثِقَافَتِهِمْ وَنَوْعِيَّتُهَا وَتَوَجُّهُهَا تَبَعاً لِلْخَلْفِيَّةِ الْفِكْرِيَّةِ وَالتَّأْسِيسِ الْعِلْمِيِّ
 وَالتَّجَرُّبَةِ الْحَيَاتِيَّةِ، وَلَكِنَّهُمْ جَمِيعُهُمْ يَشْتَرِكُونَ كـ «مُثَقِّفِينَ» فِي الْاهْتِمَامِ بِ«الشَّأْنِ الْعَامِّ»،
 وَالتَّعْبِيرِ عَنْ هُمُومِ الْمُجْتَمَعِ وَقَضَايَاهُ، وَالْإِسْهَامِ فِي تَفْعِيلِ أَدَوَاتِهِ وَتَوْظِيفِ مَوَارِدِهِ، وَهَذَا
 مَا يُؤَكِّدُهُ مَالِكُ بْنُ نَبِيِّ بِقَوْلِهِ: (إِنَّ «الثَّقَافَةَ» تَتَدَخَّلُ فِي شُؤُونِ الْفَرْدِ، وَفِي بِنَاءِ الْمُجْتَمَعِ،
 وَتُعَالِجُ مَشَاكِلَ الْقِيَادَةِ كَمَا تُعَالِجُ مَشَاكِلَ الْجَمَاهِيرِ) (٢٨).

وَهَكَذَا نَخْلُصُ إِلَى أَنَّ «النُّخْبَوِيَّةَ» الَّتِي تُؤَدِّي إِلَى انْفِصَامِ «الْمُثَقَّفِ» عَنِ مُجْتَمَعِهِ،
 وَعَجْزِهِ عَنِ «الْإِلْتِحَامِ الْعُضْوِيِّ» مَعَ تَطَلُّعَاتِ الْمُجْتَمَعِ وَقَضَايَاهُ، هِيَ فِي انْحِسَارٍ مُسْتَمَرٌّ
 بِسَبَبِ تَسَارُعِ الْمُتَغَيِّرَاتِ عَلَى السَّاحَةِ الْعَالَمِيَّةِ فِي كُلِّ مَجَالٍ، وَالضُّغُوطِ الْمُتَزَايِدَةِ عَلَى
 «الْمُثَقَّفِ» لَامْتِلَاكِ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّأْثِيرِ الْعَامِّ، وَتَوَجُّهِ «الْحَرَكَاتِ الثَّقَافِيَّةِ» إِلَى «الْفَاعِلِيَّةِ
 الْاجْتِمَاعِيَّةِ»، وَتَوْفِيرِ «الْبُنَى التَّحْتِيَّةِ الثَّقَافِيَّةِ» الْقَادِرَةِ عَلَى الاسْتِجَابَةِ لِلتَّحْدِيَّاتِ التَّنْمُوِيَّةِ
 وَالْإِشْكَالَاتِ الْمُعَاصِرَةِ وَالْمُسْتَجِدَّاتِ الْعَالَمِيَّةِ. وَهَذَا مَا يُبْرِزُهُ توماس إيلوت عندما يَرَى
 أَنَّ شَكْلِي الثَّقَافَةِ، «النُّخْبَوِيَّةَ» وَ«الْجَمَاهِيرِيَّةَ»، يَتَهَا جَنَانٌ فَيَقُولُ: (مَنْ الْوَاجِبُ النَّظَرُ إِلَى
 هَذَا الْمُسْتَوَى الْأَعْلَى مِنْ «الثَّقَافَةِ» عَلَى أَنَّهُ قِيَمٌ بَحْدِّ ذَاتِهِ، وَيُمَثِّلُ إِغْنَاءً لِلْمُسْتَوِيَّاتِ الدُّنْيَا
 فِي أَنْ مَعاً، وَبِذَا تَتَوَاصَلُ حَرَكَةُ «الثَّقَافَةِ» فِي نَوْعٍ مِنَ الْحَلَقَةِ حَيْثُ تُخَصَّبُ كُلُّ طَبَقَةٍ
 الطَّبَقَةِ الْأُخْرَى وَتُغَذَّى بِهَا) (٢٧).

ذَلِكَ الدَّوْرُ الْأَسَاسِيُّ الْفَاعِلُ لـ «الْمُثَقَّفِ» هُوَ الَّذِي رَسَمَ زَكِي نَجِيبٌ مُحَمَّدٌ مَلَامِحَهُ
 بِشَكْلِ عَامٍّ عِنْدَمَا قَالَ: (وَأَظْنُهُ قَدْ بَاتَ وَاضِحاً مَاذَا تَكُونُ الْمُهْمَّةُ الْأُولَى لِلْمُثَقِّفِينَ؟، إِذْ

هي قبل أي شيء آخر، وبعد أي شيء آخر، مهمة «التّوير» التي تُضيء ولا تُرغم، ونجاحها مرهون بأن تتولّد في قلوب النّاس «إرادة» ترغّب من تلقاء نفسها فيما يُراد لهؤلاء النّاس أن يرغّبوا فيه، وإذا قلنا ذلك فقد قلنا - بجملة أخرى - إنّ مهمة المُتقّفين هي أن يميلوا بالنّاس نحو أن يستبدّلوا بمجموعة قيم عتيقة كامنّة في صدورهم، مجموعة أخرى من القيم الجديدة الصّالحة للموقف الجديد في العصر الجديد^(٢٠). أمّا عند مالك بن نبي فتتلاقح وتتضافر «النّخبويّة» و«الجماهيريّة» في «الثّقافة» عبر وظيفتها فيقول: (إذا ما أردنا إيضاحاً أوسع لوظيفة «الثّقافة» فلنمثّل لها بوظيفة الدّم، فهو يتركّب من الكريّات الحمراء والبيضاء، وكلاهما يسبح في سائل واحد من «البلازما» ليغذي الجسد: «الثّقافة» هي ذلك الدّم في جسم المُجتمع، يغذي حضارته، ويحمل أفكار «النّخبة» كما يحمل أفكار «العامة»، وكلّ من هذه الأفكار منسجم في سائل واحد من الاستعدادات المُتشابهة، والاتّجاهات المُوحّدة، والأذواق المُتناسبة)^(٢١). وفي السّياق نفسه يطرح إسماعيل سراج الدين دور «المُتقّف» ومسؤوليته بقوله: (يظلّ «المُتقّف» هو العين التي يرى من خلالها المُجتمع ذاته. فوظيفته هي تحليل الظواهر، ومناقشة التّراث، وتلقيح الأفكار في صورة عصريّة، ونقل تجربة الآخر الإبداعيّة وتشكيلها في صورة محليّة، وإعادة صوغ فكر المُجتمع وتوجّهاته، لا تقبل الوضع الراهن أيّاً يكن. لذا يجب أن يكون «المُتقّف» ناقدًا لما حوله، متطلّعًا إلى الأفضل، مُطالبًا به)^(٢٢).

٢-٥) «الثّقافة» و«العولمة» :

لقد فرّض «مفهوم العولمة» حضوره على السّاحة، وتناولته بالتّعريف والتحليل والتّقييم أقلام مُتخصّصة، وأخرى مهتمة بأحوال مجتمعاتها في الشّرق والغرب، وبطبيعة الحال لم يكن «المُتقّفون العرب» استثناءً للقاعدة حيث وجدوا في هذا المصطلح وليمة دسمة، فانقضوا عليها بين مؤيّد ومعارض ومتردّد، وكالعادة تميّز «الطّرح العربي» بأرتال من الكلمات المنمّقة والعبارات الجزلة والأساليب البلاغيّة والمزاعم الحماسيّة، وكالعادة - في «الخطاب العربي» - فقدت الكلمات معانيها، وضاعت مضامينها، في

طوفان المبالغات والمُساجلات والسرديات. إن المتابع لحوارات «العولمة» وطُروحاتها في العالم العربي يشعر أن معظم المشاركين يتحدثون عن مآزق وقعت فيه الأمة؛ فمنهم من يرى أن الخروج من المآزق، الذي فرضته هيمنة خارجية، هو برفض تلك الهيمنة وتبعاتها، ومنهم من يحسب أن المآزق حقيقة لا مناص عنها وليس للمُضطر إلا رُكوبها؛ إمّا عبر قبولها بعجزها وبُجْرِها، وإمّا عبر «عملية انتقائية» لا يزال كثير من معالمها خافياً على دُعائها ومؤيديها لنقع - مرة أخرى - في شباك تلك المُعضلة القديمة المتجددة المعروفة باسم «إشكالية التراث والحداثة».

وكأي قضية مطروحة للفهم والاستجلاء، فإنه ينبغي تمحيص ظاهرة «العولمة» من واقع خصائصها ومسبباتها وآثارها ومكوناتها؛ ولتيسير «عملية التحليل» يمكن أن نلجأ إلى عنصرين أساسيين في «التركيبة الذاتية» لظاهرة «العولمة»؛ فيجب - أولاً - اعتبار «الجانب الإنساني» الذي تُشكّله «الطبيعة البشرية» ودوافعها وتفاعلاتها، وهو الجانب الذي يُمْنَح ظاهرة «العولمة» ثقلها الفكري والاجتماعي والإعلامي. وأمّا العنصر الثاني في «تركيبة العولمة» فهو ضرورة التأمل - بدقّة وانضباط - في نوع «الوقود» الذي يُمْنَح هذه الظاهرة القوة الدافعة، والتأثير المتزايد، والثقل المتنامي في مختلف السّاحات. أمّا على صعيد «الجانب الإنساني» البحت، فإنه ممّا يُستنكر على مُثقفينا ما أثاروه من الصّخب والضجيج، وما تمخّض من «ردود فعل» تعاملت مع «العولمة» وكأنّها وحش كاسر، انقضّ فجأة على وعينا الهادي وحياتنا المُستقرّة ليهدّد محتوياتهما وأطرهما؛ فالحقيقة أن «العولمة» ليست بالأمر الطارئ على تاريخ البشر؛ فهي قد رافقت الإنسان - منذ البداية - بدرجات من التأثير متفاوتة؛ لأنّها تتمثّل في نزوع «ثقافة الغالب» إلى الهيمنة وأنسباق الآخرين إليها، وهذا ما أخبرنا به عبد الرحمن بن خلدون منذ أمدٍ طويل أن: (النفس أبداً تعتقد الكمال في من غلبها وانقادت إليه إمّا لنظره بالكمال بما وفرّ عندها من تعظيمه، أو لما تغالط به من أن انقيادها ليس لغلب طبيعي، إنّما هو لكمال الغالب) (٤٠).

جوهر القضية - إذاً - أن «العولمة» هي البصمة التي يُصرّ «الغالب» على طبعها في حياة «المغلوب»، وقد كان هذا هو السائد - وما زال - في تدافع البشر وصراعاتهم،

وهذا ما يؤكدُ برهان غليون بقوله: (الاتجاه نحو دمج العالم في منظومة واحدة قديم قدم الحركات والتوسعات الإمبراطورية) ^(٤١). ولذا نجد أن أحد أبرز أشكال الشكوى من «العولمة» هي في اتهامها بأنها «أمركة»، وتتطلق هذه الشكوى - بحدة - من دول «العالم الثالث»، وتقل درجة حدتها كلما ارتفعت الأمة في سلم القوة والتأثير، فهي - على سبيل المثال - موجودة - بشكل عام - في «الخطاب الثقافي الفرنسي»، ولكنها أكثر رصانة، وأقل انفعالا، وأهدأ نغمة. وأما تطابق مصطلح «العولمة» مع مفهوم «الأمركة» في أذهان كثير من الناس فإنه لم يأت من فراغ؛ فالحضور الأمريكي الكثيف - في مجالات الاقتصاد والعلوم والتقنية والمعلومات والاتصالات والإعلام - كان كفيلاً بتغلغل معطيات «الحياة الأمريكية» وثقافتها في مختلف المجالات على الساحة العالمية، وكما يقول برهان غليون فإن: («الثقافة المسيطرة» لا تحتل موقعها المتفوق بسبب تفوق منظومة قيمها الأخلاقية أو الدينية أو الفنية، ولكن لأنها ثقافة «المجتمعات المسيطرة») ^(٤٢). وأما ما هو أدهى من ذلك وأمر، مما يقع في غياباته «المثقفون العرب» بدرجات متفاوتة، فهو أن دور هذه «الثقافة المسيطرة» لم يقتصر لديهم على قبولها والحماس لها في أطر علمية أو معرفية أو اقتصادية، ولكنهم جعلوها معايير وضوابط ومنطلقات يحكمون بها على المصطلحات الشرعية، ويتسرون بها أحكام الدين وأعراف المجتمع، مثل بعض مفاهيم «حقوق الإنسان» و«حقوق المرأة» و«حقوق الطفل» و«الحقوق السياسية» وغيرها. لقد أدى هذا الموقف المنبهر والمتخاذل إلى أثرين شديدي السلبية؛ فهو - أولاً - أدى إلى تصادم هذه «النخبة» بقيم مجتمعاتها واستفزاز أهلها، وهو - ثانياً - شجع أصحاب «الثقافة الغالبة» أن يجعلوا من مبادئهم وسياساتهم وقيمهم ومعاييرهم منطلقات وأسس يحاكمون عليها الدول والشعوب، ويملئون شروطهم السياسية والاقتصادية والحقوقية وغيرها.

ولعل من المهم أن نلاحظ أنه بالرغم من تقدم كثير من المجتمعات الأوروبية واشتراكها مع أمريكا في ثقافتها وقيمها ونظامها، فإن التذمر بين شرائح واسعة في تلك المجتمعات - بنبرات متفاوتة - واضح لذلك الحضور الأمريكي المهيمن، فما بالك بمجتمعات متخلفة في عناصر الإنتاج، ومختلفة في طبيعة الثقافة والقيم؟. هذه الحقيقة

تُعْطِي دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى أَنَّ قَضِيَّةَ «الْعَوْلَمَةِ» فِي أَحَدِ جَوَانِبِهَا الْأَسَاسِ «قَضِيَّةُ إِنْسَانِيَّةٍ» حَيْثُ يَفْرِضُ «الْغَالِبُ» مُعْطِيَاتِهِ وَشُرُوطَهُ، وَيَنْسَاقُ «الْمَغْلُوبُ» إِلَيْهَا بِدَرَجَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنَ الْمُقَاوَمَةِ. وَبِالرَّغْمِ مِنْ تَشَابُكِ التَّأْثِيرَاتِ وَتَعَقُّدِ الظَّاهِرَةِ إِلَّا أَنَّهَا - فِي نَهَايَةِ الْمَطَافِ - مُحَصِّلَةٌ طَبِيعِيَّةٌ لِعُنْصَرِي «الْعَوْلَمَةِ» بِجَانِبِهَا «الْإِنْسَانِي» الْمَحْضِ مِنْ نَاحِيَةٍ، وَ«دَفْعِهَا الذَّاتِي» مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى، وَذَلِكَ بِوَاسِطَةِ «الْوَقُودِ» الْمُمَيِّزِ لِتَرْكِيبَتِهَا، وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَهَا دَلَالَاتٍ وَأَبْعَاداً لَمْ تَكُنْ لَتَخْطُرَ عَلَى بَالٍ، وَهَذَا يَقُودُنَا - بِالضَّرُورَةِ - إِلَى السُّؤَالِ: (مَا هُوَ هَذَا «الْوَقُودُ» الْمُمَيِّزُ لظَاهِرَةِ «الْعَوْلَمَةِ»؟).

٢-٥-١) بَدَايَةُ «الْعَوْلَمَةِ الْحَدِيثَةِ»: الْعُلُومُ الطَّبِيعِيَّةُ:

لَكِي نَتَعَرَّفَ عَلَى خِصَائِصِ «وَقُودِ الْعَوْلَمَةِ» يَنْبَغِي الْإِنْتِبَاهُ إِلَى أَنَّهُ بِالرَّغْمِ مِنْ أَنَّ «مَفْهُومَ الْعَوْلَمَةِ» بَدَأَ كَاسِحاً وَقَوِيّاً فِي الْعَقْدِ الْأَخِيرِ مِنَ الْقَرْنِ الْعِشْرِينَ إِلَّا أَنَّ بَوَادِرَهُ بَزَغَتْ قَبْلَ مَا يَرَبُّو عَلَى ثَلَاثَةِ قُرُونٍ عِنْدَمَا بَدَأَتْ مُعْطِيَاتُ «الْعُلُومِ الطَّبِيعِيَّةِ» تَتَبَلَّوْرُ، وَرَاحَتْ آثَارُهَا الْحَيَاتِيَّةُ وَالْإِنْتَاجِيَّةُ تَغْزُو مَعَاقِلَ الْأَنْمَاطِ الْقَدِيمَةِ لِلإِنْتَاكِجِ وَالتَّعَامُلِ وَالتَّفْكِيرِ. لَقَدْ بَدَأَتْ «الْعُلُومُ الطَّبِيعِيَّةُ» بِعَوْلَمَةِ نَفْسِهَا، وَذَلِكَ بِتَوْحِيدِ مُصْطَلَحَاتِهَا وَمَقَايِيسِهَا وَأَدَوَاتِهَا؛ فَانْدَفَعَتْ فِي رُؤْيَا مُوَحَّدَةٍ دُونَ تَمْيِيزٍ مِنْ جِنْسٍ أَوْ عِرْقٍ أَوْ دِينٍ، وَهَزَمَتْ الْحُدُودَ الْجُغْرَافِيَّةَ وَالْمَعَاقِلَ التَّقْلِيدِيَّةَ لِتُصَبِّحَ نَمُودَ جَا تَتَنَادَى إِلَيْهِ الْمُجْتَمَعَاتُ؛ وَحَتَّى أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُسَعِفْهُمْ وَاقِعُهُمْ عَلَى اسْتِيعَابِهَا وَتَطْوِيعِهَا، فَإِنَّهُمْ لَمْ يُقْصِرُوا فِي شِرَائِهَا وَاسْتِجْدَائِهَا وَاسْتِهْلَاكِ مُنْتَجَاتِهَا. لَقَدْ حَوَّلَتْ «الثَّوْرَةُ الْعِلْمِيَّةُ» الْمُجْتَمَعَاتِ الْمُتَبَاعِدَةَ - جُغْرَافِيّاً وَثَقَافِيّاً وَقِيَمِيّاً - إِلَى قَرْيَةٍ صَغِيرَةٍ تَتَشَابَكُ فِيهَا الْمَصَالِحُ، وَتَتَصَارَعُ فِيهَا التِّيَّارَاتُ، وَتَتَفَاعَلُ مَعَهَا الْمُؤَثِّرَاتُ، وَيَتَيَسَّرُ لَهَا انْتِقَالُ الْمَعْلُومَاتِ دُونَ قَيْدٍ أَوْ شَرْطٍ، فَبَلَغَتْ بِذَلِكَ «الْعَوْلَمَةُ» أَشَدَّهَا، وَدَخَلَتْ كُلُّ دَارٍ دُونَ اسْتِئْذَانٍ، وَهَذَا مَا يُشِيرُ إِلَيْهِ بَرَهَانُ غَلِيُونَ عِنْدَمَا يَقُولُ: (إِنَّ «الْعَوْلَمَةَ» لَا تُرْفَضُ وَلَا تُتَقَبَّلُ بِالْمُطْلَقِ لِأَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ فَقَطْ بِظَاهِرَةٍ ذَاتِيَّةٍ، وَلَكِنْ أَيْضاً بِظَاهِرَةٍ مَوْضُوعِيَّةٍ خَارِجَةٍ عَنِ إِرَادَةِ الْأَفْرَادِ هِيَ «الثَّوْرَةُ التَّقْنِيَّةُ الْعِلْمِيَّةُ»)^(١).

وهكذا كان من البدهي أن يُمسك بتلابيب «العولمة»، ويقود مسيرتها، ذلك الطرف الذي قبض على زمام «العلوم والتقنية»، وتمكّن من تطويعها لأغراضه وفكره ومصالحه؛ وأمّا أولئك الذين اعتقدوا أنهم يتصدّون لسلبات «العولمة» بالقصائد والإنشائيات والحماسيات، فإنهم يعيشون خارج ضوابط «الزمان» و«المكان»، وسيبقون مجرّد «ظاهرة صوتيّة» لا تقدّم ولا تؤخّر، ولكنها فقط تحاول عبثاً التصدّي - بقوارب مُتهالكة من خشب - لطوفان من الأمواج مُتلاطم. فعندما تبلور «مفهوم العولمة» في الغرب، فإنه قد نضج على نار هادئة، وانبثق عن واقع يفهمونه، ويؤثرون فيه، ويصوغون نتائجه؛ وعندما صدمنا هذا المُصطلح في العالم العربي، وأثار هلعنا، وأوقظ هواجسنا، كانت هذه الخلجات والانفعالات ترجمّة صادقة لواقع متخاذل يتأرجح بين «ثنائيات» غامضة عن «التراث والحداثة» و«العولمة والخصوصية» وغيرهما، ويقتات على مُعطيات الآخرين، ويتترس خلف حواجز كثيفة تحجب عنه الرؤية الحقيقية لما يدور حوله من تحولات مُتسارعة، وتغيّرات جذريّة^(٤٢).

٢-٥-٢) أخطاء «الخطاب العربي» :

لقد أخطأ «الخطاب العربي» في تعامله مع «العولمة» ثلاث مرّات؛ فهو أخطأ عندما حسب أنها شرٌّ مُطلق ينبغي مُحاربتُه، وهو أخطأ عندما ظن أنها خيرٌ محض ينبغي الارتماء في أحضانها، وهو أخطأ عندما اعتقد أنه سيفلح في «عملية الانتقاء» فيختار منها ما يناسبه، ويمنع بجرة قلم ما يكرهه، فراح يتأرجح بين «ثنائيات» مُبهمّة، و«ردود فعل» مُضطربة. لقد أخطأ «الخطاب العربي» في كلّ تلك المواقف؛ لأنها - ابتداءً - كانت كالعادة مُجرّد «ردود فعل» خالية من الرؤية الإستراتيجية، وخاوية من العمل المُنظم؛ ولأنها - انتهاءً - لم تستوعب حقيقة «العولمة» ومضامينها، ولم تدرك طبيعة «الوقود» الذي يدفع هذه الظاهرة، ويؤزدها بالطاقة والحيوية.

وأما قاصمة الظهر، فهي أن «الخطاب العربي» يعتقد جاداً أن له في الأمر خياراً، وغابت عن مداركه أنه لا يملك مفاتيح التأثير في الظاهرة، أو إعادة صياغتها، أو تعديل

وَجَهَّتْهَا؛ فَبَقِيَ حَالُهُ - فِي نَهَايَةِ الْمَطَافِ - حَالُ الْعَاجِزِ الَّذِي يَشْتَكِي وَيُولُولُ، وَلَكِنَّهُ يَبْقَى عَاجِزًا لَا حِيلَةَ لَهُ إِلَّا التَّمَنِّي وَالتَّنْظِيرُ، وَتَحْمُلُ الْعَوَاقِبِ السَّلْبِيَّةِ، وَدَفَعَ ضَرْبِيَّةَ التَّخْلُفِ. وَيُعَقِّبُ بَرَهَانَ غَلِيُونَ عَلَى حَقِيقَةِ أَنَّ «لَا خِيَارَ فِي أَمْرِ الْعَوْلَمَةِ» فَيَرَى ضَرُورَةَ أَنْ يَحْصُلَ الْإِنْخِرَاطُ فِيهَا بِصُورَةٍ إيجابيةٍ عَبْرَ: (بَلُورَةِ إِسْتِرَاطِيَّةٍ ذَاتِيَّةٍ وَخَاصَّةٍ لِلدُّخُولِ فِي «الْعَوْلَمَةِ» مِنْ مَنْطِقِ الصَّرَاعِ مِنْ دَاخِلِهَا فِي سَبِيلِ تَعْدِيلِ مَوَازِينِ الْقُوى الْمُتَحَكِّمَةِ بِهَا، وَتَحْسِينِ فُرْصِ السَّيْطَرَةِ عَلَى جُزْءٍ مِنْ آليَّاتِهَا، وَالتَّحَكُّمِ فِي نُظُمِهَا وَفِعَالِيَّاتِهَا) ^(٤١). أَمَّا مِنْ مَنْظُورِ «صِرَاعِ الثَّقَافَاتِ» الَّذِي يَرَى بَعْضُهُمْ أَنَّ «الْعَوْلَمَةَ» تَسْعَى إِلَى تَأْجِيحِ نَارِهِ، فَإِنَّا نَتَّفِقُ مَعَ بَرَهَانَ غَلِيُونَ حِينَ يَقُولُ: (لَيْسَتْ «الْعَوْلَمَةُ» هِيَ الْمُنْشِئَةُ لِسَيْطَرَةِ ثَقَافَةٍ عَلَى ثَقَافَةٍ أُخْرَى، وَلَكِنَّهَا مُنْشِئَةٌ لِنَمَطٍ جَدِيدٍ مِنْ «السَّيْطَرَةِ الثَّقَافِيَّةِ». وَلَيْسَ لِلثَّقَافَاتِ الْأُخْرَى أَيُّ مُسْتَقْبَلٍ بِالْفِعْلِ إِلَّا إِذَا أَدْرَكَ أَصْحَابُهَا طَبِيعَةَ هَذَا النَّمَطِ الْجَدِيدِ مِنْ «السَّيْطَرَةِ الثَّقَافِيَّةِ» وَآليَّاتِهِ، وَبَلَّوْروا الْإِسْتِرَاطِيَّاتِ الْمُنَاسِبَةَ الَّتِي تَسْمَحُ لثَقَافَتِهِمْ أَنْ تَبْقَى عَلَى مُسْتَوَى الْمُشَارَكَةِ الْعَالَمِيَّةِ الْإِبْدَاعِيَّةِ، وَالْأَلَّا تَتَحَوَّلَ إِلَى مُجَرَّدِ ثَقَافَاتٍ هُويَّةٍ، أَوْ مُعْبَّرَةٍ عَنِ الِاسْتِمْرَارِيَّةِ وَالِدَيْمُومَةِ التَّارِيخِيَّةِ لِمَجْمُوعَةٍ بَشَرِيَّةٍ. وَهَذَا يَفْتَرِضُ التَّعَمُّقَ فِي فَهْمِ آليَّاتِ هَذِهِ «السَّيْطَرَةِ الثَّقَافِيَّةِ»، وَتَجْدِيدِ أُسَالِيْبِ طَرَحِ مُشْكَلاتِ تَحَوُّلِ الثَّقَافَاتِ وَالْمَهَامِ الْمَطْرُوحَةِ عَلَى أَصْحَابِهَا لِلنَّجَاحِ فِي هَذَا التَّحَوُّلِ، وَالْارْتِفَاعِ بِثَقَافَاتِهِمْ إِلَى مُسْتَوَى مُتَطَلِّبَاتِ الْعَصْرِ) ^(٤٢). الْهَاجِسُ نَفْسُهُ يَتَكَرَّرُ لَدَى ثَلَاثَةٍ مِنَ الْمُتَقَفِّينَ الْعَرَبِ؛ فَعَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ يَتَأَمَّلُ مُحَمَّدٌ مَحْفُوظٌ «الظَّاهِرَةَ الْعَوْلَمِيَّةَ» لِيَخْلُصَ إِلَى أَنَّ: (الْمَطْلُوبُ لَيْسَ الْخُرُوجُ مِنَ السِّيَاقِ الدَّوْلِيِّ، وَإِنَّمَا الْعَمَلُ عَلَى اسْتِيعَابِ آليَّاتِ فِعْلِهِ، وَالتَّكْيُفُ الْإِيجَابِيُّ مَعَ مُتَطَلِّبَاتِهِ، عَبْرَ إِطْلَاقِ مَشْرُوعٍ وَطَنِيٍّ مُتَكَامِلٍ، يَسْتَهْدِفُ خَلْقَ الْكِفَاءَاتِ وَالْفُرَصِ وَالْقُدْرَاتِ بِمَا يُعْظَمُ وَيُنَمَّى كُلُّ إِمْكَانَاتِنَا وَفُرَصِ نُمُونِنَا فِي هَذَا الْعَالَمِ الْمَلِيءِ بِالْإِرَادَاتِ وَالْقُوى) ^(٤٣).

وَهَكَذَا نَقِفُ عَلَى «الْمَشْهَدِ الْعَرَبِيِّ» لِنَرْقُبَ كَيْفَ تَحُومُ الْأَطْرُوحَاتُ وَالْهَوَاجِسُ حَوْلَ «شَيْءٍ مَا» فِيهِ «تَجْدِيدٌ»، وَفِيهِ «اسْتِيعَابٌ»، وَفِيهِ «تَكْيُفٌ»، وَفِيهِ «تَفَاعُلٌ»؛ وَلَكِنْ تَبْقَى «مَاهِيَّةُ» هَذَا الشَّيْءِ فِي حَاجَةٍ إِلَى تَعْبِيرٍ أَقْوَى وَتَحْرِيرٍ أَوْضَحَ وَتَأْصِيلٍ أَمْتَنَ. وَهَكَذَا تَجِدُ «الْمُجْتَمَعَاتُ الْعَرَبِيَّةُ» نَفْسَهَا فِي الْمَوْقِعِ ذَاتِهِ الَّذِي كَانَتْ فِيهِ فِي عَصْرِ «مَا قَبْلَ

العولمة» عندما كانت صيحات «النّهضة»، وصرخات اللّحاق بركب «التّقدم»، تتّرى من كلّ «النّهضويّين» على مُختلف مشاربهم وانتماءاتهم. ذلك «المشروع النّهضويّ» الذي حلّم به «النّهضويّون» في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديّ، وهذا «المشروع العولميّ» الذي يَرنو إليه «المُتَعولِمون» في مَطْلَعِ «الألفية الثالثة»؛ كلاهما في حاجةٍ إلى «وَسَطٍ» كثيفٍ قادرٍ على استيعاب «الحركة المُعاصرة»، ومزجها مع قِوام المُجتمع، وتَأصيلها في نسيج الحياة.

من أبرز معالم المَازِقِ هو الشُّعُورُ بوقوع «الثّقافة» فيما وَصَفَهُ تيري إيجلتون^(٢٧) في حالةٍ تقعُ بين (مِطْرَقَةٍ كَوْنِيَّةٍ مُخْتَلَّةٍ، وبين سِنْدَانِ خُصُوصِيَّاتٍ مُشَوَّهَةٍ)، وبالرّغم من أنّ إيجلتون يَتَحَدَّثُ عن سياقٍ مُختلفٍ تماماً عن واقعِ «الثّقافة العربيّة» إلاّ أنّ الحالة الموصوفة تُشبه طبيعة المَازِقِ الذي تتردّى فيه «الثّقافة العربيّة». وأمّا - في نهاية المطاف - فإنّه يَنبَغِي الاتّفاقُ مع إيجلتون بأن: («الثّقافة» كقيمةٍ كَوْنِيَّةٍ، و«الثّقافة» كشكلٍ حياتيٍّ مَخْصُوصٍ ليستا مُتضادّتان بالضرورة)^(٢٧)، إلاّ أنّه يَنبَغِي أن نُؤكّد هنا على أهميّة تَأْمِينِ «صِمَامَاتِ أمانٍ» تَضُمُّنَ عدم التّصادم، وتُحَقِّقُ عناصر التّضافر والتّوافق والتّناغم.

٢-٥-٣) «وقود العولمة» والبحث عن «ثقافة حيويّة» :

في سياقِ «العولمة» و«وقودها» تَبَرُّزُ - بشكلٍ صارخٍ - حَتْمِيَّةُ تَأْسِيسِ «ثقافةٍ حيويّةٍ» وتَأصيلها وتطوِيرها لتتجاوَبَ مع طبيعة آلياتِ «العولمة» وخصائصها ووقودها، وتُفْلِحَ في التّحكّمِ بأدواتها ومُعْطياتها، وتتمكّن من بناءِ الجُسُورِ مع «الهويّة المحليّة»، و«الانتماء الدّينيّ»، و«الخُصوصيّة الثقافيّة»، و«القيم المُجتمعيّة»؛ فتكونُ قَادِرَةً على التّفاعل مع ثقافةِ «العولمة الغارِية»، ليس بالبُكاء والعويل، أو الانعزال والانغلاق، أو التّنظير والتّمني، ولكن بالفعل الذي يَتَرُكُ بصماته على الأرض - إنتاجاً وتطويراً وتَمْمِيَةً -، ولقد اسْتَشْرَفَ مالك بن نبيّ هذا الحال منذ خمسينات القرن الماضي حين كتب يقول: («الثّقافة» أَصْبَحَتْ تتحدّدُ أخلاقياً وتاريخياً داخلَ تَخْطِيطٍ عَالَمِيٍّ، لأنّ المنابع التي سوف تَسْتَقِي منها أفكارها ومشاعرها، والقضايا التي سوف تتبنّاها، والاستفزازات التي سوف

تَسْتَجِيبُ لَهَا، والأعمال التي سوف تقومُ بها، لا تَسْتَطِيعُ هذه كُلُّهَا أَنْ تَتَجَمَّعَ فِي أَرْضِ (الوطن) ^(٢٨). لقد بات واضحاً أنَّ الأمر الذي مَنَحَ «العولمة» أبعادها الكاسحة هو «الفكر العلمي» بما تَمَخَّضَ عنه من كُشُوفٍ عِلْمِيَّةٍ، وتطبيقاتٍ تَقْنِيَّةٍ، وَمَنْظُومَاتٍ مَعْلُومَاتِيَّةٍ، وشبكات اتِّصَالٍ؛ فـ«العولمة» - عند التحليل والتَّحْيِص - لا تَعْدُو أَنْ تكون «التَّرجمة الفكرية والثقافية والاقتصادية والعسكرية للسطوة العلمية، وهي الفعل المُتَحَرِّكُ على الأرض كنتيجة حتمية للهيمنة التقنية المعاصرة»؛ وكما يقول برهان غليون: (تبدؤ لي «العولمة» حَاصِلَ دَمَجٍ مُعْطِيَّاتِ «الثَّورَةِ العِلْمِيَّةِ التَّقْنِيَّةِ» و«إستراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية» معاً) ^(٤١).

قُلْنَا إِنَّ بُرُوعَ ظَاهِرَةِ «العولمة» لم يكنْ قبل عَقْدٍ أو عَقْدَيْنِ مِنَ الزَّمَنِ، ولكنه بدأ منذ حوالي ثلاثة قُرُونٍ، عندما أَصْبَحَتْ لُغَةُ «العلوم الطبيعية» هي «اللغة العالمية» للإنتاج والتَّقْدُمِ وتشكيل المُجْتَمَعَاتِ الحديثة، وهي مَنَبْعُ القُدْرَةِ والرِّيَادَةِ والنُّفُوذِ؛ ولذا فمن الخطأ أَنْ نَعْتَقِدَ أَنَّ «المَازِقَ» الذي وَقَعَتْ فِيهِ الأُمَّةُ العربيَّةُ والإسلاميَّةُ بدأ مع هَجْمَةِ «العولمة» في لباسِهَا الحديث؛ فالحقيقة أَنَّ «المَازِقَ» قديمٌ منذ أَنْ أَهْمَلَتِ الأُمَّةُ «الفكر العلمي» وتطبيقاته، ونَسِيَتْ الأَخْذَ بِ«أَسْبَابِ القُوَّةِ»، وَانْجَرَفَتْ فِي التِّيَّارَاتِ الكلاميَّةِ، والخِلَافَاتِ الفكرية، وصِراعاتِ السُّلْطَةِ، وديكتاتورية الفرد. ولأنَّ سُنْنَ الله لا تَبْدَلُ ولا تَتَغَيَّرُ؛ فَإِنَّ «المَازِقَ» سَيَسْتَمِرُّ سَوَاءً اسْتَمَرَّتْ ظَاهِرَةُ «العولمة» واستشَّرتْ، أو دخلنا في مَرَحَلَةٍ «ما بَعْدَ العولمة» أيَّا كانتِ اِحْتِمَالَاتُهَا وَأَشْكَالُهَا؛ فَمَازِقُ «المُجْتَمَعَاتِ العربيَّةِ» يَكْمُنُ فِي ضَعْفِهَا، وليس في ما يُقَدِّمُهُ الآخَرُونَ من أَفْكَارٍ وإستراتيجيَّاتٍ وحُلُولٍ.

عندما تُنتِجُ المصانعُ في الشَّرْقِ والغَرْبِ مُخْتَلَفَ مُتَطَلِّبَاتِ الحياة من غِذَاءٍ ودَوَاءٍ وَكِسَاءٍ وَسِلَاحٍ ووسائلٍ، فَإِنَّ الأثرَ النَّاتِجَ عن تشابُكِ تَقْنِيَّاتِهَا، وتداخلِ مُتَطَلِّبَاتِهَا، وتوَحُّدِ مُوَاصِفَاتِهَا، لا يَتَوَقَّفُ عند الجَانِبِ المَادِّيِّ، ولكنه يَحْمِلُ معه - بالضرورة - مضامينَ ثقافيةً، وطُرُقَ تَفْكيرٍ، ومُمارَسَاتٍ عملٍ، وقِسْ على ذلك كُلِّ نَمَطٍ من أنماطِ «الحياة المعاصرة»؛ فَكُلُّهَا تَخْضَعُ لِلتَّفَاعُلَاتِ العِلْمِيَّةِ، والابْتِكَارَاتِ المُتَجَدِّدَةِ؛ وَكُلُّهَا تَحْمِلُ أنْسَاقاً ثقافيةً، ورُؤْيَ فِكْرِيَّةً، ومضامينَ حَيَاتِيَّةً؛ وَكُلُّهَا تُوجِزُ - في مُجْمَلِهَا - طَبِيعَةَ «الثقافة

الحيوية» المنشودة؛ وهذا ما يُشيرُ إليه برهان غليون إذ يقول: (وما دام من غير الممكن للعرب في حُدودِ تطوُّرهم العلمي والتّقني الرّاهن التأثير على الطّابع التّقني للعولمة، أي الدُّخول فيها من زاوية المُشاركة الفعّالة في ثَورة المَعْلوماتيّة والاتّصالات، فلا يُمكنهم الاستِفادة الفِعليّة منها إلّا إذا نجحوا في توفير شُرُوطٍ تَسْمَحُ بتفتُّح إمكانيّاتها لديهم، وبَلورة إستراتيجيّة تُتيحُ لهم السَّيطرة على بعض عناصرها أو على عناصر أساسيّة فيها) (١١).

إنّ الحقيقة الحزينة تقول إنّ «القُوّة الكامنة» وراء تفاعلات «الحياة المُعاصرة» كانت آخر اهتمامات «العالم العربيّ» الحائر، وحتى أولئك الذين وضعوها ضمن أولويّاتهم الخطّابية والشّكليّة فشَلُّوا في تفعيلها، واحتضان قيمها، والتّفاعل مع شُرُوطها، والاحتكام إلى ضوابطها. ولا شكّ في أنّ «المأزق» سيستمرّ طالما أنّ «المُجتمعات العربيّة» لم تستوعب بعد طبيعة «الوقود» الذي يدفع صاروخ «العولمة»؛ ولأنّ «العولمة» هي «الابن الشرعيّ للعلوم والتّقنية»، فإنّه ليس لدى هذه المُجتمعات ما تهابه من «العولمة» سوى ضعفها واسترخائها إزاء «الحركة العلميّة - التّقنيّة» بكلّ امتداداتها التّطبيقية وعُنفوانها الفكريّ وتشعباتها الثقافيّة، وكما يقول زين العابدين الرّكابي: (هناك حافز إضافيّ يُلهبُ الإرادة ويحفّزها على الاستبحار في «الثّقافة العلميّة». هذا الحافز هو «تحدّي العولمة»؛ فإذا كانت «العولمة» خطراً داهماً فليس يُدفعُ هذا الخطر إلاّ بحقائق «العِلْم» ومُعْطياته، وإذا كانت هناك معارف جديدة تُكتسب، وعلاقات جديدة تُنسج، فلا سبيل لتحقيق ذلك إلاّ بحقائق «العِلْم» ومُعْطياته، وإذا كانت «العولمة» «بيّن بيّن»، فإنّ التّمييز بين خيرها وشرّها لا يكون إلاّ بحقائق «العِلْم» ومعاييرها) (١٢).

٢ - ٦) «المُثقف العربيّ» والدُّور المفقود:

عند الحديث عن «الثّقافة العربيّة» يُصيحُ الاهتمام بمن يمارسها ويَطوِّرها ويَشكّلها أمراً حتميّاً ممّا يُوجبُ تسلّيط الضّوء على «المُثقف العربيّ»، وهنا تبرزُ بوضوح حالتا «النّرجسيّة» و«العزلة» التي يتميَّز بها هذا «المُثقف» ممّا أدّى، وفّق رؤية محمود عبد الفضيل، إلى: (عدم نُشوء مدارس فكريّة حقيقيّة، بلّ «حوانيت فكريّة» فلقد اختار

المُثَقَّفون العرب، في مُعْظَمهم، أسلوب «العزف المنفرد» في عزلة عن حركة الجماهير في المُجْتَمع، وفي عزلة بعضهم عن بعض، وانتشرت بينهم أمراض «الفردية» و«الشُّلبيّة»، وحفّلت المنطقة العربيّة بنموذج «المُثَقَّف الطّاووس» يَخْتَالُ عجباً بنفسه الذي لا يرى إلاّ نفسه في المرآة، ولا يَرْجِعُ سوى إلى أعماله، ويُهْدِرُ الإشارة إلى غيره من المُثَقِّفين والمُبدعين، وبالتالي لم يَحْدُثْ نوعٌ من التّراكم المعرفي الخلاق في المنطقة العربيّة) (١٨).

في «أدبيات الثقافة» اهْتِمَامٌ جَلِيٌّ بطرح تصنيفات مُتنوّعة لـ «المُثَقَّف العربي» منذ بُرُوز هذا المُصْطَلَح في «الفكر العربي»، ويُعبّرُ كلُّ تصنيفٍ عن مَرَحَلَةٍ مُعَيَّنَةٍ من مراحل التّطوُّر التاريخي في «المُجْتَمعات العربيّة»؛ فنجد (١٨) - على سبيل المثال - أنّ هناك «المُثَقَّف الاجتراري»، و«مُثَقَّف التّحرُّر الوطني»، و«مُثَقَّف النضال القومي»، و«المُثَقَّف الليبرالي»، و«المُثَقَّف التّكنوقراطي»، وفي حالات أُخرى تعمّد «الأدبيات» إلى التّمييز بين «مُثَقَّف السُّلطة» و«مُثَقَّف المُعارضة»؛ ومن الواضح أنّها جميعها تكتسب دلالاتٍ سياسيّةً، وتعبّرُ تجارب مُتنوّعة في مُجْتَمعاتٍ عربيّةٍ مُختلفةٍ، ولا يخلو الأمر - في نهاية المطاف - من انضواء أيّ من هؤلاء المُثَقِّفين تحت لواء إحدى «المدارس الفكرية» التي تطرّقنا إليها في الفصل الأوّل من هذا الكتاب.

وعلى الرّغم من وُجُود جذرٍ ثقافيٍّ راسخٍ في «الثقافة العربيّة» يُكرّسُ «الحالة الانفصاليّة» بين «المُثَقَّف» و«المُجْتَمع» إلاّ أنّ «النزعة الأكاديميّة المُفرطة» (١٨)، وبالذات لدى رجال «العلوم الطّبيعيّة» ومُتخصّصي «التّقنية»، قامت بدورٍ فاعلٍ في عزّل «الثقافة العلميّة» عن «الجُمهور»، وأدّت دوراً فاعلاً في إنجاب ما وصفه عبد الإله بلقزيز (١٨) بـ «المُثَقَّف المُنفصل». أمّا ما اشتهر باسم «المُثَقَّف الشُّمولي» (١٨)، وهو (المُثَقَّف العارفُ بالحقائق، وموقِفُ الوَعْي، وضميرُ المُواطنيين)؛ وهو النّموذج الذي نشأ في القرن الثامن عشر الميلاديّ في أوروبا، فقد تآكل بفعل عناصرٍ عدّةٍ ليس أهونها بُرُوز أنماطٍ معرفيّةٍ مُتنوّعةٍ ذات طابعٍ تخصّصيٍّ وطبيعيٍّ تراكميّةٍ وأنماطٍ مُتجدّدةٍ أصبح لها التأثير الأكبر على حياة البشر وتطوُّر المُجْتَمعات.

وتماشياً مع سياق هذا الكتاب واهتمامه الحصريّ بـ«قضية التّمية»، فإنّه لا بُدّ أن نتفق مع عبد الإله بلقزيز في ميله إلى اختيار ما أسماه «التّعريف الوظيفي للمُثقف» الذي (ننتبه فيه إلى ما يُكوّن عناصر التّحديد لدى «المُثقف» من خلال «الشّكل الماديّ» الذي تتجلّى فيه فعاليّته) ^(١٨)، ولا شكّ أنّ هذا التعريف، عند السّعي إلى إسقاطه على «المُثقف العربيّ»، سيبرز قصوراً فادحاً في «التّكوين الثقافيّ» لهذا «المُثقف»، وهو قصور نزع في هذا الكتاب أنّه يقع في قلب «إشكاليّة التّمية».

تبرز المُشكلة ذاتها إذا أخذنا بذلك التعريف الذي خلص إليه جلين سيبورج (Glenn Seaborg) بقوله: (إنّ المُثقف - إذاً - هو الإنسان الذي يملك معرفة كافية ثلاثيّ بيئته) ^(١٩)؛ وبما أنّ لـ«البيئة المعاصرة» مركات علميّة ومُنطلقات تنمويّة ومُتطلّبات تقنيّة، فإنّ هذا التعريف سيخرج، من زمرّة المُثقفين، الغالبية العظمى من المحسّنين على «الثّقافة» في العالم العربيّ، وبخاصّة عندما يُذكرنا محمود عبد الفضيل أنّ: (التّحدّي الكبير الذي يواجهه العرب في القرن القادم هو كيف يُمكن لهم اقتحام «مجتمع المعلومات» و«التّقانة المتقدّمة»، واجتياز «الحاجز الحرج» نحو هذا العالم الجديد من دون افتقارهم الخصوصيّة الثقافيّة والهويّة الحضاريّة) ^(٢٠). في هذا السّياق يُؤكد أنيس صايغ ^(٢١) على ظواهر مُرتبطة بـ«المُثقف العربيّ»، ويصفّها بأنّها: (جديرة بالانتباه والتّفحص ليستقيم الحكم في ما يتعلّق بالنتاج الثقافيّ العربيّ)، ومن بين هذه الظواهر: (أنّ «الثّقافة» شأنٌ مُتطورٌ لأنّه شأنٌ حيّ، ومن هنا يواجه مُثقفنا العربيّ اليوم، مهما كانت أحجام هُمومه ومستويات عطائه، تحديات لم يألّفها أسلافه من أهل العلم والمعرفة من عرب الأمس. هناك تحدّي «النّهضة العلميّة والتّكنولوجيّة» في العالم التي لا يجوز لبلادنا أن تبقى بعيدة عنها، بل إنّها لا تستطيع أن تتجاهلها، لأنّها إذا فعلت ذلك تجاهلها التّقدم في حقول المعرفة، وأبعدّها عن المُشاركة في الفعل الحضاريّ المعاصر والمُقبل).

أمّا واقع الحال، فيشهد بأنّ خطاب «المُثقف العربيّ» بقي خطاباً مهووساً بذاته، مُفرقاً في نرجسيّته، مُستنسخاً لمُعطياته، مُجتزأً أحلامه؛ وأمّا الطّامة الأخرى فهي

إغراق خطاب «المثقف العربي» في «الجدل السياسي» ليكون وفق وصف شاكر مصطفى: (العطاء الثقافي كان سياسياً بالضرورة أكثر مما هو ثقافي. صبغت السياسة الفكر كله بلونها الكاليج لأنها أصبحت خبز الناس على الرغم منهم)^(١٨). وبقراءة متأنية نجد أن شيئاً ما لم يتغير في أنماط «الحياة الثقافية» وممارساتها واهتماماتها عبر قرون طويلة من الزمن، وكما يقول شاكر مصطفى: (فخطاب المثقفين في الربع القرن الأخير أخذ - كما كان من قبل - الطابع الأدبي والفني، لا الطابع الفلسفي أو العلمي. وإذا كان التوجه الأدبي يستقي من تراث محلي في الغالب، فقد تداخلت فيه وفي تغذيته منابع غربية شتى. أما العطاء الثقافي العلمي فقد كان في معظمه مترجماً عن الإنجليزية والفرنسية)^(١٨).

٢-٦-١) المأزق الثقافي: بين «السياسة» و«العلم»:

إن «الخطاب الثقافي»، الذي تميزت به الحركات النهضة فيما يسمى «عصر النهضة» خلال القرنين الماضيين، كان خطاباً سياسياً في المقام الأول، واهتم - تحت ضغوط الظروف السائدة - بقضايا التحرر من الاستعمار، وتأسيس بنية سياسية تنوعت بين دعاوى الوحدة والاشتراكية، واتهامات الرجعية والدكتاتورية، واستعادة فلسطين المسلوقة، لتضييق رقعة المطالبات والشعارات والبكائيات مع «النكبة الثانية» في عام ١٩٦٧م لتقتصر على «إزالة آثار العدوان»، ولتستجدي العودة إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧م، وما زال أفق التنازلات مفتوحاً!.

من المهم أن نتوقف هنا أمام ملاحظة قيمة يطرحها محمد عابد الجابري عندما يقول: (الدور المحرك للحياة الثقافية في التاريخ العربي الإسلامي كان للسياسة. لقد قامت «السياسة» في الساحة الثقافية العربية بالدور ذاته الذي قام به «العلم» في الثقافة الأوروبية)^(١)، ويقودنا هذا التحليل إلى وضع إصبعنا على السبب الذي أدى إلى انحطاط الأمة العربية وتخلّفها، وأدى - في الوقت نفسه - إلى تقدّم أوروبا وتفوّقها؛ ففي الحالة الأولى كانت «السياسة» تُضرم أتون الفرقة والصراعات، وتؤجج نار الخلافات ومطامع السلطة؛ وأمّا في الحالة الثانية فقد كان «العلم» في أوروبا يحقق الإنجازات المادية، ويُطوّر

الاقتصاديات، ويدفع «التّمية»، ويكرّس «العقلانية»، ويضبط الانفعالات. وهكذا راحت «الثّقافة السّياسيّة»^(٣١) - في المُجتمعات العربيّة - تتفاعل مع المَلَكات الأدبيّة والمهارات اللفظيّة المُهيّمنة على «الثّقافة العربيّة»، وبالتالي تدخل في دَوّامات المُساجلات والمُزايدات، وتُجيش المشاعير والانفعالات، لتُصطدّم بواقع العصر وتحدياته، دون أن تَمْتَلِك أدوات فاعلة للتّعامل مع المُتغيّرات المُتسارعة في أنماط الحياة و«مُقتضيات التّمية».

وهكذا نصطدّم بعدد من الأسئلة من أبرزها: (ما أبعد ذلك الدّور الذي ينبغي أن يتبنّاه «المُثقف» ويتحلّى بخصائصه ليكون له الفاعليّة المطلوبة في الخُروج من نفق الإحباط والعجز؟ ما «القضيّة الغائبة»، أو «الحلقة المفقودة»، القادرة على إحداث «النّقطة النوعيّة» في عطاء «المُثقف العربي» وتفاعلاته وإبداعاته؟). إنّ المُشكلة الكامنة - في كلّ تلك الطُّرُوحات والتّفسيرات والتّعريفات المُرتبطة بـ «المُثقف العربي» وأحواله - هي أنها تدور في أفلاك السّياسة، أو الفكر المُجرّد، أو الهموم المُجتمعيّة الآنيّة، في رؤى عشوائية لا تتعرّف على جوهر التّحديات ولا تستجيب لمشكلاته. ولذا فإنّ تعريفات فضفاضة مثل تعريف «المُثقف» بأنه «منتج الوعي»، كما يرى عبد الإله بلقزيز^(١٨)، لا يُمكن لها أن تقدّم أو تؤخّر في حلّ مُعضلة «الثّقافة العربيّة»، وذلك لسبب جوهريّ هو أنّ تلك المسارات والتّعريفات والمواغظ والإنشائيات جميعها تُغفل طبيعة «الدّور التّنمويّ» للمُثقف، وتُهمل خصائص «المدارات التّنمويّة» التي ينبغي لـ «ثقافة الألفيّة الثالثة» أن تتخرط فيها وتتعامل معها بجديّة واهتمام. وهكذا نجد أنّ الحاجة ماسّة في «المُجتمعات العربيّة» إلى ما يُسمّيه عبد الله عبد الدّائم «الثّقافة الجادة» التي: (تقدّم لأبناء المُجتمع على مُختلف مُستوياتهم أجوبة واقعيّة عن مُشكلات حياتهم، وأمراض مُجتمعهم، ومطالب مُستقبلهم)^(١٨).

٢-٦-٢) البَحْثُ عن مَشَاجِبِ:

تميل جَمَهَرَةٌ من المُثقفين إلى إلقاء مَسْؤوليّة ما يُعانيه «المُثقف العربي» من يأس وإحباط وعجز على جهات عدّة؛ فالبحّث عن «المشاجب» تقليد أصيل في «الثّقافة

العربية؛ و«المشاجب» كثيرة، وهي تتوالد مع الزمن، وبكفاءة عالية، لأنها تنبثق من الخيال العربي الجامح والوجدان الجانح؛ ومنها - على سبيل المثال - «نظام السلطة البيروقراطية» الذي عزا إليه برهان غليون^(١٨) روح الإحباط والضيق واليأس التي ألمت بمعظم المثقفين. وأما القراءاة المتأنيئة لطبيعة التحديات المعاصرة، وخصائص التفاعلات الثقافية، ومتطلبات «الحركة الترموية»، فتوضح أن العيب «عيب بنيوي ثقافي» في المقام الأول، وهو عيب لا يمكن تقويمه إلا بحلول ثقافية ملائمة، ولقد وضع زكي نجيب محمود إصبعه على الجرح النازف عندما قال: (أحسب أن الحقيقة ستصرخ في وجوهنا صراخاً يسمعه حتى الأصم، بأنهم هناك قد أخذوا يقرؤون كتاب الطبيعة المفتوح، ويقرؤونه على ضوء «المنهج العلمي» المؤدي حتماً إلى نتائج عملية في حياة الناس، بينما أخذنا نحن نقرأ صحائف الأقدمين لنحفظها حفظاً، ونشرحها ونشرح شروحها ونكتب عنها الهوامش، ثم نشرح هذه الهوامش في هوامش، إلى آخر هذا الجهد الشاق الذي يبدأ بالورق، وينتهي بالورق)^(٢٠).

وهكذا يتضح دون لبس أن «الثقافة العربية» أخفقت في توليد «مشروع نهضوي» شامل - ذي نكهة معاصرة - قادر على استشراف المستقبل، وتقييم الحاضر، وتقحيح الماضي، ومجاراة التفاعلات العالمية، والتجاوب مع متطلبات العصر، واستيعاب متغيراته؛ وهكذا بقي «المثقف العربي» أسير تكوينه الثقافي؛ نادياً حظّه، ولائماً غيره، وبأكياً - كالعادة - على الأطلال. لقد أدرك بعض المهتمين بـ «المعضلة الثقافية» أبرز ملامح «الخلل البنيوي» في «الثقافة العربية»، وهو ضعف «التكوين المعرفي» لـ «المثقف العربي»، وهذا ما يشير إليه عبد الله عبد الدائم فيقول: (إن فقر المحتوى العلمي والعقلي والتغييري والتجديدي لعطاء «المثقف العربي» في كثير من الأحيان، وعجزه غالباً عن الغوص في أعماق حاجات المجتمع من أجل إدراك مستلزمات تغييره، وضعف التزامه أحياناً بما تمليه عليه ثقافته، أمور تجعل قدرته على مخاطبة المجتمع منقوصة ومقصرة عن مداها)^(١٨).

إذا كانت «الثقافة» محيطاً تسبح فيه مكونات المجتمع وخصائصه، وكانت الإشكالية القائمة «إشكالية ترموية» بامتياز، وكانت «التنمية» حركة مجتمعية ديناميكية ينبغي أن

تَحَرَّكَ دَاخِلَ ذَلِكَ «المُحِيطُ الثَّقَافِيُّ» وتتفاعل مع أبعاده وأغواره؛ وإذا كان «المُثَقَّفُ» هو العُنْصُرُ الذي يَحْمِلُ هَمَّ مُجْتَمَعِهِ، وصَاحِبُ رَأْيٍ وِرْسَالَةٍ وقَضِيَّةٍ يَدْفَعُ بِ«الحَرَكَاتِ الثَّقَافِيَّةِ» طَامِحاً في إِحْدَاثِ تَغْيِيرٍ نحو الأَفْضَلِ، فَإِنَّهُ مِنَ الْبَدْهِى أَنْ تَقُودَ تِلْكَ الْمُعْطِيَّاتِ إِلَى عَمَلِيَّاتٍ تَدْفَعُ بِ«المُثَقَّفِ» بَعِيداً عَنِ التَّنْظِيرِ الْغَائِمِ وَالشُّعَارَاتِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْأَنْفَعَالِ الْمُتْلَهَبَةِ، وَتُحَرِّرُهُ مِنَ التَّقَوُّعِ تَارَةً فِي أُطُرٍ فِكْرِيَّةٍ تَقْلِيدِيَّةٍ، وَتَارَةً أُخْرَى مِنَ الْإِنْكِبَابِ عَلَى جَدَلٍ عَقِيمٍ حَوْلَ «حَدَاثَةِ كَلَامِيَّةٍ» لَا تَفْقَهُ أَبْجَدِيَّاتِ «المُعَاصِرَةِ»، وَتُفْلِحُ فَقَطْ فِي أَنْ تَرْجُحَ بِ«المُثَقَّفِ» فِي صِرَاعٍ مُحْتَدِمٍ تَارَةً مَعَ السُّلْطَةِ، وَتَارَةً مَعَ مَعَايِيرِ الْمُجْتَمَعِ.

وَأَمَّا «قَضَايَا التَّنْمِيَةِ»، بِشُمُولِيَّتِهَا وَتَدَاخُلَاتِهَا وَتَحْدِيَّاتِهَا وَوَأَقْعِيَّتِهَا وَصِرَامَتِهَا، فَإِنَّهَا شَيْءٌ آخَرٌ تَمَاماً، وَهِيَ بَعِيدَةٌ كُلُّ الْبُعْدِ عَنِ تِلْكَ الْأَنْفَعَالِ وَالتَّخَيُّلاتِ وَالْجَدَلِ وَالْأَمَانِيِّ؛ وَهِيَ لَا تَنْتَظِرُ الْوَصْفَاتِ السَّحَرِيَّةَ وَالتَّنْظِيرَاتِ الْوَهْمِيَّةَ، وَلَا تَعْمَلُ مِنْ وَاقِعِ الْحُلُولِ السَّهْلَةِ وَالتَّصَوُّرَاتِ الْمُرْتَجَلَةِ، وَلَكِنَّهَا - بِطَبِيعَتِهَا الْحَيَوِيَّةِ - «قَضِيَّةٌ تَرَاكُمِيَّةٌ» حَيْثُ يَرْتَفِعُ الْبِنَاءُ لِبِنَةِ لِبْنَةٍ، وَيَعْضُدُ بَعْضُهُ بَعْضاً، فَلَا يُلْغِي الْعَمَلُ مَا قَبْلَهُ مِنْ إِنْجَازَاتٍ، وَلَا يَنْسِفُ جُهْدُ الْمُتَأَخِّرِينَ عَطَاءَاتِ الْمُتَقَدِّمِينَ. تِلْكَ «الطَّبِيعَةُ التَّرَاكُمِيَّةُ» تُؤَدِّي - عَبْرَ الْفَرْزِ الدَّائِمِ وَالتَّمَحْيِصِ النَّزِيهِ - إِلَى «عَمَلِيَّةٍ عَضْوِيَّةٍ تَوَلِيدِيَّةٍ»، حَيْثُ إِنَّهَا - ابْتِدَاءً - تَنْغَرِسُ فِي تَرْبَةٍ بِيئَتِهَا لَتَنْمُو فِي تَنَاغُمٍ مَعَ مَقْوَمَاتِ الْبِيئَةِ وَنَسِيجِ الْمُجْتَمَعِ، ثُمَّ هِيَ لَا تَقْتَأُ تَتَوَالَدُ وَتَتَكَاثَرُ عَبْرَ التَّفَاعُلَاتِ الطَّبِيعِيَّةِ لِعَمَلِيَّةٍ تَنْمُوِيَّةٍ رَاسِخَةٍ الْجُذُورِ، أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ لَتُؤْتِيَ أَكْلَهَا فِي سَخَاءٍ وَنَقَاءٍ.

مِنْ ذَلِكَ الْمُنْطَلَقِ، لَمْ تَكُنْ «التَّنْمِيَةُ الْحَقِيقِيَّةُ» - يَوْمَ مَا - جُهْدَ رَجُلٍ وَاحِدٍ، وَلَمْ تَرْتَبِطْ - سَاعَةً مَا - بِأَحْلَامِ نُخْبَةٍ دُونَ غَيْرِهَا، وَلَكِنَّهَا كَانَتْ دُوماً إِرَادَةً جَمَاعِيَّةً، وَجُهُوداً مُجْتَمَعِيَّةً، وَرُؤْيًى مُشْتَرَكَةً، وَتَلَاقِحَاتٍ مُتَتَابِعَةً، وَشَغَفاً بِالتَّفَاصِيلِ، وَتَدْقِيقاً فِي الْآلِيَّاتِ؛ وَهَذِهِ هِيَ تَمَاماً مَقْوَمَاتُ «الْمَنْهَجِ الْعِلْمِيِّ التَّجْرِبِيِّ» الَّذِي أَفْلَحَ - ابْتِدَاءً - فِي تَطْوِيرِ عُلُومِهِ وَمَنَاهَجِهِ وَأَدَوَاتِهِ لِيُحْدِثَ الثَّوْرَةَ الْأَضْحَمَ فِي حَيَاةِ الْبَشَرِ، ثُمَّ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْتَقِلَ، بِفِكْرِهِ وَثِقَافَتِهِ وَأَدَوَاتِهِ وَمُنْجَزَاتِهِ، إِلَى كُلِّ خَلِيَّةٍ مِنْ خَلَايَا الْحَيَاةِ فِي «الْمُجْتَمَعَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ» لِيَدْفَعَ بِهَا نَحْوَ الْحَيَوِيَّةِ وَالْفَاعِلِيَّةِ وَالْإِنْجَازِ.

أقول: الحاجة ملحة إلى بلورة «دور تنموي» لـ «المثقف» ينتقل به من كل تلك الاحتقانات اللفظية، التي تميز «المثقف العربي»، إلى فعل يسير على الأرض، ويوظف الموارد، ويصنع الآليات؛ وكل هذا لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن فهم عميق لطبيعة «الحركة التنموية»، ومقتضياتها المعاصرة، وأدواتها المتجددة. ومن هنا ينبغي أن يبرز تصنيف جديد لـ «المثقف» وهو «المثقف التنموي»؛ هذا «المثقف» القادر على الاضطلاع بدور ملموس في التفاعلات العالمية، والتعامل مع معطيات «الفكر المعاصر»، واستيعاب متطلبات «الحركة التنموية» ومقتضياتها ووسائلها.

٢-٧) توجيه الثقافة :

من منطلق ضرورة بروز «المثقف التنموي» في تفاعلات «المجتمعات النامية» ليكون له دور فاعل في إطار تلك الرؤية التي طرحها تيري إيجلتون التي تقرر أن: (المهم في أمر «الثقافة» هو فعلها التغييري على مستويات المجتمع الأخرى)^(٢٧)، فإننا نجد أنه من اللازم إبراز مفهوم «توجيه الثقافة»^(٢) الذي طرحه مالك بن نبي حيث يرى أن: (حل مشكلة الإنسان يتكامل في ثلاثة عناصر أساسية هي: «توجيه الثقافة»، و«توجيه العمل»، و«توجيه رأس المال»)^(٢). وعندما نتأمل تلك العناصر الثلاثة نجد أن أبرزها وأشدّها تأثيراً هو «توجيه الثقافة» حيث ترسم «الثقافة» مسار «العمل» في المجتمع، وتصوغ «أخلاقيات العمل» و«ثقافة الإنتاج»، كما تحدّد «الثقافة» - بطبيعتها وتفاعلاتها - منحى الاستثمارات، وحركة «رأس المال»، والحوافز الاجتماعية والمادية والمعنوية بحيث يتفق «توجيه رأس المال» مع معايير «الثقافة» وخصائصها، فكما يقول مالك بن نبي: (القضية ليست في تكديس الثروة، ولكن في تحريك المال وتنشيطه، بتوجيه أموال الأمة البسيطة، وذلك بتحويل معناها الاجتماعي من أموال كاسدة إلى رأس مال متحرك ينشط الفكر والعمل والحياة في البلاد)^(٢).

من المهم - إذاً - أن نفحص مصطلح «توجيه الثقافة»، ونمنحه أولوية بارزة في التخطيط النهضوي و«السياسات التنموية»، وأن يتم تطويعه وفقاً للمعطيات الحديثة

والمُسْتَجِدَّاتِ المَعْرِفِيَّة؛ ففِكْرَةُ «التَّوْجِيهِ» لدى مالك بن نبي هي: (قُوَّةٌ في الأساس، وتوافقٌ في السَّير، ووَحْدَةٌ في الهدف، فكمَّ من طاقاتٍ وقُوَّى لم تُسْتَخْدَمْ لأنَّنا لا نَعْرِفُ كيف نُكْتَلِّها. وكمَّ من طاقاتٍ وقُوَّى ضاعت فلم تُحَقِّقْ هدفها حين زَحَمَتْها قُوَّى أُخْرَى صَادِرَةٌ عن نفسِ المَصْدَر، مُتَّجِهَةٌ إلى نفسِ الهدف. ف«التَّوْجِيهِ» هو تَجَنُّبُ هذا الإِسْرَافِ في الجُهدِ والوَقْتِ. فهناك ملايين السَّواعدِ العامِلة، والعُقُولُ المُفَكِّرَةُ في البلاد الإسلاميَّة، صَالِحَةٌ لأنَّ تُسْتَخْدَمَ في كُلِّ وَقْتٍ، والمُهِمُّ هو أنَّ نُدِيرَ هذا الجِهازَ الهائل، المُكوَّن من ملايين السَّواعدِ والعُقُولِ، في أحسن ظُرُوفه الزَّمنيَّة والإنتاجيَّة المُناسِبة لكلِّ عَضْوٍ من أَعْضائِهِ) (٢٧).

وانْطِلاقاً من تلك الرُّؤية، وفي ضوء «الحالة النَّهْضَوِيَّة» البائِسة في العالَمِ العربيِّ، يرى مالك بن نبي: (إنَّه ليجب بادئ الأمرِ تَصْفِيَةُ عاداتنا وتقاليدينا، وإِطْارُنَا الخُلُقِيَّ والاجْتِمَاعِيَّ، ممَّا فيه من عَوَامِلٍ قَتَالَةٍ، ورِمَمٍ لا فائِدةَ منها، حتَّى يَصْفُوَ الجَوُّ للعَوَامِلِ الحَيَّةِ والدَّاعِيَةِ إلى الحياة. إنَّ هذه التَّصْفِيَةَ لا تَتَأْتِي إِلَّا بِفِكْرٍ جَدِيدٍ يُحَطِّمُ ذلك الوَضْعَ المَورُوثَ عن فَتْرَةٍ تَدْهَوِرُ مُجْتَمَعٌ أَصْبَحَ يَبْحَثُ عن وَضْعٍ جَدِيدٍ، هو «وَضْعُ النَّهْضَةِ» (٢٨). ويرى مالك بن نبي أنَّ: (مِفْتَاحَ المُشْكَلةِ يَكْمُنُ في وَضْعِ برنامجٍ لـ«توجيه الثقافة» توجيهاً يَتَّفِقُ وَسُموُّ الغاية التي نَشُدُّهَا) (٢٩)؛ وهذا - بطبيعة الحال - يَقْتَضِي إعادة النَّظَرِ في تَرْكِيبِ «عناصر الثقافة»، ومُراجَعَةِ مَقْوَمَاتِها، وَغَرْبَلَةِ أَطْيَافِها، وَتَمْحِيطِ أُسُسِها، وَتَحْدِيدِ أَهْدَافِها، لِإِضْفَاءِ الحَيَوِيَّةِ والنَّشَاطِ وَتَحْقِيقِ «الوظيفة الاجتماعيَّة» عبْرَ القُدْرَةِ على مُواجهَةِ المُشْكَلاتِ، واسْتِيعَابِ المُسْتَجِدَّاتِ، والانْسِجَامِ مع مُتطلَّباتِ المَرَّحَلَةِ، وهو الأمرُ الذي يُحَدِّدُهُ مالك بن نبي حَصْراً بطريقتين: (الأولى: سَلْبِيَّةٌ تَقْصِلُنَا عن رِواسبِ الماضي، والثَّانية: إيجابِيَّةٌ تَصِلُنَا بِمُقْتَضِيَّاتِ المُسْتَقْبَلِ) (٣٠).

وهكذا تَبَرُّزُ مُهِمَّةُ «توجيه الثقافة» كقَضِيَّةٍ ذاتِ أولويَّةٍ رَئِيسَةٍ في «المُجْتَمَعاتِ العربيَّة» فكما يقول مالك بن نبي: (ليس يَكْفِي مُطْلَقاً أَنْ نُنْتِجَ الأفكارَ، بَلْ يجب أَنْ نُوجِّهَهَا طَبَقاً لِمُهْمَّتِها الاجتماعيَّة المُحَدَّدَةِ التي نُرِيدُ تَحْقِيقَها) (٣١)؛ وهذا يَعْنِي توفيرَ تَرْبَةٍ خِصْبَةٍ تُسَانِدُ نُمُوَّ الأفكارِ والمُمَارَسَاتِ والقيَمِ القَادِرَةِ على توظيفِ الاستِعداداتِ الفِطْرِيَّةِ، وإِطْلَاقِ الطَّاقاتِ الكامِنة، ومُعَالَجَةِ المُشْكَلاتِ، والنُّهُوضِ بـ«الحركة التَّنْمُوِيَّة».

والتناغم مع «مقتضيات العصر» ومستجداته؛ وبهذا يتحقق «التوافق المنطقي» بين الوسيلة والغاية، فكما يقول قسطنطين زريق: (في سبيل ثقافة عربية أفضل لا بد أن نرسم الخطوط الكبرى للمجتمع العربي الأفضل الذي نريده) ^(١٨).

٢-٧-١) «ثقافة التغيير» و«تغيير الثقافة» :

كنت قد علّقت ^(١٥) على المؤتمر الثالث لـ «مؤسسة الفكر العربي» الذي انعقد في مدينة «مراكش» - في عام ٢٠٠٤م - تحت عنوان «العرب بين ثقافة التغيير وتغيير الثقافة»، وتساءلت ساعتها: (هل نقع مرة أخرى في شباك الثنائيات المبهمة التي هيمنت على ثقافتنا ورؤود أفعالنا؟، وهل يمكن لـ «ثقافة» أن تعيش دون تغيير؟، وهل يمكن أن يكون «التغيير» نتاجاً محلياً بحثاً بمنأى عن تأثير الآخرين، وهيمنة تيارات «العولمة»، وتفاعلات «الزمان» و«المكان»؟). بما أن «الثقافة» كائن حي ينمو ويضمّر، ويشقى ويسعد، ويقوى ويضعف، وفق أحوال أهليه وممارساتهم وقيمهم ونفوذهم، فإن «التغيير» أمر حتمي لا مناص عنه، وهو لن يكون - بالضرورة - نحو الأصلح بخاصة إذا ما خلا من إرادة واضحة الملامح، وإستراتيجية ثابتة القوام، توجّهان ذلك «التغيير»، وتتفاعلا مع عناصره، وتحددان أهدافه. في ضوء ذلك لن يكون السؤال المهم - إذاً - هو: (هل نجم «التغيير» عن «ثقافة التغيير» أو عن «تغيير الثقافة»؟)، ولكن السؤال الحيوي هو: (هل جاء «التغيير» عفويًا وعشوائيًا، أم نتج عن قصد وتوجيه ورؤية؟)، والإجابة عن هذا السؤال تقودنا حتماً إلى مصطلح «توجيه الثقافة».

نستطيع أن نقول إنه إذا حدث «التغيير» بطريقة عشوائية، فإنه سيحمل حتماً سلبيات محلية، وقشوراً مستوردة، وهيمنة «الغالب» التلقائية، غير آبه برضاء هذا أو انزعاج ذاك؛ فسُنن الحياة وقوانين الكون لا تتغير لرضاء إنسان أو غضبه مهما بلغ من الورع والتقوى. لقد أجمع المؤتمر في «مراكش» على رفض عملية «تغيير الثقافة» وفرضها من قبل قوى خارجية، ولكن فات على المؤتمرين حقيقة أن عملية «تغيير الثقافة» تحدث دون استئذان من أحد، وهي تحدث لأكثر من سبب؛ فليس - بالضرورة - أن

يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ نَتِيجَةً لِإِمْلَاءَاتٍ خَارِجِيَّةٍ وَتَدْخُلَاتٍ عَسْكَرِيَّةٍ، وَلَكِنْ إِذَا بَلَغَتْ أَيْ ثِقَافَةً مَبْلَغاً مِنْ الْهُزَالِ وَالشَّيْخُوخَةِ، فَإِنَّهَا تُصْبِحُ جَاهِزَةً لِلتَّأْكُلِ الدَّاخِلِيِّ، وَالصَّدَأِ الْفِكْرِيِّ، وَالْهَزِيمَةِ الْحَضَارِيَّةِ؛ فَيَنْخَرُ فِيهَا السُّوسُ، وَتُعَانِي مِنْ هَشَاشَةِ الْعِظَامِ، وَتَوَوُلُ - بِالضَّرُورَةِ - إِلَى حَالَةٍ مَرَضِيَّةٍ مُزْمِنَةٍ. نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ - أَيْضاً - إِنَّهُ حَتَّى لَوْ افْتَرَضْنَا جَدَلاً إِمْكَانِيَّةَ بَلْوَرَةِ «ثِقَافَةِ التَّغْيِيرِ» دَاخِلِيّاً دُونَ التَّأَثُّرِ بِالْخَارِجِ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ «الثَّقَافَةُ»، الْعَازِمَةُ عَلَى إِجْرَاءِ «التَّغْيِيرِ»، مُمْتَلِكَةً لِلأَدَوَاتِ وَالْمُقَوِّمَاتِ الْكَفِيلَةِ بِتَحْقِيقِ «التَّغْيِيرِ» الْمَنْشُودِ، فَكَمَا يَقُولُ مَالِكُ بْنُ نَبِيِّ: (إِذَا مَا مَضَيْنَا لِمُوَاجَهَةِ «مُشْكَلَةِ الثَّقَافَةِ»، وَجَدْنَا أَنْفُسَنَا نُوَاجِهَ ضِمْنًا مُشْكَلَةَ أَسْلُوبِ الْحَيَاةِ وَمُشْكَلَةَ السُّلُوكِ الَّتِي يَنْسَجِمُ مَعَهَا) ^(٢٨).

مِنَ الْمُهْمِ - إِذَا - أَنْ نَتَلَمَّسَ الطُّرُقَ وَالْوَسَائِلَ الْمُنَاسِبَةَ نَحْوَ «تَأْهِيلِ الْمُثَقَّفِ تَنْمَوِيّاً» لِيَكُونَ صَاحِبَ «مَشْرُوعِ تَنْمَوِيٍّ» وَرُؤْيَ عَمَلِيَّةٍ قَادِرًا عَلَى الْإِسْهَامِ فِي دَفْعِ حَرَكَةِ مُجْتَمَعِهِ وَتَغْيِيرِ ثِقَافَتِهِ فِي اتِّجَاهِ «سَهْمِ الزَّمَنِ»، وَمُؤَثَّرًا فِي الْأَحْدَاثِ بِإِجَابِيَّةٍ وَكِفَاءَةٍ، وَلِتَنْتَقِلَ تِلْكَ الرُّؤْيُ التَّنْمَوِيَّةُ وَالْاهْتِمَامَاتُ الْحَيَوِيَّةُ عَبْرَ أَمْوَاجِ التَّوَاصُلِ وَالتَّفَاعُلِ إِلَى «الْمُوَاطِنِ» أَيْ كَانِ مَوْقِعُهُ وَدَوْرُهُ. وَلِأَنَّ الْهَدَفَ مِنْ مُهِمَّةِ «تَوْجِيهِ الثَّقَافَةِ» هُوَ تَحْقِيقُ أَعْلَى «فَاعِلِيَّةِ اجْتِمَاعِيَّةٍ» لَهَا، فَإِنَّ مِنَ الْمُهْمِ أَنْ تَكُونَ «نُقْطَةُ الْإِنْطِلَاقِ» نَحْوَ «إِسْتِرَاطِيَجِيَّةِ ثِقَافِيَّةٍ» حَيَوِيَّةٍ هِيَ الْاعْتِرَافُ بِأَنَّ «الثَّقَافَةَ الْعَرَبِيَّةَ» تُعَانِي مِنْ خَلَلٍ مُشِينٍ فِي مَنْظُومَتِهَا السُّلُوكِيَّةِ وَالْقِيَمِيَّةِ وَالْمَعْرِفِيَّةِ، وَأَنَّ عَلَيْهَا أَنْ تَتَعَرَّفَ عَلَى أَبْرَزِ مَعَالِمِ «الْحَيَاةِ الْمُعَاصِرَةِ»، وَأَنْ تَتَفَهَّمَ طَبِيعَةَ أَنْمَاطِ «الْمَعْرِفَةِ» الْأَكْبَرِ تَأْثِيرًا فِي عَالَمِ الْيَوْمِ وَحَيَوَاتِ الْبَشَرِ؛ وَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ - فِي الْوَاقِعِ - هِيَ الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ الَّتِي وَصَفَهَا مَالِكُ بْنُ نَبِيِّ بِأَنَّهَا: (إِجَابِيَّةٌ تَصِلُنَا بِمُقْتَضَيَاتِ الْمُسْتَقْبَلِ) ^(٢)، وَيُحَدِّدُ ابْنُ نَبِيِّ تِلْكَ «الطَّرِيقَةَ الْإِجَابِيَّةَ» بِأَنَّهَا «الْمَنْهَجُ التَّجْرِبِيُّ» الَّذِي هُوَ: (فِي الْوَاقِعِ السَّبَبُ الْمُبَاشِرُ لِتَقَدُّمِ الْمَدَنِيَّةِ الْحَدِيثَةِ وَتَقَدُّمِهَا الْمَادِّيِّ) ^(٢).

وَهَكَذَا نَجِدُ أَنَّ مَنْطِقَ الْأَحْدَاثِ الْعَالَمِيَّةِ وَفَلَسَفَةَ التَّطَوُّرَاتِ الْبَشَرِيَّةِ يَضَعَانَا وَجْهًا لَوَجْهِهِ أَمَامَ الْعَصَبِ الْأَسَاسِيِّ لـ «الْحَيَاةِ الْمُعَاصِرَةِ»، أَلَا وَهُوَ «الْحَرَكَةُ الْعِلْمِيَّةُ - التَّقْنِيَّةُ» الَّتِي تَمَكَّنَتْ - فِي فِتْرَةٍ وَجِيزَةٍ مِنْ تَارِيخِ الْبَشَرِيَّةِ الطَّوِيلِ - مِنْ أَنْ تُغَيِّرَ أَنْمَاطَ الْحَيَاةِ، وَتُبَدِّلَ وَسَائِلَ الْإِنْتِاجِ، وَتَعَصِّفَ بِالرُّؤْيِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَتَقْلِبَ الْمَفَاهِيمَ الْاِقْتِسَادِيَّةَ،

وتُزعزعُ المُعالجات الفكرية. إنَّ المُجتمع المعاصر المعروف بـ «مُجتمع المعرفة» أصبح مُرتبطاً - بشكلٍ غير قابلٍ للانفصام - بالاكشافات العلمية والقفزات التقنية؛ ولذا فإنَّه من الضروري أن يكون لـ «الحركة العلمية - التقنية» دورٌ حاسمٌ في تشكيل «المُناخ الفكري» عبر توطيّن عمليةٍ فاعلةٍ لـ «تجانسٍ ثقافيٍّ» بينها وبين التفاعلات المجتمعية المختلفة، ممَّا يسبِّرُ الأبعادَ المهمةَ للسؤال الاستنكاري الذي طرَّحه روبرت هيزن (Robert Hazen): (كيف يُمكنُ لأيِّ إنسانٍ أن يتطلَّعَ إلى استِحسانِ الخُيوطِ العميقة الكامنة للحياة الفكرية في زمنه دون أن يفهمَ العلمَ الذي يُصاحبُها؟) (٤٦).

بإيجاز؛ لقد احتلَّت «الثورة العلمية - التقنية» موقعَ القيادة في إستراتيجيات الدول وتفاعلات المجتمعات، وأصبحت تحدُّ مدى التقدُّم والقدرة على تحقيق مُتطلَّبات الازدهار والاستقلال والقوَّة؛ ولكن الأمرَ يتطلَّبُ رؤيةً أعمق، وتحليلاً أشمل، ونحن نستقصي موقعَ «الثقافة» في هذا الخضمِّ المتلاطم من تلاقحات «المعرفة» و«ثورة المعلومات» وسياقات الاعتماد المتزايد - في مختلف مناحي الحياة - على مُنطلقات «المنهج العلمي» والحلول العملية والمنتجات التقنية.

٢-٨) إشكالية الثقافتين:

من الطبيعي أن تكون لـ «الحركة العلمية - التقنية» تفاعلاتٌ جدليةٌ - تبادليةٌ مع المجتمعات التي تنظِّمُ بداخلها؛ فهي نشاطٌ بشريٌّ يؤثِّرُ، ويتأثَّرُ، بـ «الحالة الثقافية» السائدة في المجتمع، و«التجربة الأوروبية» خيرُ برهانٍ على ذلك؛ فـ «الثورة العلمية» التي نبتت في القرن السابع عشر الميلادي في أحضان «المجتمع الأوروبي» لم تُحقِّق نجاحاتها وإنجازاتها بسهولة؛ وذلك لأنها اصطدمت بـ «المنظومة الثقافية» السائدة، حيث كانت هناك مواقفٌ عدائيةٌ، وأخرى حذرةٌ، وثالثة ترى فيها شراً لا بُدَّ منه، ورابعةٌ تحقِّقُ العمل اليدوي المهني، وكان قدرٌ كبيرٌ من جهود العلماء والباحثين والمفكرين يُصبُّ في محاولاتٍ جادةٍ لتكييف «الثقافة السائدة» مع مُقتضيات «الفكر الجديد» وضوابطه.

إنّ ما تعرّضت له «الحركة العلميّة - التّقنيّة» من خُصوماتٍ وعقباتٍ في تاريخ أوروبا أمرٌ لافتٌ للانتباه؛ فقد كان من المتوقّع أن يكون التّكيّف معها أكثر يسراً ومرونةً، فهي نتاج تلك المُجتمعات وترعرعت ببطءٍ في ساحاتها المدنيّة ومعاقِلها العلميّة، وكان التّدرُّج في مُعطياتها هو السّمة الغالبة، حيث لم تتعرّض «المُجتمعات الغربيّة» لما تعرّضت له «المُجتمعات العربيّة» من هجّمةٍ شرّسةٍ على شكلٍ موجاتٍ عارِمةٍ ومُتتاليةٍ من العلوم والابتكارات، ولم تُحاصِرْها أحداثُ التّقنيات والصّناعات على شكلٍ طوفانٍ هائجٍ تخدّمه مُختلف وسائل الإعلام والاتّصالات بفاعليّةٍ تزدادُ نموّاً وامتداداً يوماً بعد يومٍ، ومن المُهمّ أن نؤكد هنا أهميّة هذه الحقيقة، فهي جديرةٌ بالتأمّل والتّدقيق ونحن نتحرّى القضايا والمفاهيم العامّة المرتبطة بـ «إشكاليّة التّمية» ومُحوريّة «الثّقافة العلميّة».

لقد كان للظُرُوف السّياسيّة والدينيّة والاجتماعيّة دورٌ ملموسٌ في إعاقة «الحركة العلميّة» في أوروبا، إلّا أنّه لا يُمكن إهمالُ الدورِ النّاجم عن طبيعة «الفكر الجديد»؛ فـ «الفعل التّراكميّ»، و«المُكوّنات التّجريبيّة» والرياضيّة» لـ «الثّورة العلميّة»، أدّت بها إلى أن تشقّ طريقاً خاصّاً ومُختلفاً يبتعدُ - تدرّجياً - عن «الثّقافة التّقليديّة» السّائدة، وتستعصي متابعَتها وفهمها على «النّخب الفكريّة» في مجالات «الآداب» و«العلوم الإنسانيّة»، ناهيك عن عامّة الناس. لقد كانت المُصطلحات الدّقيقة والرّموز الرياضيّة والنظريّات المُنضبطة والشُّروط التّجريبيّة، إضافةً إلى التّوسّع الهائل والتّراكم المتسارع في مُعطيات «الثّورة العلميّة»، تُضيفُ أعباءً مُتزايدةً على عمليّة التّواصل مع «النّخب الفكريّة» و«الجُمهور» في «المُجتمعات الغربيّة».

بإيجاز؛ أحدثت «الثّورة العلميّة» - في العالم الغربيّ - شرخاً في الانسجام الفكريّ في «الثّقافة التّقليديّة» المُستندة - أساساً - إلى الآداب والفلسفة والدراسات الإنسانيّة، ولقد أدرك بعضُ علماء الطّبيعة الرُّواد - منذ البدايات - حقيقةً مهمّةً، وهي أن «الحركة العلميّة» لا تفصلُ فقط بين أربابها من «المُجتمعات المتقدّمة»، وبين تلك «المُجتمعات المتخلّفة» عن الرّكب والقابضة على هامش الأحداث، ولكنها أيضاً - بطبيعتها الجادّة ومنهجها الصّارم وتراكماتها المتلاحقة - تُفرّزُ فواصلَ داخل المُجتمع الواحد تتجلّى في فجوةٍ يُعاني منها «الجُمهور» الذي

يَجْنِي ثَمَارَ الْمُعْطِيَّاتِ التَّقْنِيَّةِ، وَيَتَمَتَّعُ بِإِنجازاتِ «الفِكرِ العِلْمِيِّ»، إلاَّ أَنَّهُ لا يَتَجَانَسُ - في التَّعاملِ المَعْرِفِيِّ والتَّعاطُفِ النَّفْسِيِّ والتَّنَاغُمِ الثَّقَافِيِّ - مع تلك الحركة الرَّائِدَةِ.

لَقَدْ اسْتَشْعَرَ رُوَّادُ «الحركة العِلْمِيَّةِ» في الغَرْبِ خطرَ هذا «الانْفِصَامِ الثَّقَافِيِّ»؛ فَاهْتَمَّ عَدَدٌ كَبِيرٌ مِنْهُمْ بِالتَّفاعُلِ مع النُّخبِ الفِكرِيَّةِ والقياداتِ السِّيَاسِيَّةِ، ومع «الجُمُهورِ» بِشَكْلِ عامٍّ، في مُحاولاتٍ دَائِبَةٍ لِتَبْسِيطِ المَفاهِيمِ والأفكارِ، وتوضيحِ المُعْطِيَّاتِ، وإزالةِ اللَّبسِ، وإبرازِ المضامينِ والمعاني والدَّلالاتِ والآثارِ المُرتَبِطَةِ بِالجُهودِ العِلْمِيَّةِ والنتائجِ التَّقْنِيَّةِ. ومن أُبْرَزِ أولئك - في بدايةِ القَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ المِلاَدِيِّ - مايكل فاراداي (Michael Faraday) الَّذِي حَرَصَ على إلقاءِ المُحاضراتِ العامَّةِ وتَبْسِيطِ أَعْمَالِهِ العِلْمِيَّةِ، واشْتَهَرَ بِمَهَارَتِهِ في الحِوَارِ والتَّشْوِيقِ والإيضاحِ، وبذلك أَصْبَحَ فاراداي المُتَحَدِّثَ بِاسْمِ «الحركة العِلْمِيَّةِ» في عَصْرِهِ والمُرَوِّجَ لَهَا؛ وَلِذَا عَمَدَتْ «الجَمْعِيَّةُ المَلِكِيَّةُ البَرِيطَانِيَّةُ» إلى تَأْسِيسِ «جائِزةِ فاراداي» لِتُمَنِّحَ لِأولئك الَّذين يُسَهِّمُونَ بِشَكْلِ بارِزٍ في مجالِ «التَّوعِيَةِ العِلْمِيَّةِ». ولَقَدْ سَرى هَذَا التَّقْلِيدُ - بِشَكْلِ عامٍّ - في الغَرْبِ، فَتَبَنَّاهُ عَدَدٌ غَيْرُ قَلِيلٍ مِنَ الرُّوَّادِ وَأَصْحَابِ الاختِصاصاتِ العِلْمِيَّةِ، واهْتَمَّوا بِعَمَلِيَّةِ التَّوَأُّصِ مع «الجُمُهورِ» عِبْرَ تَأْلِيفِ الكُتُبِ والنَّشْرِاتِ المُبَسَّطَةِ، وإلقاءِ المُحاضراتِ العامَّةِ، والمُشارَكَةِ في الجَمْعِيَّاتِ والهيئاتِ المُهْتَمَّةِ بِهَذَا الجَانِبِ؛ والقائِمَةُ طَوِيلَةً وَمُتَنَامِيَةً، وَتَشْمَلُ: أَلبرت آينشتاين وتوماس هكسلي وإروين شرودنجر وريتشارد فاينمان وجلين سيبورج وليون لدرمان وكارل ساجان وإسحاق عظيموف وستيفن هوكنج وغيرهم كَثْرًا.

وَأَمَّا القَرْنُ التَّاسِعُ عَشَرَ المِلاَدِيِّ في أورُوبا فَقَدْ شَهِدَ ما يُمكنُ أَنْ يُوصَفَ بِأَنَّهُ تَوَثَّرَ فِكرِيٌّ وَقَلَقٌ مُجْتَمَعِيٌّ بِشَأْنِ الحَوَاجِزِ بَيْنَ «العِلْمِ الطَّبيعِيِّ» مِنْ نَاحِيَةٍ، وَبَيْنَ «الآدَابِ» وَالدِّرَاساتِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَ«الثَّقَافَةِ التَّقْلِيدِيَّةِ» لِلْمُجْتَمَعِ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى؛ وَأَمَّا نِهَايَةُ الخَمْسِيناتِ مِنَ القَرْنِ المَاضِي فَقَدْ كَانَتْ سَنواتِ السَّبْقِ الرُّوسِيِّ عِندَما أَطْلَقَ الرُّوسُ أَوَّلَ قَمَرٍ اصْطِناعِيٍّ (سَبوتنِيك ١-) في عام ١٩٥٧ م، ثُمَّ تَلَاهُ خِلالَ أَقَلِّ مِنْ شَهْرٍ «سَبوتنِيك ٢» مع الكَلْبَةِ «لايكا»، مِمَّا أَثَارَ أَشَدَّ القَلَقِ في «المُجْتَمعاتِ الغَرْبِيَّةِ» على أوضاعِها العِلْمِيَّةِ وَقُدْرَتِها التَّقْنِيَّةِ^(٤٤).

في ضوء تلك الظُّروف القليقة برز مُصطلح «إشكاليّة الثّقافتين» (The Two Cultures Controversy) في أدبيّات «الفكر الغربيّ المعاصر»، ويعود الفضلُ في طرح هذا المُصطلح، وتشخيص هذه الإشكاليّة - بشكلٍ جريٍّ وعميقٍ - إلى تشارلز سنو، وذلك في مُحاضراته التي ألقاها في «جامعة كامبردج» ببريطانيا - في عام ١٩٥٩م - بعنوان «الثّقافتان والثّورة العلميّة»^(٣٢). لقد أفلح تشارلز سنو في هذه المُحاضرة في تحقيق ثلاثة أمورٍ على أقلِّ تقدير:

(١) صاغ مُصطلحاً جديداً ومفهوماً مهمّاً.

(٢) طرح مجموعةً من الأسئلة التي ينبغي لكلِّ مهتمٍّ بأوضاع المُجتمعات الحديثة أن يتصدّى لها.

(٣) بدأ جدلاً واسع النطاق في «المُجتمعات الغربيّة» تميّز في أبعاده وآثاره وشِدّة الانفعالات المُرتبطة به، ممّا ترتبَت عليه سياساتٌ جديدةٌ واهتماماتٌ مُتنوّعةٌ ومناشطٌ مُتعدّدة.

٢-٨-١) أطروحة تشارلز سنو:

تتلخّص أطروحة تشارلز سنو^(٣٢) في أنّ «المُجتمعات الغربيّة» تُعاني من شرخٍ بين «ثقافتين»: «ثقافة الآداب والعلوم الإنسانيّة» من جهةٍ، و«ثقافة العلوم الطّبيعيّة» من جهةٍ أُخرى، بحيث أصبحت «المُجتمعات الغربيّة»، ونظامها التّعليمي، وحياتها الفكرية، مُستقطبةً على المُستوى الفكريّ بين هاتين «الثّقافتين» ممّا نجمَ عنه حاجزٌ من الشُّكوك المُتبادلة بين المُنتَمين إلى كلّ منهما تصل أحياناً إلى درجة التّنافر والعدا، ولدى كلّ طرفٍ صورةٌ مُشوّهةٌ عن الآخر، وتوجّهات الطّرفين مُتباينةٌ تماماً؛ وحتّى على المُستوى العاطفيّ ليس لهما أرضيّةٌ مُشتركةٌ كافيةٌ، ويرى تشارلز سنو أنّ أسباب «الفجوة» مُتعدّدةٌ وعميقةٌ ومُعقّدةٌ إلاّ أنّه يَعتقدُ أنّ من أبرز العوامل التي أدّت إلى تفاقم «الإشكاليّة» هي «التّعمّق التّخصّصي» في التّعليم، وازدياد أعداد العاملين في المجالات العلميّة والتّقنيّة.

وبالرغم من أن تشخيص تشارلز سنو كان تشخيصاً محلياً في ضوء واقع بريطاني بحث إلا أن طرحه وجد «ردود فعل» كبيرة على مستوى العالم الغربي لأنه كان يخصص حالة «لمؤسسة - بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة - تحمل في ثناياها مشكلة «انفصام العلم عن المجتمع». ويرى ميشيل سير (Michel Seres) ^(٤٧) أن «الحرب العالمية الثانية» و«كارثة هيروشيما» حددتا بداية تفوق «العلوم الطبيعية» على «الدراسات الإنسانية»، وأبرزتا ضرورة التواصل بين «العلوم الطبيعية» و«الدراسات الإنسانية»، مما دفع المفكرين إلى الاهتمام بساحات التفاعل بين اهتمامات «الدراسات الإنسانية» ومعطيات «العلوم الحديثة».

ويوضح تشارلز سنو ^(٣٢) - في محاضرة لاحقة - أن ذلك الصدى العالمي مع أطروحته أكد له نقطتين:

(١) أن «إشكالية الثقافتين» لمست وتراً حساساً في الحال لدى المثقفين في دول مختلفة في العالم بشكل يكاد يكون آنياً، وهذا يعني بالنسبة له أن الفكرة التي أنتجت هذه الاستجابة فكرة لا يمكن لها أن تكون أصيلة، فالأفكار الأصيلة لا تنتقل بهذه السرعة. وهكذا بدا من الواضح له أن كثيراً من الناس كانوا يفكرون حول ملامح هذا الموضوع وأبعاده، والفكرة - وفق تعبيره - : (كانت معلقة في الهواء وتحتاج فقط إلى من يصوغها في كلمات) ^(٣٢).

(٢) أن ذلك التجاوب الواسع والمتنامي دلالة على أن هناك قيمة معينة لهذا الطرح، وهذا - في رأيه - لا يعني بالضرورة أن يكون الطرح صحيحاً، أو أنه ليس بالإمكان طرح هذه الأفكار بصيغ أخرى، ولكن يعني أن الطرح حمل بداخله شيئاً ما رأى الناس على مستوى العالم أن له علاقة بالأوضاع السائدة.

لقد رأى تشارلز سنو أن في ذلك الاستقطاب القائم بين «الثقافتين» خسارة كبيرة للمجتمع بأسره، وفي الوقت نفسه هو خسارة فكرية وإبداعية بسبب هدر الاحتمالات الكبيرة الإيجابية المترتبة على التفاعل والتواصل بينهما. من نتائج تلك «الإشكالية»

- في رأي تشارلز سنو - أنها تمثل خطراً كبيراً يهدد رفاهيّة «المُجتمع الغربي» فيقول: (إنّه من الخطر أن يكون لدينا ثقافتان لا يُمكنُهُما التّواصلُ فيما بينهما في الوقت الذي تُقرّر فيه العلومُ الجزء الأكبر من مصيرنا) ^(٣٢)؛ وهكذا يرى سنو أن إغلاق «الفجوة» بين «الثقافتين» ضرورة في بُعدها الفكريّ المُجرّد، كما هي ضرورة في بُعدها العمليّ المُباشر.

٢-٨-٢) مَوْقِعُ «الثّقافة العربيّة» في «إشكاليّة الثقافتين» :

أمّا «الثّقافة العربيّة» فهي - في المقام الأوّل - ثقافة أدبيّة؛ فينشأ الطّفلُ فينا مُستسلماً لأسلوب الحفظ والرواية، ويُغذّي خياله بصور عاطفيّة وحماسيّة وجماليّة سلاحها الكلمات الرنانة والإنشائيّات البليغة، فيشَبُّ على سجيّة أدبيّة خالصة فإذا اصطدم بضرورات «الفكر العلميّ» من مُعطيات علميّة مُنضبطة، ودقّة تجريبيّة صارمة، كان الحماسُ ضعيفاً، والتّحدّي صعباً، والاستمرار مُعضلة.

وتتجلّى هذه «الإشكاليّة الثقافيّة» فيما وصفه زكي نجيب محمود بأنّه «ازدواجيّة مُخيفة»، مُوضّحاً أبعادها في قوله: (ولهذه الازدواجيّة في حياتنا الثقافيّة بين العلم واللاعلم، نتيجة تُثيرُ الغيظَ عند المُثَقَّف الذي يحسُّ خطورة رسالته؛ وهي أن كثيرين من رجال الثّقافة منّا يستخدِمون للأفكار طريقة بروقسطيس في الأسطورة اليونانيّة القديمة، التي يُقال فيها إنّ بروقسطيس قد أقام على طريق المُسافرين نزلاً يستريحون فيه، لكنّه جعل الأسيرة كلّها ذات طول مُعيّن، فإذا كان النّازلُ عنده أقصر من السّرير وضعه في آلة أعدّها لتمطّ الجسد حتى يطابق طول السّرير، وإذا كان النّازلُ عنده أطول من السّرير، جذّ ساقِيه ليَقْصُرَا إلى الحدّ المطلوب، فلا يَنْجُو من شرّه إلا مُسافرٌ شاءت له المصادفة المواتية أن يكون في طوله مُطابقاً للطول المطلوب) ^(٣٨). وأمّا راشد المبارك، فيلجأ إلى تصوّر علميّ يوضّح «أبعاد المأزق» الذي وقعت فيه «الثّقافة العربيّة» بحُكم الهيمنة اللفظيّة على «المزاج العربيّ» فيقول: (لقد تحوّل فنُّ صناعة الكلام إلى حقْل مغناطيسيّ هائلٍ جذبَ إليه الفكرَ والوجدان، ورأى النّاسُ فيه أبعد ما يتطلّعون إليه من آفاق توجّه لإجادته والتّفوق فيه مُعظّم طاقات العقل ووظائفه، وأصبح هو الوثيقة

التي يُجْتَازُ بها كُلُّ الحُدُودِ والمَوَاقِعِ والحُصُونِ، إلى صُدُورِ المَجَالِسِ وعطاءِ السُّلاطينِ وكراسي الوزارة، ونتَجَ عن ذلك أنْ كُتِبَ في هذا الجَانِبِ أثْقَلُ ما تُؤَوِّدُ به المَكْتَبَةُ العَرَبِيَّةُ من أَحْمَالٍ، وأنْ يَكُونَ أَضْخَمَ الكُتُبِ التي عَرَفَهَا تَارِيخُ التَّأْلِيفِ كِتَابُ «صُبْحُ الأَعْشَى فِي فَنِّ صِنَاعَةِ الإنْشَاءِ»^(٢٥).

ذلك «المَازِقُ الفِكْرِيُّ» الذي تَعِيشُهُ «الثَّقَافَةُ العَرَبِيَّةُ» فِي حَاجَةٍ إِلَى وَقْفَةٍ أَطْوَلٍ، وَتَشْخِصٍ أَعْمَقٍ، وَفَهْمٍ أَدَقٍّ، لِأَنَّهُ «المَازِقُ» الَّذِي يُعِيقُ حَرَكَتَهَا، وَيُثَبِّطُ هِمَّتَهَا، وَيَخْنُقُ تَفَاعُلَاتِهَا فِي عَمَلِيَّاتِ التَّوَاصُلِ مَعَ زَمَنِهَا وَالتَّعَامُلِ مَعَ عَصْرِهَا، وَنَسْعَى فِي الفَصْلِ التَّالِيِ إِلَى الغَوْصِ فِي أَعْمَاقِ هَذَا «المَازِقِ»، وَتَبْيَانِ بَعْضِ تَفَاصِيلِهِ، وَالْوُقُوفِ عَلَى أَبْرَزِ مَلَامِحِهِ.



«الثقافة العربية»: مصدر الأزمة

(١-٣) مدخل:

إنَّ الفشل المتكرر لجهود «النّهضة» وبرامج «التّمية» على مدى قرنين يُوجبُ ضرورةَ مُراجعةِ «الحالة الثقافية»؛ فبلوغُ أيّ ثقافةٍ لحالةٍ من العجزِ كالحالة التي بلغتها «الثقافة العربية» دفعَ زُمراً متنوّعةً من المثقّفين العرب إلى المطالبةِ بمُراجعةِ «مُقوّمات الثقافة» وتشخيصِ مكامنِ الدّاء، ومن بينهم إبراهيم البليهي إذ يقول: (تشتدُّ حاجة العرب إلى إعادة تكوين وبناء ثقافتهم لاستبعاد عناصر الإعاقة الحضاريّة التي تُكبّلُ الفكرَ والفعل؛ فهذه الثقافة بما تراكم فيها خلال القُرُون من قيودٍ وأقفالٍ وبطبيعة تكوينها منذ البدايات الأولى للعصر الجاهليّ تحتاجُ إلى مُراجعةٍ عميقةٍ وشاملةٍ ودقيقة) ^(٤٨). ولا نحتاجُ إلى كبير جُهدٍ لنُدركَ أنّ «الثقافة العربيّة» اليوم هي ثقافةٌ قاصِرةٌ عن فهمِ «روح العصر»؛ فهي تترنّحُ تحت تأثير «فجوة معرفيّة» خطيرةٍ يعبّرُها زكي نجيب محمود أبرز أوجه «أزمة المثقّف العربي» حيث يقول: (إنني لا أرى - بين المُعضلات التي تتحدّى المثقّف العربيّ في زماننا - ما هو أشدُّ تعقيداً وأعسرُ حلاً، من محاولته أن يجمعَ بين طرفين، يكادان يكونان متضادّين، في صيغةٍ حياتيّةٍ واحدةٍ، ألا وهما المُحافظةُ على هويّته التاريخيّة من جهةٍ، والحرصُ - في الوقتِ نفسه - على أن يُعاصرَ دُنياهُ التي تُعجُّ بمخابيرِ المعاملِ وعجالاتِ المصانع) ^(٣٨). إنّ ذلك «التّحدّي المعرفيّ» يُمثّلُ - دون شكٍّ - «التّحدّي الأكبر» للمُجتمعات النّامية، ويفرضُ عليها أن تتصدّى له بكلِّ القُوى المؤثّرة لتعملَ على تأسيسِ «تكوينٍ ثقافيٍّ» يحمِلُ رُؤىً تستشرفُ المُستقبلَ، وتُدركُ مُقتضياته، وتهتمُّ بتوليدِ الآلياتِ

والمُعْطَيَاتِ الْقَادِرَةِ عَلَى تَأْسِيسِ «الْخَصَائِصِ الْإِيجَابِيَّةِ» وَعَلَى رَأْسِهَا الْحِرْصُ عَلَى جَعْلِ «ثقافة العلوم والتقنية» عُنْصُرًا مُؤَثِّرًا فِي التَّفَاعُلَاتِ الْفِكْرِيَّةِ السَّائِدَةِ.

وَبِمُرَاجَعَةِ مُتَأَنِّيَةِ لَطُرُوحَاتِ «النَّهْضَوِيِّينَ»، وَعَبْرَ تَحْلِيلٍ دَقِيقٍ لاهْتِمَامَاتِ الْمُتَقَفِّينَ عَبْرَ الْقَرْنَيْنِ الْمَاضِيَيْنِ نَلْمُسُ - بِشَكْلِ مَآسَاوِيٍّ - إِغْفَالَ «البُعْدِ الثَّقَافِيِّ» فِي تَحْفِيزِ الْإِبْتِكَارَاتِ وَدَعْمِهَا، وَتَأْصِيلِ «الْقِيَمِ الْعِلْمِيَّةِ» وَتَطْوِيعِهَا، وَتَهْيِئَةِ «الْبِيئَةِ الْخَصْبَةِ» لِتَنْمِيَةِ تَمَدُّ جُذُورِهَا إِلَى دَاخِلِ تَرْبَةِ الْمُجْتَمَعِ، وَتَتَفَاعَلُ مَعَ مُكَوِّنَاتِهِ لِتَأْسِيسِ «العَقْلِ الْعِلْمِيِّ» الْقَادِرِ عَلَى الِاسْتِجَابَةِ الْفَاعِلَةِ لِتَحْدِيَّاتِ عَصْرِهِ. إِنَّ الْمُتَأَمِّلَ لِمَا سُمِّيَ «إِشْكَالِيَّةَ التَّنْمِيَةِ»، وَالْمُرَاقِبَ لظُرُوفِ تَطَوُّرِ «الحركة العلمية» وَنَجَاحِهَا فِي دُولِ «العَالَمِ الْأَوَّلِ» لَا يَسْتَطِيعُ إِلَّا أَنْ يَخْلُصَ إِلَى نَتِيجَةٍ وَاحِدَةٍ؛ وَهِيَ الْحَقِيقَةُ الْبَدْهِيَّةُ الَّتِي أَذْرَكَهَا الْفَلَاحُونَ وَالْمُزَارِعُونَ مِنْذُ عَصُورِ سَحِيقَةٍ، وَأَهْمَلَتْهَا «الدُّولُ النَّامِيَّةُ» بِشَكْلِ وَاضِحٍ وَمُثِيرٍ لِلِاسْتِغْرَابِ؛ وَهِيَ أَنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَجْنِيَ ثَمَارَ غَرْسَةٍ حُرِمَتْ مِنْ عُنَاصِرِهَا الْحَيَوِيَّةِ وَمُنَاحِهَا الْمُلَائِمِ وَبِيئَتِهَا الْمُنَاسِبَةِ.

إِنَّ «النَّشَاطَ الْعِلْمِيَّ وَالتَّقْنِيَّ» نَشَاطٌ بَشَرِيٌّ يَحْتَاجُ إِلَى بِيئَةٍ تَحْتَضِنُهُ، وَمُنَاحٍ يَرْعَاهُ، وَدَعَائِمٍ تَحْمِلُهُ، وَوَسَائِطٍ تَنْقُلُهُ؛ وَكُلُّ هَذَا يَتَطَلَّبُ مُجْتَمَعًا مُتَفَهَّمًا لِطَبِيعَةِ الْعُلُومِ، مُدْرِكًا لَشُرُوطِهَا، مُتَحَمِّسًا لِقَضَايَاهَا، مُتَفَاعِلًا مَعَ تَطَوُّرِهَا. لَقَدْ كَانَ الْخَطَأُ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ «الدُّولُ النَّامِيَّةُ»، وَمَا زَالَتْ تُصِرُّ عَلَيْهِ، أَنَّهَا تَصَوَّرَتْ أَنَّ «الْعُلُومَ وَالتَّقْنِيَّةَ» مُجَرَّدُ صِنَادِيقٍ مُغْلَقَةٍ وَمَصَانِعٍ مُنْعَزَلَةٍ وَأَجْهَزَةٍ مُتَطَوِّرَةٍ وَمَبَانٍ مُشِيدَةٍ، وَظَنَّتْ أَنَّ مُجَرَّدَ الشُّرَاءِ وَالِاسْتِيرَادِ سَيَحِلُّ الْإِشْكَالَ، وَاعْتَقَدَتْ أَنَّ الْاِكْتِفَاءَ بِالتَّعْلِيمِ وَالتَّدْرِيبِ وَالبُّحُوثِ فِي «المَجَالَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّقْنِيَّةِ» سَيَفْتَحُ أَمَامَهَا الْأَبْوَابَ الْمَغْلَقَةَ، وَيُدْخِلُهَا فِي مَرَحَلَةِ الْإِنْتِاجِ وَالتَّطْوِيرِ، وَيُحْدِثُ «النَّقْلَةَ الْمَطْلُوبَةَ» إِلَى مَصَافِّ «الدُّولِ الْمُتَقَدِّمَةِ».

إِنَّهُ مِنَ الْغَرِيبِ أَنْ يَقَعَ تشارلز سنو^(٢٢)، وَهُوَ الْمُنْظَرُ لـ «ثقافة العلوم»، فِي الْخَطَأِ نَفْسِهِ إِذْ أَنَّهُ تَصَوَّرَ أَنَّ مُهِمَّةَ تَحْدِيثِ الْمُجْتَمَعِ، وَنَقْلَهُ إِلَى مُجْتَمَعٍ صِنَاعِيٍّ، يَحْتَاجَانِ فَقَطْ إِلَى عَدَدٍ كَافٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْمُهَنْدِسِينَ وَالتَّقْنِيِّينَ. لَقَدْ تَجَاهَلَ تشارلز سنو فِي رُؤْيَيْهِ هَذِهِ دَوْرَ «ثقافة المُجْتَمَعِ» فِي تَفْعِيلِ «التَّنْمِيَةِ» وَتَنْشِيطِ «الحركة العلمية - التقنية»، فَتَجِدُهُ

يقول: (إنَّ العادات والخلفيّة التّقنيّة يقومَان بدورٍ ضئيلٍ يدْعُو إلى الاستغراب) ، ويرى سنو: (أنَّ الثَّورَةَ العِلْمِيَّةَ على مُستوى العَالَمِ تَحْتَاجُ كأولويّةٍ قُصْوَى إلى رَأْسِ المَالِ في مُخْتَلَفِ أَشْكَالِهِ، بما في ذلك رَأْسُ المَالِ اللازم للتّجهيزات الميكانيكيّة). وأمّا تجاربُ «الدُّول النّامية»، على مدى ما يَرَبُو على نِصْفِ قَرْنٍ بعد «الحَرْبِ العَالَمِيَّةِ الثّانية»، فإنّها تُبَيِّنُ أَنَّ للعوامل الثقافيّة والسّياسيّة والاجتماعيّة دوراً أكبر بكثيرٍ ممّا اعتقده تشارلز سنو، وهي في الواقع الاعتبارات التي تُمثِّلُ أبرز عناصر «إشكاليّة التّمية»، وتُشرحُ أسبابَ إخفاقِ برامجِ «التّمية» وخطّتها في تحقيقِ مُعْظَمِ أَهْدَافِهَا. إنَّ التّجاربِ المُعاصرة لقضايا «التّمية» تُبرزُ أهميّة «المُشاركة الجماهيريّة» في «العملية التّموّية»؛ فكلّما ازدادت أنماطُ تلك المُشاركة ومِساحَتُها، اكتسبت «الحركة التّموّية» عمقاً وفاعليّةً وتألّفاً؛ ولذا يُصْبِحُ لـ «الثّقافة» القادِرة على التأثيرِ على «الجُمهور» الدورُ الأبرزُ في تحديدِ خصائصِ «التّمية البشريّة» وتطوُّرها؛ فـ «التّمية البشريّة» هي أهمُّ «مُحدّداتِ التّمية» على الإطلاق، وتُبيِّنُ تجاربُ «الدُّول المُتقدّمة» الدورَ الرياديَّ لـ «الموارد البشريّة» في عمليةِ النهوضِ والتّطوُّرِ والتّقدُّمِ.

من الجليّ أن أسبابَ التّخلفِ والضعفِ وحالة «العجزِ العربيّ» تكْمُنُ في مجموعةٍ من جوانبِ الخلل؛ فهناك خللٌ في «المنظومة التعليميّة»، وخللٌ في «المنظومة البحثيّة»، وخللٌ في «المنظومة الإداريّة»، وخللٌ في غير ذلك من منظوماتٍ سياسيّةٍ وإعلاميّةٍ واقتصاديّةٍ واجتماعيّةٍ؛ وأمّا الخللُ الرّئيسُ، الذي نزعُمُ في هذا الكتاب أنه المسؤولُ الأوّلُ عن كلّ أنواعِ الخللِ الأخرى، فهو الخللُ القائمُ في «المنظومة الثقافيّة» في «المُجتمعات العربيّة».

(٢-٣) «الإشكاليّة الكبرى» في «الثّقافة العربيّة» :

لكي لا تَجْرُفُنَا دَوَامَاتِ «العجزِ العربيّ» إلى متاهاتٍ كلاميّةٍ وحماسيّةٍ، فإنّ علينا أنْ نَضْبِطَ إيقاعَ عواطفنا لنُتعرّفَ على أهمِّ بصماتِ هذا «العجزِ» لنجد أنّنا جميعاً مسؤولون عنه، وكلُّنا - أيضاً - معذورون؛ فـ «الإشكاليّة الكبرى» تكْمُنُ في ثقافةٍ سائدةٍ تعيشُ على «الشّكليات» بكلِّ أنماطِها، وتَقْتَاتُ على «الاستهلاك» بكلِّ أبعادِهِ بما في ذلك استهلاك

الكلمات، وغازاة المترادفات، والانحباس في بوتقة «التنظير» التي لا تستطيع أن تلتحم مع ساحة «الفعل»؛ فلقد هيمن الجدل الأدبي والسياسي والتاريخي والفقهّي على تفاعلات «الثقافة العربيّة» وتشكيلها، ولا ينبغي لنا أن نستغرب - إن استمر الحال على ما هو عليه - أن يبقى واقع الأمة على حاله من العجز والركود والتخلف.

إن «الإشكاليّة الكبرى» هي في ثقافة تمكّنت - عبر قرون - من الاستحواذ على «العقل العربي» ليبقى «الإنسان العربي» أسيراً للأشكال التقليديّة المعهودة، والفكر النمطيّ السائد، وضروب الشعر، ودراسات النثر والسجع والبكاء على الأطلال؛ فبقيت «الثقافة» وأصحابها يراوحون مكانهم؛ لأنهم يستخدّمون أدوات زمن مضى وانقضى، وراحوا - بكلّ صنوف التفاخر والهجاء والمديح - يرقّبون أحداث زمانهم ومُنجزاته فهي لا تغنيهم إلاّ في «الجانب الاستهلاكيّ»، ولا تتقاطع مع اهتماماتهم إلاّ في «الجانب الشكليّ».

ليس غريباً - إذاً - أن يكون حال «العقل العربي» كحال «الشعر» الذي اشتهر بأنه «ديوان العرب»^(٤٩)؛ ففيه «علومهم وأخبارهم وحكمهم»، ولذا فمن المهمّ أن نتعرّف على طبيعة هذا «الديوان» لنعرف خصائص «العقل العربي»؛ ف«الشعر»، وفق الناقد الأندلسيّ حازم القرطاجني،: (لا يُقاسُ بمِقيار الصّدق أو الكذب وإنما هو لإحداث انفعال)^(٥٠)؛ ولأنّ (أعذب الشعر أكذبه)^(٥١) فقد اختلطت المقاصد في «صناعة الكلام» التي برع فيها العرب، وضحلت المعاني، وضاعت الألوان بين الكلمات، لتضطرب بلون باهت لا يشدك إليه إلا ما يذكرك ب«مرحلة المراهقة» عندما كنت تسعى جاهداً لرصّ الكلمات وحشدها؛ ليذكرك أستاذ «مادة التعبير» حجم رصيدك اللغوي، وغازاة اطلاعك الأدبي.

في ذلك الخضمّ الكلامي العارِم تغرق الأفكار الحيّة القادرة على تحريك الواقع الراكد، ومعالجة المشكلات المتفاقمة، وتأسيس «العقلانيّة» اللازمة، وتأصيل «الفعل الناجز». ويرتد «العقل العربي» على ذاته لينغمس في عواصفه العاطفيّة وصراعاته الأزليّة ونماذجه الماضويّة وأوهامه الجانحة، متباكياً تارةً، ومُسْتَعْلِياً تارةً أخرى، ولكنه - في كلّ الحالات - يتمتّع بحصانة عالية ضدّ الاستفادة من التجارب، ويتماهى مع

«قُصُورٌ ذاتِيٌّ» عَالٍ يَحْجُبُ عَنْهُ الاسْتِشْرَافَاتُ وَالْإِشْرَاقَاتُ وَالتَّحَدِّيَّاتُ، فَهُوَ يَعِيشُ دَوْمًا تَحْتَ الْوَهْمِ الْقَابِعِ فِي مَقُولَةٍ: (لَنَا الصَّدْرُ دُونَ الْعَالَمِينَ أَوْ الْقَبْرِ). وَفِي هَذَا الْإِطَارِ نَسْتَحْضِرُ مَقُولَةَ عَبْدِ اللَّهِ الْغَذَامِيِّ: (وَلَنَا أَنْ نَتَصَوَّرَ مَا جَلَبَهُ عَلَيْنَا إِلْغَاءُ السُّؤَالِ الْأَخْلَاقِيِّ وَسُؤَالِ الْمَعْقُولِيَّةِ فِي أَهَمِّ الْمُكَوِّنَاتِ الثَّقَافِيَّةِ لِلإِنْسَانِ الْعَرَبِيِّ الَّذِي صَارَ دِيَوَانَهُ غَيْرَ مَعْنِيٍّ بِهَذِهِ الْأَسْئَلَةِ، وَاكْتَفَى بِالْجَمَالِيَّةِ وَمَا فِيهَا مِنْ دَغْدَغَةٍ لِلْخِيَالِ عَبْرَ خِطَابٍ مَجَازِيٍّ مُزَيَّفٍ وَمُشَوَّهٍ، غَيْرِ عَمَلِيٍّ وَلَا إِنْسَانِيٍّ) ^(٤٩).

قَالُوا لَنَا إِنَّ (الْمَعْنَى فِي بَطْنِ الشَّاعِرِ)، أَوْ فِي جُعْبَةِ الْأَدِيبِ اللَّوْذَعِيِّ، أَوْ فِي فَمِ الْخَطِيبِ الْمُفَوِّهِ؛ وَمِنْ ذَلِكَ الْخِيَالِ الْجَامِحِ، وَالْبُنَى اللَّغْوِيَّةُ الْمُؤَثِّرَةُ، عَانَى «الْعَقْلُ الْعَرَبِيُّ» لَيْسَ فَقَطْ مِنْ قُدْرَتِهِ الْفَذَّةِ عَلَى التَّعَامُلِ مَعَ (الْمُمَكِّنَاتِ الذَّهْنِيَّةِ كَمُعْطِيَّاتٍ وَاقِعِيَّةٍ) ^(٥١)، وَفَقَ طَرْحَ مُحَمَّدٍ عَابِدِ الْجَابِرِيِّ، وَلَكِنْ «الْعَقْلُ الْعَرَبِيُّ» ذَهَبَ - أَيْضًا - إِلَى أْبْعَدَ مِنْ ذَلِكَ فَجَعَلَ - فِي رَأْيِي ^(٥٢) - (الْمُسْتَحْيَلَاتِ الْمَادِّيَّةِ حَقَائِقَ مَلْمُوسَةً) عَبْرَ اِزْدِرَاءِ الْمَنْطِقِ، وَجُمُوحِ الْعَاطِفَةِ، وَاللَّجْوِ إِلَى «مَا وَرَائِيَّاتٍ» تَنْتَظِرُ حُدُوثَ «الْمُعْجَزَاتِ»، وَتَنْتَازِي عَنْ «الْأَخْذِ بِالْأَسْبَابِ».

٣-٢-١) بَيْنَ الْأَمَانِيِّ وَالْحَقَائِقِ:

لَقَدْ اسْتَقَرَّ فِي خَلَدِ «الْإِنْسَانِ الْعَرَبِيِّ» - مِنْذُ زَمَنٍ بَعِيدٍ - أَنَّ مُجَرَّدَ التَّمَنِّي يُحَقِّقُ الْغَايَةَ، وَإِنَّ الْإِسْهَابَ الْوَصْفِيَّ فِي التَّطَلُّعَاتِ، أَوْ الْمُبَالَغَةَ الْكَمِّيَّةَ فِي الْحِسَابَاتِ، تَنْقُلَانِ الْأَهْدَافَ إِلَى عَالَمِ الْوَاقِعِ، وَأَنَّهُ إِذَا نَطَقَ بِالْكَلِمَةِ وَاتَّخَذَ الْقَرَارَ فَإِنَّ الْإِنْجَازَ هُوَ تَحْصِيلُ حَاصِلٍ وَسَيَسَعَى - تِلْقَائِيًّا - لِيُجَسِّدَ الْمَطْلَبَ، وَيُحَقِّقَ الْغَايَةَ، وَيُبَدِّلَ الْوَاقِعَ. إِنَّ هَذَا النَّوْعَ مِنْ «التَّفْكِيرِ الْعَبَثِيِّ» الْمُعْتَمِدِ عَلَى الْأَمَانِيِّ هُوَ مَا نَتَجَّ عَنْهُ - بِالضَّرُورَةِ - ضَعْفُ إِنْجَازَاتِ الْخُطَطِ التَّنْمُوِيَّةِ، وَضَالَّةُ مَرَدُودِ الْبَرَامِجِ التَّطْوِيرِيَّةِ، وَتَفَاقُمُ إِشْكَالَاتِ الْحَيَاةِ فِي مُجْتَمَعَاتٍ عَرَبِيَّةٍ مُعَاصِرَةٍ تَزْدَادُ تَعْقِيدًا فِي تَفَاعُلَاتِهَا وَمُتَطَلِّبَاتِهَا وَمُشْكَلَاتِهَا.

لَقَدْ اخْتَلَطَ الْأَمْرُ عَلَى «الْعَقْلِ الْعَرَبِيِّ»؛ فَقَضِيَّةُ (كُنْ فَيَكُونُ) هِيَ مِمَّا اخْتَصَّ بِهِ الْخَالِقُ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَمَّا سُنَنُهُ الْكُونِيَّةُ فَهِيَ لَا تُحَاطَبُ أَحَدًا وَلَوْ كَانَ أَكْثَرُ النَّاسِ وَرَعَاءَ،

وأقدرهم على الوَعظ، وأمّضاهم في ساحات البلاغة. وفي هذا الخلط المروّع تجلّت - في الخطّ والإستراتيجيّات العربيّة - نماذج الوصف المُسهّب والإنشائيّات البرّاقة، تدعّمها دائماً كلمة (سوف) التي تحوّلت مع الأيام إلى مادّة للتّنذر، ولكنها بقيت مُعبّرة عن العجز في الاهتمام بالتفاصيل الصّغيرة، والآليّات المُحدّدة، والمتابعة الصّارمة، والرّقابة النّزيهة.

إنّ السّاحة العربيّة تضجّ بالإستراتيجيّات الكُبرى، ولكنها تفتقر إلى الآليّات الواضحة والقادرة - عبّر تراكماتها ومعاييرها وتفاصيلها - على تحويل تلك الإستراتيجيّات إلى حقائق ملموسة ووقائع محسوسة، فالبون شاسع بين «ثقافة نظريّة - لفظيّة» وبين «ثقافة علميّة - عمليّة»؛ فالأولى تنتعش بنسيم الكلمة، وتسبح في بحورها، وتطرب بما تُجرّه في «البناء اللفظي»، وهي تأتي طيّعة لينة لـ «العقل العربي». وأمّا «الثقافة العلميّة - العمليّة»، فلها مصطلحات دقيقة، ومعايير محايدة، ومؤشرات منضبطة، ومقاييس تجريبية، وهي تمتنع على «العقل العربي»؛ لأنّ خصائص «الفكر العلمي» الصّارمة لا تناسب «محدّدات العقل العربي» التي تدفع به لأن يكون مُنفليّاً في رحاب الخيال ودُنيا الكلام.

عندما نقول إنّ «أزمة العقل العربي» هي «أزمة ثقافيّة» بامتياز، فإنّ حقائق الماضي ووقائع الحاضر وتحديات المُستقبل تُؤكّد تلك الحقيقة المرّة تلو المرّة؛ فقد انشغل «العقل العربي» بـ «القضايا الكُبرى» في كلّ مكان، ولكنه أهمل «التفاصيل الصّغيرة» في مُجتمعهِ وبلدته وحيّه، وغابت عنه الآليّات المُحكّومة بعناصر المُساءلة والمتابعة والتّقييم، ليُصبح الناتج هو تكريس «حالة التّخلف» وذلك على الرّغم من انتشار كلمة «إستراتيجيّة» التي غزت كلّ مضمارٍ ومَحفلٍ ومؤسّسةٍ في العالم العربي. ولا شك أنّ الإستراتيجيّات - برؤاها العامّة وطُمُوحاتها الشّاملة وأهدافها المُحدّدة - ضرورة لا مناص عنها، ولكنها تتحوّل إلى مصدر إحباط عندما تُخفق في تحقيق غاياتها؛ وهنا تكمن أهميّة «التفاصيل الصّغيرة» التي يجري إهمالها - عادةً - في «الثقافة العربيّة»، فمياه السّدّ تُصبح سُوماً على البلاد والعباد إذا انعدمت قنوات التّصريف القادرة على توجيهها وترشيدها وتوزيعها ليُعْمَ خيرُها، وتتحقّق فائدتها.

في «العالم المتقدم» توفرت تلك القنوات والآليات عبر «أنظمة مؤسسية» و«ثقافة علمية» تراكت فيها الخبرات والممارسات، وتطورت فيها معايير المراجعة والتقييم، وتحققت لها آليات التصحيح والنمو؛ وأما في «العالم العربي» حيث تنعدم المؤسسات الفاعلة، وتغيب «الثقافة العلمية»، فإن الأداء يبقى رهينة لاجتهادات الفردية، والمبادرات العشوائية، والقرارات المزاجية. ولذا فإن مهمة المسؤول، في أي قطاع كان في «العالم المتقدم»، هي أهون كثيراً من مهمة نظيره في «العالم العربي»، فصاحبنا الأول يحظى ببنية تحتية قادرة على الإسهام في تشكيل «الإستراتيجية» واستيعابها، وتصويب مسيرتها، وتوظيف آلياتها، بينما صاحبنا الثاني يتحمل - بالضرورة - عبء وضع «الإستراتيجية» وتهيئة «الثقافة المناسبة» من ناحية، وعبء صناعة «الآليات» ومراقبة عملها من ناحية أخرى، وذلك إذا افترضنا توفر حسن النية ونزاهة المقصد ونظافة اليد وكفاءة الأداء. وبتأمل طبيعة هذه «المسؤولية المزدوجة» التي يتحملها المسؤول في «العالم العربي»، نستطيع أن نفهم سبب فشل تلك الوعود الزمنية التي يقطعها المسؤول على نفسه عند تسلمه زمام مهامه؛ فمنها الثلاثي من السنين ومنها الخماسي من الأعوام، وكلها قد تطلق من نوايا حسنة وعزيمة صادقة وغايات وجيهة، ولكن الأمر الذي يغيب - عادة - عن اهتمامه، أو كفاءته، هو «التفاصيل الصغيرة» المدعومة بـ «المعايير العلمية»؛ مما يقود إلى استمرار المشكلات أو استفحالها وصعوبة التغلب عليها، وكل ذلك يغتال تلك الوعود، ويبدد تلك الآمال، ويحولها إلى مجرد دعاية أو طرفة يتناقلها الناس وهم يبتنون همومهم اليومية.

وأما إذا سألنا: (هل يمثل هذا الطرح شيئاً جديداً على الساحة العربية؟)، فإننا نجد أن الإجابة تأتي جازمة بالنفي، فلقد طرح مالك بن نبي - قبل ما يربو على نصف قرن - مثل هذه التصورات، عندما أشار إلى «المنطق العملي» فقال: (نحن أحوج ما نكون إلى هذا المنطق لأن «العقل المجرد» متوفر في بلادنا، غير أن «العقل التطبيقي» الذي يتكوّن في جوهرة من الإرادة والانتباه شيء يكاد يكون معدوماً)^(٢٨). وأكثر من هذا وأعماق هو ما قاله مالك بن نبي في السياق نفسه: (إننا نرى في حياتنا اليوم جانباً كبيراً

من «اللافاعليّة» في أعمالنا، إذ يذهبُ جزءٌ كبيرٌ منها في العبثِ وفي المُحاولاتِ الهازلة. وإذا ما أردنا حصرًا لهذه القضية فإننا نرى سببها الأصيل في افتقارنا الضابط الذي يربط بين الأشياء ووسائلها، وبين الأشياء وأهدافها، فسياستنا تجهل وسائلها، وثقافتنا لا تعرف مثلها العليا، وفكرتنا لا تعرف التحقيق، وإن ذلك كله ليتكرر في كل عمل نعمله وفي كل خطوة نخطوها»^(٢٨).

٣-٢-٢) مآزق «الخطاب العربي» :

ليست المشكلة - في نظري - أن «الثقافة العربية» اهتّمت بالجوانب الأدبية التقليدية والمستحدثة، أو أنها حرصت على الاستطرادات النظرية، فكل ذلك أمر مطلوب في حياة أي أمة مع أهمية التطوير والمراجعة والنقد؛ ولكن المشكلة تكمن في اقتصار هذه «الثقافة» وتفاعلاتها على ذلك الجانب بينما «روح العصر» تنبض بحركة علمية كاسحة، ونشاط تقني مهيم. لقد وقع «الخطاب الثقافي العربي» في مأزق مع عصره؛ ففي الوقت الذي لا يملك فيه أي خيارات تذكر، ولا يمتلك مفاتيح التأثير على واقع ومشكلاته وتحدياته العالمية، فإنه يكابر في عدم الانصياع لقواعد «اللعبة المعاصرة» والالتزام بضوابطها وتأمين المتطلبات الدنيا لتحقيق «النقلة النوعية» المنشودة، وينصرف - كالعادة - نحو ما يتقن ويحيد في الشكوى والولولة والتمني والتنظير والانغماس في تجليات «نظرية المؤامرة».

إن «الإشكالية الكبرى» هي فيما تعانيه «الثقافة العربية» من انفصام بين واقع حالها وطبيعة عصرها؛ إذ وضعت بينها وبين «الفكر العلمي» حاجزاً سميكاً، وصنعت - بسبب الرّهبة أو الاستعلاء - فجوة بين تفاعلاتها وبين انطلاقات «الحركة العلمية» ومعطياتها، وهذا هو «البعد الغائب» في «الثقافة العربية». لقد خرج «العقل العربي» من رجم «القبيلة»، وبقي متمسكاً بقيمها وأنساقها بالرغم مما نجده على الساحة اليوم من «حداثة يدعيها، أو تدّين يزعمه؛ وكما كتبت في أكثر من مقام ومقال^(٥٢) إن «التعصب» يبرز - في كل الأحوال - كخصيصة أساس في تكوين «العقل العربي»؛ فالتزمت

الديني، والتعصب القومي، والتطرف المذهبي، والإقصاء الفكري، والتشنج السياسي، والصراعات الحداثيّة، والانفلات الليبرالي؛ كل ذلك ليس إلا امتدادات لأبعاد «العصبية القبليّة» في محاولات بائسة للتأقلم مع التفاعلات الحياتيّة المستجدة.

وهكذا نجد أننا عندما نتحدث عن «العقل» ومحدداته فإننا - بالضرورة - نتحدث عن «الثقافة»؛ ف«البيئة الثقافيّة» هي التي تُشكّل «العقل»، وتُغذي مكوّناته، وتوطّد دعائمها، وتبرّر أحكامها، وتصنّع محفّزاته؛ وعند ركود «الثقافة»، أو انعدام فاعليّتها الاجتماعيّة، فإن «العقل» يركد في المنطقة ذاتها، ويبقى حبيس مساحاتها وزواياها. تلك الحقيقة البدهيّة، التي أهملتها محاولات «النّهضة» بشتّى أشكالها ومدارسها، تؤكد أن لا مخرج لهذا «العقل» من أزمتها، ولا منفذ من «العجز العربي» إلى رحاب العنّفوان والإنجاز، إلا عبر تأسيس «ثقافة تنمويّة» مشبعة بنبض العصر، ومُتفاعلة مع طيفه الفكريّ المهيمن من علوم وتقنيّة، ومُستوعبة لأبعاد «الزّمان» و«المكان» والقيّم الجوهريّة الثابتة لهذه الأمّة.

ستبقى «الثقافة العربيّة» ثقافة عرجاء، بل مشلولة لا تقوى على الحراك، ولا تستطيع الدّخول في حلبة سباق «العولمة» إذا لم تستوعب «الفكر العلميّ» وثقافته؛ وستبقى «الثقافة العربيّة» - في غياب «الفكر العلميّ» وثقافته - أشبه بالمركبة الفاخرة التي نفذ وقودها وتعطلت محرّكاتها، وسنطُل على كل إنجازات الآخرين بمُفردات إنشائيّة تطرب لها الأسماع، وبيانات بلاغيّة يتنافس فيها المتنافسون، ولكنها - على صعيد الفعل وأرضيّة الواقع - تمثّل رصيдаً متراكماً من «العجز العربي».

٣-٣) حالة «الانفصام» في «عملية التنمية»:

إنّ المواطن في «المجتمعات العربيّة» يعيش على هامش تفاعلات «التنمية» دون حماسٍ لتحقيق أهدافها، والمُشاركة في صناعتها، والوعي بخصائصها، ممّا يؤدي إلى «حالة انفصام» بينه وبين «ديناميكية التنمية»؛ فجُلُّ استفادته منها هي خدمات وتجهيزات يتمّ تأمينها عبر استيراد الآلات والمُعَدّات، واستقدام الخبرات والمهارات من

وراء البحار، وما يترتبُ على ذلك من نهم مُتزايدٍ لاسْتِهْلَاكِ مُعْطِيَاتِ «الحياة العَصْرِيَّة» دون تَأْسيْسِ «البِنْيَةِ الْإِنْتاجِيَّة»، وتكونُ الْمُحْصَلَةُ النَّهَائِيَّةُ هي تَفَاقُمُ «الْوَجْهِ الْاسْتِهْلَاكِي» لـ«التَّمِيَّة» واسْتِفْحَاله، بينما يَضْمَحِلُّ «الْوَجْهُ الْإِنْتاجِي» ويتَوَارَى.

لقد اَحْتَلَّتْ «التَّمِيَّةُ الْاِقْتِصَادِيَّة» مكانَ الصَّدَارَةِ فِي طُرُوحَاتِ «المُجْتَمَعَاتِ النَّامِيَّة» وُخْطَطِهِمُ التَّنْمَوِيَّةَ وذلك على حِسَابِ جَوَانِبِ «التَّمِيَّة» الأُخْرَى الاجْتِمَاعِيَّةَ وَالسِّيَاسِيَّةَ وَالثَّقَافِيَّةَ، وَيُمَثِّلُ ذَلِكَ أَحَدَ الْأَسْبَابِ الْجَوْهَرِيَّةِ فِي تَفَاقُمِ «إِشْكَالِيَّةِ التَّمِيَّة» واسْتِفْحَالِ أَعْرَاضِهَا؛ وَلِذَا فَإِنَّ اهْتِمَامَنَا الرَّئِيسَ فِي هَذَا الْكِتَابِ هُوَ بَلُورَةُ الْقِنَاعَةِ الَّتِي تَعْتَبَرُ أَنَّ انْفِصَامَ «التَّفَاعُلَاتِ الثَّقَافِيَّة» عَنْ «الشُّرُوطِ التَّنْمَوِيَّة» هُوَ أَبرزُ أَسْبَابِ هَذِهِ «الإِشْكَالِيَّة»، وَالْمَعْوُوقُ الرَّئِيسُ لِكُلِّ طُرُوحَاتِ «التَّمِيَّة» وَبِرَامِجِهَا بِأَوَجْهِهَا الْمُتَعَدِّدَةِ عَلَى الْأَصْعَدَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ وَالتَّعْلِيمِيَّةِ وَالْإِعْلَامِيَّةِ وَغَيْرِهَا.

إِنَّ «التَّمِيَّةَ» حَرَكَةٌ فَاعِلَةٌ تَدْبُ عَلَى الْأَرْضِ، وَتَسْعَى إِلَى تَغْيِيرِ أَنْمَاطِ الْحَيَاةِ، وَتَهْتَمُّ بِتَطْوِيرِ قُدْرَاتِ الْإِنْسَانِ وَتَأْمِينِ احْتِيَاجَاتِهِ وَتَوْفِيرِ سُبُلِ الرِّفَاحِيَّةِ لِلْمُجْتَمَعِ؛ وَلِذَا فَإِنَّهَا لَا تَسْتَطِيعُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُتَفَاعِلَةً مَعَ الْإِنْسَانِ، وَمُتَلَاحِمَةً مَعَ وَعِيهِ وَإِمْكَانَاتِهِ، فَكَمَا يَقُولُ أَسَامَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (لَا يَكْفِي أَنْ يَكُونَ «مَفْهُومُ التَّمِيَّة» وَاضِحاً فِي أَذْهَانِ صَانِعِي الْقَرَارَاتِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ «مَفْهُومُ التَّمِيَّة» وَاضِحاً فِي أَذْهَانِ مُنَفِّذِي الْقَرَارَاتِ وَفِي أَذْهَانِ الْقِطَاعِ الْأَكْبَرِ مِنَ الْمُجْتَمَعِ. وَلَا يُغْنِي مُجَرَّدُ الْوُضُوحِ وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَصْحَبَ ذَلِكَ اقْتِنَاعٌ فِعْلِيٌّ وَالتَّزَامٌ أَكِيدُ بـ«التَّمِيَّة»، وَسَعْيٌ دَوَّوبٌ لِحَقِيقِ مَرَامِيهَا وَأَهْدَافِهَا) (١٢).

لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُهْتَمِّينَ بِدِرَاسَاتِ «التَّمِيَّة» فِي أَنَّ «الْعُنْصَرَ الْبَشَرِيَّ» هُوَ الْأَسَاسُ فِيهَا، فَكَمَا وَرَدَ فِي «تَقْرِيرِ التَّمِيَّةِ الْإِنْسَانِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ لِعَامِ ٢٠٠٢ م» (١٥) فَإِنَّ: (التَّمِيَّةَ الْإِنْسَانِيَّةَ هِيَ تَنْمِيَّةُ النَّاسِ، وَمِنْ أَجْلِ النَّاسِ، وَمِنْ قَبْلِ النَّاسِ، وَإِذَا كَانَ يَتَعَيَّنُ أَنَّ يَكُونَ النَّاسُ هُمْ مَحْوَرُ «التَّمِيَّة» فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ لِمُشَارَكَةِ النَّاسِ دَوْرٌ رَئِيسِيٌّ فِي تَطْوِيرِهَا). مِنْ ذَلِكَ الْمُنْطَلَقِ فَإِنَّ «التَّمِيَّةَ الْبَشَرِيَّةَ» تَتَطَلَّبُ تَكْوِينَ قُدْرَاتٍ وَمَهَارَاتٍ، وَتَحْفِيزَ مُبَادِرَاتٍ وَابْتِكَارَاتٍ، وَتَأْسيْسَ قِيَمٍ إِنْتاجِيَّةٍ وَأَخْلَاقِيَّاتٍ عَمَلٍ، وَتَوْضِيفَ كُلِّ ذَلِكَ تَوْضِيفاً فَاعِلاً بِحَيْثُ

تَحَقُّقُ مَصَالِحِ الْمُجْتَمَعِ، وَتَتَقَلُّصُ إِشْكَالَاتِهِ، وَتَعُمُّ الْمَنَافِعُ عَلَى مُخْتَلَفِ الْأَصْعَدَةِ. وَلَأنَّ الْإِنْسَانَ يَتَحَرَّكُ دَاخِلَ بِيئَةٍ ثَقَافِيَّةٍ، وَيَتَفَاعَلُ مَعَ عُنَاصِرِهَا سَلْباً وَإِيجَاباً؛ فَتُحَدَّدُ مَعَايِيرُهُ وَقِيمُهُ وَمُمَارَسَاتُهُ وَأَعْرَافُهُ، فَإِنَّ «مَفْهُومَ تَوْجِيهِ الثَّقَافَةِ»^(٢٨)، الَّذِي تَطَرَّقْنَا إِلَيْهِ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، يُصْبِحُ ذَا أُولَوِيَّةٍ مُهِمَّةٍ فِي اعْتِبَارَاتِ «التَّيْمَةِ» وَتَأْصِيلِ شُرُوطِهَا؛ فَمَنْ الْوَاضِحُ أَنَّهُ إِذَا فَقَدَتِ «الثَّقَافَةُ» قُدْرَتَهَا عَلَى التَّفَاعُلِ مَعَ عَصْرِهَا، وَتَلْبِيَةِ احْتِيَاجَاتِ بِيئَتِهَا، وَصُوغِ الرُّؤْيِ لِمُسْتَقْبَلِ أَفْضَلِ أَجْيَالِهَا، فَإِنَّهَا تَكُونُ قَدْ سَقَطَتْ فِي قَبْضَةِ التَّخَلُّفِ، وَخَذَلَتْ مُجْتَمَعَهَا.

وَهَكَذَا تُصْبِحُ قَضِيَّةُ «الثَّقَافَةِ» قَضِيَّةً «جَمَاهِيرِيَّةً»، وَتَتَخَلَّصُ مِنْ قَدَرٍ كَبِيرٍ مِنْ تِلْكَ «الرُّؤْيَةِ النُّخْبَوِيَّةِ» الَّتِي اهْتَمَّتْ بِحَصْرِ «الثَّقَافَةِ» فِي مَا أَسَمَتْهُ «الثَّقَافَةُ الرَّفِيعَةُ» الَّتِي تُمَارِسُهَا الْأَقْلِيَّةُ فِي فُنُونٍ جَمِيلَةٍ، وَأَدَابٍ إِنْسَانِيَّةٍ، وَأَنْشِطَةٍ فِكْرِيَّةٍ تَأْمَلِيَّةٍ، وَهَذَا يُصْبِحُ رُؤْيَا توماس إيلوت مُهِمَّةً عِنْدَمَا يَقُولُ: (بِحَسَبِ نَظَرَتِي لـ«الثَّقَافَةِ» فَإِنَّ عَلَى جَمِيعِ السُّكَّانِ أَنْ يَلْعَبُوا دَوْرًا فَاعِلًا فِي النِّشَاطَاتِ الثَّقَافِيَّةِ، دُونَ أَنْ تَتَرَكَّزَ أَدْوَارُهُمْ جَمِيعاً فِي النِّشَاطَاتِ ذَاتِهَا أَوْ عَلَى الْمُسْتَوَى ذَاتِهِ)^(٢٧).

إِنَّ الْأَسَاسَ الْجَوْهَرِيَّ لِبِنَاءِ «الْقُدْرَةِ التَّقْنِيَّةِ»، وَتَشْيِيدِ «الْمَعْرِفَةِ الْعِلْمِيَّةِ»، يَتَطَلَّبُ - فِي الْمَقَامِ الْأَوَّلِ - عُنَاصِرَ بَشَرِيَّةٍ مُتَوَاقِفَةٍ مَعَ هَذِهِ الْمُتَطَلُّبَاتِ، وَمُتَكَيِّفَةٍ مَعَ احْتِيَاجَاتِهَا بِحَيْثُ تَتَوَافَرُ لَدَيْهَا الْمَهَارَاتُ وَالْخِبَرَاتُ وَالْمَعَارِفُ اللَّازِمَةُ لِلْبَحْثِ وَالتَّطْوِيرِ وَالتَّصْمِيمِ وَالتَّصْنِيعِ وَالإِنْتِاجِ. وَهَذِهِ «العُنَاصِرُ الْبَشَرِيَّةُ» هِيَ جُمْلَةُ الْقُوى الْعَامِلَةِ ذَاتِ الْكِفَاءَاتِ وَالْقُدْرَاتِ الْإِنْتِاجِيَّةِ الَّتِي تَشْمَلُ الْبَاحِثَ وَالْعَامِلَ وَالْمُهَنْدِسَ وَالْفَنِّيَّ وَالْعَالِمَ وَالْمُدِيرَ وَالْمُوظَّفَ، وَهَذَا يَسْتَدْعِي بِيئَةً دَاعِمَةً، وَتَحْفِيزاً مُسْتَمَرّاً، وَوَسْطاً فَعَالاً، لَتَكُونَ «التَّيْمَةُ» مِنْهَجاً يَنْطَلِقُ - دُونَ انْفِصَامٍ أَوْ عَوَائِقٍ - لَتَعْتَنِقَهُ كُلُّ شَرَائِحِ الْمُجْتَمَعِ، وَتَتَفَاعَلَ مَعَهُ بِحَيَوِيَّةٍ، فَتَنْتَشِرَ أَصْدَاؤُهُ وَمُعْطَيَاتُهُ لَتَشْمَلَ كُلَّ الْمَنْظُومَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَالْإِعْلَامِيَّةِ وَالتَّنْفِيزِيَّةِ وَالتَّخْطِيطِيَّةِ وَالتَّشْرِيعِيَّةِ وَالتَّعْلِيمِيَّةِ وَغَيْرِهَا؛ وَهَذَا يَتَطَلَّبُ تَوْفِيرَ «الثَّقَافَةِ الْمُلَائِمَةِ» لَتَكُونَ «الْوَسْطُ» اللَّازِمَ لِتَحْرِيكِ «التَّقْنِيَّةِ»، وَنَقْلِ «الْمَعْرِفَةِ الْعِلْمِيَّةِ»، وَتَمْكِينِ الْآلِيَّاتِ الْمَطْلُوبَةِ، وَتَعْمِيقِ فِعْلِهَا، وَتَطْوِيرِ عَطَائِهَا فِي مُجَابَهَةِ عَمَلِيَّةِ لـ«إِشْكَالِيَّةِ التَّيْمَةِ».

٣-٣-١) قانون «التَّحْدِي والاستِجَابَة» :

لقد قام أرنولد توينبي^(٢٩) (Arnold Toynbee) بدراسة إحدى وعشرين حضارةً دراسَةً شَامِلَةً لِيُخْلَصَ إِلَى أَنَّ حَرَكَةَ التَّارِيخِ لَا تَعْتَمِدُ عَلَى الْبِيئَةِ الْجُغَرَاْفِيَّةِ وَلَا عَلَى الْأَعْرَاقِ، وَإِنَّمَا هِيَ نَتِيجَةٌ لِمَوْقِفِ الْمُجْتَمَعِ إِزاءَ مَا يُقَابِلُهُ مِنْ تَحْدِيَّاتٍ، وبذلك صاغ أرنولد توينبي قانون «التَّحْدِي والاستِجَابَة» لِيُقَرَّرَ أَنَّ: (الاستِجَابَة لِلتَّحْدِي هي التي تَصْنَعُ الحضارة)، وذلك على أساس أَنَّ نُمُوَّ أيِّ حضارةٍ هُوَ نَتِيجَةٌ لاقْتِدَارِهَا عَلَى مُوَاجَهَةِ «التَّحْدِي» الذي يَعْتَرِضُهَا مُوَاجَهَةٌ إيجابيةً فَاصِلَةً؛ وبالتالي فَإِنَّ «الاستِجَابَة الإيجابية» لِلتَّحْدِيَّاتِ التَّنْمُوِيَّةِ الْقَائِمَةِ فِي الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ تُصَبِّحُ ضَرُورَةً لَا مَنَاصَ عَنْهَا لِتَحْقِيقِ الْإِنْجَازَاتِ التَّنْمُوِيَّةِ والحضارية.

لقد ضَاعَتْ مِثْلُ تِلْكَ «الاستِجَابَة الإيجابية» فِي الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ وَسَطَ الْجَلْبَةِ الْفِكْرِيَّةِ، وَالاضْطِرَابِ السِّيَاسِيِّ، وَالبَذْخِ الْكَلَامِيِّ، وَالانْبِهَارِ الْمُتَخَاذِلِ، وَالاجْتِرَارِ الْمُمِلِّ، وَلَعَلَّ هَذَا مَا يَعْزِضُ إِلَيْهِ بوضوحٍ محمد عابد الجابري^(١) حين يقول: (إِذَا كُنَّا نُعَانِي الْيَوْمَ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ مَظَاهِرِ الاسْتِغْلَابِ إِزاءَ الْغَرْبِ فَلَا نَتَنَا نَأْخُذُ مِنْهُ النَّتَائِجَ وَالثَّمَرَاتِ، وَنُعْرِضُ عَنْ الْمَبَادِي وَالْأُسُسِ: نَسْتَوَرِّدُ مِنْهُ لِنَسْتَهْلِكَ، وَلَيْسَ لِنَغْرِسَ وَنَسْتَنْبِتَ. وَمِنْ دُونِ شَكٍّ فَإِنَّ النَّجَاحَ فِي عَمَلِيَّةِ الْغَرْسِ وَالاسْتَنْبَاتِ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِعْدَادِ التُّرْبَةِ الصَّالِحَةِ، وَالتُّرْبَةِ الصَّالِحَةِ لَا تُسْتَوَرَّدُ. وَلِذَلِكَ قُلْنَا، وَنُكْرِّرُ الْقَوْلَ، بِإِعَادَةِ كِتَابَةِ تَارِيخِنَا الثَّقَافِيِّ بِصُورَةٍ عَقْلَانِيَّةٍ وَبِرُوحٍ نَقْدِيَّةٍ، لِأَنَّهُ مِنْ خِلَالِ مُمَارَسَةِ الْعَقْلَانِيَّةِ النَّقْدِيَّةِ فِي تَرَاثِنَا نَكْتَسِبُ عَقْلَانِيَّةً أَصِيلَةً وَجَدِيدَةً، عَقْلَانِيَّةً سَتَكُونُ هِيَ التُّرْبَةُ الصَّالِحَةُ الْغَنِيَّةُ وَالْخَصْبَةُ، الَّتِي تَسْتَطِيعُ حَمْلَ مَبَادِي وَأُسُسِ «الْعِلْمِ الْمُعَاصِرِ». وَبِطَبِيعَةِ الْحَالِ فَالتَّعَامُلُ النَّقْدِيُّ الْعَقْلَانِيُّ مَعَ تَرَاثِنَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مَدَى مَا نُؤْظَفُهُ بِنَجَاحٍ مِنَ الْمَفَاهِيمِ وَالْمَنَاهِجِ الْعِلْمِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ). وَفِي وَقْفَةٍ حَازِمَةٍ يَصِفُ مُحَمَّدُ عَابِدُ الْجَابِرِيِّ طَبِيعَةَ تِلْكَ «الاستِجَابَة الإيجابية» الْمَطْلُوبَةَ لِلتَّصْدِيِّ لِلتَّحْدِي الْقَائِمِ فيقول: (ولذلك كان من الضروري لنا، سواءً من أجل حلِّ مشاكل ماضينا في وعينا أو من أجل بناءِ مُسْتَقْبَلِنَا الثَّقَافِيِّ، الْعَمَلُ عَلَى نَشْرِ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ

والفلسفية» وتكريس أساليب «البحث العلمي» ومناهجه، نظرياً وممارسةً، في ساحتنا الثقافية الراهنة. إنه الشرط الضروري لتدشين عصر تدوين جديد يؤسس المستقبل بما يستجيب لمتطلباته ويفي بحاجاته).

تقودنا هذه المضامين إلى تلك «الثورة الفكرية» التي أشار إليها زكي نجيب محمود في أكثر من مقام ومقال، وهي الثورة القادرة على تأمين «المناخ الفكري العام»، حيث خلص - من واقع قراءته للتاريخ والواقع - إلى القول: (وعقيدتي هي أن ثورة فكرية كهذه لم تحدث لنا خلال هذا القرن كله، برغم التغيرات الكثيرة والهامة التي طرأت على صورة الحياة، وذلك لأن النمط الفكري القديم باقٍ كما كان دائماً، والعجيب الذي يلفت النظر هو أن الفجوة الكائنة بين ذلك النمط الفكري من جهة، وتفصيلات الحياة الجديدة من جهة أخرى، لا تحدث فينا شيئاً من القلق أو التوتر، الذي لو حدث، لحفزنا إلى سد الفجوة بالملاءمة بين المبادئ العامة وتفصيلات الحياة العملية)^(٢٠). ولعل الحقيقة الراضية على واقع «الثقافة العربية» في «الألفية الثالثة» تدعو إلى العجب؛ فهي ذات الحقيقة التي عبّر عنها زكي نجيب محمود في منتصف القرن الماضي، لنجد أن «الفجوة المعرفية» المستفحلة و«الهوة الحضارية» المتفاقمة بيننا وبين الآخرين فشلتا مرة أخرى في استفزاز «القلق» و«التوتر» اللذين أشار إليهما كمحفزات لسد تلك «الفجوة» وتقليص تلك «الهوة»؛ وبالتالي لم تكن «الاستجابة» بحجم «التحدي»؛ أي أن «تركيب الثقافة العربية» لم تخضع لقانون «التحدي والاستجابة».

يقودنا هذا الأمر - مرة أخرى - إلى «مفهوم توجيه الثقافة»^(٢٨) (انظر: الفصل الثاني) الذي يهتم بإعادة تركيب «عناصر الثقافة»، ومراجعة مقوماتها، ووضع الخطط الملائمة لتطويرها وتصحيح مساراتها، لتحقيق «الفاعلية الاجتماعية» التي هي الوظيفة المطلوبة لـ «الثقافة» بحيث تستطيع أن تواكب المستجدات والمتغيرات، وتلتصق باحتياجات المجتمع، وتوجه الفرد والجماعة نحو الحلول الشافية. وتحل قضية «توجيه الثقافة» موقعاً مهماً في رؤية محمد عابد الجابري لحل «إشكالية الأصالة والمعاصرة» حيث يرى: (إن المسألة هنا ليست مسألة إحلال الماضي محل الحاضر، أو القديم

محلّ الجديد، بل هي إعادة بنية الوعي بالماضي والحاضر والعلاقة بينهما، وهي عملية تتطلّب التخطيط في آن واحدٍ لثقافة الماضي وثقافة المستقبل: «التّخطيط لثقافة الماضي» معناه إعادة كتابة تاريخها، وبالتالي إعادة تأسيسها في وعينا وإعادة بنائها كتراثٍ لنا نحتويه بدل أن يحتوينا. أمّا «التّخطيط لثقافة المستقبل» فمعناه توفير شروطِ المُواكبة والمُشاركة: مُواكبة الفكر المعاصر والمُشاركة في إغنائه وتوجيهه، وذلك هو معنى «المُعاصرة»^(١).

يقودنا هذا التحليل الذي يستند إلى خصائص المرحلة وواقع المجتمع، وينطلق من اعتبار عنصريّين، هما: «المنطق العملي» و«الصناعة»، اللذين جعلهما مالك بن نبي^(٢٨) عنصريّين جوهريّين في «التركيب العام للثقافة» (انظر: الفصل الثاني)؛ أقول: يقودنا هذا التحليل - بالضرورة - إلى مفهوم «الثقافة التّمويّة» وتأصيله وتفعيله. وقبل أن نتعرّف على أهمّ سمات هذه «الثقافة التّمويّة»، فإنّه من المهمّ أن نحدّد أبرز أسباب قُصور «الثقافة العربيّة» السائدة، وعجزها عن تحقيق «الفاعليّة الاجتماعيّة» المعاصرة، وبالتالي إخفاق «المثقف العربي» في الإسهام في «عملية التّمية» بمفاهيمها المعاصرة وملامحها المعرفيّة.

٣-٤) «الثقافة العربيّة»: ملامح الأزمة:

إنّ أبرز سمات «الثقافة العربيّة» أنّها ثقافة أدبيّة ذات نزعة خطابيّة تمتدّ جذورها عبر قرونٍ من التّميّز البلاغيّ والتّفاخر اللّغويّ، حيث تُهيمن الزخارف اللفظيّة والطُرُوح الإنشائيّة والتّفاعلات الوجدانيّة، وتتقلّص مساحة الفكر والتّمحيص العقلائيّ، وتُحسّر - أو تنعدم - آليات العمل والتّدقيق والتّقييم والمتابعة، لتُصبح «الذات العربيّة» كما وصفها عبد الله الغدّامي: (كائنًا شعريًّا تسكنُ الشّعْر، ولا تتحرّك إلاّ حسب المعنى الشعريّ الذي تطرّب له غير عابئة بالحقيقة)^(٢٩).

وهكذا يَنْشَأُ الصَّبِيُّ فِينَا مُسْتَسْلِمًا لِأُسْلُوبِ الْحِفْظِ وَالرَّوَايَةِ، وَيَتَغَذَّى خِيَالُهُ عَلَى صُورِ عَاطِفِيَّةٍ وَحِمَاسِيَّةٍ وَجَمَالِيَّةٍ سِلَاحُهَا الْكَلِمَاتُ الرَّنَّانَةُ، وَالْإِنْشَائِيَّاتُ الْبَلِيغَةُ، وَالطُّرُوحَاتُ الْفَضْفَاضَةُ، وَالْمُحَسَّنَاتُ اللَّفْظِيَّةُ مِنْ طِبَاقٍ وَاسْتِعَارَةٍ وَجِنَاسٍ وَتَوْرِيَةٍ؛ فَيَنْمُو عَلَى سَجِيَّةٍ أَدَبِيَّةٍ خَالِصَةٍ، فَإِذَا اصْطَدَمَ بِضُرُورَاتِ «الْفِكْرِ الْعِلْمِيِّ» مِنْ مُعْطِيَّاتِ عِلْمِيَّةٍ مُنْضَبِطَةٍ وَدِقَّةٍ تَجْرِيْبِيَّةٍ صَارِمَةٍ، كَانَ الْحِمَاسُ ضَعِيفًا، وَالتَّحَدِّيُّ صَعْبًا، وَالِاسْتِمْرَارُ مُعْضِلَةً. وَلَا نُبَالِغُ إِذَا قُلْنَا إِنَّ فِي دَاخِلِ كُلِّ عَرَبِيٍّ طِفْلًا أَدِيبًا يَتَوَقَّعُ إِلَى النُّمُوِّ وَالْبُرُوزِ، وَيَطْمَحُ إِلَى التَّعْبِيرِ عَنْ ذَاتِهِ؛ وَلِذَا كَانَ بَيْنَنَا الْمُهَنْدِسُ الصَّحْفِيِّ، وَالطَّبِيبُ الشَّاعِرُ، وَالْجِيُولُوجِيُّ الرَّوَّائِي، وَالْكِيمِيَّائِيُّ الْأَدِيبُ، مِمَّا يُوضِّحُ أَنَّ نَسِيجَ «الْفِكْرِ الْأَدَبِيِّ» يُغْلَفُ حَيَاةَ كُلِّ مَنْ مِنْ قِمَّةِ رَأْسِهِ إِلَى أَخْمَصِ قَدَمَيْهِ. وَإِذَا كَانَ «الْأَدَبُ» هُوَ الْقَوَامُ الَّذِي تَمَثَّلَتْ فِيهِ «الثَّقَافَةُ الْعَرَبِيَّةُ»، فَإِنَّ السِّيَاسَةَ وَصِرَاعَاتِ السُّلْطَةِ كَانَتْ وَرَاءَ تَوْظِيفِ ذَلِكَ الْقَوَامِ، وَتَكَثِيفِ نَسِيجِهِ الدَّاخِلِيِّ؛ وَبِالتَّالِي وَقَعَتْ «الثَّقَافَةُ الْعَرَبِيَّةُ» فِي أَزْمَةٍ مُسْتَدِيمَةٍ يَرَى فِيهَا مُحَمَّدٌ عَابِدُ الْجَابِرِيِّ «أَزْمَةَ الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ الْمُعَاصِرِ» وَيَصِفُهَا بِقَوْلِهِ: (إِنَّهَا أَزْمَةُ ثَقَافَةٍ ارْتَبَطَتْ مِنْذُ بَدَايَةِ تَشَكُّلِهَا بِالسِّيَاسَةِ، فَكَانَتْ السِّيَاسَةُ فِيهَا، لَا الْعِلْمُ، هِيَ الْعُنْصُرُ الْمُحَرِّكُ مِمَّا جَعَلَهَا تَخْضَعُ بِاسْتِمْرَارٍ لِتَقْلِبَاتِ السِّيَاسَةِ، وَتَتَأَثَّرُ بِنَجَاحِهَا وَإِخْفَاقِهَا، وَتَنْحَطُّ بِانْحِطَاطِهَا) ^(١).

وَأَمَّا فِي الْعُقُودِ الْأَخِيرَةِ مِنَ الْقَرْنِ الْمَاضِي، فَقَدْ بَرَزَتْ أُطُرُوحَاتُ نَقْدِيَّةٌ تَفْحَصُ مُنْطَلِقَاتِ «الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ»، وَتُمَحِّصُ مَرْجِعِيَّاتِهَا، وَتَتَلَمَّسُ آثَارَهَا، وَلِنَتَوَقَّفَ - عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ - أَمَامَ وَقْفَةٍ حَسَنٍ صَعْبٍ حِينَ يَقُولُ: (نَدْعُو الْعَقْلَ الْعَرَبِيَّ لِلتَّحَوُّلِ مِنْ «صِنَاعَةِ الْكَلِمَاتِ» إِلَى «صِنَاعَةِ الْأَشْيَاءِ»، وَمِنْ اجْتِرَارِ الْمَنْظُومَاتِ وَالْأَرَاغِيزِ إِلَى نَظْمِ الْفِكْرِ وَالْحَيَاةِ، بَلْ نَظْمِ الْكَوْنِ نَظْمًا إِبْدَاعِيًّا جَدِيدًا) ^(٥٢). وَيُكْرِسُ عَبْدُ اللَّهِ الْغَذَّامِيُّ هَذِهِ الْحَقِيقَةَ فَيَقُولُ: (الشَّخْصِيَّةُ الشُّعْرِيَّةُ نَسَقُ ثِقَافِيٍّ مُتَرَسِّخٍ وَمُتَعَزِّزٍ فِينَا، وَنَحْنُ نَعِيدُ تَرْسِيخَهُ وَتَعَزِّيزَهُ عَبْرَ تَمَثُّلِهِ فِي الْخِطَابِ وَفِي السُّلُوكِ، وَهُوَ مَا يَصْبِغُ وَيُمَيِّزُ نَسَقَنَا الْمُهَيِّمِينَ، وَيُؤَثِّرُ عَلَى كُلِّ مَجَالَاتِنَا الْعَاطِفِيَّةِ أَوَّلًا ثُمَّ الْعَقْلِيَّةِ خُضُوعًا لِذَلِكَ وَاسْتِسْلَامًا لَهُ) ^(٥٩). أَمَّا عَبْدُ الْحَمِيدِ أَبُو سَلِيمَانَ ^(٦٠) فَيَقُولُ: (لَقَدْ ضَيَّعَ الْمُسْلِمُونَ وَضَيَّعَ الْعَقْلُ الْمُسْلِمُ الْكَثِيرُ مِنْ طَاقَاتِهِ عَبْرَ التَّارِيخِ، حِينَ سُمِحَ لِهَذَا الْعَقْلِ بِأَنْ يَخُوضَ فِي الْغَيْبِيَّاتِ وَالْإِلَهِيَّاتِ وَالسُّفْسُطَاتِ الْفَلْسُفِيَّةِ

التي تتعلّق بالكليّات الرّبانيّة على غير ما تقضي به الرّؤية الإسلاميّة وإطارها الفكريّ والمنهجيّ). أمّا تلك «الرّؤية الإسلاميّة» التي فقدّها المسلمون منذ زمنٍ بعيدٍ، وترتّب عليها هذا الواقع المُرّري، فإنّ أبا سليمان يبيّنُها بقوله: (الرّؤية الإسلاميّة القويمة التي يتكامل فيها الوحي والعقل والكون، ويصّرف فيها العقل المسلم إلى النّظر والتّدبر والعمل في عالم الشّهادة وشؤونها كما يوجّهه الوحي، هي الرّؤية التي مكّنت للسّلف الأوّل ناصية الإبداع، وفتحت أمام العقل المسلم أبواب التّجريب والنّظر والتّقيب في سُنن الحياة والكائنات، وفتحت للإنسانيّة آفاقاً جديدة في مجال الحضارة، كانت هي الأساس الذي أقامت الحضارة الحديثة عليه منهجها العلميّ التّجريبيّ، وإنجازاتها المادّيّة التّجريبية التي لم تعرّف لها الإنسانيّة من قبل سبيلاً ولا مثيلاً). وتتأكّد مقوّمات «الثّقافة العربيّة»، وتتوطّد عناصرها الأبرز، في النّصيحة التي أسداها عبد الحميد الكاتب في القرن الثّاني الهجريّ إلى جمهرة الكتّاب حيث قال: (فتنافسوا يا معشر الكتّاب في صنوف الآداب، وتفقهوا في الدّين، وابدؤوا بعلم كتاب الله والفرائض، ثمّ العربيّة فإنّها ثِقافُ ألسنتكم، ثمّ أجيدوا الخطّ فإنّه جليّة كُتُبكم، وارووا الأشعار واعرفوا غريبها ومعانيها، وأيام العرب وأحاديثها وسيرها، فإنّ ذلك مُعينٌ لكم على ما تسمو إليه هممكم)^(١٨)؛ وأمّا الاهتمام بـ«العِلْم الطّبيعيّ» و«التّفكّر في سُنن الكون» فلم يحظيا في تلك «الرّؤية الثّقافيّة» بمكانٍ مهما صغُر شأنه!

٣-٤-١) «الثّقافة العوّراء» تحت الحصار:

أمام اندفاع «الكلمة العربيّة»، وهي تتهاذى ببلاغتها وفصاحتها، وتحمل مجازها وبديعها، وتتألق بمحسناتها اللفظيّة وجزالتها النّثرية، وتخلّق مع موسيقاها الشّعريّة وخيالها الخصب؛ أقول: أمام ذلك الاندفاع الجامح فقدت «الكلمة» معانيها، وأصبحت تعني أيّ شيء وكلّ شيء، وخضعت لأغراض أصحابها الضيّقة وحساباتهم المحدودة، وراحت ترتع في رحاب الفخر والنّرجسيّة دون ضابط، وتنتقل بين المديح الذي يُقال كيلاً دون حساب، وبين الهجاء الذي تعدّدت فنونه وصنوفه، وفي أغلب الحالات كان

أصحابها يناون عن النقد الموضوعي، والاعتدال العقلاني، والتحليل النزيه. وهكذا نجد أننا نتصدى لخلل ثقافي بُنيوي، ولقد سبق أن عبّرت^(٥٤) عن هذا الخلل البين بوصف «الثقافة العربية» الراهنة بأنها «ثقافة عوراء» تبصر بعين واحدة فقط، هي «عين الأدب والإنشائيات والخطابة»، وأمّا ذلك الشيء الذي ملأ الدنيا، وشغل الناس، وأحدث الانقلابات الكبرى في حياة البشر وتطورها وفكرها، وهو «العلم الطبيعي»، فإنه «القضية الغائبة» في اهتمامات ثقافتنا، ومداولات مفكرينا، وتفاعلات مجتمعا.

وقبل أن ندلف إلى التفاصيل، فإنه من المهم أن نَعْتَرِفَ بأن الخصائص البليغة في «لغة القرآن» تحمل - بالضرورة - أبعاداً إيجابية ينتشر عبقها على مختلف المستويات الفكرية والعلمية والنفسية والوجدانية والإدراكية، فهي تُضفي على الفكر عمقاً، وعلى النطق بهاءً، وعلى العطاء سمواً، وعلى العلم راحةً، أو هكذا كان ينبغي أن يكون الحال!.

وأما حال «الإنسان العربي» إزاء لغته الفريدة، فهو كحال إزاء كل ما أنعم الله به عليه من موارد فكرية ومادية ووجدانية؛ فقد أفلح «الإنسان العربي» - عبر أزمنة رديئة متوالية - في أن يجعل من إجابيات لغته سلبيات، ويشوّه الأدوات لتحيد عن مقاصدها، ويَطْوَع المعاني لنظرات أنانية قاصرة، ويَطْرَحَ فِكْراً ضحلاً في جلباب واسع يضج بالكلمات الرنانة والأساليب المنمقة، وأصبح الحال كما يقول عبد الله الغدّامي: (جرى فعلاً تجريد اللغة من دورها في الفعل والعمل، وكأن قد صارت لغة غير فاعلة ولا تدفع للعمل، لغة غير وظيفية وغير فعلية، بعد أن تشبعت بالشعرية المفرطة والبلاغية غير العملية وغير الملتزمة بشروط المعقوليّة والواقع مذ كان الشعر غير معنيّ بهما)^(٥٥).

لقد وقعت «الكلمة العربية» - في رأيي^(٥٥) - تحت حصار «ثقافتين»؛ إحداهما ثقافة (أعطيه ألف دينار يا غلام)؛ وهي ثقافة نمت وترعرعت عبر قرون من الممارسات السلطوية والاستبداد، ومنهج زرع الولاء عبر الأعطيات والمنح، فتدافع الشعراء والخطباء والمفوهون وأصحاب الحاجات من شتى الفئات والفنون أمام أبواب السلطة، ولحق بهم الإعلاميون والمثقفون - من شتى الأطياف - في عصر الوسائل الإعلامية الحديثة.

وأما ثاني «الثقافتين» فهي ثقافة (أرى رؤوساً قد أئنت وحان قطافها)، وهي ثقافة نمت

في ظُرُوفِ الاستِبدادِ ذاتها ومنهجِ الغلبةِ نفسه فأخذت - بعد الخلافة الراشدة - تتغلغل في نسيج «المجتمعات العربية»، وتتداخل مع تفاعلاتها، وتسترجع «حميتها الجاهلية»، وتقمع «الكلمة الحرة» و«الإبداع الأصيل» بحواجز الرهبة والخوف.

أما عن «ثقافة الفخر»، فحدث ولا حرج^(٥٦)، وكأن «الإنسان العربي» أدرك أن طريقته الوحيدة لتعويض ما لحق به من «الدمار النفسي» بسبب «ثقافة الاستجداء» من ناحية، و«ثقافة القمع» من ناحية أخرى، هو أن يرتمي في أحضان تيارات غارمة من «النرجسية المتورمة»؛ فكلما طغت على أبرع أدوات الطب، فهي التي جعلت (الأعمى ينظر إلى أذنه)، وهي ذاتها التي (أسمعت من به صمم)، ورضيعه يتفوق ويهيمن حتى (تخر له الجبابر ساجدين)، وهو يتنعم بكل الخيرات وغيره يشرب (كدرًا وطينا)، وهو مركز الكون، فإذا مات ظمأنا (فلا نزل القطر)!. ولعل تلك «النرجسية» هي التي جعلته - عبر حقبة طويلة - يرى في الاستبداد ضرورة، وفي غياب المستبد أزمة، فرسخت على تضاريسه ازدواجيات بغیضة^(٥٧)؛ منها أنه يلعن الظلام والاستبداد، بينما لا يتردد في البكاء عليهما وتمجيدهما إذا تملكته العاطفة، وكأنه يرى في المستبد انعكاساً لذاته وتكريساً لوجوده؛ ومنها أنه لم يفلح في أن يجعل للفرد قيمة أساساً في «التركيبة الاجتماعية» إلا أنه لا يتردد في لحظة انفعال أن يجعل «الفرد المستبد» فوق الوطن ويصرخ مع الصارخين: (بالروح، بالدم، نفديك يا زعيم)!. لقد انصرف «العقل العربي» في «زمن الجاهلية الأولى» إلى صناعة الأصنام وعبادتها، ومنها ما كان من التمر فإذا جاعوا أكلوها، ولكنه في رموزه المعاصرة لا يرى غصاصة في أن تلتهم تلك الرموز عافيته ومقدراته ومستقبل أجياله، وهو يقف مصفقا ومنشداً وحادياً لحماقاتها، ومتباكياً عليها عند سقوطها.

٣-٤-٢) ديوان العرب: «حالة انفعالية»:

إن «الشعر» هو «ديوان العرب»^(٥٨)، فوجد الواقع العربي في «الكلمة» سلاحه، وفي «الخيال» ساحته، ليكون «الوجود الثقافي» المهيمن عبارة عن «حالة انفعالية» تستوعب

كُلُّ الْمُتَنَاقِضَاتِ، وَتُحَقِّقُ كُلُّ الْمُتَطَلِّبَاتِ؛ فَهَيِّمَتِ الرَّغْبَةُ الْجَارِفَةُ فِي تَحْقِيقِ الْأَحْلَامِ بِمُجَرَّدِ التَّمَنِّي، وَتَشْيِيدِ صُرُوحِ الْإِنْجَازِ عَلَى أَنْفِعَالَاتِ اللَّحْظَةِ، وَالْإِنْطِلَاقِ نَحْوِ الْمُسْتَقْبَلِ بِخِيَالٍ خِصْبٍ، وَجِدَالٍ مُحْتَدِمٍ، وَأَمَانِيٍّ عِرَاضٍ، فِي اعْتِقَادٍ وَاهِمٍ بِأَنَّ ذَلِكَ يُغْنِي عَنْ آلامِ التَّخْطِيطِ، وَمَخَاضِ التَّمَحْيِصِ، وَضُرُوبِ الْمُسَاءَلَةِ، وَأَرْقِ الْمُتَابَعَةِ. وَأَمَّا الْأَسْوَأُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ فَهُوَ أَنَّ «الْفِكْرَ» ذَاتَهُ أَصْبَحَ خَالِيًا مِنَ الْمَعَايِيرِ الْمُنْضَبِطَةِ؛ لِأَنَّ «الشُّعْرَ» هُوَ النَّمُودَجُ الْأَسَاسُ الَّذِي تُقَاسُ عَلَيْهِ الْأَشْيَاءُ، وَكَمَا يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ الْغَذَّامِي: (وَمَنْ دَاخِلَ هَذَا الْفَرَاغِ، الَّذِي أَهَمَّ سِمَاتِهِ الْإِلَافَاعِلِيَّةُ وَالْإِلَاقَلَانِيَّةُ، يَتَسَلَّلُ لِلثَّقَافَةِ سَادَةٌ مِنَ الْأَشْبَاحِ الثَّقَافِيَّةِ يَحْتَلُّونَ الْفَضَاءَ الْخِيَالِيَّ وَالْمَجَازِيَّ لِلْأُمَّةِ وَيَصْنَعُونَ نِمَازِجَنَا الْعُلْيَا، دُونَ أَنْ نُدْرِكَ زِيْفَهَا وَاهْتِرَاءَهَا) ^(٤٩). وَهَكَذَا أَصْبَحَتْ «صِنَاعَةُ الْكَلَامِ» هِيَ الْمَطْلَبُ وَالْمُبْتَغَى، وَهِيَ الْمُنْجِدُ وَالْمُنْقِذُ، وَهِيَ الْمَانِحَةُ لِلوَجَاهَةِ وَالْثَّرَاءِ، وَهِيَ الطَّرِيقُ إِلَى قُلُوبِ أَصْحَابِ الْقَرَارِ، وَهِيَ الْمَنْفَذُ إِلَى وَجْدَانِ الْعَامَّةِ، وَلِيَأْتِ بَعْدَ ذَلِكَ الطُّوفَانُ!.

وَلِأَنَّ «اللُّغَةَ» لَيْسَتْ فَقَطْ وَسِيلَةً تَخَاطَبٍ وَتَوَاصُلٍ بَيْنَ النَّاسِ، وَلَكِنَّهَا - أَيْضًا - «وِعَاءُ الْفِكْرِ»، وَهِيَ النَّظَامُ الْأَسَاسُ الَّذِي يَسْتَخْدِمُهُ الْإِنْسَانُ فِي التَّنْظِيرِ وَالتَّحْلِيلِ وَالِاسْتِنْبَاطِ، فَإِنَّ ابْتِعَادَ «الْمَلَكَةِ اللُّغَوِيَّةِ» عَنْ ضَوَابِطِ «الْمَلَكَةِ الْعَقْلِيَّةِ»، وَتَمَرُّدِ «الْكَلِمَةِ» عَلَى الشُّرُوطِ الْعَمَلِيَّةِ وَالْمُتَطَلِّبَاتِ الْوَاقِعِيَّةِ، أَذْيًا - بِالضَّرُورَةِ - إِلَى سُوءِ تَقْدِيرٍ فِي «الْمُقَدَّمَاتِ»، وَخَلَلٍ فَادِحٍ فِي «الِاسْتِعْدَادَاتِ»، وَكَوَارِثٍ فِي «النَّتَائِجِ» عَلَى مُخْتَلَفِ الْأُصْعِدَةِ ^(٥٦). كُلُّ طُرُوحَاتِنَا عَنْ «الثَّقَافَةِ» وَهَمُومِهَا وَغَايَاتِهَا لَا تَتَجَاوَزُ تِلْكَ الْإِهْتِمَامَاتِ التَّقْلِيدِيَّةِ فِي مَجَالَاتِ السِّيَاسَةِ وَمُنَاوَرَاتِهَا، وَالْأَدَبِ وَصُنُوفِهِ، وَالْفَنِّ وَتَفَرُّعَاتِهِ، وَتَنْحَصِرُ فِي إِنْشَائِيَّاتٍ وَمُدَاوَلَاتٍ تَلْتَفُّ حَوْلَ ذَاتِهَا، وَإِنْ حَاولَ بَعْضُهَا أَنْ يَتَدَثَّرَ بِمُصْطَلَحَاتٍ حَدِيثَةٍ، وَلَكِنْ شَيْئًا مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ؛ فَ«الثَّقَافَةُ الْعَرَبِيَّةُ» - فِي مَضْمُونِهَا الْعَامِّ وَأَطْرَافِهَا السَّائِدَةِ - بَقِيَتْ مُحَاصِرَةً تُرَاوِحُ مَكَانَهَا بِشَكْلِهَا «الْاجْتِرَارِيَّ» بِمَنَآئٍ عَنْ مُشْكَلَاتِ «الْمُجْتَمَعِ الْحَدِيثِ» وَقَضَايَاهِ التَّنْمُوِيَّةِ وَتَحْدِيَّاتِهِ الْمَعْرِفِيَّةِ. وَأَمَّا الْمَتَاهَاتُ الَّتِي دَلَفَتْ إِلَيْهَا «الثَّقَافَةُ الْعَرَبِيَّةُ» فَقَدْ أَصْبَحَتْ كـ«مَتَاهَةِ الْفُئْرَانِ» حَيْثُ تُلْفُ وَتَدُورُ حَوْلَ نَفْسِهَا لِتَعُودَ - بَعْدَ جُهْدٍ جَهِيدٍ - إِلَى «نُقْطَةِ الْبِدَايَةِ». تِلْكَ الْحَقِيقَةُ الشَّاخِصَةُ لِلْعِيَانِ يُؤَكِّدُهَا مُحَمَّدُ عَابِدُ الْجَابِرِيِّ فَيَقُولُ: (التَّارِيخُ

الثّقافيّ العربيّ السّائد الآن هو في مُجْمَلِهِ مُجَرَّد اجْتِرارٍ وتكرارٍ وإعادة إنتاجٍ، بشكْلٍ رديٍّ، للتّاريخ الثّقافيّ نفسه الذي كتبه أجدادنا تحت ضُغطٍ صِراعاتِ العُصور التي عاشوا فيها وفي حُدُودِ الإمكاناتِ العِلْمِيَّةِ والمُنْهَجِيَّةِ التي كانت مُتَوافِرَةً عندهم^(١).

وهكذا بوقْفَةٍ صريحةٍ مع الذاتِ، ونحن نُحلُّلُ أوضاعَ تعلِيمنا وإعلامنا وفكرنا وثقافتنا، نجدُ أننا في حاجةٍ إلى جُهودٍ جبّارةٍ تتواءمُ مع زمنِها، وتُسْتَوْعِبُ تحدّياتِها، لتَصْبِغَ «الكلمةَ العربيَّةَ» بلونٍ حيويٍّ مُؤثِّرٍ يَحْمِلُ نَبْضَ عَصْرِه، ويواجهُ إشكالاتِها، ويتعلَّمُ مُفْرَدَاتِها، ويتفاعلُ مع مُصطلحاتِها. ومن الواضحِ أننا لم نَصِلْ بعدُ إلى تلكِ «النقطةِ الحرجةِ» التي تُؤهلُّنا لاستيعابِ حقيقةِ «الألفيّةِ الثالثةِ» وتحدياتِها، ولم نَقْتَنِعْ بعدُ بأنّ الاحتِفَاءَ بـ«الأدبِ» ليس هو الاحتِفَاءُ بـ«الثّقافةِ»، ولكنّه احتِفَاءٌ بجزءٍ من «الثّقافةِ المُعاصرةِ»، وهو - دون شكٍّ - ليس الجزءَ الأهمُّ في عصرِ «انفجارِ المعلّومات».

٣-٤-٣) طبيعة «الأزمةِ الثّقافيّةِ» :

تتجلّى طبيعةُ «الأزمةِ الثّقافيّةِ» - في المُجتمعاتِ العربيّةِ - في أنّها لا زالت تعيشُ هاجِسَ الماضي المُهيمنِ بشِعْرِهِ ونَثْرِهِ وسَجْعِهِ ومُسامراتِهِ، ولم تُدركْ بعدُ أنّه قد آن الأوان لفهمِ ما يدورُ حولها من تحولاتٍ كُبرى، وتَشْخِصِ ما يُؤثّرُ في مُجتمعاتِها من قُوَى مُعاصرةٍ، واستيعابِ ما يتصدّى لأجيالِها من تحدّياتٍ مَعْرِفيّةٍ؛ ومن ثمّ يَنْبَغِي عليها أنْ تَسْعَى - بجِدِّيَّةٍ - إلى إعادةِ صِياغةِ الأولويّاتِ، ومُراجعةِ الطُّرُوحاتِ، وتحليلِ الأنساقِ؛ لتتمكّنَ من بلورةِ «الآلياتِ» القادرةِ على «تغيّيرِ الثّقافةِ»، والدّفعِ بها إلى فضاءاتِ حيويّةٍ تتكيّفُ مع «مُقْتَضياتِ العصرِ»، وتتواءمُ مع «شُرُوطِ مُجتمعِ المَعْرِفةِ»، وتُسْتَوْعِبُ «هُمُومَ التّميةِ». وأمّا زكي نجيب محمود^(٢٨)، فإنّه يذهبُ إلى أبعد من ذلك حيث يَصِفُ «الحياةَ الثّقافيّةَ العربيّةَ» بأنّ: (لها ظاهراً يُخْفِي وراءه ضحالةٌ فِكرِيّةٌ، وكدّت أقول إنّهُ يُخْفِي وراءه جهالةٌ فاضحةٌ)، ويبلّورُ زكي نجيب محمود تلكَ الرّؤيةَ فيُضيفُ: (جهالةٌ بماذا؟ قد تسألني، فأجيبك بأنّها جهالةٌ بمُعْظَمِ مُقَوِّماتِ «المُثَقَّفِ الصّحيحِ»، فهي حياةٌ تُوشِكُ أنْ تَخْلُوَ من الإلّمامِ بأهمِّ القضايا الفِكرِيّةِ التي يَطْرَحُها عَصْرُنَا على أبنائنا، كما تُوشِكُ

أَنْ تَخْلُوَ تَمَاماً مِنْ مَعْرِفَةِ الْأَرْكَانِ الْأَسَاسِيَّةِ الَّتِي يَتَكَوَّنُ مِنْهَا تَرَاثُنَا، ابْتِدَاءً مِنَ اللُّغَةِ وَمُفْرَدَاتِهَا وَطَرَائِقِ تَرْكِيبِهَا، وَصُعُوداً إِلَى الْإِتِّجَاهَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الرَّئِيسِيَّةِ الَّتِي شَغَلَ بِهَا أَسْلَافُنَا، فَإِذَا كَانَ «الْمُتَقَفُّ» الْيَوْمَ، لَا هُوَ يُشَارِكُ عَصْرَهُ، وَلَا هُوَ يُلِمُّ بِتَارِيخِهِ الْفِكْرِيِّ، فَمَاذَا يَكُونُ عِنْدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ؟).

إِنَّ مُجَرَّدَ طَرَحِ فِكْرَةِ «الْمُؤَاوَمَةِ» بَيْنَ «الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ» الَّتِي يُهَيِّمُنُ عَلَيْهَا «التَّوَجُّهُ الْأَدَبِيُّ»، وَبَيْنَ مُتَطَلِّبَاتِ الْعَصْرِ وَتَحْدِيَّاتِ «الْأَلْفِيَّةِ الثَّلَاثَةِ»، يَدْفَعُ بِنَا إِلَى فُضَاءٍ رَحْبَةٍ ذَاتِ امْتِدَادَاتٍ شَاسِعَةٍ، وَيَتَعَدَّى جُزْئِيَّاتِ هُنَا أَوْ هُنَاكَ، لِيَتَطَلَّبَ الْغَوْصُ فِي تَفَاصِيلَ عَدِيدَةٍ تَشْمَلُ عُنَاصِرَ اجْتِمَاعِيَّةٍ وَوُجْدَانِيَّةٍ وَفِكْرِيَّةٍ وَسُلُوكِيَّةٍ وَتَرَاثِيَّةٍ، وَلِيَدْفَعَ نَحْوَ نَظَرَةٍ شَامِلَةٍ تُحَرِّضُ عَلَى تَأْسِيسِ «التَّجَانُسِ الثَّقَافِيِّ» بَيْنَ «الْمُجْتَمَعِ» بِمُخْتَلَفِ فَنَائِهِ، وَبَيْنَ «الْعَصْرِ» بِأَنْمَاطِهِ الْجَدِيدَةِ وَثَوَرَاتِهِ الْعِلْمِيَّةِ، وَلِيَضَعَ كُلُّ ذَلِكَ عَلَى مِحَكِّ وَاقِعِ الْأُمَّةِ فِي ظِلِّ تَحْدِيَّاتِ عَصْرِهَا، وَمُوَاصَفَاتِ زَمَانِهَا، وَتَرَدِّي حَالِهَا. وَلَا يَكْفِي فِي هَذَا الْإِطَارِ أَنْ نَرْضَى فَقَطْ بِتَحْلِيلِ زَكِيِّ نَجِيبٍ مُحَمَّدٍ لَوَاقِعِ «الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ» الَّذِي يَحْمِلُ الْكَثِيرَ مِنَ الْحَقِيقَةِ، حَيْثُ يَرَى أَنَّ الْفَشْلَ فِي حَلِّ الْمَشْكَلاتِ يَرْجِعُ إِلَى انْعِدَامِ التَّجَاوُبِ وَغِيَابِ التَّكَامُلِ بَيْنَ جَانِبَيْ الْحَيَاةِ الثَّقَافِيَّةِ: (جَانِبِ الْأَدَبِ، وَجَانِبِ الْفِكْرِ)، وَيُؤَكِّدُ أَنَّ التَّوَازْنَ بَيْنَ الْكَفْتَيْنِ مَعْدُومٌ: (فَبَيْنَمَا الْأَدَبُ عِنْدَنَا قَدْ اضْطَلَعَ بِكَثِيرٍ جَدًّا مِمَّا يُرَادُ لِلْأَدَبِ أَنْ يُؤَدِّيهِ، نَرَى الْفِكْرَ فِي حَالَةٍ مِنَ الْقُصُورِ تُشَبِّهُ الْعَجْزَ لَا يُقَدِّمُ لَنَا إِلَّا قَلِيلاً مِمَّا يُعِينُنَا عَلَى مُوَاجَهَةِ الْمَشْكَلاتِ الَّتِي أَثَارَهَا الْأَدَبُ) (٢٠).

لَقَدْ تَسَاءَلْتُ^(٥٦) - فِي مُحَاوَلَةٍ لِلإِمْسَاكِ بِنُقْطَةِ الْبَدْءِ - عَنِ الْمَسْئُولِ عَنْ «مُسْلَسَلِ التَّرَدِّي» فِي تَفَاعُلَاتِ «الْكَلِمَةِ الْعَرَبِيَّةِ»، وَانْتَصَبْتُ أَمَامِي عِدَّةُ أَسْئَلَةٍ مِنْهَا: (هَلْ هِيَ مُمَارَسَاتُ السُّلْطَةِ الطَّاغِيَةِ عَلَى مَدَى قُرُونٍ الَّتِي فَرَضَتْ عَلَى «الْعَقْلِ الْعَرَبِيِّ» أَنْ يَحْتَمِيَ وَرَاءَ كَلِمَاتٍ فَضْفَاضَةٍ لَا تَحْمِلُ عُمُقاً فِكْرِيّاً أَوْ دَلَالَةً عِلْمِيَّةً؟). وَمِنْهَا: (تُرَى هَلْ كَانَ فَقْدَانُ «الْإِنْسَانِ الْعَرَبِيِّ» لِحُقُوقِهِ فِي ظِلِّ أَشْكَالِ الاسْتِبْدَادِ وَعُصُورِ التَّخَلُّفِ سَبَباً طَبِيعِيّاً لَضِياعِ «حُقُوقِ الْكَلِمَةِ» فَفَقَدَتْ مَعْنَاهَا عِنْدَمَا تَبَعَثَرَتْ «حُقُوقُ الْإِنْسَانِ الْعَرَبِيِّ» لِأَنَّ «الْكَلِمَةَ» هِيَ «فِكْرُ الْإِنْسَانِ»؛ وَلِذَا فَإِنْ فَقَدَانِ احْتِرَامِهِ لِنَفْسِهِ جَعَلَهُ يَفْقِدُ بِالتَّالِي احْتِرَامَهُ لِفِكْرِهِ،

وكانت الضّحيّة هي «الكلمة» التي نضع عليها اليوم كلّ الأوزار؟). ومنها: (هل المسّؤول هو الخيال الجامح الذي تتميّز به «العاطفة العربيّة» الجياشة وهي تنطلق برعونة الرياح وهوجائيّة الرّمال في آفاق واسعة كاتّساع الصّحراء وصفاء السّماء؟، أم هل هو الانغماس في «ثقافة اللفظ»، التي أصبحت مميّزة لكلّ شيء، وأثيرة في كلّ مقام، لينتج عن ذلك ابتعاد عن «ثقافة الفعل» التي تحتاج إلى جهدٍ وصبرٍ ومثابرة؟). ومنها: (هل المسّؤول هو «الثّقافة العربيّة» نفسها التي ألقت «الانفصام»، وتناغمت مع «التّناقض»، وقبّلت «الازدواجيّة»، فأصبحت قيمها ومفاهيمها ومعاييرها على نقيض واضح مع ممارساتها وسلوكياتها وتأويلاتها وأنماط حياتها؟). ومنها: (هل تداعيات «العُربة الزّمنيّة» - التي تعيشها المُجتمعات العربيّة - هي التي طوّرت لديها المهارة الفريدة في أن تعيش داخل الزّمن وخارجهُ في آنٍ واحدٍ؛ فهي تعيش داخلهُ استهلاكاً وقشوراً، وتعيش خارجهُ قيماً وإنتاجاً ومعرفةً؟). كلّ تلك أسئلةٌ جديرةٌ بالتمحيص عندما نتحدّث عن «الكلمة» وآثارها على «فكر العرب» وحياتهم، وهذا يقودنا بالتّالي إلى التّمعّن في أوضاع أصحابها والمتعاملين معها - في «الألفيّة الثّالثة» - من بني يعرّب.

أمّا الجانب الآخر من مآزق «الثّقافة العربيّة» فيتمثّل في أزمةٍ مع الواقع الذي هيمنت عليه «العلوم الحديثة»، وتولّت الزّمام في تشكيل حياة النّاس والتّأثير في تفاعلاتهم؛ ف«ثقافة البدويّ البسيط» الذي انطلق، بنثره وشعره وسجّعه، يُعالج هُموماً بدائيّة في صحراء شاسعة، ضئيلة الموارِد وشحيحة العطاء، لا يجوز أن تكون مُتطابقةً ومُتماثلةً مع «ثقافة العربيّ المُعاصر» الذي تتجاذبه حياةٌ مُعقّدة التّركيب، وهُمومٌ مُتعدّدة الجوانب، وطوفانٌ غامرٌ من هُجُومٍ «العولمة» و«ثورة المعلومات» وتसारِعٍ مُتغيّراتٍ «مُجتمع المعرفة».

المُشكلة هي أن قِوام «الثّقافة العربيّة» كان عصياً - وما زال - على «التّغيير»؛ فحتّى عندما تطوّرت الحضارة العربيّة الإسلاميّة، وتفاعلت مع غيرها من حضارات، فإنّ «الثّقافة العربيّة» حرصت على الحفاظ على أشكالها الخطّابية ومُنطلقاتها الأدبيّة وأطرها اللفظيّة، ووجدت في بعض الثّقافات السّابقة لها ما يدعّم تلك النّزعة النّظريّة

والميل التلقائي نحو الترفع عن «التجريب» والاحتكام إليه، ويؤكد عبد الإله بلقزيز هذه الرؤية فيقول: (لم يفعل الوعي العربي - الإسلامي الوسيط أكثر من ترديد الفكرة الإغريقية القديمة عن المعرفة، والتي قامت على تبجيل النظر التجريدي والتأمل، وعده الشكل الوحيد لتحصيل الحقيقة وإدراك الجوهر، في مقابل الخط من الحس والتجربة وما يحصل عنهما من «معارف»)^(١٨). ولعله من المناسب ونحن نقف أمام طبيعة «الثقافة العربية»، ونرصد إدمانها الكلامي، أن نتأمل ما قاله زكي نجيب محمود منذ عقود: (إذا كان لا بد من كلام، فليكن كلاماً من الضرب الذي يضيء طريق العمل، فكل كلام يبدأ باللفظ وينتهي باللفظ ثم لا شيء بعد ذلك، هو هراء، بل شر من الهراء لأن الهراء الصريح يصم الناس دونه آذانهم فلا يضر، أما هذا الهراء المتستر وراء طلاء خادع، فهو الذي قد نفتح له آذاننا في غير جدوى)^(٢٠).

ينبغي - إذا - لـ «أهل الثقافة» أن يواجهوا هذه الحقيقة المرة فقد يرصد بعضهم في دراسات تنموية - هنا وهناك - تغيرات ثقافية واجتماعية، ولكن التأمل الأعماق سيجد أن «الثقافة العربية» لم تتغير في جوهرها؛ فهي في إطارها العام «ثقافة استهلاكية»، وفي الماضي القريب والبعيد كانت المتطلبات محدودة والاحتياجات قليلة، فاقترص الاستهلاك من منتجات الآخرين على الجانب المادي في حدود ما تسمح به الإمكانيات من استيراد، وتمحور الاستهلاك الفكري على اجتراح عطاءات الأسلاف. وأما اليوم في ظل «الانفجار المعلوماتي» و«ثورة الاتصال» فقد تنوع الاستهلاك وتشعب ليلايس مختلف الجوانب على امتداد الكرة الأرضية، فأصبحت «المجتمعات العربية» لا تكفي فقط باستيراد «المنتجات المادية» بأنواعها من علوم وتقنية وصناعة وأدوات، ولكنها راحت أيضاً تستورد «المنتجات الفكرية» بأشكالها من مصطلحات ومفاهيم وفلسفات حياة، وهي في المقابل لا تنتج شيئاً يذكر في كل تلك الأصعدة الحيوية؛ وهكذا خضعت هذه المجتمعات لقانون «الفيزياء» الذي يحتم هبوب الزوابع والرياح من مناطق «الضغط العالي» إلى مناطق «الضغط المنخفض».

٣-٥) مَدْخُلٌ إِلَى «البُعْدِ الزَّمْكَانِي» :

لا غرابة - في ضوء ما سَبَقَ - أَنْ تَعْتَوِرَ «الثَّقافةُ العربيّةُ» - في رأيي^(٥٧) - حالاتٌ من التَّوتُّرِ والتَّنَاقُضاتِ في الحياة المُعاصرة تحت وطأة «البُعْدِ الزَّمْكَانِي» المُرتَبِطِ بتداخلِ «الزَّمان» و«المكان» وتأثيراتِهما المُتبادلة؛ فَتَهْتَزُّ المعاييرُ بفعلِ المُتغيّراتِ المُتسارعة في فتراتٍ من «الزَّمان» مُتلاحقة، وتَضْطَرُّ السُّلوكياتُ تحت تأثيرِ عاملِ «المكان» واختزالِ المسافاتِ بين مُختلف المُجتمعاتِ الإنسانيّة، فإذا العالَمُ قريةً صغيرةً تَمُوجُ بالتفاعلاتِ والتدافعاتِ.

أقول: حَدِّثُونِي عن «الثَّقافة» التي تُريدون، وعن أنماطِها التي عليها تَشْتَغِلُونَ، وعن رؤاها التي إليها تَطْمَحُونَ، أُحَدِّثُكُمْ عن «المُسْتَقْبَلِ» الذي إليه ستؤولون؛ فإذا اسْتَقَرَّتِ الأَعْيُنُ على نُقْطةٍ في «الزَّمان» ثابِتَةٍ، وتَعَلَّقتْ مُعطياتُ الحياة بحالاتِ التَّمَنِّي وتَبَيَّانِ إنجازاتِ الأجداد، وَأَصْبَحَ «المكانُ» أسيرَ زمانٍ مَضَى وانْقَضَى، فَإِنَّهُ - بالضرورة - سيكون مَلَاذًا للأوهام، وَمَرْتَعًا للإحباطات، وَمُنْطَلَقًا لتَكَرُّارِ الفشل. وأما إذا أَهْمَلَتِ «الثَّقافةُ» شُجُونَ «المكان» وأَبْعَادَ ساحاته وثَوَابِتَ تضاريسه، وَهَرِغَتْ تَسْتَجِدِي من كُلِّ مكانٍ قِيَمًا، وَتَسْتَعِيرُ من كُلِّ رُكْنٍ مُصْطَلحاتٍ، وَتَتَكَبَّرُ على كُلِّ جُغرافيّةٍ بعيدةٍ عنها لتَسْؤَلَ عندها مَقْوَماتِ الفِكرِ وضوابطِ الحياة، فَإِنَّها تكونُ بذلك قد أَضَاعَتْ دَلالَةَ «المكان»، ودخلتْ في متاهة «الزَّمان». وذلك هو حال بعضِ المَحْسُوبين على الثَّقافة والفِكر في «المُجتمعاتِ العربيّة»؛ فَهُمْ لَمْ يَدْرِكُوا أَهْمِيَّةَ تفاعلِ «الزَّمان» و«المكان»، وَلَكِنَّهُمْ انْطَلَقُوا في متاهاتِ «الزَّمان» في عالَمِ «العَوْلَمَةِ»، يَسْتَعِيرُونَ من الآخرين تجاربَهُم، وَيُكْرِسُونَ مُصْطَلحاتِهِم التي تَكْتَفَتْ عند أَهْلِها على مدى حِقْبٍ طويلةٍ من المُعاناةِ والمُكابَدَةِ والخطأ والصَّواب؛ وَهُمْ - أَيْضًا - نَسُوا أَنَّ لـ«الجُغرافيا» ضوابطَها، وَهي بِدَوْرِها تَحْكُمُ طبيعةَ ما يُمكنُ غَرَسُهُ في البيئَةِ، وتُحدِّدُ ما يكونُ ضارًّا وسامًّا ومُهْلِكًا لأسبابِ الحياة في تَرْبَتِها^(٥٨).

ولا بُدَّ أَنْ نَتَوَقَّفَ هُنا لِنَسْأَلَ بِكُلِّ تَجَرُّدٍ وموضوعيّة: (ما «رَدُّ الفِعلِ الموضوعي» إذا تَعَرَّضَ الإنسانُ لهزاتٍ مُتتاليةٍ من «نَقَلاتٍ نَوْعيّةٍ» كُبرى في حياةِ البشرِ على مُستوى غير

مَسْبُوقٍ مِنْ قَبْلِ فِي التَّارِيخِ، وَأَصْبَحَ خَاضِعاً لِمُتَغَيِّرَاتٍ مُتَلَاحِقَةٍ وَقَفْزَاتٍ مُتَتَالِيَةٍ عَلَى الْأَصْعَدَةِ الْحَيَاتِيَّةِ وَالْمَعِيشِيَّةِ وَالْفِكْرِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ؟. أَلَا يُوجِبُ مِثْلُ ذَلِكَ التَّغْيِيرَ الْجَذْرِيَّ وَقَفَاتٍ جَادَّةً وَنَظَرَاتٍ صَارِمَةً أَمَامَ طَبِيعَةِ «الثَّقَافَةِ» السَّائِدَةِ، وَمَدَى مُلَاءَمَتِهَا لِلتَّغْيِيرَاتِ، وَتَجَاوُبِهَا لِمُقْتَضِيَّاتِ الْعَصْرِ، وَقُدْرَتِهَا عَلَى «الاسْتِجَابَةِ» لَطَبِيعَةِ «التَّحْدِيَّاتِ» الْمُتَفَاعِمَةِ نَوْعاً وَكَمّاً؟).

إِنَّ الْهَمَّ الرَّئِيسَ لِهَذَا الْكِتَابِ هُوَ مُحَاوَلَةُ سَبْرِ طَبِيعَةٍ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ «رَدُّ الْفِعْلِ الْمَوْضُوعِيِّ» وَمُقَوِّمَاتِهِ الْإِزَاءُ التَّحَوُّلَاتِ الْكُبْرَى الَّتِي تَشْهَدُهَا الْحَيَاةُ الْبَشَرِيَّةُ فِي «الْأَلْفِيَّةِ الثَّلَاثَةِ»، أَخِذاً فِي الْإِعْتِبَارِ جُمْلَةً مِنَ الْعُنَاصِرِ، مِثْلُ: تَجَارِبِ «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ» عَلَى مَدَى قَرْنَيْنِ مِنْ مُحَاوَلَاتِ تَأْسِيسِ «النُّهْضَةِ»، وَطَبِيعَةِ التَّحْدِيَّاتِ الْمُعَاصِرَةِ، وَنَهْجِ «الْأُمَمِ الْمُتَقَدِّمَةِ» وَتَجَارِبِهَا، وَمُؤَشِّرَاتِ «الْمُسْتَقْبَلِ» وَضُغُوطِهِ، وَضَرُورَةِ السَّعْيِ إِلَى النَّفَازِ مِنَ الْمَازِقِ الَّذِي أَسَرَ «الثَّقَافَةَ الْعَرَبِيَّةَ» وَحَاصَرَهَا وَكَبَّلَ حَرَكَتَهَا. وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ كُلِّ الْمُتَغَيِّرَاتِ وَالتَّحْدِيَّاتِ، فَإِنَّا، وَفَقَ وَصَفِ زَكِيِّ نَجِيبٍ مَحْمُودٍ: (مَا نَزَالَ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا نَنْسُجُ حَيَاتِنَا عَلَى الْمِنْوَالِ الْقَدِيمِ نَفْسَهُ؛ فَصُدُورٌ تَضْطَرُّ بِمَشَاعِرِ الْغَضَبِ أَوْ الرِّضَا، وَالسِّينَةُ تَنْطَلِقُ بِالتَّعْبِيرِ عَمَّا فِي الصُّدُورِ، تَعْبِيرًا بِالشَّعْرِ حِينًا وَبِالنَّثَرِ أَحْيَانًا، ثُمَّ لَا شَيْءَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَمَحْطَةُ الْوَصُولِ عِنْدَنَا هِيَ أَنْ يَكُونَ مَكْنُونُ الْفُؤَادِ قَدْ أُفْرِغَ فِي عِبَارَاتٍ لُغَوِيَّةٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّا نَظُنُّ فِيمَا يَبْدُو - جَرِيئاً مَعَ نَمُودَجِ الشَّاعِرِ الْقَدِيمِ - أَنَّهُ مَا دَامَ الْقَلْبُ قَدْ انْفَعَلَ وَاللِّسَانُ قَدْ نَطَقَ، فَقَدْ أَدَيْنَا كُلَّ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُؤَدَّى) (٢٠).

٣-٥-١) «البُعْدُ الزَّمْكَانِي» وَ«إِشْكَالِيَّةُ الثَّقَافَتَيْنِ» فِي الْوَاقِعِ الْعَرَبِيِّ:

إِنَّ تَدَاخُلَاتِ «البُعْدِ الزَّمْكَانِيِّ» الْمُتَبَايِنَةِ وَمُقَوِّمَاتِهِ الْمُتَشَابِكَةِ قَادَتِ «التَّكْوِينَ الثَّقَافِيَّ الْعَرَبِيَّ» إِلَى «أَزْمَةٍ فِكْرِيَّةٍ» تَنْعَكِسُ عَلَى الْأَدَبِيَّاتِ السَّائِدَةِ فِي «الفِكرِ الْعَرَبِيِّ الْمُعَاصِرِ» فِي مُصْطَلَحَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ مِثْلُ «الغَزْوِ الثَّقَافِيِّ»، وَ«ثَنَائِيَّةِ التُّرَاثِ وَالْحَدَاثَةِ»، وَ«أَزْمَةِ الْعَقْلِ الْعَرَبِيِّ»، مِمَّا يَجْعَلُ التَّحْدِيَّ الْقَائِمَ هُوَ تَأْسِيسُ «تَكْوِينِ ثَقَافِيٍّ» يُحَدِّدُ مَوْقِعَ «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ» عَلَى خَرِيطَةِ الْكَوْنِ فِي «زَمَانٍ» مُعَيَّنٍ وَ«مَكَانٍ» مُحَدَّدٍ. وَلَكِنْ لَعَلَّهُ

من المُحير أن نجد أن «الثقافة العربيّة» - بعد قرنين من الإخفاقات الفكرية والهزائم التّمويّة - تواصل أنسياقها في الجدليات المُبهمة والعُموميّات الغائمة ولا تشغلها تلك القضايا الكبرى مثل «قضية التّمية» وشروطها، و«العولمة» وتحدياتها، و«المُستقبل» ومُتطلباته؛ ولا تُمعن النظر في وسائل التّفاعل والتّجاوب مع «منظومة العلوم والتّقنية» التي هي محور حياة العصر وإنجازاته؛ ولا تفقه أن لتلك «المنظومة» أوجهاً أخرى عدا «الوجه الاستهلاكي» الذي أبلت فيه الأمة أحسن البلاء، وأهملت الأبعاد الإنتاجية والثقافية والتّموية لهذه «المنظومة الحيويّة».

وهكذا تهيمُن على الواقع الثقافيّ العربيّ «إشكاليّة الثّقافتين» بشكلٍ حادٍّ، وليس ذلك بمُستغربٍ، فقد رأينا في الفصل الثّاني من هذا الكتاب كيف شخّص تشارلز سنو^(٢٢) تلك «الإشكاليّة» في «المُجتمعات الغربيّة»؛ وهي مُجتمعات نبّت فيها «الحركة العلميّة» بشكلٍ طبيعيٍّ، وانبثقت «الثّورة العلميّة» عن عُقول رجالها وجهودهم؛ فهي مُتصلةٌ بحاضرهم وماضيهم اتصالاً وثيقاً وطبيعيّاً. ولكن على الرّغم من طبيعة النّمُو المُتدرّج لـ «الحركة العلميّة - التّقنيّة» في نسيج «الفكر الغربيّ» وأنماط حياة «المُجتمعات الغربيّة» إلا أن تشارلز سنو تعرّف على مُشكلة «هيمنة الثّقافة التّقليديّة» التي هي - في الأساس - «ثقافة أدبيّة»، ووجد أن الفجوة بين «الثّقافتين» كانت بارزةً، وأنها تحتاج إلى استقصاءٍ فكريٍّ، ومُعالجةٍ منهجيّةٍ، وإجراءاتٍ عمليّة. لقد وصف تشارلز سنو^(٢٢) - في خمسينات القرن الماضي - حال «الثّقافة الأدبيّة» التّقليديّة السائدة - آنذاك - في «المُجتمعات الغربيّة» بقوله: (ما زال أهلها يُحبّون التّظاهر بأنّها كُلُّ «الثّقافة» كما لو أنّ «النّظام الطّبيعيّ» غير موجودٍ، وكما لو أنّ تحرّي نظام الطّبيعة ليس له أهميّة في قيمته الدّاتيّة أو في نتائجه، وكما لو أنّ البناء العلميّ للعالم الطّبيعيّ لا يُمثّل في عمقه الفكريّ وتعمّقه وصياغته أجمل وأشدّ الأعمال الجماعيّة للعقل البشريّ إبهاراً)، وفي السّياق نفسه يصف تشارلز سنو الأوضاع السائدة بين المُثقفين في «المُجتمعات الغربيّة» فيقول: (وهكذا يتسامقُ بناءُ الفيزياء الحديثة، ولكن الرّؤية التي يملكها مُعظمُ أشدّ الناس ذكاءً في العالم الغربيّ حوله مُماثلةٌ تماماً للرّؤية التي كان يملكها أسلافهم في العصر الحجريّ

(الحديث). ولو أننا أردنا وَصَفَ حال «الثقافة العربية» اليوم لما وَجَدْنَا أَفْضَلَ مِنْ تِلْكَ الْجُمْلِ التي وَصَفَ بها تشارلز سنو «المُجْتَمَعَاتِ العَرَبِيَّة» فِي خَمْسِينَاتِ القَرْنِ المَاضِي. وَأَمَّا زكي نجيب محمود فَإِنَّهُ يَصِفُ ذَلِكَ «التَّغْيِيرَ الجَذْرِيَّ» الَّذِي طَرَأَ عَلَى «الفِكْرِ البَشَرِيِّ» فِي القُرُونِ الثَّلَاثَةِ الأَخِيرَةِ بِقَوْلِهِ: (كَانَتْ «الكَلِمَةُ» مَدَارَ الحَيَاةِ فِيمَا مَضَى، فَأَصْبَحَتْ «الآلَةُ» هِيَ المَدَارُ، وَبِعِبَارَةٍ يَسْهُلُ عَلَى القُرَّاءِ حِفْظُهَا نَقُولُ: «إِنَّ النَّقْلَةَ الحضاريَّةَ هِيَ مِنْ مَرَحَلَةِ الكَلَامِ مَوْلُوجِيَا إِلَى مَرَحَلَةِ التَّكْنُولُوجِيَا»؛ وَ«الكَلَامِ مَوْلُوجِيَا» هِيَ الكَلَامُ بِكُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ قَوَاعِدٍ وَمَقَائِيسَ، وَ«التَّكْنُولُوجِيَا» هِيَ أَجْهَزَةُ الصُّنْعِ بِكُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ عُلُومٍ، وَبِالطَّبْعِ لَمْ يَخْلُ عَصْرٌ مِنْ أَجْهَزَةٍ وَآلَاتٍ، وَلَا يَخْلُو عَصْرُنَا مِنْ جَانِبِ الكَلَامِ، غَيْرَ أَنَّ طَابِعَ العَصْرِ مُسْتَمَدٌّ مِنَ العُنْصَرِ المَوْجَّهِ لِتَيَّارِ الحَيَاةِ، وَلَقَدْ كَانَ هَذَا المَوْجَّهَ هُوَ الكَلِمَاتُ فِي شَتَّى صُورِهَا، وَأَصْبَحَ مُوجَّهُنَا اليَوْمَ هُوَ الآلاتُ وَعُلُومُهَا) (٢٠).

تلك هي حقيقة «التَّحْدِي» الذي تتصدى له مُخْتَلَفُ الثَّقَافَاتِ الإنسانيَّةِ فِي «الْأَلْفِيَّةِ الثَّالِثَةِ»، وَتِلْكَ هِيَ «مُعَادَلَةُ الحضارةِ المُعَاصِرَةِ» الَّتِي تَسْعَى مُخْتَلَفُ الأُمَمِ إِلَى ضَبْطِهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ الخَلَلَ البَيِّنَ فِي تِلْكَ التَّرْكِيبَةِ المُعَقَّدَةِ لـ «مُعَادَلَةِ الحضارة» يَشْرَحُ - تِلْقَائِيًّا - الوَاقِعَ الأليمَ الَّذِي يَجْتَمِعُ عَلَى صَدْرِ «الثَّقَافَةِ العَرَبِيَّة» لِيَحُولَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّفَاعُلِ مَعَ مُقْتَضِيَّاتِ «الزَّمان»، وَشُرُوطِ «المكان»، وَتَحْدِيَّاتِ «الحاضر»، وَمُواصِفَاتِ «المُسْتَقْبَل»؛ وَبِالتَّالِي يَمْنَعُ أَيَّ جُھُودٍ لِتَغْيِيرِ ذَلِكَ الوَاقِعِ، أَوْ تَعْدِيلِهِ؛ لِيَكُونَ مُتَجَاوِبًا مَعَ اِحْتِيَاجَاتِ «المُجْتَمَعَاتِ العَرَبِيَّة»، وَمُتَنَاعِمًا مَعَ قَضَايَاها الَّتِي تَزْدَادُ اسْتَفْحَالًا وَاسْتَشْكَالًا وَتَأْزُمًا، بَيْنَمَا تَزْدَادُ مُمَانَعَةً ثِقَافَتُهَا لِأَيِّ مُحَاوَلَاتٍ تَهْتَمُّ بِاِكْتِسَابِ خِصَائِصِ «عَصْرِ العَوْلَمَةِ»، وَمُنْطَلَقَاتِ «مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ».

إنَّه مِنْ الوَاضِحِ - أَيْضًا - أَنَّ حَال «مُثَقِّفِي العَالَمِ العَرَبِيِّ» لَا يَشُطُّ كَثِيرًا عَنْ ذَلِكَ الوَاقِعِ الَّذِي وَصَفَهُ تشارلز سنو فِي الخَمْسِينَاتِ مِنَ القَرْنِ العَشْرِينَ فِي أوروپَا، بَلْ هُوَ - فِي رَأْيِي - أَشَدَّ تَعْقِيدًا وَأَسْوَأَ حَالًا كَمَا سَنَرَى فِي سِيَاقِ هَذَا الكِتَابِ؛ وَلَكِنْ الوَضْعُ فِي العَالَمِ العَرَبِيِّ يَخْتَلِفُ - نَوْعًا مَا - عَنْ مَا وَصَفَهُ تشارلز سنو فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِعَدَاءِ «النُّخْبَةِ الأدبيَّة» لـ «الحركة العِلْمِيَّة»؛ فَالْمُثَقَّفُونَ العَرَبُ - بِشَكْلِ عَامٍّ - لَا يُنَاصِبُونَ «التَّقْنِيَّة»

العَداء، ولا يُحَارِبُونَ «الحركة العلميّة»، بل أغلبهم يتغنّى بها في كلِّ محفلٍ، ويُنادي بها في كلِّ مُناسبةٍ، ولو كان ذلك من باب «إبراء الذّمة» ومُجَاراة «روح العصر» إلا أن ما تُعانيه «ثقافة المُجتمعات العربيّة» من «أُميّة علميّة» يجعلهم يتخذون - في أحسن الأحوال - موقفاً سلبيّاً عاجزاً عن دَفْعِ الأمور في اتّجاهٍ تفاعلٍ حيويٍّ مع قضايا العصر وهُمومه.

لقد بقيت «الثّقافة العربيّة» أسيرة إرثها الأدبيّ، واللّغويّ، والفقهيّ، والوعظيّ، والسّياسيّ؛ حتّى تلك الطُّرُوحات التي حاولت استخدام مُصطلحاتٍ حديثة كانت تضطرُّ إلى الانخراط من جديدٍ في «البوتقة الاجتراريّة» ذاتها لانعدام «الأدوات المعرفيّة» القادرة على التّعامل مع «العصر» والتّفاعل بحيويّة مع «التّحدّيات»؛ وبذلك ارتدى القديم ثوباً جديداً، فبدا المظهر مُختلفاً، وأمّا المضمون فقد بقي على حاله الكسيع؛ عديم الفاعليّة ومُنقَطع الأنفاس. وهكذا برز على «السّاحة الثّقافيّة العربيّة» من أسماهم محمد عابد الجابري^(٥٩) بـ «المُتقفين اللّقطاء»، وهم من يُمكن أن نسمّيهم «تجار المُصطلحات» الذين تباروا في استيراد مُصطلحاتٍ من بيئاتٍ ذات تجارب مُختلفة، وتنافسوا على تمجيدها وتقديسها، إمّا طمعاً في مكسبٍ سريع، أو توقّعاً لصيتٍ هَشٍّ، أو جهلاً بأصولها ومُسْتنباتاتها، وحسبوا إنَّ بإمكانهم زراعتها في تربةٍ لا تدعّم خصائصها، وفي مُناخٍ لا يوافق مُكوّناتها، وتوقّعوا أنّها ستنبُت زهوراً وثماراً، ولكن - بطبيعة السّنن الكونيّة - فإنّ ذلك لن يُحقّق أكثر من حصاد الرّيح الذي لا يُنتج إلا فوضى، ولا يُخلف إلا خساراً.

وعلى مدى القرنين الأخيرين ممّا يُسمّى «عصر النّهضة» في العالم العربيّ كانت هناك جهودٌ متعدّدة لتجديد «الثّقافة العربيّة»، وتنويع روافدها، وإضفاء ملامح عصريّة عليها، ولكن الواقع المُشاهد يُؤكّد أنّها جهودٌ باءت بالفشل، وذلك بالرّغم من إسهامات قيّمة لقاماتٍ فكريّة، من أبرزها مالك بن نبيّ وزكي نجيب محمود ومحمد عابد الجابريّ، تفاعلت - بعمقٍ وجديّةٍ وأصالةٍ - مع «الهمّ الثّقافيّ» في النّصف الأخير من القرن العشرين في مُحاولاتٍ لفحص «خريطة العالم الجديد»، وإجراء عمليّات «نقدٍ ثقافيّ» تهتمُّ بتحليلِ جوانب الوهن، وأسبابِ فشل «الثّقافة العربيّة» في تحقيق «الاستجابة» الفاعلة لـ «التّحدّي» الذي يُجابهه مُجتمعاتها.

٣-٦) دون كيخوته و«الثقافة العربية»:

لعله من المناسب أن نتوقف هنا مع زكي نجيب محمود في محاولاته لسبر أغوار «المعضلة الثقافية» التي تتصبُّ أمام الأمة كعائق رئيس في طريق «التحوُّلات النوعية» اللازمة للحاق بركب العصر، ويرى زكي نجيب محمود^(٢٠) في قصة «دون كيخوته» (دون كيشوت) تعبيراً عن الحدِّ الفاصل بين عصرين في أوروبا؛ «العصور الوسطى» و«العصر الحديث»، ويتلمَّس فيها ترميزاً لجوهر «المعضلة الثقافية» القائمة في «الفكر العربي». وقبل أن نطلق إلى استنتاجات زكي نجيب محمود لا بدَّ أن نتوقف - أولاً - أمام وصفه لشخصية «دون كيخوته» حيث يقول: (هذا الفارس الأسطوري الذي ملأته الأوهام، حتى لقد امتشق سيفه، وأدَّرع بدروعه، وراح يُقاتل طواحين الهواء، ويهاجم قطعان الغنم، حاسباً إياها قلاعاً وجيوشاً). يتأمل زكي نجيب محمود حال دون كيخوته في محاولاته للملاءمة بين ثقافته وبين واقعِهِ فيقول: (دون كيخوته قرأ قراءةً مُستفيضةً عن حياة الفرسان كما كانت في العصور الوسطى، وتشبَّع بما قرأ حتى اعتزَّم أن يحيا فارساً على منهاجهم، فلو كان دون كيخوته يعيش في قلب العصور الوسطى مع سائر الفرسان عندئذٍ، وسلك كما سلكوا، لما كانت هناك مفارقةٌ تُلَفِّتُ النظر، لكن تلك العصور كانت قد جاوزت نهارها وانحدرت إلى غروبها، فإذا ما أراد إنسان ساعة الغروب أن يردَّ الزمن إلى ساعة الظهيرة التي انقضت وانقضى أوانها، كان ذلك هو العبث بعينه لأنه يُحاول المُستحيل).

تتضح أبعدُ «الإشكالية الثقافية» في «الفكر العربي» في الصورة الهزلية التي يصفها زكي نجيب محمود بقوله: (كان دون كيخوته في سعيه الواهم تجسيدا لتراث مكتوب، فأخذ يلتمس له في حياة الواقع شبيهاً يؤيده ويحميه، ولأمر واضح المرمى، جعله المؤلف رجلاً نحيلًا ضعيفاً، أثقل جسده بدروع لم تُخلَق إلا لأجساد قوية سليمة، فازداد هزاله هزالاً وهو تحت دروعه الثقال، ولأمر واضح كذلك، جعله المؤلف يركب حماراً عليلًا، ويحسب أنه يعتلي جواداً كجياذ أسلافه من الفرسان، فكانت كلها رموزاً مكثفة تصرخ بالدلالة على أن أوان الفروسيّة قد فات ومات، ومن أراد إحياءه في غير عصره، كان كمن أراد أن يخرج من الماء شُعلة نار).

(٦-٣) دون كيخوته و«الثقافة العربية»:

لعله من المناسب أن نتوقف هنا مع زكي نجيب محمود في محاولاته لسبر أغوار «المعضلة الثقافية» التي تتصبُّ أمام الأمة كعائق رئيس في طريق «التحوُّلات النوعية» اللازمة للحاق بركب العصر، ويرى زكي نجيب محمود^(٢٠) في قصة «دون كيخوته» (دون كيشوت) تعبيراً عن الحدِّ الفاصل بين عصرين في أوروبا؛ «العصور الوسطى» و«العصر الحديث»، ويتلمَّس فيها ترميزاً لجوهر «المعضلة الثقافية» القائمة في «الفكر العربي». وقبل أن نطلق إلى استنتاجات زكي نجيب محمود لا بدَّ أن نتوقف - أولاً - أمام وصفه لشخصية «دون كيخوته» حيث يقول: (هذا الفارس الأسطوري الذي ملأته الأوهام، حتى لقد امتشق سيفه، وأدَّرع بدروعه، وراح يُقاتل طواحين الهواء، ويهاجم قطعان الغنم، حاسباً إياها قلاعاً وجيوشاً). يتأمل زكي نجيب محمود حال دون كيخوته في محاولاته للملاءمة بين ثقافته وبين واقع فيقول: (دون كيخوته قرأ قراءةً مُستفيضةً عن حياة الفرسان كما كانت في العصور الوسطى، وتشبَّع بما قرأ حتى اعتزم أن يحيا فارساً على منهاجهم، فلو كان دون كيخوته يعيش في قلب العصور الوسطى مع سائر الفرسان عندئذٍ، وسلك كما سلكوا، لما كانت هناك مفارقة تُلَفَّت النظر، لكن تلك العصور كانت قد جاوزت نهارها وانحدرت إلى غروبها، فإذا ما أراد إنسان ساعة الغروب أن يردَّ الزمن إلى ساعة الظهيرة التي انقضت وانقضى أوانها، كان ذلك هو العبث بعينه لأنه يُحاول المُستحيل).

تتضح أبعاد «الإشكالية الثقافية» في «الفكر العربي» في الصورة الهزلية التي يصفها زكي نجيب محمود بقوله: (كان دون كيخوته في سعيه الواهم تجسيدا لتراث مكتوب، فأخذ يلتمس له في حياة الواقع شبيهاً يؤيده ويحميه، ولأمر واضح المرمى، جعله المؤلف رجلاً نحيلًا ضعيفاً، أثقل جسده بدروع لم تُخلق إلا لأجساد قوية سليمة، فازداد هزاله هزالاً وهو تحت دروعه الثقال، ولأمر واضح كذلك، جعله المؤلف يركب حماراً عليلًا، ويحسب أنه يعتلي جواداً كجياذ أسلافه من الفرسان، فكانت كلها رموزاً مكثفة تصرخ بالدلالة على أن أوان الفروسيّة قد فات ومات، ومن أراد إحياءه في غير عصره، كان كمن أراد أن يخرج من الماء شُعلة نار).

إن دَلالات تلك الصُّورة الهزليَّة تتجلَّى في «الوَاقِع الثَّقَافِي العَرَبِيَّ»، ونحن نتعامل مع «العَصْر» بغير أدواته، ونَتَطَلَّقُ في آفاقه بغير وسائله، ونُكْرِسُ «المُحاوَلات البَهْلَوَانِيَّة» التي تَسْعَى إلى إِبْقَاءِ «الثَّقَافَةِ العَرَبِيَّة» دَاخِلَ الزَّمَنِ وَخَارِجَهُ في آنٍ وَاحِدٍ. ولذا فَإِنَّ «إِشْكَالِيَّةَ الثَّقَافَتَيْنِ» هي أَشَدُّ عُمُقًا وَتَغْلُغَلًا وَتَعْقِيدًا في «النَّسِيجِ الفِكْرِيِّ العَرَبِيِّ» منها في «الفِكرِ العَرَبِيِّ»، وبالتالي فَإِنَّهَا تَحْتَاجُ إلى جُهودٍ مُكثَّفَةٍ لِلتَّقْلِيلِ من حَدِّتِهَا، وإلى بِرَامِجٍ وَاسِعَةٍ النُّطَاقِ لِلتَّخْفِيفِ من وَطْأَتِهَا. بطبيعة الحال هناك دائماً العِبارات الفَضْفَاضَةُ عن أَهميَّة «العلوم» و«توطِين التَّقْنِيَّة» في مُخْتَلَفِ مُنْتَدِيَاتِنَا وَمُؤْتَمَرَاتِنَا، إِلَّا أَنَّنَا نَمُرُّ عَلَيْهَا مُرُورَ الكِرَامِ لِنَنْصَرِفَ إلى مَا أَلْفَنَاهُ من الكَلَامِ، وَلِنَحْتَضِنَ قَضَايَانَا «التَّقْلِيدِيَّة» و«الاجْتِرَاريَّة» و«الانْبِهَاريَّة» في سِياقَاتِنَا الثَّقَافِيَّة، وكأنَّ الأَمْرَ بِرُمَّتِهِ لَا يَتَجَاوَزُ فَقْطَ مَرَحَلَةٍ «إِزَالَةِ العَتَبِ» و«إِبْرَاءِ الذَّمَّة»!

من مُنْطَلَقِ النَّزَاهَةِ الفِكْرِيَّةِ يَنْبَغِي أَنْ نَعْتَرِفَ بِأَنَّ هَذَا الحَالِ لَيْسَ بِمُسْتَفْرَبٍ عَلَى «ثَقَافَةٍ» تَأَسَّسَتْ عَلَى «الفِكرِ الأدْبِيِّ»، وتَرَاكَمَتْ عَلَيْهَا - عِبَرُ قُرُونٍ - مُعْطِيَاتُهُ وَأَنْسَاقُهُ، وَطَفَتْ تَفَاعُلَاتُهُ فِي أَجْوَاءِ هَيَمَنْتِ عَلَيْهَا السِّيَاسَةُ وَصِرَاعَاتُ السُّلْطَةِ؛ وَلِذَا فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ طَرَحُ تشارلز سنو لـ «إِشْكَالِيَّةِ الثَّقَافَتَيْنِ» في «المُجْتَمَعَاتِ الغَرَبِيَّة» صَحِيحاً بِالرَّغْمِ من أَنَّهَا صَانِعَةُ «العلومِ الحَدِيثَةِ» والمُمَسِّكَةُ بِزِمَامِ «التَّقْنِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ»، فَإِنَّهُ - بِالضَّرُورَةِ - «حَالَةٌ ثَقَافِيَّةٌ مُسْتَفْجَلَةٌ فِي وَاقِعِ «الثَّقَافَةِ العَرَبِيَّة»». أَمَّا الفَرْقُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فَهُوَ فِي جُرْأَتِهِمْ عَلَى تَشْخِيصِ «الإِشْكَالِيَّة»، وإِدْرَاكِهِمْ لِآثَارِهَا السَّلْبِيَّةِ، وَحِرْصِهِمْ عَلَى تَجْسِيرِ «الفَجْوَةِ» و«الجَفْوَةِ» بَيْنَ «الثَّقَافَتَيْنِ»، وَسَعْيِهِمْ لِتَأْمِينِ «التَّجَانُسِ الثَّقَافِيِّ» بَيْنَ مُجْتَمَعِهِمْ وَخِصَائِصِ عَصْرِهِ؛ وَأَمَّا نحنُ فَقَدْ اسْتَبَعَدْنَا «ثَقَافَةَ العلوم»، ونَظَرْنَا إلى «العلومِ والتَّقْنِيَّة» عَلَى أَنَّهَا مُجَرَّدُ أَدَوَاتٍ وَآلَاتٍ وَمَوَادٍّ اسْتِهْلَاكِيَّةٍ مِمَّا يُمَثِّلُ «ظُلُمًا ثَقَافِيًّا» لِلْعُلُومِ نَدَفَعُ ثَمَنَهُ غَالِيًا لِفَشْلِنَا فِي التَّعَامُلِ مع الجَوْهَرِ الحَقِيقِيِّ لـ «الحَرَكَةِ العِلْمِيَّة»، وَآثَارِهَا الْمُهِيمَنَةِ عَلَى حَيَوَاتِ البَشَرِ وَأَشْكَالِ الحَجَرِ.

٣-٧) الدوائر المنغلقة في «الحركة الثقافية العربية»:

إنَّ الإحباط، أو ما وصفه برهان غليون^(١٨) بـ«المحنة»، الذي أصاب المثقفين العرب بمختلف مدارسهم الفكرية وتوجهاتهم السياسية جعل أحد أبرز نتائجها ما وصفه غليون بقوله: (الانكفاء على الذات وعلى العمل الثقافي والإبداعي والبحث العلمي المتجرد عن أي التزام اجتماعي أو سياسي بالمعنى الواسع للكلمة، مع السعي إلى تحرير «الثقافة» من «السياسة» أو تأكيد انفصالها عنها. والمقصود هنا وضع «السُّلطة الثقافية» في مواجهة «السُّلطة السياسية» وكخصم لها أو بديل منها)^(١٨). إنَّ هذا الرأي، الذي يطرحه غليون، يعود بنا إلى طُرُوحات الغالبية الكاسحة من المثقفين العرب لنعود دوماً إلى «نقطة البدء» من حيث ندري ولا ندري؛ فـ«إشكالية التنمية» لا تكمن في العلاقة بين «الثقافة والسياسة» أو «المثقفون والسلطة»، ولكنها تكمن في انفصام «الثقافة» عن «التنمية» بمعانيها الرحبة وآفاقها الحقيقية وآلياتها الفاعلة؛ فانصرف المثقفون العرب إلى أفلاكهم الخاصة يجترُّون إبداعاتهم التقليدية أو الحداثية، ومنهم من وجد في الأنشطة العلمية والتقنية المُجرَّدة ملجأً يحسب أن فيه المخرج من الأزمة، ولكن بقي كل ذلك بمنأى عن حقيقة «التحدي»، وبعيداً عن «بوتقة التنمية» بضرورتها الفكرية والثقافية والاجتماعية. إنَّ «الخطاب الوصفي - السردى - التنظيري»، الذي تزخر به «الثقافة العربية» وتفخر، حافظ على جوهره وأصالته وإن تغيرت الأشكال والقوالب بتغير الظروف والأشخاص والمشكلات، وهذا ما يؤكده برهان غليون عندما يقول: (وهكذا حلت محلّ الأدبيات العقائدية القديمة، التي كانت تُسيطر على إنتاج المثقفين، المقالات التحليلية الاستراتيجية والسياسية والاجتماعية)^(١٨). وهكذا تحوّل «الثقافة العربية» - في أزمتها المتفاقمة - حول الحمى دون أن تقع فيه، وتستمر في مواصلة نذبها على واقعها، وتواصل رحلتها في دوائر منغلقة على نفسها، ولا شك أن هذا نتاج طبيعي لـ«ثقافة» تهيم عليها «ثقافة اللفظ» و«زخرفة الكلام»، وتأسرها المفردات والجماليات الإنشائية حتى ولو كانت على نسق صاحبنا الذي اعتقد أنه أتى بجديد عندما وصف حاله وحال رفاقه فأنشد يقول: (كأننا والماء من حولنا ... قومٌ جلوسٌ حولهم ماءً)!

وفي السّعي نحو تشخيص «واقع الثقافة العربيّة» وهشاشة أحوالها، يقول شاكر مصطفى: (الفكر العربيّ الذي قدّمه المثقّفون سواءً في ما بين الحربين أو بعد الحرب الثانية حتى أوائل السبعينات، وسواءً كان قومياً أم غير قوميّ، أم ثقافياً، كان يعدّ الناس بأعظم الآمال وبناتج واسعة الطّموح وأبعاد من السعادة مُزينة بالنجوم. لم يكن يدري حتى المثقّفون ذوو البصائر أنّه كان يعيش في أرض الأحلام، وأنّ الواقع الذي ظنّه مكيناً ثابتاً إنّما اخترعه بنفسه لنفسه ليؤمن به، وقوامه آمال رومانسيّة وفكر ضحلّ متهافٍ أو منقول بالحرف عن واقع عربيّ مُغاير) ^(١٨). بطبيعة الحال لم يتغيّر شيء في «البنية الثقافية العربيّة»، وما زال «التّكوين الثقافيّ العربيّ» يُحافظ على ملامحه الأساس، ولم تُؤثر فيه الفواجع المتلاحقة في التاريخ العربيّ الحديث، ولم يُبدّل من تركيبته تفاقم الأحوال الاجتماعيّة والاقتصاديّة والإنتاجيّة والمعرفيّة؛ وما زال «الفكر الأدبيّ»، بتّظيره المُجرّد وبلاغته الأسيرة وعموميّاته الهشّة، يُهيمن على صنّ القرار في «المُجتمعات العربيّة»، ولذا فإنّ واقعها أشدّ وطأة من وصّف تشارلز سنو لحال «المُجتمعات الغربيّة» عندما قال إنّ النخب الأدبيّة: (لا يصنعون القرار، ولكن كلماتهم تنساب بسهولة إلى آذان صانعي القرار) ^(٢٢).

من المهمّ - أيضاً - أن نُؤكّد هنا أنّنا نظلم «المثقف العربيّ» عندما نتوقّع منه أن يحدث «نقلات نوعيّة» كبرى في حياة مُجتمعاته؛ فانصرافه عن الدّراسة الموضوعيّة لـ «إشكالات التّمية» متوقّع وهو الذي وُلد ورُضع وترعرع في «ثقافة» لا تحمّل مقومات عصرها، فهو مُغيّب تماماً عن طبيعة «مقتضيات التّمية» وآلياتها وفكرها «العلميّ - التقنيّ»، وقديماً وحديثاً قالوا: (فاقد الشيء لا يُعطيه). إنّ هذا «المناخ الفكريّ الاجتراريّ» الرّاكد هو المسؤول الأوّل عن وأد الجهود السّاعية إلى «التّفاعل التّمويّ» بكلّ أبعاده، وهذا ما وصفه مالك بن نبيّ - بدقّة - عندما أعلن: (إنّ جوهر المسألة هو مُشكلاتنا العقليّة، ونحن لا زلنا نسير ورؤوسنا في الأرض، وأرجلنا في الهواء، وهذا القلب للأوضاع هو المظهر الجديد لمشكلة نهضتنا) ^(٢). أمّا أبرز معالم الوهن والعجز في «الثقافة العربيّة» فيتمثل في الأزمة المُحتدّمة في ما يُعرف بـ «جدليّة الأصالة والمعاصرة»، أو «ثنائيّة التّراث والحداثة»، وهي إشكاليّة تقع في صميم «إشكاليّة التّمية»، وسنُفرد لها الفصل التّالي.

إشكالية التراث والحداثة

٤-١) مدخل:

طوال قرنين من الزمن كانت القضية الكبرى في «المجتمعات العربية» هي «قضية النهضة»، وكانت الأسئلة الكبرى هي «أسئلة النهضة»، ولكن كل مشروعات «الحداثة والتحديث» - بأشكالها الأدبية والفكرية والسياسية والمادية - فشلت في أن تحقق للأمة العربية «مشروع النهضة» و«مكاسب التنمية». لقد تمخض عن كل تلك «المحاولات النهضوية» مدارس فكرية وقوى شدة وجذب سياسي واجتماعي وثقافي، وهي - في أساسها ومرجعياتها - تنبثق عن تلك «الإشكالية الكبرى» التي انتصبت في أعماق الوجدان والعقل العربي، وعرفت باسم «إشكالية التراث والحداثة»، أو «إشكالية الأصالة والمعاصرة»، فقد وصفها محمد عابد الجابري بأنها: (الإشكالية المحورية في الفكر العربي)^(١)، وأما زكي نجيب محمود فقد وصفها بأنها: (أمُّ المشكلات)^(٢٠)؛ وهي تمثل ذلك التشابك المعقد بين تداعيات وجدانية، وتداخلات تراثية، وقضية الهوية، والدفاع عنها ضد «الفكر الغازي» القادم من الغرب، ويحدث ذلك في الوقت نفسه الذي تمثل فيه معطيات ذلك الغرب وإنتاجه - على مختلف الأصعدة - مثالا مطلوباً في «التنمية»، ونموذجاً مرغوباً في «النهضة».

ذلك ما يؤكد محمد عابد الجابري وهو يوطر لهذه «الإشكالية» فيقول: (غير أن هذا الحضور الأيديولوجي للتراث في الوعي العربي المعاصر، وبمعنى آخر استمرار الدعوة إلى الأخذ به كسلاح أيديولوجي ضد التهديد الخارجي ليس إلّا وجهاً واحداً من العملة. أما الوجه الآخر، وهو الأكثر وقعاً وثقلاً على الوعي واللاوعي العربيين في العصر

الحاضر، فهو ذلك الشُّعُورُ الدَّرامي بعمقِ الهُوةِ التي تَفْصِلُ بين التُّراثِ ومُضامينه المَعْرِفيَّةِ والأيدولوجيَّةِ والمِعياريَّةِ، وبين الفِكرِ العَالَميِّ المُعاصِرِ ومُنجزاته العِلْمِيَّةِ والتَّقنيَّةِ ومعاييرهِ العَقليَّةِ والأَخلاقيَّةِ^(١).

لقد ذكرنا، في الفصل الأول من هذا الكتاب، أنَّ هذه التَّدافُعاتِ والتَّياراتِ والمُحاولاتِ تَمَحَّضَتْ - منذ مَطْلَعِ القَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ المِيلاديِّ - عن ثلاثِ مدارسٍ رئيسية:

(١) «المَدْرَسَةُ التُّراثِيَّةُ»: وهي اتِّجَاهُ رَافِضٍ لِكُلِّ ما هو جَدِيدٌ، ومُتَقَيِّدٌ بـ«التُّراثِ»، ويرى في كُلِّ جَدِيدٍ وَافِدٍ من الغَرْبِ تَهْدِيداً لِلهُويَّةِ والدين والأَخلاقِ.

(٢) «المَدْرَسَةُ الحَدَاثِيَّةُ»: وهي اتِّجَاهُ رَافِضٍ لـ«التُّراثِ» إذ يراه عَقَبَةً تُعَيِّقُ اللِّحاقَ بِالرَّكْبِ الحضاريِّ المُنْطَلِقِ بِخُطُواتِ «العِلْمِ» المُتسارِعةِ، وتحدِّياتِ «العَصْرِ» المُتفاقيمةِ.

(٣) «المَدْرَسَةُ التَّوْفِيقِيَّةُ»: وهي اتِّجَاهٌ يرى ضرورةَ الجَمْعِ بين «الحُسْنَيْنِ»؛ فيَحْرِصُ على الحِفاظِ على «الهُويَّةِ الإِسْلامِيَّةِ» وقيَمِها وتُراثِها، وفي الوَقْتِ نَفْسَهُ يَسْعَى إلى الاسْتِفاَدَةِ من المُعْطِيَّاتِ العِلْمِيَّةِ والإنجازاتِ التَّقنيَّةِ في «النَّمُودَجِ الغَرْبيِّ».

لقد تصارعتْ هذه المدارسُ على مدى قَرْنَيْنِ من الزَّمنِ، ولكنَّها - كُلُّها دون استِثْناءٍ - فَشِلَتْ في تَحْقِيقِ أيِّ إِنْجَازٍ يُذَكِّرُ على طَرِيقِ «النَّهْضَةِ» بالرَّغْمِ من التَّقدُّمِ المُذْهِلِ في أنْماطِ حَيَاةِ «المُجْتَمَعاتِ العربيَّةِ» وأشْكالِ تَعْلِيمِها وتفاَعُلَاتِ بِشرِها، إلَّا أنَّها بَقِيَتْ رَهينَةً لِعِطَاءاتِ الآخَرينَ، وَحَبِيسَةً لَأَنْماطِ اسْتِهْلاكيَّةٍ على المُستوياتِ الفِكرِيَّةِ والماديَّةِ والاجْتِماعيَّةِ والإعلاميَّةِ وغيرها، وراحتْ تُراوِحُ مكانَها حولِ خِلافاتِها الأزلِيَّةِ، وصِراعاتِها الجَدَلِيَّةِ، وتناقُضاتِها الحَياتيَّةِ.

٤-٢) مُصْطَلَحَاتُ «الإِشْكالِيَّةِ» وَمَا زَقَّها :

بدايَةً يَنْبَغِي - في رأيي^(١٠٩، ٦٠) - أَنْ نَضْبِطَ مُصْطَلَحَاتنا لِنَتِمَكَّنَ من فَهْمِ أبعادِ «الإِشْكالِيَّةِ» المَطْرُوحَةِ التي أَطْلَقَ عليها بَعْضُهُم اسْمَ «إِشْكالِيَّةِ التُّراثِ والحَدَاثَةِ»،

وأُطلقَ عليها آخرون مُصْطَلَح «إشكالية الأصالة والمعاصرة»، ولي بعض التَّحَفُّظَاتِ على المُصْطَلَح الأخير ستَتَضَحُّ مَبَرَّراتُهَا في سياق هذا المَبَحْث. وأمَّا المُصْطَلَحَاتُ المَطْلُوبُ ضَبْطُهَا وتَحْرِيرُهَا فهي:

(١) الأصالة: هي: (التزام الثقافة والفكر والمجتمع بأصول تشكيل بنيتها الداخلية الهيكلية، ويلتف حولها ويرتكز إليها الجسم الثقافي العام، وتتعين هذه الأصول بجملة من المفاهيم المحورية والقيم الأساسية التي تميز ثقافة ما عن غيرها من الثقافات. و«الأصالة» بهذا المعنى تناقض الغترباب الثقافي والاستلاب الفكري^(١٦). وهذا يعني أن «الأصالة» في «المجتمعات العربية» تنطلق - بالضرورة - من قيم الإسلام الكلية وتصوراته وضوابطه.

(٢) المعاصرة: تعني «التزامن»، وبالتالي فهي تحديد شكلي لا يقترن - بالضرورة - بتفاعلات جوهرية بين الأطراف المتزامنة.

(٣) التراث: هو: (ذلك الطيف الواسع والمتنوع من الموروثات التي تلقفها «الخلف» عن «السلف»، وهي تغطي مساحات رحبة ومتشعبة من القضايا والعادات والأفكار والممارسات وغيرها؛ فهي تشمل «التراث المادي» مثل المواقع الأثرية والمُدن التاريخية والمتاحف والتراث المعماري، كما تشمل «التراث الفكري» في المجالات الأدبية والثقافية والفقهية والاجتماعية (العادات والتقاليد والأزياء والمطبخ والأعراس) والشعبية والعلمية والفلسفية وغير ذلك من الأنشطة البشرية الحياتية. وبذا نجد أن «التراث» ليس كتلة واحدة متماسكة يُنظر إليه نظرة الرّفْض الكلي، أو القَبُول الشامل، ولكن تبقى المُشكلة في ما نضعه من «معايير» للرّفْض والقَبُول، وهي جزء من طبيعة «الإشكالية» القائمة.

(٤) الحداثة: هي حركة المراجعة والتجديد والنقد والتحليل وإعمال «العقل» في الحياة والفكر والعقائد والكون، وهي حركة انطلقت في أوروبا مع بروز «عصر النهضة» في القرن الخامس عشر الميلادي، ولها إنجازاتها وإشكالاتها

وتداعياتها وخصوصياتها وصراعاتها، وينضوي تحت عباءتها - في مفهومها العام - مختلف أشكال «الحدّاث» بأنماطها الأدبية والفكرية والسياسية والاجتماعية. وأمّا «الحدّاث» التي شغلت «العقل العربي» فقد كانت - وما زالت - مسؤولة عن تراجع «المجتمعات العربية» في التعامل مع معطيات «الحياة الحديثة» - كما سيّضح في هذا الفصل -؛ وذلك لأنضواء «الحدّاث» العربية تحت الإطار الكلامي نفسه الذي وجدنا أنه يميّز «الثقافة العربية» ويعوق حركتها؛ فاهتم «العقل العربي» بـ«الحدّاث الأدبية والفنية واللغوية» التي انطلقت في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، وبلغت ذروتها في الربع الأول من القرن العشرين، وتضمّ مذاهب مختلفة في الفن والأدب كالمستقبلية والتصويرية والانطباعية والسريالية والرمزية والواقعية وغيرها. وأمّا ما أصبح يهيمن على «الساحة الحدّاثية» في مطلع «اللفية الثالثة» فهي «الحدّاث السياسية» بتوجّعاتها الليبرالية والعلمانية والديموقراطية.

وبالتأمّل الموضوعي لمسار الخطابين «التراثي» و«الحدّاثي» في تفاعلاتهما مع مشكلات «المجتمعات العربية» نجد أنهما وقعا في مآزق فكرية صعّدت من حدة الخطابين، وعمّقت من تنافريهما إلى درجة الصراع والمنازلة، ممّا كان له دور رئيس في إعاقة «التفاعلات النهضوية» وإجهاض «الرؤى التنموية».

٤-٢-١) مآزق «الخطاب التراثي» :

من أبرز مآزق «الخطاب التراثي» - في رأيي^(١٠٩،٦٠) - ما يلي:

- (١) الخلط بين «التراثي» و«الأصيل»؛ فليس كل شأن «تراثي» أصيلاً، وليس كل أمر «تراثي» مقدساً وجديراً بالمحافظة عليه والدفاع عنه والاستماتة في سبيله، وهذه إحدى نقاط تحفّظي على إطلاق مسمّى «إشكالية الأصالة والمعاصرة»؛ فـ«المعاصرة» هي التزامن الذي لا يفرض - بالضرورة - تفاعلات قوية بين

الأطراف المتزامنة، كما أن «الإشكالية» سوف تنتفي - بالضرورة - إذا استطعنا التمييز بين «الأصيل» في المقاصد والثوابت، وبين تلك التراكمات التاريخية والاجتماعية التي كانت بنت ظُروفها وحصيلة زمانها، ولكنها تشبّثت بعربة التاريخ لتغبش الرؤية، والتصقت بعجلاتها لتعيق الحركة. وفي هذا السياق يطرح برنارد لويس رؤيته فيقول: (كثيراً ما تتم الإشارة إلى السؤال عما إذا كان الإسلام عقبة أمام الحرية، والعلم، والتنمية الاقتصادية، وكيف كان بإمكان المجتمع المسلم في الماضي أن يكون رائداً في كل هذه المجالات الثلاثة، وحدث هذا في الوقت الذي كان المسلمون أقرب فيه بكثير إلى مصادر وإلهام عقيدتهم عن الوقت الراهن؟). ولقد طرح بعضهم السؤال بشكل مختلف: (فليس السؤال هو «ماذا فعل الإسلام بالمسلمين؟»، ولكن «ماذا فعل المسلمون بالإسلام؟»)^(٢).

إن معظم مكونات التراث الذي يدور حوله كثير من الجدل، ويستنزف الطاقات والجهود، هو تراكمات تاريخية لاجتهادات بشرية وتفاعلات عبر «الفعل» و«رد الفعل» في حقب مختلفة من «الزمان»، وجغرافيات متنوعة في «المكان». ومرة أخرى يتجلى هنا دور «البعد الزمكاني» في تكريس «أزمة الثقافة العربية»؛ فليست كل التجارب والاجتهادات الإسلامية - عبر القرون - مؤهلة لأن تكون ذات فاعلية في هذا «الزمان» وهذا «المكان»، وليست كل الصراعات السياسية، وحروب السلطة، وآراء العلماء، نماذج مناسبة لوقتنا الحاضر في فكرها ومفاهيمها ومعالجاتها.

(٢) «النزعة التبسيطية» التي تهيم على تفكير «الخطاب التراثي» عبر تبسيط التحديات المعقدة والتدخلات المتشعبة التي تواجه العالم عامة، والمجتمعات العربية خاصة، وهذه النزعة جعلته خطاباً هائماً، عائماً، غائماً؛ فهناك - مثلاً - طرح شعارات مثل «الإسلام هو الحل»، أو «العودة إلى ما كان عليه السلف»، أو «الإسلام صالح لكل زمان ومكان»، أو اختزالها في عناوين

عامّة كالصّراع بين «الحقّ والباطل»، وبين «الإيمان والكفر»، أو «نظريّة «الفُسْطَاطِيْن». وهكذا تَضَمَّنَتْ، أو تتلاشى، في هذه العناوين البرّاقة الأبعادُ الثقافيّة والجوانب الحضاريّة والاعتبارات الزّمنيّة والبرامج العمليّة التّنفذيّة، وتختفي أوجه القُصور الحقيقيّة المُتمثّلة في التّخلف الإنتاجي، والقُصور العلميّ، والضعف التّقنيّ، والمُشكلات التّنظيميّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، وغير ذلك من تعقيدات «الحياة المُعاصرة» وتشعّباتها، وكما يقول محمد الميلي: (فكرة الحِفاظ على «الأصالة» لم تتحوّل إلى مشروع تأصيل يتلاءم مع الانغراس في العصر، واستنبات محيط ملائم للاستفادة القصوى من التعاطي مع الغير)^(٨).

(٣) الانفصامُ المُروّع بين التّنظير والمواعظ والقيم، وبين الممارسات الحيّاتيّة والتّفاعلات اليوميّة، ممّا يُؤدّي إلى فقدان قدر كبير من المصدّاقة والقُدرة على التّأثير، وذلك نتيجة لغياب القدوة؛ فبقيت عناصر التّنظير - في معظمها - محصورة في الوجدان، ومُختزنة في الذاكرة، ويتمّ استدعاؤها كلّما دعت إليها الحاجة أو المناسبة؛ وأمّا في أيام المِحن والأزمات، فإنّها - غالباً - ما تكون مصحوبة بعنف شديد، واضطراب للمشاعر، واضطراب في التّفكير، وهوجائيّة في «ردود الفعل».

(٤) «التّوجّه الأحاديّ» الذي يتعامل مع مُختلف أوجه الحياة وكأنّه يحكّر الحقّ الأبديّ والحقيقة المطلقة، ولقد كان لهذا التّوجّه الكثير من «ردود الفعل» النّشاز والنتائج السّلبية التي تجلّت على طرفيّ نقيض: طرف «التّطرف والإرهاب»، وطرف «التّفريط والتّمرد على القيم». وللأمانة والموضوعيّة يجب أن نقول إنّ هذا «التّوجّه الأحاديّ» لم يُصبح حكراً فقط على «الخطاب التّراثي»، ولكن أثبتت التجارب أنّه - أيضاً - من خصائص «الخطاب الحداثي» ليتّضح أنّ المُشكلة في الأساس هي «مُشكلة ثقافة».

٤-٢-٢) مآزق «الخطاب الحداثي»:

يُعَانِي مُصْطَلَحُ «الْحَدَاثَةِ» مِنْ مُعْضَلَةٍ فِي الْمَاهِيَّةِ، وَالتَّارِيخِيَّةِ، وَالْوُضُوفِيَّةِ؛ فَ«الْحَدَاثَةُ» لَيْسَتْ كَمَا تَعَرَّفَ عَلَيْهَا «العَقْلُ الْعَرَبِي» مُخْتَصَّةً فَقَطْ بِالنَّقْدِ وَالْأَدَبِ وَالْفُنُونِ وَنُظُمِ السِّيَاسَةِ وَمُشَاكَسَةِ الْقِيَمِ السَّائِدَةِ فِي الْمُجْتَمَعِ، وَهِيَ لَا يُمَكِّنُ اخْتِرَالُهَا فِي تِلْكَ الْمُصْطَلَحَاتِ الْمَطَّاطَةِ الَّتِي تَضْطَرُّ عَلَى السَّاحَةِ مِثْلَ «الليبرالية» أَوْ «الْعِلْمَانِيَّةِ»، وَلَكِنَّهَا - فِي أَصْلِهَا الْعَرَبِيِّ - تُشِيرُ إِلَى صِيغٍ عَدِيدَةٍ دَالَّةٍ عَلَى الْحَضَارَةِ وَالتَّقَدُّمِ وَالتَّغْيِيرِ.

لَقَدْ عَشِقَ «العَقْلُ الْعَرَبِي» بَعْنَفَوَانٍ، أَوْ كَرِهَ بِاحْتِدَامٍ، ذَلِكَ الْمُحْتَوَى الْأَدَبِيَّ وَالْفَنِّيَّ وَالنَّقْدِيَّ وَالسِّيَاسِيَّ لِمَفْهُومِ «الْحَدَاثَةِ»، وَلَقَدْ حَصَلَ إِرْبَاكٌ كَبِيرٌ حَوْلَ هَذَا الْمُصْطَلَحِ بِسَبَبِ تَعَرِيبِ مُصْطَلَحَيْ «modernity» و«modernism»؛ إِذْ اعْتَقَدَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُمَا مُصْطَلَحٌ وَاحِدٌ فَتَمَّ تَعَرِيبُهُمَا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ: «الْحَدَاثَةُ»، وَمَيَّزَ آخَرُونَ بَيْنَ «الْحَدَاثَةِ»: «modernity»، وَبَيْنَ «الْحَدَاثِيَّةِ» أَوْ «الْحَدَاثَانِيَّةِ»: «modernism»^(٦١)؛ فَالْأَوَّلُ، لَا يَتَقَيَّدُ بِاشْتِرَاطَاتِ مَذْهَبِيَّةٍ، أَوْ مَفْهُومِيَّةٍ، أَوْ أَدَبِ أُمَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَلَكِنَّهُ يَتَعَامَلُ مَعَ الْأَدَوَاتِ وَالْوَسَائِلِ لِتَغْيِيرِ أَنْمَاطِ الْحَيَاةِ وَالتَّفْكِيرِ وَالتَّفَاعُلِ الْبَشَرِيِّ وَتَطْوِيرِهَا؛ وَأَمَّا الثَّانِي، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى حَرَكَةٍ أَدَبِيَّةٍ وَنَقْدِيَّةٍ لَهَا سِيَاقَاتُهَا التَّارِيخِيَّةُ وَالْمَعْرِفِيَّةُ، وَمَعَايِيرُهَا الْفَنِّيَّةُ وَالنَّقْدِيَّةُ.

إِنَّ الصَّرَاعَاتِ الطَّوِيلَةَ وَالتَّغْيِيرَاتِ الدَّرَامِيَّةَ وَالْجَذَرِيَّةَ فِي الْغَرْبِ - مِنْذُ نُشُوءِ «عَصْرِ النُّهْضَةِ» فِي أَوْرُوبَا - جَعَلَتْ مِنْ «الْحَدَاثَةِ» أَدَاةً تَصَادَمُ مَعَ النِّظَامِ الْفِكْرِيِّ وَالْقِيَمِيِّ وَالسُّلْطَوِيِّ وَالسِّيَاسِيِّ، وَوَسِيلَةً هُجُومٍ عَلَى كُلِّ مَا هُوَ تَقْلِيدِيٌّ وَتَرَاتِيظِيٌّ. وَلَقَدْ حَافِظَ «الْحَدَاثِيُّونَ الْعَرَبُ» عَلَى هَذِهِ «الْخِصَالِ الْغَرْبِيَّةِ» عِنْدَ إِسْقَاطِ «الْحَدَاثَةِ» عَلَى الْوَاقِعِ الْعَرَبِيِّ وَاعْتَبَرُوهَا الْجُزْءَ الْأَهَمَّ مِنْ «طَبِيعَةِ الْحَدَاثَةِ»؛ فَ«الْحَدَاثَةُ» عِنْدَ أَدُونِيسِ هِيَ الَّتِي: (تُمَارِسُ تَهْدِيمًا شَامِلًا لِلنِّظَامِ السَّائِدِ وَعِلَاقَاتِهِ، أَيْ نِظَامِ الْأَفْكَارِ)^(٦٢). وَيَقُولُ: (لَا تَنْشَأُ الْحَدَاثَةُ مُصَالِحَةً، وَإِنَّمَا تَنْشَأُ هُجُومًا، تَنْشَأُ - إِذَا - خَرْقًا ثَقَافِيًّا جَذْرِيًّا وَشَامِلًا لِمَا هُوَ سَائِدٌ)^(٦٣).

نَسْتَطِيعُ أَنْ نَفْهَمَ كُلَّ هَذَا الْإِرْتِبَاكِ حَوْلَ مَاهِيَّةِ مُصْطَلَحِ «الْحَدَاثَةِ» وَتَارِيخِهِ وَوُضُوفَتِهِ فِي إِطَارِ الْحَقِيقَةِ الْكَامِنَةِ فِي «الْبُعْدِ التَّارِيخِيِّ» لِمَفْهُومِ «الْحَدَاثَةِ»، لِأَنَّهُ لَيْسَ

بالإمكان فصلُ «الحداثة» عن تاريخها الأوروبي حيث انطلقت - تاريخياً - مع «الثورة الفرنسية» في عام ١٧٨٩م، واعتمدت تغيير النظام السياسي، وتبنّت مبادئ «الليبرالية» و«العلمانية». لقد كانت «الحداثة» تتويجاً لمراحل مُتدرّجة مرّت بها «المجتمعات الغربية» منذ «عصر النهضة» في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلادي، ثمّ عصور «الثورة العلميّة»، و«التنوير»، و«الثورة الصناعيّة»، حيث يُمكن أن يُطلق على هذه المراحل التاريخيّة اسم «عصر التحديث»، وهو المُتمثّل - في المقام الأول - بتغيير أدوات الإنتاج الماديّة في المُجتمع ونُظمه وآلياته وعلاقاته، وتحوّل «المجتمعات الغربيّة» من مجتمعات زراعيّة إقطاعيّة إلى مجتمعات تجاريّة، ومن ثمّ إلى مجتمعات صناعيّة، معرفيّة، رأسماليّة، وإمبرياليّة.

أمّا تاريخُ «الحداثة العربيّة»، فيوجزُ بأنّه مُرتبطٌ بالهزائم السياسيّة والفكريّة والنّهضويّة التي ترعرعت في ظلّها صراعاتُ «الحداثة»، حيث دخلَ فريقٌ على «الحداثة» من زاوية الفنّ والشعر والأدب والنقد والرواية مُتوهماً أنّ في ذلك المدخل أسلوباً فاعلاً للتأثير على «البنية الثقافيّة» وإدخال العالم العربيّ في رُوح «الحركة النّهضويّة العالميّة»، وآخرون دخلوا إلى «الحداثة» من مُنطلق الحريّات والمساواة والديموقراطيّة، وكان من الطبيعي أن ينتج «ردّ فعلٍ» مُضادّ لهذه «الحداثة الدّخيلة»، واعتبارها تهديداً للقيم والهويّة؛ ولذا تصدّى «التيارُ المُحافظ»، الذي يُمثّل قطاعاتٍ واسعة من «المجتمعات العربيّة»، لما حسبه تهديداً لكيانه وتطلّعاته.

إنّ أبرز نقاط الضعف في «المشهد الحداثيّ العربيّ» هو أنّه - انطلاقاً من «الطبيعة الكلاميّة» لـ «الثقافة العربيّة» - حصرَ «الحداثة» في مفهوم ضيق، وهو المفهوم الفنّي والنقديّ والأدبيّ، والجِدالُ اللفظيّ التّنظيريّ والصّراعُ السياسيّ، فراح «أهلُ الحداثة» يتمثّلون حداثّة فنيّة وأدبيّة نقدية عربيّة، وبذلك وقعوا في أربعة مزالق^(٦٠):

(١) لقد كانت «الحداثة الفنيّة والأدبيّة» و«الحداثة السياسيّة» وغيرهما من أشكال «الحداثة» في أوروبا نتاجاً، وليست سبباً؛ فهي نتاج تفاعلاتٍ طويلة الأمد

لها جذور تاريخية ودينية وفكرية وسياسية وعلمية في التفاعلات الأوروبية منذ القرن الخامس عشر الميلادي، وهي وليدة تطورات عميقة وتحولات مُضنية من تجارب التقدم الصناعي والجهد العلمي والمعالجات الفكرية والمخاض السياسي، وهي بذلك تُعبر عن أوجه التحول الجذري الذي حدث في واقع «العالم الغربي» وسياقاته التاريخية، وانعكس كل ذلك - فيما بعد - على مسارات «العالم الغربي» في الأدب والسياسة والفكر والثقافة. ولذا فإن «التحولات النهضوية الكبرى» في أوروبا لم تكن نتاج «الحداثة الأدبية» وغيرها من حداثة فكرية أو سياسية، ولكنها كانت نتاجاً لحداثة أشمل وأعم وأعمق ضربت في جذور المجتمع، ليتمخض عنها في النهاية - بعد عناء طويل وصراعات مريرة وتضحيات جمّة - الواقع الغربي الراهن بإنجازاته ونهضته وحيويته وحداثاته المتنوعة.

وهكذا أغفل «الحداثيون العرب» أثر «السلسل التاريخي»، وخصوصية «التجربة الأوروبية»، وهيمنة «الفكر العلمي»، وطبيعة «التفاعل الاجتماعي» لـ «الحداثة»، وخلطوا بين «الزمان» و«المكان»؛ فقبل أن تمر مجتمعاتهم بثوراتها العلمية والتقنية والصناعية، وما يرتبط بها من تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية، انغمسوا في «الحداثة الأدبية» و«الحداثة السياسية» بأشكالهما المشاكسة وأنماطهما المناكفة. والأدهى من ذلك عدم إدراكهم بأن «النهضة الغربية»، بكل أشكالها الإنتاجية والعلمية والتقنية والتنموية، لم تستند في الماضي، ولا تستند الآن، إلى ذلك النوع من «الحداثة» الذي يدندنون حوله، وينافحون عنه، ويدعون إليه.

(٢) لقد كان في إسقاط «النموذج الغربي» على «المجتمعات العربية» سذاجة واضحة؛ فتلك تجربة لها بيئتها الفكرية، وأصولها العقديّة، وخصوصيتها التاريخية، وظروفها الاجتماعية، ولا يمكن بحال أن يكون الدواء واحداً لأمراض مختلفة.

(٣) إنّ «الحدّاثَة» عند الغرب ليست مُجرّد «استخدام العقل والعلم والتّقنية»، بل هي «استخدام العقل والعلم والتّقنية المنفصل عن القيم (value-free)»، وهذا البعد هو بُعد جوهريّ لـ «منظومة الحدّاثَة الغربيّة»، ولكن السؤال الأهم هو: (كيف يُمكن تنزيل هذا البعد على منظومة فكرية في مجتمعات إسلامية لها منطلقاتها القيمية المميّزة؟).

(٤) إنّ من أبرز نقاط الضعف الجوهريّة في «الخطاب الحدّاثي العربي» هو الخلط الواضح بين طبيعة «الحدّاثَة الفكرية والنقدية» كما فهمها «الحدّاثيون العرب»، وبين «مقومات التّمية» و«شروط النهضة»؛ فأبرز ما يميّز توجهات «الحدّاثيين العرب» أنّهم اعتبروا أنّ «الحدّاثَة» هي «تفجير اللغة»، وتفكيك البيان، ومعالجة الأنساق الأدبية والثقافية والفنية، والخروج على المألوف في الأطر الأدبية والجدلّية والفكرية والاجتماعية والعقدية، ولم تكن «الحدّاثَة» عندهم تفجيراً للطاقات الإنتاجية، أو تفكيكاً لمظاهر «العجز العلمي» الذي تُعاني منه «المجتمعات العربية»، أو معالجة موضوعية لحواجز الولوج إلى «عصر العلوم والتّقنية». وبطبيعة الحال كان ذلك الموقف - وما يزال - متسقاً مع طبيعة «الثقافة العربية» التي تهتم باللفظ وزخرف القول وبلاغة البيان وجزالة الأسلوب، وتتأى عن التفاعل التطبيقي والإجرائي والتحليلي. وهذه الحقيقة يبرزها عبد الله الغدّامي^(٤٩) عندما يتساءل: (هل الحدّاثَة العربية حدّاثَة رجعية؟)، ويعرض لبعض مثالب هذه «الحدّاثَة» المرتدّة إلى الأنساق الثقافية العربية وشروطها الذهنية المهيمنة على مدى قرون، فتجده - على سبيل المثال - يتحدث عن أدونيس قائلًا: (يحمل كتاب أدونيس المعنّون بـ «زمن الشعر» دلالة النسقية، من حيث توصيفه للزمن بهذا الصّفة، فهو ليس زمن العقل ولا الفكر، وما هو بزمن الفعل والسياسة. إنّ «زمن الشعر»، حتى أنّ لا حدّاثَة في العالم العربيّ إلّا في الشعر، كما يقول أدونيس. ولا وجود لحدّاثَة في الفكر، أو الاقتصاد، أو السياسة والمجتمع).

٤-٣) الحداثة العربية: مُنتج هجين بين «الاغتراب» و«الانفصام»:

لقد راحت «الحداثة العربية» - في مُعْظَم أَشْكَالِهَا الأدبية والفكرية والسياسية - تَطْرَحُ مَقُولَاتٍ وَأَفْكَاراً اسْتَفْزَازِيَّةً أدَّتْ إلى التَّصَادُمِ مع مُجْتَمَعَاتِهَا التَّقْلِيدِيَّةِ، وَالتَّمَرُّدِ على المَنْظُومَةِ الفِكْرِيَّةِ وَالْقِيَمِيَّةِ السَّائِدَةِ، وبذلك اسْتَعَدَّتْ قِطَاعَاتٍ وَاسِعَةً وَمُتَنَامِيَةً في مُجْتَمَعَاتِهَا. وبطبيعة الحال ليس من المُتَوَقَّعِ أَنْ يُنْتِجَ مِثْلَ ذَلِكَ التَّوْجُّهُ الاسْتَفْزَازِيّ تَوَافُقاً مُجْتَمَعِيّاً، أَوْ زِدْهَاراً فِكْرِيّاً، يُسَهِّمَانِ في تَطْوِيرِ المَوَارِدِ البَشَرِيَّةِ وَالطَّبِيعِيَّةِ، وَيَنْمِيَانِ البُنَى التَّحْتِيَّةَ وَالْهَيَاكِلَ التَّنْظِيمِيَّةَ، وَيَصْنَعَانِ القُوَّةَ الاقْتِصَادِيَّةَ وَالْعَسْكَرِيَّةَ لِأَيِّ مُجْتَمَعٍ. ويرى محمد عابد الجابري^(٥٩) أَنَّ هَذِهِ «الحداثة» الخَاضِعَةُ لِمَفْهُومِ «الاغتراب» هي: (ثقافة تَطْلُقُ مِنَ الْفَرَاغِ، أَيَّ مِنَ اللَّاهُوتِيَّةِ، وَبِالتَّالِيِ فَهِيَ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَبْنِيَ هُويَّةً وَلَا كِيَاناً)، وَهُوَ بِهَذَا يَرَى أَنَّ بَعْضَ «الحداثيين العرب»: (لا يَعْرِفُونَ مِنَ الثَّقَافَةِ الْأُورُوبِيَّةِ إِلَّا الْفُتَاتِ وَالْقُسُورَ، وَيَتَّخِذُونَ مِنَ الْجَهْلِ بِالتَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ الْإِسْلَامِيِّ ثِقَافَةً لَهُمْ، فَهُمْ لَا جُذُورَ لَهُمْ لَا فِي هَذِهِ وَلَا فِي تِلْكَ. إِنَّ «المُتَقَفِّينَ اللَّقْطَاءَ» لَا يُمْكِنُ أَنْ يُشَارِكُوا الْأُمَّةَ فِي هُمُومِهَا، وَذَلِكَ كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ وَضَعُهُمْ خَارِجَ الْهَمِّ وَالْاهْتِمَامِ). وَتَتَأَكَّدُ هَذِهِ الرُّؤْيَا، فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْمُصْطَلَحِ الظَّرِيفِ: «المُتَقَفُّونَ اللَّقْطَاءُ»، عِنْدَمَا نَجِدُ أَنَّ «مَفْهُومَ الحداثة» بَلَغَ إِلَى دَرَجَةِ الْهَذْيَانِ حَيْثُ نَقِفُ - عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ - عِنْدَ أَدُونِيسَ وَهُوَ يَقُولُ: (تَقْتَضِي «الحداثة» قِطْعاً مَعَ التَّأْسَلُفِ وَالتَّمَغْرُبِ)^(٦٤)، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الرَّجُلَ يُرِيدُ أَنْ يَبْدَأَ مِنْ «لَا شَيْءٍ»؛ وَأَمَّا الْمَنْظُورُ الْعِلْمِيُّ لِحَقَائِقِ الْحَيَاةِ وَقَوَانِينِ الطَّبِيعَةِ فَإِنَّهُ يُؤَكِّدُ أَنَّ: («لَا شَيْءٍ» يُؤَلِّدُ «لَا شَيْءٍ» لِيُؤَلِّدَ «لَا شَيْءٍ»)، لِتَكُونَ الْمُحْصَلَةُ النَّهَائِيَّةُ «صِفْراً كَبِيراً».

وهكذا نجد أَنَّ «الحداثة» عِنْدَ الْعَرَبِ تُعَانِي مِنَ «أَزْمَةِ انْفِصَامٍ» حَقِيقِيٍّ مَعَ «مَرَا حِلِ التَّطَوُّرِ» مِنْ نَاحِيَةٍ، وَمَعَ «السِّيَاقَاتِ التَّارِيخِيَّةِ» مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى، وَمَعَ «مَنْظُومَةِ الْأَوَلُويَّاتِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ» مِنْ نَاحِيَةٍ ثَالِثَةٍ؛ وَهِيَ تَرَزُّحُ تَحْتَ وَطْأَةِ الْخَلْطِ الْوَاضِحِ بَيْنَ «الحداثة» كَمُنْطَلَقَاتِ فِكْرِيَّةٍ ضَارِبَةٍ فِي تَارِيخِ الْغَرْبِ وَقِيَمِهِ وَثِقَافَتِهِ، وَبَيْنَ «التَّنْمِيَةِ» بِصِفَتِهَا تَطَوُّراً بَشَرِيّاً يَسْتَعِينُ بِالْوَسَائِلِ، وَيَتَلَاقِحُ مَعَ الْأَفْكَارِ، وَيُحَافِظُ عَلَى «الأَصَالَةِ»، وَيَتَفَاعَلُ مَعَ «ثِقَافَةِ الْمُجْتَمَعِ» وَهُوِّيَّتِهِ. وَأَمَّا أَبْرَزُ نِقَاطِ ضَعْفِ «الحداثة» فَهِيَ أَنَّهَا حَدَاثَةٌ مَجْمُوعَةٌ

من المُثَقِّفِينَ، أو «الانتليجينسيا» بالمفهوم الغربي؛ أي أنها «ثقافة نُخبَة» يتحاورون ويتناقشون بعيداً عن الواقع العربي، بمعنى أنهم لا يُعبّرون عنه، ولا يتعاملون مع مُكوّناته، ولا يتصدّون لإشكالاته التّمْويّة. أمّا طه عبد الرحمن^(٦٥) فيرى أنّ «رُوح الحداثة» هي: (رُوح رَاشِدة وناقِدة وشامِلة)، وأنّ من نتائج ذلك هو: (تعدّد تطبيقات «رُوح الحداثة»، بحيث يُمكن لها التّجَلّي في أكثر من مظهر). ولذا فإنّ «المشهد الحداثي العربي» - عبّر اختزاله لـ «الحداثة» في مظهرها الفنّي والأدبي والاستفزازي - قد أعلن بذلك فشله وعدم قُدْرته على تمثّل «رُوح الحداثة» الحقيقيّة؛ لتكون النتيجة كما عبّر عنها عبد الله الغدّامي^(٦٩) بقوله: (ولا عجب هنا أنّ تكون «الحداثة» على هامش الوجود العربي، وتظلّ خارج إطار الفعل والتّفاعل الحيّ والتّغيير الجذريّ)، ويقول أيضاً: (والنّص الحداثي نصّ سديميّ، حسب وصف أدونيس له، وهو عبثيّ، ومُنافٍ للمنطقيّ، يقوم على انفصام بين أدوات التّعبير وما يُراد التّعبير عنه، وهو ذاتيّ لغته انفعاليّة غير عقليّة ولا علميّة).

وهكذا نستطيع أن نخلص، ونحن في «الألفيّة الثالثة»، إلى أنّه لم يَنْتِج عن ذلك «المشهد الحداثي العربي» ومراحله المُختلفة - على مدى عُقُودٍ من المُحاولات الحداثيّة - تطویر يُذكر، أو تَمِيّة تُثَمّن، أو أثر حضاريّ، أو مُحَصِّلَةٌ فِكرِيّة مَلْمُوسَةٌ، أو تَغْيِيرٌ ثقافيّ إيجابيّ يترك انعكاساتٍ مُضيئةً في «الحراك المُجتمعيّ»؛ بل هناك من «أهل الحداثة» من أعلن توبته، ومنهم من ذكر أنّنا تجاوزنا «الحداثة» إلى «ما بعد الحداثة»، وهذا يعنّي - بالضرورة - اضْمِحْلال «الحداثة» وتأثيراتها. إنّ «التّجربة العربيّة» - في رأيي^(١٠٩،٦٠) - أفلحت - عبّر قرنين من الزّمان - في المُحافظة على «إشكاليّة النّهضة»، حيث راحت «المُجتمعات العربيّة» تُراوح مكانها، ولم يتغيّر شيءٌ، ونحن ندلّف إلى «الألفيّة الثالثة»، وما زالت أدبيّاتنا اليوم تُكرّر أدبيّات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين الميلاديّ فيما يخصّ الهويّة والنّهضة والقيم ودعوات التّغريب ورُدود الفعل الغاضبة، وبقي السُّؤال القديم - الجديد: (لماذا تأخّرنا، وتقدّم غيرنا؟)؛ أي أنّ «الإشكاليّة» باقية كما هي، إنّ لم تزدْ عمقاً مع تراكماتٍ ومُستجدّاتٍ ومُتغيّراتٍ تَفْرِضُ - بالضرورة - ثِقَلَهَا وأسئلتها وخيراتها وضبايبتها.

٤-٤) أبعاد «الإشكالية» :

إنَّ «إشكالية الواقع العربي المعاصر» ليس في أنه ترك «التراث» وأنهمك في «الحداثة»، وليس لأنه طلق «الحداثة» وانغلق على «التراث»، ولو أراد أي المنحيين لما استطاع؛ ولكن جانباً رئيساً من إشكاليته تكمن في أن «الخطاب العربي التراثي» ما زال برمته معاصراً لنا سواء ما كتب قبل ألف عام، أو ما يكتب اليوم؛ ف«الإشكالية» ما زالت كما هي لم تتغير، وما زالت أسيرة لفقد القدرة على تمييز «البعد الزمكاني» في تشخيصها وتصوراتها وتأويلاتها. إنَّ «الخطاب التراثي» لم يتغير على الرغم من تراكم الخبرات، وطفرة المعرفة، وإنجازات الفكر الإنساني؛ وهكذا نجد أن الدراسات في هذا الشأن كما يقول أحمد موصلي: (تتمحور الدراسات حول الماضي، المنقطع عن الحاضر، أو الحاضر المنقطع عن الماضي؛ فهناك ثنائيات الماضي والحاضر، والتراث والعلم، والحداثة والتقليد، والاستبداد والحرية، وهي مسيطرة على عقول المثقفين. أما «العلم الحديث» فنحن لا نصنعه، بالرغم من تعدد الجامعات ومراكز الأبحاث والنشر. وهكذا لا يصنع المثقفون والعلماء العرب العلم، ولا يساهمون حتى في تطويره في عالمهم العربي. أما الحرية في العمل على التراث من فقه وعلم كلام وفلسفة وغيرها فهي مفصلة عن علوم الدنيا) (١٦).

وفي هذا السياق نتفق مع محمد عابد الجابري عندما يصف «إشكالية الأصالة والمعاصرة» بأنها: (إشكالية فكرية ثقافية محض، بمعنى أنها تجد أسسها ومبررات وجودها في الوضع الثقافي والفكري، العربي الراهن، في مكوناته وتناقضاته) (١)؛ ومن أبرز هذه التناقضات تلك «الازدواجية» التي وصفها الجابري بأنها: (تتمثل في وجود قطاعين، أو نمطين من الحياة الفكرية والمادية، أحدهما، «عصري» مستنسخ من «النموذج الغربي» ومرتببط به ارتباط تبعية، وثانيهما، «تقليدي»، أو «أصلي»، أو «أصيل»، هو استمرار لـ «النموذج التراثي» في صورته المتأخرة المتحجرة المتوقفة، والقطاعان معاً منفصلان، أو متوازنان، أو متداخلان بعض التداخل، يتنافسان ويتصادمان في

حياتنا اليومية، على صعيد واقِعنا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كما على صعيد وعينا وفضاء تفكيرنا) ^(٥٩). وهنا أيضاً نتفق ونختلف مع محمد عابد الجابري؛ فننتفق معه عندما اقترح ضرورة التوجه لضبط مصطلح «الأصالة» عندما جعل: (إعادة كتابة تاريخنا الثقافي بروح نقدية ورؤية عقلانية تاريخانية ضرورة ملحة، ليس فقط من أجل امتلاك تراثنا والتحرر من ثقل حضوره، بل أيضاً من أجل إعداد التربة الصالحة الضرورية لاستنبات أسس التقدم والتطور في فكرنا وثقافتنا المعاصرة، الشرط الضروري لتأصيل «المعاصرة» فينا، أغني تحويلها من معاصرة قائمة على التبعية والنقل والاستنساخ إلى معاصرة قائمة على المواكبة والمساهمة إنتاجاً وإبداعاً) ^(١).

أقول: نتفق مع الجابري في أهمية نقد «التراث»، والمراجعات العقلانية، وعمليات الغربلة والتحقق، وهذا يمثل الشق الأول من «الإشكالية» القائمة، وهو يقع في إطار ما أسماه «التخطيط لثقافة الماضي» ^(١)؛ ولكننا نختلف معه - أيضاً - لأن الشق الثاني من «الإشكالية» القائمة يقع - بالضرورة - في إطار ما أسماه «التخطيط لثقافة المستقبل» ^(١)، وهذا النوع من «التخطيط» يحتاج إلى تفاصيل تتجاوز الإشارات العامة والوصف السردى، وهو «تخطيط» مغيّب تماماً في واقع «الثقافة العربية» باستثناء محاولات فردية - هنا وهناك -، وكثير منها مرتجل وتغيّب عنه التفاصيل الجرائية والسمات العملية. ولذا فإن «نقد التراث» وحده لا يكفي، ومن الضروري أن يحتوي «التخطيط لثقافة المستقبل» على عناصر حيّة وبصمات مؤثرة للحركة العارمة التي تُشكل الحاضر وتُصنع المستقبل، وهذه الحركة هي «الحركة العلمية - التقنية» بتداعياتها المعرفية، ومقتضياتها الثقافية، وآفاقها الفكرية.

من المهم - إذاً - أن نحدد حقيقة «الحدّثة»، ونفحص محتواها وقوامها، ونسبر مقوماتها وعناصرها، ولن نجد الأمر عسيراً؛ لأنها واقع يتحرك أمامنا، ويتحكم في مصيرنا - شئنا أم أبينا -، وأما ما يبدو لبعض الناظرين بأن: (الثقافة العلمانية مصاحبة للحدّثة) ^(١٦)، فهو لا يعدو كونه أحد أبعاد تأثير «ثقافة الغالب»؛ ف«الحدّثة» بمحتواها الفاعل وتأثيرها الجوهرى - في نهاية المطاف - تتمثل في «الحركة العلمية

- التَّقْنِيَّةُ، وآثارها الماديَّة والفكرية والفلسفيَّة، ومُقْتَضِيَّاتِهَا الاقْتِصَادِيَّة والاجْتِمَاعِيَّة والسياسيَّة القابلة للنقد والتَّطْوِير والقَوْلَبَة والتَّكْيِيفِ حال امتلاك القُدْرَة على التَّعَامُلِ مع أسبابها العلميَّة ومُعْطِيَّاتِهَا التَّقْنِيَّة.

٤-٤-١) هل «الأصالة» مفهومٌ «نسبيٌّ»؟

يَحْتَلُّ مَفْهُومُ «النَّسْبِيَّةِ» (Relativism) - في الفكر الغربي - مَرَكْزَ الصَّدَارَةِ، ويشيعُ عبْرَ مُخْتَلَفِ مَدَارِسِهِ وَمَنْظُومَاتِهِ الفكرية والعقدية والاجتماعية والسلوكية والسياسية، حيث يتبنَّى دُعاة «الفكر النسبوي» مقولة: (كُلُّ حَقِيقَةٍ نِسْبِيَّة)؛ وبذا لا تُوجَدُ عندهم حَقِيقَةٌ مُطْلَقَةٌ، أو مَرَجِعِيَّةٌ ثَابِتَةٌ، أو وَجْهَةٌ نَظَرٍ ذات صلاحية دائمة وغير مُتَغَيِّرَةٍ - زَمَانًا وَمَكَانًا -؛ وهذا يَعْنِي أَنَّهُ لَا تُوجَدُ مَقَائِيسٌ لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ الصَّوَابِ وَالخَطَأِ، وَلَا يُصْبِحُ لِلْأَحْكَامِ الاجْتِمَاعِيَّةِ أو الْعَقَائِدِيَّةِ مَعْنًى؛ فَمَا هُوَ مَقْبُولٌ وَمُعْتَمَدٌ الْيَوْمَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَنبُودًا وَمُحَارَبًا غَدًا، وَالْعَكْسُ صَحِيحٌ. في «المفهوم النسبوي» لا تَحْظِي الْمُعْتَقَدَاتُ وَالْقِيَمُ وَالْأَخْلَاقُ وَالْمُمَارَسَاتُ بِمَرَجِعِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ، وَلَكِنَّهَا قَضَايَا «ذَاتِيَّةِ الْمَرَجِعِيَّةِ» (subjectivity)؛ فَهِيَ تَتَغَيَّرُ زَمَانًا وَمَكَانًا، وَتَتَبَدَّلُ وَفْقَ الْمُجْتَمَعَاتِ وَالظُرُوفِ وَالْبَيِّنَاتِ وَالثَّقَافَاتِ؛ وَلِكُلِّ مُبَرِّراتِهَا وَمُسَبِّبَاتِهَا.

بطبيعة الحال، كان لا بُدَّ لـ «الثقافة الغالبة» في زمننا أَنْ تَطْبَعَ بِصِمَاتِهَا عَلَى تَفَاعُلَاتِ «الثقافات المغلوبة»، وَأَنْ تَكْتَسِحَ السَّاحَاتِ الضَّعِيفَةِ وَالْمُتَهَيِّبَةِ، مِمَّا يُجِيزُ لَنَا - فِي إِطَارِ الْحَدِيثِ عَنْ «الأصالة والمعاصرة» - أَنْ نَسْأَلَ: (هل «الأصالة» مفهومٌ «نسبيٌّ» يَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِ «الزَّمان» و«المكان»؟). إِنْ مِثْلُ هَذَا السُّؤَالِ يَجْعَلُنَا نَعُودُ إِلَى قَضِيَّتَيْنِ:

١) الْفَرْقُ بَيْنَ «الأصالة» و«التُّرَاثِ»، وَلَقَدْ حَرَصْنَا - فِي مَا سَبَقَ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ - عَلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ مُصْطَلَحِي «الأصالة» و«التُّرَاثِ»؛ فَالْأَوَّلُ هُوَ مَجْمُوعَةٌ مِنْ «الثَّوَابِتِ» أَوْ «الْحَقَائِقِ الْمُطْلَقَةِ» الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ لَا تَتَأَثَّرَ بِالزَّمانِ وَالْمَكَانِ وَالثَّقَافَاتِ، وَأَمَّا الْمُصْطَلَحُ الثَّانِي، فَهُوَ التُّرَاكُمَاتُ الْبَشَرِيَّةُ وَالْاجْتِهَادَاتُ

الْمُتَنَوُّعَةُ، وهي - بالضرورة - تتأثر بالزَّمان والمكان والبيئة والثقافة وخصائص المُجتمع.

(٢) ضرورة التَّصَدِّي للسُّؤال: (هل هذه المَجْمُوعَةُ من «الثَّوابِت» المُنتَمِيَةِ لما أَسْميناه «الأَصَالَةَ» هي في حَدِّ ذاتها قَابِلَةٌ لِلخُضُوعِ لـ «مَفْهُومِ النِّسْبَوِيَّةِ» واستيعابه في تفاعلاتها؟).

ليس من أهداف هذا الكتاب الوُلُوجُ في البُنى الفلسفيَّة والنقاشات الجدليَّة، بل لعلَّه - كما هو واضحٌ من «الرُّؤية المَحَوْرِيَّة» للمؤلف والمَطْرُوحَةِ باستيفاضةٍ بين دَفَتَي الكتاب - يُكْرِسُ انتقادها وتَبْيَانُ أضرارها، ويَحُثُّ على تَقْلِيصِ كَمِّها، وتَحْجِيمِ نَوْعِها، لتَنْطَلِقَ قَافِلَةُ «المُجْتَمَعَاتِ العَرَبِيَّةِ» على أساسٍ تَوَافُقِيٍّ يَسْتَخْدِمُ «المِجْهَرَ التَّنْمَوِيَّ» ويتفاعلُ مع «المَرْجِعِيَّةِ العِلْمِيَّةِ». ولكن للإجابة عن السُّؤال المَطْرُوحِ في هذا المَبْحَثِ، فإنَّ علينا أن نُعَرِّجَ على أهمِّ حُجَجِ «النِّسْبَوِيَّةِ»، فهناك جَدَلٌ وَاسِعٌ، بين الفلاسفة والأنثروبولوجيين وعُلماء الاجتماع وأساطين الفكر السِّيَاسِيِّ والليبراليين الذين انضمُّوا إلى المَعْمَعَةِ تحت اسم «الحُرِّيَّةِ الفرْدِيَّةِ»، حيث نَلَمَسُ تَنَوُّعاً في درجات «النِّسْبَوِيَّةِ» - رَوَاجاً وانتِشاراً وتَأْصِيلاً - في تلك الأطُرِ المُتَعَدِّدَةِ لِلتَّفاعُلَاتِ البشريَّةِ. ولكن بالرَّغم من كلِّ ذلك إلاَّ أنَّه لا يَغِيبُ عن أيِّ منها أهميَّة دَعَمِ «الرُّؤية النِّسْبَوِيَّةِ» بالسِّلاحِ الأقوى في عَالَمِ اليوم وهو «سِلاحُ العِلْمِ»؛ فكلُّما جَاءَتْ حُجَجُهُمْ مَدْعُومَةً بِقَرَائِنِ عِلْمِيَّةٍ ونظريَّاتٍ فيزيائيَّةٍ كان ذلك أدْعَى لِقَبُولِ دَعْوَاهُمْ، واكْتِسَابِ أَرْضِ عِلْمِيَّةٍ صُلْبَةٍ، ودَحْضِ مَقُولَاتِ المُناوئِينَ. لذا ليس من المُسْتَغْرَبِ أن يَعَمَدَ «دُعَاةُ النِّسْبَوِيَّةِ» إلى «العِلْمِ الطَّبِيعِيِّ» لِيُسَارِعُوا إلى تَجْنِيدِ أيِّ نظريَّةٍ فيزيائيَّةٍ تَوْهَّمُوا أَنَّها تُؤَكِّدُ «نِسْبَوِيَّتَهُمْ»؛ فهم تارةً يَحْتَجِّجُونَ بـ «مَبْدَأِ الرِّبِيَّةِ» في الفيزياء (The Heisenberg Uncertainty Principle)، وتارةً أُخْرَى بـ «ميكانيكا الكمِّ» (Quantum Mechanics)؛ وكلُّ هذه المَزَاعِمِ تتهاوى - عند التَّمَحِيصِ والتَّبَيِّنِ -، وهي مَزَاعِمٌ قَابِلَةٌ لِلدَّحْضِ العِلْمِيِّ. وأمَّا «العمودُ الفِقْرِيُّ العِلْمِيُّ» لدعاوى «النِّسْبَوِيَّةِ» فهو «النَّظَرِيَّةُ النَّسْبِيَّةُ» (The Theory of Relativity) لألبرت آينشتاين حيث نجد أنَّ أَصْحَابَ «النِّسْبَوِيَّةِ»، ودُعَاةَ «ذَاتِيَّةِ المَرْجِعِيَّةِ»، يتوسَّلُونَ دَعْماً عِلْمِيّاً من آثارها الفِكْريَّةِ

وتداعياتها الفلسفية؛ ولذا فإننا سنبحث - بإيجاز - في منطلقات «النظرية النسبية» ونتائجها، ونتحرى مدى تماسك «المزاعم النسبوية» حولها.

٤-٤-١-أ) «النظرية النسبية» تنسف «النسبوية الفلسفية»؛

لكي نتعرف على حقيقة «النظرية النسبية» في الفيزياء - منطلقاً وتداعيات - فإن من الضروري أن نتوقف أمام مفاهيمها الرئيسة^(١) لنجد أن «النظرية النسبية» هي في الواقع نظريتان؛ الأولى، تُعرف باسم «النظرية النسبية الخاصة»؛ لأنها تختص بما يحدث في «الأنظمة القصورية» فقط، وهي الأنظمة التي تتحرك بسرعة منتظمة؛ لأنها لا تخضع لتأثير قوى خارجية، ولقد نشر أينشتاين هذه الورقة العلمية في عام ١٩٠٥ م. وأما النظرية الثانية، التي نشرها أينشتاين في عام ١٩١٥ م، ليعمم فيها فرضياته، فهي تتعامل مع الأنظمة التي تخضع لتغيرات في السرعة، وتتأثر بقوة «الجاذبية»، ولذا عرفت باسم «النظرية النسبية العامة».

لقد اعتمدت «النظرية النسبية»، بشقيها، على مفهومين أساسيين، وهما:

- (١) إن «سرعة الضوء» مقدار ثابت مطلق لا يتغير بتغير سرعة المصدر أو الراصد.
- (٢) إن «صلاحية قوانين الفيزياء» سارية المفعول في كل الأنظمة؛ وبذا فإن «قوانين الفيزياء» لا تتغير بتغير «الزمان» أو «المكان».

لقد ترتب على تلكما «الحقيقتين المطلقتين» نتائج «نسبية» مذهلة، وأصبح «المكان» و«الزمان» و«الطاقة» و«المادة» في حالة التحام حميمة بحيث يؤثر كل منهم في الآخر لتتم إعادة صياغة كاملة لتصوراتنا عن الكون، واستنتج أينشتاين من «المفهومين المطلقين» «الحقائق النسبية» التالية:

- (١) إن «الكميات الفيزيائية»، مثل: «السرعة» و«الكتلة» و«الطول»، هي «كميات نسبية» تعتمد على «سرعة الراصد».

(٢) إنَّ «الزَّمان» و«المكان» مفهومان مُتداخِلان يُؤثِّر أحدهما في الآخر، وأُطلقَ على هذا التَّدَاخُل مُصْطَلَح «الزَّمكان»؛ وبذا أَصْبَحَ «الزَّمان» و«المكان» «مَفْهُومَيْنِ نِسْبِيَّيْنِ» بحيث تَعْتَمِدُ مقاديرهما على «سُرْعَةِ النِّظامِ بالنِّسْبَةِ إِلَى الرَّاصِدِ».

وهكذا أَلْفَتِ «النَّظَرِيَّةُ النِّسْبِيَّةُ» ما كان سَائِداً في «الفيزياء التَّقْلِيدِيَّة» من اعتقاد أنَّ «الزَّمان» و«المكان» مفهومان «مُطْلَقَان»، وأَكَّدَت في الوَقْتِ نَفْسَهُ أَنَّ «سُرْعَةَ الضَّوءِ» مُطْلَقَةٌ، وهو الأمرُ الذي لم يَخْطُرْ على بال بشرٍ من قَبْل. وهكذا نجدُ أَنَّ «النَّظَرِيَّةَ النِّسْبِيَّةَ» نَفْسُهَا تَحْتَوِي عَلَى «ثَابِتٍ أَصِيلٍ»، وذلكم هو «سُرْعَةُ الضَّوءِ» ذو «الْقِيَمَةِ الْمُطْلَقَةِ» التي لا تَتَغَيَّرُ بِتَغْيَرِ «الزَّمان» و«المكان»، وَيُعْتَبَرُ هَذَا «المَفْهُومُ الْمُطْلَقُ» الفَرْضِيَّةَ الْأَسَاسَ لـ«النَّظَرِيَّةِ النِّسْبِيَّةِ» فهي تَسْقُطُ وَتَتَهَارُ بِدُونِهَا. وَأَمَّا «المَفْهُومُ الْمُطْلَقُ» الآخر الذي تَسْتَنِدُ إِلَيْهِ «النَّظَرِيَّةُ النِّسْبِيَّةُ» فهو «صِلَاحِيَّةُ قَوَانِينِ الفيزياءِ» في كُلِّ الْأَنْظِمَةِ وَالْأُطُرِ؛ فـ«قَوَانِينِ الفيزياءِ» الْهَيْئَةُ نَفْسُهَا لِجَمِيعِ الرَّاصِدِينَ فِي مُخْتَلَفِ النُّظُمِ بَغَضِ النَّظَرِ عَنْ ذَاتِيَّةِ الرَّاصِدِ أَوْ مَوْقِعِهِ فِي «الزَّمان» و«المكان».

وَأَمَّا «الأَدْبِيَّاتُ الْعِلْمِيَّةُ»^(١١١) فَتُؤَكِّدُ أَنَّ آينِشْتَايْنِ أَطْلَقَ عَلَى نَظَرِيَّتِهِ اسْمَ «نَظَرِيَّةِ الثَّبَاتِ» (Theory of Invariance) لِأَنَّهَا تَعْتَمِدُ - أَسَاساً - عَلَى «الثَّبَاتِ» وَلَيْسَ «النِّسْبِيَّةُ»، وَلَمْ يَظْهَرْ اسْمُ «النَّظَرِيَّةِ النِّسْبِيَّةِ» إِلَّا بَعْدَ فِتْرَةٍ مِنْ نَشْرِهِ لورِقْتِهِ الْعِلْمِيَّةِ فِي عَامِ ١٩٠٥ م، وَلَقَدْ حَدَثَ ذَلِكَ عِنْدَمَا سَكَّ الفيزيائيُّ مَآكْس بِلَانِك (Max Planck) ذَلِكَ الْمُسَمَّى الَّذِي قَاوَمَهُ آينِشْتَايْنِ لِعِدَّةِ سَنَوَاتٍ قَبْلَ أَنْ يَنْحَنِي لَضَغْطِ «المُجْتَمَعِ الْعِلْمِيِّ» بِسَبَبِ رَوَاجِ ذَلِكَ الْمُسَمَّى. وَلَقَدْ أَزْدَادَ امْتِعَاضُ آينِشْتَايْنِ مِنْ مُسَمَّى «النِّسْبِيَّةِ» مَعَ مَا شَاهَدَهُ مِنْ تَحْرِيفٍ لِنَظَرِيَّتِهِ وَالاسْتِشْهَادِ بِهَا مِنْ قَبْلِ «دُعَاةِ النِّسْبَوِيَّةِ» فِي مَجَالَاتِ الْأَخْلَاقِ وَالْقِيَمِ وَالْمُمَارَسَاتِ وَالْعَقَائِدِ وَغَيْرِهَا، فَكَأَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ نَظَرِيَّةَ آينِشْتَايْنِ تَقُولُ إِنَّ «كُلَّ حَقِيقَةٍ نِسْبِيَّةٍ»، بَيْنَمَا الْحَقِيقَةُ الْعِلْمِيَّةُ تُؤَكِّدُ أَنَّ «الثَّبَاتِ» و«عَدَمَ التَّغْيَرِ» هُمَا عِمَادُ «النَّظَرِيَّةِ النِّسْبِيَّةِ» وَأَسَاسُهَا.

أما ما هو أدعى لشجب مقولات «دعاة النسبوية»، الذين يزعمون وصلاً بليلى، هو أن «قوانين الفيزياء» تستند إلى ما يعرف بـ «الثوابت الكونية» التي لا تتغير في «الزمان» و«المكان»، فهي «ثوابت مطلقة». بل لعل ما هو أدهى من ذلك وأمر - بالنسبة لمزاعم «النسبوية» - هو أن «العلم» كله - بمحتواه الفيزيائي والكيميائي والرياضي والبيولوجي والجيولوجي - يستند إلى قوانين لا تتغير في «الزمان» و«المكان»، وهي تصف ذلك القدر اليسير من «المعرفة» الذي استطاع الإنسان - بعقله وجهده وأدواته - أن يدرسه ويعرفه عن الكون، وهذه القوانين هي جزء مشاهد ومجرب من سنن الله في الآفاق.

نخلص - مما سبق - إلى أن «نسبية الزمان والمكان» في «النظرية النسبية» تنبثق عن «ثوابت»، وهي «ثبات سرعة الضوء» و«صلاحية قوانين الفيزياء» في كل الأزمنة والأمكنة. وهذه الحقيقة تقودنا إلى أن «المفهوم النسبوي» في أحوال البشر ومُتغيرات المجتمعات - زماناً ومكاناً - ينبغي أن يستند إلى «ثوابت» وإلا عصفَت بالمُجتمعات الفوضى، وانعدمت القدرة على التمييز في أحكام المسؤوليات والحقوق والواجبات، وتردَّت تلك المجتمعات في أتون الفتن؛ وهذا يعود بنا إلى ما أكدناه في هذا الفصل من ضرورة التمييز بين مفهومي «الأصالة» و«التراث» في «الفكر الإسلامي؛ فالأول يمثل «الثوابت» و«المقاصد» التي تلتزم بها المجتمعات الإسلامية، وهي مرتبطة جذرياً بما ورد في «الكتاب والسنة»، وهي - بالضرورة - أسس «مطلقة» و«غير نسبية». وأما المفهوم الثاني، وهو «التراث»، فيمثل مجموعة متراكمة - زماناً ومكاناً - من اجتهادات البشر وعاداتهم وممارساتهم وظروفهم، وهي - بالضرورة - تخضع لـ «المفهوم النسبوي».

٤-٤-١ ب) «النسبوية»: بين «المنطق» و«نهاية التاريخ»:

لعل من المناسب أن نورد هنا طرْحاً مبنياً على «المنطق» الذي يركن إليه الفلاسفة ويستشهدون به، وهذا الطرح المنطقي^(١١١) يدحض العبارة الزاعمة بأن: (كل حقيقة نسبية)؛ فوفق هذا الطرح فإن هذه العبارة تناقض نفسها لغوياً، وتعارض مدلولاتها منطقياً؛ فهي إما أنها «عبارة مطلقة» مما يعني أنها تؤكد في حد ذاتها «وجود المطلق»،

وإمّا أنّها «عِبَارَةٌ نِسْبِيَّةٌ» ممّا يَجْعَلُهَا غير قَادِرَةٍ عَلَى نَفْيِ «المُطْلَقَات»^١. وأمّا ما يُثِيرُ الانْتِبَاهُ وَيَدْفَعُ إِلَى التَّعَجُّبِ فَهُوَ أَنَّ «الثَّقَافَةَ الْغَالِبَةَ»، وهي «ثقافة الفِكرِ الغَرْبِيِّ»، تُرَوِّجُ - بنشاطٍ وحماسٍ - لـ «مَفْهُومِ النِّسْبِيَّةِ»، وتؤكدُ عَلَى «النِّسْبِيَّةِ الثَّقَافِيَّةِ»، حيث تَزْعُمُ أَنَّ الْقِيَمَ وَالْمَبَادِئَ وَالْمُثُلَ تَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِ الْبَيِّنَاتِ وَالثَّقَافَاتِ وَالْمُجْتَمَعَاتِ، إلّا أنّها فِي الْوَقْتِ نَفْسُهَا تُؤَكِّدُ أَنَّ ثِقَافَتَهَا «ثقافة مُطْلَقَةٌ»، سَاعِيَةً بِكُلِّ مَا أُوتِيَتْ مِنْ قُوَّةٍ - عَبْرَ أَدَوَاتِهَا الْعَوْلَمِيَّةِ وَهَيَمَنَتِهَا الْإِعْلَامِيَّةِ وَمُنْظُمَاتِهَا الْعَالَمِيَّةِ - إِلَى فَرَضِ نَهْجِ «الثَّقَافَةِ الْغَرْبِيَّةِ» وَقِيَمِهَا وَمَفَاهِيمِهَا عَلَى الْآخَرِينَ فِي مُخْتَلَفِ الْأَصْعَدَةِ، وَزَاعِمَةً أَنَّ ثِقَافَاتِ الْآخَرِينَ هِيَ ثِقَافَاتٌ لَمْ تَنْضَجْ بَعْدَ لَتَكْتَسِبَ «المعاني المُطْلَقَةُ» و«القيَمُ الأصيلة» التي يَتَمَيَّزُ بِهَا «الفِكرُ الغَرْبِيُّ».

إنَّ الْأُمثلةَ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ؛ فَلَيْسَ بِبَعِيدٍ عَنَّا زَعْمُ فِرَانْسِيْسِ فوكاياما^(١١٢، ١١٣) بِمَا أَسَمَاهُ «التَّارِيخُ ذُو الْإِتْجَاهِ» (Directional history)؛ وَفِي رَأْيِ فوكاياما فَإِنَّ ذَلِكَ «الْإِتْجَاهُ الْحَتْمِيُّ» هُوَ نَحْوُ «الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ الْلِيبَرَالِيَّةِ» حَيْثُ يَرَى أَنَّ: (البشريَّة ستَتَوَقَّفُ عَنْ أَيْ تَقَدُّمٍ إِضَافِيٍّ فِي مَنْظُومَاتِهَا وَمَبَادِئِهَا الْأَسَاسِ؛ لِأَنَّ الْأَسْئَلَةَ الْكُبْرَى لِلْبَشَرِيَّةِ تَكُونُ قَدْ اسْتَقَرَّتْ، وَأَنَّ شَكْلَ الْمُجْتَمَعِ أَصْبَحَ مُتَوَافِقاً مَعَ أَعْمَقِ رَغَبَاتِ وَطُمُوحَاتِ الْإِنْسَانِ)^(١١٢). وَهَكَذَا يَقْفِزُ فوكوياما إِلَى حَتْمِيَّةِ التَّارِيخِيَّةِ، فَيَرَى أَنَّ «الدِّيمُوقْرَاطِيَّةَ الْلِيبَرَالِيَّةَ» سَتَكُونُ: (نُقْطَةُ النِّهَايَةِ فِي التَّطَوُّرِ الْعَقَائِدِيِّ لِلْبَشَرِ)، وَتُصْبِحُ (الشَّكْلَ النِّهَائِيَّ لِلْحُكُومَةِ الْبَشَرِيَّةِ)؛ وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى، «الْحَالَةُ الْمُطْلَقَةُ» الَّتِي تَتَشَدَّهَا وَتَسْتَقِرُّ عِنْدَهَا الْمُجْتَمَعَاتُ الْبَشَرِيَّةُ! أمّا مَا تُدْنِدُنُ حَوْلَهُ «الْمُجْتَمَعَاتُ الْغَرْبِيَّةُ» عَنْ مَفْهُومِ «حُرِّيَّةِ التَّعْبِيرِ» وَاعْتِبَارِهِ «مَفْهُوماً مُطْلَقاً» لَا يَقْبَلُ مُسَاوَمَةً وَلَا تَنَازُلًا وَلَا مُرَاجَعَةً فَأَمْرٌ بَارِزٌ لِلْعِيَانِ، حَيْثُ تُسَارِعُ مُنْظَمَاتُهُمُ السِّيَاسِيَّةُ وَمَنْظُومَاتُهُمُ الْإِعْلَامِيَّةُ وَهَيئَاتُهُمُ الْحُقُوقِيَّةُ إِلَى الدِّفَاعِ - بِشِرَاسَةٍ - عَنْ «حُرِّيَّةِ التَّعْبِيرِ» حَتَّى وَلَوْ كَانَتْ عَلَى حِسَابِ الْإِعْتِدَاءِ عَلَى مُقَدَّسَاتِ الْآخَرِينَ، وَمَا الرُّسُومُ الْكَارِيكاتِيَّةُ الْمُسِيئةُ لِلرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ إِعْتِدَائَاتٍ عَلَى «الذَّاتِ الْإِلَهِيَّةِ» وَرُمُوزِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْآخَرَى وَأَنْمَاطِهَا الْحَيَاتِيَّةِ إِلَّا مِثَالاً حَيّاً عَلَى تَقْدِيسِهِمْ لـ «مَفْهُومِ حُرِّيَّةِ التَّعْبِيرِ» لِيُصْبِحَ «مَعْبُوداً» فِي ثِقَافَةٍ تَتَبَنَّى «النِّسْبِيَّةَ» وَالتَّحَرُّرَ مِنْ «المُطْلَقِ الثَّقَافِيِّ». وَتُنَاقِضُ هَذِهِ «الثَّقَافَةُ النِّسْبِيَّةُ» نَفْسَهَا - أَيْضاً - إِزَاءَ الْحَدَثِ التَّارِيخِيِّ الْمَعْرُوفِ

بـ«المَحْرَقَة اليهودية» (The Holocaust) فنجد أنه لا يَخْضَعُ لـ«نِسْبَوِيَّتِهِمْ» أو «حُرِّيَّةِ التَّعْبِيرِ» عندهم، فهو «حَقِيقَةٌ مُطْلَقَةٌ» لا يجوزُ إنْكَارُهَا أو التَّشْكِيكُ فِي وَقَائِعِهَا، أو إعادةُ النَّظَرِ فِي عِدَدِ ضَحَايَاهَا، وَيُعْتَبَرُ التَّطَرُّقُ إِلَى ذَلِكَ مَدْعَاةً لِلتَّجْرِيمِ وَالْمُحَاكَمَةِ وَالتَّسْفِيهِ فِي عَدَدٍ مِنَ الدُّوَلِ الْغَرْبِيَّةِ، وهو عندهم أَمْرٌ يَنْضَوِي تَحْتَ «التُّهْمَةِ الْمُطْلَقَةِ» الْمَعْرُوفَةِ لَدَيْهِمْ بِاسْمِ «مُعَادَاةِ السَّامِيَّةِ» (Anti - Semitism) !.

٤-٤-٢) «إشكالية الثقافتين» على الصعيد العربي:

إِنَّ «الخاصية الثقافية» لـ«إشكالية التنمية» تَفْرِضُ عَلَيْنَا مُقَارَنَةً مَا يَحْدُثُ عَلَى الصَّعِيدِ الْعَرَبِيِّ بِذَلِكَ الْمُنْعَطَفِ الْمُهِمِّ فِي «الثقافة الغربية» الذي طَرَحَهُ تشارلز سنو^(٣٢) فِي عَامِ ١٩٥٩ م تَحْتَ اسْمِ «إشكالية الثقافتين»، وَلَقَدْ تَطَرَّقْنَا إِلَيْهِ بِبَعْضِ التَّفْصِيلِ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي، حَيْثُ وَجَدْنَا أَنَّهُ بَعْدَ أَنْ حَسَمَتْ «المُجْتَمَعَاتُ الْغَرْبِيَّةُ» مَوْقِفَهَا مِنَ السُّلْطَةِ الدِّينِيَّةِ وَالْقِيُودِ التُّرَاثِيَّةِ، وَانْطَلَقَتْ فِي رِحَابِ «الْحَدَاثَةِ» بِأَنْوَاعِهَا، وَتَبَنَّتْ «الْمَنْهَجَ الْعِلْمِيَّ التَّجْرِبِيَّ»، اكْتَشَفَتْ تِلْكَ الْمُجْتَمَعَاتُ أَنَّهَا فِي حَاجَةٍ مُلِحَّةٍ إِلَى «ثقافةٍ جَدِيدَةٍ» تَتَوَاءَمُ مَعَ «رُوحِ الْعَصْرِ»، وَتَتَجَانَسُ مَعَ حَرَكَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّقْنِيَّةِ وَآفَاقِهِ التَّنْمُوِيَّةِ، وَأَدْرَكَتْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَافِيًا أَنْ تَتَحَقَّقَ فِيهَا «الْحَدَاثَةُ» بِإشكاليها الأدبية والفنية والسياسية، بَلْ وَجَدَتْ أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ - أحياناً - مُعِيقاً لِلْحَرَكَةِ التَّنْمُوِيَّةِ، وَمُعْرِقاً لِلْحَيَوِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ.

فِي «إشكالية الثقافتين» - عِنْدَ تشارلز سنو - تَمَحَوَّرَتِ الْقَضِيَّةُ حَوْلَ صِرَاعٍ بَيْنَ طَرَفٍ «تُرَاثِيٍّ» اخْتَزَلَهُ تشارلز سنو فِي «الأدب»، وَطَرَفٍ «حَدَاثِيٍّ» يَتِمَثَّلُ فِي «الْحَرَكَةِ الْعِلْمِيَّةِ»؛ وَأَمَّا فِي «إشكالية التراث والحداثة» فِي «المُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ» فَإِنَّ الْقَضِيَّةَ تَأْخُذُ أَغْوَاراً أَعْمَقَ وَتَتَسِمُ بِخَصَائِصٍ مُرَكَّبَةٍ فَجَدَ أَنَّ «النَّمُودَجَ التُّرَاثِيَّ» - بِمُكَوَّنَاتِهِ التَّارِيخِيَّةِ وَاللُّغَوِيَّةِ وَالْأَدْبِيَّةِ وَالْفِقْهِيَّةِ وَالْوِجْدَانِيَّةِ - يُمَثِّلُ طَرَفًا فِي ذَلِكَ التَّشَابُكِ، وَتُمَثِّلُ «الْحَضَارَةُ الْغَرْبِيَّةُ» الْمُعَاصِرَةُ - بِتَقْدِيمِهَا وَتَفُوقِهَا وَمُعْطِيَاتِهَا الْفِكْرِيَّةِ وَالْمَعْرِفِيَّةِ وَالتَّنْمُوِيَّةِ - طَرَفًا يُشَدُّ فِي الْإِتِّجَاهِ الْآخَرَ. بِالنِّسْبَةِ لـ«إشكالية الثقافتين» فِي «المُجْتَمَعَاتِ الْغَرْبِيَّةِ» كَانَ وَضُوحُ الطَّرَفِ الثَّانِي وَتَشْخِصُهُ فِي «ثقافة العلم» سَبَبًا لِلنَّجَاحِ فِي تَحْدِيدِ الْعِلَاجِ، وَكَانَ الْعِلَاجُ

هو ضرورة تغلغل تلك «الثقافة الجديدة» في «الفكر السائد»، وأهمية تفاعلها مع «الثقافة الجماهيرية»؛ وهكذا اختزل شارلز سنو أحد طرفي «الإشكالية» في «الأدب» بينما برزت «ثقافة العلم» على الطرف النقيض. وأما «إشكالية التراث والحداثة» في «المجتمعات العربية» فيمكن أن نفهمها في إطار «إشكالية الثقافتين»، ولكن بلبوس عربي، وملامح شرقية، وخصائص تراثية؛ فأمام «العقل العربي» تتضح ملامح الطرف الأول (التراث) في «ثقافة التراث وأدبه وفقهه ولغته وتراكماته التاريخية والسياسية والاجتماعية»، بينما يبقى الطرف الثاني (الحداثة) مبهماً وغائماً.

إنه من المحزن أن نعرف أن «الثقافة العربية» ما زالت بعيدة عن ذلك «المنعطف الثقافي» المهم الذي يحدد - بدقة - ملامح طرفي «الإشكالية»؛ فهي ما زالت تغوص في «إشكالية التراث والحداثة» في صراع يحيط به الغموض والتعميم، وتهيمن على أذعيا الجبهتين الأساليب البلاغية والحماس الوجداني والانفعالات الآنية، وكلها من خصائص «الثقافة العربية»، حتى فقدت الألفاظ مدلولاتها، والأفكار وضوحها، والمعاني مضامينها؛ وهذا - بطبيعة الحال - يجعل العلاج صعباً - إن لم يكن مستحيلاً - ما لم تخضع تلك العناصر لقدر كبير من التمهيص والتجريد والعقلانية؛ لكي تبرز الأسس الجوهرية لمكونات كل طرف، وتتجلى الحقائق الكامنة في جوف كل منهما.

وبتأمل أعمق نجد أن «الطرف الثاني» المهم والقادر على «التفاعل الإيجابي» في «إشكالية التراث والحداثة» هو في الواقع الطرف نفسه الذي حددته شارلز سنو في «إشكالية الثقافتين»، وهو «الثقافة العلمية»؛ وبما أن «الإشكالية»، كما أوضح محمد عابد الجابري، هي: (إشكالية ثقافية محض)^(١)، فإن أسلوب معالجتها ينبغي أن يتخذ بُعداً ثقافياً محورياً لتصبح «ثقافة العلم» هي البلسم المطلوب والشرط الأساس لتحقيق «التوازن الفكري» و«التجانس الثقافي» و«التطور المجتمعي»، وللتغلب على عناصر «الشذو والجذب» ومناطق الصراع بين «نموذج تراثي» يحتاج إلى كثير من النقد والمراجعة والبلورة، وبين «نموذج معاصر» شكله وتصنعه «الحركة العلمية - التقنية» بكل امتداداتها وإنجازاتها ومتغيراتها.

٤-٤-٣) «المؤشر الحداثي»: مؤشر يبحث عن تأسيس:

للحقيقة ينبغي ألا نغمط محمد عابد الجابري حقه في الإشارة إلى «العنصر الفاعل» في «المعاصرة» حيث نجده يقول: (ولذلك كان من الضروري لنا، سواء من أجل حل مشاكل ماضينا في وعينا من أجل بناء مستقبلنا الثقافي، العمل على نشر الثقافة العلمية والفلسفية وتكريس أساليب البحث العلمي ومناهجه، نظرياً وممارسةً، في ساحتنا الثقافية الراهنة. إنه الشرط الضروري لتدشين عصر تدوين جديد يؤسس المستقبل بما يستجيب لمطالباته ويفي باحتياجاته)^(١). بطبيعة الحال تلك الإشارة إلى «الثقافة العلمية» هي إشارة عابرة كما هو الحال في كثير من الطروحات المعاصرة لمثقفين ومفكرين وسياسيين عرب، حيث تبقى في إطار ضيق، وفي حدود المناسبات المعنوية، دون محاولات جادة لاستيعاب أبعاد تلك الضرورة في «المنظومة الثقافية»، والتلاقح معها في الأطر الفكرية، وتأسيسها في «المنظومة المعرفية»، وتفعيل آلياتها في الإستراتيجيات المطروحة؛ مما جعل من «الثقافة العلمية» «القضية الغائبة» التي لم تجد تأصيلاً ولا تأسيساً ولا جهوداً جادة للتعامل مع مقتضياتها وأبعادها وشروطها المتعددة على الأصعدة الفكرية والسياسية والتعليمية والإعلامية والاجتماعية وغيرها. وبالرغم من أن إشارة الجابري إشارة عابرة، إلا أنها تبين الحاجة الماسة إلى تأسيس «المؤشر الحداثي» الأهم والضروري في تفاعلات المجتمعات المعاصرة والمتمثل في «الثقافة العلمية» ومدى انخراطها - بحيوية - في «المسار المستقبلي» اللازم اتخاذه وتبنيه لمعالجة الإشكاليات القائمة في العقل والوجدان والواقع العربي.

ومن أبرز أسباب تحفظي^(١٠٩،٦٠) على مصطلح «المعاصرة» في مصطلح «ثنائية الأصالة والمعاصرة» هو أن الحديث والنماذج والأفكار ترد دائماً من «العالم الغربي» بحكم قوة التفاعلات معه، ولكن لا يمكن أن نعتبر ذلك «النموذج الغربي» «النموذج المعاصر الوحيد»، أو «الرؤية الحداثية الفريدة»؛ ف«المعاصرة الحقيقية» يجب أن تعني كل جوانب «المعاصرة» والتزامن، ومن هذا المنطلق فهل يجوز - مثلاً - إغفال نماذج

مُعاصرةٍ وحيّةٍ، مثلاً: «النّمودج اليابانيّ»، أو «الهنديّ»، أو «الصّينيّ»، أو «الماليزيّ»، وتجارِبهم المُختلفة؟.

إنّ السّؤال هو: (لماذا لم يتوقّف «الحدّاثيون العرب» كثيراً أمام «النّمودج اليابانيّ» الذي - كما يقول مسعود ضاهر^(٨) - : «رَفَضَ فيه مُصلحوهم وَضَعَ الأصالة في مُواجهةِ الحدّاث»، أو التّصديّ للغربِ بأسلوبِ المُمانعةِ فقط وبالشّعارات القومويّة العاطفيّة؟)، والسّؤال - أيضاً - هو: (لماذا لم يتوقّف «التّراثيون العرب» أمام الحقيقة التي يُؤكّد مسعود ضاهر^(٨) بأنّه: «يكاد يُجمَعُ الباحِثون عليها في تجرِبَةِ التّحديث اليابانيّة على أنّ الثّقافة العصريّة هي الأساس في نهضةِ اليابان الجديدة، وهي ثقافةٌ تحمي الجانبَ الإيجابيّ في التّراث فتُدخله في عمقِ الوجدانِ الشّعبيّ، ولا تضعه في موقعِ التّعارضِ مع الثّقافة العصريّة التي لا يُمكنُ أن تكون ثقافةً تراثيّةً وحيدة الجانب؟»).

لقد وجدنا - أيضاً - أنّ من مُشكلات «الحدّاثيين العرب» هي تبنّيهم لموقفِ «الصّراع» مع ما هو «تّراثيّ»، وإنّ كان هذا جزءاً محوريّاً من تطوّر «الحدّاثيّة الغربيّة» وظُروفها التاريخيّة، فإنّه ليس هناك من سببٍ وجيهٍ يقتضي استدعاءه وإنزاله على المُجتمعات العربيّة والإسلاميّة؛ وبالتالي فإنّ من الضّروري، كجزءٍ من حلٍّ «الإشكاليّة»، إلغاء، أو تقليص، مفهوميّ «الصّراع» في التّفاعلات الاجتماعيّة والفكريّة والثّقافيّة والسياسيّة عند التّعامل مع «إشكاليّة التّمية» في «المُجتمعات العربيّة». أمّا «التّراثيون»، فقد غابت عن كثيرٍ منهم حقيقة أنّ «المُعاصرة» شرطٌ أساسٌ لتوافرِ القوّة القادِرة على حمايةِ «التّراث»، وهي الحقيقة التي يصوغها مسعود ضاهر بقوله: (إنّ من يعجزُ عن الانخراطِ في عمليّة التّجديد والمُعاصرة سيكون عاجزاً - بالضرورة - عن حماية مَوروثه الثّقافيّ الأصيل الذي هو ملكٌ للإنسانيّة جمَعاً)^(٨).

من الواضح - إذاً - أنّ «الرّؤية التّنمويّة - العلميّة - التّقنيّة» غائبةٌ في «الخطابِ العربيّ المُعاصر» بشقيّه «التّراثيّ» و«الحدّاثيّ»؛ فهي غائبةٌ في طُروحاتِ «الحدّاثيين العرب» الذين شغلّتهم معاركهم المُتنوّعة، وهي غائبةٌ - أيضاً - لدى «التّراثيين»،

فَأُطْرُوخَاتُهُمْ - فِي مُعْظَمِهَا - كَلَامٌ مَكْرُورٌ، وَمَوَاعِظُ جَامِدَةٌ، وَرُدُودٌ حَادَّةٌ، وَمَحْفُوظَاتٌ نَسَقِيَّةٌ، وَتَشْنُجَاتٌ أَنْفَعَالِيَّةٌ عَلَى اسْتِغْزَازَاتٍ مُنَاوِيئِهِمْ، أَوْ فِي مُعَالَجَةِ الْأَزْمَاتِ الَّتِي تَمُرُّ بِهَا مُجْتَمَعَاتُهُمْ.

٤-٥) الإشكالية هي «إشكالية حول العدم» :

يرى محمد عابد الجابري أن طبيعة هذه الثنائية القلقة بين «التراث» و«الحدثة» قادت: (إلى وجود نوع من التوتر والقلق والالتباس في العلاقة بين الماضي والمستقبل، بين التراث والفكر المعاصر، بين الأنا والآخر... الخ مما جعلها تبقى علاقة، لا تقوم على الاتصال ولا على الانفصال، وإنما على التناظر والتدافع، والنتيجة تشويش الحلم النهضوي في وعينا وتعتيم الرؤية في فكرنا) ^(١). وأما واقع «المجتمعات العربية» فيؤكد أن الصراع الذي تمخض عن هذه «الإشكالية» هو واقع أدهى وأمر من ذلك «التشويش» و«التعتيم» اللذين أشار إليهما الجابري؛ فالتبعات الاجتماعية والفكرية والتنموية والسياسية لهذا الصراع كانت - في مجملها - كوارث متتالية على «المجتمعات العربية»، وهذا هو المتوقع من صراع هوفي واقعه - في رأيي ^(١٠٩،٦٠) - «صراع حول العدم»؛ فلا «النموذج التراثي» موجود على الأرض المتنازع عليها، ولا «النموذج المعاصر» متوافر بشروطه ومقتضياته؛ ولذا انزلق «الخطاب العربي المعاصر»، كما هو متوقع من تركيبته الخطابية المعهودة، إلى الإنشائيات والتنظيرات والصراعات السياسية والاجتماعية والكلامية حول «أصالة» تخلينا عن مقوماتها، و«مُعاصرة» لا نمتلك معاييرها.

إذا نستطيع أن نقول إنها - في الواقع - «إشكالية حول العدم»؛ ف«التراث» في جانبه الأصيل - نتيجة للانفصام بين التنظير والممارسة وبسبب التراكمات التاريخية المتنوعة - غائب - إلى حد كبير - عن الحياة المعاصرة، ولذلك أسباب عدة ليس أقلها أننا نعيش ظروفاً وتغيراتٍ ومستجداتٍ لم تكن في حسابات الأولين واجتهاداتهم، ونضيف إلى هذا أن ذلك «التراث» امتزج - بالضرورة - باجتهادات البشر وردود فعلهم وعاداتهم وتقاليدهم ومشكلاتهم في أزمنة وأماكن مختلفة، وبعضها تمكن وتحصن واستقر حتى

دَخَلَ فِي إِطَارِ «المُقَدَّس»؛ وَكُلُّ ذَلِكَ يَسْتَدْعِي كَثِيرًا مِنَ الْفَرْزِ وَالتَّمَحِيصِ وَالنَّقْدِ وَالانْتِقَاءِ. وَهَكَذَا نَجِدُ أَنَّ «خِطَابَ التُّرَاثِيِّينَ»، فِي كَثِيرٍ مِنْهُ، هُوَ: إِمَّا «خِطَابُ خِيَالَاتِ الْمَاضِي» الَّذِي غَابَتْ كَثِيرٌ مِنْ حَقَائِقِهِ وَوَقَائِعِهِ لِيُصْبِحَ مَرْتَعًا لِلأَوْهَامِ، وَمُتَنَفِّسًا لِلإِحْبَاطَاتِ، وَإِسْقَاطًا لِلتَّمَنِّيَّاتِ؛ وَإِمَّا «نَمَازِجُ مِثَالِيَّة» نَصَوُغُهَا - عَبْرَ مَوَاعِظِنَا وَخِطَابَاتِنَا الْمُتَبَاكِيةِ عَلَى الْمَاضِي التَّلِيدِ - بَعِيدًا عَنِ التَّفَاعُلَاتِ الْيَوْمِيَّةِ، وَالْمَقَاصِدِ الْحَيَوِيَّةِ، وَالْمُمَارَسَاتِ الْحَيَاتِيَّةِ، وَالضُّغُوطِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَالتَّحْدِيَّاتِ الْمُسْتَفْحَلَةِ. إِنَّ «خِطَابَ التُّرَاثِيِّينَ» يَفْتَقِدُ مَا هُوَ إِيْجَابِيٌّ فِي «التُّرَاثِ» مِنْ أَخْلَاقٍ وَعَدْلٍ وَإِيْثَارٍ وَزُهْدٍ وَعَمَلٍ وَإِتْقَانٍ، وَلَا عِبْرَةَ فِيمَا يُطْرَحُ مِنْ مِثَالِيَّاتٍ وَخُصُوصِيَّاتٍ، وَكَلَامٍ يَزِنُ الْجِبَالَ وَيُغَطِّي عَيْنَ الشَّمْسِ؛ فَالْعِبْرَةُ هِيَ فِي الْحَقَائِقِ فَقَطْ، حَيْثُ نَجِدُ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ تِلْكَ الْقِيَمِ، الَّتِي يَدْعُو إِلَيْهَا «الْخِطَابُ التُّرَاثِيُّ»، بَعِيدَةٌ عَنِ الْمُمَارَسَاتِ وَالْحَيَاةِ، بَيْنَمَا نَجِدُهَا حَيَّةً فِي الْوَاقِعِ الْغَرْبِيِّ، حَيْثُ يَكُونُ الْإِنْسَانُ الْغَرْبِيُّ - عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ - أَكْثَرَ اهْتِمَامًا بِالْجَوْهَرِ مِنْهُ بِالْمَظْهَرِ، وَأَقْلَّ بَذَخًا، وَأَكْثَرَ اعْتِدَالًا فِي الِاسْتِهْلَاكِ وَالتَّبَاهِي بِالْمُمْتَلَكَاتِ عَنْ نَظِيرِهِ الْعَرَبِيِّ الْمُسْلِمِ. أَمَّا أَثْرِيَاؤُهُمْ فَيَوْمِيًّا تَنْقُلُ إِلَيْنَا أَخْبَارَهُمُ التَّبَرُّعَاتِ الضَّخْمَةِ بِبِلَايِينَ الدُّوَلَارَاتِ الَّتِي يُخَصِّصُونَهَا لِلْأَعْمَالِ الْخَيْرِيَّةِ وَمِيَادِينِ التَّعْلِيمِ وَمَعَاوِلِ الْبَحْثِ؛ وَأَمَّا شَبَابُهُمْ فَهُمْ الْأَكْثَرُ حِرْصًا عَلَى «الْأَنْشُطَةِ التَّطَوُّعِيَّةِ» فِي مُجْتَمَعَاتِهِمْ وَأَحْيَائِهِمْ وَبِيئَاتِهِمْ.

وَأَمَّا «الْحَدَاثَةُ» فَهِيَ - أَيْضًا - بِشُرُوطِهَا الْمَعْرِفِيَّةِ، وَضَوَابِطِهَا الْإِنْتَاجِيَّةِ، وَقِيَمِهَا الْفِكْرِيَّةِ، وَمُمَارَسَاتِهَا الْمُنْضَبِطَةِ، لَا تَكَادُ تَبِينُ إِذَا اسْتَشْنَيْنَا الْجَانِبَ الشَّكْلِيَّ، وَالصَّرَاعَ اللَّفْظِيَّ الْمُحْتَدِمَ، وَ«التَّئْمِيَّةَ الْاسْتِهْلَاكِيَّةَ» فِي حَيَاتِنَا وَسُلُوكِيَّاتِنَا؛ وَلِذَا فَرَّمُوزَهَا فِي «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ» - بِأَشْكَالِهَا الْمُسْتَوْرَدَةِ: اصْطِلَاحًا وَاسْتِهْلَاكًا وَتَقْلِيدًا - يَفْتَقِدُونَ الْجَوَانِبَ الْإِيْجَابِيَّةَ مِنْ «الْحَدَاثَةِ» فِي الْمُشَارَكَةِ الْفَاعِلَةِ فِي صِنَاعَةِ «الْحَرَكَةِ الْعِلْمِيَّةِ التَّئْمُوِيَّةِ»، وَبَلُورَةِ مُقَوِّمَاتِهَا، وَطَبَعَ آثَارِهَا الْحَقِيقِيَّةِ عَلَى الْفِكْرِ وَالْمُمَارَسَةِ وَالْمُجْتَمَعِ. أَمَّا الطَّرِيفُ فِي الْأَمْرِ فَإِنَّ بَعْضَ «دُعَاةِ الْحَدَاثَةِ» رَاحُوا يَزْفُونُ إِلَيْنَا دُخُولَ عَصْرِ «مَا بَعْدَ الْحَدَاثَةِ»، فِي حِينِ أَنْ حَدَاثَتَهُمُ الْمَزْعُومَةُ لَمْ تَوُتْ أَكْلَهَا بَعْدَ فِي عَصْرِهَا الْمُتَوَهَّمِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ بـ«الْبَعْدِيَّةِ» هُنَا وَصَفَ لَوْي صَافِي بِأَنَّهَا تَحْمِلُ (ظِلَالُ التَّفَكُّكِ وَالتَّأْكُلِ

والتَّراجُع) ^(١٦)، ولعلَّ وَصَفَ حسن الهويل يَحْمِلُ بَعْضَ جَوَانِبِ الحقيقة عندما قال: (لُعْبَةُ البَعْدِيَّاتِ هي لُغَةُ المُرْتَبِكِينَ) ^(١٦). وأمَّا حال «المُجتمعات العربيَّة» في «إشكاليَّة التراث والحداثة» فهو حال «السَّاقِطِ نحو الأرض» فأقْدأ توازنه في الهواء؛ فلا هو يَقِفُ على أرضِ «التُّراثِ» الصُّلْبَةِ بقيَمِها وأصالتها وثباتها، ولا هو يُحَلِّقُ في الأجواءِ بقوةِ دَفْعِ «الحداثةِ المعرفيَّة» وعُنفوانِ «الحياةِ المعاصرة».

وهكذا تُصْبِحُ هذه الإشكاليَّة «صِراعاً حول العَدَم»؛ فالحاضرُ مَبْتُورٌ عن سياقِ الماضي، سَوَاءٌ في تَمَثُّلِ قِيَمِهِ وتطبيقاتِ مَوَاصِفَاتِهِ، أو في انسِجَامِ اجْتِهَادَاتِ السَّابِقِينَ مع حيواتِ اللاَّحقين؛ وفي الوَقْتِ نفسه نجدُ أنَّ هذا الحاضرَ مَعزُولٌ عن فِكْرِ عَصْرِهِ ومُقْتَضِيَّاتِ زَمَانِهِ، وَيَصِفُ زكي نجيب محمود هذا الحال بقوله: (إنَّ طريقنا في النَّظَرِ لم تَزَلْ - كما كانت منذ قُرُونٍ - هي البَحْثُ في المَوْرُوثِ عن الشَّواهِدِ التي تُبَرِّرُ الجديدَ أو لا تُبَرِّرُهُ، فكأنَّنا نُمسِكُ بين أيدينا قالباً من حديدٍ، لنُرْغِمَ الحياةَ المُتَدَفِّقَةَ الفَوَّارَةَ على الخُلُودِ فيه إلى سَكِينَةِ النَّائِمِ، تَتَغَيَّرُ حَيَاتُنَا وذلك الإطارَ الحديديَّ لا يُريدُ أَنْ يَتَغَيَّرَ، وما لم تَحْدُثْ في مُناخِنا الفِكْرِيِّ تَحَوُّلاتٌ تُوَائِمُ بينه وبين صُورِ الحياةِ الجديدةِ، فسيظلُّ التَّنَافُرُ قائماً بين الرُّأْسِ والقَدَمَيْنِ) ^(٢٠). وأمَّا أُبْرَزُ أبعادِ هذه «الإشكاليَّة» فهو غِيَابُ الإِبْدَاعِ والإنجازِ من كِلَا الفريقَيْنِ اللذين يَصِفُهُمَا طه عبد الرحمن بـ«المُقلِّدة» حيث يقول: (ظَاهِرٌ أَنَّ كِلَا النُّوعَيْنِ مِنَ المُقلِّدَةِ لا إِبْدَاعَ عِنْدَهُمَا؛ إِذْ «مُقلِّدَةُ المُتَقَدِّمِينَ» يَتَّبِعُونَ ما أَبْدَعَهُ السَّلَفُ من غيرِ تَحْصِيلِ الأسبابِ التي جعلَتْهم يُبْدِعُونَ ما أَبْدَعُوهُ؛ و«مُقلِّدَةُ المُتَأَخِّرِينَ» يَتَّبِعُونَ ما أَبْدَعَهُ الغَرْبُ من غيرِ تَحْصِيلِ الأسبابِ التي جعلَتْهم يُبْدِعُونَ ما أَبْدَعُوهُ) ^(٦٥).

تَنْضَوِي هذه «الإشكاليَّة» على ما أَسَمَاهُ محمد عابد الجابري «سُلْطَةَ النَّمُودَجِ» التي: (جعلتُ فريقاً منَّا يرى «الأصالة» في التُّراثِ، في العَوْدَةِ إليه وإليه وَحْدَهُ، وهي التي تَمْنَعُهُ بالتَّالِي من أَنْ يَخْطُرَ بباله أَنَّ «الأصالةَ الحقيقيَّةَ» بالنِّسْبَةِ لَنَا نحن الذين يَغْمُرُنَا التُّراثُ من كُلِّ جَانِبٍ هي تلك التي يجب أَنْ نُحَقِّقَهَا في تعاملِنا مع «الفِكْرِ العَالَمِيِّ المعاصر» ومن خلالِ التَّعاملِ معه، وهي - أيَّ «سُلْطَةَ النَّمُودَجِ» - هي التي جعلتُ فريقاً آخرَ منَّا يرى

«المُعاصرة» في الفكر الأوروبي وحده، فحالتْ دونه ودون أن يخطر بباله أن «المُعاصرة الحقيقية» بالنسبة لنا نحن الذين تتقاذفنا، يميناً ويساراً، «مركبات ذهنيّة» وافدة إلينا من أوروبا، هي تلك التي يجب أن نحققها في تعاملنا مع التراث، تراثنا نحن أولاً^(٦٧). لقد أصاب محمد عابد الجابري عندما وصف طبيعة النموذجين «السلفي» (التراثي)، و«الليبرالي العربي» (الحداثي)، بأنهما يلتقيان على صعيد واحد: (فكلاهما يرى «النّهضة» في القفز على التاريخ لا في صنعه. الأول يراها في «العودة إلى طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف»، والثاني يراها في العودة إلى «المبادئ الأوروبية»)^(٦٧)؛ ويبلور محمد عابد الجابري^(٦٧) هذه الرؤية بأن «السلفي» خاض المعارك بـ«عقل الأمس»، وأمّا «الليبرالي العربي» فقد خاض معاركه لا بـ«عقل» يتم بناؤه من خلال المعركة وبواسطتها وعلى ساحتها، بل باسم «عقل جاهز» يتحدث عن «المبادئ الأوروبية».

وأما «الخطاب التوفيقى»، أو «التلفيقى»، الذي اعتقد أنه يجمع بين «الحسنين»، فإنه يضيف إلى «الإشكالية» إشكالية أخرى؛ فأصحاب هذه الرؤية يريدون أن يأخذوا من التراث «أحسن ما فيه»، ومن الحداثة «أحسن ما فيها»، أو بصيغة السؤال الذي طرحه لؤي صافي: (كيف يمكن للمثقف أن يقف من مشكلاته موقفاً أصيلاً ويقدم لها حلولاً عملية مناسبة؟)^(١٦)، وأصبح الحال كما يقول شاكر مصطفى: (نوعاً من الجدال النظري المكرور: «ماذا نأخذ؟ وماذا ندع؟»)^(١٨)؛ وذلك في الوقت نفسه الذي يتردى فيه الواقع تحت وطأة مفاهيم ملتبسة وتأويلات مضطربة حول «التراث»، تدخلهم في لغط وجدل لا ينتهيان، ويرزح فيه الحاضر تحت وطأة ضغوط وتحديات متسارعة في دنيا «الحداثة» التي ليس لأدعيائها فيها نصيب، وهم فيها لغيرهم تبع؛ وهذا الموقف في أحسن أحواله لا يتجاوز وصف شاكر مصطفى له بقوله: (بقيت وتجدّرت الأفكار التوفيقية بين التراث والتقدم الغربي كنظرية مقبولة، ولكن من دون حل عملي)^(١٨). وأمّا «النتيجة»، فهي كما قررها محمد عابد الجابري بقوله: (استمرار القديم لا في جوف الجديد يغنيه ويوصله، بل استمراره إلى جانبه: يضايقه وينافسُه)^(٦٧)، وأمّا السؤال الذي يهتم هذا الكتاب

بمعالجة أحد أبرز جوانبه وتأصيل أهم متطلباته، فهو: (كيف يُمكن تغيير الحال ليصبح القديم أداة فاعلة في تحفيز الجديد، وعُنصرًا جوهريًا في تأصيله وتطويره وتفعيله؟).

٤-٦) محاولة لـ «فك الاشتباك»:

نستطيع أن نقول - من واقع التجربة الحية والنماذج الماثلة للعيان - إن «الخطاب العربي المعاصر»، بشقيه «التراثي» و«الحداثي»، فشل في إحداث «النهضة» المنشودة؛ لأنه استبق النتائج، وقفز فوق التاريخ، وحكم على المستقبل من رؤى تنظيرية لم تغادر مواقعها لتفاعل على الأرض، ولتدفع عجلة الحياة وفق «منظومة تنموية» تحتكم إلى «لغة العصر».

لقد حدث هذا الإخفاق بالرغم من أن «المنظومة التنموية» لا تناقض تراث الأمة الذي يتمثل في مقولة رسول هذه الأمة صلى الله عليه وسلم: «أنتم أعلم بأمر دنياكم»^(٦٨)؛ وهي في تواءم مع «روح التنمية» عندما نستحضر الدلالات والمعاني والقيم المرتبطة بقول الحق عز وجل: ﴿فَأَمَّا الزُّبْدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: الآية ١٧]، وبقول المصطفى - صلى الله عليه وسلم -: «إذا قامت القيامة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسها»^(٦٩)؛ وهي لا تتعارض مع التغيرات المتسارعة؛ لأن «الأصل في الأمور الإباحة»، وباستثناء ثوابت قطعية محدودة، فإن المساحة واسعة لامتناع إيقاع «الحياة المعاصرة»، والتأقلم مع مقتضياتها، واستيعاب حقيقة أن «الحاضر» قابل للتكيف مع متطلبات «المستقبل».

إن «إشكالية التراث والحداثة» إشكالية «زمكانية» - في المقام الأول - حيث نفرض على «الزمان» شروطاً لا توافق خصائصه، ونفرض على «المكان» معطيات لا توافق تجربته؛ ولذا فمن الضروري تطوير نماذج تفصيلية عملية تراعي خصائص «الزمان»، وشروط «المكان»، وتحديات «المستقبل»، وخصائص «الحاضر». إن «إشكالية التراث والحداثة» في العالم العربي ليست «إشكالية دينية» كما كان الحال في أوروبا في الصراع

بين «السُّلْطَةِ الْبَابَوِيَّةِ» و«رِجَالِ الْعِلْمِ وَالْعَقْلِ»، ولكنها في عَالَمِنَا الْعَرَبِيِّ «إِشْكَالِيَّةٌ نَفْسِيَّةٌ - اجْتِمَاعِيَّةٌ - ثقافيَّةٌ»؛ فالصَّدْمَةُ الحضاريَّةُ التي أصابتْ الْعَالَمَ الْعَرَبِيَّ أدَّتْ إلى حالةٍ من حَالَتَيْنِ: إمَّا «أَزْمَةٌ هُويَّةٌ» نَتَجَتْ عن «الانْبِهَارِ» بِالْآخِرِ، وإمَّا «الانْكِفَاءُ عَلَى الذَّاتِ»، وتَمَجُّدُ الْمَاضِي لِحِمَايَةِ «الهُويَّةِ» دون تَمَيُّيزٍ بين عناصره ومُقَوِّمَاتِهِ ومُلاَبَسَاتِهِ. وهكذا يُصْبِحُ السَّبَبُ الرَّئِيسُ لَتَغَيُّرِ جُهودِ «الإِصْلَاحِ والتَّنْمِيَةِ» في الْعَالَمَيْنِ الْعَرَبِيِّ والإِسْلَامِيِّ هو إصْرَارُ شَرَايِحَ كَبِيرَةٍ مِنَ الْمُتَقَفِّينَ وَأَصْحَابِ الْقِرَارِ - تُرَاثِيَيْنَ وَحَدَاثِيَيْنَ - عَلَى اسْتِعَارَةِ «نَمَازِجٍ نَاجِزَةٍ» مِنْ مَاضٍ إِسْلَامِيٍّ، أَوْ حَاضِرٍ غَرْبِيٍّ، وَهُوَ مَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ عَابِدُ الْجَابِرِيِّ^(٦٧) مُصْطَلَحَ «سُلْطَةِ النَّمُودَجِ».

وَأَمَّا نُقْطَةُ الضَّعْفِ الْأَبْرَزُ الَّتِي يَشْتَرِكُ فِيهَا «التُّرَاثِيُونَ» و«الْحَدَاثِيُونَ» و«التَّوْفِيقِيُّونَ» فَهِيَ أَنَّهُمْ جَمِيعاً يُرِيدُونَ أَنْ تَكُونَ أُطُرُوحَاتِهِمْ «حَقَائِقُ يَقِينِيَّةٌ» لَا تَقْبَلُ النِّقَاشَ أَوِ الشُّكَّ، وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْكَمَالَ فِي أَعْمَالِهِمُ الَّتِي لَا يُقَارِبُهَا الْخَطَأُ، وَالصَّلَاحُ لِأَفْعَالِهِمُ الَّتِي لَا تَدْنِسُهَا الْخَطِيئَةُ، وَهَذَا مُخَالِفٌ لِمَا يَطْرَحُهُ «الْفِكْرُ التَّجْرِبِيُّ» الَّذِي يُمَثِّلُ جَوْهَرَ «الْعَمَلِ التَّنْمَوِيِّ»، وَيَعَكِّسُ «الْوَاقِعَ الْإِنْسَانِيَّ»، حَيْثُ إِنَّ الْخَطَأَ وَارِدٌ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ، وَالْمُرَاجَعَاتُ هِيَ الْأَصْلُ فِي كُلِّ الْأُمُورِ، وَالتَّقْيِيمُ الْمُسْتَمَرُّ هُوَ الْأَسَاسُ لِكُلِّ الْأَعْمَالِ.

أَمَّا «مَفْهُومُ الْحَدَاثَةِ» فِي حَدِّ ذَاتِهِ فَهُوَ مَفْهُومٌ وَاسِعٌ وَشَامِلٌ، طَغَتْ فِيهِ عِنْدَ «الْحَدَاثِيِّينَ» الْعَرَبِ جَوَانِبُ تَقْدِيسِ وَانْبِهَارِ وَعَجْزٍ، وَأَصْبَحَ دَوْرُ كَثِيرٍ مِنْهُمْ لَا يَعْدُو دَوْرَ «حَامِلِ بَضَاعَةٍ» يَنْقُلُهَا بِعُجْرِهَا وَبُجْرِهَا مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، وَهُوَ لَا يَدْرِي طَبِيعَةَ مَا يَحْمِلُهُ، وَظُرُوفَ زَرْعِهِ، وَشُرُوطَ حَصَادِهِ، وَهُوَ - أَيْضاً - أَجْهَلُ مَا يَكُونُ فِيمَا يَخُصُّ طَبِيعَةَ احْتِيَاجَاتِ بَيْتِهِ، وَالْأَنْكَى مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَتَفَاعَلَ مَعَ عَمَلِيَّةِ «الزَّرْعِ وَالْحَرْثِ وَالْحَصَادِ» الْمُضْنِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَحْصُدَ قَبْلَ أَنْ يَزْرَعَ، وَأَنْ يَجْنِيَ الثَّمَارَ قَبْلَ أَنْ يُهَيِّئَ التُّرْبَةَ. وَانْطِلَاقاً مِنْ هَيْمَنَةِ «ثَقَافَةِ الْغَالِبِ»، فَإِنَّ الْغَالِبِيَّةَ مِنَ الْحَدَاثِيِّينَ - بَانْتِمَاءِ اتِّهَمُ الْمُخْتَلَفَةِ - وَجَدُوا فِي مَفَاهِيمِ «الْحَدَاثَةِ» وَمُصْطَلَحَاتِهَا تَزَلُّفًا لـ «الْحَضَارَةِ الْغَرِبِيَّةِ»، وَتَظَاهُراً بِفَهْمِهَا وَالتَّفَاعُلِ مَعَهَا، وَتَعْوِيضاً عَنْ مَشَاعِرِ الْعَجْزِ وَالنَّقْصِ، فَكَانَ حَالُهُمْ مِثْلَ حَالِ السَيِّدَةِ الْقَرَوِيَّةِ الَّتِي أَرَادَتْ

أَنْ تُبَرِّزَ مُعَاصِرَتَهَا وَحَدَاثَتَهَا وَمُجَارَاتَهَا لـ «الموضة» عندما سألوها: (من أين تَشْتَرِي أَحْذِيَّتَكَ؟)، فأجابت بكل فخر وثقة واعتزاز: (أشْتَرِي أَحْذِيَّتِي من «ماكدونالدز»).

إن الحقيقة التي يُؤكِّدها طه عبد الرحمن هي أن: («الحداثة» عبارة عن إمكانات مُتَعَدِّدة، وليست كما رَسَخَ في الأذهان، إمكاناً واحداً؛ وَيَنْهَضُ دليلاً على ذلك المَشْهَدُ الحداثي الغربي ليس بالتجانس المَظَنُون، بل فيه من التَّنوع ما يجوزُ معه الكلام عن حداثات كثيرة، لا حداثة واحدة؛ فهناك، باعتبار الأقطار: «حداثة فرنسية» و«حداثة ألمانية» و«حداثة إنجليزية» و«حداثة أمريكية» وغيرها^(٦٥). ما هو أهمُّ من ذلك أن «الحداثة» ليست فقط رهينة في أشكالها للخصوصيات القومية، ولكنها تخضع - بشكل واضح - لما أسماه طه عبد الرحمن «اعتبارات المجالات» فهناك: («حداثة سياسية» و«حداثة اقتصادية» و«حداثة اجتماعية» وسواها؛ كما أن لـ «الحداثة» في القطر الواحد مراتب عدة؛ فهناك أقطار حظها من «الحداثة» في هذا المجال أو ذاك أكبر من حظها منها فيما عداه كأن تكون حداثتها الصناعية أقوى من حداثتها القانونية، أو تكون حداثتها الاقتصادية أقوى من حداثتها السياسية، وهكذا^(٦٥). وفي إطار تلك الإمكانيات المتعددة لـ «الحداثة»، فإن طبيعة الواقع العربي، تفرض - في رأيي^(٦٦، ١٩٠) - أن يكون المنطلق عبر «حراك تنموي» شامل يترك بصماته على الأرض، ويشكل «الواقع العربي» - بتفاعلاته وتراكماته - عبر غرس «ثقافة» تؤجل صراعاتها الكلامية واستعراضاتها اللفظية وسجلاتها الإنشائية، وتتمى علاقاتها التنموية ومشروعاتها الحياتية، وتنخرط في برامج عملية وإجرائية تعيد - بطبيعتها وتطورها وتراكماتها - صياغة الأسئلة، ونوعية الطرح، وبلورة الخلافات، وتحديد الإجابات.

قد نتفق أو نخالف مع محمد عابد الجابري الذي يرى أن المهمة الأولى والأساسية المطروحة على الساحة العربية الراهنة هي تحقيق («الاستقلال التاريخي التام»)^(٦٧) للذات العربية الذي فقدته بسبب التجاذب بين «التراث والحداثة»، ولكن تبقى كل الحلول تنظيرية، ما لم يكن المنطلق الأساس هو تحقيق «الاستقلال التنموي» الذي يحتاج، أول ما يحتاج، إلى «رؤى تنموية» تجد مواقعها على «خريطة الواقع»؛ وهذا ما يستدعي

الحاجة الماسّة إلى طرَحِ نَمُودَجِ «التَّوَافُقِ التَّنْمَوِيِّ» كأحد أهمّ تلك الإمكانيات المُتَعَدِّدة لـ«الحدّاثَة»، بلّ لعلّه هو القاطرةُ القادرةُ على تحريك «الحدّاثَة» في مجالاتها المُتَنَوِّعة وأُطُرَها المُخْتَلِفة في «المُجتمعات العربيّة».

٤-٦-١) نَمُودَجِ «التَّوَافُقِ التَّنْمَوِيِّ» :

يَسْتَفْحِلُ وَاقِعُ «إشْكَالِيَّةِ التَّنْمِيَةِ» في «المُجتمعات العربيّة» في ظِلِّ صِرَاعِ «ثَنَائِيَّةِ التُّرَاثِ والحدّاثَة» ممّا يُبْرِزُ ضرورةَ مُراجَعَةِ «البِنْيَةِ الثَّقَافِيَّةِ»، ويرى محمد عابد الجابري^(٦٧) أَنَّ شَرْطِيَّ «النّهضة» هما: «التَّحَرُّرُ مِنَ الْغَرْبِ»؛ بِمَعْنَى: (الدُّخُولُ مع ثقافته، التي تزدادُ عَالَمِيَّةً، في حوارٍ نقديٍّ، وذلك بقراءتها في تاريخيّتها وفهمِ مقولاتها ومفاهيمها في نِسْبِيَّتها، وأيضاً التَّعَرُّفُ على أُسُسِ تقدُّمه والعمل على غَرْسِها أو ما يُمَثِّلُها في ثقافتنا وفكرنا). وأمّا الشَّرْطُ الثَّانِي فهو «التَّحَرُّرُ مِنَ التُّرَاثِ» وهو: (لا يَعْنِي الإلْقَاءَ به في المتاحف أو في سَلَّةِ المُهْمَلَاتِ، كَلَّا إِنَّ ذَلِكَ غيرُ مُمَكِّنٍ. إِنَّ «التَّحَرُّرَ مِنَ التُّرَاثِ» مَعْنَاهُ امْتِلَاكُهُ، ومن ثَمَّ تَحْقِيقُهُ وتجاوزُهُ، وهذا ما لا يتأتَّى لنا إلَّا إذا قُمْنَا بإعادة بِنَائِهِ بإعادة تَرْتِيبِ العِلَاقَةِ بين أجزائه من جِهَةٍ، وبينه وبيننا من جِهَةٍ أُخْرَى، بالشَّكْلِ الذي يَرُدُّ إليه في وَعَيْنَا تاريخيّته ويُبْرِزُ نِسْبِيَّةَ مفاهيمه ومَقُولَاتِهِ).

ومن صُلْبِ «التَّحْلِيلِ الجابريِّ» لـ«الخطاب العربيِّ المُعاصِر» واتِّهامِهِ له بأنّه يتعامل مع (المُمَكِّنَاتِ الذّهْنِيَّةِ وكأنّها مُعْطِيَاتٌ وَاقِعِيَّةٌ)^(٦٧)، فإنَّ الشَّرْطَيْنِ لَنْ يَتَحَقَّقَا إلَّا عَبْرَ «حَرَائِكِ تَنْمَوِيٍّ» شَامِلٍ؛ وأمّا المَخْرُجُ من هذه «الإشْكَالِيَّةِ»، فلن يتحقّقَ إلَّا بِالْجَمْعِ بين «التُّرَاثِ» و«الحدّاثَة» في تَوَازُنٍ وَتَوَافُقٍ وَتَنَاعُجٍ، ولن يكون ذلك عبْرَ محاولاتِ الجَمْعِ بينهما تَلْفِيقِيًّا، ولكن الجَمْعَ بينهما تَنْمَوِيًّا؛ وذلك بالتَّفَاعُلِ الحَيَوِيِّ بين «الأَصَالَةِ» بِثَوَابِتِهَا المُعْتَمَدَةِ وضَوَابِطِهَا الاجْتِهَادِيَّةِ واسْتِيعَابِهَا لَضُغُوطِ الوَاقِعِ وَمُتَطَلِّبَاتِ المَرَحَلَةِ من نَاحِيَةٍ، ومن نَاحِيَةٍ أُخْرَى بِاقْتِحَامِ «الحدّاثَة» بِأَبْعَادِهَا التَّقْنِيَّةِ والعِلْمِيَّةِ التي تُمَثِّلُ «البِنْيَةَ الأساسَ» لِكُلِّ أَبْعَادِ «الفِكرِ المُعاصِرِ» لتَطْوِيرِ «مَنْظُومَةِ مَعْرِفِيَّةٍ شَامِلَةٍ» تَصْطَفُ فيها الإِجَابِيَّاتُ من «التُّرَاثِ» و«الحدّاثَة» معاً لِتُحَرِّكَ «قاطرة النّهضة»، وتَضَمِّحِلُ فيها

السُّلبيّات من «التُّراث» و«الحداثة» التي تُقرّرُ عَوامِلَ الإعاقَة، ومنابع العَرْقَلَة، وجراثيم النُّزاع. إنّ إحدى الآليّات المُهمّة في التّصدي لهذه «الإشكاليّة» هي فَحْصُ «الحداثة» بِحُمُولَتِهَا التّاريخيّة ومُكوّناتِهَا العمليّة وعناصِرُهَا الفِكريّة، وفَحْصُ «التُّراث» وإعادة قِراءَتِهِ بِرُؤيةٍ نقديّةٍ موضوعيّةٍ وأدواتٍ معرفيّةٍ تُناسِبُ «الزّمان» و«المكان»، ولن يكون ذلك الفَحْصُ لَطَرَفِيٍّ «الإشكاليّة» مُجدياً ما لم يَتِمَّ عَبرَ «مِجْهَرِ تَنَمُّوِيٍّ» يَحْرِصُ على التّلاقُحِ والتّراكمِ والبناء، ويُقلّصُ مساحاتِ الاسْتِفْزازِ والتّوتُّرِ والاحتِقانِ، ويَهْتَمُّ بِتَقْيِيمِ «المكاسِبِ والخسائر»، أو بلُغةِ الفُقهَاءِ، «المفاسِدِ والمصالح».

إذاً لا مَخْرَجَ من هذه «الإشكاليّة» إلاّ بِحركةٍ تدبُّ على الأرض، مُتَّجِهَةً نحو المُسْتَقْبَلِ، قَابِلَةً أخطاءها، ومُتسامِحَةً مع تيّاراتِها، ومُصَحِّحَةً مسارها، ومُعَمِّقَةً للتّفاعُلِ الذي يَنْفَعُ النّاسَ لِيَمْكُثَ في الأرض، ومُحَقِّقَةً لأغراضِ «الاسْتِخْلَافِ في الأرض». أقول: لا مَخْرَجَ من هذه «الإشكاليّة» - في رأيي^(١٠٩،٦٠) - إلاّ عَبرَ إدراكِ طبيعة «العلاقة الجدليّة» بين «التُّراث» و«الحداثة»؛ وذلك ليس وفق التّعريف الماركسيّ المُسْتَنَدِ إلى مَفْهُومِ «صِراعِ الأضداد» وأنَّ «كُلَّ شَيْءٍ يُولَدُ نقيضه»، ولكن «العلاقة الجدليّة» التي تَحْرِصُ على «التّكاملِ البُنْيويِّ» بين عناصرِ الهُويّةِ ومُقوّماتِ الأمّةِ ومقاصِدِ الشّريعة من ناحية، وبين «الحداثة» بعناصِرِهَا التّنمويّةِ وأُطرِهَا الاجْتِماعِيّةِ وأُسُسِهَا المُعاصِرَة من ناحية أُخرى. إنّها عَلاقةٌ تَتَبَلَّوْرُ وتَتَشَكَّلُ عَبرَ بَرَامِجِ عمليّةٍ وآلياتٍ تَنمويّةٍ تَدْفَعُ بالمُجتمعاتِ إلى الانخِراطِ في نِظامِ الحياة المُعاصِرَة وإنتاجيّةٍ وديناميّةٍ، فيُثْري بَعْضُهَا بَعْضاً؛ فيَنهَضُ «الدِّينُ» بِأَصْحَابِهِ تَحْفِيزاً على القُوّةِ وتَمَكِيناً في الأرض، وَيَتَشَكَّلُ «العَقْلُ» وفق «فِكرٍ عِلْمِيٍّ»، وَيَتَبَلَّوْرُ «الوِجْدَانُ» وفق «أَصالةٍ تاريخيّةٍ»، وَيَتَطَوَّرُ «الوَاقِعُ» وفق «حركةٍ تَنمويّةٍ».

تَتَرَسَّخُ هذه «العلاقة الجدليّة» أَكْثَرَ عَبرَ الرُّؤيةِ التي يَطْرَحُهَا محمد عابد الجابريّ بقوله إنّ: (نجاح أيّ بلدٍ من البلدان، النّامية منها التي هي في «طريق» النُّموِّ، نجاحها في الحِفاظِ على الهُويّةِ والدِّفاعِ عن الخُصوصيّةِ، مَشْرُوطٌ أَكْثَرَ من أيّ وَقْتٍ مَضَى بِمدى عُمُقِ عمليّةِ التّحدِيثِ الجارية في هذا البلد، عمليّةِ الانخِراطِ الواعي، النّامي والمُتَجَذِّرِ، في عَصْرِ العِلْمِ والتّقانة)^(٥٩)، وتَتَّفِقُ هذه الرُّؤية مع طَرَحِ محمد الميلي الذي يرى أنّ:

(فِكرة الحِفاظِ على «الأصالة» لم تتحوّل إلى مشروعٍ تأصيلٍ يتلاءم مع الانغراس في العصر، واستنباتٍ مُحيطٍ مُلائمٍ للاستفادة القصوى من التعاطي مع الغير)^(٨).

وهكذا نخلص إلى حقيقةٍ تُؤكّد أنّ نجاح أيّ «مشروعٍ نهضويّ» مرهونٌ بثلاثة عناصر:

(١) مدى قدرته على تحريك قوى المجتمع وتحفيزها؛ وفي «المجتمعات العربية» فإنّ الغالبية تدين بالإسلام، وتميل إلى المحافظة.

(٢) توجيه موارده المجتمع وإمكاناته، وتفعيل طاقاته لامتلاك مقومات «النّهضة» الحقيقية.

(٣) السّير الحكيم - عبر التخطيط والمرونة والتّقييم والمُحاسبة والمتابعة - نحو أهدافٍ محدّدة، وغاياتٍ مشتركة.

وأما في «الألفية الثالثة»، فمن البدهي أنّه لا يُمكن لأيّ «مشروعٍ نهضويّ» أن ينهض إلاّ عبر آلياتٍ حديثةٍ متوافقةٍ مع «الزّمان» ومُتناغمةٍ مع «المكان»، وعبر فهمٍ حاذقٍ لطبيعة العصر ومقوماته ممّا يستوجب «التّفاعل الإيجابي» مع العالم وتجاربه التّنمويّة والتّنظيميّة والحياتيّة؛ وهكذا نجد أنّ الحاجة ماسّةٌ إلى «مِسطرةٍ تنمويّة - علميّة» تقيس المسارات، وتضبط التّفاعلات، وتحدّد الأهداف، لتفكيك «الإشكاليّة» وتقليل حدّتها وتقليص مساحتها.

٤-٦-١ (أ) نحو «قانونٍ صفريّ» :

بتأمّلٍ دقيقٍ نجد أنّ «الخطاب العربيّ المعاصر»، بشقّيّه «التّراثيّ» و«الحداثيّ»، يحتوي على توريّاتٍ نظريّةٍ وإنشائيّةٍ هائلةٍ، أنتجت «إشكاليّة التّراث والحداثة»، ممّا ولّد - بالضرورة - درجاتٍ عاليةٍ من الاحتقان والتّوتر وعدم الفاعليّة الحياتيّة والمُجتمعيّة والتّنمويّة، وفي الوقت نفسه تبدو «حياة المجتمعات العربيّة» وكأنّها نمطٌ مُعاصرٌ يعيشُ زمانه عبر «ثقافة التّكديس» و«التّقاط المفاهيم» و«حمّى الاستهلاك»، ولكنها في الواقع خاويةٌ الوفاض عبر افتقارها لـ «أدوات التّمية» و«ثقافة العمل» و«عناصر الإنتاج».

وهكذا نجد أن الساحة الفكرية تكتظ بالنظريات والأيدولوجيات والسجلات وصراعات «الحداثة» المختلفة، ولكنها تفتقر إلى «التخطيط المنهجي» والخبرة العملية والتفاعل الحقيقي على أرض الحياة والواقع والمعيشة، وهو - بطبيعته - تفاعل تلاقحي وتراكمي وتكاملي. ومن الواضح أن لهذا الصراع آثاراً سلبية عميقة في «المجتمعات العربية»، وهو من أبرز الأسباب المؤدية إلى تفاقم «إشكالية التنمية»؛ ولذا فمن الضروري تحقيق «التوازن» عبر إيجاد أرضية مشتركة تهتم بتأمين المصالح المشتركة، وخدمة المصلحة العامة، وتعميق قنوات الحوار والجوار بين أطرافها.

إن المدخل إلى «فك الاشتباك» هو عبر إيجاد ما يمكن أن نسميه «القانون الصفري» للعلاقة بين «التراث» و«الحداثة»؛ ففي «فيزياء الديناميكا الحرارية» يوجد مثل هذا القانون الذي يسبق «القوانين الثلاثة للديناميكا الحرارية»، ونعت بـ «القانون الصفري» لأنه يؤسس لها، ويمثل اللبنة الأساس لتحديد مواصفاتها، وبناء نظامها النظري والعملي. وبهذا يكون «القانون الصفري» - في «جدلية التراث والحداثة» - القاعدة التي تستند إليها التصورات والتوقعات والاستشرافات والبرامج، وتتوافق حولها الأطراف لتحقيق المقاصد التنموية والاستقرار المجتمعي. من هذا المنطلق فإننا نحتاج - في «إشكالية التراث والحداثة» - إلى «قانون صفري»، وبدهية أولى، وأرضية مشتركة، ينطلق منها «العمل العربي الثقافي»، ويستند إليها في تطوره الفكري، وآلياته العملية، ومساقاته الثقافية، وطموحاته التنموية.

إن هذا «القانون الصفري»، الذي نعتبره المدخل إلى حل «إشكالية التراث والحداثة»، لا يمكن له أن يتجلى - في الألفية الثالثة - إلا عبر نموذج حي لما يمكن أن نسميه «نموذج التوافق التنموي»، فتكون «المعايير التنموية» بأسسها العلمية المنضبطة هي «الحكم» في هذا الصراع المحتدم، فلعل «التنمية» تصنع ما عجزت عنه الصراعات اللفظية، والمعلقات الكلامية، والسجلات الإعلامية، والتقلبات الفكرية، والسياسات المتعددة المشارب، ليتحقق ما أشار إليه مالك بن نبي بقوله: (إن الذي ينقص المسلم ليس منطق الفكرة، ولكن منطق العمل والحركة، وهو لا يفكر ليعمل بل ليقول كلاماً

مُجَرِّداً، بَلْ إِنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ يُبْغِضُ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ يُفَكِّرُونَ تَفْكِيراً مُؤَثِّراً، ويقولون كلاماً مَنْطِقِيّاً مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَتَحَوَّلَ فِي الْحَالِ إِلَى عَمَلٍ وَنَشَاطٍ^(٢٨).

من المُهِمِّ - إذاً - أَنْ يَتَحَقَّقَ الْإِلْتِقَاءُ بَيْنَ «التُّرَاثِ» وَ«الْحَدَاثَةِ» عَلَى «صَعِيدِ تَنْمَوِيٍّ» يَحْرِصُ عَلَى تَرْسِيخِ «الْقِيَمِ التَّنْمَوِيَّةِ»؛ فَيَهْتَمُّ «الْحَدَاثِيُّونَ» بِالْمَعَانِي الْحَقِيقِيَّةِ لـ«الْحَدَاثَةِ»، وَيَلْجَأُ «التُّرَاثِيُّونَ» إِلَى اسْتِدْعَاءِ الْجَوَانِبِ الْعَقْلَانِيَّةِ، وَالْقِيَمِ الْعَمَلِيَّةِ، وَالتَّسَامُحِ الْفِكْرِيِّ، وَتَغْلِيْبِ الْمَصَالِحِ، وَاخْتِيَارِ «أَخْفِ الضَّرَرَيْنِ»، لِتَوْظِيفِهَا فِي أُطُرٍ حَدِيثَةٍ وَمُعْطِيَّاتٍ عَصْرِيَّةٍ وَإِنْجَازَاتٍ حَيَاتِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ واِقْتِصَادِيَّةٍ لِلتَّصَدِّي لِلتَّحْدِيَّاتِ الْقَائِمَةِ، وَلِتَخْفِيفِ حِدَّةِ الصَّرَاعِ بَيْنَ «التُّرَاثِ» وَ«الْحَدَاثَةِ» الَّتِي يَقْبَعُ مُعْظَمُهَا فِي مَنَاطِقٍ كَلَامِيَّةٍ، وَاسْتِفْزَازَاتٍ مُتَبَادَلَةٍ، وَمَحَاوَلَاتٍ لِلْهَيْمَنَةِ الْأَحَادِيَّةِ، دُونَ أَنْ يَنْتُجَ عَنْ ذَلِكَ أَيُّ مَرَدُودٍ إِيْجَابِيٍّ عَلَى الصَّعِيدِ الْإِنْتَاْجِيِّ وَالْمُجْتَمَعِيِّ وَالتَّنْمَوِيِّ وَالْفِكْرِيِّ. إِنَّ مِيزَةَ «نَمُودَجِ التَّوَافُقِ التَّنْمَوِيِّ» أَنَّنَا نَتَحَدَّثُ عَنْ آيَاتٍ تَتَحَرَّكُ عَلَى الْأَرْضِ قَابِلَةً لِلتَّقْوِيمِ وَالْمُرَاجَعَةِ وَالتَّمْحِيصِ، لِتُضِيفَ إِلَى الْمُجْتَمَعِ إِنْجَازَاتٍ مَلْمُوسَةٍ - عَلَى الْأَصْعَدَةِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالتَّعْلِيمِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ - عَبْرَ مَوَازِينٍ دَقِيقَةٍ تَسْتَهْجِنُ التَّشْنُجَ وَالتَّطَرُّفَ وَالْانْكِفَاءَ وَالْانْغِلَاقَ وَالتَّغْرِيبَ وَالْاِنْبَهَارَ وَالْاِسْتِفْزَازَ وَالْإِثَارَةَ الْمُفْتَعَلَةَ.

٤-٦-١ ب) مُقَارَبَةُ عِلْمِيَّةٍ لـ«نَمُودَجِ التَّوَافُقِ التَّنْمَوِيِّ» :

نظراً لَأَنَّ التَّوَجُّهَ الرَّئِيسَ لِهَذَا الْكِتَابِ هُوَ التَّأْسِيسُ لِلْمَوْقِعِ الصَّحِيحِ لـ«الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» فِي قَلْبِ «الثَّقَافَةِ الْمُعَاصِرَةِ»، وَتَأْصِيلُهَا فِي الْقَوَالِبِ الْفِكْرِيَّةِ وَالْمُجْتَمَعِيَّةِ، وَالتَّأْكِيدُ عَلَى أَهْمِيَّةِ مَنْحِهَا أَوْلَوِيَّتَهَا الْمَفْقُودَةَ فِي «الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ»، وَابْرَازُ دَوْرِهَا الْمَحَوْرِيِّ فِي تَفْعِيلِ «الْحَرَكَةِ التَّنْمَوِيَّةِ»، فَلَعَلَّ مِنْ الْمُنَاسِبِ أَنْ نَضَعُ «إِشْكَالِيَّةَ التُّرَاثِ وَالْحَدَاثَةِ» فِي مُقَارَبَةٍ تَتَوَسَّلُ «الْفِكْرَ الْعِلْمِيَّ»، وَتَتِمَّاهِي مَعَ إِنْجَازَاتِهِ.

إِنَّ الْقَفْزَةَ الْفِكْرِيَّةَ وَالْعِلْمِيَّةَ الْكُبْرَى، الَّتِي أَحْدَثَهَا أَلْبِرْت آيْنِسْتَاينَ فِي «النَّظَرِيَّةِ النَّسْبِيَّةِ الْعَامَّةِ» فِي وَرَقَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي نَشَرَهَا فِي عَامِ ١٩١٥ م وَتَتَعَلَّقُ بِ«ظَاهِرَةِ الْجَاذِبِيَّةِ»،

هي أنه نقل «ظاهرة الجاذبية» من حالها عند إسحاق نيوتن كقوة تجاذب تؤثر عن بُعد بين كل الأجسام المادية، إلى خاصية هندسية في «الفضاء الزمكاني» ذي الأربعة أبعاد: (ثلاثة أبعاد مكانية، وبُعد زمني واحد)، حيث اعتبر أينشتاين أن وجود جسم مادي يؤدي إلى حدوث تغيرات في «الزمان» و«المكان»؛ أي يؤدي إلى انحناء في «الفضاء الزمكاني» المحيط بالجسم؛ فتتزلق الأجسام المادية المجاورة لهذا الجسم متجهة نحوه، وتعتمد شدة هذا الانحناء وعمقه على كتلة الجسم؛ فكلما زادت الكتلة زادت شدة الانحناء، مما يأسر حركة الأجسام المجاورة لتتزلق على المسار الأسهل الذي تقتضيه طبيعة التحدّب أو الانحناء، وهذا التأثير هو الذي نطلق عليه اسم «الجاذبية».

ووفق هذه النظرية فإن «الزمان» و«المكان» لا وجود لهما في غياب الأجسام المادية؛ وهكذا يمكن أن نقول إنه كما يقوم «الجسم المادي» بتشكيل «الفضاء الزمكاني» حوله، ويخضع الأجسام الأخرى على الانزلاق نحوه على المسار الأسهل، فإن «التنمية الحقيقية» هي التي تشكل الفضاءات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها، وتفرض معطياتها وحقائقها، وتكرس شروطها العقلانية والعلمية والإنتاجية، لتتزلق نحوها الأطراف المختلفة والمعطيات المتنوعة، وتتأثر بها الطروحات المتداولة والمفاهيم السائدة. إن هذه «المقاربة الفيزيائية» لخصائص «نموذج التوافق التأموي» تعني أنه كما يختفي «الزمان» و«المكان» في غياب «الجسم المادي»، فإنه دون وجود «تنمية حقيقية» فاعلة على الأرض تلتف حولها الفضاءات الفكرية والمجتمعية المختلفة، لا يصبح هناك معنى «تأمويًا»، أو «نهضويًا»، للطروحات «التراثية» و«الحداثية»، ولا يوجد أي دلالات على فاعليتها في «الحراك التأموي»، وهي لن تستطيع التأثير - إيجابيًا - في الواقع، وبالتالي يصبح الصراع الدائر في الساحة هو، كما قلنا، «صراع حول العدم».

٤-٦-١ ج) من «التوافق التأموي» إلى «الثقافة التأموية» :

إذا كان محمد عابد الجابري يرى أن المهمة الأولى المطروحة على الساحة العربية الراهنة هي تحقيق (الاستقلال التاريخي التام) ^(٦٧) للذات العربية الذي

فَقَدَّتْهُ سَبَب «الصَّرَاعِ بَيْنَ التُّرَاثِ وَالْحَدَاثَةِ»، فَإِنَّ كُلَّ الْحُلُولِ تَبْقَى تَنْظِيرِيَّةٌ مَا لَمْ يَكُنِ الْمُنْطَلَقُ الْأَسَاسُ هُوَ تَحْقِيقُ «الاسْتِقْلَالِ التَّنْمَوِيِّ» الَّذِي يَحْتَاجُ - أَوَّلُ مَا يَحْتَاجُ - إِلَى «ثَقَافَةٍ تَنْمَوِيَّةٍ». وَهَكَذَا تَنْتَصِبُ أَمَامَنَا حَالَةٌ وَاضِحَةٌ لـ «الثَّقَافَةِ» بِعُنَاوِينِهَا «السَّلْبِيَّةِ» وَ«الْإِجَابِيَّةِ» (انظر: الفصل الثاني)، وَمَا دَامَتْ «قَاطِرَةُ النَّهْضَةِ» لَمْ تَتَحَرَّكَ بِفَاعِلِيَّةٍ عَلَى صَعِيدِ «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ»، فَإِنَّ هَذَا دَلَالَةٌ بَيِّنَةٌ عَلَى غَلَبَةِ «العُنَاوِينِ السَّلْبِيَّةِ»، وَتَفَاقُمِ تَأْثِيرِ «البُعْدِ الزَّمْكَانِيِّ» الَّذِي تَطَرَّقْنَا إِلَيْهِ فِي الْفَصْلِ الثَّالِثِ؛ وَمِنْ هُنَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَهْتَمَّ «الِاسْتِرَاطِيَجِيَّاتُ التَّنْمَوِيَّةُ» بِتَأْصِيلِ «العُنَاوِينِ الْإِجَابِيَّةِ» وَتَقْلِيلِ آثَارِ «العُنَاوِينِ السَّلْبِيَّةِ» - قَدْرَ الْإِمْكَانِ -. وَبَيْنَمَا يَعْكِفُ الْمُثَقَّفُونَ وَالْمُجْتَهِدُونَ وَالْمُفَكِّرُونَ عَلَى عَمَلِيَّاتِ تَحْلِيلِ «التُّرَاثِ» وَتَنْقِيَتِهِ وَمُرَاجَعَتِهِ، وَيَعْكِفُ آخَرُونَ عَلَى اسْتِدْعَاءِ مَفَاهِيمِ «الْحَدَاثَةِ»، وَكِلَا الْعَمَلَيْنِ مَطْلُوبَانِ وَضُرُورِيَّانِ فِي التَّلَاقِحَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ، إِلَّا أَنَّ الْمُهْمَّ أَنْ نَسْعَى إِلَى اسْتِيعَابِ ذَلِكَ «العُنْصُرِ الرِّيَادِيِّ الْمُحَرِّكَ» لِهَذَا الْعُصْرِ وَإِنْجَازَاتِهِ، وَهُوَ «العُنْصُرُ الْغَائِبُ» فِي فِكْرِنَا وَحَيَاتِنَا وَثِقَافَتِنَا، أَلَا وَهُوَ «الْحَرَكَةُ الْعِلْمِيَّةُ - التَّقْنِيَّةُ»؛ بَلْ أَذْهَبُ إِلَى أْبْعَدَ مِنْ ذَلِكَ، فَأَقُولُ إِنَّ دَمَجَ هَذَا «العُنْصُرِ الْغَائِبِ» فِي تَحْلِيلِنَا، هُوَ الَّذِي سَيَجْعَلُ لِهَذِهِ التَّحْلِيلَاتِ وَالدِّرَاسَاتِ فِي عَالَمِ «التُّرَاثِ» أَوْ «الْحَدَاثَةِ» أَيَّ مَعْنَى تَنْمَوِيٍّ، أَوْ دَلَالَةٍ نَهْضَوِيَّةٍ، فِي «الْأَلْفِيَّةِ الثَّالِثَةِ».

ذَلِكَ «العُنْصُرُ الْغَائِبُ» هُوَ مَا يُشِيرُ إِلَيْهِ مُحَمَّدُ عَابِدُ الْجَابِرِيِّ بِقَوْلِهِ: (مَا زَالَتْ ثِقَافَتُنَا مِثْلَهَا فِي ذَلِكَ مِثْلَ جَمِيعِ مَرَافِقِ حَيَاتِنَا الْأَقْتِسَادِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ، لَمْ تَسْتَوْعِبْ بَعْدَ اسْتِيعَابِهَا فَاعِلًا أُسُسَ الْحَضَارَةِ الْمُعَاصِرَةِ، أُسُسَهَا الْعِلْمِيَّةُ وَالتَّقْنِيَّةُ، لَا عَلَى مُسْتَوَى الْفِكْرِ وَالتَّفْكِيرِ وَلَا عَلَى مُسْتَوَى الْعِلْمِ وَالتَّغْيِيرِ، إِنَّنَا فِي هَذَا الْمُسْتَوَى وَذَلِكَ مَا زَلْنَا نَعِيشُ «صَدْمَةَ الْحَدَاثَةِ» عَلَى مُسْتَوَى الْفِعْلِ وَرَدِّ الْفِعْلِ الَّذِينَ يُحَرِّكُهُمَا التَّنَافُرُ وَالتَّنَاقُضُ وَلَيْسَ التَّفَاعُلُ وَالتَّكَامُلُ. إِنَّ هَذَا يَعْنِي أَنَّ ثِقَافَتَنَا مَا تَزَالُ مَحْكُومَةً إِلَى حَدٍّ بَعِيدٍ بَيْنَاهَا التَّقْلِيدِيَّةُ الْجَامِدَةُ وَأَنَّ هَذِهِ الْأَخِيرَةَ لَمْ تَتْرُكْ بَعْدَ مَكَانَهَا لِبُنَى حَدِيثَةٍ قَادِرَةٍ عَلَى أَدَاءِ وَظِيفَةِ الْبُنَى الْقَدِيمَةِ عَلَى مُسْتَوَى الْحِفَازِ عَلَى الْهُوِيَّةِ وَالْخُصُوصِيَّةِ، وَقَادِرَةٍ فِي

الوقت نفسه كذلك على استيعاب الجديد، كل جديد، على مستوى العلم والتقانة استيعاباً إيجابياً فاعلاً^(٥٩).

وأما المخرج من هذه «الإشكالية» فلن يكون إلا بالجمع بين «التراث» و«الحداثة» في توازن وتوافق، ونلمس الخيوط العامة لهذه الرؤية في ما طرحه لؤي صافي بأن: («الأصالة» و«التجديد» ليسا مفهوميْن متقابلَيْن كما يظن البعض، بل هما مفهومان متكاملان، فلا تجديد حقيقي دون أصالة تربط الحاضر بالماضي، وتبني المستقبل على إنجازات السلف)^(١٦). الرؤية نفسها تتكرر لدى برهان غليون، وهو يفتد «ردود الفعل» إزاء «الضغط العولمي» على «الهوية العربية» فيقول: (الدفاع عن هويتنا لا يتحقق من خلال الحفاظ عليها كما هي، ولكن من خلال إعادة بنائها من أفق المستقبل، وفي إطار العولمة أو الثورة العلمية التقنية، أي بناء العالمية فيها)^(٤١).

إذاً لا مخرج من هذه «الإشكالية» إلا بحركة تدب على الأرض، متجهة نحو «المستقبل»، ومدركة لطبيعة «العلاقة الجدلية» بين «التراث» بقيمه وأخلاقه ومفاهيمه، و«الحداثة» بعناصرها التتموية ومقوماتها الاجتماعية وأسسها المعاصرة؛ فتتشكل هذه «العلاقة العضوية» وتتبلور عبر برامج عملية، وآليات تنموية، تدفع بالمجتمعات إلى الانخراط في نظام «الحياة المعاصرة» وإنتاجيته وديناميكيته، ووضع مشروعات فكرية نشطة، وفعاليات ثقافية متنوعة، ترسي دعائم التلاحق بين «التراث» و«الحداثة».

إذاً الحاجة ماسة إلى «منظور تنموي» ذي معايير صارمة لها مقوماتها العلمية، وضوابطها التنظيمية، ومنطلقاتها التنافسية، لينأى بـ«الإشكالية» عن الجدال العبثي، والصراعات الكلامية، وركوب الموجات الاستفزازية، وليكرس جهوداً في مضامين تنموية بحتة، وآليات عملية دقيقة، وحسابات إنتاجية منضبطة، تجد تعبيرها الفاعل على الأرض؛ وفي الوقت ذاته يتفاعل هذا «المنظور التنموي» مع بيئته سواءً على صعيد الاحتياجات العلمية، أو الموارد المتاحة، أو المشكلات التقنية، أو التكامل الوظيفي، أو التجارب المتبادلة، أو القيم الحياتية التي تصطبغ بها البيئة، ويتحلى بها المجتمع.

بطبيعة الحال فإن «المنظور التّموي» منظورٌ ينقُدُ نفسه قبل أن ينقُدَ الآخرين؛ لأنّه أحرص من غيره على نجاح التجربة، وتطویر مَعْطياتها، وإرساء قواعدها، وتصحيح مساراتها؛ وهو - من منطلق أسسه العلميّة - منظورٌ لا يُزعجه النّقد - أيّاً كان مصدره -؛ لأنّه يدرك أنّه لا توجدُ تجربةٌ بشريّة بلغت الكمال لتكون عصيّة على النّقد، وهو لا يدخلُ في صِراعاتٍ لفظيّة، ومُماحكاتٍ كلاميّة، ومُصادماتٍ مجتمعيّة؛ لأنّه يعلمُ أنّ أحكامه - في نهاية المطاف - تخضعُ لتلك المعايير الدّقيقة التي تُميّزُ «العمل التّموي» الصّادق عن غيره من أشكالٍ لا تصمدُ كثيراً أمام حقائق «الحياة» وتحديات «الواقع» وشروط «التّمية».

يقودنا ذلك - بالضرورة - إلى مفهوم «الثّقافة التّمويّة» اللّازمة لتحقيق ذلك «التّجانس الثّقافي» بين المُجتمع وعصره لتوليد عناصرٍ داخليةٍ متوافقةٍ مع التركيبة الوجدانيّة والإيمانيّة والفكرية والعملية بحيث يُثري بعضها بعضاً، ويتحقّق «التّوازن» بين مُركّبات «الثّقافة» ومكوّناتها ليكون مفتاحاً قادراً على تحقيق «الاستجابة» الفاعلة أمام «التّحديات» التي تعترضُ مسيرة مجتمعاتها، ومدخلاً إلى العتاد والذخيرة اللّازمين للتّواءم مع مُتطلّبات مراحل «التّمية»، وتحقيق تطلّعات الإنسان بأبعادها الوجدانيّة والعقليّة والمعيشيّة والروحيّة والنّفسيّة؛ فكلّما تنوّعت مُقوّمات «الثّقافة» وتفاعلت عناصرُها، كان ذلك مؤشّراً على قُدرة تلك «الثّقافة» على الاستمرار والنّمو والفاعليّة لتُحافظ على أنماط الحياة، وتطوّر إمكانيّاتها، وتجدّد خلاياها، وتدعم المُقوّمات المتعدّدة والمُعتمّدة للمُجتمع الحديث.

٤-٧) «التّمية الحقيقيّة» لا تستعدي أحداً؛

إنّ «أسباب التّمية» بطبيعتها مُحايدة فهي لا تتحازُ لطرفٍ دون آخر، وهي ليستُ حكراً على أحدٍ، ومن أخذَ بها حقّق نتائجها، ومن أخفق فلا يلومنُ إلا نفسه؛ فاحترامُ العمل وإتقانه، والتّخطيطُ الجادُّ، والتّنفيدُ الأمين، وتقديرُ الوقت وإدارته، ومُحاربةُ الفساد بأشكاله، وطلبُ العِلْمِ النّافع بأنواعه، وتأصيلُ مكانة الإنسان وكرامته، وتكريسُ مصلحة المُجتمع، والتّفاعلُ الإيجابي مع أعرافه؛ كلّها قيمٌ تّمويّةٌ أساسٌ، وكلّها أسبابٌ

يَتَعَرَّفُ عَلَيْهَا «العَقْلُ السَّوِيُّ» قَبْلَ أَنْ يُؤَكِّدَهَا وَيَدْفَعَ بِهَا قُدَمَاءَ «العَقْلُ التَّجْرِبِيُّ»، وَكُلُّهَا مَقُومَاتٌ تَجْتَمِعُ فِي غَرْسَةِ طَيِّبَةٍ يَحْرِصُ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُ قَبْلَ غَيْرِهِ؛ امْتِثَالاً لِقَوْلِ الْمُصْطَفَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «إِذَا قَامَتِ الْقِيَامَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ فَلْيَغْرِسْهَا»^(٦٩).

إِذَا تَأَكَّدَ لَنَا أَنَّ «قِيَمَ التَّنْمِيَةِ» لَا تَحَابِي أَحَدًا، فَإِنَّ ذَلِكَ - بِالضَّرُورَةِ - يُبَيِّنُ أَنَّ «قِيَمَ التَّنْمِيَةِ» أَيْضًا لَا تَسْتَعْدِي أَحَدًا؛ فَأَوَّلُ «شُرُوطِ التَّنْمِيَةِ» أَنْ تَتَحَرَّكَ فِي مَنْظُومَةٍ مُتَجَانِسَةٍ، وَتَدْفَعَ بِإِرَادَةٍ جَمَاعِيَّةٍ، وَتَتَقَوَّلَبَ فِي مَنْظُورٍ شَامِلٍ يُوقِّقُ بَيْنَ الْجُزْئِيَّاتِ وَالْكُلِّيَّاتِ. وَأَمَّا أَوْلَئِكَ، الَّذِينَ مَلَأُوا الدُّنْيَا صُرَاخًا حَوْلَ «حَدَاثَةٍ» يَرُونَ أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَنْسِفَ قِيَمَ الْمُجْتَمَعِ، وَصَالُوا وَجَالُوا مُتَسَلِّحِينَ - بَانِبَهَارٍ مُنْبَطِحٍ - لِمُصْطَلِحَاتٍ بَرَّاقَةٍ اسْتَوْرَدُوهَا، وَمِفَاهِيمَ غَائِمَةٍ اسْتَجْدُوهَا، وَرَاحُوا يَتَأَبَّطُونَهَا فِي كُلِّ مَحْفَلٍ، فَإِنَّهُمْ قَدْ أَخَذُوا الْقُشُورَ مِنْ تَجَارِبِ الْغَرْبِ، وَانْصَاعُوا لَشُرُوطِ تِلْكَ الْمُجْتَمَعَاتِ وَظُرُوفِهَا، وَرَبَّطُوا مُسْتَقْبَلَ مُجْتَمَعَاتِهِمْ بِتَارِيخِ غَيْرِهِمْ وَإِرْثِهِ، وَاسْتَفْزَوْا بِيئَاتِهِمْ، وَاسْتَعْدَوْا النَّاسَ؛ وَكُلُّ ذَلِكَ - دُونَ شَكٍّ - هُوَ الْعَدُوُّ الْأَوَّلُ لـ«التَّنْمِيَةِ».

وَيَتَأَكَّدُ «الإِطَارُ الثَّقَافِيُّ لِلتَّنْمِيَةِ» لَدَى عَبْدِ الْخَالِقِ عَبْدِ اللَّهِ^(٩) بِقَوْلِهِ: (لَقَدْ أَظْهَرْتُ التَّجَارِبُ الْعَمَلِيَّةُ أَنَّ أَيَّ إِسْتِرَاطِيஜِيَّةٍ تَنْمُوِيَّةٍ تُسْقِطُ مِنْ حِسَابَاتِهَا «الْبُعْدَ الثَّقَافِيَّ» تَكُونُ عُرْضَةً لِتَوَلِيدِ الاغْتِرَابِ الْحَضَارِيِّ وَالشَّقَاقِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَاللَّامِبَالَةِ وَحَتَّى الْعَدَاءِ لِمَجْهُودَاتِ التَّنْمِيَةِ)؛ وَبِهَذَا يَخْلُصُ عَبْدِ الْخَالِقِ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى نَتِيجَةٍ مُهِمَّةٍ وَهِيَ أَنَّ: (تَعَثُّرُ الْبَرَامِجِ التَّنْمُوِيَّةِ السَّابِقَةِ يَعُودُ إِلَى تَجَاهُلِهَا «الْبُعْدَ الثَّقَافِيَّ»). إِنَّ «التَّنْمِيَةَ» الَّتِي لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَتَطَلَّقَ مِنْ أَحْشَاءِ مُجْتَمَعِهَا، وَتَتَمَثَّلَ خَصَائِصَهُ وَقِيَمَهُ وَمُنْطَلَقَاتِهِ، هِيَ - بِالضَّرُورَةِ - تَنْمِيَةٌ هَشَّةٌ، سَرَّعَانِ مَا تَذُرُوهَا الرِّيَّاحُ وَتَفْقِدُ بَرِيقَهَا؛ وَبِطَبِيعَةِ الْحَالِ لَيْسَتْ «التَّنْمِيَةُ» هِيَ الْإِجْمَاعُ عَلَى رُؤْيَا وَاحِدَةٍ، فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ سُنَنِ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ، وَلَكِنَّهَا الْحِرْصُ عَلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ تِلْكَ الْمُتَطَلِّبَاتِ الْجَوْهَرِيَّةِ لـ«التَّنْمِيَةِ» بِمَعَايِيرِهَا الْعِلْمِيَّةِ وَحَقَائِقِهَا التَّجْرِبِيَّةِ وَثَوَابِتِهَا الثَّقَافِيَّةِ، وَبَيْنَ تِلْكَ الْآرَاءِ الَّتِي هِيَ - فِي أَحْسَنِ أَحْوَالِهَا - مُجَرَّدُ آرَاءٍ شَخْصِيَّةٍ وَانْطِبَاعَاتٍ آنِيَّةٍ، وَفِي أَسْوَأِ أَحْوَالِهَا هِيَ انْسِيَاقٌ وَرَاءَ هَوَى النَّفْسِ، وَرَغْبَةٌ فِي مُخَالَفَةِ

المألوف والمقبول بدعوى «إبداع مزيّف» بحثاً عن شهرة كاذبة، أو انسياقاً وراء بُروز إعلامي خادع.

ومن هنا ينبغي التأسيس لـ «ثقافة تنموية» تأخذ في الحسبان اعتبارات «التنمية» وضرورات «العصر» ومقتضيات «الواقع»؛ فتكون ثقافة متألّفة مع المتغيرات، ومتجانسة مع العصر، ومستوعبة لمعطيات «الحركة العلميّة - التّقنيّة» وشروطها، ومؤصّلة لقيم الأمّة وهويّتها، ومواكبة لتطلّعات المجتمع وطموحاته. ولا شكّ في أنّ تحديد الأسس والخلفيات والمنطلقات المرتبطة بأيّ قضية هو أمرٌ لازمٌ لبُورَة الإستراتيجيات، وتحديد الآليات اللازمة للتعامل معها، ومعالجة إشكالاتها، وتطوير إيجابياتها؛ ولذا فإنّ مصطلح «الثقافة التنموية» يحتاج منا إلى وقفة متأنّية تقيّم ماهيّته، وتحدّد مقوماته، وتعرّف على طبيعته، وتؤسّس أرضيّته، وهذا ما سنسعى إليه في الفصل التالي.



«العقل العربي» و«الثقافة التَّـمَوِيَّة»

٥-١) مدخل:

لقد وقفنا - فيما سبق من فصول - على بعض طُرُوحات «النَّهْضَوِيِّين» واستشرافات «التَّـمَوِيِّين» لنجد أن هاجساً قوياً يتجذّر في كلّ تلك التَّنْظِيرَات، وأنَّ مُعَانَاةَ فِكْرِيَّةٍ تَتَغَلَّغُ في أحشَاء تلك الاستشرافات وما يُرافقها من عُمُومِيَّاتٍ تَضْرِبُ الحَيْرَةَ في أطنابها لتُبَيِّنَ أبعاد «أزمة ثقافية» بامتياز، ويحدث ذلك في ظلِّ واقعٍ عربيٍّ يتدحرج إلى القاع بينما تتطلق «الحركة العالمية» إلى المجرات؛ وكلُّ هذه الأبعاد - دون استثناء - تتوقف أمام حقيقةٍ بدهيةٍ لا مناص عنها تماهى معها كثيرون من المثقفين العرب، ويوجزها محمد محفوظ فيقول: (إننا في هذا العصر الزاخر بالمعلومات وتقنياته المتعددة، لا يمكننا أن نختار هل ندخل هذا العصر أم نغلق واقعنا عنه، وإنما من الأهمية توفير كلّ الشروط الضرورية لاستيعاب تطورات هذا العصر وتقنياته حتى يتسنى لنا المشاركة الطبيعية في عصرٍ لا محل فيه إلا للمجتمعات الحية، الزاخرة بالكفاءات والطاقات الخلاقة) (٤٣). ويؤكد لؤي صافي أهمية «الشروط الثقافي» لـ «الرؤية التَّـمَوِيَّة» بقوله: (يلزم الأخذ بعين الاعتبار، عند تطوير مشروع تنمية فعال، العلاقة الحميمة بين ثلاثة جوانب من الحياة الاجتماعية: النفسي، والثقافي، والإنتاجي. بمعنى أن «حركة التنمية» تتوقف على توفر مجموعة من الشروط الثقافية والاجتماعية) (١٦).

أمّا فيما يتعلّق بتلك «الشروط الثقافية والاجتماعية» فلا بُدَّ لها أن تصبّ في ما وصفه غازي القصيبي (١٠) بأنّه: («شيء ما» لا بُدَّ منه لنجاح العملية التَّـمَوِيَّة)، وهو:

(ذِهْنِيَّةٌ مُعَيَّنَةٌ يُمْكِنُنَا إِذَا ضَمَنَّا وجودها أَنْ نَتْرَكَ لها حُرِّيَّةَ التَّعَامُلِ مع التَّفَاصِيلِ وَاثْقِينِ من قُدْرَتِهَا على الوُصُولِ إلى حُلُولٍ، وَيَسْتَحِيلُ في غِيَابِهَا أَنْ نَنْجَحَ في حَلِّ المُعْضَلاتِ التي تُشَكِّلُ جُزْءاً لا يَتَجَزَّأ من كُلِّ تَحَوُّلٍ تَنَمَّوِيٍّ). وأما محمد أزهر السّمّاك، فيرى أنّ أحد المبادئ التي يجب أن تحكم الهدف نحو تحقيق «إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي» هو: (الارتقاء بالمُسْتَوَى الثقافي والعِلْمِيّ للفرد العربيّ إلى مُسْتَوَى مُعَايشَةِ العَصْرِ بما يُؤَهِّلُهُ للإِسْهُامِ الجادِّ في الإنتاج، وزَرْعِ الثِّقَةِ بالنَّفْسِ في الاسْتِهْلَاكِ)^(٩).

لقد رأينا - أيضاً -، في سياق الفُصولِ السابقة، أن أبرز الشُّروطِ الضَّرورية للتَّفاعُلِ الجادِّ مع مُعْطَيَاتِ «الحركة العِلْمِيَّة - التَّقْنِيَّة» والامْتِصَاصِ الواعِدِ لها، يَتِمَثَّلُ في ثقافةٍ حيويَّةٍ نَشِيطَةٍ قَادِرَةٍ على اكْتِسَابِ «الفاعِلِيَّةِ الاجتماعيَّة» التي تَنَقُّلُها من حالات السَّمَرِ وليالي الأنسِ وثقافة اللَّفْظِ إلى فِعْلٍ يتحرَّكُ على الأرضِ، لِيُغَيِّرَ مَعَالِمَ الحَيَاةِ وأنْمَاطَ التَّفاعُلِ؛ وبذلك تكون «الثَّقافةُ» هي «الوَسَطُ الفَعَّالُ» اللازم لتحقيق «النَّهْضَةِ» وتَحْرِيكِ «التَّمِيَّة» والتَّفاعُلِ الإيجابيِّ مع ظاهِرَةِ «العَوْلَمَةِ»، وهذا ما أدركه أحمد زويل وهو يتأملُ مُحاولاتِ «النَّهْضَةِ» في تاريخِ «العَقْلِ العربيِّ» لِيُطالِبَ بِإِصْلَاحِ ثقافيٍّ شامِلٍ بقوله: (فعلى صعيدِ «الثَّقافة» تَتَطَلَّبُ «النَّهْضَةُ» إِصْلَاحاً ثقافياً واسعاً، وأَعْنِي هنا بالإِصْلَاحِ الثقافيِّ...إِصْلَاحَ حالةِ النَّفْسِ والعَقْلِ، أي تَرْمِيمُ «الضَّمِيرِ العربيِّ» مع تَرْمِيمِ «العَقْلِ العربيِّ» سَوَاءً بِسَوَاءٍ)^(١٠).

أما عَمَلِيَّةُ «تَرْمِيمِ الضَّمِيرِ العربيِّ» فلدينا الكثير من القِيَمِ والمفاهيمِ والعِبَرِ التي يَزَخُرُ بها تِراثُنا وتَضَجُّ بها أدبياتُنا، وأما عَمَلِيَّةُ «تَرْمِيمِ العَقْلِ العربيِّ» فهي في حاجةٍ مُلِحَّةٍ إلى وَقْفَةٍ مُتَأَنِّيَةٍ؛ فَعَمَلِيَّةُ «تَرْمِيمِ العَقْلِ العربيِّ» تَسْتَدْعِي توفِيرَ أَدَوَاتٍ وعناصرٍ وخاماتٍ ذاتِ خصائصٍ مُعَيَّنَةٍ لكي تتفاعل عمليَّتا «تَرْمِيمِ الضَّمِيرِ» و«تَرْمِيمِ العَقْلِ» في «تَرْكِيبَةِ جَدَلِيَّةٍ»، بحيث يُغْذَى كُلُّ مِنْهُما الآخر لتَصْحيحِ المسارِ، وتَطْوِيرِ العطاءِ، وتَفْعِيلِ الطَّاقاتِ، وشَحْذِ الهِمَمِ؛ فتتفاعل قِيَمُ الدِّينِ، وعطاءاتُ الفِكرِ، وكوابِحُ التَّجَرِبَةِ، وآفاقُ العلومِ، ونَشْوَةُ الابتكارِ؛ لتَنْصَهَرَ كُلُّها في بَوْتَقَةٍ وَاحِدَةٍ مُعْطَاءَةٍ قَادِرَةٍ ليس فقط على «تَرْمِيمِ العَقْلِ العربيِّ»، بل وأهمَّ من ذلك وأعَمَقُ، إعادةُ تَشْكِيلِهِ وصَوْغِ مُكَوَّنَاتِهِ ليتواءَمَ مع خصائصِ «الاسْتِجَابَةِ» اللازمَةِ لمُجَابَهَةِ «التَّحْدِي».

٥-٢) «العقل العربي»: ترميم أم إعادة بناء؟

في ضوء ما رأيناه في الفصول السابقة من الخصائص المُمَيِّزة لـ«العقل العربي» ومُمَانَعَتِهِ الشَّدِيدَةِ لـ«شُرُوطِ العَصْرِ»، فإنَّ الحاجةَ ماسَّةٌ إلى عمليَّة «إعادة بناء» لهذا «العقل» تَبْدَأُ بتَقْوِيضِ مفاهيم مغلُوطَةٍ وتداعياتٍ مَشْرُوحَةٍ وأنفعالاتٍ مُهَيِّمَةٍ، وتَشْرَعُ في تَأْسِيسِ قَوَاعِدٍ صُلْدَةٍ من الرُّؤْيِ المنهجية، والتَّفَاعُلَاتِ المنطقيَّة، والمعايير المُنضِبَةِ، والتَّوَجُّهَاتِ الحيويَّة؛ لتَدْفَع - في النِّهَايَةِ - إلى بَلُورَةِ مفاهيم «ثقافة تَمَوِّيَّة» وتَأْصِيلِ قِيَمِهَا وأفكارِهَا.

وتَبَرُّزُ أَحَدِ أَلْفَازِ «العقل العربي» في حَقِيقَةٍ مُحَيَّرَةٍ فبينما يُفْتَرَضُ أَنْ يَكُونَ مَا يُعَاشُهُ هَذَا «العقل» من تَرَاثٍ أَصِيلٍ مُتَمَثِّلٍ في «الْمَنْهَجِ الرَّبَّانِيِّ» مُنْطَلَقًا لِإِنْجَازَاتٍ غَزِيرَةٍ فِي الْكَمِّ وَفَرِيدَةٍ فِي النَّوْعِ عَلَى مُخْتَلَفِ الْأَصْعَدَةِ، إِلَّا أَنَّ «العقل العربي» أَخْفَقَ بِأَمْتِيَّازٍ؛ وَالْغَرِيبُ أَنَّ أَمَّا أُخْرَى لَا تَمْلِكُ مِثْلَ ذَلِكَ «التُّرَاثِ» الْعَظِيمِ اسْتِطَاعَتْ أَنْ تَشُقَّ طَرِيقَهَا بِمَنْهَجِيَّةٍ وَعَقْلَانِيَّةٍ وَإِنْتَاجِيَّةٍ. وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُسْتَعْرَبٍ؛ فَسُنَنُ اللَّهِ لَا تُحَاطَى أَحَدًا؛ فَعِنْدَمَا شَخَّصَتْ تِلْكَ الْمُجْتَمَعَاتُ أَمْرَاضَهَا، وَتَعَالَتْ عَلَى أَنْفِعَالَاتِهَا، وَكَبَحَتْ حِمَاقَاتِهَا، وَتَمَثَّلَتْ ثِقَافَةُ عَصْرِهَا، اِنْدَفَعَتْ - فِي عُنفَوَانٍ - لِتَصْنَعَ حَاضِرَهَا الزَّاهِرَ وَمُسْتَقْبَلَهَا الْوَاعِدَ، وَكَمَا يَقُولُ زَيْنُ الْعَابِدِينَ الرَّكَابِيُّ: (إِذَا أَرَدْنَا نَهْضَةً حَقِيقِيَّةً وَعَظِيمَةً فَلَيْسَ أَمَامَنَا إِلَّا اِتِّقَانُ التَّعَامُلِ مَعَ السُّنَنِ الْكُونِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَإِذَا كَانَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَوْ كَانَ ابْنُ نَبِيِّ، فَإِنَّ قَوَانِينَ الْفَضَاءِ وَالْبَحَارِ وَالصَّنَاعَةِ وَالزَّرَاعَةِ وَالْإِدَارَةِ وَالْعَمَلِ لَنْ تَتَعَطَّلَ، وَلَنْ تُغَيَّرَ خَصَائِصُهَا مِنْ أَجْلِ الْمُسْلِمِينَ مَهْمَا كَانَ عَدَدُهُمْ، وَمَهْمَا كَانَتْ دَرَجَةُ صِلَاحِهِمْ، وَخُلَاصَةُ هَذِهِ النُّقْطَةِ أَنَّ الرُّسُوحَ فِي «الْعِلْمِ بِالسُّنَنِ الْكُونِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ» هُوَ مِنَ الْأُسُسِ الْعُظْمَى لـ«الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» وَمِنْ صَمِيمِهَا) ^(١٤).

أَمَّا «العقل العربي» فَقَدْ غَرِقَ فِي لُجَّةِ إِشْكَالِيَّةٍ كُبْرَى عَبَّرَ تَارِيخُهُ؛ فَقَدْ كَانَتْ «الْكَلِمَةُ» هِيَ أَدَاتُهُ وَسِلَاحُهُ وَغَايَتُهُ وَمُنْتَهَى تَطَلُّعَاتِهِ؛ فَصَنَعَتْ لَهُ - بِخَصَائِصِهَا الْمُمَيِّزَةِ وَعُنفَوَانِهَا

الكَامِن - أَبْطَالاً مِنْ دُخَانٍ، وَعَمَالِقَةً مِنْ وَرَقٍ، وَرُؤَاداً مِنْ فُقَاعَاتٍ، وساعدها على ذلك خيالٌ خصبٌ، وعاطفةٌ متأججةٌ، وشحٌّ فادحٌ في الأبطالِ والعَمَالِقَةِ والرُّوَادِ الحقيقيين^(٥٢).

٥-٢-١) من مُحدّدات «العقل العربي» :

إنَّ «العقل» - بطبيعة تكوينه - لا يتعامل مع محيطه مباشرةً، بل عبر أدواتٍ ومُحدّداتٍ هي المفاهيم والقيم والتّعريفات والمُصطلحات والمعلومات؛ فإذا كانت هذه المفاهيم والقيم والمعلومات قادرةً على التعامل مع أزمتِ المجتمع وتحديات الواقع، استطاع «العقل» أن يُنتج «الاستجابة» الواعية المُحقّقة للأغراض المنشودة. ولذا فمن المُهم - في هذا المضمّن - أن نُؤكد ضرورة إجراء دراساتٍ مُستفيضةٍ في الجوانب النفسية والتاريخية والاجتماعية والثقافية التي تُحيط بـ«العقل العربي» وترفده في مسيرته وتحليله وتعليقه وأفعاله وردود أفعاله، ولا بُدَّ أن تتوافر لهذه الدراسات أمانة ونزاهة وجُرأة وشجاعة تسمَحُ بالفَوْصِ في تلك الأعماق المشحونة بالانفعالات التي يفجرها «العقل العربي» في كُلِّ مَازِقٍ وَفِتْنَةٍ وَأَزْمَةٍ وَمِحْنَةٍ. لا ينبغي - في هذا الإطار - أن نهاب تلك الصّيحات التي تطلّع علينا مُحذّرةً من «جلد الذات»؛ فالخوف ليس من «جلد الذات»، ولكنه من فقدانها وذوبانها وضياعتها وتشردّمها، فلا يَخْتَلِفُ عَاقِلَانِ عَلَى أَنَّ مِنَ الْأَفْضَلِ أَنْ تَقْسُو عَلَى مَنْ تُحِبُّ، بَدَلًا مِنْ أَنْ تَتْرَكَهُ نَهَبًا لآفات الزّمان. ذلك عن القسوة، وأمّا إن كان الأمر هو مُجرّد إقرارِ حقائق تتجلّى عند كُلِّ مُنْعَطَفٍ، فإنَّ الأمر يُصْبِحُ أَشَدَّ إلحاحاً. وهكذا نجدُ أن من أبرز ما يُميّز «العقل العربي» هو قُدْرَتُهُ الفدّة على الجَمْعِ بين المُتناقضات؛ فهو - على سبيل المثال - يَمْعِنُ في جراحِ غائِرةٍ في أعماقِ الزّمن، وهو لا يَفْتَأُ يَتَلَذَّذُ بِنَكْئِهَا فِي كُلِّ مُنْعَطَفٍ، غير آبهٍ بالتغيّرات التي حدثت على مُستوى كَوْنِيٍّ فَبَدَّلَتْ خِصَائِصَ الْمُجْتَمَعَاتِ، وَحَوَّرَتْ مَعَايِيرَ التَّفَاعُلَاتِ.

إنَّ «العقل العربي» يَتَمَتّعُ بِذَاكِرَةٍ فريدةٍ من نوعها تُؤَلِّفُ بين نَقِضَيْنِ؛ فهي من ناحيةٍ قادرةٌ على أن تُصْبِحَ «طويلة المدى» لتستدعي كُلَّ فِتْنِ التّاريخ ومثالبه الماضية في لحظة انفعالٍ لتوظّفها للاستعدادِ والفتنة والمزيد من الاشتغال، وهي في الوقت

نفسه قَادِرَةٌ عَلَى أَنْ تُصْبِحَ «قَصِيرَةُ الْمَدَى» لِتَعْفُو عَمَّا سَلَفَ بِالْأَمْسِ الْقَرِيبِ مِنْ كَوَارِثِ وَنَكَبَاتٍ دُونَ مُحَاسَبَةٍ أَوْ مُسَاءَلَةٍ أَوْ كَشْفِ حِسَابٍ، وَهَكَذَا تَتَكَرَّرُ فِي كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ الْمَآسِي وَالْأَخْطَاءُ، وَيَعُمُّ الْبَلَاءُ، وَيَصْدُقُ الْقَوْلُ الْمَشْهُورُ: (مَا أَكْثَرَ الْعِبَرَ وَمَا أَقَلُّ الْعَتِبَارِ).

إِنَّهُ «عَقْلٌ» قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْتَزِلَ كُلَّ التَّارِيخِ وَالتَّجَارِبِ وَالْمُعَانَاةِ فِي لَحْظَةٍ أَنْفِعَالٍ هَوَجَاءٍ، طَامِسًا حَوَاسَّهُ؛ لَكِي لَا تَسْتَشْعِرَ الْخَطَرَ الَّذِي يُحِيقُ بِهَا، فَيَنْدَفِعُ لِيُكَرِّرَ أَخْطَاءَهُ عَلَى مَدَى قُرُونٍ، وَيَدْفَعُ الثَّمَنَ مِنْ جَدِيدٍ دُونَ نَدَمٍ أَوْ اتِّعَاضٍ أَوْ تَأْسٍ؛ فَالْهَزِيمَةُ هِيَ الْعَلَامَةُ الْكُبْرَى فِي هَذَا «الْعَقْلِ»، وَلِذَا فَهُوَ يَهْرُبُ مِنْ أَنْفِعَالٍ إِلَى أَنْفِعَالٍ، وَهُوَ يَتَوَقَّعُ الْمُسْتَحِيلَ فَيَرَى إِمْكَانِيَّةَ تَحْقِيقِ «شُرُوطِ الْوَعْيِ» مِنْ «مُنْطَلَقَاتِ اللَّاْوَعْيِ». إِنَّهُ «عَقْلٌ» يَلُومُ الْآخَرِينَ عَلَى حِرْصِهِمْ عَلَى مَصَالِحِهِمْ، وَلَا يَلُومُ نَفْسَهُ لِتَضْيِيعِهِ مَصَالِحَهُ، وَيَتَبَاكَى عَلَى الْمَاضِي التَّلِيدِ، وَلَا يَسْعَى لِتَطْوِيرِ الْحَاضِرِ وَتَهْيِئَةِ الْمُسْتَقْبَلِ، وَيَدْعُو إِلَى «الْوَحْدَةِ» وَمَا تُمَثِّلُهُ مِنْ قُوَّةٍ وَمَنْعَةٍ، إِلَّا أَنَّهُ سُرْعَانَ مَا يَنْزِلِقُ إِلَى خِلَافَاتِهِ الضَّيِّقَةِ وَصِرَاعَاتِهِ الْمَذْهَبِيَّةِ وَنَعْرَاتِهِ الْقَبَلِيَّةِ، وَكَأَنَّ تَعْرِيفَ «الْوَحْدَةِ» عِنْدَ «الْعَقْلِ الْعَرَبِيِّ» هُوَ الْأَحَادِيَّةُ فِي الرَّأْيِ، وَالْاِسْتِبْدَادُ فِي الْقَرَارِ.

٥-٢-٢) فِي رُبُوعِ «الشَّعْوَذَةِ» :

لَا بُدَّ أَنْ نَعْتَرِفَ بِأَنَّ «الْعَقْلَ الْعَرَبِيَّ» يَعِيشُ «حَالَةَ شَعْوَذَةٍ»، وَإِنْ حَسِبَهَا «حَالَةَ تَفَاوُلٍ»؛ فَعِنْدَمَا تَكُونُ جُرْعَاتُ «التَّفَاوُلِ» أَكْبَرَ مِنْ قُدْرَةِ اسْتِيعَابِ «الْعَقْلِ» لَهَا فِي مُسْتَوِيَاتِهِ الْمَنْطَقِيَّةِ، فَإِنَّهَا تَتَحَوَّلُ إِلَى ضَرْبٍ مِنْ ضُرُوبِ «الشَّعْوَذَةِ» الَّتِي لَا يَضْبِطُهَا ضَابِطُ عَقْلِيٍّ، وَلَا يَقْبِلُهَا وَاقِعٌ حَيَاتِيٍّ، وَلَا يُفَسِّرُهَا تَعْلِيلٌ مَنْطَقِيٍّ، وَلَكِنَّهَا تَدْخُلُ فِي إِطَارِ التَّخَيُّلاتِ وَالتَّوَهُّمَاتِ وَالْأَمْرَاضِ النَّفْسِيَّةِ؛ فَعِنْدَمَا يَجْنَحُ «التَّفَاوُلُ» بِحَيْثُ يَشُطُّ عَنْ مُعْطِيَاتِ «الْوَاقِعِ» وَيَتَجَاوِزُ حُدُودَ «الْمَعْقُولِ»، فَإِنَّهُ لَا مُحَالَةَ يُصْبِحُ «حَالَةَ هَلُوسَةٍ» جَانِحَةً فِي آفَاقِ الْخِيَالِ، وَمُفَرِّطَةً فِي تَوَقُّعَاتِهَا وَحِسَابَاتِهَا، بِحَيْثُ تَحْتَاجُ إِلَى طَبِيبٍ مُخْتَصٍّ، أَوْ تَسْتَدْعِي اللِّجُوءَ إِلَى مَصْحَحَةِ نَفْسِيَّةٍ.

يقولون إنّ الخطَّ الفاصِلَ بين «العَبْقَرِيَّة» و «الجُنُون» هو خيطٌ رفيعٌ، ولعلّه الخيطُ الرفيعُ نفسه الذي يَفْصِلُ بين «التَّفَاوُل» و «الشَّعْوَذَة»؛ ففي الحالة الأولى يَسْتَمِدُّ الإنسانُ من تفاؤله عزيمةً صادقةً للعمل السّديد، وقُدرةً منطقيّةً للقراءة الصّحيحة للواقع المعيش، واستيعاباً دقيقاً للتّخطيط الحكيم، وتنفيذاً حريصاً للآليات الفاعلة. وأمّا في حالة «الشَّعْوَذَة» فإنّ الإنسان يَلْهَثُ وراء توقّعاتٍ لا سَنَدَ لها في الواقع، وينتظرُ تحقُّقَ آمالٍ لا أساس لها على الأرض، ويتوقّع أن تتبدّل الأحوال، ويؤوّل إليه المآل دون جُهدٍ أو عملٍ أو مُثابرةٍ، ودون مُراعاةٍ لحدودِ «المُمكِن» و «المَعْقُول»، وضوابطِ الواقع والملمّوس، وظُرُوفِ «الزّمان» و «المكان».

لقد تَغَلَّغَتْ خصائصُ «الثّقافة العربيّة» التّقليديّة في نسيج «العقل العربيّ» فراح يَحَسِبُ أنّ «البلاغة الإنشائيّة» و «الجمال الوصفِيّ» و «التّأجيج الانفعاليّ» أدواتٌ كافيةٌ لتغيّر الواقع وتبديل الحال وبلوغ المرام، وهذا الحال هو قِمّةُ «الشَّعْوَذَة» حيث تُهَيِّمُ القناعة بأنّ كلماتٍ تَمْتَلِكُ المُحَسَّناتِ اللفظيّة، وخُطباً تَحْمِلُ الصُّرَاخَ والجَلَبَة، قَادِرَة على تحريكِ الواقع دون جُهدٍ مدّروسٍ، ومُثابرةٍ دَوّوبَةٍ، وفَهْمٍ للحقائق على الأرض، واستيعابٍ لطبيعة التّحدّيات.

إنّ «العقل الجَمْعِيّ العربيّ» يُريدُ صياغة الكَوْنِ وفق «تفاؤله»، ولذا فإنّ أهله في مُختلف حالاتهم النّفسية - صُعُوداً وهُبُوطاً - يَعْجَبُونَ وَيَغْضَبُونَ إذا لم تُسَاير «السُّنَنُ الكَوْنِيّة» أَمْرَ جَتِهِمْ، ولم تُحَابِ عَوَاطِفَهُمْ، ولم تَمَلِّقْ انفعالاتهم، ولا شكّ أنّ هذا التّصوّر العجيب نوعٌ مُشينٌ من أنواع «الشَّعْوَذَة الفِكرية» التي يَنْبَغِي التّصدي لها بحزْمٍ وبأدواتٍ معرفيّةٍ كفؤة.

ليت الذين يَهْتَمُّون بِدِرَاسَةِ ما أَسْمُوهُ «أَزْمَة العقل العربيّ» يُولُون هذا الجَانِبَ من الأَزْمَةِ اهْتِمَاماً مُكْتَفِئاً، وَيَسْعَوْنَ - بِخِبَرَاتِهِمْ وَجُهودِهِمْ - ليس فقط لدراسة أبعاد هذه «الأَزْمَةِ الفِكرية» عبْر «الإنشائيّات» و «الكلاميّات» التي أبْدَعَ فيها العربُ - قديماً وحديثاً -، وتُعْتَبَرُ - في حدّ ذاتها - جُزْءاً من «الإشكاليّة»، ولكن - أيضاً - عبْر طَرَحِ «برنامجٍ عمليّ»

يُفْلِحُ فِي تَقْلِيصِ حَجْمِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ الْمَأسَاوِيَّةِ عَبْرَ آلِيَّاتِ «ثَقَافِيَّةٍ - تَرْبَوِيَّةٍ - إِعْلَامِيَّةٍ - عِلْمِيَّةٍ» تَنْمُو بِشَكْلِ تَرَكَمِيٍّ لِتُحَرَّرَ «العقل العربي» مِنْ مُعْتَقَلَاتِ «الشَّعْوَذَةِ» وَحِصَارِ «المُحَسِّنَاتِ اللَّفْظِيَّةِ»، وَتُطْلَقَ فِي رِحَابِ «التَّفَاوُلِ الْعَقْلَانِيَّ» وَعَوَالِمِ «الإِنْتِاجِ الْحَيَوِيِّ».

قَدْ يَعْتَقِدُ بَعْضُ الْمُتَأَمِّلِينَ أَنَّ مَا يَنْتَابُ الْأُمَّةَ - مِنْ فِتْرَةٍ إِلَى فِتْرَةٍ - مِنْ لَطْمٍ لِلخُدُودِ، وَشَقٍّ لِلجُيُوبِ، وَنَدَبٍ لِلوَاقِعِ، وَبُكَاءٍ عَلَى الْأَطْلَالِ، هُوَ نَوْعٌ مِنْ «عَوْدَةِ الْوَعْيِ»، وَلَكِنْ هَذَا اسْتِنْتَاجٌ لَا يَدْعُمُهُ وَاقِعٌ وَلَا تَسْنُدُهُ حَقِيقَةٌ، فَبِضَاعَتِنَا مِنْ «الشَّعْوَذَةِ» فِي كُلِّ الْحَالَاتِ وَاحِدَةٍ؛ فَعَوِيلُنَا وَاحْتِجَاجُنَا لَا يَتَعَامَلُ مَعَ أَسْبَابِ فَشْلِنَا الذَّاتِيِّ فِي مُوَاجَهَةِ التَّحْدِيَّاتِ، وَلَكِنَّهُ يَنْصَبُّ عَلَى شَتَمِ الْأَعْدَاءِ وَلَوْمِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُعْطُونَا حَقَّنًا مِنَ التَّقْدِيرِ وَالاحْتِرَامِ، وَلَمْ يَتَسَابَقُوا إِلَى مَنْحِنَا مَا نَحْنُ أَهْلٌ لَهُ مِنْ عَدَالَةٍ وَتَكْرِيمٍ!.

«الشَّعْوَذَةُ» هِيَ نَفْسُهَا فِي كُلِّ الْحَالَاتِ؛ فَنَحْنُ نُرِيدُ أَنْ نَهْزِمَ الْأَعْدَاءَ بِخِيَالٍ جَامِحٍ، وَحِمَاقَاتٍ رَعْنَاءٍ، وَقِصَائِدِ رَنَانَةٍ، وَكُلَّمَا التَّقِينَا فِي الْمِيدَانِ كَانَتْ بِضَاعَتُنَا خَاسِرَةً، إِلَّا أَنَّنَا نَعْتَقِدُ أَنَّ «السُّنَنَ الْكُونِيَّةَ» سَتَتَغَيَّرُ فِي الْجَوْلَةِ الْقَادِمَةِ عِنْدَمَا نُعِيدُ الْكَرَّةَ مَرَّةً أُخْرَى بِ«المُقَدِّمَاتِ» نَفْسَهَا، وَتُصِيبُنَا الدَّهْشَةُ وَتَهْزُنَا الصَّدْمَةُ عِنْدَمَا نَحْصِدُ «النَّتَائِجَ» ذَاتَهَا!.

إِنَّهَا «الشَّعْوَذَةُ» بَعَيْنُهَا فِي كُلِّ الْمَقَامَاتِ وَالْأَحْوَالِ، وَعَلَيْنَا أَنْ نَسْتَدْعِيَ هُنَا مِثَالَ دُونِ كَيْخَوْتِهِ الَّذِي أوردناه فِي الْفَصْلِ الثَّانِي؛ ف«المُجْتَمَعَاتُ الْعَرَبِيَّةُ» تَعِيشُ حَالَةَ «انْفِصَامٍ فِكْرِيٍّ وَنَفْسِيٍّ»، وَتَرَكَمَاتٍ حَقَبٍ مِنَ الْاسْتِبْدَادِ وَالتَّخْلُفِ وَالْاِتِّكَالِيَّةِ وَالْعَجْزِ؛ وَلِذَا نَتَوَقَّعُ أَنْ يَكُونَ فَصِيحُ بَيَانِنَا، وَإِنْجَازَاتُ مَاضِينَا، وَبِلَاغَةُ خِطَابِنَا، وَجُنُوحُ خِيَالِنَا، قَادِرًا عَلَى قَطْعِ الْمَسَافَاتِ، وَإِنْجَازِ الْمُعْجَزَاتِ، وَتَحْقِيقِ الرِّغْبَاتِ!.

وهكذا نجدُ أَنَّ «الشَّعْوَذَةَ» تَضْرِبُ أَطْنَابَهَا فِي كُلِّ حَالٍ وَمَقَامٍ وَمَقَالٍ؛ ف«العقل العربي» يُرِيدُ أَنْ يَفْرِضَ شُرُوطَهُ عَلَى الْعَالَمِ بَيْنَمَا هُوَ يَقِفُ عَلَى أَبْوَابِ حَضَارَتِهِمْ يَسْتَجِدِّي مُعْطِيَاتِهَا، وَيَسْتَهْلِكُ بِضَاعَتَهَا، وَيَتَبَارَى فِي اقْتِنَاءِ مَظَاهِرِهَا، وَلَوْ انْقَطَعَ عَنْ أَصْحَابِ «العقل العربي» صُنْبُورُ مَاءٍ، أَوْ تَعَطَّلَ جِهَازُ كَهْرَبَاءٍ، لَتَوَقَّفَتْ حَرَكَةُ حَيَاتِهِمْ، وَلَمَا وَجَدُوا بَدِيلًا عَنْ شِرَاءٍ أَوْ اسْتِجْدَاءٍ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ تَقْنِيَّاتٍ وَمُنْتَجَآتٍ وَقِطْعٍ غِيَارٍ.

خُلاصة القول إنّ «العقل العربي» يحتاج إلى «نقّلة نوعيّة» كبرى تخرّج به من جَلَبَابِ «الكلاميات»، وأسْرِ «الوجدانيات»، وهيمنة «الشّعوذة»، إلى دُنْيَا «عقلنة التفكير»، ومنطقيّة التحليل، وواقعيّة «التّفاؤل» المُنسَجِم مع سُنَنِ الخَالِقِ وإمكانيات الخلق. بطبيعة الحال لا يُمكنُ الزّعمُ بأنّ السّاحة خالية من الجُهودِ لسبْرِ أغوارِ «العقل العربي»، وفحصِ «ماهيتّه»، وإجراءِ «قراءاتٍ تشخيصيّة» تهتمُّ بالتّعرُّفِ على «علامات العقل العربي» ومحدّداته عبْرَ نقدِ خطابه وفحصِ عُيوبه؛ فهناك - على سبيل المثال - المُحاولةُ الجادّةُ التي أخذها محمد عابد الجابريّ على عاتقه ليُضيفَ إلى أدبيّات «الفكر العربي» مشرُوعاً مُتعلّقاً بـ «العقل العربي» - تَكوِيناً وبنيةً ونقّداً -؛ فهو يرى - مُحِقّاً - أنّه عبْرَ مُحاولاتِ «النّهضة» المُتعدّدة المشاربِ والمُتنوّعة الوسائلِ، فإنّ: (ميدانٌ واحدٌ لم تتّجه إليه أصابعُ الاتّهام بعد، وبشكلٍ جدّيٍّ وصارمٍ، هو تلك القوّة أو المَلَكَةُ أو الإرادةُ التي بها «يقرأ» العربيّ، و«يرى» و«يحلّم» و«يفكّر» و«يحاكم»...إنّه «العقل العربيّ» ذاته) ^(٦٧). ولا يُمكنُ أنْ ننسى - في هذا السّياق - جُهوداً جَمّةً بذلها - منذ مُنتصف القرنِ الماضي - مُفكّرون بقامة زكي نجيب محمود، ومالك بن نبيّ؛ لتلمّسِ مَكْمَنِ الدّاء عبْرَ تفكيكِ «الحالة الثقافيّة» وفهمِ مُقوّماتِها، كما أنّ هناك تلك «الأنساق الثقافيّة» التي طرَحَها عبد الله الغدّامي ^(٦٨) في مُحاولَةٍ لتشخيصِ التّأثيراتِ والمُؤثّراتِ في تفاعُلاتِ «العقل العربيّ». وأمّا يوسف أبا الخيل فإنّه يخلُصُ، مُستشهداً بمحمد عابد الجابريّ في تشخيصه في كتابه «تكوينُ العقل العربيّ»، إلى أنّ «العقل العربيّ» هو: (ذلك العقلُ «المُكوّن» من خلال المُحدّداتِ التّراثيّة العربيّة، سواءً كانت لغويّةً أو فقهيّةً أو كلاميّةً أو تفسيريّةً، والتي طبّعت «العقل العربيّ» بطابعها الذي جعله يُنتج، فيها ومن خلالها، عقلائيّته الخاصّة التي تتّمحورُ، كما سنرى، حول القيمِ الأخلاقيّة دون أنْ تَمْتدَّ، أعني تلك العقلائيّة، إلى مُحاولَةٍ استِكشافِ «ذوات» الأشياء، سواءً كانت طبيعيّةً أو اجتماعيّةً، باكتشافِ العلاقة بين ظواهرها وقوانينها التي تحكّمُ صيرورة عملها) ^(٦٩).

ولكن، على الرّغم من كلّ الجُهودِ الجادّة لفحصِ مُحدّداتِ «العقل العربيّ» وتشخيصِ ماهيتّه، فإنّه - في رأيي ^(٧٠) - بقيَ عَصِيّاً على التّقويم، وعنيداً في التّعاملِ

مع صرامة عصره وضخامة تحدياته، ومُتساقاً أبداً إلى طبيعته الانفعالية النرجسية، ومُتخذاً في أنماطه الخطائية المكرورة، ومُتترساً بآلياته التائية في بطون الماضي، ومُغيباً لشروط المستقبل، ومُسْتَهْلِكاً - بشراهة - لمنتجات العصر؛ وهكذا أفلح في أن يعيش داخل «الزمن» وخارجهُ في آنٍ واحدٍ؛ ممّا يجعلُ تصوُّراته وتفاعلاته أقرب إلى «البهلوانية» منها إلى الجدِّية والحكمة.

٥-٢-٣) «العقل العربي» من منظور فيزيائي؛

إنَّ «العقل العربي» - في رأيي^(٧٢) - لم يحتج إلى بذل جهدٍ كبيرٍ ليضمَّ إلى مخزونه مصطلحاتٍ حديثة؛ لأنه ليس في ذلك إشكالٌ أو تعارضٌ مع محدّدات «العقل العربي»؛ ف«صناعة الكلام» هي ما يتباهى به هذا «العقل» ويفخر، ولذا استطاع أن يلوّك «مصطلحات العصر» فدخلت في قاموسه مصطلحات «مجتمع المعرفة» و«اقتصاديات المعرفة» و«نقل التقنية» و«التنمية المستدامة» و«ثورة المعلومات» وغير ذلك كثير، ولكنها كلّها بقيت في إطارها الكلامي، حيث فشِلَ «العقل العربي» في ترجمتها إلى تجارب متراكمة وآليات ملموسة وإستراتيجيات مدروسة، وراح - بعد ذلك وقبّله - يسارع الخطى إلى كهوفه التي تسكنها الأشباح، وترتّع فيها الأوهام، وتحكمها الانفعالات. وهكذا وقع «العقل العربي» في مأزقٍ مع عصره؛ ففي الوقت الذي لا يملك فيه أيّ خياراتٍ تُذكر، ولا يمسك بمفاتيح التأثير على واقعِهِ ومشكلاتِهِ وتحدياتِهِ العالمية، فإنه يُكابِرُ في عدم الانصياع لقواعد «اللعبة المعاصرة»، والالتزام بضوابطها، وتأمين المتطلبات الدنيا لتحقيق «النقطة النوعية» اللازمة، وينصرف - كالعادة - نحو ما يُتقن ويُجيد في الشكوى والولولة والتّمني والتّظير والانغماس في تجليات «نظريات المؤامرة».

لقد استطاع ألبرت آينشتاين أن يدمج «الزمان» مع «الأبعاد المكانية» الثلاثة، فأصبح «المكان» و«الزمان» في الفيزياء وحدةً متفاعلةً يؤثّر أحدهما في الآخر في أبعاد «زمكانية» أربعة. وأمّا «العقل العربي» فقد أخرج «الزمان» من حساباته، فهو يتحرّك في فضاء «الأبعاد المكانية» تاركاً «الزمان» خارج الاعتبار، أو هو يغوص في «البعد الزمني»

مُتْجَاهِلًا تَأْثِيرَاتِ «الْأَبْعَادِ الْمَكَانِيَّةِ». وبينما يَسْتَفِيدُ أَصْحَابُ هَذَا «العَقْلِ» مِنْ مُنْتَجَاتِ الْعَصْرِ وَيَسْتَهْلِكُونَ مُعْطِيَاتِهِ وَيَتَشَدَّقُونَ بِمُصْطَلَحَاتِهِ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يُنْتِجُونَ شَيْئًا يُذَكِّرُ، وَلَا يَسْبِرُونَ أَغْوَارَ مَا يَلُوكُونَهُ مِنْ مُصْطَلَحَاتٍ هَبَطَتْ عَلَيْهِمْ كَمَا هَبَطَتْ عَلَيْهِمُ الْمُنْتَجَاتُ التَّقْنِيَّةُ حَيْثُ لَيْسَ لَهُمْ فِي صِنَاعَتِهَا يَدٌ، وَلَيْسَ لَهُمْ فِي صِيَاغَتِهَا تَأْثِيرٌ. وَأَمَّا عَمَلِيَّاتُ الْإِنْتِاجِ وَالْاِكْتِشَافِ وَالْبُلُورَةِ وَالتَّطَوُّرِ فَهِيَ - بِطَبِيعَتِهَا - عَمَلِيَّاتُ تَرَاكُمِيَّةٌ وَمُعَانَاةٌ حَقِيقِيَّةٌ وَتَجْرِبَةٌ عَمَلِيَّةٌ؛ وَكُلُّ تِلْكَ الْعُنَاصِرِ الْجَوْهَرِيَّةِ، مِنْ تَأْسِيسٍ وَتَطْوِيرٍ وَإِنْتِاجٍ، تَخْرُجُ مِنْ رَحِمِ «الزَّمَانِ» الَّذِي جَعَلَهُ «العَقْلُ الْعَرَبِيُّ» خَارِجَ الْحِسَابَاتِ.

مَا زَالَتْ أَفْكَارُ امْرَأِ الْقَيْسِ تَعْبَقُ فِي الْمَكَانِ، وَبُطُولَاتُ عُنْتَرَةِ بْنِ شَدَّادٍ تَأْسِرُ الْوِجْدَانَ، وَحَرْبُ «دَاحِسِ وَالْغَبْرَاءِ» تُهَيِّمُنُ عَلَى الْأَذْهَانِ، وَعِطَاءَاتُ الْمُتَنَبِّي تُسَيِّطِرُ عَلَى السَّجَالَاتِ، وَهُمْ مُؤَمُّ أَبِي فِرَاسِ الْحَمْدَانِيِّ تَكْتَضُ فِي سَاحَةِ الْإِنْفِعَالَاتِ، وَلَيْسَ لَنَا مِنْ مُعْطِيَّاتِ «العَصْرِ الْحَدِيثِ» إِلَّا اسْتِهْلَاكُ بَضَاعَتِهِ حَتَّى تَفُوقَنَا عَلَى مُنْتَجِهَا فِي أَوْجِهِ الْاسْتِهْلَاكِ، وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي أَصَابَهُمُ بِالْإِحْبَاطِ لِعَدَمِ قُدْرَتِهِمْ عَلَى مُجَارَاتِنَا فِي شَرِّهِ الْاسْتِهْلَاكِ وَالتَّكَالِبِ عَلَى الْمَظَاهِرِ.

إِنِّي أَرَى^(٧٣) أَنَّ تَدَاخُلَاتِ «الْأَبْعَادِ الْمَكَانِيَّةِ» وَغِيَابَ «الْبُعْدِ الزَّمَنِيِّ» أَوْجَدَ الْمُتَنَاقِضَاتِ وَالْمُفَارَقَاتِ الَّتِي قَادَتْ «التَّكْوِينَ الثَّقَافِيَّ الْعَرَبِيَّ» إِلَى أَزْمَةٍ فِكْرِيَّةٍ وَاحْتِقَانَاتٍ شَدِيدَةٍ، تَنْعَكِسُ فِي الْأَدَبِيَّاتِ السَّائِدَةِ، وَالسَّجَالَاتِ الَّتِي تُكَرِّرُ ذَاتَهَا عَبْرَ الْأَزْمِنَةِ، وَهِيَ تَتَجَلَّى فِي مُصْطَلَحَاتٍ، مِثْلُ: «الغَزْوِ الثَّقَافِيِّ»، وَ«إِشْكَالِيَّةِ التُّرَاثِ وَالْحَدَاثَةِ»، وَ«أَزْمَةِ الْعَقْلِ الْعَرَبِيِّ»، وَ«الْعَوْلَمَةِ وَالْخُصُوصِيَّةِ»؛ وَكُلُّ ذَلِكَ يَجْعَلُ التَّحْدِيَّ الْأَبْرَزَ هُوَ تَأْسِيسُ «تَكْوِينِ ثِقَافِيٍّ» يُحَدِّدُ مَوْقِعَ «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ» عَلَى «خَرِيطَةِ الْكَوْنِ» عَبْرَ تَفَاعُلَاتِ «الزَّمَانِ» وَ«الْمَكَانِ» لِيَكْتَمِلَ «الْوَصْفُ الْفِيزِيَاءِيُّ الْحَقِيقِيُّ» لَوَاقِعِ الْأُمَّةِ، كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي وَصْفِ آيْنِشْتَاينِ الدَّقِيقِ لِفِيزِيَاءِ الْكَوْنِ وَسُنَنِهِ.

وَيَبْدُو لِي مِنْ تَحْلِيلِ مُعْظَمِ الطُّرُوحَاتِ الْفِكْرِيَّةِ عَلَى السَّاحَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَرُدُودِ الْفِعْلِ عَلَى مُخْتَلَفِ الْمُسْتَوِيَّاتِ، أَنَّ بَعْضَنَا يُرِيدُ أَنْ يَعِيشَ دَاخِلَ «الزَّمَانِ» وَخَارِجَهُ فِي آنٍ وَاحِدٍ،

وبعضنا الآخر يُريد أن يعيش داخل «المكان» وخارجهُ في الوقت ذاته؛ وكلتا الحالتين في «علم الفيزياء» من القضايا المُستحيلة، ولكن الغريب أن «العقل العربي» اتقن هذه اللعبة الخطرة - على مدى قرون - مما أدى إلى الفشل الثقافي والإخفاق المعرفي اللذين تتعثر فيهما الأمة، كما تمخضت عن ذلك نتائج وخيمة على الأُصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية وغيرها. وهكذا نجد أن تغييب «الزمن» في «العقل العربي» ناجم عن عدم استيعابه لعملية «تراكم الفكر» و«نضج التجربة»، وهما بطبيعتهما من نتائج «البعد الزمني» في حياة الإنسان؛ فتَمضي «الحياة العربية» - على مدى قرون - تكرر أخطاءها، وتكرس نرجسياتها، غير آبهة بما يتمخض عن ذلك من نتائج وبيلة، وغير عابئة بطبيعة «السُنن الكونية»، وغير مدركة لعملية «تحكم المقدمات في النتائج»؛ فهي تتوقع أن تختلف «النتائج» وإن تكررت «المقدمات» ذاتها، وهي تحسب أن «سُنن الكون» ستحابيها لسبب لم يدركه أحد من البشر، ولكن يعززها دائماً ذلك الشعور النرجسي اللاواعي الكامن في أعماق «الوجدان العربي».

٥-٢-٤) غربة «العقل العربي» في العصر الحديث:

إن المُحدّثات لकिनونة «العقل العربي» تجعل العرب غرباء عن العصر، طالما أن ثقافتهم تجوب عوالم «ألف ليلة وليلة»، وتأنس إلى حكايات «أبوزيد الهلالي»؛ فإذا أذهلها فعل «الزمان» في أقوام انخرطوا في ديناميكيته، وبهرتها معطيات التقنية وتجليات «الفكر العلمي»، فإنها سرعان ما تهرول، لتندس بين جلايب الشعر، وتتوارى خلف ظلال الماضي، وتلوم العالم بأسره على إخفاقاتها وفشلها، مُحَقِّقة بذلك مقولة علي الوردي بأن: (العقل البشري هو في الواقع كالنبته التي تأخذ من مواد التربة ما يلائم مزاجها وترفض الباقي)^(٧٤). سيظل العرب غرباء عن العصر، طالما أنهم حسبوا أن التعامل معه ينحصر في تبني مصطلحات لا يدركون شروطها، ولا يستوعبون خلفياتها، وهم لم يعيشوا تراكماتها، ولم يعيشوا مخاضاتها، ولكنهم يتوقعون أن يكون حالها كحال

التقنيات التي استوردوها، والأجهزة التي ابتاعوها، فتقع في حجرهم جَاهِزَةٌ للتطبيق والاستخدام والإبداع.

إذا كان آينشتاين - في حالة تفتُّقِ عبقريٍّ - قد استطاع أن يفكَّك التفاعلات الكونية عبر التداخلات «الزمانية - المكانية» في «النظرية النسبية»، فإن المهمة أكثر شراسة وأصعب تنظيراً في حالة محاولة تفكيك الاضطراب بين «الزمان» و«المكان» في «العقل العربي». وأما السؤال الذي ينتصب بكلِّ عنفوانٍ فهو: (هل ما زلنا - بعد كلِّ هذا الإخفاق والفشل على طريق «النهضة الشاملة» - نقول إن ثقافتنا، التي تُشكِّلُ عقولنا، هي على خير حال، وكلُّ ما تحتاجه هو فقط مسحة هنا ولمسة هناك؟؛ ألا يفرض علينا المنهج العلميُّ مراجعة جذرية تحاول الانفكاك من أسر «ثقافة لفظية» مشحونة بالانفعالات إلى رحاب «بيئة علمية» تصنع «العقل العلمي» القادر على استيعاب معطيات العصر وشروطه فتحكمه معايير الإنجاز، وحقائق الإنتاج، وأخلاقيات العمل، وعبر الماضي، واستشراف المستقبل؟).

في ضوء الحقائق المحزنة لواقع «المجتمعات العربية» نجد أننا في أمس الحاجة إلى المقومات القادرة على انتشال «العقل العربي» من غرْبته عن عصره، ومن ذلك المنطلق نرى - بجلاء - أن عملية «ترميم العقل العربي»، التي يقترحها أحمد زويل^(٧٠)، لن تكون كافية؛ ومن الواضح أن الحاجة ماسة إلى عملية «إعادة بناء» تسمح بضخ أمواج ديناميكية قادرة على تحريك الحالة الراكدة، والانطلاق بفاعلية على الصعيد الاجتماعي والتنموي والثقافي وغير ذلك من مناح حياتية متشابكة.

٥-٢-٥) البحث عن «توازن جديد» :

إن المتأمل لأوضاع «المجتمعات العربية» يرى أن الوضع لم يتغيَّر مع تنامي «الهجمة العولمية»، بل لعله ازداد تفاقمًا، وذلك منذ أن كتب مالك بن نبي يصف الحال في خمسينات القرن الماضي بقوله: (ولو أننا حللنا حياة مجتمعا لوجدنا فيه ألواناً

جديدة تدلُّ في جُمَلَتِها على نزعاتٍ مُتباينةٍ، واستعداداتٍ فرديةٍ مُتباينةٍ، في مُجْتَمَعٍ فَقَدَ تَوَازُنَهُ القديم، وَيَبْحَثُ الآنَ عن تَوَازُنٍ جديدٍ^(٢). وهكذا يُصْبِحُ البَحْثُ عن «التَّوَازُنِ الجديد» قَضِيَّةً مصيريةً، وهو تَوَازُنٌ لَنْ تَتَحَقَّقَ شُرُوطُهُ إِلَّا عِبْرَ إِعَادَةِ تَشْكِيلِ «العَقْلِ العربي» في إطارٍ يَسْمَحُ له بالتَّخَلُّصِ من حُكْمِ «العَقْلِ العربي» على الأشياء التي يرى يوسف أبا الخيل^(١٧) أنه: (حُكْمٌ ذاتيٌّ بَحَثٌ، بِمَعْنَى أَنَّ ذَلِكَ «العَقْلُ» يُضْفِي حُكْمَ الثَّقَافَةِ والمُجْتَمَعِ اللّذينِ يَحْتَضِنَانِهِ على الأشياء من حوله، لِيُمَيِّزَ الْإِنْسَانَ الْعَرَبِيَّ «العَاقِلُ» طَرِيقَ الْخَيْرِ مِنْ طَرِيقِ الشَّرِّ. لَكِنْ لَيْسَ مِنْ مُهِمَّاتِهِ، أَعْنِي الْعَقْلُ «المُكَوَّن» بِالْمُحَدِّدَاتِ الثَّقَافِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَحَصُّ ذَوَاتٍ أَوْ جَوَاهِرِ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يُضْفِي عَلَيْهَا أَحْكَامَهُ الْقِيَمِيَّةَ)؛ وَأَمَّا فِي حَالَةِ الْمُقَارَنَةِ بَيْنَ «العَقْلِ الْعَرَبِيِّ» وَ«العَقْلِ الْغَرْبِيِّ» فَإِنَّ يَوْسُفَ أَبَا الْخَيْلِ يَرَى أَنَّ «العَقْلَ العربي»: (يَجْعَلُ الْهَدَفَ مِنَ النَّظَرِ فِي مُكَوِّنَاتِ الطَّبِيعَةِ مَحْصُوراً فِي اسْتِحْضَارِ الْعِظَةِ وَالْعِبْرَةِ، لَا اسْتِكْشَافِ آلِيَّةِ عَمَلِهَا مِنْ خِلَالِ قَوَانِينِهَا وَأَسْبَابِهَا الَّتِي تَتَّصِفُ بِالضَّرُورَةِ وَالشُّمُولِ، وَهِيَ النَّظَرَةُ الَّتِي يَتَّصِفُ بِهَا «العَقْلُ الْغَرْبِيُّ» فِي تَعَامُلِهِ مَعَ الْأَشْيَاءِ مِنْ حَوْلِهِ، طَبِيعِيَّةً كَانَتْ أَوْ اجْتِمَاعِيَّةً).

ولكن «العَقْلَ العربي» لَيْسَ جِنَاتٍ مُخْتَلَفَةً عَنْ جِنَاتِ عُقُولِ بَقِيَّةِ الْبَشَرِ، وَإِنَّمَا هُوَ نِتَاجُ «ثَقَافَةٍ» يَسْبَحُ فِي أَمْوَاجِهَا، وَيَقْرَأُ بِلُغَتِهَا، وَيَحْلُمُ بِأَحَاسِيسِهَا، وَيُفَكِّرُ بِمُعْطِيَاتِهَا، وَيَحْتَكِمُ إِلَى قِيَمِهَا، وَهَذَا يَجْعَلُنَا نَطْرَحُ السُّؤَالَ: (هَلْ يُمَكِّنُ إِعَادَةُ تَشْكِيلِ «العَقْلِ العربي» وَتَرْمِيمِ خِلَايَاهُ، دُونَ إِعَادَةِ صِيَاغَةٍ كَامِلَةٍ لـ«الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ»؟). مِنْ ذَلِكَ الْمُنْطَلَقِ نَجِدُ أَنَّهُ مِنَ الضَّرُورِيِّ - عَلَى طَرِيقِ تَحْقِيقِ ذَلِكَ «التَّوَازُنِ الجديد» - التَّأْسِيسُ لـ«بَنِيَّةٍ فِكْرِيَّةٍ جَدِيدَةٍ» وَمُنْطَلَقَاتٍ ثَقَافِيَّةٍ فَاعِلَةٍ، وَهَذَا يَعْنِي ضَرُورَةَ تَجَاوُزِ مُحَدِّدَاتِ «العَقْلِ العربي» التَّقْلِيدِيَّةِ، وَفَرَضِ مُحَدِّدَاتٍ جَدِيدَةٍ تَأْخُذُ فِي حِسَابِهَا الْأَهْدَافَ الْمُتَوَخَّاةَ، وَالْمُوَاصَفَاتِ الْمَطْلُوبَةِ، وَالتَّحْدِثَاتِ الْمُنتَصِبَةِ. إِنَّ غِيَابَ التَّأْسِيسِ لِهَذِهِ «الْبَنِيَّةِ الْفِكْرِيَّةِ الْجَدِيدَةِ» - فِي تَفَاعُلَاتِ «الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ» - هُوَ الْمَسْئُولُ الْأَوَّلُ عَنْ إِخْفَاقِ كُلِّ مُحَاوَلَاتِ «النَّهْضَةِ» وَمَشْرُوعَاتِ «التَّنْمِيَةِ» فِي الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ؛ لِأَنَّهَا - بِكُلِّ بَسَاطَةٍ - وَفَّقَ رَأْيَ عَبْدِ الْإِلَهِ بَلْقَازِيز:

(اكتفت بالتبشير بمبادئ «النّهضة» دون أن تُقدّم منظومةً فكريّةً حقيقيةً حولها وحول سُبُل تحقيقها) ^(١٩).

وأما عندما نطرح ذلك السؤال الحاسم عن «خصائص الثقافة التي نريد»، فإننا - عادةً - ما نجد أنفسنا بين «مطرقة» تلك الثقافة الغارقة في الماضوية والمنغمسة في أوهامها وتخيلاتِها ونرجسيّتها، وبين «سندان» تلك الثقافة الأخرى المغايرة والمرتمية في أحضانِ حداثة غريبة المنشأ والهوية لا تعترف بقيم «المجتمعات العربية»، ولا تأبه بثوابتها، ولا تستوعب تفاعلاتِها. نستطيع - بطبيعة الحال - أن نجد أعذاراً عديدة لهذا الحال المتردي، ولكن البحث عن الأعذار ليس من أهداف هذا الكتاب، فهمنا الرئيس هنا هو تأصيل رؤية حيوية فاعلة لـ «الثقافة» تُصبح بمثابة اتجاه «البوصلة» الذي يضبط «الحراك الثقافي» نحو «الفاعلية الاجتماعية» في «المجتمعات العربية». ومن هنا تتبثق أهمية مصطلح «الثقافة التّمويّة»، المُستند إلى عملية «التّحدي والاستجابة»، وذلك بصفتها رؤية لازمة لتحريك المجتمعات، واستنفار جهودها، وتعظيم مواردها؛ لتحقيق ذلك «التوازن الجديد»، ولتفاعل مع النسق الحياتي في جهدٍ ذؤوب وفعلٍ تراكميّ ينحтан في قوام الوطن؛ لتحفيز القدرات، وتصحيح الممارسات، وتطوير الأداء، وتعميق الانتماء. ولذا فإن «إشكالية التّممية»، التي لم نحسم بعد مقتضياتها وألوياتها، في أشد الحاجة إلى منظور ثقافي ورؤى فكريّة ذات إستراتيجية طويلة الأمد، تهتم بتأمين التفاعل الصحيح مع متطلّبات «التّممية»، وتحرص على تهيئة التربة الخصبة لاستقبال معطياتها والمحافظة عليها وتطويرها.

أقول: هنا تبرز الحاجة إلى بلورة خصائص «ثقافة تّمويّة» تهتم بتوفير «الفاعلية الاجتماعية»، وتحرص على استيعاب الحقيقة الجوهرية القائلة بأن «منظومة العلوم والتقنية» ليست مجرد آلات وتجهيزات ووسائل ماديّة، ولكنها - في المقام الأول - كما يقول فلاح سعيد جبر: (ظاهرة اجتماعية وجماعية تولدّها ظروف مجتمع معين تتوقّر لديه كافة سُبُل العطاء العلمي والتكنولوجي، وتتعامل معه سلّياً وإيجاباً العديد من العوامل والمعطيات) ^(٧٥). وأما علي أومليل ^(٢٧) فيرى أن من «مسلّمات الفكر الإصلاحي» هو أن

(«العِلْم» هو الذي أطلق النّهضة الأوروبيّة)، وبالتالي: (فإنّ «النّهضة العربيّة» لن يُمكن أن تكون إلّا كذلك، أيّ باقتباس العلوم التي أمكّنت أوروبا من نهضتها، وبالذات العلوم بمعناها الدقيق، تلك التي يتحكّم بها الإنسان في الطبيعة، ويسخرها لإنتاج الخيرات، وينظّم بها مجتمعه). وهكذا نجد أنّ الإجماع بين النخب الثقافية منعقد على ضرورة «الإصلاح الثقافي» في «المجتمعات العربيّة»؛ فعلى سبيل المثال يعزّو لؤي صافي بطء النمو في البلدان الإسلاميّة، جزئياً على الأقل، إلى (فشل القيادات الفكرية والسياسية في إدراك الطبيعة الجدلية بين «الإصلاح الثقافي» و«التنمية البنيوية الاجتماعية») (١٦)، ولكن في خضمّ كلّ تلك التّظييرات، ومُحاولات سبّر طبيعة المأزق، وضرورة «الإصلاح الثقافي»، تبقى معالم ذلك «الإصلاح» وأولوياته هائمة غائمة في ظلّ «صناعة الكلام» التي تُتقنها «الثقافة العربيّة» أيّما إتقان!

٥-٣) «ثقافة المُستقبل» و«مُستقبل الثقافة»:

إنّ عملية «إعادة تشكيل العقل العربي» تدفع - بالضرورة - إلى مُراجعة دقيقة لواقع «الثقافة العربيّة» وخصائصها ومحدداتها، ممّا يُحتّم «عملية التّغيير» التي لن تكون عملية اختيارية؛ فهجّمة «العولمة» وآثارها، وخصائص «الحركة العلميّة - التّقنيّة» وهيمنتها، ومُتطلّبات «الحركة التّرموية» ومقتضياتها؛ كلّ ذلك يستلزم إعادة النظر في «التركيبة الثقافيّة» وخطابها السائد، ومُراجعة عناصرها المُهيمنة بسلبياتها وإيجابياتها، وهنا نتوقّف أمام السؤال الذي يطرحه علي أومليل وهو يقول: (و«مجتمع المعرفة» - مُستقبلنا - مرهون، ضمن شروط أخرى، بما ستكون عليه ثقافتنا، خاصّة قيمها الحافزة، ابتداءً من القيمة التي تُعطى للمعرفة، لكن أيّة معرفة؟) (٢٧).

ويبرز هنا مُصطلح «المُستقبل»، وانطلاقاً من ولع «الثقافة العربيّة» بـ«التّنبؤات»، فإنّ الواقع الجديد يفرض علينا «تنبؤيّة» جديدة، وأزعم أنّها الأهم، وهي: «تنبؤيّة» (ثقافة المُستقبل و«مُستقبل الثقافة»): ف«ثقافة المُستقبل» تُحددها شروط «الزّمان» و«المكان»، وآثار «العولمة» الكاسحة، و«الطبيعة الاقتحامية للعلوم والتّقنية» التي تفرض نفسها على

المُجتمعات، سواءً كانت رَاغِبَةً فِيهَا أو مُتَحَفِّظَةً عَلَيْهَا، وَأَمَّا «مُسْتَقْبَلُ الثَّقَافَةِ» فَهُوَ مَا يَنْتُجُ عَنْ جُهودِنَا وَمُمَارَسَاتِنَا وَاهْتِمَامَاتِنَا وَقِيَمَاتِنَا وَتَفَاعُلَاتِنَا مَعَ «الزَّمان» و«المكان» - سَلْباً وَإِيجَاباً -. أَمَّا أَبرز مَظَاهِرِ «الأَزْمَةِ الثَّقَافِيَّةِ» فَهُوَ اكْتِظَاضُ السَّاحَةِ الثَّقَافِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالنَّقْدِ وَالْمُرَاجَعَةِ وَالتَّنْظِيرِ وَالدَّعْوَةِ إِلَى «الإِصْلَاحِ الثَّقَافِيِّ» الَّذِي يَتَّفِقُ الْجَمِيعُ عَلَى أَهْمِيَّتِهِ وَرِيَادَتِهِ فِي عَمَلِيَّةِ النُّهُوضِ بِالأُمَّةِ وَدَفْعِهَا عَلَى مُرْتَقِيَاتِ الْإزْدِهَارِ وَالْمَنْعَةِ؛ فَ«الثَّقَافَةُ» كَمَا يَقُولُ عَلِي عَلِي حَبِيش: (لَيْسَتْ تَعْبِيرًا عَنِ الْوَاقِعِ فَحَسَبَ بَلْ أَيْضًا وَسِيلَةً فَعَالَةً لِتَغْيِيرِهِ، فَ«الثَّقَافَةُ» لَيْسَتْ مُجَرَّدَ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْمَعَارِفِ وَالْقِيَمِ وَإِنَّمَا هِيَ تَرْجَمَةٌ لِهَذِهِ الْقِيَمِ وَالْمَعَارِفِ إِلَى سُلُوكٍ مُعَيَّنٍ) ^(٢٩)، وَلَكِنْ كُلُّ ذَلِكَ «الضَّجِيجُ التَّنْظِيرِيُّ» يَبْقَى - فِي الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ - فَارِغًا عَلَى «الصَّعِيدِ الْإِجْرَائِيِّ»، وَخَاوِيًا عَلَى مُسْتَوَى الْآلِيَّاتِ وَالْفَعَالِيَّاتِ الْعَمَلِيَّةِ.

عِنْدَمَا نَتَحَدَّثُ عَنْ «الْمُسْتَقْبَلِ»، فَإِنَّ الْحَدِيثَ يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَدِلَّ إِلَى أُسُسٍ مُعَيَّنَةٍ، وَمُقَدِّمَاتٍ مُحَدَّدَةٍ، وَمُقَدِّمَاتٍ وَاضِحَةٍ لِهَذَا «الْمُسْتَقْبَلِ» الَّذِي نُشِيرُ إِلَيْهِ وَنَهْفُو إِلَى تَحْقِيقِهِ، وَهَذَا مَا يُؤَكِّدُهُ مُحَمَّدٌ عَابِدُ الْجَابِرِيِّ بِقَوْلِهِ: («الْمُسْتَقْبَلُ» الَّذِي نَقْصِدُهُ وَنَرُومُ اسْتِكْشَافَهُ لَيْسَ «الْمُسْتَقْبَلُ» بِإِطْلَاقٍ، بَلْ «الْمُسْتَقْبَلُ» الْمَشْرُوطُ بِالْمُعْطِيَّاتِ الرَّاهِنَةِ) ^(١)، وَهَذَا - فِي رَأْيِي - يَجْعَلُ السُّؤَالَينِ الْأَكْثَرِ إِشْكَالِيَّةً فِي الْوَاقِعِ الْعَرَبِيِّ، هُمَا: (هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ نَتَحَدَّثَ عَنْ «مُسْتَقْبَلِ الثَّقَافَةِ» بِمَعْزَلٍ عَنْ عَصْرِهَا وَطَبِيعَةِ الْقُوَى الْمُهَيِّمَةِ عَلَيْهِ وَالْمُحَرِّكَةِ لِمَسَارَاتِهِ؟، وَأَلَا يُجْبِرُنَا ذَلِكَ عَلَى التَّعَامُلِ بِجِدِّيَّةٍ مَعَ «ثَقَافَةِ الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّةِ» وَهِيَ الْحَاضِرَةُ الْغَائِبَةُ - كَالْعَادَةِ - فِي كُلِّ طُرُوحَاتِنَا وَإِنْ كُنَّا لَا نَنْسَى أَبَدًا أَنْ نُشِيرَ إِلَيْهَا عَلَى اسْتِحْيَاءٍ وَدُونَ تَمَعُّنٍ؟).

٥-٣-١) «اِسْتِرَاطِيَجِيَّةُ الثَّقَافَةِ» وَ«الْفُجُوةُ الْمَعْرِفِيَّةُ» :

عِنْدَمَا نَتَعَامَلُ مَعَ قَضِيَّةٍ كُبْرَى كَقَضِيَّةِ «النَّهْضَةِ» فَإِنَّا لَا نَسْتَغْرِبُ مِنْ كَثَرَةِ الْأَسْئَلَةِ، وَلَا نَنْزَعُجُ مِنْ تَعَدُّدِهَا، وَلَكِنَّا سَنَفْرَحُ عِنْدَمَا نَعْلَمُ أَنَّهَا - فِي نَهَايَةِ الْمَطَافِ - تَطْرَحُ قَضِيَّةً وَاحِدَةً يُؤَكِّدُهَا مُحَمَّدٌ عَابِدُ الْجَابِرِيِّ بِقَوْلِهِ: (أَسْئَلَةُ مُتَعَدِّدَةٍ وَلَكِنَّهَا تَطْرَحُ قَضِيَّةً وَاحِدَةً،

قضية «إعادة بناء الذات العربية» بالشكل الذي يجعلها قادرة على مجابهة تحديات العصر والاستجابة لمطالباته^(١). ولكن لن تدوم فرحتنا تلك باختزال «أسئلة النهضة» - كما يرى الجابري - إلى قضية واحدة؛ لأن الطريق إلى «إعادة بناء الذات» هو الإشكال الأساس؛ فهو الطريق الذي تعددت حوله الاجتهادات والإخفاقات والمداولات، وأما تفاصيل تلك المهمة فقد بقيت مبهمة غامضة في بطن الشاعر، أو المثقف، أو المفكر، بينما تحفل الدنيا بـ «حركة علمية» تغير معالم الأرض إلا أننا لم نفقه بعد أبعادياتها ومواصفاتها وضريبتها. إذاً يجب أن نعتز بأن «الثقافة العربية» تعاني من خلل مشين في منظومتها السلوكية والقيمية، وهي تترنح تحت تأثير فجوة معرفية خطيرة، وذلك هو لب «التحدي» الذي يجب أن تتصدى له كل القوى المؤثرة في «المجتمعات العربية»، ومن المهم أن لا يكون حال «مستقبل الثقافة العربية» كحال أبي حيان التوحيدي الذي قال: (أما حالي فسيئة كيفما قلبتها؛ لأن الدنيا لم تواتني لأكون من الخائضين فيها، والآخرة لم تغلب علي لأكون من العاملين لها).

إن الحوار الجاد عن «مستقبل الثقافة» لا يكون عن «التغيير»، فهو آتٍ لا محالة، ولكن ينبغي أن ينصب على شروط «المستقبل»، وكيفية تأقلم ثقافتنا وتكيفها واستيعابها لتلك الشروط لكي يكون «التغيير» إيجابياً ومتناغماً مع طموحات «الإصلاح» ومشروعات «التنمية»، ويجب أن يحمل هذا «التغيير» في طياته الإجابات الناجعة على تساؤلات يطرحها جمع غفير من المثقفين العرب، من أمثال علي أومليل عندما تساءل: (ما هي رؤيتنا لبناء اقتصاد اجتماعي ومنافس معاً، وكيف نبني منظومة قيم تحفز إلى المبادرة والابتكار، والإقبال على العمل المنتج وأخلاقياته، وضبط الوقت كنظام للحياة والإنتاج وتخطيط المستقبل؟)^(٢٧).

إن «الخطاب الثقافي» السائد في العالم العربي يعيش اضطراباً مروّعاً في منهجيته، وتخبّطاً شنيعاً في مرجعيته، فهو يريد أن يعيش داخل «الزمن» وخارجه في آن واحد، وهو يصوغ رؤاه وفهمه لزمّنه في صياغات غامضة أبرز ما فيها استهلاك عطاء الآخرين من فكر وعلوم وتقنية، وهذا - دون شك - وصفة ناجعة لتحقيق الإخفاق

المعرفي والفشل الحضاري. ولا شك في أن الخل يتفاقم بفعل «عامل الزمن» الذي يركّز بالقضايا والتحديات و«المستقبل»، بينما تقبّع طرُوحاتنا وحلولنا أسيرة أطرها الكلامية وقوالبها التقليدية وشروحاتها الماضوية وانفعالاتها الآنية، وهي تحاول عبثاً أن تدود عن حياض تتقلّص مساحاتها يوماً بعد يوم بفعل الدفّع التلقائي لمحرّكات «الفكر العلمي» وعواصف «العولمة» وانقراض «ثورة الاتصالات».

في ذلك الخضم كله ينبغي لـ«الثقافة العربية»، إن أرادت لها فاعليّة وحضوراً في «الألفية الثالثة»، أن تعي تماماً طبيعة القرن ومواصفاته، وإلا فإنها ستبقى معزولة عن عصرها لتجتر «آليات الماضي» عاجزة عن استيعاب «تغيّرات الحاضر» و«شروط المستقبل»، فكما يقول محيي الدين صابر: («التّمنية» هي قبل أن تكون أدوات ومظاهر ماديّة، هي تفكير جديد نحو الحياة، وفي الاتجاهات والسلوكيات) ^(١٨). إنّه من المستحيل أن نتوقّع أن نبجر بأمان في محيطات «العولمة»، وأن نتحرّك بفاعليّة عبر تضاريس «التّقنية»، باستخدام أدوات «العالم القديم» التي مهما كانت جدواها في زمانها فإنها لن تستطيع أن ترصد مُعطيات «الخريطة الحديثة» التي تحمل ملامح جديدة، وآفاقاً رحبة، وتفاصيل دقيقة.

وبالرّجوع إلى «أدبيّات التّمنية» تبرز دواعي «التّبعيّة التكنولوجيّة» التي تتمحور - عادةً - حول مؤشرات ثلاثة ^(٩):

- (١) نسبة الإنفاق من الناتج المحليّ الإجماليّ على «البحّث العلميّ».
 - (٢) نسبة العلماء والمهندسين إلى إجماليّ السّكان.
 - (٣) نسبة مساهمة «البحّث العلميّ» في تكوين رأس المال المحليّ الثّابت.
- أمّا تلك المؤشرات فمن الواضح أنّها - كلّها - تصبّ في «الإنسان» القادر على صنع القرار المناسب، وصياغة الخطّة الكفوة، وتنفيذ الآليات الفعّالة، وتطوير البيئة القادرة على احتضان «البحّث العلميّ» وزرع الحماس في فضاءاته وتطوير مُعطياته، ودفع «عجلة

التَّعليم» في اتِّجاه «العلوم والتَّقنية»، وتَحْفِيزِ المُجْتَمَعِ على الولوج إلى هذا المِضْمَارِ على مُخْتَلَفِ الأصْعَدَةِ؛ وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَحَقَّقَ دُونَ «ثَقَافَةٍ تَتَمَوَّيَّةٍ» تُشِيعُ «الوَعْيَ الْعِلْمِيَّ»، وَتَبُثُّ الرُّؤْيَ الْعَقْلَانِيَّةَ.

وهكذا يَتَأَكَّدُ الشَّرْطُ الضَّرُورِيُّ لـ «عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ»، فَكَمَا يُوضِّحُ عَلِيٌّ حَبِيشُ: (إِنَّ الْعَقْبَةَ الْحَقِيقَةَ الَّتِي تَخْنُقُ «التَّنْمِيَةَ» وَتُوقِفُ انْطِلَاقَهَا لَيْسَتْ أَبَدًا فِي نُدْرَةِ الْمَوَارِدِ، وَلَا نَقْصٍ فِي التَّمْوِيلِ. إِنَّمَا الْعَقْبَةُ الْحَقِيقَةُ تَكْمُنُ فِي غَيْبَةِ «إِنْسَانِ التَّنْمِيَةِ»... فَهُوَ الْعُنْصُرُ الْأَهَمُّ وَالْأَخْطَرُ مِنْ بَيْنِ عُنَاصِرِ الْبِنَاءِ وَالْإِرْتِقَاءِ) ^(٢٩)، وَأَمَّا عَمْرُ الْخَطِيبِ فَيَرَى أَنَّ: («التَّنْمِيَةَ» بِمَعْنَاهَا الْوَاسِعُ لَا تَعْنِي «النُّمُو» فَقَطْ، بَلْ تَعْنِي أَيْضًا التَّعْدِيلَ التَّدرِجِيَّ لِلسُّلُوكِ عَلَى مُسْتَوَى الْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ، بِحَيْثُ يَسْتَطِيعُ جَمِيعُ أَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ الْإِسْتِفَادَةَ مِنْ «عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ» وَالتَّكْيِيفِ مَعَهَا) ^(٧٦).

مِنِ الْوَاضِحِ - إِذَا - أَنَّ أَكْبَرَ هُمُومِنَا الْيَوْمَ هُوَ تَلَمُّسُ طَرِيقِنَا - بِحِكْمَةٍ - نَحْوِ «ثَقَافَةِ الْمُسْتَقْبَلِ» فِي عَالَمٍ يَمُوجُ بِالتَّحْدِيَّاتِ وَالْمُفَارَقَاتِ، وَتَخْتَلِطُ فِيهِ الْأَوْرَاقُ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ وَصَوْبٍ؛ وَلِذَا فَإِنَّا نَحْتَاجُ إِلَى تَأْسِيسِ «تَكْوِينِ ثَقَافِيٍّ - تَتَمَوَّيٍّ» يَحْمِلُ رُؤْيًى تَسْتَشْرِفُ «الْمُسْتَقْبَلَ» وَتُدْرِكُ تَحْدِيَّاتِهِ؛ فَيَحْتَضِنُ الثَّوَابِتَ وَالْقِيَمَ الرَّاسِخَةَ، وَيُرَاهِنُ عَلَى جَعْلِ «ثَقَافَةِ الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَةِ» عُنْصُرًا مُؤَثِّرًا فِي التَّفَاعُلَاتِ الْفِكْرِيَّةِ السَّائِدَةِ، فَكَمَا يَقُولُ عَلِيٌّ أَوَمِلِيلُ: (إِنَّ الثَّقَافَةَ الْعَرَبِيَّةَ أَمَامَ مَصِيرَيْنِ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ قِيَمَهَا مُحَرِّكَةً لِمُجْتَمَعَاتٍ عَرَبِيَّةٍ مُنْتَبِجَةٍ وَمُنَافِسَةٍ فِي عَالَمِ الْيَوْمِ، أَوْ أَنْ تَبْقَى عَلَى هَامِشِهِ) ^(٣٧).

وَعَوْدٌ إِلَى ثَنَائِيَّةِ («ثَقَافَةِ الْمُسْتَقْبَلِ» وَ«مُسْتَقْبَلِ الثَّقَافَةِ»)، فَإِنَّا نَجِدُ أَنَّ «ثَقَافَةَ الْمُسْتَقْبَلِ» تُحَدِّدُهَا تَفَاعُلَاتُ «الزَّمَانِ» وَ«الْمَكَانِ»، وَلَيْسَ لَنَا مِنْ تَأْثِيرٍ فِيهَا إِلَّا إِذَا بَلَغْنَا مِنَ النُّفُوزِ مَا يَسْمَحُ لَنَا بِفَرْضِ مُعْطِيَاتِنَا، وَأَمَّا «مُسْتَقْبَلُ الثَّقَافَةِ» فِي «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ» فَهُوَ الَّذِي نَصْنَعُهُ بِأَيْدِينَا وَعُقُولِنَا وَطَاقَاتِنَا، إِمَّا بِشَكْلِ عَشَوَائِيٍّ مُرْتَجِلٍ يَتَخَبَّطُ تَحْتَ أَسْرِ الْكَلِمَاتِ وَ«ثَقَافَةِ الْفُظِّ»، وَإِمَّا بِشَكْلِ وَاعٍ مُدْرِكٍ لَطَبِيعَةِ التَّحْدِيَّاتِ وَ«شُرُوطِ الْعَصْرِ». إِنَّهُ مِنَ الْبَدْهِيِّ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَوَافَقْ «مُسْتَقْبَلُ الثَّقَافَةِ» مَعَ «ثَقَافَةِ الْمُسْتَقْبَلِ»، وَلَمْ تَتَطَابَقْ

مُعْطِيَاتُهُمَا، وَلَمْ تَسْجَمْ حَرَكَتَاهُمَا، فَإِنَّا سَنَبْقَى غَيْرَ بَعِيدٍ عَنْ شَاعِرِنَا الَّذِي وَقَفَ أَمَامَ الْأَطْلَالِ يَبْكِي عَلَيْهَا نَادِباً حَظَّهُ الْعَاثِرُ؛ وَأَمَّا تَجَاوُزُ هَذَا الْحَالِ فَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي صَنَّفَهُ مَحْيِي الدِّينِ صَابِرٌ بِأَنَّهُ: (قَلْبُ التَّحْدِي الْحَقِيقِيِّ الَّذِي يَعْرِضُ عَلَى الدُّوَلِ النَّامِيَةِ) ^(١٨).

٥-٣-٢) «ثقافة المستقبل» و«منظومة العلوم والتقنية»:

لن نحتاج إلى كبير جهدٍ للخلوصِ إلى النتيجة التي حرصنا على تأصيلِ دلالاتها وآفاقها وشروطها في هذا الكتاب، ويؤكدُها محمد عابد الجابري في قوله: (إنَّ عَالَمَ الْغَدِ مَحْكُومٌ فِعْلاً بِالْعِلْمِ وَالتَّقَانَةِ، عِنْدَنَا وَعِنْدَ غَيْرِنَا، وَلَكِنْ مَعَ هَذَا الْفَارِقِ وَهُوَ أَنَّ هُنَاكَ مَنْ يُنْتِجُ الْعِلْمَ وَالتَّقَانَةَ، وَيُصَدِّرُهُمَا وَيُسَخِّرُهُمَا لِلسَّيْطَرَةِ وَبَسْطِ النُّفُوذِ، وَهُنَاكَ مَنْ يَسْتَهْلِكُ شَيْئاً مِنْهُمَا مُسْتَوِراً إِيَّاهُمَا وَلَا يَقُومُ بِالمُساهِمَةِ فِي إِنْتَاجِهِمَا فَيَجِدُ نَفْسَهُ بِالتَّالِي مَوْضِعاً لِنُفُوذِهِمَا وَهَيْمَنَتِهِمَا) ^(١). تلك الإشكالية الكبرى - في الواقع العربي - في كَيْفِيَّةِ تَأَقُّلِ «العلم والتقنية» مع التفاعلات المجتمعية جعلت كثيراً من المثقفين والمفكرين يتنادون إلى ضرورة «غرس العلم والتقنية» في «المجتمعات العربية»، وقادت تلك الضرورة بعضهم إلى الخلوصِ إلى النتيجة نفسها التي خلص إليها الجابري في قوله: (إنَّ غَرْسَ الْعِلْمِ وَالتَّقَانَةِ فِي وَطَنِنَا الْعَرَبِيِّ يَتَوَقَّفُ عَلَى وَجُودِ تَرْبَةٍ مُلَائِمَةٍ وَمُنَاحٍ مُنَاسِبٍ، أَيْ عَلَى إِحْدَاثِ تَغْيِيرَاتٍ فِي عَالَمِنَا الْاِقْتِصَادِيِّ وَالاجْتِمَاعِيِّ وَالْفِكْرِيِّ) ^(١).

ويهمُّنا هنا أن نتوقف أمام هذه النتيجة التي حفلت بتأكيدِها المؤتمرات والندوات ووسائل الإعلام في العالم العربي، وحرص على ترديدها وتسجيلها المثقفون والمفكرون العرب، ولكنها - في نهاية المطاف - بقيت مجرد كلمات على ورقٍ يستشهد بها المستشهدون عندما يحتاجون إليها لإبراز معرفتهم بعصرهم، واستمرت مجرد مقولاتٍ معتبرة عند التنظير، ومفقودة على ساحات التأسيس والتفعيل، وغائبة عن مضامين الإستراتيجيات والآليات. أما تجربة «النهضة الأوروبية» فيستخلص منها إسماعيل صبري عبد الله ^(١١) منطلقاً محورياً حيث وجد أن: (التنمية الشاملة عملية تضرب جذورها في كل جوانب الحياة وتفضي إلى مولد حضارة جديدة، أو مرحلة جديدة من مراحل التطور

الحضاري)، وهذا يعني أن: (للتنمية أساس مادي وآخر فكري)، وبهذا تكون («التنمية» ثمرة التفاعل المستمر بينهما بحيث يُغذي كل منهما الآخر ويُقوّي حركته).

في ضوء تلك المُعطيات يتوجّب على «الثقافة العربية» أن تُحدّد موقفها بشكلٍ حاسمٍ من حضارة العصر وثقافته وتحولاته، ممّا يعود بنا - بالضرورة - إلى «مفهوم توجيه الثقافة»^(٢٨) في «المجتمعات العربية» (انظر: الفصل الثاني)، وبالتالي يقود إلى أهمية حشد الجهود وبناء الإستراتيجيات لتأسيس «ثقافة تنموية» قادرة على استيعاب التحوّلات العارمة والمتسارعة عالمياً في إطار مُتغيّرات معرفيّة وحضاريّة وتقنيّة. ولأنّ «الثقافة» هي «حاضنة المُستقبل»، فإنّ عليها أن تتفاعل مع «شروط المُستقبل»، وتتواءم مع مُقتضيات «الزمان» و«المكان»، وتستخدم مفاثحه - بفاعليّة - وهي تتجه نحو «مجتمع المعرفة»، وهذا بالضرورة يستدعي «خطة عمل» و«منهجاً إجرائياً»؛ فلكي يخرج «حال الثقافة العربية» من مأزق التنظير العائم والمداولات اللفظيّة، فإننا لا بدّ أن نتفق مع مالك بن نبي^(٢٨) في قوله: (إذا أردنا أن نفهم «الثقافة» في هذا العصر، وجب أن نفهمها بوصفها «منهاجاً» قبل أن تكون «نتيجة»)، وهذا يقتضي وفق قوله: (أن نعرفها طبقاً لمقياس عمليّ، وذلك بأن تكون صالحةً لشيء ما، وأن تكون على علم بهذا الشيء؛ أي أن تتحدّد طبقاً لما يجب أن تقوم به من عمل).

إن نقطة الانطلاق نحو أيّ «إستراتيجية ثقافيّة» حيويّة ينبغي أن تبدأ بالاعتراف ب«واقع الثقافة العربية» الذي يتعرّض تحت تأثير «فجوة معرفيّة» متفاقمة، وتكمن جسامّة التحدي في ضعف قدرتها على استيعاب فكر «منظومة العلوم الحديثة والتقنيّة» وممارساتها ومقتضياتها. لذا لا ينبغي أن تكون قضية «الثقافة» قضية «نخبويّة» تمسّ فئات أو شرائح مُعيّنة فقط في المجتمع، ولكنها قضية كلّ مواطنٍ يعيش عصره، ويتفاعل مع زمنه، ويدرك أن «الثقافة» هي «بوتقة تفاعليّة» واسعة النطاق والأطياف والأشكال تؤثر في مجموعها - سلباً وإيجاباً - على الجميع.

من الواضح أنّ أدبياتنا الثقافية تزخرُ بتجلياتِ الإحباطِ والعجزِ والشكوى والتذمُّرِ من واقعٍ تستفحلُ فيه المُشكلاتُ الحياتية والاقتصادية والاجتماعية، وتستشري فيه «معاني الاتكالية» و«قيمُ الاستهلاك» و«نظرياتُ المؤامرة»، ويبدو أنّ هذا ليس جديداً على مُجملِ الحال العربي، فقد لمس ذلك زكي نجيب محمود وهو يسعى إلى تشخيص هذا الحال بقوله: (والذي أنا زاعمُهُ هنا، هو أنّ حياتنا الثقافية الجديدة قد شهدت أدباً أثار فينا أسئلةً عن حياتنا الواقعة أكثرَ جدّاً ممّا شهدت فِكراً يُحاولُ الإجابة عليها)^(٢٠). لا شكّ عندي في أنّ زكي نجيب محمود سينزعجُ لو عَلِمَ أنّنا دخلنا بعده ألفيةً جديدةً تضاعفت فيها التّحديات لتفوق ما عهده في زمنه في مُنتصفِ القرنِ الماضي، وسينزعجُ أكثر لو عَلِمَ أنّ وَصفَهُ لـ«الواقع الثقافي العربي» ما زال على حاله، وأنّ «المشهد الثقافي العربي» لم يتغيّر؛ فما زالت مُعلقاتنا الشعريّة، وتوصياتنا الكلاميّة، وتشنجاتنا الانفعاليّة، ونرجسيّتنا الغريزيّة، وميولنا الاستهلاكيّة، هي كلّ ما تُقدّمهُ ثقافتنا لمعالجة واقعٍ مُتردٍّ ومُشكلاتٍ مُستفحلة.

٥-٣-٣) «إستراتيجية الثقافة» و«قضية المُستقبل»:

في ضوء تفاقم التّحديات المُعاصرة واستفحالِ «الأزمة الثقافية»، فإنّ التعامل مع ظواهرها ومظاهرها وأسبابها يُصبح «قضية المُستقبل» التي ينبغي أن تتحوّل إلى هاجسٍ مُقيمٍ يُحرّكُ العزائم، ويهيمنُ على كلّ القضايا والطُرُوحات، وهي «القضية الغائبة» عن اهتماماتِ «الثقافة العربيّة» بالرغم من كلّ تلك الطُرُوحات والقصائد والمؤتمرات التي تتغنّى بها وتحلمُ بارتياح آفاقها إلا أنّها - في نهاية المطاف - تبقى مُجرّد حبرٍ على ورق.

إنّ «قضية المُستقبل» تحتاجُ إلى أن تنتقلَ إلى كلّ دارٍ وساحةٍ عملٍ ومَصنَعٍ وجامعةٍ، وكما يقول مسعود ضاهر فإن: (سيرورة النّهضة تحتاجُ إلى تراكمٍ كميٍّ من الإنجازات الإيجابية المُتحقّقة على أرض الواقع)^(٨)، وهذا ما يؤكّده مهاتير محمد - صانعُ «المُعجزة الماليزيّة» - عندما سأله أحمد زويل عن سرِّ تلك «المُعجزة» فأجاب قائلاً: (أنّ تجعلَ الشعبَ كلّهُ يُفكّرُ في المُستقبل)^(٧٠)، ولا شكّ أنّ هذه الرؤية تلتقي مع مقولة فيكتور هوجو

(Victor Hugo): (إنَّ الحكومةَ الجيدةَ تَتَأَسَّسُ على مَعْرِفَةِ القَدْرِ المُناسِبِ من مَكُوناتِ «المُسْتَقْبَلِ» اللازمِ إدْخاله في «الحَاضِرِ»)^(٤٤).

تَأْسِيساً على ما سَبَقَ يَبْدُو من اللازمِ أَنْ نَطْرَحَ من جديدٍ - وبإلْحاقٍ - أسْئْلةً وَصَفْنَاهَا بأنَّها الأكثرُ إشْكَالِيَّةً في الواقعِ العربيِّ، وَيَنْبَغِي أَنْ نَسْعَى إلى الإجابة عنها بموضوعيَّةٍ وتَجَرُّدٍ: (هل يُمَكِّنُ الحديثُ عن «مُسْتَقْبَلِ الثَّقَافَةِ العربيَّةِ» بِمَعْزِلٍ عن عَصْرِهَا وطَبِيعَتِهَا العِلْمِيَّةِ - التَّقْنِيَّةِ؟ هل يُمَكِّنُ تَصَوُّرُ ثَقَافَةٍ فاعِلَةٍ في مُجْتَمَعِهَا دونَ تَحَوُّلِهَا إلى ثَقَافَةٍ مُنْتَجَةٍ وَخَلَاقَةٍ وَمُتَفَاعِلَةٍ مع «شُرُوطِ العَصْرِ» ومُوَاصَفَاتِهَا؟ أليس من العَجَبِ العُجَابِ أَنْ يُرادَ لآلِيَّاتِ «العلومِ والتَّقْنِيَّةِ» والتَّطَوُّراتِ المُعاصرةِ أَنْ تَعْمَلَ في فَرَاغٍ؟).

وَمَرَّةً أُخْرَى، نجدُ أَنَّنَا - على طريقِ الإجابة عن هذه الأَسْئْلةِ - نَصْطَلِدُ بِ«مَفْهُومِ توجيهِ الثَّقَافَةِ»^(٢٨) (انْظُر: الفصل الثاني) الذي يَفْرِضُ صِياغَةَ مفاهيمِ تَنْمُوِيَّةٍ وَأُطُرٍ عَصْرِيَّةٍ لَهَا لِتَسْتَطِيعَ أَنْ تَسْتَجِيبَ - بِفاعِلِيَّةٍ - لـ«التَّحْدِي التَّنْمُوِيِّ» القائمِ في «المُجْتَمَعاتِ العربيَّةِ» لِتَتِمَكَّنَ من وَضْعِ الحُلُولِ العَمَلِيَّةِ والأُطُرِ الفِكْرِيَّةِ التي تَنْسَجِمُ مع أَهْدَافِهَا، وتَتَكَيَّفُ مع مُقْتَضِيَّاتِ عَصْرِهَا. أمَّا عن تَجَرِبَةِ الدُّولِ التي نَجَحَتْ في تَخْطِي كثيرٍ من الحَوَاجِزِ والعَقَبَاتِ، والتَّحَمَّتْ - بِفاعِلِيَّةٍ - مع عَصْرِهَا وتَغْيُرَاتِهَا، فَإِنَّ مَهَاتِيرَ مُحَمَّدٍ - صَاحِبَ «التَّجَرِبَةِ المَالِيزِيَّةِ» -، وأحمدَ زَوِيلٍ - صَاحِبَ «التَّجَرِبَةِ العِلْمِيَّةِ» -، يَذْهَبَانِ إلى رُؤْيَا مُشْتَرَكَةٍ تُؤَكِّدُ على أَنَّ: (الطَّرِيقَ هو خَلْقُ ثَقَافَةٍ عِلْمِيَّةٍ تُقَدِّرُ أَهْمِيَّةَ الدِّينِ والتَّفَكُّيرِ العِلْمِيِّ معاً)^(٧٠). أمَّا عَمَلِيَّةُ «توجيهِ الثَّقَافَةِ»، فيجب أَنْ تَخْضَعَ لِعِدَّةِ مَعاييرٍ، من أَهْمِّهَا تَكْرِيسُ عَمَلِيَّاتِ «عَقْلَنَةِ الثَّقَافَةِ» وآليَّاتِهَا، ليس فقط لأنَّ: (الحَضَارَةَ المُعاصرةَ تَقُومُ كُلُّهَا على التَّنْظِيمِ العَقْلَانِيِّ لِكُلِّ مَرافِقِ الحَيَاةِ)^(١)، وَلَكِنْ أَيْضاً إِذَا أَرَدْنَا فِعْلاً تَأْسِيسَ «ثَقَافَةٍ حَيَّةٍ» تَسْتَشْرِفُ «المُسْتَقْبَلَ» وتتفاعلُ مع مَكُونَاتِهَا، فَإِنَّا يَنْبَغِي أَنْ نَأْخُذَ في الاعتبارِ تلكَ الحَقِيقَةَ الثَّابِتَةَ التي يُوجِزُهَا مُحَمَّدُ عابِدُ الجابريِّ بقوله: (إِنَّ عَصْرَنَا الرَّاهِنَ هو، كما يُوصَفُ بِحَقٍّ، عَصْرُ العِلْمِ والتَّقَانَةِ)^(١)، وَيُؤَكِّدُهَا بالتركيزِ على «التَّخْطِيطِ لثَقَافَةِ المُسْتَقْبَلِ» التي تَعْنِي: (توفيرَ شُرُوطِ المُوَاقَبَةِ والمُشارَكَةِ: مُوَاقَبَةُ الفِكْرِ المُعاصرِ والمُشارَكَةِ في إغْنائِهِ وتوجيهِهِ)^(٥٩)، ولا يَعْنِي هذا - بطَبِيعَةِ الحالِ - أَنْ نَكْتَفِيَ بِأَنْ تَتَصَدَّرَ هذه المَقُولَةُ

مؤتمراتنا وندواتنا وطُروحاتنا التّمْويّة والفكرية، فالمهمّ أن تجد تلك «الرؤية» طريقها إلى «ثقافة المُستقبل» عبر التّخطيط والتّفعيل والتّوجيه والمتابعة.

إنّ «ثقافة المُستقبل» هي تلك التي تهتمّ بفهم عناصر «المُستقبل» ومحدداته، وتتعامل مع شُروطه ومقتضياته، ووفق تعبير زكي نجيب محمود: (إذا أردنا أن نُغيّر وجه الحياة التي نعيشها، فلن يكون ذلك بأن نفتح كُتب السّالفيين لنروي عنهم ما قالوه، وننقل عنهم ما صنعوه، وإنّما السّبيل القويمة - بل السّبيل الوحيدة - هي أن نسأل عمّا يُراد تحقيقه في «المُستقبل»، فالماضي لا بُدّ منه، لا لنجعل منه نموذجا نحتذيه، بل ليكون مَصْدَراً للإلهام فيما ينبغي أن نصنعه. إنّ ولاءنا لآبائنا يجب أن يكون في محاكاتهم في وقفتهم تجاه الحياة، لا في إعادة ما صنعوه حرفاً بحرف) (٢٠).

إذا «ثقافة المُستقبل» هي تلك «الثقافة» التي تُدرك أبعاد الدّور الذي يُؤدّيه الإنسان الذي هو - في نهاية المطاف - محور «العملية التّمْويّة» ووسيلتها وغايتها، فكما يقول علي حبيش: (إنّ التّقدّم الذي يحكمه الإنماء المعرفي يحتاج إلى مواطن عصريّ إيجابيّ وفعّال ومُشارك في حياة اقتصاديّة - إنتاجيّة - خدميّة، بل حياة عامّة ومُجتمع يتّسم كلّ بهذه الصّفات) (٢٩). ولذا لا بُدّ من وقفة جادة تمحّص الأهداف، وتربطها بالوسائل، لتتغلّب على حالة «اللافاعليّة» التي أرّجّع مالك بن نبي «سببها الأصيل» إلى: (افتقارنا الضّابط الذي يربط بين الأشياء ووسائلها، وبين الأشياء وأهدافها، فسياستنا تجهل وسائلها، وثقافتنا لا تعرف مثلها العليا، وفكرتنا لا تعرف التحقيق، وإنّ ذلك ليتكرّر في كلّ عمل نعمله، وفي كلّ خطوة نخطوها) (٢٨).

٥-٤) خصائص «الثقافة التّمْويّة» :

إذا اتّفقنا مع علي أومليل بأن «قيمة الثقافة» هي: (في مدى تكوينها للرّأس مال البشريّ؛ صانع التّمية) (٢٧)، فإنّنا بنظرة فاحصة لمُعظّم الجهود الفكرية السّائدة والمشروعات الثقافيّة المطروحة في العالم العربيّ في سياق ما يُعرف بـ «استراتيجية الثقافة»، نجد أنّ هذه الجهود تبدو وكأنّها تُعدّ استراتيجية لدخول «القرن الخامس

الهَجْرِيّ^{١٧}! الغريب أنّ ذلك يَحْدُثُ في الوَقْتِ الذي تَبَرَّزُ فيه طبقةٌ جديدةٌ من المُثَقِّفين والمهنيّين، وتَتَسَّعُ شرائِحُ أَصْحَابِ التَّخَصُّصاتِ العِلْمِيَّةِ المُتَنَوِّعة؛ وَكُلُّهَا تَحْتَاجُ إلى «بِنْيَةِ ثقافيّةٍ» مُناسِبَةٍ، ولها عَلاَقَةٌ حَمِيمَةٌ بقضايا «الألفيّة الثالثة». ولذا فإنّ «الثقافة» التي لا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَتَعَرَّفَ على تلك الحقيقة الشّاحِصَةِ للعيان، وتُصِرَّ على مُواصَلَةِ جُهودِها الحثيثة في تَكْرِيسِ توجُّهاتٍ مَكْرُورَةٍ تَقْلِيدِيَّةٍ، فإنّها تَحْرِمُ مُجْتَمَعَهَا من تَكْوِينِ «البِنْيَةِ الثقافيّة» القَادِرَةِ على اسْتِيعَابِ تَغْيِيرَاتِ العَصْرِ ومُعْطِيَاتِهِ، وتَمْنَعُ الشُّبَابَ من الانْطِلَاقِ إلى آفاقٍ رَحْبَةٍ من التَّفْكيرِ العِلْمِيِّ والتَّطْوِيرِ الذَّاتِيِّ والتَّأْهِيلِ التَّنْمَوِيِّ. بطبيعة الحال، يُصْبِحُ الأمرُ أَكْثَرَ كَارِثِيَّةً، وأَشَدَّ حَسَاسِيَّةً، عندما نَتعاملُ مع مُجْتَمَعَاتٍ عربيّةٍ تتجاوزُ فيه نِسْبَةُ الشُّبَابِ سِتِينَ في المائة، وتَبَرَّزُ فيه يَوْمِيّاً شرائِحُ اجْتِمَاعِيَّةٍ ومهنيّةٍ وعِلْمِيَّةٍ وتِقْنِيَّةٍ جديدةٍ لها مُعْطِيَاتُهَا وَقِيَمُهَا وفِكْرُهَا، وَكُلُّهَا تَحْتَاجُ إلى «ثقافةٍ عَصْرِيَّةٍ تَنْمَوِيَّةٍ» تَسْتَطِيعُ أَنْ تَحْتَضِنَ هُمُومَهَا، وتتلاقحَ مع تطلّعاتِها، وتتفاعلَ مع مُتطلّباتِها.

وفي هذا الإطار يَتَضَحُّ لنا جَلِيّاً أنّ «دَوْرَ المُثَقَّفِ»، بصفته مُبْدِعاً وَمُنْتِجاً للمَعْرِفَةِ ومُهَذِّباً للوَعْيِ الإنسانيّ، يتصدَّعُ ويتهالكُ، حيث يعيش «المُثَقَّفُ العربيّ» في عَزْلَةٍ عن فِكْرِ زمانه، وَغُرْبَةٍ عن آليّاتِ عَصْرِهِ، ليواصلَ رَحْلَتَهُ الأزليّةَ إمّا في اجْتِرَارِ الذّاتِ والبُكاءِ على الأطلال، وإمّا في الانغماسِ في افْتِعَالِ صِرَاعَاتِ «العولمة» وَجَدَلِ «الحداثة» ومزاعمِ «التَّحَرُّرِ»، وبالتالي يُصْبِحُ دَوْرُهُ التَّنْمَوِيُّ مَعْدُوماً إنْ لم يكنْ سَلْبِيّاً التَّأْثِيرِ، وهذا ما يَدْعُونَا إلى أَنْ نَتَّفِقَ مع برهان غليون على (ضرورة إعادة النّظَرِ في رُؤية المُثَقَّفِ لنفسه ودَوْرِهِ الفِكْرِيِّ)^(١٨). أمّا أَبْعَادُ هذا الدَّوْرِ، والحَلَقَةُ المَفْقُودَةُ في «النّضالِ التَّنْمَوِيِّ»، والمعاييرُ التي يجب أَنْ نضعها للتَّقْوِيمِ، فسَنَخْتَلِفُ بشأنها مع كثيرٍ من طُرُوحات المُثَقِّفين العرب التي مالتْ - وما زالتْ - نحو التَّعْمِيمِ والتَّنْظِيرِ المُفْرِطِ واستِخْدامِ المُصْطَلَحَاتِ الفَضْفَاضَةِ التي يُمكنُ لها أَنْ تَحْمِلَ قِيَمًا مُتَنَاقِضَةً ومُمَارَسَاتٍ مُتضارِبَةً، كما يُمكنُ لها أَنْ تَعْنِيَ أيّ شيءٍ وَكُلَّ شيءٍ؛ ولذا فإنّها مُؤَهَّلَةٌ لَزَرْعِ بُذُورِ الشَّقَاقِ والاختلافِ والجِدَالِ أَكْثَرَ من قُدْرَتِهَا على صِنَاعَةِ «التَّماسُكِ» و«التَّراكُمِ» القَادِرَيْنِ على التّصَدِّي للأوجاعِ التَّنْمَوِيَّةِ في وَاَقِعِ «المُجْتَمَعَاتِ العربيّة».

٥-٤-١) نَحْوُ ضَبْطِ الْمُصْطَلَحِ:

إذا كان المَطْلَبُ هو تحقّيق ذلك الخِصْمِ المُتَلاقِحِ من المفاهيم والقيَمِ والمداركِ والعلاقاتِ والتّفاعُلاتِ القَادِرَةِ على دَفْعِ المُجْتَمَعِ نحو الأفضل وتوليد «الاستِجابَةِ» القَادِرَةِ على احتواءِ طبيعة «التّحدّي» والتّغلبِ عليه، فإنّ من المُهمِّ أَنْ نَفَحَصَ مُصْطَلَحَاتِنَا بِدِقَّةٍ؛ لكي نَتِمَكَّنَ من التّعاملِ مع مُقْتَضِيَّاتِهَا بِجِدِّيَّةٍ، ونُوظِّفَ مُقَوِّمَاتِهَا فِي الاتِّجَاهِ الأكثرِ فاعليَّةً وَجَدْوًى. ولِنَأْخُذَ - على سبيل المِثَالِ - ذلك المُصْطَلَحِ الذي غزا الكثير من مؤتمرات العرب ومحافلهم، وهو مُصْطَلَحُ «ثقافة التّمية»، لنجد أنّه مُصْطَلَحٌ يُعْلِنُ دُخُولَ «التّمية» على اسْتِحْيَاءٍ إِلَى «الوَاقِعِ الثّقافِيِّ»، ويؤكدُ أنّها «جُزْءٌ» من «كُلِّ»، ويبيّنُ حَاجِزاً أمام «التّمية» يضعها في مَسَارٍ وَحْدَهُ بِمَعزِلٍ عن التّفاعُلاتِ الأعمّ والأشمل التي هي من خصائص «التّمية» ومُقْتَضِيَّاتِهَا. إنّه لا يجوزُ بحالٍ أَنْ تكون لـ «التّمية» ثقافةٌ مَعزُولَةٌ - في سياقاتِها ومُحدّداتِها - عن ذلك الحَشْدِ الحَاشِدِ من القضايا التي تُؤثّرُ في نهضة المُجْتَمَعِ وسيره نحو «المُسْتَقْبَلِ»؛ فحال «التّمية» ليس كحال «ثقافة المُرُور»، أو «ثقافة العُنف»، أو «ثقافة حُقوق الإنسان»، أو غير ذلك من «الثّقافات الفرعيّة» المُرتَبِطَةِ ببعض أَوْجِهَةِ التّعاملِ والتّفكيرِ، والمُحدّدَةِ بحالٍ مُعيّنٍ وظَرْفٍ خاصّ.

ولأنّ التّحدّي الأكبر أمام العالم العربيّ هو «تحدّي التّمية»، فإنّ من المُهمِّ أَنْ تكون له «الأولويّة المُطلقة» في مُجْمَلِ «الحَرَكَاتِ المُجْتَمَعِيَّةِ» ممّا يتطلّبُ ثقافةً قَادِرَةً على التّعاملِ مع «خصائص التّمية» على أصعِدَتِهَا الفِكرِيَّةِ والتّعليميّة والإعلاميّة والبحثيّة والاقتصاديّة وغير ذلك من مناحي الحياة التي تَصْنَعُ - في مُجْمَلِهَا وتراكُمَاتِهَا - الفَرْقَ بين «الدُّول المُتقدِّمة»، وبين تلك التي ما زالت تَتَوَسَّلُ سُبُلَ التّقدُّمِ، وتَسْتَجِدِي مُعْطِيَّاتِ الآخرين، وتَتَخَبَّطُ في متاهاتِ البَحْثِ عن «طريق التّمية». ومن ذلك المُنْطَلَقِ، فإنّ من المُهمِّ أَنْ تَتَبَلَّوْرَ لدينا رُؤْيُةٌ جَامِعَةٌ لِمُصْطَلَحِ قَادِرٍ على أَنْ يَحْتَوِيَ ذلك «الحَرَكَاتِ التّنمويّة» الشّامِلَ فَنَتَحَدَّثُ - بالضرورة - عن «الثّقافة التّنمويّة»، لنجد - على سبيل المِثَالِ - أنّ كُلَّ تلك «الثّقافات الفرعيّة» التي أشرنا إليها مثل «ثقافة المُرُور» و«ثقافة حُقوق الإنسان» تَقَعُ ضِمْنَ إطارِ هذا المُصْطَلَحِ الحيويّ الكبير. ومن المُهمِّ - أيضاً - أَنْ نَتَوَقَّفَ أمام

ذلك المصطلح الآخر الذي يشيع بين حاملي «الهم الثقافي»، ويكثر ترديده بين صانعي «القرار الثقافي»، وهو مصطلح «تتمية الثقافة»؛ فهذا المصطلح يقف هائماً حائراً؛ لأنه لا يجيب على أسئلة عديدة، من أهمها: (ما «العناصر الثقافية» التي نحتاج إلى تميمتها؟، وما «التوجهات الاجتماعية» التي نريد غرسها لننمو وتزدهر؟، وما «المعاني الفكرية» التي نريد لثقافتنا أن ترقى بها؟، وهل «الثقافة» التي نريد تميمتها هي الأشكال المعهودة بعجزها وبجبرها؟، أم هل لدينا مجاهر تفصل الغث عن السمين، ولدينا شروط تحدّد ماهية ذلك الذي نريد تميمته، وذلك الذي ستكون في تميمته نتائج وسلبات لا تتسجم مع مقتضيات «التتمية» وشروطها؟).

من الواضح - إذاً - أنه لكي تصبح «التتمية» في «عصر العولمة»، ووفق شروط «مجتمع المعرفة»، قادرة على التغلغل في نسيج المجتمع والتكيف مع مقوماته، فإننا نحتاج إلى «ثقافة تتموية» في شمول وعمومية؛ ف«التتمية» تبدأ من الإنسان وتنتهي عنده؛ ولذا كان من الضروري أن تكون في صلب ثقافته، وفي عمق تفكيره، وأن تكون وقوداً محرّكاً لكل تفاعلاته، وموجهة لكل اهتماماته، ودون هذه الحقيقة تفقد «التتمية» مضامينها وتتخبط وسائلها. ومن الغريب أن يتعاقب المتحدثون في المؤتمرات، ويتسابق المسؤولون في المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية إلى الإشادة بالدور المحوري لـ «التتمية» في حياة الأمة ومستقبل أجيالها، ثم تتسابق الخطى، منحرفة بعيداً عن تأصيل «العلاقة العضوية» بين «التتمية» و«الثقافة» في آفاقها الفكرية والعلمية والاجتماعية، وقدرتها على تعميق الانتماء، وتحفيز القدرات، وشحذ العقول، وبلورة الخيارات.

قد يستنجد بعضهم بمقولة (لا مشاحة في المصطلح)، ولكن هذه المقولة السائدة في «الفكر العربي» وثقافته، وربما الأصح أن نقول طريقة تأويلها وتطبيقها، هي أحد أسباب وهن هذا «الفكر» وضباية ثقافته؛ فالحقيقة هي أن «المصطلح» هو الذي يبرز المعاني، ويوصل الشروط، ويحدّد الأطر؛ ولذا كان أهم أسس «الحركة العلمية» هو اهتمامها الرئيس بتحرير المصطلحات وضبطها بصرامة، وتحديد التعريفات إجرائياً، مما جعل إنجازاتها تعانق السماء. هذه «الثقافة التتموية الشاملة» هي ما يطلق عليه لؤي

صافي^(١٦) اسْم «الثقافة الناهضة» ويصفها بأنها: (مُحفزة للهمم، مُنيرة للعقول)، وهي في رأيه: (تتميزُ بخصيصتين رئيسيتين:

(١) القُدرة على توليد تضامنٍ داخليٍّ يتمثلُ بتعاون أفراد المجتمع الناهض وتلاحمهم وتكامل جهودهم.

(٢) القُدرة على تحرير الطاقة الخلاقة المُبدعة للفرد والجماعة، وبالتالي تمكينهم من تطوير أدواتهم وزيادة فاعليتهم).

من المهم - إذا - أن نضبط مصطلحنا «الثقافي - التنموي» بحيث يكون لمصطلح «الثقافة الناهضة»، أو ما نطلق عليه هنا اسم «الثقافة التنموية»، مكانه المرموق في إستراتيجياتنا؛ فعبر هذا «المصطلح» الشامل تهيمُن «شروط التنمية» على طبيعة «الفعل الثقافي» بأنواعه وأشكاله، وتغذي منطلقاتها «الوسط المجتمعي» - فكرياً ومعرفياً ووجدانياً - في سعي دؤوب لإيجاد «التوازن» في النهج الحياتي للإنسان عبر تطوير تفاعلاته، وتكثيف الاهتمام بطبيعة العصر وتحدياته، وترسيخ «ثوابت الأمة» وقيمها في صياغة واعية تتفاعل مع «الزمن» و«المكان»، وتحترم عقل المواطن، وترعى مصالح الوطن.

٥-٤-٢) «الشروط الثقافي» و«التنمية المستدامة»:

لقد اهتمت «أدبيات التنمية» ب«تطوير الموارد البشرية»، ووضعت الخطط الخمسية والعشرية والعشرينية هذا «المصطلح» على رأس قائمة أولوياتها وبرامجها، ولكن يبقى هذا «المصطلح» مجرداً من دلالاته ومفراً من أبعاده إذا أهملنا «المسألة الثقافية» التي تشكل فكر الفرد وقناعاته وتوجهاته وممارساته.

إن قضية «نقل التقنية» تمثل أبرز أشكال الخل الناتج عن غياب «الشروط الثقافي»؛ فقضية «نقل التقنية» تراوح مكانها في العالم العربي؛ لأنها توقفت عند شكل واحد من أشكالها وهو «عملية الاستيراد»، ولم تستوعب «التجربة العربية» طبيعة هذه القضية التي يرى أرغيري إيمانويل (Arghiri Emmanuel) أنها عملية ذات ثلاث مراحل: «مرحلة

الاستيراد»، و«مرحلة الاستيعاب»، ومن ثم «مرحلة خلق التكنولوجيا» وهي مرحلة لا يمكن أن تكون إلا (مرحلة مشروطة بتقدم مسبق على الصعيدين الاجتماعي والثقافي يكون من الأهمية بحيث يُشكل في الواقع قفزة نوعية بالنسبة للمرحلة الثانية.. أي مرحلة الاستيعاب) (٢٢).

أما «مفهوم التنمية المستدامة»، فهو من أكثر المفاهيم تداولاً في «أدبيات التنمية» في العقود الأخيرة (٩)، ولذا فمن المهم أن نتوقف أمام دلالاته الثقافية والاجتماعية وما تحمله من آثار على تفعيل المفهوم وتوجيهه وتوظيفه. وبالتأمل المتأنى سنجد أننا نصطدم بـ «حاجز ثقافي واجتماعي» يقيد الواقع العربي، ويحدد مدى النجاح في التعامل مع برامج «التنمية المستدامة» سواءً تبنيهاً - على سبيل المثال - ذلك التعريف المبسط الذي ينص على أن: («التنمية المستدامة» هي التنمية المتجددة والصالحة للاستمرار) (٩)، أو اهتمامنا بالعناصر التي قادت إلى بروزه في المقام الأول وهي «الاعتبارات البيئية» حيث يهيم الحرص على ترشيد استخدام «الموارد الطبيعية» لضمان بقائها واستمرارها لأجيال متتالية عبر ما يصفه عبد الخالق عبد الله بـ (السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار «قدرات النظام البيئي» الذي يحتضن الحياة وإمكاناتها) (٩).

إن هذا «الحاجز الثقافي والاجتماعي» ليس وقفاً فقط على «المجتمعات النامية»، ولكنه - أيضاً - حقيقة ملموسة في «المجتمعات المتقدمة» وإن كانت له خصائص أخرى وطبيعة مختلفة؛ فعندهم برز هذا «الحاجز» نتيجة لقدرات متنامية في استغلال «الموارد الطبيعية»، وتمدد رقعهم الصناعية، وتطور إنجازاتهم التقنية، وتنامي «الرغبة الاستهلاكية» التي أسقطت من حساباتها «قدرات البيئة» على تحمل ذلك الإنتاج الغزير والاستهلاك المتعاظم حيث كانت النظرة المهيمنة هي أن البيئة «مجرد وسيلة لتحقيق التنمية» (٩) دون مراعاة لأي ضرر بيئي.

وأما «الحاجز الثقافي والاجتماعي» الذي يتصدى لمفهوم «التنمية المستدامة» في «المجتمعات العربية» فينبثق عن سؤال ثقافي محض يفرض نفسه إزاء «التعريف

التَّـمَوِيّ» الذي يَهْتَمُّ بِقُدْرَاتِ «النُّظَامِ البِيئِيِّ» على احْتِضَانِ الحَيَاةِ وإمكانياتها ليكون السُّؤالُ على النُّحوِ التَّالِي: (وماذا عن «قُدْرَاتِ الإنسان» الذي يُعْتَبَرُ الوسيلةَ والغايةَ فهو الذي يَحْتَضِنُ «التَّنْمِيَةَ» بِأَسْرِهَا، وَيَصْنَعُ مُقَوِّمَاتِهَا، وَيُوجِّهُ أَلْيَاتِهَا، وَيَقْطِفُ ثَمَارَهَا؟)؛ فَإِذَا كُنَّا نَسْتَطِيعُ، مِنْ تَعْرِيفَاتِ «التَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ»^(٩١١)، أَنْ نَصِفَ «النُّظَامَ البِيئِيَّ المُسْتَدَامَ» بِأَنَّهُ: (النُّظَامُ الذي تَتَعَايَشُ كُلُّ عُنَاصِرِهِ فِي تَوَازُنٍ قَادِرَةٍ عَلَى إِنْتَاجِ ذَوَاتِهَا وَمُقَوِّمَاتِهَا وَتَفَاعُلَاتِهَا)، فَإِنَّهُ - إِزَاءَ الدَّوْرِ الجَوْهَرِيِّ لِلإنْسَانِ فِي تَحْقِيقِ «التَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ» وَتَمَكِينِهَا - يَبْرُزُ عُنْصُرَانِ لَا مَنَاصَ مِنْهُمَا:

(١) قُدْرَةُ الإنسانِ عَلَى التَّجَاوُبِ مَعَ «الْمَنْظُومَةِ التَّنْمَوِيَّةِ»، وَالتَّفَاعُلِ مَعَ مُقَوِّمَاتِهَا فِي تَوَازُنٍ، وَالانْسِجَامِ مَعَ مُقْتَضِيَاتِهَا الفِكْرِيَّةِ وَالحَيَاتِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَالبِيئِيَّةِ، وَالتَّكْيُفِ مَعَ شُرُوطِهَا العِلْمِيَّةِ وَالعَمَلِيَّةِ، وَتَحْقِيقِ الكِفَاءَةِ فِي تَطْوِيرِ أَدَوَاتِهَا وَتَوْظِيفِ مُعْطِيَاتِهَا عَلَى الصَّعِيدِ المَحَلِّيِّ المُبَاشِرِ.

(٢) انْسِجَامُ «الْمَنْظُومَةِ التَّنْمَوِيَّةِ» ذَاتِهَا مَعَ قِيَمِ المُجْتَمَعِ وَمُعْتَقَدَاتِهِ وَمُمَآرَسَاتِهِ لِتَجَدُّدِهَا عَلَى أَرْضِ الوَاقِعِ الحَيَاتِيِّ سَنَدًا وَدَعْمًا وَمُنْطَلَقًا لِتَعْزِيزِ مَكَانَتِهَا، وَتَعْظِيمِ دَوْرِهَا، وَتَفْعِيلِ أَلْيَاتِهَا.

مِنْ المُهْمِّ أَنْ نُدْرِكَ، عِنْدَ التَّعَامُلِ مَعَ «العُنْصَرِ البَشَرِيِّ»، أَنَّ القَضِيَّةَ لَيْسَتْ قَضِيَّةَ تَعْلِيمٍ وَتَدْرِيبٍ وَتَأْهِيلٍ فَقَطْ، بَلْ هِيَ أَعْمَقُ مِنْ ذَلِكَ بِكَثِيرٍ؛ فَقَدْ تَتَسَاوَى مَعَايِيرُ الدِّرَاسَةِ الأكَادِيمِيَّةِ، وَتَتَوَافَقُ عُنَاصِرُ التَّأْهِيلِ، وَتَتَّحِدُ مُكَوِّنَاتُ التَّدْرِيبِ، وَلَكِنْ الأَدَاءُ فِي «الدُّوَلِ المُتَقَدِّمَةِ» يَبْقَى أَعْلَى بِكَثِيرٍ مِنَ الأَدَاءِ فِي «الدُّوَلِ النَّامِيَةِ» كَمَا أَثْبَتَتِ التَّجَارِبُ وَحَقَائِقُ الوَاقِعِ؛ وَلِذَا تَسْتَمِرُّ الفَجْوَةُ قَائِمَةً - إِنْ لَمْ تَزِدْ اتِّسَاعًا - بِالرَّغْمِ مِنْ اسْتِمْرَارِ تَحْدِيثِ البَرَامِجِ وَالتَّجْهِيزَاتِ فِي «الدُّوَلِ النَّامِيَةِ»، مِمَّا يَجْعَلُنَا نَقِفُ أَمَامَ وَجْهِ بَارِزٍ مِنْ أَوْجِهِ «إِشْكَالِيَّةِ التَّنْمِيَةِ» المُسْتَفْحَلَةِ عَلَى مَدَى عُقُودٍ فِي العَالَمِ العَرَبِيِّ.

هَذِهِ الحَقَائِقُ تَعُودُ بِنَا مِنْ جَدِيدٍ إِلَى تِلْكَ «القَضِيَّةِ الغَائِبَةِ» وَهِيَ قَضِيَّةُ «الثَّقَافَةِ التَّنْمَوِيَّةِ» الَّتِي تُصْبِحُ فِيهَا «التَّنْمِيَةُ» قِيَمَةً ثَقَافِيَّةً وَفِكْرِيَّةً وَمَسْلُكِيَّةً وَاجْتِمَاعِيَّةً لِتَحَقُّقِ

شُرُوطُ «البيئة الصالحة»، ولتَصْنَعِ «الوسطُ الفعّال» لتنمية طاقاتٍ وقدراتٍ بشريةٍ تحترمُ مهنها، وتُطوِّرُ مهاراتها، وتهتمُّ بالإتقان، وتتعلّى بأخلاقياتِ العمل، وتحرصُ على الإنجاز، وتوظّف - بكفاءةٍ - الإمكانيات والمَوارِد. ولأنَّ «الثقافة» فكرٌ ووعيٌ وتفاعلٌ وسلوكٌ يطبعُ عقلَ الإنسان، ويحدّدُ خياراته، ويشحذُ وجدانه؛ فإنَّ المطلوب هو «ثقافة تنموية» تتشّيرُ عبْرَ نسيجِ الوطن، وتتغلغلُ في خلايا المُجتمع لتُرقى بالمدارك، وترفع من القدرات، وتربّط المواطنَ بقضائيه، وتدفع بمُختلف الشرائح والطبقات إلى مساراتٍ فاعلةٍ من التّجانُسِ والحوار، وإنّ تباينت وجهاتُ النظر، وتعدّدت وسائلُ الأداء. ومن الضروريّ أن تتَمَنَّعَ «الثقافة التّنمويّة» بديناميكيةٍ تجعلُ منها تفاعلاً نشيطاً على امتدادِ ساحةِ الوطن، وفي كلّ مواقِعِه، لتُخرِجَ من لازِمةِ «المُثقف النخبوي»، وتُحرّكَ البُنى التّنمويّة والمَوارِدَ البشريّة لتحسينِ المُستويات المعيشيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والتعليميّة، فتُقاسُ كفاءةُ «المُثقف» وعطاؤه بقُدْرَتِه على الالتِحامِ بواقِعِ الجُمهور، والتّعاملِ مع تحدّياتِ المَرحلة.

إذا لُكي تَحَقُّقُ أهمِّ شُرُوطِ «التّنمية المُستدامة» من الناحيةِ البشريّة والفكرية والمُجتمعيّة، فإنَّ على «الثقافة» أن تحتضنَ النَّاسَ في منازلهم ونوادِيهم ومدارسهم وجامعاتهم وأعمالهم، وأن تكون غايتها الالتِحامُ مع حيواتهم ومُشكلاتهم وهمومهم، والرُّقيّ بوعيهم وعطائهم؛ ليتناغم كلُّ ذلك مع ظُروفِ زمانهم وتحدياتِ عصرهم، فتتحوّل بذلك «الثقافة» إلى جهودٍ مُلازمةٍ لمُختلف مُتطلّبات الحياة، ونشاطٍ دؤوبٍ ينحُتُ في قِوَامِ الوطن لتشكيلِ الرُّؤى، وتحفيزِ القُدرات، وتطويرِ السُّلوكيّات، وتعميقِ الانتماء.

وأما العُنْصُرُ الثّاني من شُرُوطِ «التّنمية المُستدامة»، المُتمثِّلُ في تحقيقِ «التّجانُسِ الثقافيّ» بين المُجتمع وعصره، فيكْمُنُ في رُؤىٍ وتوجُّهاتٍ قادِرةٍ على رَبْطِ المواطنِ بقضائيه عبْرَ التّواؤم والحوار وتفعيلِ نموذَجِ «التّوافق التّنمويّ»، الذي طرحناه في الفصلِ الرَّابِعِ، فقد اتّضحَ أنَّ أبرزَ مَنالِبِ «الحداثة العربيّة» أنّها تمثّلت حداثتها في إعلانِ الحُرْبِ على الأطرِ الضّابطة في مُجتمعها، واستفزازِ شرائِحِ المُحافظة، والتّمردِ على «المنظومة الفكرية والقيمية»، وبذلك استعدت قطاعاتٍ واسعةً ومُتناميةً في مُجتمعاتها؛ وبطبيعة الحال، ليس من المُتوقَّع أن يُنتِجَ مثلُ ذلك التّوجُّه الاستفزازيّ استِقْراراً مُجتمعيّاً

يُسَهِّمُ فِي تَطْوِيرِ الْمَوَارِدِ الْبَشَرِيَّةِ وَالطَّبِيعِيَّةِ، وَيُنَمِّي الْبُنَى التَّحْتِيَّةَ وَالْهَيَاكِلَ التَّنْظِيمِيَّةَ، وَيُؤَسِّسُ لِفِكْرٍ نَاضِجٍ فِي التَّعَامُلِ مَعَ قَضِيَّةِ «التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ».

٥-٤-٣) مَازِقُ الْمُصْطَلَحِ وَ«الْإِنْسَانُ الْجَدِيدُ» :

لَقَدْ وَقَعَتِ الْمُؤْتَمَرَاتُ وَالنَّدَوَاتُ وَالدراسات - فِي الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ - فِي مَازِقٍ تَعْرِيفِ مُصْطَلَحِ «الثَّقَافَةِ»، وَلَا ضَيَّرَ مِنْ تِلْكَ الْمُحَاوَلَاتِ، لَوْ أَنَّهَا خَلَصَتْ إِلَى تَعْرِيفٍ يَدْفَعُ بِقَضِيَّةِ «الثَّقَافَةِ» إِلَى فِضَاءٍ حَيَوِيٍّ يَتَفَاعَلُ مَعَ مُشْكَلاتِ الْمُجْتَمَعِ، وَيُحَقِّقُ شُرُوطَ «التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ»، وَيَتَعَرَّفُ عَلَى «رُوحِ الْعَصْرِ»، وَيَسْتَوْعِبُ حَقَائِقَهُ وَمَقَوِّمَاتِهِ؛ وَلَكِنْ يَبْدُو أَنَّ «مُشْكَلةَ الْمُصْطَلَحِ» مَا زَالَتْ تَتَرَنَّخُ فِي قَوَالِبِهَا التَّقْلِيدِيَّةِ الْاجْتِرَارِيَّةِ لِتُصْبِحَ «الثَّقَافَةُ» مُجَرَّدَ تَرْفٍ تُمَارِسُهُ «الْمُجْتَمَعَاتُ الْعَرَبِيَّةُ»، وَتَتَسَلَّى بِهِ فِي سُوْبَعَاتِ الْإِنْسِ وَلِيَالِي السَّمَرِ، وَلِتَتَبَنَّى ذَلِكَ الْوَاقِعَ الَّذِي أَحْسَنَ زَكِي نَجِيبٌ مَحْمُودٌ فِي وَصْفِهِ عِنْدَمَا قَالَ: (كَمْ مِنْ كَاتِبٍ يَكْتُبُ لِيُسَلِّيَ وَكَأَنَّهُ النَّدِيمُ فِي مَجَالِ الطَّرَبِ، وَكَمْ مِنْ مُتَحَدِّثٍ يَتَحَدَّثُ تَجْمِيداً لِلْحَرَكَةِ لَا تَحْرِيكاً لِلسُّكُونِ؟) ^(٢٠). وَأَمَّا عِنْدَمَا يَرَى لَوْي صَافِي ^(١٦) أَنَّ: («حَرَكَةُ التَّنْمِيَةِ» تَتَوَقَّفُ عَلَى تَوْفُرِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الشُّرُوطِ الثَّقَافِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ)؛ مِنْهَا: (تَوَجُّهُ سُلُوكِ أَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ نَحْوَ الْإِنْتِاجِ بِنُوعِيَةِ الْفِكْرِ وَالْمَادِّيِّ)، وَمِنْهَا: (ظُهُورُ حَرَكَةِ فِكْرِيَّةٍ وَعِلْمِيَّةٍ نَاشِطَةٍ)، فَإِنَّا نَقْتَرِبُ هُنَا - بِشَكْلِ عَامٍّ - مِنْ مَفْهُومٍ لـ«الثَّقَافَةِ» ذِي «فَاعِلِيَّةٍ اجْتِمَاعِيَّةٍ» وَدَوْرٍ حَيَوِيٍّ.

مِنْ هُنَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَفْهَمَ الدَّلَالَاتِ الْعَمِيقَةَ الْكَامِنَةَ فِي الْمَفْهُومِ الَّذِي أَسَمَاهُ زَكِي نَجِيبٌ مَحْمُودٌ «الْإِنْسَانُ الْجَدِيدُ» حَيْثُ كَتَبَ يَقُولُ: (قَضِيَّةُ بِنَاءِ «الْإِنْسَانِ الْجَدِيدِ» قَضِيَّةٌ مِنْ قَضَايَا «التَّحْوِيلِ» الَّتِي تَتَطَلَّبُ «سِيَاسَةً» لَا تَجِيءُ مِنْ رِجَالِ السِّيَاسَةِ بِالْمَعْنَى الْمَعْرُوفِ لِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ، لَأَنَّ مِثْلَ هَذَا «التَّحْوِيلِ» فِي بِنَاءِ الْإِنْسَانِ لَا يَكُونُ إِلَّا إِذَا تَغَيَّرَتْ وَجْهَاتُ النَّظَرِ وَاتِّجَاهَاتُ السَّيْرِ وَالْأَهْدَافِ) ^(٢٠). وَأَمَّا مَا يُطَالِبُ بِهِ حَشْدٌ مِنَ الْكُتَّابِ وَالْمُتَقَفِّينَ حَوْلَ مَا اشْتَهَرَ بِاسْمِ «الْمُنَاحِ الْعِلْمِيِّ»، فَإِنَّ مِنْ أَبْرَزِ مُتَطَلِّبَاتِهِ شُرُوطاً يَصِفُهَا زَهِيرُ الْكُرْمِيِّ بِقَوْلِهِ: (وَحَتَّى يَكُونَ هُنَاكَ «مُنَاحٌ عِلْمِيٌّ» فِي مُجْتَمَعَاتِنَا يَتَحَتَّمُ أَنْ تَكُونَ لـ«الْعِلْمِ» مَكَانَتُهُ الْمَرْمُوقَةُ فِي نُفُوسِ النَّاسِ، وَيَجِبُ أَنْ يُحَسَّ كُلُّ فَرْدٍ فِي الْمُجْتَمَعِ، وَعَلَى جَمِيعِ

درجات المسؤولة، بأهمية «العلم» وخطره، وأن يكون هناك استعداد نفسي وفعلي لتقبل نتائج «البحث العلمي» وتأثيراته في حياة الناس من جميع وجوهها^(٧٧).

خلاصة القول، إنه إذا كان (مِيارُ «التنمية» الحقيقي هو الكفاءة والفعالية)^(١٢)، فإننا حتماً سنحتاج إلى «ثقافة تنموية» قادرة على توفير الدوافع والحوافز والاهتمامات والتوجهات والممارسات التي تستطيع أن تحول المجتمع إلى خلية نشطة وبوتقة فاعلة عبر إحداث تلك التراكمات التدريجية في التجارب والقناعات والتفاعلات، فكما يقول زكي نجيب محمود^(٢٠): (لا تحدث الثورة الفكرية - بمعنى إحلال مجموعة من المبادئ النظرية محل مجموعة أخرى - دفعة واحدة، أو على الأقل إن مثل هذا التغير المفاجئ لطريقة التفكير لم يحدث خلال التاريخ، وإنما تتم الثورة الفكرية بتحويلات تدريجية تقل الناس شيئاً فشيئاً من نمط فكري قديم إلى نمط آخر جديد)، ويواصل ليقول: (وعقيدتي هي أن ثورة فكرية كهذه لم تحدث لنا خلال هذا القرن كله، برغم التغيرات الكثيرة والمهمة، التي طرأت على صورة الحياة، وذلك لأن النمط الفكري القديم باقٍ كما كان دائماً، والعجيب الذي يلفت النظر هو أن الفجوة الكائنة بين ذلك النمط الفكري من جهة، وتفصيلات الحياة الجديدة من جهة أخرى، لا تحدث فينا شيئاً من القلق أو التوتر، الذي لو حدث، لحفزنا إلى سد الفجوة بالملاءمة بين المبادئ العامة وتفصيلات الحياة العملية). وأما عندما يرى محمد عابد الجابري بأن: (الخطاب العربي الحديث والمعاصر كان في جملة، ولا يزال، «خطاب وجدان» وليس «خطاب عقل»)^(٦٧)، فإن ذلك يعني أن الحاجة ماسة إلى إحداث «نقلة نوعية» في «الخطاب العربي» تغير خصائصه من «خطاب وجدان» إلى «خطاب عقل»؛ ففي نهاية المطاف هذه «النقلة النوعية» هي الأهم في حياة الأمة، وهي الضرورية لحل إشكالاتها المتفاقمة؛ لأن ذلك التحول يعني، وفق المقولة الشكسبيرية المشهورة: (أن نكون أو لا نكون).

كل هذه الحقائق تفرض على «المجتمعات العربية» تلمس طريقها - بحكمة - في عالم يموج بالتحديات والمفارقات، وتختلط فيه الأوراق من كل حدب وصوب، وتتداخل فيه الأطياف الفكرية من كل لون وصنف، وتتفق بالضرورة هنا مع عبد الله عبد الدائم

وهو يَخْلُصُ إلى نتيجةٍ مُهمّةٍ وهي أنّ: (أي حديثٍ عن دَوْرِ المُثَقِّفِينَ في المُجْتَمَعِ العربيّ حديثٌ لا مَعْنَى له ولا طائِل وراءه إنّ لم يَعْنِ تَعَبُّةُ الطَّاقَةِ الثَّقَافِيَّةِ من أجل القضاء على التَّخَلُّفِ ومن أجل بِنَاءِ مُجْتَمَعٍ عربيٍّ جَدِيدٍ) ^(١٨). ولذا فإنّ من المُهِمِّ أَنْ نَحْرِصَ على «توجيه الثقافة» نحو أغراضٍ تَتَمَوَّيَّةٍ فَاعِلَةٍ، وإشْرَاقَاتٍ فِكْرِيَّةٍ مُضِيَّةٍ، ومُمَارَسَاتٍ إِنْتَاجِيَّةٍ مَلْمُوسَةٍ، وتَوَجُّهَاتٍ عَقْلَانِيَّةٍ هَادِفَةٍ، وتَأْسِيسِ ذلك «الإنسان الجديد» القَادِرِ على اسْتِيعَابِ تحدياتِ زمنه؛ وبذلك تَتَحَرَّكُ «القَافِلَةُ الثَّقَافِيَّةُ» في اتِّجَاهِ «سَهْمِ الزَّمَنِ» عَبْرَ «ثقافةٍ تَتَمَوَّيَّةٍ» نَشِطَةٍ، وَيَتَقَلَّصُ تَأْثِيرُ مَا وَصَفْنَاهُ بِمُحَاوَلَاتٍ بَهْلَوَانِيَّةٍ تَسْعَى إلى أَنْ تَعِيشَ «الثَّقَافَةُ الْعَرَبِيَّةُ» دَاخِلَ «الزَّمَنِ» وَخَارِجَهُ في آنٍ وَاحِدٍ.

٥-٤-٤) «الثقافة التَّمَوَّيَّةُ» والمعارف الإنسانية؛

من الخصائص الأساس لـ «الثقافة التَّمَوَّيَّةِ» أنّها تَحْتَضِنُ كُلَّ أَنْمَاطِ المعارفِ الإنسانية، والأبْعَادِ الْوِجْدَانِيَّةِ، والإِبْدَاعَاتِ الْفَنِيَّةِ، والاهْتِمَامَاتِ الثَّقَافِيَّةِ؛ فتتفاعل جميعها - في حيويَّةٍ - مع ضَرُورَاتِ «التَّنْمِيَةِ» وتحدياتِ «العَصْرِ» عَبْرَ جَعْلِ «ثقافة العلوم والتَّقْنِيَةِ» مُكوَّنًا عَضْوِيًّا من مُكوِّنَاتِ «الثقافة»، فتكون «الحركة التَّمَوَّيَّةُ»، بِكُلِّ مُعْطِيَاتِهَا وَضَوَائِبِهَا وَمُقْتَضِيَّاتِهَا، هَاجِسًا مُقِيمًا يَحْتَلُّ مِسَاحَتَهُ وَأُولَوِيَّتَهُ في الْجُهُودِ الثَّقَافِيَّةِ، والاهْتِمَامَاتِ الْفِكْرِيَّةِ، والإِبْدَاعَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ.

يُخْطِئُ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ احْتِضَانَ «الحركة الْعِلْمِيَّةِ - التَّقْنِيَّةِ» بصفاتها أُولَوِيَّةٌ في حياة المُجْتَمَعَاتِ، والحِرْصُ على اسْتِثْبَاتِ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» في تَرْبَةِ «الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ» الْمُعَاصِرَةِ، يَحْمِلَانِ تَهْمِشًا أو انْتِقَاصًا من قَدْرِ «الآدَابِ وَالْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ»؛ فهذه العلومُ جُزْءٌ جَوْهَرِيٌّ من «الفِكْرِ الْبَشَرِيِّ» وتفاعلاته ومُتَطَلِّبَاتِهِ، وإيقاعُ الْحَيَاةِ الْمُعَاصِرَةِ يَفْرِضُ الْاهْتِمَامَ بِمُخْتَلَفِ أَنْوَاعِ الْعُلُومِ وَالْآدَابِ وَالْفَنُونِ وَاحْتِضَانَ الشَّقِيَيْنِ الرَّئِيسَيْنِ فِي النِّشَاطِ الْبَشَرِيِّ: «الْعِلْمِيَّ» وَ«الْإِنْسَانِيَّ»، وما يَنْجُمُ عَنْهُمَا من تفاعلاتٍ ومُزَاوَجَاتٍ وتَلَاقُحَاتٍ. أمَّا الْحَقِيقَةُ الْبَدْهِيَّةُ فَهِيَ أَنَّ «الآدَابَ وَالْعُلُومَ الْإِنْسَانِيَّةَ» فِي حَاجَةٍ إِلَى بِيئَةٍ مُزْدَهَرَةٍ تَتَّسِعُ فِيهَا الْآفَاقُ، وَتَتَهَيَّأُ الْوَسَائِلُ، وَتَتَعَدَّدُ الْفُرُصُ، وَتَتَنَوَّعُ الْمُعْطِيَّاتُ، وَتَتَوَفَّرُ الْإِمْكَانَاتُ؛ وَكُلُّ هَذَا حَتْمًا لِنَـ

يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِ«حَرَكَةٍ عِلْمِيَّةٍ - تَقْنِيَّةٍ» تَدْفَعُ نَحْوَ الْإِنْتَاجِيَّةِ، وَتَسْتَكْشِفُ الْفُرْصَ، وَتَصْنَعُ أَدَوَاتِ «التَّئْمِيَّةِ»، وَتُنَوِّعُ مَصَادِرَ الدَّخْلِ، وَتَفْتَحُ آفَاقَ الاسْتِثْمَارِ، وَتُطَوِّرُ أَحْوََالَ الْمُجْتَمَعِ.

إِنَّ اعْتِمَادَ «العلوم الإنسانية» عَلَى مُعْطِيَّاتِ «العلوم الطبيعيَّة» أَمْرٌ لَا مَفَرَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ «الْبِنْيَةَ التَّحْتِيَّةَ» لـ«مُجْتَمَعِ الْمَعْرِفَةِ» هِيَ «بِنْيَةٌ عِلْمِيَّةٌ - تَقْنِيَّةٌ»^(٧٨)؛ فَالْعَصْرُ هُوَ عَصْرُ «العلوم والتقنية»، وَالْهَيْمَنَةُ الْفِكْرِيَّةُ وَالْاِقْتِصَادِيَّةُ وَالثَّقَافِيَّةُ وَالْعَسْكَرِيَّةُ وَالْإِعْلَامِيَّةُ هِيَ لِمَنْ يُنْتِجُ أَدَوَاتِهِ، وَيُطَوِّرُ مُعْطِيَّاتِهِ، وَيُوظِّفُ مَوَارِدَهُ؛ فَ«الْعِلْمُ وَالتَّقْنِيَّةُ» - شِئْنَا أَمْ أَبِينَا - يُشَكِّلَانِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْحَدِيثَةَ، وَيُعْتَبَرَانِ «النَّوَاةَ الْحَقِيقِيَّةَ» لِلتَّغْيِيرِ وَالتَّطْوِيرِ وَالْإِنْتَاكِ، وَيُشَيِّدَانِ «الْبِنْيَةَ التَّحْتِيَّةَ» لِبَيْئَةٍ مُنْتِجَةٍ تَزْدَهَرُ فِي أَرْوَاقِهَا «الْآدَابُ وَالْمَعَارِفُ الْإِنْسَانِيَّةُ»، وَتُطَوِّرُ فِي رَحَابِهَا إِبْدَاعَاتِهَا الْمُتَنَوِّعَةَ. لَا شَكَّ فِي أَنَّهُ دُونَ تِلْكَ «الْبِنْيَةُ التَّحْتِيَّةُ» الْعِلْمِيَّةُ وَالتَّقْنِيَّةُ، وَدُونَ ذَلِكَ التَّأْسِيسُ الْمَعْرِفِيُّ الْمُعَاصِرُ، فَإِنَّ كُلَّ الْمُنْظَرِينَ وَالْفَلَاسِفَةِ وَأَصْحَابِ «التَّخْصُّصَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ» سَيَسِيرُونَ عَلَى خُطَى شَاعِرِنَا الَّذِي وَجَدَ أَنَّ رَضِيْعَهُ إِذَا بَلَغَ الْفِطَامَ (خَرَّتْ لَهُ الْجَبَابِرُ سَاجِدِينَ)، وَهُمْ سَيُعَانِقُونَ «الْوَهْمَ» الَّذِي جَعَلَ صَاحِبُنَا يَعْتَقِدُ أَنَّ غَيْرَنَا (يَشْرَبُ كَدْرًا وَطِينًا). وَأَمَّا مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ الْعَارِفِينَ بِحَقَائِقِ الْعَصْرِ يُدْرِكُونَ أَنَّ مُصْطَلَحَاتِ «العلوم الطبيعيَّة» وَأَدَوَاتِهَا قَدْ غَزَتْ كُلَّ جَوَانِبِ «الْفِكْرِ الْإِنْسَانِيِّ» لِتُعِيدَ قَوْلَبَةَ أَفْكَارِهِ وَصِيَاغَةَ تَصَوُّرَاتِهِ وَأَسَالِيْبِهِ فِي النِّقْدِ وَالتَّحْلِيلِ بِحَيْثُ أَصْبَحَتْ «الْمَعَارِفُ الْإِنْسَانِيَّةُ» تَعْتَبِرُ نَفْسَهَا «عِلْمِيَّةً» بِقَدْرِ مَا تَقْتَرِبُ مِنْ «الْمَنْهَجِ الْعِلْمِيِّ - التَّجْرِبِيِّ»، وَبِقَدْرِ مَا تُوظَّفُ مُصْطَلَحَاتِهِ وَأَدَوَاتِهِ فِي نِطَاقٍ مَا تَسْمَحُ بِهِ خِصَائِصُ تِلْكَ الْمَعَارِفِ وَظُرُوفُهَا وَمُتَغَيِّرَاتُهَا وَرَكَائِزُهَا.

مِنْ هَذِهِ الْمُنْطَلِقَاتِ الْوَاقِعِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ وَالْفِكْرِيَّةِ وَالْمَنْهَجِيَّةِ كَانَتْ الدَّعْوَةُ لِأَوَّلِيَّةِ «العلوم والتقنية» تَأْتِي - غَالِبًا - مِنْ أَصْحَابِ «التَّخْصُّصَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ» أَنْفُسِهِمْ؛ لِإِدْرَاكِهِمْ أَنَّ اَزْدَهَارَ مُجْتَمَعَاتِهِمْ وَمَصَالِحِهِمْ الْمُبَاشِرَةَ تَكْمُنُ فِي «بَيْئَةٍ نَشِطَةٍ» ذَاتِ إِنْتَاجِيَّةٍ فَاعِلَةٍ قَادِرَةٍ عَلَى تَأْمِينِ مُتَطَلِّبَاتِ الرِّفَافِيَّةِ وَالْحَيَاةِ الرَّغِيدَةِ، وَتَوَلِيدِ مَجَالَاتٍ فَسِيحَةٍ وَفُرْصٍ مُتَنَوِّعَةٍ فِي فِعْلِ تَرَكَمِّيٍّ مُتَلَاقِحٍ تَتَمَوُّ مُتَطَلِّبَاتُهُ، وَتَتَسَّعُ احْتِيَاجَاتُهُ، وَتَتَشَرُّعُنَا صِرُهُ، لِيَجِدَ أَصْحَابُ «التَّخْصُّصَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ» فِي دَاخِلِهِ فُرْصَهُمُ الْوُظَيْفِيَّةَ وَالتَّطْوِيرِيَّةَ وَالْإِبْدَاعِيَّةَ.

أما الوجه الآخر للعملة الحياتية، فهو ضرورة «التكامل المعرفي - الإبداعي» بين «العلوم الطبيعية» و«العلوم الإنسانية»؛ فأبعاد الحياة المتنوعة وتعقيدات العصر المتنامية تفرض - بالضرورة - أهمية التفاعل الإيجابي والتضافر المعرفي بين «العلوم الطبيعية» و«المعارف الإنسانية» في رؤى معاصرة تفهم خصائص «الزمن» بحصافة، وتعالج إشكالياته بحيوية، وتتصدى لتحدياته بعنفوان؛ ولذا تكتظ «المجتمعات المتقدمة» بجهود الباحثين والعاملين - في مجالات العلوم الاجتماعية والدراسات اللغوية وتخصصات التربية والاقتصاد والإدارة والسياسة - وهم يسعون حثيثاً لدراسة الطرق المختلفة والملائمة لإيجاد مشروعات وبرامج وتخصصات تدمج العلوم الطبيعية والتطبيقات التقنية والمفاهيم الحياتية المعاصرة ضمن تفاعلاتهم الأكاديمية، واهتماماتهم البحثية، وفعالياتهم المجتمعية.

من نافلة القول إن العلاقة الحميمة بين «العلوم الطبيعية» و«المعارف الإنسانية» تنبثق - تلقائياً - من مقومات الإنسان العقلية والوجدانية والحياتية، ولذا فإن المجتمع المزدهر هو ذلك الذي يستطيع أن يخلق - في توازن وتناسق - بجناحيه، «العلوم الطبيعية» و«المعارف الإنسانية»، اللذين يتشكلان من كل صنوف العلوم وأنواع المعرفة واجتهادات البشر، ولن يستطيع الجناحان أن يخلقاً في أجواء الإبداع والإنجاز إلا بتوافر «مصدر الطاقة» الذي يحركهما ويدفعهما، وهو - بالضرورة - يكمن في «العلوم الطبيعية» وتطبيقاتها، وبدونه لن يستطيع الجناحان أن يخفقا، وسيبقىان عبثاً على «جسد له خوار» متهالك لا يستطيع دفعا ولا صدأ.

من نافلة القول - أيضاً - أن لا بُدَّ لـ «الثقافة التّمويّة» أن تنمي إلى ذلك الصنف من «الثقافة» الذي وصفه عبد الله عبد الدائم^(١٨) بأنه: (ثقافة جادة تقدم لأبناء المجتمع على مختلف مستوياتهم أجوبة واقعية عن مشكلات حياتهم وأمراض مجتمعاتهم ومطالب مستقبلهم)، وفي الوقت نفسه فإن هذه «الثقافة الملتزمة بهموم المجتمع» لا يمكن لها - بطبيعتها وغاياتها - أن تهمل الجماليات والمشاعر والوجدان، وهي بذلك تتسجم مع ما طالب به عبد الله عبد الدائم بضرورة أن لا يهمل المثقفون: (ألوان الثقافة

الْمُتَنَوِّعَةُ الَّتِي تُغْذِي الإحْسَاسَ بِالْجَمَالِ وَتُغْنِي الْمَشَاعِرَ الْإِنْسَانِيَّةَ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا، وَتُفَتِّقُ الْخِيَالَ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الْإِبْدَاعِ). وَأَمَّا فِي نَهَايَةِ الْمَطَافِ، كَمَا يُؤَكِّدُ عَبْدُ اللَّهِ عَبْدُ الدَّائِمِ^(١٨)، فَإِنَّ: (فِي وَسْعِ «الثَّقَافَةِ الرَّفِيعَةِ»، أَيْ كَانِ الْمَوْضُوعِ الَّذِي تُعَالِجُهُ أَنْ تُقَدِّمَ زَادًا فِكْرِيًّا وَعَاطِفِيًّا وَجَمَالِيًّا هُوَ بِحَقٍّ مِنْ أَهَمِّ مَوَاقِدِ التَّغْيِيرِ الْاجْتِمَاعِيِّ، وَمِنْ أَبْرَزِ وَسَائِلِ الرِّبْطِ بَيْنَ تَفْتِيحِ الْإِنْسَانِ وَتَفْتِيحِ الْمُجْتَمَعِ). وَأَمَّا الْحَقِيقَةُ الَّتِي لَا مِرَاءَ فِيهَا فَهِيَ أَنَّهُ عِنْدَمَا تَتَصَهَّرُ الْمَعَارِفُ الْإِنْسَانِيَّةُ وَالدرَّاسَاتُ الْأَدَبِيَّةُ وَالاهْتِمَامَاتُ الْفَنِيَّةُ وَالرُّؤْيُ الْمُجْتَمَعِيَّةُ فِي بَوْتَقَةِ «الثَّقَافَةِ التَّنْمَوِيَّةِ»، فَإِنَّهَا تَدْخُلُ عَصْرَهَا، وَتُغَادِرُ أَطْلَالَهَا، وَتَقُومُ بِدَوْرِهَا الْحَيَوِيِّ فِي تَشْكِيلِ الْوَجْدَانِ وَتَجْيِيشِ الْعَاطِفَةِ وَتَقْوِيمِ الْفِكْرِ لِلتَّعَامُلِ الْفَعَّالِ مَعَ قَضَايَا الْمُجْتَمَعِ وَتَحْدِيَّاتِهِ فِي تَفَاعُلَاتٍ وَإِبْدَاعَاتٍ تَتَلَقَّحُ مَعَ التَّغْيِيرَاتِ الْمُتَسَارِعَةِ، وَتُحَفِّزُ عَلَى «الْعَمَلِ الْجَمَاعِيِّ» فِي اتِّجَاهِ «سَهْمِ الزَّمَنِ التَّنْمَوِيِّ» فَتَحْمِلُ - فِي حَرَكَاتِهَا - رَاحَةَ زَمَنِهَا، وَضَوْضَاءَ حَضَارَتِهَا، وَعَرَقَ عَصْرِهَا.

لَا شَكَّ فِي أَنَّ أَبْرَزَ مَا يُمَيِّزُ «الثَّقَافَةَ التَّنْمَوِيَّةَ» هُوَ مَا وَصَفَهُ زَكِي نَجِيبٌ مُحَمَّدٌ بِ«الْفَيْرُوسِ الْعَقْلِيِّ» الَّذِي يَتَجَلَّى فِي تِلْكَ: (الرَّغْبَةُ الْحَارِقَةُ عِنْدَ الْإِنْسَانِ فِي أَنْ يَعْمَلَ، وَأَنْ يَظْلَ عَمَلُهُ يَزْدَادُ، فَتَزْدَادُ ثِمَارُهُ كَثْرَةً فِي الْكَمِّ وَتَجْوِيداً فِي الْكَيْفِ: هِيَ شَرْطُ التَّقَدُّمِ الْحَضَارِيِّ عِنْدَ الْفَرْدِ وَعِنْدَ الْجَمَاعَةِ)^(٢٠)؛ وَبِهَذَا تَتِمَكَّنُ «الثَّقَافَةُ التَّنْمَوِيَّةُ» مِنَ «الاسْتِجَابَةِ» الْفَاعِلَةِ لِلتَّحْدِيَّاتِ الْمُعَاصِرَةِ فِي «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ»، وَتَكُونُ قَادِرَةً عَلَى اسْتِغْرَازِ ذَلِكَ الْقَلْقِ الْمُتَجَدِّدِ وَالتَّوَثُّرِ الْحَيَوِيِّ الدَّافِعِينَ نَحْوَ تَغْيِيرِ الْوَاقِعِ، وَتَطْوِيرِ الْإِمْكَانَاتِ، وَالْقَضَاءِ عَلَى عُنَاصِرِ التَّخَلُّفِ وَمَكَامِنِ الضَّعْفِ.

وَهَكَذَا نَجِدُ أَنَّ «الثَّقَافَةَ التَّنْمَوِيَّةَ» لَا تَعْنَى فَقَطِ بِالْمَادِيَّاتِ وَالتَّقْنِيَّاتِ وَالْعُلُومِ الْحَدِيثَةِ وَالتَّأْصِيلِ الْعَقْلَانِيِّ، وَهِيَ لَا تَعْنِي بِحَالٍ رُؤْيَا مُنْتَقِصَةً لـ«الْمَعَارِفِ الْإِنْسَانِيَّةِ»، وَلَا تُكْرَسُ أَرْدِرَاءً لِلآدَابِ وَالْأَنْشُطَةِ الْفَنِيَّةِ، وَهِيَ لَا تُلْغِي الْحِسَّ الْجَمَالِيَّ وَالْعُنْفَوَانَ الْوَجْدَانِيِّ؛ فَكُلُّ ذَلِكَ أَمْرٌ مُسْتَحِيلٌ وَمُنَاقِضٌ لِلْفِطْرَةِ الْبَشَرِيَّةِ؛ فَالْأَدَبُ وَالاهْتِمَامَاتُ الْإِنْسَانِيَّةُ وَالْحِمَاسُ الْعَاطِفِيُّ وَالْإِنْطِلَاقَاتُ الْوَجْدَانِيَّةُ بِأَشْكَالِهَا الْمُتَنَوِّعَةِ وَامْتِدَادَاتِهَا الْخِصْبَةِ؛ كُلُّهَا جُزْءٌ جَوْهَرِيٌّ مِنْ تَجَرِبَةِ الْإِنْسَانِ أَيْنَمَا كَانَ، وَهِيَ فِي «الْعَقْلِ الْعَرَبِيِّ» أَشَدُّ التِّصَاقِ وَأَقْوَى مَكَانَةً.

إنَّ «الثَّقافة التَّنْمويَّة» هي تلك الثَّقافة القَادِرَةُ على أَنْ تَخْرُجَ من «المَازِقِ القديم - الجديد» بمُعَادِلَةٍ عَادِلَةٍ لـ «الثَّقافة العربيَّة» تَجْمَعُ - في تَنَاسُقٍ وَتَكَامُلٍ - بين «جَنَاحِي المَعْرِفَةِ» في أُطْرُهَا الإنْسَانِيَّة والعِلْمِيَّة، وتُعْطِي كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، وتَفْسَحُ المَجَال لـ «الحركة العِلْمِيَّة» لكي تَتَغَلَّغَ في «نسيج المُجْتَمع»، وتُوَطِّدَ دَعَائِمَهَا في «الفِكر العربيِّ المُعَاصِر»، وتُصْبِحَ غِذَاءً فِكْرِيًّا وَرُوحِيًّا وَمَعْرِفِيًّا وَمَعْلُومَاتِيًّا يَسْعَى لِإِيجَادِ «التَّوَازُن» في النِّهَجِ الحَيَاتِيِّ لِلْمُوَاطِن، وَيَهْتَمُّ بِتَطْوِيرِ تَفَاعُلَاتِهِ الْمُتَنَوِّعَةِ، وَيَكثِّفُ الِاهْتِمَامَ بِطَبِيعَةِ العَصْرِ وَتَحْدِيَّاتِهِ، وَيُرْسِّخُ ثَوَابِتَ الأُمَّةِ وَقِيَمَهَا عِبْرَ صِيَاغَةٍ وَاعِيَةٍ تَتَفَاعَلُ مَعَ «الزَّمَان» وَ«المَكَان» وَعُقُولِ النَّاسِ وَهُمُومِهِمْ.

وَأَمَّا حِينَ نَتَّفَقُ مَعَ مَالِكِ بْنِ نَبِيِّ بَأَنَّ: («الثَّقافة» في صُورَتِهَا الحَيَّة هي وَحْدَةٌ ذات أَجْزَاءٍ مُتَمَاسِكَةٍ وَمُتَرَابِطَةٍ بِرَوَابِطٍ دَاخِلِيَّةٍ تُحَدِّدُهَا عِبْقَرِيَّةُ الشَّعْبِ الَّذِي وَضَعَهَا مُطَابِقَةً لِأَخْلَاقِهِ وَأَذْوَاقِهِ وَتَارِيخِهِ)^(٢)، فَإِنَّ هَذَا يَجْعَلُ مُصْطَلَحَ «الثَّقافة التَّنْمويَّة» مُصْطَلَحًا مُتَعَدِّدَ المُكَوِّنَاتِ وَمُتَدَاخِلَ السَّمَاتِ فِي تَنَاعُجٍ وَأَنْسِجَامٍ، لِتَكُونَ «الثَّقافة التَّنْمويَّة» - بِالضَّرُورَةِ - ثَقَافَةً مُتَوَازِنَةً فِي مُحْتَوَاهَا، وَقَادِرَةً عَلَى تَوْظِيفِ مُكَوِّنَاتِهَا فِي تَحْرِيكِ الوَاقِعِ الاجْتِمَاعِيِّ، وَتَطْوِيرِ الرُّؤْيِ العَامَّةِ لِلارْتِقَاءِ بِالمَسْئُولِيَّةِ والفِكرِ والتَّفَاعُلِ إِلَى مُسْتَوَى الإِنْتِاجِ والإِبْدَاعِ وَالتَّوَافُقِ مَعَ «رُوحِ العَصْرِ» وَتَحْدِيَّاتِهِ، وَتَأْسِيسِ الذَّهْنِيَّةِ القَادِرَةِ عَلَى التَّقْصِيِ المَوْضُوعِيِّ لِلوَاقِعِ والمُشْكَلاتِ، والسَّعْيِ الحَثِيثِ لِإِيجَادِ الصِّيَغِ العِلْمِيَّةِ والمُوَاصَفَاتِ المُنْضَبِطَةِ والإِجْرَاءَاتِ العَمَلِيَّةِ لِلتَّعَامُلِ مَعَهَا.

لَقَدْ آنَ الْأَوَانُ لِكِي يَكُونَ «الفِكرُ الأدَبِيُّ» فَاعِلًا عَلَى السَّاحَةِ فِي تَنْمِيَةِ العُقُولِ وَالمَدَارِكِ، وَذَلِكَ ابْتِدَاءً مِنْ تَطْوِيرِ أدَبِ «الخيالِ العِلْمِيِّ» وَتَأْصِيلِهِ فِي «بَنِيَّةِ الثَّقافة العربيَّة»، وَهُوَ «الأدبُ» الَّذِي يَتَفَاعَلُ مَعَ مُعْطِيَّاتِ العُلُومِ، وَيَسْتَشْرِفُ المُسْتَقْبَلَ، وَيَسْتَقْطِبُ خِيَالَ النَّاشِئَةِ وَيُوظِّفُ حِمَاسَهُمْ؛ وَانْتِهَاءً بِاسْتِنْهَاضِ الهِمَمِ لِتَحْلِيلِ المُشْكَلاتِ المُعَاصِرَةِ بِطُرُقٍ عَقْلَانِيَّةٍ وَتَفْكِيرٍ عِلْمِيٍّ، وَلِفَرَزِ عُنَاصِرِ «الثَّقافة» فَرَزًا دَقِيقًا يَسْتَشْعِرُ حَقَائِقَ «الزَّمَان» وَتَبِعَاتِ «المَكَان»، وَيَحْتَرِمُ القِيَمَ الحَقِيقِيَّةَ الثَّابِتَةَ لِلأُمَّةِ وَمَا تَحْمِلُهُ مِنْ أَمَانَةٍ

ورِسَالَةٍ وتَطْلُعَاتٍ، فَيَتَّجُهُ «الأدب»، وَفُقْ مَقُولَةُ زَكِي نَجِيب مَحْمُود،: (نَحْوِ الْحَقْلِ وَالْمَصْنَعِ وَالشَّارِعِ، إِنَّهُ أَدَبٌ فِيهِ رَائِحَةُ الْعَرَقِ وَضَوْضَاءُ الْعَمَلِ) (٢٠).

٥-٤-٤-أ) نَحْوُ إِرَادَةِ مُجْتَمَعِيَّةٍ :

نَخْلُصُ مِمَّا سَبَقَ إِلَى أَنَّ «الثَّقَافَةَ التَّئْمُويَّةَ» هِيَ تِلْكَ «الثَّقَافَةُ» الْقَادِرَةُ عَلَى تَوْفِيرِ «الْبَوْتَقَةِ الْحَيَوِيَّةِ» الَّتِي تَتَفَاعَلُ فِيهَا مُخْتَلَفُ الْأَنْشِطَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْمَعْرِفِيَّةِ، وَتَتَوَاصَلُ شَتَّى عَنَاصِرِ الْأَدَابِ وَالْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّاتِ - فِي تَعَاوُذٍ وَتَكَامُلٍ وَتَوَازُنٍ - لِإِنْشَاءِ حَيَاةٍ ثَقَافِيَّةٍ مُفْعَمَةٍ بِالْحَيَوِيَّةِ وَالدِّينَامِيَّةِ لَخِدْمَةِ الْإِنْسَانِ فِي مُخْتَلَفِ مَنَاشِطِهِ الْفِكْرِيَّةِ وَمُتَطَلِّبَاتِهِ الْحَيَاتِيَّةِ وَدَوَافِعِهِ الرُّوحِيَّةِ وَنَوَازِعِهِ الْوَجْدَانِيَّةِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَحَقَّقَ ذَلِكَ دُونَ تَوْلِيدِ «إِرَادَةِ مُجْتَمَعِيَّةٍ» تَهْتَمُّ بِالْإِعْمَارِ، وَتَتَفَاعَلُ مَعَ «مُعْطِيَّاتِ الْعَصْرِ» بِإِجَابِيَّةٍ، فَكَمَا يَقُولُ زَكِي نَجِيب مَحْمُود فَإِنَّ: (التَّغْيِيرَ الطَّبِيعِيَّ الْوَحِيدَ هُوَ ذَلِكَ الَّذِي يَصْدُرُّ عَنْ اقْتِنَاعٍ أَوْ إِيمَانٍ حَقِيقِيٍّ عِنْدَ الْمُتَغَيِّرِ، أَوْ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى، هُوَ ذَلِكَ الَّذِي يَجِيءُ عَنْ «إِرَادَةِ» الشَّخْصِ أَوْ الشَّعْبِ الَّذِي يَتَغَيَّرُ) (٢٠).

وَهَكَذَا نَجِدُ أَنَّ الْمُتَطَلَّبَ الرَّئِيسَ لِلتَّغْلُبِ عَلَى «إِشْكَالِيَّةِ التَّنْمِيَةِ»، هُوَ تَأْمِينُ تِلْكَ «الْإِرَادَةِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ» الَّتِي تَسْعَى جَاهِدَةً نَحْوَ الْأَفْضَلِ لَتَحَقُّقِ «عَمَلِيَّةِ التَّحْدِيثِ» الَّتِي وَصَفَهَا عَمْرُ الْخَطِيبِ بِأَنَّهَا: (الْعَمَلِيَّةُ الَّتِي يَسْتَطِيعُ الْإِنْسَانُ مِنْ خِلَالِهَا السَّيْطَرَةَ الْمُتَزَايِدَةَ عَلَى بَيْئَتِهِ) (٧٦). وَفِي ذَلِكَ السِّيَاقِ تُفْلِحُ «الثَّقَافَةُ التَّئْمُويَّةُ» فِي تَوْظِيفِ الْقُدْرَاتِ وَالْمَوَارِدِ وَالْمَهَارَاتِ عَلَى مُخْتَلَفِ الْأَصْعَدَةِ، مُسْتَنْهَضَةً جُهُودَ كُلِّ الشَّرَائِحِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، لِلتَّعَامُلِ مَعَ الْمَشْكَلاتِ وَالْقَضَايَا الْمُعَاصِرَةِ بِجِدِّيَّةٍ عَمَلِيَّةٍ وَنَزَاهَةٍ عِلْمِيَّةٍ، فَتَتَحَوَّلُ كُلُّ تِلْكَ الدِّرَاسَاتِ الَّتِي تَتَرَاكُمُ فِي أَرْشِيفَاتِ الْمُؤْتَمَرَاتِ وَالنَّدَوَاتِ، وَالتَّوَصِيَّاتِ الَّتِي تَتَمَخَّضُ عَنْ كُلِّ تِلْكَ اللِّجَانِ وَالْاجْتِمَاعَاتِ، مِنْ مُجَرَّدِ تَنْظِيرٍ وَحَالَاتٍ تَأْمُلٍ، إِلَى وَاقِعٍ يَتَحَرَّكُ عَلَى الْأَرْضِ، وَيُغَيِّرُ مَعَالِمَ الْحَيَاةِ، وَيُطَوِّرُ حَيَاةَ الْأَفْرَادِ، وَيَتَّجُهُ نَحْوَ الْمُسْتَقْبَلِ بِتَفَاوُلٍ وَثِقَةٍ.

مِنْ أَهَمِّ مَعَالِمِ الطَّرِيقِ إِلَى «التَّنْمِيَةِ»، أَوْ «النَّهْضَةِ» - سَمَّاهَا مَا شِئْتَ -، هُوَ الْإِدْرَاكُ الْعَمِيقُ بِالْمَعَايِيرِ الْمُرتَبِطَةِ بـ«التَّنْمِيَةِ الشَّامِلَةِ» الَّتِي وَصَفَهَا عَلِي خَلِيفَةُ الْكُوَارِي بِأَنَّهَا:

(تبدأ عندما تتبلور «إرادة مجتمعية للتنمية»، وتتمثل هذه «الإرادة المجتمعية» في وجود «إرادة اجتماعية» قادرة على تعبئة طلب مجتمعي فعال يؤدي إلى إيجاد «الإرادة السياسية» الملزمة بـ «عملية التنمية»^(١١). أما أبرز ما ينبغي التنبيه له - عند الحديث عن «الثقافة التنموية» - فهو الإدراك بأن الأمور لا تتحقق بمجرد النوايا، ولا تأتي جملة واحدة، ولكنها «عمليات تراكمية» يتلاقح بعضها مع بعض، وهي تتم في أحشاء التخطيط العلمي والتقويم السليم والآليات العملية، فوفق طرح زكي نجيب محمود: (المستقبل الذي نريد أن نبذعه خلقاً جديداً، بتفكير علمي سليم، ليس شيئاً يأتي بـ «الجملة» ولكنه تفصيلات تتحقق بـ «القطاعي»، برغم أن هذه الأجزاء المتفرقة تتكامل آخر الأمر بعضها مع بعض في كيان عضوي واحد)^(٢٠).

إذاً «الثقافة التنموية» هي تلك التي تستطيع أن تدفع بالأفراد نحو مفاهيم الإنتاجية والمشاركة، وتعالج - بحكمة وعزيمة - ذلك الوهن الكامن في أعماق مؤسسات المجتمع الذي جعلها غير قادرة على التصدي للمشكلات الحياتية واليومية؛ و«الثقافة التنموية» هي تلك التي تقضي على نزعات التكاليف والاستهلاك ولوم الآخرين ونظريات المؤامرة ونرجسية التفكير التي أصبحت معالم مميزة لـ «الثقافة السائدة» في «المجتمعات العربية»؛ و«الثقافة التنموية» - أيضاً - هي تلك التي تصحح عمليات التفاعل ومنطلقات التعامل مع «الحركة العلمية - التقنية»، فلا تكون كل معطيات هذه الحركة مجرد آلات وأجهزة وأدوات ووسائل، بل هي - كما أكدنا في أكثر من مقام - فكر وثقافة وانتماء وممارسات تقلص من سلبات ما وصفها محمد عابد الجابري^(٥٩) بأنها: («الظاهرة العامة» التي تلخص معطيات التخلف في البلدان «النامية»)، وهي: (انفصال «العلم» عن «الثقافة»: عدم اندماجه في حياة المجتمع المادية والفكرية والروحية).

٥-٤-٤ (ب) نحو رؤية عملية :

إذا قضية الأمة اليوم هي قضية «ثقافة» ذات رؤى تستشرف المستقبل وتدرك تحدياته، وتتوازن مكوناتها لتحتضن الثوابت والقيم الراسخة، وترعى التألق والإبداع

في المجالات الإنسانية والأدبية، وتُراهن على جعل «ثقافة العلوم والتقنية» عنصراً مؤثراً وريادياً في التفاعلات الفكرية السائدة، وكما يقول أنيس صايغ: (تبقى الرسالة الثقافية عرجاءً إذا لم يتحلل دُعائها بالأخلاقيات إلى جانب مضامين المعرفة) ^(١٨).

ما سبق - من تحليل منهجي - يقود - بالضرورة - إلى مُصطلح «الثقافة التنموية» التي يُمكن تعريفها بأنها: (ثقافة تحمّل «المُستقبل» في عظامها ونخاعها وخلاياها وأنسجتها، فهي ثقافة مُشبعة بنبض العصر، ومتوازنة في محتواها، ومُتكاملة في مقوماتها، ومُتفاعلة مع الأطياف الفكرية المهيمنة، ومُتناغمة مع طبيعة التّحديات، لتُصبح «الوسط» المناسب القادر على مواجهة «إشكالية التنمية»، وإحداث «النقطة النوعية» اللازمة في تفكير الأفراد وتفاعلات الجماعات).

ولكن يُمكننا السير على الطريق الإنشائي - السّردي ذاته الذي تسلكه «الثقافة العربية» لتبقى الكلمات حبراً على ورق، وتبقى الصورة عامة وهلامية وفضفاضة بمنأى عن التفصيل والتخطيط والتوجيه، وهذا هو ما استنكره زكي نجيب محمود وهو يعرض للظاهرة الوصفية في عمومياتها، والهيمنة اللفظية في تجلياتها، فيقول: (لو استطعنا إبراز الفوارق المُميزة للطفولة الحق من الرجولة الحق لكان لنا بذلك نفسه مقياس نُفرّق به بين الرؤية الساذجة بفطرتها، والرؤية الناضجة بعد تحضر وتهذيب، فما هي أوضح تلك الفوارق ظهوراً؟. أوضحها - في ظني - هو القدرة على رؤية الشيء أو المواقف بعد تحضر وتهذيب بتفصيلاتها التي يتشابك بعضها مع بعض كأنها الخيوط في رقعة من النسيج، فرؤية الشيء أو الموقف بتفصيلاته هي الخطوة الضرورية الأولى التي يُمكن أن تتبّعها خطوة القياسات الكمية والضبط العددي، وهذه بدورها هي طريقنا الوحيد إلى صياغة معرفتنا بذلك الشيء أو الموقف صياغة علمية، أما الرؤية التي تقف من الأشياء عند أسطحها، لنذكرها في جملة لا بتفصيلاتها الداخلة في تقويم كيانها، فهي كالشارع المسدود من أحد طرفيه فلا ينفذ منه السائر إلى بعيد، ولا بد له أن يرتد إلى نفسه حيث كان) ^(٢٠). وهكذا نجد - بكلّ خيرة وأسى - أن طرح زكي نجيب محمود في زمنه قبل أكثر من نصف قرن ما زال قائماً في زمننا، ويبقى السؤال: (ما المخرج من

نَفَقِ «الرُّؤْيَةَ السَّادِجَةَ» - بَعْمُومِيَّاتِهَا وَسَطَحِيَّتِهَا وَإِنْشَائِيَّاتِهَا - إِلَى «رُّؤْيَةٍ نَاضِجَةٍ» تَدِبُّ عَلَى الْأَرْضِ دَيْبِيًّا لِتُشَخِّصَ نِقَاطَ الضَّعْفِ، وَتُعَالِجَ مَكَامِنَ الْخَلَلِ؟).

٥-٤-٥) على طريق «إستراتيجية الثقافة التَّنْمُوِيَّة» :

مِمَّا سَبَقَ يَتَّضِحُ أَنَّ الْحَاجَةَ مُتَنَامِيَةً لَوْضَعِ أُسُسِ «إستراتيجية ثقافيَّة - تَنْمُوِيَّة» تَحْمِلُ «الرُّؤْيَةَ التَّفْصِيلِيَّةَ النَّاضِجَةَ» لِحَرَكَةِ «الفِكرِ البَشَرِيِّ المُعَاَصِرِ»، وَتَسْتَوْعِبُ حَقِيقَةَ التَّطَوُّرَاتِ الْمُذْهِلَةِ فِي «الْأَلْفِيَّةِ الثَّالِثَةِ»؛ وَكُلُّ هَذَا يَفْرِضُ - ابْتِدَاءً - «عُمُوداً فِقْريّاً» تَتَمَحَوَّرُ حَوْلَهُ «الثَّقَافَةُ التَّنْمُوِيَّةُ» لِكَيْ تَتَنَفَّضَ - بِحَيَوِيَّةٍ - مُحَدَّثَةٌ تِلْكَ «النَّقْلَةُ النُّوعِيَّةُ» عَلَى مُخْتَلَفِ الْأَصْعِدَةِ، وَدَافِعَةٌ لِلتَّغْيِيرَاتِ الْجَذَرِيَّةِ فِي الْقُدْرَاتِ وَالْمَهَارَاتِ وَالْمَوَارِدِ، وَلَنْ يَطُولَ بَحْثُنَا بِمُوجِبِ طُرُوحَاتِنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ - فِي سِيَاقِ «الثَّقَافَةِ» وَ«التَّنْمِيَةِ» وَ«شُرُوطِ الْمُسْتَقْبَلِ» وَ«رُوحِ الْعَصْرِ» - لِنَكْتَشِفَ أَنَّ ذَلِكَ «العُمُودَ الْفِقْرِيَّ» هُوَ «مَنْظُومَةُ الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَةِ».

وَهَكَذَا نَجِدُ أَنَّ نَحْتَاجُ إِلَى «لُغَةٍ» تَتَفَاعَلُ مَعَ ثِقَافَتِنَا لِتُرَسِّخَ مَفَاهِيمَ «الفِكرِ الْعِلْمِيِّ» وَشُرُوطَ «الْحَرَكَةِ التَّقْنِيَّةِ» وَمُقْتَضِيَّاتِ «التَّنْمِيَةِ الْحَدِيثَةِ»، وَأَزْعُمُ هُنَا أَنَّ هَذِهِ «اللُّغَةُ» الْحَاسِمَةُ هِيَ «الثَّقَافَةُ الْعِلْمِيَّةُ» وَلَا شَيْءَ سِوَاهَا؛ فَهِيَ - بِمُحْتَوَاهَا وَمُقَوِّمَاتِهَا وَوَسَائِلِهَا - الْقَادِرَةُ عَلَى تَوْجِيهِ طَاقَاتِ الْأَفْرَادِ، وَصِيَاغَةِ تَوَجُّهَاتِهِمْ، وَزَرْعِ الْحِمَاسِ وَالْإِنْتَاجِيَّةِ فِي مُمَارَسَاتِهِمْ، وَعَقْلَنَةِ تَفْكِيرِهِمْ، وَتَرْسِيخِ «الْإِرَادَةِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ»، وَوَضْعِ «الرُّؤْيَةِ الْعَمَلِيَّةِ»، وَالتَّعَامُلِ مَعَ الْعَصْرِ بِمُسْتَجِدَّاتِهِ وَتَحْدِيَّاتِهِ وَضَوَابِطِهِ؛ وَهِيَ الْكَفِيلَةُ بِتَحْقِيقِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْمُقَوِّمَاتِ يَطْرَحُهَا عَلَيَّ عَلِي حَبِيش وَمِنْهَا: (أَنْ يَكُونَ لِلْعِلْمِ وَالتَّكْنُولُوجِيَا مَكَانَةٌ فِي الْمُجْتَمَعِ وَتَأْيِيدُ شَعْبِيٍّ مِنَ الْجَمَاهِيرِ) (٢٩).

وَمِمَّا يَدْعُمُ تِلْكَ الرُّؤْيَةَ أَنَّ أَهَمَّ أَهْدَافِ «الثَّقَافَةِ التَّنْمُوِيَّةِ» هُوَ التَّخْلُصُ مِنْ تِلْكَ الْمُنَاكَفَاتِ الْفِكْرِيَّةِ، وَالزَّوَائِدِ الثَّقَافِيَّةِ، وَالشُّحُومِ اللَّفْظِيَّةِ، الَّتِي كَانَتْ - وَمَا زَالَتْ - تَهَيِّمُنُ عَلَى «الْمَشْهَدِ الثَّقَافِيِّ الْعَرَبِيِّ»، وَأَدَّتْ بِطَبِيعَتِهَا إِلَى إِبْعَادِ «الْعِلْمِ» عَنِ التَّفَاعُلَاتِ الْفِكْرِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ، وَإِهْمَالِ دَوْرِهِ فِي بِنَاءِ الْعَقْلِ وَتَرْقِيَةِ الْمُمَارَسَاتِ، وَهَذَا مَا يُؤَكِّدُهُ مُحَمَّدُ

عابد الجابري^(١) عندما يقول إنَّ «العِلْمَ» لم يكن له: (دَوْرٌ يُذَكِّرُ في المعارك الفِكْريَّةِ والأيدولوجيَّةِ وبالتالي لم يُساهِمَ في تَغْذِيَةِ «العَقْلِ العربيِّ» ولا في تَجْدِيدِ قَوَالِبِهِ وَفَحْصِ قَبْلِيَّاتِهِ وَمُسَبِّقَاتِهِ، فَبَقِيَ «الزَّمَانُ الثَّقَافِيُّ العربيُّ» هُوَهُوَ، بَقِيَ مُمْتَدًّا على بِسَاطٍ وَاحِدٍ من نهاية عَصْرِ التَّدْوِينِ إلى بداية عَصْرِ ما بَعْدَ ابن خلدون إلى قِيَامِ النِّهْضَةِ العربيَّةِ الحديثة... إلى أيامنا هذه). إنها - كما يراها محمد عابد الجابري^(١) - (أَزْمَةُ الفِكْرِ العربيِّ المُعَاَصِرِ)، وهي (أَزْمَةُ بُنْيَوِيَّةٍ: أَزْمَةُ عَقْلٍ)، وَيَصِفُهَا بِأَنَّهَا: (أَزْمَةُ ثَقَافَةِ ارْتَبَطَتْ منذ بداية تَشَكُّلِهَا بِالسِّيَاسَةِ، فَكَانَتْ «السِّيَاسَةُ» فيها، لا «العِلْمُ»، هي العُنْصُرُ المُحَرِّكُ مِمَّا جَعَلَهَا تَخَضُّعُ بِاسْتِمْرَارٍ لَتَقَلُّبَاتِ «السِّيَاسَةِ» وَتَتَأَثَّرُ بِنَجَاحِهَا وَإِخْفَاقِهَا وَتَنَحَطُّ بِانْحِطَاطِهَا).

خُلَاصَةُ القَوْلِ، إِنَّ أَيْ «اسْتِراتِيجِيَّةً لِلثَّقَافَةِ» تَطْمَحُ إلى تَغْيِيرِ الوَاقِعِ العربيِّ، وإثْرَاءِ مُعْطِيَاتِهِ، وَتَطْوِيرِ فِكْرِهِ، تَحْتَاجُ - أَوَّلَ مَا تَحْتَاجُ - إلى مُعْطِيَاتِ «الحركة العِلْمِيَّةِ التَّقْنِيَّةِ» بِثِقَافَتِهَا وَفِكْرِهَا وَفَلَسَفَتِهَا وَقِيَمِهَا وَمُقْتَضِيَّاتِهَا السُّلُوكِيَّةِ وَضَوَابِطِهَا المَعْرِفِيَّةِ، وَيُؤَكِّدُ محمد عابد الجابري^(٥٩) هذا الحال بقوله: (إِنَّ أَبْلَغَ تَعْرِيفٍ لـ «التَّئْمِيَّةِ» قَرَأَتُهُ وَشَدَنِي إِلَيْهِ هُوَ ذَلِكَ الَّذِي يُعَرِّفُهَا بِأَنَّهَا «العِلْمُ حِينَ يُصْبِحُ ثَقَافَةً»)، وَيُوَصِلُ ليقول: (إذا كانت «التَّئْمِيَّةُ» هي «العِلْمُ حِينَ يُصْبِحُ ثَقَافَةً»، فَإِنَّ «التَّخَلُّفَ» سَيَكُونُ هُوَ «العِلْمُ حِينَ يَنْفَصِلُ عَنِ الثَّقَافَةِ» أَوْ هُوَ «الثَّقَافَةُ حِينَ لَا يُؤَسِّسُهَا العِلْمُ»)، وَيَخْلُصُ الجابريُّ إلى القول: (إنَّه ما لم نَعْمَلْ على دَمَجِ «العِلْمِ» فِي ثِقَافَتِنَا وَرَبَطِ ثِقَافَتِنَا بـ «العِلْمِ» فَإِنَّا لَنَخْطُو الخُطْوَةَ الحَقِيقِيَّةَ الأُولَى نَحْوَ «التَّئْمِيَّةِ»). وَهَكَذَا يَتَجَلَّى الدَّوْرُ الرِّيَادِيُّ لـ «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ»، وَضَرُورَةُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ «الثَّقَافَةُ»، بِكُلِّ مَضَامِينِهَا وَمُحَدِّدَاتِهَا، مِحْوَرًا رَئِيسًا فِي تَرْكِيبَةِ «الثَّقَافَةِ التَّئْمِيَّةِ»، وَرُكْنًا أَساسًا لِاسْتِراتِيجِيَّاتِهَا. وَمَرَّةً أُخْرَى تَبَرُّزُ، عِنْدَ الحَدِيثِ عَنِ «اسْتِراتِيجِيَّةِ الثَّقَافَةِ»، أَهْمِيَّةُ «مَفْهُومِ تَوْجِيهِ الثَّقَافَةِ»، الَّذِي تَطَرَّقْنَا إِلَيْهِ فِي الفَصْلِ الثَّانِي، مِمَّا يَفْرِضُ ضَرُورَةَ تَحْدِيدِ سُلَمِ الأولوياتِ، وَتَشْخِصِ نَوْعِ «الاسْتِجَابَةِ» لِطَبِيعَةِ «التَّحْدِيَّاتِ» المُعَاَصِرَةِ.

٥-٤-٦) البَحْثُ عَنْ «الْمُثَقَّفِ التَّنْمَوِيِّ» :

تَدْفَعُ الْأَحْدَاثُ الْمُعَاَصِرَةُ وَالتَّطَوُّرَاتُ الْعَوْلَمِيَّةُ - بِشِدَّةٍ - فِي اتِّجَاهٍ تَصْنِيفٍ جَدِيدٍ لـ«الْمُثَقَّفِ» أَطْلَقْنَا عَلَيْهِ اسْمَ «الْمُثَقَّفِ التَّنْمَوِيِّ» (انظر: الفصل الثاني)، وكما هو الحال مع «الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ» الَّتِي تَبَحُّثُ دَوماً عَنْ رُمُوزٍ رِيَادِيَّةٍ، وَأَدْوَارٍ مِثَالِيَّةٍ، وَقِيَادَاتٍ مُلْهِمَةٍ، فَإِنَّ الْبَحْثَ جَارٍ عَنْ «الْمُثَقَّفِ» الَّذِي يُؤَدِّي دَوْرًا طَلِيعِيًّا فِي دَفْعِ الْمُجْتَمَعِ عَلَى طَرِيقِ تَحْقِيقِ كُلِّ التَّطَلُّعَاتِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْفِكْرِيَّةِ وَالْإِبْدَاعِيَّةِ وَالنَّهْضَوِيَّةِ. وَفِي ضَوْءِ ذَلِكَ «الْهُوسِ الْعَرَبِيِّ» بِالزَّعَامَاتِ الْمُلْهِمَةِ وَالْقِيَادَاتِ التَّارِيخِيَّةِ الَّتِي جَرَّتْ الْأُمَّةَ إِلَى كَوَارِثٍ، فَإِنَّ التَّأَمُّلَ فِي خَصَائِصِ «الْمُثَقَّفِ» الْإِلَازِمِ لِأَحْدَاثِ «النَّقْلَةِ النَّوْعِيَّةِ» أَمْرٌ جَدِيرٌ بِالْاهْتِمَامِ، وَلَكِنَّا لَا نَتَحَدَّثُ هُنَا عَنْ «الْمُثَقَّفِ الْأَوْحَدِ» أَوْ «الْمُفَكِّرِ الَّذِي لَا يُشَقُّ لَهُ غُبَارٌ»، بَلْ عَنْ «ثَقَافَةٍ» تَشِيعُ فِي الْمُجْتَمَعِ لِتُحَفِّزَ الطَّاقَاتِ، وَتُوَجِّهَ الْإِرَادَاتِ، وَتَسْتَوْعِبَ التَّحَدِّيَّاتِ، لِتَتَحَوَّلَ إِلَى «فِكْرٍ مُجْتَمَعِيٍّ» يَتَفَاعَلُ بِإِيجَابِيَّةٍ مَعَ عَصْرِهِ، وَيَصْنَعُ بِثَقَّةٍ مُسْتَقْبَلَ أَجْيَالِهِ، وَيَرْفُضُ - أَوَّلَ مَا يَرْفُضُ - ذَلِكَ «الْعَبَثَ التَّارِيخِيَّ» فِي حَيَاةِ الْأُمَّةِ وَهِيَ تَتَنَفَّسُ أَوْهَامَ «ثَقَافَةِ الْفَرْدِ الْأَوْحَدِ»!

إِنَّ «الْإِشْكَالِيَّةَ» تَكْمُنُ فِي أَنَّ «الْمُثَقَّفَ الْعَرَبِيَّ» فَشَلَ عِبْرَ مَرَاكِحِ مُتَعَدِّدَةٍ، وَعَلَى مَدَى قَرْنَيْنِ، أَنْ يُحَقِّقَ شَيْئاً يُذَكِّرُ عَلَى طَرِيقِ «التَّطَلُّعَاتِ النَّهْضَوِيَّةِ»؛ وَأَمَّا طَبِيعَةُ «التَّحَدِّيِّ» وَجَوْهَرُ «الْأَزْمَةِ» فَيَكْمُنَانِ - دُونَ جِدَالٍ - فِي ذَلِكَ الْحُلْمِ الَّذِي أَسْمَاهُ مُثَقَّفُو الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ «النَّهْضَةُ»، وَأَطْلَقَ عَلَيْهِ الْمُثَقَّفُونَ الْمُعَاَصِرُونَ اسْمَ «التَّنْمِيَّةِ»، وَعِنْدَ التَّأَمُّلِ الدَّقِيقِ لَتَجَارِبِ أَوْلَئِكَ وَهَؤُلَاءِ نَسْتَطِيعُ أَنْ نُشَخِّصَ سَبَبَ «الْكُسَاحِ الثَّقَافِيِّ» فِي الْحَالَتَيْنِ؛ فَ«الثَّقَافَةُ» بَقِيَتْ بِمَنَآئٍ عَنْ «بَوْتَقَةِ التَّنْمِيَّةِ» بِضُرُورَاتِهَا الْفِكْرِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْإِجْرَائِيَّةِ، وَأَمَّا خِطَابُ «الْمُثَقَّفِ الْعَرَبِيِّ» فَقَدْ كَانَ - وَمَا يَزَالُ - خِطَاباً مَهْوُوساً بِذَاتِهِ، وَمُغْفِراً فِي نَرْجَسِيَّتِهِ، وَمُهْتَرِئاً فِي تَكْوِينِهِ، وَمُسْتَنْسِخاً لِمُعْطِيَاتِهِ، وَمُنْبَهراً بِالْآخِرِ، أَوْ مُنْفَلِقاً عَلَى ذَاتِهِ، مِمَّا حْدَا بِمُحَمَّدِ عَابِدِ الْجَابِرِيِّ إِلَى أَنْ يُقَرَّرَ: (إِنَّ وَاقِعَنَا الثَّقَافِيَّ الرَّاهِنَ لَا يُبَشِّرُ بِأَيِّ مَشْرُوعٍ مُسْتَقْبَلِيٍّ) ^(١).

وهكذا في خضمّ الجلبة حول تصنيفات «المُثَقَّف العربي»، ومنها مُصطلحاً «المُثَقَّف التَّوْصِيّ» و«المُثَقَّف الحداثي» بدلالاتٍهما المغموسة في «الفكر الغربي» وتجاربه، تمّ إغفال التصنيف الأهم، وهو «المُثَقَّف التَّموي»، ممّا يُوجب ضرورة بلورة «دور تَمَوّي» لـ«المُثَقَّف» ينأى به عن التنظير الغائم، والشعارات الهائمة، والانفعالات الملتهبة، والجدل العبثي، والتقوقع تارة في أطرف فكرية تقليدية، وتارة أخرى في الإصرار على استماتة ساذجة لفرض «حادثة كلامية»، أو «ليبرالية مأزومة»، لا يفقه أيّ منهما أبجديات «التَّمية»، ويتصادم مع قيم المُجتمع وتفاعلاته.

إنّ هذا «التَّصنيف الثقافي» الحاسم لـ«الحراك التَّموي»، المُتمثل بمُصطلح «المُثَقَّف التَّموي» يفرض ضرورة «تأهيل المُثَقَّف تَمَوياً» ليكون صاحب «مَشروع تَمَوّي»، ورؤية عملية، قادراً على الإسهام في دفع حركة مُجتمعِهِ في اتجاه «سَهَم الزَّمن»، ومؤثراً في الأحداث بإيجابية وكفاءة، ومُسْتَوْعِباً لثوابت مُجتمعِهِ، ومُدركاً لحقائق عَصْرِهِ، وحريصاً على تماسك وطنِهِ، ولتنتقل مثل تلك «الرؤى التَّموية» الحيوية، عبر أمواج التَّواصل والتفاعل، إلى المُواطن - أيّاً كان مَوْقِعُهُ ودَوْرُهُ -.

يُروى عن ألبرت آينشتاين قوله: (إنّ أحد تعريفات «الجُنُون» أن تُكرّر عمل الشَّيء نفسه مرّة تلو الأخرى مُتَوَقِّعاً أن تحصل على نتائج مُختلفة)، وبالتأمّل الدقيق للواقع العربي الذي تَمَتَّلَى أجواءه بأعاصير الإحباط، وتفتك بمُعْطياته جراثيم العجز، وتَسْتَقْطِبُ شبابه ومُثَقِّفيه حالات «الانبهار» و«الانكفاء» و«الاجترار» و«التَّهَوُّر» و«النَّرجسية»، فإنّه لا بُدّ لنا عن البَحْث عن «مُثَقَّف» يخرج عن كل تلك «التَّصنيفات» التي جرّبناها مراراً وتكراراً، وما زادتْنا إلّا خَسَاراً. إنّ التَّحدّي الحقيقي لـ«الثقافة العربية» هو ما وَصَفَهُ عبد الله عبد الدائم بقوله: (التَّحدّي الأكبر الذي يُواجه المُثَقِّفين العرب أن يكونوا مُثَقِّفين حقّاً أو لا يكونوا شيئاً. أن يكونوا مع مُجتمعِهِم ومن أجل مُجتمعِهِم) ^(١٨). ومن هنا ينبغي - في رأيي ^(٧٩) - أن يبرز تصنيف جديد لـ«المُثَقَّف» وهو «المُثَقَّف التَّموي»، وتكون له الأولوية على غيره من التصنيفات؛ فالمطلوب «فكر تَمَوّي» يَسْتَمِرُّ الغُضْبَ والإحباط والتذمّر لدى المُجتمع، ويَسْتَقْطِبُ حماس الجُمهور، ويَسْتَنْهَضُ همَمَهُم وطاقاتهم،

وَيَتَوَجَّهْ - فِي رُؤْيَةٍ فَاحِصَةٍ وَخُطَطٍ مُنْضَبِطَةٍ وَمَعَايِيرِ مَوْضُوعِيَّةٍ - نَحْوَ الْعِمْرَانِ وَالْبَنَاءِ
وَالِإِنْتاجِيَّةِ؛ فَذَلِكَ «الْمَنْظُورُ التَّنْمَوِيُّ» هُوَ وَحْدَهُ - بَعْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - الْكَفِيلُ بِإِنْقَاذِ الْأُمَّةِ
مِنْ هَذَا النَّفَقِ الْمُظْلِمِ الطَّوِيلِ الَّذِي لَا نَكَادُ نَرَى لَهُ نِهَايَةً؛ فَسُنَّنُ اللَّهُ لَا تُحَابِي أَحَدًا، وَلَا
تَسَاقُ لِعَوَاطِفِ الْعَنْتَرِيِّينَ وَالْمُتَكَلِّمِينَ وَمُتَقَفِّي «الْجَدَلِ الْعَبَثِيِّ» وَ«الدَّجَلِ التَّلْفِيقِيِّ».

لَيْسَ الْمَطْلُوبُ أَنْ يَكُونَ «الْمُتَقَفُّ التَّنْمَوِيُّ» شَمْعَةً تَحْرَقُ نَفْسَهَا لِتُضِيءَ الطَّرِيقَ
لِلْآخَرِينَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَرْكَبَ الْمَرْكَبَ الصَّعْبَ لِتَأْسِيسِ دَوْرٍ بُطُولِيٍّ يَجْعَلُهُ حَدِيثَ الْأَوَّلِينَ
وَالْآخَرِينَ، أَوْ أَنْ يُسَجِّلَ مَوَاقِفَ تَارِيخِيَّةً عَبْرَ تَضَحِيَّاتٍ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا إِلَّا أُولُو الْعَزْمِ مِنَ
الرُّجَالِ، أَوْ أَنْ يَتَبَنَّى مَوَاقِفَ شَاذَّةٍ مِنْ بَابِ «خَالِفٌ تُعْرَفُ»؛ وَلَكِنَّهُ - بَكُلِّ بَسَاطَةٍ - ذَلِكَ
«الْمُتَقَفُّ» الَّذِي يُدْرِكُ أَنَّ هُنَاكَ طَرِيقَتَيْنِ لِنَشْرِ الضَّوِّءِ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَمْعَةً تَحْتَرِقُ لِتُضِيءَ
الطَّرِيقَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مِرَاةً تَعَكِسُ الضَّوِّءَ وَتَنْشُرُهُ فِي الْآفَاقِ، أَوْ - عَلَى أَقْلٍ تَقْدِيرٍ - لَا
يَكُونُ حَاجِزًا مُعْتَمًا يَمْنَعُ انْعِكَاسَ الضَّوِّءِ أَوْ نَفَاذَهُ، وَذَلِكَ أَوْعَفُ الْإِيمَانِ. وَأَمَّا «الضَّوُّءُ»
الَّذِي تَحْتَاجُهُ الْأُمَّةُ، فَهُوَ بِالتَّأَكِيدِ لَيْسَ ذَلِكَ الْإِسْفَافُ الَّذِي يَجِثُمُ عَلَى «الْوَاقِعِ الثَّقَافِيِّ
الْعَرَبِيِّ» عَبْرَ اسْتِفْزَازِ الْمُجْتَمَعِ، وَإِثَارَةِ الْغَرَائِزِ، وَتَهْيِيجِ الْإِنْفِعَالَاتِ، وَتَرْسِيخِ «الْجَدَلِ
الْأَرْعَنِ» حَوْلَ قَضَايَا لَا تَنْفَعُ الْمُواطِنَ فِي بَحْثِهِ عَنْ حَيَاةٍ كَرِيمَةٍ تَسْتَقْطِبُ قُدْرَاتِهِ الْفَاعِلَةَ،
وَتَحْتَضِنُهُ فِي «مَسِيرَةٍ تَنْمَوِيَّةٍ» تَمُرُّ بِهِ عَلَى يَنَابِيعِ تُرْوِي عَطَشَ الظَّمْآنِ فِي بِيئَاتِ «الْجَفَافِ
الْمَعْرِفِيِّ» وَ«الْعَجْزِ الْعِلْمِيِّ» وَالْإِحْبَاطِ الْمَتَفَاقِمِ.

وَأَمَّا الْمُحْزَنُ فِي الْأَمْرِ أَنْ لَيْسَ فِي هَذِهِ السِّيَاقَاتِ مِنْ جَدِيدٍ فَقَدْ طَرَحَهَا زَكِي نَجِيبُ
مَحْمُودٍ - قَبْلَ مَا يَرْبُو عَلَى نِصْفِ قَرْنٍ - وَهُوَ يَتَأَمَّلُ حَالِ «الْمُتَقَفِّينَ الْعَرَبِ» فَيَقُولُ: (لَقَدْ
قُلْتُ لِأَحَدِهِمْ ذَاتَ يَوْمٍ، وَكُنْتُ عَلَى صِلَةٍ بِهِ تُجِيزُ هَذَا الْقَوْلَ، قُلْتُ لَهُ: تَرَى لَوْ جَمَعْنَا
كَلَامَكَ كُلَّهُ الَّذِي ظَلَلْتَ تُمَسِّي بِهِ وَتُصَبِّحُ عَامًا بَعْدَ عَامٍ فَكَمْ رَغِيفًا مِنَ الْخَبْزِ يَخْرُجُ مِنْهُ
لِلجَائِعِينَ؟ كَمْ ثَوْبًا نَنْسِجُهُ مِنْهُ لِمَنْ يَنْقُصُهُمُ الْكِسَاءُ؟ كَمْ مِثْرًا مِنَ الطَّرِيقِ نَرْصُفُهُ،
وَكَمْ جِدَارًا نَبْنِيهِ؟ أَلَيْسَتْ هِيَ يَا صَاحِبِي طَوَاحِينُ تَمَلَأُ أَوْعِيَّتَهَا هَوَاءً فَيَخْرُجُ لَنَا مِنْ
عَيُونِهَا هَوَاءٌ، وَيَظِلُّ الْجَائِعُ فِي حَاجَةٍ إِلَى الرِّغِيفِ، وَيَظِلُّ الْعَارِي فِي حَاجَةٍ إِلَى الثَّوبِ،
وَيَظِلُّ الطَّرِيقُ الْمُتَهَدِّمُ يَنْتَظِرُ مَنْ يَرْصُفُهُ، وَالْجِدَارُ مَنْ يَبْنِيهِ؟) (٢٠).

٥-٥) نحو المصالحة مع العلوم والتقنية :

إنَّ غِيَابَ «البُعدِ العِلْمِيِّ» عن «بِنْيَةِ الثَّقَافَةِ العربيَّة» المُعَاصِرَةِ جعلها غريبةً عن عَصْرِهَا، وبعيدةً عن تفاعلاتٍ واقِعِهَا ومُتطلِّباتِ مُستَقْبَلِهَا؛ فالاتِّصالُ بينها وبين «العلوم» هو اتِّصالٌ سطحيٌّ هزيلٌ يَعْتَمِدُ على الشَّكلياتِ وحُبِّ الاقْتِنَاءِ والاستِهْلَاقِ، ولهذا فَقَدَ «الفِكرُ التَّنْمَوِيّ» - في المُجتمعات العربيَّة - الصِّلَةَ المباشِرةَ بـ«الوَسَطِ الاجْتِمَاعِيِّ»، وأَصْبَحَ تأثيرُهُ مَحْدوداً وهامِشياً في حركة الحياة وديناميَّتها، ويَذْهَبُ مالك بن نبي^(٢٨) في وَصْفِ واقِعِ «الحال الثقافي» إلى الاستِشْهادِ بالوصفِ النَّبَوِيِّ الواردِ في قولِ المُصْطَفَى - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم - : «مَثَلُ ما بعثني اللهُ عزَّ وجلَّ به من العِلْمِ والهُدَى كَمَثَلِ الغَيْثِ الكثيرِ أَصاب أرضاً فكانت منها بُقْعَةٌ قَبِلَتِ الماءَ فَأَنْبَتَتِ الكَلأَ والعُشْبَ الكثيرَ، وكانت منها بُقْعَةٌ أُمْسَكَتِ الماءَ فَنَفَعَ اللهُ عزَّ وجلَّ به النَّاسَ فشربوا منها وسقوا وزرعوا، وكانت منها طائِفَةٌ قِيَعَانٌ لَا تُمْسِكُ ماءً وَلَا تُنْبِتُ كَلأً». ويرى مالك بن نبي أنَّ: (هذا النَّصُّ تدرُّجٌ من أعلى للأدنى في تصوير «علاقة الفرد والمُجتمع» بـ«العِلْمِ»، أي بالافكار والأشياء. وكان النَّبيُّ - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم - أراد من هذا التدرُّجِ ذي الدَّرَجَاتِ الثلاثِ أَنْ يَرْمِزَ إلى عَصُورٍ ثلاثةٍ يَمُرُّ بها المُجتمعُ، يَبْدَأُ تاريخه بمرحلةٍ يَحْدُثُ فيها تَقَبُّلُ الأفكارِ وإِبْداعُهَا وتمثُّلُهَا، تليها مَرَحَلَةٌ تَبْلُغُ فيها الأفكارُ إلى مُجتمعاتٍ أُخْرَى، ثم تَعْقُبُ مَرَحَلَةٌ يَتَجَمَّدُ فيها عَالَمُ الأفكارِ فيُصْبِحُ ليستَ لديه أدنى فاعليَّةٍ اجتماعيَّة).

في ضوء ذلك التدرُّجِ في طبيعة العلاقة بين «العِلْمِ والمُجتمع» نَسْتَطِيعُ أَنْ نَتَعَرَّفَ على واقِعِ «الثَّقَافَةِ العربيَّة» اليوم، لنجد أنَّه حالٌ يُشَبِّهُ المَرَحَلَةَ الثالثةَ من ذلك الوصفِ النَّبَوِيِّ فهي في الواقِعِ «لَا تُمْسِكُ ماءً وَلَا تُنْبِتُ كَلأً» فيما يَخُصُّ مُعْطِيَّاتِ «العلوم الحديثة» و«حركة التقنية المُعَاصِرَةِ»؛ وهكذا تَنْتَصِبُ «إشكاليَّةُ التَّنْمِيَةِ» كواقِعٍ شَاهِدٍ على حالةِ غِيَابِ «الثَّقَافَةِ التَّنْمَوِيَّة»، وكُمُؤَشِّرٍ إلى هَشَاشَةِ «البِنْيَةِ التَّحْتِيَّةِ الثَّقَافِيَّة» التي لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَسْنُدَ «الحركة العِلْمِيَّة»، وتمتَصَّ عطاءاتِها، وتُتَبِّتَ ثَمَارَهَا.

أما بدهيات العصر فإنها تؤكد بأن المدخل إلى تحقيق «التّمية» وبعث «النّهضة» يتمحور حول «المفتاح الرئيس»، وهو «مفتاح العلوم والتّقنية»، فهو - بكلّ بساطة - يفتح باب الآفاق الممتدة إلى عوالم القوّة والرّفاه والإنجاز، ويقود إلى رحاب تعظيم موارد الأوطان وتفعيل قدراتها وتنشيط طاقاتها. ولذا فإنّ مثل هذه القضية جديرة بأن تصبح هاجساً يومياً في تفاعلات الأمة لأنها - دون مبالغة - هي «القضية الأهم»، فهي - بحق - «الطريق إلى النّهضة»، و«المدخل إلى التّمية»، ممّا يوجب السؤال التالي: (أين طرّوحتنا وإعلامنا وتعليمنا وخطابنا الدّعويّ والدينيّ وإستراتيجياتنا الثقافيّة وجُهودنا الفكرية من حالة «الاستنفار العام» اللازمّة لتأصيل هذه «القضية المصيرية» وتفعيلها في الفكر والحياة والمجتمع؟).

إنني لا أزعّم فقط بأنّ كلّ ذلك في وادٍ و«منظومة العلوم والتّقنية» في وادٍ آخر، ولكنني أضيف لأقول إنّ هناك توجساً وجفاءً وانتقاصاً من قدر هذه «المنظومة»، وذلك بالرغم ممّا نلمسه من إجماع منّعقد بين سياسيي ومفكرّي ومثقفي الدول النامية على أنّ «طريق النّجاة» من «حالة التخلّف والضعف» يكمن في «الأفق العلميّ - التقنيّ». إنني أزعّم أنّ ثقافتنا وقيمنا السائدة وتعاملاتنا الفكرية والاجتماعية والإعلامية تعاني من ظلال كثيفة من التّوجسّ والجفاء والريبة، وأحياناً الانتقاص والتّحامل والاحتقار، لقيم «منظومة العلوم والتّقنية» وشروطها؛ وإنّي أزعّم - أيضاً - أنّ هناك دوراً غائباً أو مغيباً - في تفاعلاتنا الحياتية - لـ «الثقافة التّموّية» التي تحتلّ فيها «الحركة العلميّة - التقنيّة» المركز القياديّ ممّا يعمّق من «الجفوة» و«الفجوة» المنتصبتين في حياتنا اليومية بين متطلّبات الحياة المعاصرة وتحدياتها من ناحية، وبين «الخطاب الثقافيّ» بمختلف تجلياته وإسهاماته ورُموزه من ناحية أخرى. ولذا فإنّ التّحرّكات المدروسة، والخطط الواضحة، والتّعبئة الصّادقة، نحو «المصالحة مع العلوم والتّقنية» تُصبح ضرورة ماسّة لاستيعاب عناصر «منظومة العلوم والتّقنية»، والتّفاعل الإيجابي مع مقوماتها معرفياً وثقافياً ومُجتمعيّاً وسياسيّاً وإنتاجيّاً وإعلاميّاً.

٥-٥-١) العداء الخفي:

إن استيعاب مقومات «منظومة العلوم والتقنية» تتطلب - بدايةً - التغلب على ما أسماه^(٨٠) «العداء الخفي» للمنظومة الذي يتجلى في عدة مظاهر، منها: تلك «الجفوة الفكرية والثقافية والنفسية» الملموسة على مستويات عدة وفي سياقات مختلفة، مما يجعلنا في أشد الحاجة - أولاً - إلى بذل جهود مكثفة نحو إجراء «مصالحة مع العلوم والتقنية»؛ فمن المحزن أن نصطدم يومياً بعينات من مواقف عديدة متكررة - على الأبعاد التعليمية والتربوية والثقافية والإعلامية والمجتمعية - التي تحمل في مضامينها توجساً أو انتقاصاً أو استعلاءً أو جفاءً أو سوء فهم لهذه «المنظومة». إن الأمثلة كثيرة على هذا، وليس المقام - هنا - مقام حصر بقدر ما هو محاولة للتعرف على نظم «التفكير المهيمنة»، وعناصر «الثقافة السائدة»، التي تعوق مسيرة «حركة العلوم والتقنية» في «المجتمعات العربية»، والحال هنا شبيه بالحال الذي تطرق إليه تشارلز سنو عندما وصف حالة «عدم فهم العلوم» في «المجتمعات الغربية» في الخمسينات من القرن الماضي بأنها: (تمنح - بشكل أعمق مما نتوقع - نكهة غير علمية للثقافة التقليدية برممتها، وتلك النكهة غير العلمية تتحول غالباً - وبشكل أكبر مما نعتزف به - إلى موقف مضاد للعلوم)^(٨٢).

إن مثل هذا الحال يفقد المجتمع ما يحتاجه من طاقة وتعبئة واستنفار لمواجهة تحديات عصره، وما علينا إلا أن نتذكر هذه الرؤى عندما نقف أمام طروحات وقضايا تعج بها - بين الحين والآخر - وسائلنا الإعلامية حيث تعاود في كل مرة اجتراح السجلات نفسها، والرؤية ذاتها، والممانعة بعينها، بينما تنطلق مسيرة «العلوم والتقنية» في «عالم الكبار» من إنجاز إلى إنجاز ليجمعوا المجد من أطرافه. وأما الطريف في الأمر فهو أن «الممانعة» عندنا هي فيما يتعلق باستخدام «المنهج العلمي» والتجارب والسُنن في تفكيرنا وتحليلنا وتعليلنا، و«المقاومة» عندنا هي ضد التهيئة الجادة لمتطلبات العلوم في إستراتيجياتنا وبرامجنا؛ ولكننا لا نعاني أي ممانعة أو مقاومة أو توجس عندما

يَتَعَلَّقُ الْأَمْرُ بـ «الجَانِبِ الاسْتِهْلَاكِيِّ»، ففي ذلك تَفَوْقُنَا حَتَّى عَلَى أَرْبَابِ «العلوم والتّقنية» وَمُنْتَجَي أَدَوَاتِهَا وَفِكْرِهَا.

يَبْرُزُ أَحَدُ أَوْجِهِهِ هَذَا «العَدَاءُ الْخَفِيِّ» فِي مَقُولَةٍ يُدْنِدُنُ حَوْلَهَا بَعْضُ الْمُتَقَفِّينَ الْعَرَبِ - بَيْنَ الْفِينَةِ وَالْفِينَةِ - فِي نَعْتِهِمْ «العلوم والتّقنية» بِأَنَّهَا مُجَرَّدُ إِنْتَاجِ تَطْبِيقِيٍّ، وَمَهَارَاتٍ تَجْرِيبيَّةٍ، وَوَسَائِلِ عمليَّةٍ، لَا يُمَكِّنُ اعْتِبَارُهَا أَساساً حَيَوِيّاً لِفِكْرِ الْأُمَّةِ؛ ففي رأيهم أَنَّ «العلوم الإنسانيَّة» هي الأساس والأصل، وهي المدخلُ الحقيقيُّ للرُّقْيِ الْفِكْرِيِّ. لقد غابَ عَنْهُمْ أَنَّهم بِتلكِ المَقُولَةِ السَّطَحِيَّةِ لَا يَغْمِطُونَ فَقَطِ الحَقِيقَةَ الْبَارِزَةَ لِلْعِيَانِ لِدَوْرِ «الفِكرِ الْعِلْمِيِّ» الرِّيَادِيِّ فِي حَيَاةِ الْأُمَمِ وَتَأَثِيرَاتِهِ العميقة فِي تَشْكِيلِ أَنْمَاطِ «الفِكرِ الْمُعَاصِرِ»، وَلَا يُبْرِزُونَ مَدَى جَهْلِهِمْ بِإيقاعاتِ «الحياة الْمُعَاصِرَةِ» وطبيعةِ تحدياتِها، وَلَكِنَّهم - أَيْضاً - يُعَمِّقُونَ الهُوَّةَ معَ هَذَا الفِكرِ الْحَيَوِيِّ الْمَسْئُولِ عَنْ أَكْبَرِ «النَّقَلَاتِ النَّوعِيَّةِ» فِي حَيَاةِ الْبَشَرِ، وَيَجْنُونَ عَلَى مُسْتَقْبَلِ الْأُمَّةِ، وَيُثَبِّتُونَ - مِنْ جَدِيدٍ - أَنَّ ثِقافتنا هي «ثقافةٌ أدبيَّةٌ» مَحْضَةٌ تعيشُ عَلَى الْانْفِعَالَاتِ وَالْوِجْدَانِيَّاتِ وَالْانْطِبَاعَاتِ لِتَتَمَحَوَّرَ حَوْلَ خِطَابٍ مُحَنْطٍ لَا يَتَغَيَّرُ وَلَا يَتَبَدَّلُ، وَلِتَجْتَرَّ مُعْطِيَّاتِهَا فِي رِحْلَةٍ دَاخِلِيَّةٍ مَعْرُوزَةٍ تَتَضَخَّمُ فِيهَا رُؤْيُ ذَاتِيَّةٌ عِبْرَ الْانْعِكَاسَاتِ الْمُتَكَرِّرَةِ عَلَى مَرَايَا الْأَوْهَامِ النَّرْجِسِيَّةِ وَالْإِنْشَائِيَّاتِ الْبَلَاغِيَّةِ وَالْمُحَسِّنَاتِ اللَّفْظِيَّةِ. وَلِذَا فَإِنَّ مَا نَشْهَدُهُ - بَيْنَ الْفِينَةِ وَالْأُخْرَى - مِنْ دَعَوَاتٍ مُنَادِيَّةٍ بِأُولَوِيَّةِ «الدِّرَاسَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ» تُمَثِّلُ مَظْهَراً مِنْ مَظَاهِرِ «العَدَاءِ الْخَفِيِّ» لـ «مَنْظُومَةِ الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّةِ»؛ فَالتَّعَلُّقُ هُنَا بِ«العلوم الْإِنْسَانِيَّةِ» لَيْسَ «تَعَلُّقٌ حَاجَةٌ» وَلَكِنَّهُ «تَعَلُّقٌ وَجْدَانٍ» لثقافةٍ انْفَرَسَتْ عِبْرَ تَارِيخِهَا فِي «ثقافةِ اللَّفْظِ»، وَاخْتَارَتْ الطَّرِيقَ الْأَسْهَلَ فِي التَّعَامُلِ معَ قَضَايَاها، وَلِذَا فَإِنَّ هَذِهِ «الْإِشْكَالِيَّةُ» تَجْدُ جُذُورَهَا فِي أَعْمَاقِ «العَقْلِ الْعَرَبِيِّ» الَّذِي مَا زَالَ أُسِيرَ انْفِعَالَاتِهِ وَأَوْهَامِهِ وَتَخَيُّلاتِهِ.

وَأَمَّا عِنْدَمَا يَنْدَفِعُ «الْخِطَابُ الدَّعَوِيُّ» فِي مَظَاهِرِهِ الْمُخْتَلِفَةِ إِلَى «الشَّحَنِ النَّفْسِيِّ» لِلشَّبَابِ وَتَوْجِيهِهِ فِكْرَهُمْ وَطَاقَاتِهِمْ، فَإِنَّهُ الْأَكْثَرُ إِهْمَالاً لَطُرُوحَاتِ «التَّئْمِيَّةِ» وَمُوَاصَفَاتِهَا الْمُعَاصِرَةِ حَيْثُ يَنْفَعِلُ بِالْأَحْدَاثِ وَالْإِبْتِلَاءَاتِ دُونَ تَعَمُّقٍ عمليٍّ فِي أَسْبَابِ الْبَلَاءِ، وَيَتَحَصَّنُ بِقَدَرٍ كَبِيرٍ مِنَ الْارْتِيَابِ وَالْمُمَانَعَةِ أَمَامَ الْمُعْطِيَّاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِنْجَازَاتِ التَّقْنِيَّةِ، وَيُكْرِسُ أَسَالِيبَ الْحِفْظِ وَالرَّوَايَةِ وَالْإِيقَاعَاتِ اللَّغَوِيَّةِ، وَيَتَجَاوَزُ طَبِيعَةَ الْاِحْتِيَاجَاتِ النَّفْسِيَّةِ

والمعنوية والفكرية اللازمة لـ «الحركة العلمية والتقنية»، ويتدثر - في أغلب الأحوال - برداء المواقف المكرورة والقوالب التقليدية والشحن العاطفي والعموميات التي تفقد تأثيرها - في الغالب - حال اصطدام سامعيها بواقع ينتصب أمامهم بكل تحدياته، ويعكس كل عجزهم في التعامل معه. وهكذا تغيب عن طرُوحات «الخطاب الدعوي» - إلى حد كبير - عناصر «التحفيز» نحو «التنمية والبناء» عبر تبني «الفكر العلمي»، والتوجه إلى «مبادئ التقنية»، ومنح «منظومة العلوم والتقنية» الأولوية القصوى عبر الدعم والتأييد بأبعاد المثوبة الناتجة - دنيوياً وأخروياً - عن ذلك النوع من المثابرة والجهد.

ومن المهم أن نسجل هنا أن ظاهرة «التصادم مع الحقائق العلمية» وتسفيهاها، ورفض التعامل مع معطياتها المستقرة ونتائجها الثابتة، هي - في الواقع - ترسيخ لذلك «العداء الخفي» الكامن في «الوجدان العربي» لهذه «المنظومة» التي لم نسهم في صناعتها وتطويرها، ولكنها تأبى إلا أن تقتحم حياتنا ومأكلاتنا واتصالاتنا واقتصادنا وتفاعلاتنا الاجتماعية والفكرية، ويكون ملاذنا الوهمي - عادة - هو ذلك «الموقف الانتقائي» الذي يعطل «عجلة التطوير» في حياتنا، وإن كنا - في نهاية المطاف - نقدم «التنازلات الاستهلاكية» تحت وطأة الحاجة ومقتضيات الحياة وعشق الرفاهية، ولنا عبر في أمثلة تبدأ من «اللاسلكي» والسيارة، وتصل إلى «كاميرا الجوال» وتطبيقات «الآيفون» وفضاءات «الإنترنت»، ويخلق ما لا تعلمون. ولا يتمثل ذلك «العداء الخفي» فقط في غياب الطرح القوي والأصيل لـ «المقومات الثقافية» لـ «الحركة العلمية والتقنية» في موانعنا وإعلامنا وتعليمنا وحرانا المجتمعي، ولكنه - أيضاً - يتمثل في غياب «الإرادة السياسية» و«القوة الإجرائية» القادرتين على نقل تلك «المقومات الثقافية» ومطالباتها العملية من عالم الورق والمؤتمرات والبحرجة الإعلامية إلى واقع يتحرك على الأرض، ويترك بصماته على حيوات الأفراد وحركة المجتمع.

أدري أن (الناس أعداء ما جهلوا)، ولكن «العلوم والتقنية» أصبحت ضرورة حتمية لا مناص عنها، مما يوجب تقليص مساحة ذلك «العداء الخفي»، واستيعاب «الخطاب

الدَّعَوِيّ» لعناصر «الفكر التّموي»، وتوليد «التّفاعل الإيجابي» مع «منظومة العلوم والتّقنية» التي أصبحت قضية «حياة أو موت» للأمة بحيث يكون «الخطاب الدَّعَوِيّ» قادراً على موازنة «المصالح والمفاسد» على أرض الواقع، ولكي يكون في موقع رياديّ معاصر تتجلى فيه صور الاهتمام العصريّ بما ينفع الإنسان، ويعمر الأوطان.

وأما أهمية دور «الخطاب الدَّعَوِيّ» فإنها لا تخفى على أحد؛ فللدعاة مريدوهم ومحبوهم، وبالتالي يتمتعون بقدرة على التأثير كبيرة مما يجعل دورهم في تشكيل «الرؤية التّموية»، وتحفيز «الحماس العملي»، مطلوباً في «التفاعلات المجتمعية»؛ ولأن «التغيير الثقافي» هو أصعب أنواع التغيير، فإن تكاتف جهود مختلف الشرائح والاهتمامات ضروري لإحداث تلك «النقطة النوعية» المطلوبة في فكر الأمة وثقافتها وإسهاماتها. بطبيعة الحال لا ينبغي - في هذا السياق - أن نغفط حق عدد متزايد من المثقفين والمفكرين والدعاة في «الساحة الثقافية العربية» وهم يبذلون جهوداً في مجالات «التوعية العلمية» في محاولات فردية لـ «المصالحة مع العلوم والتّقنية»، وحرص على «التفاعل الإيجابي» معها، ومنحها الأولوية التي هي أهل لها، ولكن تغيب عن الميدان - في معظم الأحوال - «الإرادة السياسية» الفاعلة، والحركة المؤسسية النشطة، والرؤية الإستراتيجية الحصيفة، والإجراءات العملية المؤثرة، لإحداث التأثير العميق المنشود على مختلف الأصعدة الثقافية والتعليمية والبحثية والإعلامية والاجتماعية وغيرها.

وتبقى قضية «المصالحة مع العلوم والتّقنية» هاجساً مقيماً، وهي في تراكمتها تؤكد الحاجة إلى تلك «الثقافة التّموية» التي تصادق «العلوم والتّقنية»، وتُصافح أبعادها، وتتصالح مع فكرها، وتُساعد على نشرها؛ وهي في تداعياتها تستوجب الدعوة إلى «إستراتيجية تموية» شاملة تهتم بتأصيل «تفاعلات إيجابية» تمثل «الاستجابة الملائمة» في حياة «الإنسان المسلم» لـ «تحديات» عصره، وتحرص على تعزيزها وتطويرها، وتتمكن من توليد «الدفع الذاتي» للتصدي - بحيوية وفاعلية - للمشكلات المعاصرة.

٥-٥-٢) المنطلقات الدينية و«الفكر التنموي»:

عندما نجد أننا نتحصّن بقدر كبير من الارتياح والممانعة أمام «اليقينيّات العلميّة» من قوانين وسُنن استقرّت في «المعرفة الإنسانية» على الصّعيد النظريّ والبرهان التجريبيّ، فإنّ علينا أن نراجع منظومتنا الفكرية والثقافية التي فشلت ليس فقط في التّصالح مع «العلوم الحديثة» والتّألف مع «شروط التقنية المعاصرة»، ولكنها أيضاً فشلت - ابتداءً - في أن تتصاع لمقتضيات «الخطاب الإسلاميّ» الصّحيح الدّاعي إلى التدبّر في آيات الكون، والتّفكير في السُنن الإلهية التي لا تتحوّل ولا تتبدّل، والأخذ بأسباب القوّة التي تحمي قيم الأمة وحقّها في الحياة الكريمة. إنّ مثل ذلك «الموقف الاستعلائيّ» على معطيات «العلوم والتقنية» وأدبيّاتها وفكرها، الذي يميّز الكثير من الطُّروحات الدّعويّة، تجعلنا نتساءل عن مؤشرات خطابنا الدّعويّ، وهل استطاع فعلاً أن يتناغم مع طبيعة «تحديات العصر» و«مسؤوليات المستقبل»، أم أنّه أبقى على شكله التّراثيّ الوعظيّ لينتج مزيداً من «الدّعاة»؟، ولكن من حقّنا أن نسأل في زمن «الإنتاج والتنمية»: (وماذا عن «البنّاء»؟).

إنّ من أخطر ما يُمكن أن يحدث للأمة، هو «النّظرة الدّونية» للعلوم والتقنية التي تتنقّص من شأنها، وتدفع بها إلى مواقع في أدنى قائمة الأولويّات؛ ممّا يقود إلى هيمنة اهتمامات أخرى قد يجد كثير من الشّباب في ثناياها مزالق تصريفهم عن الانخراط الجادّ في معمعة «العلوم والتقنية» وبناء الوطن، وتدفع بهم إلى الانغماس في متهات إنشائية عقيمة، والتّخبط في مدارات تدمير ذاتي من الإحباط القاتل، والحماس الأهوج، والانغلاق المروّع، والاجترار المشين، والانكفاء على الذات، وتعميق حالة الضّعف السائدة.

من المهمّ - إذاً - أن يكون الدّعاة والمثقفون ورجال الفكر والإعلام سنداً متيناً لـ«الحركة العلميّة - التقنية» عبر الدّعوة إلى احترام منهجها، وتأسيس ثقافتها، وتفعيل مقتضياتها، واستقطاب القدرات والمهارات لها. ويقع «الخطاب الدّعويّ» في قلب تلك العملية فهو مطالب بأن يتحرّك في اتّجاه «التّمية»، ويستجيب لمطالباتها، ويستأنس بتفاعلاتها، ويخرج من ساحة «التّنظير والكلام» إلى ساحة «الفعل والالتحام» مع «الفكر

التَّمْوِيَّ» ليتناغم بذلك مع «رُوح العَصْرِ». إِنَّه من المُهِمِّ، لِمُسْتَقْبَلِ الأَجْيَالِ وازدهار الأحوال، أَنْ نُحَدِّثَ «نَقْلَةً نَوْعِيَّةً» في تَفْكِيرِنَا وتفاعلاتِنَا من حالة «الحياة كَلِمَةً» إلى حالة «الحياة فِعْلًا» لِنَتَحَرَّكَ الإنجازاتُ على الأرض، وتتدافع مُعْطِيَاتُ العمل المُتَقَنِّ في مُخْتَلَفِ أَوْجُهِهِ المُعَاصِرَةِ، وتَزْدَهَرُ العطاءاتُ الوطنِيَّةُ في مجالات «العلوم والتَّقْنِيَّة» في حركة مُجْتَمَعِيَّةٍ نَشِطَةٍ يتفاعلُ معها «الخطابُ الدَّعَوِيُّ» بإيجابِيَّةٍ، وَيُسْهِمُ في صِيَاغَتِهَا وتشكيلِهَا والارتقاءِ بها - فِكْرًا وعملاً وإنجازاً -.

إِنَّ من أَهمِّ مَقَوِّمَاتِ «الثَّقَافَةِ التَّمْوِيَّةِ» قُدْرَتَهَا على تَأْصِيلِ الإِنْتَاجِيَّةِ والعمل في تَلَاوُحٍ وتَوَازُنٍ بين وَجْدَانِ الأُمَّةِ وفِكْرِهَا من نَاحِيَةٍ، وبين شُرُوطِ «الفِكْرِ العِلْمِيِّ» وضُغُوطِ «التَّقْنِيَّة» من نَاحِيَةٍ أُخْرَى، لتجد «العلوم والتَّقْنِيَّة» تُرَبِّتُهَا الخِصْبَةَ المُسْتَنْدَةَ إلى توظيفِ واستِدْعَاءِ تلكِ المُنْطَلِقَاتِ الأَصِيلَةِ في «الفِكْرِ الإِسْلَامِيِّ» المُؤَسَّسَةِ على طَلَبِ «العِلْمِ النَّافِعِ» و«عِمَارَةِ الأَرْضِ» و«العملِ الصَّالِحِ» و«الإِحْسَانِ» الذي من أُبْرَزِ معانيه «الإِتْقَانُ»؛ وَأَمَّا ذَلِكَ «التَّزَاوُجُ النَّهْضَوِيُّ» فقد عَبَّرَ عنه زكي نجيب محمود عندما تَكَلَّمَ عن «النُّهُوضِ»، وأشار إلى أَنَّهُ: (لَنْ يَتَحَقَّقَ إِلَّا إِذَا جَاءَتْ الحَوَافِزُ مِنَ الدِّينِ والوسائلِ مِنَ العِلْمِ) (٢٠).

وَأَمَّا الدُّعَاةُ فَمَسْئُولِيَّتُهُمْ في هَذَا المَجَالِ كَبِيرَةٌ؛ لِأَنَّهُ من بَابِ «الأَخْذِ بِأَسْبَابِ القُوَّة» في «الأَلْفِيَّةِ الثَّالِثَةِ»، وَهُوَ أَمْرٌ يُصْبِحُ في حَالَاتِ الضَّرُورَةِ المُلِحَّةِ «فَرَضَ عَيْنٍ» على الأُمَّةِ بِأَسْرِهَا، ويرى زين العابدين الرِّكَابِي - ضَمَّنَ شُرُوطِ تَوْفِيرِ بِيئَةٍ مُوَاتِيَةٍ لـ «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ» - أَنَّ أَحَدَ هَذِهِ الشُّرُوطِ: (اسْتِصْحَابُ مَنْطِقِ الْقُرْآنِ في التَّحْرِيزِ المُكْتَفٍ المُتَلَحِّقِ على التَّعَامُلِ الذِّكِيِّ البَصِيرِ مع سُنَنِ الكَوْنِ ومُظَاهِرِهِ وحَرَكَتِهِ، واستِصْحَابُ مَنْطِقِ الْقُرْآنِ في الدَّفْعِ على التَّعَرُّفِ على «الكَيْفِيَّاتِ»:

(أ) ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ [المنكبات: ٢٠]؛

(ب) ﴿وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوها لَحْمًا﴾ [البقرة: ٢٥٩]؛

(ج) ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ

دَلِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٥]؛

إنّ هذا النصّ القرآنيّ المُحرّض على التّفكير، وعلى التّعريف على الكيفيّات، والدّاعي إلى تسخير ما في الكون... هذا النصّ القرآنيّ لم يُخاطَب به - فحسب - جاليليو وبيكون ونيوتن وآينشتاين وجيمس وات وستيفن جراي وكارل لينس وكلاارك ماكسويل وكونراد رونتجن، بلّ خُوطِبَ بذلك النصّ: عبد الله وأحمد وخالد ومحمود ومحمد وعلي وفيصل وعبد الرحمن وعمر، وسائر العرب والمُسلمين^(١٤).

هذه الرؤية التي ترى في «الالتحام العضوي» بين «الدين» و«العلم» ضرورةً حياتيةً وتنمويّةً لا مناص عنها تتأكّد لدى عبد الغني عبود بقوله: (ومن ثمّ يكون خطأ ما أُشيع بيننا، خاصّةً في عالمنا العربيّ، من ضرورة عزّل الدين في رُكنٍ ضيقٍ من أركان الحياة، هو رُكنُ العبادات أو «الشّعائر»، إذا أُريدَ لنا أن نتقدّم، وأريدَ لخططنا التنمويّة أن تُحقّق النّجاح، إذ ليس من شأن الدين - أي دين - أن يعيش حبيس الضّمير والوجدان، بلّ من شأنه أن «يُوجّه» - من خلال هذا الضّمير والوجدان - «كيان» الإنسان كلّهُ وجّهةً مُعيّنةً في الحياة)^(٢٢) وتتعمّق هذه الرؤية لدى عبد الله بن بيّه عندما يصفُ حال الأمة الإسلاميّة فيقول إنّها: (تعيش أزمةً حضاريّةً وفكريّةً جعلتها في خُصومةٍ مع التاريخ ومع العصر على حساب التنمية الرّوحيّة والنفسية والإنسانيّة والاقتصاديّة؛ ما أفقدها الانسجامَ الضروريّ بين الضّمير الدينيّ والأخلاقيّ والواقع الإنسانيّ المُعاصر، فلم تستطع المواءمة بين كلّ الزّمان وكلّي الشرائع والإيمان)^(٨١).

إنّ قضية «العلوم والتّقنية»، ومُستلزماتِها الثقافيّة والمُجتمعيّة، جديرةٌ بأن تُصبحَ هاجساً يوميّاً في تفاعلاتِ الأمة لأنّها - دون مُبالغةٍ - هي «القضية الأهم»، فهي - بحقٍّ وحقيقٍ - «الطريق إلى المُستقبل الواعد»، وهي «قضية جهادٍ» كما وصفها محمد صلاح الدين بقوله: (يتوجّب علينا أن نقول لشبابنا إنّ «الجهاد الحقّ» ليس بحملِ رِشاشٍ أو قنبلَةٍ والذهابِ إلى أفغانستان أو العراق أو فلسطين، فكلُّ بلدٍ أهله القائمون بشؤونهم، ومن الأولى ألا يكون الجهادُ بالفساد في الأرض، وسفك الدّم الحرام، وترويع الأمن، وتفجير المنشآت، فكلُّ ذلك جُرمٌ عظيمٌ، إنّما «الجهاد الحقّ» والاستقلال والسيادة بيناءً

الوطن، وتعزيز الاقتصاد، والتفوق في الصناعة، وسبق الآخرين في الإنتاج والعلوم والمخترعات^(٨٢).

وأما الحقيقة الجليّة، فهي أنّه لا توجد قضية تحدّد مستقبل ما يربو على مليار مسلم مثل قضية «التّحدّي العلميّ - التّقنيّ» التي يصطدمون بها في مختلف أقطارهم وأقاليمهم لتعزّلهم عن متطلّبات عصرهم، وتصنع حائلاً كثيفاً بينهم وبين شروط زمنهم؛ ولا توجد قضية قادرة على إحداث «النّقلة النوعيّة» اللازمة في حياة ذلك الحشد البشريّ المتلاطم بأفكاره، والمتصارع بخلافاته، والمبدّد لطاقاته، إلاّ قضية القدرة على خوض غمار «التّحدّي العلميّ - التّقنيّ» بفاعليّة وحيويّة، وهذه القدرة - عند توافرها - هي الكفيلة - بإذن الله - بأنّ تنتشل الأمّة من واقع أصبحت فيه مغلوّبة على أمرها، وغريبة على زمنها.

إذا كانت هذه القضية بتلك الأهميّة القصوى، فحريّ بأنّ يتحوّل الاهتمام بها إلى «تعبئة عامّة» للطاقت، و«استنفار دائم» للهّم، لتصبح بالفعل «قضية جهاد»؛ فهي قضية «حياة أو موت» للأمة، وهنا تتحوّل «فروض الكفاية» إلى «فروض عين»، وتصبح «القضية الأهم» في حياة الأمة هي تأمين تلك «القاعدة العلميّة العريضة» التي تتغلغل في «نسيج المجتمع»، وتمنحه قوّة الدّفع الفعّالة، وتسبغ عليه ذلك التّراكم الخصب الذي تصنعه آليات حاذقة على مسارات «الإنجاز العلميّ - التّقنيّ» الكفيلة بتحقيق مفهوم «الاستخلاف في الأرض».

٥-٧) المدخل إلى «الثقافة العلميّة» :

إنّ اعتبار قضية «التّحدّي العلميّ - التّقنيّ» «قضية جهاد»، كما وصفها محمد صلاح الدين^(٨٢)، هو دعوة في محلّها، وهو التّوجّه الجادّ الذي يتفاعل مع قضية «العلوم والتّقنية» بكلّ صدق وحيويّة وفق أولويّتها وريادتها في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الأمّة. من الجليّ أنّه لن تتحقّق تلك «النّقلة النوعيّة» - في «المجتمعات العربيّة» - على

مُخْتَلَفِ الْأَصْعِدَةِ إِلَّا إِذَا اسْتَقَرَّتْ «مَنْظُومَةُ الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّة» كـ «عمودِ فِقْرِي» لتفاعلاته واهتماماته ومُنافساته، دافعةً بذلك إلى تَغْيِيرَاتٍ جَذْرِيَّةٍ فِي الْقُدْرَاتِ وَالْمَهَارَاتِ وَالْمَوَارِدِ؛ وَلَكِي تَنْعَكِسَ تِلْكَ الرُّؤْيَةُ عَلَى كُلِّ طُرُوحَاتِنَا وَإِسْتِرَاطِيَّاتِنَا، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي حَشْدُ الْجُهُودِ نَحْوِ «الْقَضِيَّةِ الْأَهَمِّ» فِي مُسْتَقْبَلِ الْأُمَّةِ. وَفِي هَذَا السِّيَاقِ يَحِقُّ لَنَا أَنْ نَسْأَلَ: (أَيْنَ ذَلِكَ النَّهْجُ مِنْ خُطَابِنَا الدَّعَوِيِّ، وَخُطَطِنَا الْعَمَلِيَّةِ، وَمُمَارَسَاتِنَا الْيَوْمِيَّةِ، وَثَقَاتِنَا الْجَمَاهِيرِيَّةِ؟، وَأَيْنَ هِيَ تِلْكَ «الْإِسْتِرَاطِيَّةُ الشَّامِلَةُ» اللَّازِمَةُ لِبُلُورَةِ تِلْكَ الرُّؤْيِ الْمَصِيرِيَّةِ وَتَفْعِيلِ مُقْتَضِيَّاتِ «الثَّقَافَةِ التَّموية» فِي تَعْلِيمِنَا وَإِعْلَامِنَا وَتَفَاعُلَاتِنَا الْمُجْتَمَعِيَّةِ عَلَى طَرِيقِ «الْمُسْتَقْبَلِ» بِكُلِّ شُرُوطِهِ وَتَحْدِيَّاتِهِ وَمَعَايِيرِهِ؟، وَمَا «شُرُوطُ الثَّقَافَةِ» الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ تُمَثَّلَ «عموداً فِقْرِيّاً» تَتَمَحَوَّرُ حَوْلَهُ «الثَّقَافَةُ التَّموية» لِتَتِمَكَّنَ مِنْ إِحْدَاثِ «التَّحَوُّلاتِ الْكَيْفِيَّةِ» اللَّازِمَةِ فِي أَنْمَاطِ التَّفَكِيرِ، وَ«التَّغْيِيرَاتِ السُّلُوكِيَّةِ» الْمَطْلُوبَةِ فِي تَفَاعُلَاتِ الْحَيَاةِ، وَ«الْقِيَمِ الْعَمَلِيَّةِ» الْمُتَنَاعِمَةِ مَعَ «الْمُسْتَجِدَّاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ» وَ«التَّحْدِيَّاتِ الْمُعَاصِرَةِ»؟).

إِنَّ النَّظْرَةَ الْفَاحِصَةَ لِأَحْوَالِ «الْمُجْتَمَعَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ»، وَتَطَوُّرِ مَنْظُومَتِهَا الْحَيَاتِيَّةِ، تُؤَكِّدُ أَنَّهُ كُلَّمَا اتَّسَعَتْ «الْقَاعِدَةُ الْعِلْمِيَّةُ - التَّقْنِيَّةُ»، زَادَ النِّشَاطُ الْفِكْرِيُّ وَالْاجْتِمَاعِيُّ وَالثَّقَافِيُّ وَالْإِنْتَاجِيُّ، وَتَوَطَّدَتْ صِلَاتُ الْمُجْتَمَعِ مَعَ عَصْرِهِ، وَاكْتَسَبَ الثَّقَّةَ فِي قُدْرَاتِهِ، وَانْخَرَطَ فِي التَّفَاعُلَاتِ الْحَيَوِيَّةِ الْمُجْدِيَّةِ، وَتَعَزَّزَتْ فِي سُلُوكِيَّاتِ أَفْرَادِهِ مَعَانِي الْإِنْضِبَاطِ وَالْعَمَلِ وَالْإِبْدَاعِ، وَتَحَرَّرَ مَنْسُوبُهُ مِنْ نَوَازِعِ «الْإِحْبَاطِ» وَهُوَاجِسِ «الْغُرْبَةِ الْفِكْرِيَّةِ» الَّتِي تَدْفَعُ إِلَى حِمَاقَاتٍ لَا تُحْمَدُ عُقْبَاهَا، وَتُشْغِلُ أَهْلَهَا بِتَأْوِيلَاتٍ فَاسِدَةٍ، وَرُؤْيَ أَحَادِيَّةٍ، وَمَفَاهِيمٍ سَقِيمَةٍ؛ فَالْحَقِيقَةُ الَّتِي لَا مِرَاءَ فِيهَا أَنَّ ابْتِعَادَ الْمُجْتَمَعِ عَنِ الْمَنْهَجِ الْقَادِرِ عَلَى تَأْصِيلِ «الْمَنْظُورِ التَّموي» وَتَوْطِيدِ دَعَائِمِهِ، يَدْفَعُ بِهِ إِلَى التَّوَعُّلِ فِي إِشْكَالَاتِ تَنْظِيرِيَّةٍ، وَجَدَلٍ عَقِيمٍ، وَصِرَاعَاتٍ عَبَثِيَّةٍ، وَأَوْهَامٍ بَالِيَةٍ، لِيَسْقُطَ فِي فَخٍّ «الْفَرَاغِ الْحَيَاتِي» - فِكْرِيّاً وَمَعْرِفِيّاً وَسِيَاسِيّاً وَإِنْتَاجِيّاً وَاجْتِمَاعِيّاً -.

وَأَمَّا ذَلِكَ «الْمَنْهَجُ» النَّاجِعُ لِعِلَاجِ أَدْوَانِنَا التَّموية وَإِشْكَالَاتِنَا النَّهْضَوِيَّةِ، فَإِنَّهُ يَتَمَحَوَّرُ حَوْلَ «ثَقَافَةٍ عِلْمِيَّةٍ» وَاسِعَةِ النُّطَاقِ وَالتَّأْثِيرِ هِيَ - فِي الْوَاقِعِ - هَمُّ وَطْنِيٍّ لَدَى الْأُمَمِ الْمُتَطَلِّعَةِ إِلَى بِنَاءِ قَاعِدَةٍ عِلْمِيَّةٍ رَاسِخَةٍ وَتَأْسِيسِ صَرْحٍ تَقْنِيٍّ مَكِينٍ. وَلَا شَكَّ أَنَّ

عملية «نقل التقنية»، وقضية «التّمية المُستدامة»، ومُشكلات «إدارة المعرفة»، هي أمورٌ خاسرة - بامتياز - إذا لم تتدثّر بدثار «الثّقافة العلميّة»، ولم تتضامن مع مُنطلقات «الوعي العلميّ»، ولم تنطلق من النجاح في القضاء على ظاهرة «الأميّة العلميّة». ومن ذلك المُنتلق فإنّه ينبغي أن لا نستغرب من الموقع الخجول الذي تحتله «الأمّة العربيّة» على خريطة «التّمية والمعرفة والعلوم والتقنية»، فهو نتاج طبيعيّ لإهمال طويل لقضية «الثّقافة العلميّة» وتأصيلها في «البنية الثقافيّة» حيث أمضت مؤسساتنا التعليميّة والثقافيّة والإعلاميّة عقوداً من الزمن تتباكى عليها، وتتغنى بها في كلّ مناسبة ومحفّل، وتخطّب ودّها في كلّ مقام ومقال، ولكن العطاء بقي هزيراً ومشتتاً في جامعاتنا ودور نشرنا وفعاليّاتنا الثقافيّة واهتماماتنا الفكرية؛ ليعكس كلّ ذلك حالاً مُزريّاً من البؤس الفكريّ، والعجز المعرفيّ، والتيه التّمويّ.

ما سبق من اعتبارات تجعل من «الثّقافة العلميّة» «قاطرة الثّقافة المعاصرة»، والرافعة اللازمة لقيام «الثّقافة» بدورها التّمويّ؛ ممّا يجعل «الثّقافة العلميّة» محوراً مُهمّيناً من محاور «الثّقافة التّمويّة»، ومدخلاً ضرورياً لتفكيك «إشكاليّة التّمية»، وركيزة صلبة لبرامج التّوعية والتّطوير والمُشاركة، ومكوّناً حيويّاً من مكوّنات التّفاعلات الفكرية المعاصرة. وهكذا نجد أنّ السؤال الأبرز في إطار «هُموم التّمية» هو: (ما «الفكر» الذي يجب أن يرتع في «ساحات الفكر العربيّ» ليكون معلّماً أساساً للنّهج المطلوب، والخطّة المنشودة، والممارسات اللازمة، والثّقافة السائدة، والإستراتيجية الشّاملة؟). يتّضح - عبر كلّ ما طرّحناه - أنّ الإجابة عن ذلك السؤال تعود بنا - بالضرورة - إلى تلك «القضية الغائبة»، وهي قضية «الثّقافة العلميّة»، وضرورة أن تحتلّ «الموقع الرياديّ» في «منظومة الثّقافة التّمويّة»؛ ولذا فإنّ الحديث عن «الثّقافة العلميّة» هو محورُ الفصول التالية.



«الثَّقَافَةُ الْعِلْمِيَّةُ»: وَقُودُ «الثَّقَافَةِ التَّنْمُوِيَّةِ»

(١-٦) مَدْخَلُ:

لقد خَلَصْنَا - فيما سَبَقَ - إلى أَنَّ «الثَّقَافَةَ» كَائِنْ حَيٍّ يَتَطَوَّرُ وَيَتَغَيَّرُ؛ فهي في حالة ديناميكية مُسْتَمِرَّةٍ مِمَّا يَجْعَلُ الْوَضْعَ عَسِيرًا، وَمُتَعَدِّدَ الْعُنَاصِرِ، عِنْدَ التَّأَمُّلِ وَالتَّحْلِيلِ وَالتَّشْخِصِ فِي ضَوْءِ هُمُومِ «الثَّقَافَةِ» وَضُغُوطِهَا الْمُتَنَامِيَةِ. وَلِذَا لَا يُمَكِّنُ اخْتِزَالُ «الثَّقَافَةِ» فِي فَعَالِيَّاتِ فِكْرِيَّةٍ أَوْ فَنِيَّةٍ أَوْ أَدْبِيَّةٍ لَا تَكَادُ تَتَغَيَّرُ مَعَالِمُهَا مِنْ جِيلٍ إِلَى آخَرٍ؛ فَمَا تُحْدِثُهُ الْمُتَغَيِّرَاتُ الْمُتَسَارِعَةُ وَالتَّأَثِيرَاتُ الْقَوِيَّةُ عَبْرَ وَسَائِلِ الْإِتِّصَالِ الْفَائِقَةِ وَالتَّرَابُطِ الْعُضْوَِيِّ مَعَ تَفَاعُلَاتِ «الثَّوْرَةِ الْعَوْلَمِيَّةِ» تَفْرِضُ عَلَى «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ» تَحْدِيَّاتٍ جَمَّةً، وَتَفْتَحُ آفَاقًا جَدِيدَةً لَا تَسْتَطِيعُ هَذِهِ الْمُجْتَمَعَاتُ أَنْ تُهْمِلَهَا، وَلَا يَجُوزُ لـ «الثَّقَافَةِ» أَنْ تُغْفِلَهَا؛ وَمِنْ أَبْرَزِ هَذِهِ التَّحْدِيَّاتِ وَأَكْثَرِهَا عُنفَوَانًا وَتَأَثِيرًا هُوَ «التَّحْدِي الْعِلْمِي - التَّقْنِي» بِكُلِّ قَفْزَاتِهِ الْمَعْرِفِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْتِسَادِيَّةِ وَالْفِكْرِيَّةِ.

لقد رأينا في الْفَصْلِ الثَّانِي كَيْفَ كَانَتْ أُطْرُوحَةً «إِشْكَالِيَّةُ الثَّقَافَتَيْنِ»، كَمَا بَلَّوْرَهَا تشارلز سنو^(٣٢)، مُنْطَلَقًا لِتَحْوِيلِ جِذْرِيٍّ فِي «مَفْهُومِ الثَّقَافَةِ» وَتَدَايِيهِ وَتَفَاعُلَاتِهِ فِي «الْمُجْتَمَعَاتِ الْغَرْبِيَّةِ»، وَلَمْ تَزِدْ تَطَوُّرَاتُ النُّصْفِ الثَّانِي مِنَ الْقَرْنِ الْعَشْرِينَ تِلْكَ الْحَقِيقَةَ إِلَّا وَضُوحًا وَتَرْسِيخًا؛ فَقَدْ جَعَلَتْ «ثَوْرَةُ الْمَعْلُومَاتِ» مِنْ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» مِحْوَرًا رَئِيسًا لِلتَّفَاعُلَاتِ الْفِكْرِيَّةِ وَالتَّنْمُوِيَّةِ وَالْمُجْتَمَعِيَّةِ عَلَى طَرِيقِ «الْعَوْلَمَةِ» وَثَقَافَتِهَا. وَأَمَّا «الْأَلْفِيَّةُ الثَّلَاثَةُ» فَإِنَّهَا تَجْعَلُ مِنَ التَّحْدِيِ التَّنْمُوِيِّ وَالتَّلَاقِ الْعِلْمِيِّ وَالسَّبَاقِ التَّقْنِيِّ حَقَائِقَ وَبَدْهِيَّاتٍ لَا مَنَاصَ مِنَ التَّعَامُلِ مَعَهَا وَفَقْ لُغَتِهَا وَمُتَطَلِّبَاتِهَا وَشُرُوطِهَا؛ وَهَذَا تَنْتَصِبُ مَقُولَةُ رَيْنِيه

ماهيو (Rene Maheu) - المدير العامّ الأسبق لليونسكو - : (إنّ تّمية أيّ أمّة لا يُمكن أن تتحقّق إذا لم تنتقل العلوم والتّقيّة من كونها سحراً مُستورداً إلى أن تُصبح عادةً لدى مواطنيها) ^(٤٤)، وأمّا «التّقريرُ العالَميُّ لمنظّمة اليونسكو لعام ٢٠٠٥م» ^(٨٣) فيقرّر أن: (رَدَم الشَّرْح الرّقميّ وإقامة نظامٍ للابتكار مُلائمٍ للبلدان النّامية يجب أن يُضاف إليه استيعابُ حقيقيٍّ للعلمِ ضمّن «ثقافة التّمية»).

وأما «الثّقافة العربيّة» فقد أهملت تداعيات تلك الحقائق الصّارخة ومقتضياتها، وراحت تُكرّر «سؤال النهضة» - مرّة تلو الأخرى - داخل دوائر مُغلقة تجتُر مساراتها وتعيد أخطاءها، ويطرّح زكي نجيب محمود ذلك السؤال القديم - المُتجدّد في سعي لبُورَة الإجابة فيقول: (سؤالنا «لماذا تقدّمت أوروبا بعد تخلف وتخلّفنا نحن بعد تقدّم؟». إنّنا نسأل سؤالنا هذا، وكأنّ الجواب خافٍ عن الأبصار، يَحْتَاجُ من الباحثين دُرْساً وتّقيباً، مع أنّ الجواب يخرقُ العيّن، وهو: لقد حاولت أوروبا منذ نهضتها في القرن السادس عشر أن تقف الوقفة العقليّة العلميّة التي تبتكرُ بها في كلّ يوم حقيقةً جديدةً عن دُنْيانا هذه التي نعيشُ على أرضها ونتنفّسُ هواءها، بينما اتّجهنا خلال الفترة نفسها نحو الماضي، نُبدي في نُصُوصهِ المَكْتُوبَةِ ونُعيد ^(٢٠). وأمّا عبد الله النديم فيتأملُ إمكانيات «النّهضة» في القرن التاسع عشر الميلاديّ مُقارناً بين واقع يعيشه، ومُسْتَقْبَل يَرْنُو إليه، فيقول: (إنّ سُكَّانَ الشَّرْقِ عبيدٌ: إنهم يزرعون ويحصدون ويبدعون لكي يَغْذُوا التّجارة الأوروبيّة، ويزيدوا ثراءً أوروبّاً... كما لو كانوا قد خَلَقُوا لخدمَتِها. ما دام الشّعبُ خاضِعاً للجهل ويعوزه الاستعداد للنّضال، فإنّه لن يتمكّن من التّوصّل إلى أيّ شيء. إنّ الانتفاضة لن تجلب النّجاح، إذا لم يحز الشّعبُ على المعارف، وإذا ما انصرف النّاسُ عن المَشْرُوعات الصّناعيّة، وإذا لم يعرفوا كيف يستعملون التّقيّة) ^(٦).

وهكذا تتكرّر الأسئلة إياها عبر الحقب المُتتالية، بينما تبقى طبيعة اهتمامات «الثّقافة العربيّة» ومُحدّداتها ثابتةً عبر القُرُونِ دون تغييرٍ جوهريٍّ. وهكذا تتجلّى - عبر الطُّرُوحات المُختلفة - ماهيّة «العُنْصُرِ الغائب» في تَركيبِها، وهو العُنْصُرُ الذي صَنَعَ فُرُوقاً جَمّةً عبر القُرُونِ الثلاثة الأخيرة في حياة البشريّة، ووَضَعَ الحَوَاجِزَ بين

«الدُّول المُتَقَدِّمَة» المُزْدَهِرَة التي تُمَسِّكُ بِصِنَاعَةِ الْقَرَارِ عَلَى مُسْتَوًى كَوْنِيٍّ، وَبَيْنَ «الدُّولِ الْمُتَخَلِّفَةِ» التي تُعَانِي مِنْ مُشْكَلاتِ الْوَهْنِ الْفِكْرِيِّ، وَالْفَقْرِ الْمَعْرِفِيِّ، وَالْإِحْبَاطِ الْمُجْتَمَعِيِّ، وَالتَّخَبُّطِ التَّنْمَوِيِّ. ذَلِكَ «الْعُنْصُرُ الْغَائِبُ» هُوَ مَا يَصُوغُ زَكِي نَجِيبٌ مَحْمُودٌ طَبِيعَتَهُ وَتَأْثِيرَهُ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي: (لِنَسْتَخْرِجِ الْعُنْصَرَ الَّذِي غَابَ عِنْدَنَا فَكَانَ الْإِنْجَادَ... وَوُجِدَ عِنْدَهُمْ فَكَانَ الصُّعُودُ، وَأَحْسَبُ أَنَّ الْحَقِيقَةَ عِنْدُنَا سَتَصْرُخُ فِي وَجْهِهَا صُرَاخًا يَسْمَعُهُ حَتَّى الْأَصَمُّ، بَأَنَّهُمْ هُنَاكَ قَدْ أَخَذُوا يَقْرَءُونَ كِتَابَ الطَّبِيعَةِ الْمَفْتُوحِ، وَيَقْرَءُونَهُ عَلَى ضَوْءِ «الْمَنْهَجِ الْعِلْمِيِّ» الْمُؤَدِّي حَتْمًا إِلَى نَتَائِجِ عَمَلِيَّةٍ فِي حَيَاةِ النَّاسِ، بَيْنَمَا أَخَذْنَا نَحْنُ نَقْرَأُ صَحَائِفَ الْأَقْدَمِينَ لِنَحْفَظَهَا حِفْظًا، وَنَشْرَحَهَا وَنَشْرُوحَهَا وَنَكْتُبُ عَنْهَا الْهَوَامِشَ، ثُمَّ نَشْرَحُ هَذِهِ الْهَوَامِشَ فِي هَوَامِشَ، إِلَى آخِرِ هَذَا الْجُهْدِ الشَّاقِّ الَّذِي يَبْدَأُ بِالْوَرَقِ وَيَنْتَهِي بِالْوَرَقِ) ^(٢٠). وَأَمَّا حَسَنٌ صَعْبٌ، فَقَدْ أَطْلَقَ الصَّرْخَةَ مِنْذُ السِّتِينَاتِ فِي الْقَرْنِ الْمَاضِي، مُدْرِكًا مَكْمَنَ الضَّعْفِ فِي «الْعَقْلِ الْعَرَبِيِّ»، وَدَاعِيًا إِلَى مَنَبْعِ الْقُوَّةِ فِي وَاقِعِ الْحَيَاةِ الْمُعَاصِرَةِ، فَيَقُولُ: (نَدْعُو «الْعَقْلَ الْعَرَبِيَّ» لِلتَّحَوُّلِ مِنْ «صِنَاعَةِ الْكَلِمَاتِ» إِلَى «صِنَاعَةِ الْأَشْيَاءِ»، وَمَنْ اجْتَرَأَ الْمَنْظُومَاتِ وَالْأَرَاغِيزِ إِلَى نَظْمِ الْفِكْرِ وَالْحَيَاةِ، بَلْ نَظْمِ الْكَوْنِ نَظْمًا إِبْدَاعِيًّا جَدِيدًا) ^(٨٤).

أَمَّا مُحَمَّدٌ عَابِدُ الْجَابِرِيِّ ^(١) فَإِنَّهُ يَتَوَقَّفُ أَمَامَ «الْمَعْرِفَةِ الْعِلْمِيَّةِ» لِيُصَنِّفَهَا كَمُرَافِقٍ أَسَاسٍ لَشُرُوطِ تَجَاوُزِ «أَزْمَةِ الْعَقْلِ الْعَرَبِيِّ وَالثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ»، فَبَيْنَمَا يُحَدِّدُ الْجَابِرِيُّ هَذِهِ الشُّرُوطَ بِالتَّغْلُبِ عَلَى «الْأُمِّيَّةِ» الَّتِي تَعْنِي لَدَيْهِ إِجَادَةَ اللُّغَاتِ، وَالْعَمَلِ عَلَى إِعَادَةِ قِرَاءَةِ «التُّرَاثِ» قِرَاءَةً نَقْدِيَّةً، وَالْإِنْكِبَابَ الْمُتَوَاصِلَ عَلَى تَحْلِيلِ وَاقِعِنَا، فَإِنَّهُ يُضِيفُ قَائِلًا: (عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ فِي هَذِهِ الْوَاجِهَاتِ الثَّلَاثِ سَيَكُونُ غَيْرَ مُنْتِجٍ، مَا لَمْ يَكُنْ مُرَفَقًا بِحَمَلَةٍ وَاسِعَةٍ مِنْ أَجْلِ نَشْرِ «الْمَعْرِفَةِ الْعِلْمِيَّةِ» عَلَى أَوْسَعِ نِطَاقٍ. وَلِسْنَا نَقْصِدُ هُنَا «نَتَائِجَ الْعِلْمِ»، كُشُوفَهُ وَمُنْجَزَاتِهِ، بَلْ نَقْصِدُ بِصُورَةٍ خَاصَّةٍ «فَلَسَفَةَ الْعِلْمِ»، أَعْنِي الْمَفَاهِيمَ وَطَرَائِقَ التَّفَكِيرِ الْمَوْسَّسَةَ لِكُلِّ «مَعْرِفَةٍ عِلْمِيَّةٍ». إِنَّنَا نَسْتَهْلِكُ «الْعِلْمَ» كَمُنْجَزَاتٍ مَادِيَّةٍ أَوْ نَظَرِيَّةٍ، وَلَكِنَّا لَا نُنْتِجُهُ، وَالسَّبَبُ وَاضِحٌ، إِنَّنَا لَمْ نَتَمَكَّنْ بَعْدَ مِنْ إِعْدَادِ التُّرْبَةِ الصَّالِحَةِ لِفَرْسِ شَجَرَتِهِ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ التُّرْبَةُ إِلَّا الْفَلَسَفَةُ، فَلَسَفَةُ الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةٍ خَاصَّةٍ). بِطَبِيعَةِ الْحَالِ لَا نَتَفَقُّ هُنَا

مع الجابريّ في أنّ تلك «المعرفة العلميّة» هي فقط «شُرطُ مُرافِقٍ»، أو أنّ التُّربة اللازمَة هي فقط «فلسفة العِلْم»؛ فالقضية أعمق من ذلك وأشمل، ولكن على الأقلّ هذه إرْهاصَة مُهمّة من ضمن تلك الإرْهاصات التي تَصِحُّ بها «أدبيّاتُ الثقافة العربيّة» المُعاصرة بصفّتها أَعراضاً لأزْمَة مُستفحِلَة، ولا شكّ أنّنا في أمسّ الحاجة إلى الغوص في أعماق هذه «الأعراض» لتشخيص «المَرَض» ووَصْف «العلاج».

بطبيعة الحال، لا يَكْفِي إيماءٌ هنا وتنويهٌ هناك للخُروج من «مأزق التّمية» الذي وَقَعَتْ فيه «الثقافة العربيّة»؛ فالأمرُ في أمسّ الحاجة إلى تفصيلٍ وتَأصيلٍ من ناحية، وإلى «خريطة طريق» من ناحية أُخرى، ويبقى السؤالان الأكثر إشكاليّةً في واقعنا العربيّ، وهما: (هل يُمكنُ أن نتحدّث عن «مُستقبل الثقافة» بمعزلٍ عن عصرها وطبيعة القوى المُهيمنة عليه والمُحرّكة لمساراته؟)، وألا يَجُرُّنا هذا الهمّ إلى الحديث عن «ثقافة العلوم والتّقنية»، وهي الحاضرة الغائبة - كالعادة - في كلّ أطروحاتنا، وإنّ كُنّا لا ننسى أبداً أنّ نُشيرَ إليها على استحياءٍ ودون تمعّن؟).

وفي سَعينا لتأصيل ذلك «العنصر الحيويّ» المفقود في «الثقافة العربيّة» قد نجدُ إجابةً شافيةً عن السؤال الذي أرقّ الكثيرين من المُفكرين والمُثقفين والعُلّماء، وهو السؤال الذي صاغه أنطونيوس كرم على النحو التالي: (لماذا عجزت الحضارات الشرقيّة العظيمة من تحويل إنجازاتها العلميّة والتكنولوجيّة الضخمة إلى ثورةٍ صناعيّةٍ دائمةٍ قادِرةٍ على خلق الشُّروط الضروريّة لاستمرار تطوُّر حضاريّ وفكريّ وسياسيّ مُتواصل؟) ^(٨٥). وفي بحثنا لتأصيل هذا «العنصر الحيويّ» المفقود في «بوتقة النهضة» حريٌّ بنا أن نقف - أيضاً - أمام السؤال الآخر الذي يطرحه راشد المبارك ^(٢٥): (هل يُمكنُ أن يكون العالم الإسلاميّ - دُولاً وشُعوباً - على ما هو عليه في الوقت الحاضر من تخلفٍ وجذبٍ؛ في الجوانب الاقتصاديّة والعلميّة والتّقنيّة والعسكريّة، لو أنّ هذه البدايات التي ظهر أولها منذ أكثر من اثني عشر قرناً على يد جابر بن حيّان والكنديّ وابن الهيثم وابن سينا وابن النفيس وأمثالهم وافَتْ تُربةً صالحَةً من إقبال المُجتمع واهتمام الدولة وإدراك ما تتطوّر عليه هذه البدايات من أبعاد؟). ولا شكّ في أنّ هذا السؤال، في

مضامينه وتداعياته واستشكالاته، سؤال كبير بحجم معاناة الأمة في بحثها القديم - المتجدد عن سبل «النهضة»، وهو يشير بقوة إلى ضرورة توفير «الوسط» الذي يصفه راشد المبارك بأنه: (وسط من طبيعته مرونة الحركة والامتداد).

(٢-٦) تأثيرات العلوم والتقنية على المجتمعات:

من أبرز القضايا المطروحة - بشكل كبير - في «الفكر المعاصر» هي السؤال عن المفتاح لفهم المشكلات الإنسانية ومنهج الخلوص إلى الحلول الضرورية، وهل تحمل «الثقافة» بأدبها وفنونها وفلسفتها هذا المفتاح أم أن «العلوم والتقنية» هي الممسكة بزمام الخلاص؟. وعبر التاريخ خضعت المجتمعات البشرية لعمليات مضيئة ومستمرة على طريق النضج والنمو والتطور الثقافي، وفي إطار تلك العمليات ثبت التاريخ أنه كان - وما يزال - لـ «العلوم والتقنية» الدور الأبرز والأكثر فاعلية في إحداث القفزات الحياتية والتغيرات الاجتماعية والتطوير الاقتصادي؛ فاكشاف أي جماعة، أو استعارتها، أو استحداثها لمبادئ علمية، أو تطبيقها لتقنيات حديثة - مثل: مصدر جديد للطاقة أو تطوير في استخدام مصدر قديم -، كان يقود مباشرة إلى آثار عميقة وتغيرات متتالية تطرأ في العلاقات بين الناس بعضهم ببعض، وبين مجتمعهم والمجتمعات الأخرى؛ وبالتالي كانت تلك المجريات العلمية والتقنية تترك بصماتها الواضحة على «الثقافة». بطبيعة الحال، ليس آخر هذه التأثيرات ما أحدثه «عالم الإنترنت» ودنيا «الفيديو» و«اليوتيوب» و«التويتر» وغير ذلك من عوالم «الإعلام الجديد» من انتشار للتواصل الاجتماعي ونشر للتفاعلات بين الجماعات والأفراد على مستوى واسع النطاق؛ مما له تداعيات ضخمة - سلباً وإيجاباً - نشهدها ونعيشها ثانية بثانية في مختلف الأصقاع والبقاع على المستوى الحركي والسياسي والثقافي والمجتمعي والاقتصادي والبحثي وغير ذلك من مجالات حياتية.

إذا كانت «الحضارة»، كما يرى أوزوالد سبنجلر (Oswald Spengler) هي: (ثمرة لعبقرية تسم عَصراً معيناً بميسم ابتداء أساسي)^(٢)، فإن «الحركة العلمية -

التّقنيّة» هي الميسمُ المهيمنُ والعَبقريةُ المميّزةُ للحضارة المُعاصرة التي بدأت في التّشكّل مع بُزوغِ «الثّورة العلميّة» في القرنِ السّابع عشر الميلاديّ. لقد اهتمّ كثيرٌ من المُفكرين والعلماء بالتّأثيرات العميقة التي تَصنّعُها «الحركة العلميّة - التّقنيّة» في المُجتمعات^(٢٠، ٢٢، ٤٤، ٤٧، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩)؛ وهذا هو محمد عابد الجابريّ يُوَكِّدُ ذلك الدّور الحاسمَ لـ«العِلْم» في تشكّلِ «المُجتمعات الغربيّة»، وتفعيلِ أنشطتها العقليّة والذهنيّة، فيقول: (كُلُّ من له إلمامٌ بتاريخ هذا الفِكر «أي الفكر الأوروبي» يَعْرِفُ أَنَّ الثّوراتِ الحاسِمةَ دَاخِلُهُ كانت ثوراتٍ علميّةٍ من كوبرنيكس إلى غاليليو إلى نيوتن إلى آينشتاين وماكس بلانك إلى «الفرق» العلميّة المُعاصرة. ولا نَقْصِدُ هنا تطبيقاتِ العِلْمِ من أجهزة وآلاتٍ وصناعاتٍ، بَلْ نَقْصِدُ أساساً آثاره العميقة، بَلْ تأثيره الحاسمَ في مُستوى مُراجعةِ المفاهيم وتَجديدِ الرّؤى، وبالتالي في إعادة بَنِيَةِ العقلِ وتنشيطِ فعاليّاته بصورة مُستمرّة)^(١).

وأما أبرز «تأثيرات العلوم والتّقنية في المُجتمعات» فيمكنُ إيجازها في الجوانبِ التّالية:

(١) التّأثيراتُ الثقافيّةُ المُباشرةُ التي تنعكسُ على تعديلِ الأفكارِ والأعرافِ والمفاهيمِ والسُّلوكيّاتِ التّقليديّةِ أو تصحيحِ أو إلغائِ الكثير منها، كما أنّها تدفعُ إلى اكتسابِ مُمَارَساتٍ وأفكارٍ وتصوراتٍ يفرضُها نجاحُ «الحركة العلميّة والتّقنيّة» وتراكماتها المُتلاحقة.

(٢) التّأثيراتُ التّقنيّةُ والأدواتُ التّطبيقيّةُ التي غيّرتْ أنماطَ الحياة على مُختلفِ الأصعدة، وميّزتْ «المُجتمعات المُتقدّمة» عن غيرها صناعياً وعسكرياً واجتماعياً واقتصادياً؛ فـ«التّقنيّة» ذات «طبيعةٍ اقْتِحَامِيّةٍ»^(٩٠) لها القُدرةُ الدّائيّةُ على غزوِ المُجتمعات بما تُوفّره من سِلَعٍ وخدماتٍ وابتكاراتٍ، سواءً كانت تلك المُجتمعات رافضةً لها، أو حذرةً من آثارها.

(٣) التّأثيراتُ البيئيّةُ والاجتماعيّةُ والسّياسيّةُ؛ فقد أصبحَ «المُجتمع الحديث» أكثرَ عُضُويّةً في التّرابُطِ والتّكاملِ بين أجزائه، بحيث يتنامى الاعْتِمَادُ بين مُكوّناته

الْمُتَعَدِّدَة. إِنَّ نُمُو أَوْجِهِ التَّعَدُّدِيَّة، وزيادة درجة التَّشَابُكِ بين تَفَرُّعَاتِ الحَيَاةِ الْمُخْتَلَفَةِ، يُؤَدِّيَانِ إِلَى بُرُوزِ مَوْسَّسَاتٍ مَدَنِيَّةٍ ذاتِ اهْتِمَامَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ لَتَتعامل مع الآثار والتفاعلات المُخْتَلَفَةِ لـ «الحركة العلميَّة - التَّقْنِيَّة»، وهذا - بدَوْرِهِ - يَفْرِضُ تَغْيِيرَاتٍ سِيَاسِيَّةً فِي إِطَارِ التَّرَكيبَةِ الدَّاخِلِيَّةِ لِلدَّوْلَةِ أَوْ فِي عَلاَقَاتِهَا مع غيرها من دُولِ الْعَالَمِ.

(٤) الأَثَارُ الفَلَسَفِيَّةُ وَالْقِيَمِيَّةُ النَّاتِجَةُ عَنْ هَيْمَنَةِ الْإِنْسَانِ عَلَى بَيْئَتِهِ وَسَيِّطَرَتِهِ عَلَى أَنْمَاطِ حَيَاتِهِ، وَتَفَاعُلِ الفَلَسَفَةِ وَالْفِكْرِ الْإِنْسَانِيِّ مع إِفْرَازَاتِ «الْمَنْهَجِ الْعِلْمِيِّ»، وَطُرُقِ تَفَكُّيرِهِ، وَآلِيَّاتِ تَحْلِيلِهِ وَتَصَوُّرَاتِهِ حَوْلِ الْحَيَاةِ وَالطَّبِيعَةِ وَالْكَوْنِ، وَكَانَ مِنْ آثَارِهَا - عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ - الْحَرَكَةُ الفَلَسَفِيَّةُ الْمُسَمَّاةُ «الفَلَسَفَةُ التَّجْرِيْبِيَّةُ الْمَنْطَقِيَّةُ»، أَوْ «الفَلَسَفَةُ الْوَضْعِيَّةُ الْمَنْطَقِيَّةُ»، وَقَدْ أَدَّتْ هَذِهِ «الفَلَسَفَةُ التَّجْرِيْبِيَّةُ» بِالْفِعْلِ دَوْرًا لَا يُمْكِنُ تَجَاهُلُهُ فِي تَكْوِينِ جَوَانِبِ عِدَّةٍ مِنْ «الْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ» وَتَطَوُّرِهَا، مِثْلُ: «عِلْمِ النَّفْسِ» وَ«عِلْمِ الْاجْتِمَاعِ»^(٩١).

(٥) عَمُومًا إِذَا اتَّفَقْنَا مع مُحَمَّدٍ عَابِدِ الْجَابِرِيِّ^(٩١) بِأَنَّ «الفِكْرَ» هُوَ «مُحْتَوًى وَأَدَاةٌ» تَرْبِطُهُمَا عَلاَقَةً عُضْوِيَّةً بِالْمُحِيطِ الْاجْتِمَاعِيِّ - الثَّقَافِيِّ الَّذِي يَنْتَمِي إِلَيْهِ هَذَا الْفِكْرُ، فَإِنَّهُ يَتَّضِحُ حَجَمُ التَّأْثِيرِ الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يُحْدِثَهُ «الفِكْرُ الْعِلْمِيُّ» عَلَى «الثَّقَافَةِ»، وَنُظُمِهَا الْمَعْرِفِيَّةِ، وَأَدَوَاتِهَا اللُّغَوِيَّةِ، وَفَاعِلِيَّتِهَا الْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَتَفَاعُلَاتِهَا الْمُخْتَلَفَةِ. بَلْ إِنَّا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَعَزُّوَ الْفَرْقَ بَيْنَ «العَقْلِ الْعَرَبِيِّ» فِي رُكُودِهِ وَاجْتِرَارِهِ وَسُكُونِهِ وَتَنَاقُضَاتِهِ، وَبَيْنَ «العَقْلِ الْغَرْبِيِّ» فِي حَيَوِيَّتِهِ وَحَرَكَتِهِ وَدِيْنَامِيكِيَّتِهِ، إِلَى غِيَابِ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» وَ«الفِكْرِ التَّجْرِيْبِيِّ» وَ«الْحَاسَّةِ النَّقْدِيَّةِ» فِي «الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ».

وَفِي هَذَا السِّيَاقِ يَتَطَرَّقُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَحْسَنِي^(٩٢) إِلَى «أَثَرِ التَّقْنِيَّةِ» فِي «التَّكْوِينِ الْفِكْرِيِّ» الَّذِي يَصْنَعُ «النَّصَّ الْأَدَبِيَّ» حَيْثُ يُؤَكِّدُ هَذِهِ الظَّاهِرَةَ فَيَقُولُ: (يَمْتَزِجُ كُلُّ أَدَبٍ بِالْعَصْرِ الَّذِي يَنْبُتُ فِيهِ الْأَدَبُ، وَمِنْ هُنَا فَإِنَّا لَكِي نَسْتَطِيعُ أَنْ نُقَدِّمَ وَعْيًا شَامِلًا لِحَقِيقَةِ «الأَدَبِ الْعَرَبِيِّ» يَجِبُ أَنْ نَدْرُسَ مُعْطِيَّاتِ الْعَصْرِ دِرَاسَةً جَيِّدَةً، وَنَفْهَمَ حَالَةَ التَّنَاقُغِ بَيْنَ

الأدب والعصر. ومن أهم ما يُمَيِّزُ عَصْرَنَا سُرْعَةُ التَّوَاصُلِ بين أطرافه الفكرية المختلفة الذي هَيَّأَهُ التَّوَاصُلُ التَّقْنِيّ، وبالطَّبع والأمر كذلك أن نرى أدباً مُخْتَلِفاً عن كُلِّ العُصُورِ السابقة؛ ممَّا يَعْنِي أَنَّ على دَارِسِ هذا الأدب أن يَعْلَمَ أَنَّ المَعْرِفَةَ الزُّلْفَى التي أَصْبَحَ النَّصُّ يَتَحَرَّكُ بها في مدارِ عَوْلَمِيٍّ من شَرَقِ الكَوْنِ لَغَرْبِهِ ستكون مُؤَثِّرَةً أيّما تَأْثِيرٍ على صُنْعِ الأدبِ (دراسةً ونصّاً)، وفي الوَقْتِ ذاته يرى عبد الرحمن المحسني أنه: (يجب أيضاً أن نَعِيَ أن من أهمِّ سِمَاتِ العَصْرِ «الجَانِبَ التَّقْنِيَّ»، وأثره الفَاعِلَ على النَّصِّ، وإذا كانت «التَّقْنِيَّةُ» قد أَلْقَتْ بِظِلَالِهَا على كُلِّ مُعْطِيَاتِ حَيَاتِنَا، فيجب أن نُؤْمِنَ بِأَثَرِهَا على التَّكْوِينِ الفِكْرِيِّ الذي يَصْنَعُ النَّصَّ؛ فالنَّصُّ الذي يَسْتَجِيبُ لِلْمُنْبَرِ التِّلْفِزِيُونِيِّ والإِذَاعِيِّ، ورسائل الـ sms، والوسائط، والنَّصُّ الحاسوبي...؛ كُلُّ هذه المُعْطِيَاتِ التَّقْنِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ تُؤَثِّرُ على إنتاج النَّصِّ، وهي تَحْتَاجُ إلى نَاقِدٍ حَادِقٍ قَادِرٍ على التَّوَاصُلِ مع أَبْعَادِهَا، وظِلَالِهَا (على النَّصِّ).

وهكذا يَتَضَحُّ أَنَّ «الحركة العِلْمِيَّةَ - التَّقْنِيَّةَ» قد طَبَعَتْ هذا العَصْرَ بطابعها المُمَيِّزَ، وَاحْتَلَّتْ مَوْقِعاً مَرَكْزِيّاً لَا يُمْكِنُ إنْكَارُهُ أو تَجَاهُلُهُ، وتزدادُ قُدْرَةُ هذه الحركة على تَغْيِيرِ العَالَمِ وتتنامي أهميَّةُ دَوْرِهَا ونحن نُعَاصِرُ العَقْدَ الثَّانِي من «الأَلْفِيَّةِ الثَّالِثَةِ»، ونتعاملُ مع «ثَوْرَةِ المَعْلُومَاتِ» وتَدْفُقُ «العَوْلَمَةُ»، وَضُغُوطِ «مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ»؛ وهذا هو الفَارِقُ الرَّئِيسُ بين المُجْتَمَعَاتِ، وهو الذي يُحَدِّدُ حَالَتَهَا في «أَنْ تَكُونَ أو لَا تَكُونَ»، وَيَصِفُ جورج سارتون (George Sarton) هذا الفَارِقَ بقوله: (الفَارِقُ الفِكْرِيُّ العَظِيمُ بين البشر ليس بسبب الجُغْرَافِيَا والجَوَانِبِ العِرْقِيَّةِ، ولكن بين أولئك الذين يَفْهَمُونَ وَيُطَبِّقُونَ «الْمَنْهَجَ التَّجْرِبِيَّ»، وبين أولئك الذين لَا يَفْهَمُونَهُ وَلَا يُطَبِّقُونَهُ) (٩٣).

أَمَّا بِلُغَةٍ «الفيزياء» فَإِنَّا نقول: إذا كان «النيوترون البطيء» في «العلوم النووية» هو الذي يَبْدَأُ مَا يُعْرَفُ بـ «التَّفَاعُلِ المُتَسَلِّسِ» من الانْشِطَارَاتِ في عُنْصُرِ «اليورانيوم» لتَنْطَلِقَ تلك الطَّاقَةُ الجَبَّارَةُ في «المُفَاعِلَاتِ النووية»، فَإِنَّ «الثَّقَافَةَ العِلْمِيَّةَ» عند اخْتِرَاقِهَا لـ «الجَسَدِ الثَّقَافِيِّ» لِلْمُجْتَمَعِ هي القَادِرَةُ على بَدْءِ «التَّفَاعُلَاتِ التَّنْمُوِيَّةِ»، وإِطْلَاقِ شِرَارَةِ الطَّاقَاتِ الإِنْتَاجِيَّةِ، وَضَبْطِ مَسِيرَةِ التَّفَاعُلَاتِ الاجْتِمَاعِيَّةِ، وَتَطْوِيرِ الآفَاقِ الإِنْسَانِيَّةِ

والمدارك المعرفية. وما دُمنا في نطاق «الفيزياء النووية» فإن من المهم أن نعرف أن هناك «كتلة حرجة» من «المادة المشعة» لازمة لإحداث «التفاعل المتسلسل» وإطلاق «الطاقة النووية» من عقالها، وبالمقارنة مع «الواقع الثقافي» فإن هذا يعني أن هناك «تراكمات كمية» من معطيات «الثقافة العلمية» وأطرافها التي تقود - عند تراكمها وبلوغها ذلك «الكم الحرج» - إلى إحداث تلك «النقطة النوعية» التي هي تتويج لتلك التراكمات والتفاعلات والطُرُوحات في مضامير «الثقافة العلمية».

٦-٣) «الثقافة العلمية»: المدخل إلى تفكير «إشكالية التنمية»:

لقد وجدنا - في سياق فصول هذا الكتاب - أن «إشكالية التنمية» في «المجتمعات العربية» تكمن - أساساً - في «التّردّي المعرفي»، و«ضعف الإنتاجية»، وانعدام الدّور الحيوي في الإسهام في التفاعلات والتحوّلات المعاصرة. وأمّا أبرز المتطلبات للتّصدي لهذه التّحديات، فهو صياغة وتأسيس «ثقافة تنموية» تمكّن هذه المجتمعات من التغلب على أزمتها الثقافية وإشكالاتها التّموية، ومن الضروري والمنطقي أن تنبثق هذه «الثقافة» عن طبيعة العصر وظروف المرحلة؛ فالحاجة ملحة لـ «ثقافة تنموية» تقوم بدور «الوسيط» القادر على استيعاب معطيات «الحركة العلمية - التّقنية»، وتوفير الشّروط الخلقية والمعرفية والقيمية والسلوكية والاجتماعية والاقتصادية المتناغمة مع طبيعة هذه «الحركة» ومقتضياتها. تلك «الثقافة التّموية» المؤسّسة على «العلم» و«المعرفة» هي التي ستوفّر «البيئة المناسبة» لتشكل تلك «الذهنية» التي وصفها غازي القصيبي بأنها «الذهنية التّموية» وهي: (ذهنية علمية بالدرجة الأولى، بمعنى أنها تلجأ إلى الأسلوب العلمي في حلّ المشاكل بدلاً من التّخبط الخالي من كلّ منهجية أو الانحراف التلقائي تجاه الحلول الأيديولوجية)^(١٠). هذا - أيضاً - ما يؤكّده انطونيوس كرم بقوله: (إنّ التّوصّل إلى اكتشافات واختراعات هامة يكون مرتبطاً بالحاجات الملحة التي تواجه المجتمع وبطبيعة العلاقات والحوافز السائدة أو المتاحة في المجتمع. وإذا كان من المستحيل التنبؤ بلحظة حُصول اكتشاف أو اختراع ما، فإن أيّ اختراع أو اكتشاف لا

يُمْكِنُ اسْتِغْلَالُهُ والاستفادة منه عِلْمِيًّا واقتصادِيًّا واجتماعِيًّا إِذَا كَانَ الْمُسْتَوَى العامُّ للمعرفة والعلوم والاقتصاد مُتلائِمًا مع تحقيقِ مِثْلِ هذه الاستفادة أو الاستغلال. فهناك في التاريخ اكتشافاتٌ واختراعاتٌ هَامَّةٌ ضَاعَتْ، أو اسْتَغْلَتْهَا حضاراتٌ أُخْرَى، لعدم تَوْفُرِ حوافِزٍ ومُسْتَوَى كافٍ من التَّقدُّم الاقتصادي والاجتماعي في البلد الذي تَمَّ فيه الاكتشاف أو الاختراع أصلاً، أو لأنَّ القِيَمَ الاجتماعية السَّائدة كانت عَائِقًا لاسْتِخْدَامِ واستِغْلَالِ هذه الاكتشافات والاختراعات في مجالاتٍ تتناقضُ مع هذه القِيَم (٨٥).

كُلُّ هذه الاعتبارات المهمة تَجْعَلُ من «الثقافة العلمية» «قَاطِرَةَ الثقافة المعاصرة»، والرافعة اللازمة لقيام «الثقافة» بدورها التَّمَوِّي؛ ممَّا يَجْعَلُ «الثقافة العلمية» محوراً مُهِمِّناً من محاور «الثقافة التَّمَوِّيَّة»، ومدخلاً ضرورياً لتفكيك «إشكالية التنمية»، وركيزة صُلْدَةٍ في برامج التوعية والتطوير والمشاركة، ومكوِّناً حيويًّا من مكوِّنات التفاعلات الفكرية المعاصرة، وهذا ما يُوَكِّدُهُ جلين سيبورج بقوله: (بالإضافة إلى الحاجة إلى العلماء المُدرِّبين، وعلماء الرياضيات والمهندسين والعاملين غير المهنيين المُلمِّين بتجهيزاتٍ تقنيةٍ مُعَقَّدة، فإنَّ هناك حاجةً إلى فَهْمٍ واسعٍ النطاق للعِلْمِ بين عامة الناس) (٨٦).

إنَّ المُتأملَ لظاهرة «إشكالية التنمية»، سيَخْلُصُ إلى أنَّ «المُجتمعات النامية» ستظلُّ تدورُ في حلقاتٍ مُفْرَغةٍ في لهاثها وراء «نَقْلِ التقنية»، وتطوِيرِ التَّعليم، وتنشيطِ البَحْث، وتوطِينِ الصَّناعة، و«تنويع مصادِر الدَّخْل»، ما لم تهتَمَّ اهتماماً حقيقياً بتشييدِ الجُسُورِ المتينة مع «الفكر العلمي» ومُعْطياته لتشكيلِ «العقل العلمي الجمعي»، واستنباتِ «العلوم الحديثة» في البيئة، لتمتدَّ جُذُورُهَا إلى أعماقِ الكيان المُجتمعي، وتتفاعل مع أنسجته الثقافية وفعاليَّاته الفكرية، وتتسق مع توجُّهاتٍ مُثَقِّفيه وطُرُوحاتٍ مُفكرية وتفاعلاتٍ العامة؛ فتدافعُ الإسهامات والإبداعات بفعلِ «الوعي العلمي» السائد. أمَّا عندما نَتَحَدَّثُ عن «المُثَقَّفِ التَّمَوِّي» ووظيفته الاجتماعية ودوره التوعوي، فإنَّه من الضروري تحديد الشُّروطِ اللازمة لأداء تلك الوظيفة وإنجاح مقاصدها، وسنجدُ أنَّ «الفكر العلمي» يُمَثِّلُ العمادَ الرئيسَ لمنظومةِ الشُّروطِ اللازم توفُّرها، وهذا هو جوهر القضية ولُبُّهَا، وهنا يَبْرُزُ

أيضاً السؤال الاستنكاري الذي طَرَحَهُ جلين سيبورج: (كيف يُمكن للمواطن أن يتصرف بحكمة بشأن موضوعات تؤثر فيها قوى تقع خارج نطاق الأمور التي يفقهها؟) (٤٤).

وأما مخرَجُ «الثقافة العربية» من «المأزق القديم - المتجدد» في ظل التعامل مع «تفاعلات الساحة العالمية» بكل عناصرها ومقوماتها وآثارها، فإنه يكمن في ما يوجزه أحمد زويل بقوله: (صحيح أن المنطقة العربية تعاني من نزاعات ومن مشاكل داخلية تستنزف جل قدراتها ومواردها، ولكن يتعين على العرب، إذا كانوا يريدون الارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة، أن يحدثوا نهضة علمية حقيقية، وليس تغييراً تدريجياً. والعلم والتكنولوجيا هما العملة الجديدة للقرن الواحد والعشرين، ولن يمكن تغيير الوضع الراهن دون تحسين مستويات التعليم والمهارات واستحداث «ثقافة علمية») (٧٠). وأما عبد الغني عبود، فلا يتصور حدوث «تنمية ما»: (دون أن يتم هذا التغيير المنشود للمجتمع في اتجاه «العلم» و«التكنولوجيا»، ففي ظلهم يعيش كل فرد في العالم اليوم، حتى في البلاد المتخلفة، وفي إطارهما يتحرك كل مجتمع معاصر في شتى شؤون حياته، حتى لو كان هذا المجتمع متخلفاً، ومن ثم فإن «التنمية» اليوم تفرض ضرورة التحويل الفكري للمجتمع بأسره إلى الروح العلمية وإلى التكنولوجيا، وهما الدعامتان الأساسيتان لـ «التنمية») (٢٢).

وهكذا يتضح أنه من الضروري أن تصبح «الثقافة العلمية» مكوناً رئيساً وعضوياً في «الثقافة السائدة»، وأن تتفاعل - بحيوية وديناميكية - مع عناصرها المختلفة، لكي يتحقق ما أدركه تشارلز سنو من ضرورة لـ «لمجتمعات الغربية» عندما قال: (ينبغي أن يتم استيعاب العلم كجزء لا يتجزأ من كامل تجربتنا الفكرية، وأن يُستخدم بشكل طبيعي كما يُستخدم بقية الأنشطة الفكرية) (٣٢).

٦-٤) الطبيعة الاقترامية للعلوم والتقنية:

من بدهيات الحياة المعاصرة أن الهجمة التقنية العلمية المتسارعة والمتعاظمة قد غيرت وجه الأرض، وانطلقت في أرجاء السماء، وقلبت المفاهيم معاشاً وفكراً،

وبدلت أنماط الحياة وأشكال الحجر وتفاعلات البشر؛ ومن بدهياتها أن العصر هو «عصر العلوم والتقنية» فمن يمسك بزمام تلك الحركة النشطة - بكشوفها واختراعاتها وتطبيقاتها - يفرض هيمنته على الساحة العالمية؛ فأصبحت الحاجة لتبني الأنظمة العلمية والتقنية من ضرورات استمرارية حياة البشر وتسهيلها وتطويرها. وهكذا نجد أن «حركة العلوم والتقنية» تقتحم المجتمعات، وهي تفعل ذلك دون انتظار الإذن أو الحصول على الموافقة، وذلك بسبب ما تقدمه من سلع وخدمات وتطوير مستمر لأنماط العيش ووسائل الحياة، وما تولده من احتياجات متنامية في مختلف المجالات، وما تؤمنه من ابتكارات جديدة متتالية تتسم بجودة الأداء والرخيص ويسر استخدامها فقد تكون أصغر حجماً أو تكون أقل استهلاكاً للطاقة؛ وكل تلك الأسباب وغيرها تدفع إلى تزايد الطلب عليها والتسابق في اقتنائها.

لقد أدرك سليم البستاني في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي هذه «الخاصة الاقتحامية للعلوم والتقنية» مؤكداً أنها تمثل «روح العصر»، وخالصاً إلى أنه: (من حسن التدبير الموافقة لروح العصر. لأن من لا يوافق بالرضى يوافق على رغم أنه) ^(٤). ولكن فهم الشكل العام للظاهرة لا يعني إدراك خصائصها المميزة أو استيعاب عناصرها الأساس، كما لا يعني - على الإطلاق - توافر القدرة على التعامل معها بكفاءة، وتطويرها بفاعلية، والتكيف معها بإيجابية. ولذا فإن ما عهدناه في ثقافتنا من الإسهاب في الإنشائيات والجدل لا يخدم في فهم هذه الظاهرة، كما أنه لم يخدم أي قضية من قضايانا في الماضي أو الحاضر، بل كان وبالاً وشوْماً على الأمة عبر تاريخها. بطبيعة الحال، كان من المتوقع لمثل ذلك الاقتحام العارم أن يولد في «المجتمعات العربية» ردود فعل رافضة لهيمنته؛ ف«مقاومة التغيير» سنة كونية لا مناص عنها، ولكننا اعتقدنا أننا تغلبنا على مثل هذه «المقاومة» عندما سمحنا لأنفسنا بالتمتع بمعطيات العلم ووسائل التقنية، ولم نتنبه إلى ذلك «العداء الخفي» الكامن في وجداننا لهذه «المنظومة» التي تقتحم حياتنا ومأكلاتنا واتصالاتنا واقتصادنا وتفاعلاتنا الاجتماعية والفكرية، ويكون ملاذنا الوهمي - عادةً - هو ذلك «الموقف الانتقائي»، أو «الدعم اللفظي»، وهما لا

يَقْدَمَان شَيْئاً عَلَى طَرِيقِ الْإِنْجَازِ الْفِعْلِيِّ، بَيْنَمَا نَسْتَمِرُّ فِي تَقْدِيمِ «التَّأْزِلَاتِ الْاسْتِهْلَاكِيَّةِ» تَحْتَ وَطْأَةِ الْعَصْرِ وَمُقْتَضِيَاتِهِ، وَنَسْتَسَلِّمُ لِعُنْفَوَانِ «الْقُدْرَةِ الْاِقْتِحَامِيَّةِ لِحَرَكَةِ الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّةِ».

لَمْ تُدْرِكْ طُرُوحَاتُنَا وَمَشْرُوعَاتُنَا وَاسْتِرَاطِيَّاتُنَا الْمُخْتَصَّةُ بِ«التَّيْمَةِ» أَنَّ «الطَّبِيعَةَ الْاِقْتِحَامِيَّةَ لِلْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّةِ» هِيَ «رُوحُ التَّيْمَةِ» وَجَوْهَرُهَا الْأَصِيلُ؛ فَأَيُّ تَتْمِيَةٍ تَحْتَاجُ إِلَى كِيَانٍ عِلْمِيٍّ وَتَقْنِيَّاتٍ حَدِيثَةٍ قَادِرَةٍ عَلَى مُوََاكِبَةِ التَّغْيِيرَاتِ الْمُتَسَارِعَةِ، وَالْمُنَافَسَاتِ الْعَوْلَمِيَّةِ، وَحَلِّ الْمَشْكَلاتِ. وَلِذَا فَإِنَّ «الطَّبِيعَةَ الْاِقْتِحَامِيَّةَ لِلْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّةِ» لَيْسَتْ مُجَرَّدَ عُنَاوِرٍ مَادِّيَّةٍ وَأَدَوَاتٍ حِسِّيَّةٍ، وَلَكِنَّهَا أَعَمَّقُ مِنْ ذَلِكَ بِكَثِيرٍ؛ فَهِيَ تُوجِبُ إِدْرَاكَ أَنَّ نِسْبَةً عَالِيَةً مِنْ قُوَى الْعَمَلِ وَالْإِنْتِاجِ فِي مُجْتَمَعَاتِنَا سَوْفَ تَنْجُ - بِضَرُورَةٍ مُتَطَلِّبَاتِ «سُوقِ الْعَمَلِ» - إِلَى الْعَمَلِ فِي مِهَنٍ وَقِطَاعَاتٍ «كَثِيفَةِ الْاسْتِخْدَامِ لِلْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّةِ»؛ مِمَّا يَسْتَوْجِبُ التَّعَامُلَ مَعَ الْاِحْتِيَاجَاتِ النَّفْسِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَالْمَادِّيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ لِهَذِهِ الشَّرَائِحِ الْمُتَنَامِيَّةِ، الَّتِي أَصْبَحَتْ ظَاهِرَةً ضَاطِحَةً تَقْرِضُ نَفْسَهَا بِقُوَّةِ الْإِنْجَازِ، لِتَعْبُرَ بِحَيَوِيَّةٍ مِنْ «عَالَمِ الْأَشْيَاءِ» إِلَى «عَالَمِ الْأَفْكَارِ»، وَيُصْبِحَ التَّعَامُلُ مَعَهَا بَوْتَقَةً مُعَقَّدَةً، تَتَفَاعَلُ فِيهَا عَوَالِمُ فِكْرِيَّةٍ وَثَقَافِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ وَتَعْلِيمِيَّةٍ وَبَحْثِيَّةٍ، وَتُؤَثِّرُ فِيهَا سُلُوكِيَّاتٌ فَرْدِيَّةٌ وَهَمُومٌ جَمَاعِيَّةٌ وَمُمَارَسَاتٌ إِعْلَامِيَّةٌ وَعَوَامِلُ اقْتِصَادِيَّةٌ وَظُرُوفٌ سِيَاسِيَّةٌ.

إِنَّ الْمُتَأَمِّلَ فِي «الطَّبِيعَةِ الْاِقْتِحَامِيَّةِ لِلْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّةِ» يَرَى نَتِيجَتَيْنِ لِذَلِكَ «الْعُنْفَوَانِ الْاِقْتِحَامِيِّ» لَا ثَالِثَ لِهَمَا؛ فِيمَا أَنَّ تَقْوِدَ إِلَى الْإِغْرَاقِ فِي الْاسْتِهْلَاكِ وَالْاِتِّكَالِ عَلَى الْآخَرِينَ، وَهَذَا اسْتِسْلَامٌ مُرَوِّعٌ مُشَاهَدٌ فِي أَرْجَاءِ عَالَمِنَا الْعَرَبِيِّ؛ وَإِمَّا أَنَّ تُوَلَّدَ «اسْتِجَابَةٌ إِيْجَابِيَّةٌ» لـ«تَحَدٍّ صَارِخٍ» تَقْوِدُ إِلَى تَوَلِيدِ عُنَاوِرِ «التَّفَاعُلِ الْإِيْجَابِيِّ» مَعَ هَذِهِ «الْمَنْظُومَةِ الْعِلْمِيَّةِ - التَّقْنِيَّةِ» الَّتِي أَضَحَّتْ قَضِيَّةَ «حَيَاةٍ أَوْ مَوْتٍ» لِلْأُمَّةِ. وَأَمَّا أَهَمُّ مَقَوِّمَاتِ ذَلِكَ «التَّفَاعُلِ الْإِيْجَابِيِّ» فَهِيَ أَنَّ نُدْرِكَ أَنَّ لِهَذِهِ «الْمَنْظُومَةِ» عُنَاوِرَ «فِكْرِيَّةٍ - ثَقَافِيَّةٍ - اجْتِمَاعِيَّةٍ» مُتَكَامِلَةً تَتَغَلَّغُلُ فِي «الْوَعْيِ الْفَرْدِيِّ»، وَتَلْتَفُّ حَوْلَ «النَّسِيْجِ الْمُجْتَمَعِيِّ» لِتَصْنَعَ «الْبِيئَةَ الْمُنَاسِبَةَ» الْقَادِرَةَ عَلَى التَّعَامُلِ - بِفَاعِلِيَّةٍ وَحَيَوِيَّةٍ - مَعَ تِلْكَ «الطَّبِيعَةِ الْاِقْتِحَامِيَّةِ»، وَتَطْوِيْعَهَا لِمَا يَحَقِّقُ الْمَنَافِعَ وَالْأَهْدَافَ الْمَنْشُودَةَ. وَهَكَذَا تَبْقَى «الطَّبِيعَةُ الْاِقْتِحَامِيَّةُ لِلْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّةِ»

حقيقة راسخة متنامية لا مرأى فيها - شئنا أم أبينا - ، ويبقى الخيار أمامنا إما الإغراق في إنشائياتنا ومواعظنا وقصائِدنا بينما يندفع «الطوفان الاستهلاكي» و«المد التَّكالي» ليقْتَلع الجذور ويقوِّض دَعَائِم التماسك، وإما أن نفهم خصائص ذلك الطوفان، ونروِّض منابِعَه، ونركب موجَّته، ونستوعب ثقافته، وننطلق في ساحاته.

٥-٦) «الثقافة العلمية» في «التجربة الغربية» :

لقد أثارت أطروحة تشارلز سنو^(٣٢) عن «إشكالية الثقافتين» جدلاً كبيراً في العالم الغربي (انظر الفصل الثاني) ، وما زالت آثارها تتفاعل على مختلف الأصعدة. وبالرغم من أن طرح سنو كان طرحاً نخبوياً؛ أي أنه كان معنياً - في المقام الأول - بالنخب الفكرية، وناقداً لانعدام التواصل بين أصحاب «التخصصات الأدبية والإنسانية» من جهة، وبين أصحاب «التخصصات العلمية» من جهة أخرى، إلا أنه - في تفاعلاته وآثاره وامتداداته - أكد ضرورة إقامة الجسور بين «الحركة العلمية» وبين «الجمهور» بشكل عام.

لقد رأى كثير من المفكرين أن التفاعل بين «الحركة العلمية» وبين «المجتمع» ضرورة لا مناص عنها لتطوُّير «المجتمع العلمي» الذي يستمد متانته من «التكامل البنيوي» بين أجزائه و«الترباط العضوي» بين عناصره مما يجعل «التقدم العلمي - التقني» محكوماً بمدى تفاعل الجماهير معه وحماسهم له وإدراكهم لأبعاده واستجاباتهم لمقتضياته^(٨٦). وهذا ما تقرُّره الرؤية العلمية - الثقافية - التعليمية التي طرحت في أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية في دليل يُعرف باسم «العلم لكل الأمريكيان»^(٩٤) حيث ورد فيه: (يُمكن لعادات العقل العلمية مُساعدة الناس في كلِّ مناحي الحياة للتعامل بحكمة مع المشكلات التي غالباً ما تتطوُّي على الأدلة، والاعتبارات الكمية، والحجج المنطقية، والشك؛ ولذا فإنه بدون القدرة على التفكير النقدي وبشكل مُستقل، فإن المواطنين يُصبحون فريسة سهلة للمتعبين والمهترمين المخادعين ومزوَّدي الحلول البسيطة للمشكلات المعقَّدة)؛ وفي مقام آخر يؤكد هذا الدليل - أيضاً - : (إنَّ قدرة تعزيز الحياة الكامنة في العلم والتقنية لا يُمكن تحقيقها، ما لم يتمكَّن الجمهور بشكل عام من فهم العلوم

والرياضيات والتقنية، واكتساب عادات العقل العلمية. إنه بدون مواطنين يتمتعون بوعي علمي فإن استشراف عالم أفضل لا يكون واعدًا).

وأما فيما يتعلق بترسيخ «الثقافة العلمية» في «التركيبة الثقافية العامة»، فقد أدركت «المجتمعات الغربية» أهمية «الكم» و«الكيف» في آن واحد، كما حرصت تلك المجتمعات على الاستفادة من «القانون الفيزيائي» الذي ينص على أن (التراكم الكمي يقود إلى تغيير نوعي)، وهي حقيقة يصوغها محمد عابد الجابري قائلًا: (إن العلاقة بين الكم والكيف في عملية التقدم علاقة جدلية، علاقة تأثير متبادل: إن اتساع الكم شرط في نمو الكيف، ونمو الكيف شرط في تعميق جذور الكم)^(١). من هذا المنطلق برز الدور الحاسم لـ «الثقافة العلمية» في تطور «المجتمعات الغربية»، وراحت جهودها تتركز - كما وكيفا - في توسيع نطاق «الثقافة العلمية» وترويج وسائلها، ووجدت مقولة «العلم للجميع» عندهم حضوراً مميزاً واهتماماً مكثفاً من صانعي القرار، وأصبحت هذه المقولة شعاراً قومياً وأولوية بارزة في التخطيط والاهتمام والدعم في «الدول المتقدمة»، كما برزت على الساحة عندهم حوارات وندوات ومؤلفات وإصدارات تركز - بعنفوان - على قضية «العلم والمجتمع».

وهكذا نشطت في «العالم الغربي» البرامج المختلفة لـ «التوعية العلمية»، وهي الممارسة الفاعلة لنشر «الثقافة العلمية»؛ فراحت المطابع تقذف يومياً عشرات الكتب والنشرات والدوريات في مجالات مختلفة من العلوم لتبسيطها وطرح حقائقها وأهدافها في سلاسة ويسر، واحتضنت وسائل الإعلام طرؤحات وبرامج وتوجهات تعنى بـ «الثقافة العلمية»، وتعددت الوسائط والندوات والمحاضرات، وتأسست عندهم الجمعيات والهيئات العلمية - على المستوى المحلي والقطري والدولي - المهتمة بالتفاعل مع «الجمهور» وتهيئة «مناخ علمي» يساعد على زرع «الثقافة العلمية» في تربة المجتمع، وتغلغلها في نسيجه. وأما على المستوى الفكري والأكاديمي فقد تعمق عندهم الاهتمام بموضوعات «تاريخ العلوم» و«فلسفة العلوم» و«اجتماعيات العلوم» مما رسخ أصول التفاعل الجاد بين «العلوم الإنسانية» و«الفكر العلمي»، ونجمت عن ذلك رؤى عميقة في طبيعة

تَرْكيب «المَعْرِفَةِ العِلْمِيَّةِ» وطريقة اعْتِمادها على «التَّكْوِينِ الثقافيِّ» للمُجْتَمَعِ من أَعْرَافٍ ومُمَارَسَاتٍ وقيَمٍ وأفكار. لقد تَبَلَّوْرَ عن كُلِّ ذلك إدْرَاكٌ وطيْدٌ بأنَّ «العلوم» هي «مَنْظُومَةٌ» من الأنشطة الثقافيَّةِ، تُمَثِّلُ تَعْبِيرًا لِتَوَجُّهِ المُجْتَمَعِ نحو العَالَمِ والكَوْنِ والحياة، تماماً كما تُعَبِّرُ الفُنُونُ والأَدْيَانُ عن تَوَجُّهَاتِ ذلك المُجْتَمَعِ، ممَّا يَعْنِي عدم إمكانيَّةِ فَصْلِ العلوم عن القضايا الأساس في السِّيَاسَةِ والأَخْلَاقِ والاِقْتِصَادِ والتَّفاعُلاتِ الاجْتِمَاعِيَّةِ، ويُلَخِّصُ كونراد وودنجتون (C.H. Waddington) تلك الرُّؤية بقوله: (العِلْمُ ليس فقط مَجْمُوعَةٌ من الوسائل، ولكنَّه تَوَجُّهُ نحو العَالَمِ وطريقةُ حياة) ^(٨٩).

وأما السُّؤالُ الاسْتِنْكَاريُّ الذي يَطْرَحُهُ جلين سيبورج بقوله: (مَنْ في زماننا هذا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقومَ بِنَقْدِ مَقْبُولٍ للحياة دون مَعْرِفَةٍ قِيَمٍ وطُرُقٍ وديناميكيةِ العِلْمِ؟) ^(٩٠)، فإنَّه سُّؤالٌ كبيرٌ في مضامينه وأبعاده وتبعاته؛ فلقد أَصْبَحَ من البدهيات المَعْرُوفَةِ أَنَّ القضايا المُعاصرةَ إمَّا أَنَّها نِتَاجُ مُباشِرٍ لآثار «العلوم والتَّقْنِيَّةِ»، أو أَنَّها إَفْرَازَاتُ جَانِبِيَّةٍ تَمَخَّضَتْ عن تفاعُلاتِ «الحركة العِلْمِيَّةِ» وتَسَارُعِهَا المُذْهِلِ؛ وفي كُلِّتا الحَالَتَيْنِ، فإنَّ المُجْتَمَعَاتِ في حاجةٍ إلى «رُؤيةٍ عِلْمِيَّةٍ» لفَهْمِ هذه التَّأثيراتِ والتَّعاملِ معها بكفاءةٍ ونُضْجٍ، ولكنَّ الإشْكَاليَّةَ الكُبْرَى تَبْقَى في أَنَّ القضيةَ ليستْ قضيَّةَ مَجْمُوعَاتٍ من أَهْلِ الاختصاصاتِ العِلْمِيَّةِ تَجْتَمِعُ ثم تَنْفُضُ بعد تَشْخيصِ العِلَلِ وطَرْحِ الحُلُولِ، ولكنَّها قضيَّةُ مُجْتَمَعٍ بِأَسْرِهِ، يتعاملُ مع المُسْتَجِدَّاتِ سَلْباً وإيجاباً، وهي قضيَّةُ أَفْرَادٍ يُمارِسُونَ حياتهم اليوميَّةَ، فيؤثِّرون ويَتَأثَّرُونَ، وهي قضيَّةُ أخطاءٍ وإبْداعاتٍ وإحباطاتٍ وإنجازاتٍ تتفاعلُ في بَوْتَقَةِ الفِكرِ والمُمَارَسَةِ، وتصوِّغُ - في النِّهايةِ - مُعادلاتِ التَّفَوُّقِ أو صِفاتِ الإخْفاقِ؛ ومن هذا المُنْطَلَقِ تَبَرَّزُ أَهميَّةُ «الوَعْيِ العِلْمِيِّ الجَمْعِيِّ» الذي يَصْنَعُ الفُرُوقَ بين «الأُمَمِ المُتَقَدِّمَةِ» و«الأُمَمِ المُتَخَلِّفَةِ».

٦-٥-١) بين «الثقافة العلمية» و«الديموقراطية»:

لقد أدْرَكَ «المُجْتَمَعُ الغَرْبِيُّ» أَهميَّةَ «الثَّقافةِ العِلْمِيَّةِ» لسببَيْنِ رَئيسِيَّين ^(٩١):

(١) إنَّ القَاعِدَةَ الجماهيرية العريضة المُتفاعِلَة مع «الفِكرِ العِلْمِيّ» والمُتواصِلَة مع «الحركة العِلْمِيَّة - التّقنيَّة» هي مَنْبَتُ المَواهِبِ ومُسْتَوْدَعُ القُدْرَاتِ ومَكْمَنُ الطّاقَاتِ، وهي التي تُزوّدُ المُجْتَمَعِ بالعلماء والباحثين والتّقنيين، وكلّما اتّسَعَتْ هذه القَاعِدَة، نَمَتْ اِحْتِمالاتُ الإبداع والإنجاز، وزادتْ فُرْصُ بُرُوزِ العُقُولِ المُبدِعة والكفاءاتِ المُنتِجة.

(٢) لقد كان للاعتبارات السياسية والاقتصادية أثرٌ كبيرٌ في الاهتمام بـ«الثقافة العِلْمِيَّة»؛ فـ«دافعُ الضّريبة» عندهم هو الذي يُؤثّر - بمتابعاته ومُساءلاته - في أَوْجِهِ الإنفاق، وبالتالي فإنّ الدّعمَ الماليّ الضّخمَ المَطْلُوبَ لمُختلف البرامِج والمَشْرُوعاتِ العِلْمِيَّةِ يتطلّبُ درجةً عاليةً من «الاستِحسانِ الثقافيّ» للعلوم بين العامّة. وفي هذا السّياق يقول جلين سيبورج^(٤٤): (إنّ مبادئ العلوم تُهيمنُ على العديد من قضايا اليوم والغد الحاسمة، فإذا كان جوهرُ الديموقراطية هو مُمارَسَةُ التّأثيرِ من قِبَلِ مُواطنين مُزوّدِين بالمعلُومَاتِ كما أعتقد، فإنّ هذا يَعْنِي أنّ فَهْمَ المبادئ الأساسيّة لـ«العِلْمِ» يَنْبَغِي أن يكون مُؤَسَّساً بشكلٍ واسعٍ في المُجْتَمَعِ)؛ وَيَصِفُ سيبورج «العِلْمَ» بقوله: (إنّ لديه قُدْرَةً لم تتوفّر لأيّ أداةٍ أُخرى عرفها الإنسان، ولذا فإنّه بدون مَعْرِفَةِ مبادئه العامة، فإنّنا غير جَاهِزين للأداء السّليم في مُجْتَمَعٍ ديموقراطيٍّ في عَصْرِ الفضاء).

ما هو أهمُّ من ذلك، وهي قضيةٌ مطروحةٌ - بامتيازٍ وبقلقٍ - أمام «الدُّول النّامية»، أنّ نُمُو «الديموقراطية» يَحْتَاجُ إلى توافُرِ شُرُوطٍ فِكرِيَّةٍ ومُجْتَمَعِيَّةٍ وعَمَلِيَّةٍ تَتَجَسَّدُ - بشكلٍ جَلِيٍّ - في مفاهيم «العلوم والتّقنية» وتأثيراتها ومسارات عملها؛ فلم يكن الأمرُ مُصادفةً أنّ نُمُو «الديموقراطية» في «المُجْتَمَعات الغربيّة» منذ القرنِ السّابعِ عشرِ الميلاديّ كان مُواكِباً للتّطوُّرِ العِلْمِيّ، والكُشُوفاتِ الطّبيعيّة، وما تَرَتَّبَ عليها من آثارٍ عمليّةٍ وتطوُّراتٍ اِقْتِصاديّةٍ وتغيُّراتٍ مُجْتَمَعِيَّةٍ. فليس من المَعْقُولِ أنْ نقول إنّ شُعُوبَ ما قبل القرنِ السّابعِ عشرِ كانتْ غيبيّةً أو لا تَعْرِفُ معاني «الديموقراطية» ودلالاتِها خاصّةً وأنّ هذا المَفْهُومَ قديمٌ ومُتَأَصِّلٌ في «الفِكرِ اليونانيّ»، ولكن انْعِدَامَ «الشُّرُوطِ الموضوعيّة» ذات

التّراکُماتِ الفِکْریّةِ والعِلْمیّةِ والاجْتِماعیّةِ والعملیّةِ هی التي أَخَرَتْ بُرُوزَ الظّاهِرةِ فی «المُجتمعات الغریبیّة».

إنّ التّفاعُلاتِ السّریعةَ وشِبّهَ الآنیّةِ التي تَطُرُ على «المُجتمعات الغریبیّة» فی ظلّ التّضاضِ بین «الدِّیموقِراطیّة» و«الثّقافة العِلْمیّة» تَتَجَلّى فی أمثلةٍ لا حَصَرَ لها؛ فعلى سبیل المِثالِ تَمَخَّضَ السَّبْقُ الفِضائی، الذی أَحْرَزَهُ «الاتّحاد السّوفییتی» فی عام ١٩٥٧م بإطلاقهِ «قَمَرًا سبوتنیک»، عن زَوْبَعَةٍ فی «المُجتمعات الغریبیّة»، ونشطَ جَدَلٌ واسعٌ حولِ جَوَانِبِ الإخفاقِ فی مَنظُومَتِهِم العِلْمیّةِ والثّقافیّةِ، وأدّى فی الوَقْتِ نَفْسَهُ إلى قِیامِ الرّیس الأمريكيّ أیزنهاور بتأسیس «وكالة الفضاء الأمريكيّة (ناسا)» فی عام ١٩٥٨م، كما طلب من «اللّجنة الاستشاریّة العِلْمیّة» المُرتَبِطَة به، وكان أحدُ أعضائها جِلین سیبورج^(٤٤)، أن تَتَوَلّى دراسةَ بَعْضِ هذه المُشکلات، وبالفِعلِ قَدِمَتْ له اللّجنة فی عام ١٩٦٠م تَقْرِیراً بعنوان (التّعلیمُ لِعَصْرِ العلوم). لقد أَكَّدَ ذلك التّقريرُ الدّورَ الحیوی لـ«الثّقافة العِلْمیّة» فی المُجتمعات المُعاصِرةَ حیث ورد فیهِ ما یلی: (إنّ المُواطنین فی مُجتمعٍ دیموقِراطیّیّ الیوم یَنبَغی أن یَفْهَمُوا «العِلْمَ» لكي تكون لهم مُشارَکَةٌ واسِعةٌ وذکیّةٌ فی کثیرٍ من القِراتِ القومیّة. إنّ هذه القِراتِ فی طَوْرِ الصُّنْعِ الآن، ولا یُمْکِنُ تأجیلُها لِمُدّةِ عِشرین عاماً ریثما نقومُ بِتَحْسینِ نِظامِنَا التّعلیمیّ الحالیّ عندما یُکُونُ خَریجُوه نِسْبَةً مُهمّةً من النّاخِبینِ النّاضِجین. وبالتالي فإنّه لا مَفَرَّ من الاضْطِرارِ الآن إلى تزویدِ کِبَارِ التّعلیمِ فی العلوم یكون مُکثِّفاً وعالی المُستوى ومُوجَّهاً إلى أولئک الذین لا یعرفون حتّى الأساسیّات)^(٤٥). وهكذا أَصْبَحَتْ «الثّقافةُ العِلْمیّةُ» مِعیاراً یُقاسُ به مُستوى تَطوُّرِ المُجتمعات، فعلى سبیل المِثالِ اتّفَقَتِ الدُّولُ الأعضاء فی «مُنظَمة التّعاونِ الاقْتِصادیّ والتّیمیّة» (OECD) على إَعْدادِ برنامجٍ یَهْدِفُ إلى تَقْویمِ مدى إمکانیّات الشّباب من فِئةِ عُمُریّةٍ مُحدّدةٍ بـ«١٥ عاماً»، وقِیاسِ درجةِ اسْتعدادِهِم لِمُواجهَةِ الحیاةِ العملیّةِ، وجَعَلَتْ «الثّقافةُ العِلْمیّةُ» من أهمِّ مِعاييرِ البرنامجِ التي مَكَّنَتْ من إَجْراءِ التّصْنیفِ^(٩٥).

٦-٦) «الثقافة العلمية» و«مجتمع المعرفة»:

لقد ضربت «الثورة العلمية» التي انطلقت في أوروبا في القرن السابع عشر الميلادي أطنابها في مختلف مناحي الحياة المعاصرة، وتمددت في رحاب الأرض وآفاق السماء، وراحت في تراكم مذهل وتسارع حثيث تنتج قلاعاً من الإنجازات والمعلومات والاكتشافات فيما عُرف بـ «انفجار المعلومات» لتدلف البشرية إلى عالم «مجتمع المعلومات» مما قاد - بالضرورة - إلى تحولات جذرية في طبيعة «المجتمعات المتقدمة» وخصائصها وتفاعلاتها وعلاقاتها؛ وهكذا من رحم «مجتمع المعلومات» ولد «مجتمع المعرفة». ذلك ما يؤكدُه «التقرير العالمي لمنظمة اليونسكو»^(٨٣)، الصادر في عام ٢٠٠٥م تحت عنوان «من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة»، فيقول: («مفهوم المعرفة» هو في قلب هذه التحولات إذ يُعترف اليوم بأن المعرفة أضحت موضع رهانات اقتصادية وسياسية وثقافية واسعة إلى حد أننا نستخدمها في وصف المجتمعات التي نبدأ بالكاد في تبين ملامحها). وأما ما يميز «مجتمعات المعرفة» فهو: (في قلب «مجتمعات المعرفة» هناك القدرة على تحديد وإنتاج ومعالجة وتحويل ونشر واستعمال المعلومات لخلق وتطبيق المعارف الضرورية للتنمية الإنسانية، وهي تستند إلى رؤية للمجتمع تساعد على الاستقلالية التي تضم مفاهيم التعددية والانخراط والتعاون والمشاركة)^(٨٣). وهكذا أصبح الحديث اليوم هو عن «اقتصاد المعرفة» حيث تكون «المعرفة» هي «المادة الخام» و«المنتج الرئيس» في آن واحد؛ فهو، بشكل عام، ذلك الاقتصاد الذي تؤسسه العناصر البشرية، وتطوره المؤسسات الاجتماعية القادرة على اكتساب المعرفة الحالية والمستقبلية، واستيعابها، وإنتاجها، ونقلها، وتسويقها، بفعالية وكفاءة لرفع درجة النمو والقدرة التنافسية في الاقتصاد.

تلك التحولات الجذرية في «التفاعلات المعلوماتية» من ناحية، و«التطبيقات الاقتصادية» من ناحية أخرى، أعطت أبعاداً جديدة لـ «مفهوم التنمية»، وتمخضت عنها عناصر حيوية في «التفاعلات الاجتماعية والثقافية»، فبينما (يرتكز مفهوم «مجتمع

المعلّومات» على الإنجازات التكنولوجية فإنّ مفهوم «مجتمع المعرفة» يتضمّن أبعاداً اجتماعية وأخلاقية وسياسية أكثر اتساعاً بكثير^(٨٢)؛ وهكذا أصبح الحديث الرئيس في «المجتمعات المتقدّمة» هو عن بُزوغ «مجتمع المعرفة» وسعيها الحثيث إلى تمكين قواعده وترسيخ أركانه وتطوير فعاليّاته. وأمّا «المجتمعات النامية» فإنّ فرصتها الوحيدة، لأيّ مستقبلٍ يُرتجى في «اللفية الثالثة»، تكمن في محاولة التعامل مع شروط «مجتمع المعرفة» والتفاعل مع مقتضياته، وأصبح أهمّ ما يقبّع في قلب التحديات هو ذلك «التدافع المجتمعي والثقافي والفكري والمعرفي» المنطلق - بالضرورة - نحو حسم القضايا في اتجاه التوافق مع متطلّبات «العصر» عبر تأسيس «مجتمع المعرفة» وتوطيد مقوّماته على ركائز متينة تجد في «الهوية» مأمناً لها، وفي «الثوابت» ترسيخاً لجذورها، وفي «المستقبل» تناغماً مع تفاعلاتها.

أمّا المشكلة فهي ليست - في رأيي^(٧٨) - في تعريف «مجتمع المعرفة» أو تحديد أسسه ومقوّماته، حيث لا توجد هناك ألفاظ أو أسرار، ولعلّ التحدي الأكبر في هذا المساق أن التّظير له سهل طيّع لئِنْ، ولذا تزخر أدبيّات الجامعات وإستراتيجيات المؤسّسات - في العالم العربي - بالدّندنة حول هذا المصطلح وغيره من مصطلحات أخرى متناغمة، مثل: «اقتصاد المعرفة»، و«التّمية المُستدامة»، و«توطين التقنية». إنّ الانتقال من إطار الطّموح والتّظير والتّمني، إلى واقع التّطبيق والممارسات والإنجاز، يمثّل - عادةً - مكمن الفشل الرئيس في تجارب «الدول النامية»، فتريد المصطلح والتّغني به أمراً «ليس عليه جُمرك» - كما يقولون -، ولكن السؤال هو: (هل استكملت هذه المجتمعات شروط «مجتمع المعرفة»، وتأهّلت لمتطلّباته، أم أنّها تقفز في فراغ، وتعتقد أنّ من السّهل حرق المراحل؟).

إنّ «مجتمع المعرفة» في «العالم المتقدّم» هو «نموذج معلّوماتي - ثقافي - اجتماعي» نتج عن تفاعلات عميقة - ثقافياً ومعلّوماتياً ومجتمعيّاً وتعليمياً وبحثياً -، وشروط صارمة على عوالم الاقتصاد والإنتاج والابتكار والاكتشاف، وضوابط حاسمة على مضامين القيم والمفاهيم والممارسات؛ وكلّها - عبر ولادة صعبة - استطاعت - بتراكُماتها المتلاحقة

- أن تُحدِث «النَّقْلَةَ النُّوعِيَّةَ» المطلوبة؛ ولذا فإنه لا يُمكنُ بحالٍ لـ «المُجتمعات النامية» أن تنجح في الانضمام إلى «نادي مجتمعات المعرفة» دون أن تتوافر لها مقومات «التأهيل المناسب»، والتهيئة الجادة لـ «البنية التحتية» اللازمة. وفي هذا السياق لا بد من تأمل الشروط الرئيسة للانضمام إلى «نادي مجتمعات المعرفة»؛ لأن ذلك لن يتم اعتباراً أو ارتجالاً أو بمحض الصدفة أو بحركات بهلوانية دعائية؛ فـ «التحوُّلات الكبرى» في التاريخ لا تتحقق إلا إذا ظهرت مواصفات تؤهل لهذه التحوُّلات، ولا يمكن استباق نتائجها قبل أن تكتمل مقدماتها، وتتوافق مكوناتها، ويتشكل مناخها.

إن هذه الحقيقة الحاسمة تستدعي التعرف على خصائص «مجتمعات المعرفة» ومواصفاتها، وتتطلب استيعاب تلك الشروط في الخطط والآليات والبرامج على مختلف الأصعدة، وهذه الشروط، للتأهيل لـ «مجتمع المعرفة»^(٧٨،٩٦)، أربعة:

(١) الشرط المعرفي. (٢) الشرط اللغوي.

(٣) الشرط الاجتماعي. (٤) الشرط الثقافي.

ويهمُّنا في هذا السياق الشرطين «الاجتماعي» و«الثقافي»، وسنؤجل التطرُّق إلى الشرطين، «المعرفي» و«اللغوي»، إلى الفصل الثامن من هذا الكتاب.

٦-٦-١) الشرط الاجتماعي:

لقد أصبح من البدهيات المعروفة أن القضايا المعاصرة هي إما أنها نتاج مباشر لمعطيات «العلوم والتقنية»، أو أنها إفرازات جانبية تمخضت عن تفاعلات «الحركة العلمية» وتسارعها المذهل؛ وفي كلتا الحالتين، فإن المجتمعات في حاجة إلى «رؤية علمية» لفهم هذه التأثيرات والتعامل معها بكفاءة ونضج، وبما أن «المعرفة العلمية» تعتمد - في المقام الأول - على «الرأس مال البشري»، فإن قدرتها على تأدية دور محوري تكمن في توضيح صورتها، وتبسيط محتوياتها، وإبراز معالمها للمجتمع بمختلف فئاته وشرائحه.

إنَّ «الإشكالية الكبرى» هي أنَّ القضية ليست قضية مَجْمُوعَاتٍ من أهل الاختصاصات العلمية تَجْتَمِعُ ثمَّ تَنْفُضُ بعد تَشْخِصِ العِلَلِ وطَرْحِ الحُلُولِ؛ فـ«مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ» ليس «مُجْتَمَعاً نُخْبَوِيّاً»، ولكنه قضية مُجْتَمَعٍ بِأَسْرِهِ يتعاملُ مع المُسْتَجِدَّاتِ - سَلْباً وإيجاباً -، وهو قضية أَفْرَادٍ وَمَجْمُوعَاتٍ يُمارِسُون حياتهم اليومية فيؤثِّرون ويتأثَّرون، ليصوغوا - في النهاية - مُعادلاتِ التَّفَوُّقِ أو صِفَاتِ الإخْفَاق؛ ومن هذا المُنْطَلَقِ تَبَرُّزُ أهمية «الوَعْيِ العِلْمِيِّ الجَمْعِيِّ» الذي يَصْنَعُ الفُرُوقَ بين «الأُمَمِ المُتَقَدِّمَةِ» و«الأُمَمِ المُتَخَلِّفَةِ». إنَّ «مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ» «مُجْتَمَعٌ شَامِلٌ» قَادِرٌ على أن يتفاعل، بِلُغَتِهِ وثقافته وهُوِيَّتِهِ، مع مُعْطِيَاتِ «العَصْرِ» ومُسْتَجِدَّاتِ «المَعْرِفَةِ» بحيث تُشَارِكُ جميع الشَّرَائِعِ ومُخْتَلَفِ الفِئَاتِ في اسْتِيعَابِ «المَعْرِفَةِ» وإنتاجها وتوظيفها. إنَّ هذه الحقيقة تَفْتَحُ على فضاءاتٍ واسعةٍ قَارِعَةِ الجَرَسِ - بَقُوَّةٍ وعُنْفوانٍ - أمام وسائل الإعلام، ورجالِ التَّعليمِ، وأكاديميِّ البحوث، وأطْيَافِ «المُجْتَمَعِ المَدَنِيِّ»، وقطاعات الخِدْمَاتِ والتَّدريبِ والإنتاج، ليتولَّى كُلُّ طَرَفٍ مَسْئُولِيَّتَهُ بفاعليَّةٍ لتوليد «الإرادة الجماعيَّة» الواعية القَادِرَةِ على قَطْعِ الأشواطِ العمليَّةِ على طريق «مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ»؛ فالعطاءُ العِلْمِيُّ إنَّ بَقِيَ أسير عَقْلٍ وَاحِدٍ انْتَهَى بنهايته، كما أنَّ بَقَاءَ العملِ العِلْمِيِّ حَبِيسُ أسوار معاقِلٍ هنا وهناك هو حُكْمٌ عليه بالفناء، أو ارْتِهانُهُ لعطاءاتِ الآخرين وإنجازاتهم.

ولا بُدَّ أن نَتَوَقَّفَ هنا أمام مُصْطَلَحِ «مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ»؛ لنُدْرِكَ أنَّنا نَقِفُ أمام مُصْطَلَحَيْنِ مُتَكَامِلَيْنِ، وهما «مُجْتَمَعٌ» و«مَعْرِفَةٌ»؛ فالأساسُ في هذا التَّركيبِ هو «التَّفاعُلُ المُجْتَمَعِيُّ» مع «المَعْرِفَةِ»، وجَعْلُهَا مُتَاحَةً لِكُلِّ فِئَاتِ المُجْتَمَعِ؛ فـ(«مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ» هو مَشْرُوعُ مُجْتَمَعٍ)^(٨٣)، ممَّا يَعْنِي أَنَّهُ يَطْمَحُ إلى تَكْوِينِ «المَجْمُوعِ البَشَرِيِّ» الذي يتفاعل - بحيويَّةٍ - مع «الانْفِجَارِ المَعْلُومَاتِيِّ»، ويتعاملُ - بإيجابيَّةٍ - مع المُعْطِيَاتِ الإنسانيَّةِ والثقافيَّةِ والبيئيَّةِ، وَيُطَوِّعُ - بمهارةٍ - حقائق «الثَّوْرَةِ العِلْمِيَّةِ» المُتنامِيَةِ عبر الكَوَكِبِ الأَرْضِيِّ وفي آفاقِ المَجَرَّاتِ الكونيَّةِ. وأمَّا أَبْرَزُ خصائصِ «مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ»، فهي الكَفَاءَةُ العَالِيَّةُ في تَأْمِينِ «النَّفَازِ إلى المَعْرِفَةِ والمَعْلُومَاتِ للجميع»، ولذا فإنَّه: (لن تتمكَّنَ «مُجْتَمَعَاتِ المَعْرِفَةِ» في القَرْنِ الواحد والعشرين من بُلُوغِ حِقْبَةٍ جديدةٍ من التَّنْمِيَةِ

الإنسانية والمستدامة إلا بشرط لا يقوم فقط على تأمين نفاذ شامل للمعارف، بل أيضاً على مشاركة الجميع في «مجتمعات المعرفة»^(٨٣).

٦-٦-٢) الشرط الثقافي:

ولأن «الثقافة» هي: «الوسط الذي يحمل مجمل النشاط البشري، ويضم المفاهيم السائدة والقيم المهيمنة، ويبلور الأولويات والاهتمامات، وينظم المدارك والعلاقات»، فإنها تصبح ذات تأثير حاسم في عمليات «التحول الكبرى»، ومنطلقات «التأهيل الشامل»، ويتطلب ذلك جهداً كبيراً لإعادة صوغ «الثقافة» بما يتناغم مع متطلبات «مجتمع المعرفة» وضوابطه؛ وهذا يعني أن هناك ثقافة لازمة لـ «مجتمع المعرفة»، وهي بالضرورة «ثقافة تنموية» عمادها «الثقافة العلمية»، وأدواتها «العلوم والتقنية»، وروافدها «المعارف الإنسانية» بتشكيلاتها وانتماءاتها المختلفة.

إن تلك الرؤية تقتضي التعامل الجاد مع «مفهوم الثقافة التّموية»، حيث تصبح «التّمية» قيمة ثقافية وفكرية وسلوكية واجتماعية؛ لتحقيق شروط «البيئة الصحية»، وتصنع «الوسط الفعال»، لتنمية طاقات وقدرات بشرية تحترم مهنها، وتطور مهاراتها، وتهتم بالإتقان، وتوظف الإمكانيات والموارد. وهكذا نجد أن «الثقافة العلمية» تقبع في قلب «الثقافة التّموية» وقوداً ودافعاً ومحركاً، وتبرز بصفاتها الذراع الفاعلة لـ «الثقافة المعاصرة» في أطرها المختلفة وأطرافها المتعددة، مما يعني أن نشر «الثقافة العلمية» هو جزء محوري من جهود الانضمام إلى «نادي مجتمع المعرفة» عبر تجاوز «التعامل السطحي» مع «العلوم والتقنية»، وتهيئة تربة خصبة لإنتاج علماء ومهارات وكفاءات قادرة على «التعامل الإيجابي» مع متطلبات «مجتمع المعرفة» عبر «التطوير النوعي» لتفكير الفرد، وتعميق قيمته الذاتية، وتنمية «الحس العلمي» لديه، ورفع درجة إسهامه المجتمعي والثقافي والتّموي.

(٧-٦) «الثّافة العِلّميّة»: أولويّة للمُجتمعات العربيّة:

إنّ «الثّورة العِلّميّة - التّقنيّة» تفرّض إيقاعاً خاصّاً على المُجتمعات البشريّة كافّةً بغضّ النظر عن خلفيّاتها الثّقافيّة، وأُسُسها العقائديّة، وموروثاتها التّقليديّة، وأعرافها المُتباينة؛ فالعالم يتحرّك حثيثاً نحو «حضارة عالميّة» يصبّغها «الفكر العِلّمي» بألوانه المميّزة، وتُشكّلها المُعطيات التّقنيّة بقفزاتٍها المُذهلة، ويتسابق الجميع في طُمُوح مُشترِكٍ نحو تحقيق ما أطلقوا عليه اسم «مُجتمع المعرفة». لقد برزت - في حيويّة وعُنفوان - معالمُ هذه «الحضارة العالميّة»، وما تفرّضه من ضُغوطٍ وتداخلاتٍ وتَعقيداتٍ وهيَمَنَةٍ، وتجلّى كلّ ذلك في الظّاهرة المُعرّوفة باسم «العولمة» التي أَصَبَحَتْ - كما هو معلومٌ - قضيةً مطروحةً في جدلٍ مُتزايدٍ، وتأويلاتٍ مُتباينةٍ، وحوارٍ مُكثّفٍ على مُختلف الأصعدة.

لقد رأينا - في الفصل الثّاني من هذا الكتاب - ما أفرزته «الحركة العِلّميّة - التّقنيّة» من فجوةٍ ثقافيّةٍ في «المُجتمعات الغربيّة» تصدّى لها المُفكّرون والعُلماءُ والمُثَقّفون وصنّاع القرار عبر جُهودٍ مُكثّفةٍ لرفعِ درجة «استِحسان العلوم والتّقنيّة» بين الجماهير، ومَحَوِ «الأُميّة العِلّميّة»، ونَشَرَ «الوعي العِلّمي» كشرطٍ أساسٍ لتَشكيلِ «مُجتمع المعرفة». وإذا كان السّياق الذي ناقشناه هو واقعُ الحوارِ والجدلِ والشّدِّ والجذبِ في مُجتمعاتٍ نَبَتَتْ فيها «الحركة العِلّميّة» بشكلٍ طبيعيٍّ، وانْبَثَقَتْ «الثّورة العِلّميّة» عن عُقولِ رجالِها وجُهودِهم، فكيف يكون الحال في بيئاتٍ انتصبتُ أمامها العلومُ كائناً عملاقاً غريباً كاملاً النُّمو يَبْطِشُ بكلِّ أنظِمةِ الحياة ومعاييرها؟. أليس من الضّروريّ بالنّسبة لها أن تكون قضية «الوسطِ الثّقافي» الذي يُمهدُ لـ «الحركة العِلّميّة»، ويحتَضِنُ مُقتضياتِها، ويُسَرُّ حركتها، ويدعّمُ انطلاقها، قضية ذات أولويّة بارزةٍ وضروريّة حاسمة؟. أليس هذا ما يقصده زكي نجيب محمود^(٢٠) عندما يقول: (إنّك لا تُعرِفُ طبيعة العصر من تفصيلاتِ المعيشة العمليّة، بقدرِ ما تُعرِفُها من الطّابعِ الفِكريّ العام الذي تكون له السّيادة في توجيه الناس وهم بصدد الحُكم على الأشياء والناس والمواقف)؟، وأليس

هذا - أيضاً - ما يرمي إليه زكي نجيب محمود^(٢٠) عندما يؤكد: (ما لم تحدث في مناخنا الفكري تحولات توائم بينه وبين صور الحياة الجديدة، فسيظل التنافر قائماً بين الرأس والقدمين)؟. أليس هذا - أيضاً - هو «مناط الإصلاح» الذي تقررته قراءة علي أومليل لواقع «المجتمعات النامية» عندما يقول: (إن المجتمع الواحد في العالم النامي يسير بسرعتين: أقلية تمتلك المعرفة المتقدمة، والقُدرة على الاندماج في شبكات العالم المعولم، وأكثرية تغلب عليها الأمية، أو تتعلم تعليماً غير نافع في عالم اليوم. وهكذا فإن تحديث «الثقافة العربية» هو الكفيل بتموين الرأسمال الإنساني الذي به وحده نستطيع المنافسة في عالم سريع التطور. وهذا «مناط الإصلاح»)^(٢١).

٦-٧-١) في مواجهة «المأزق التنموي»:

في ضوء ما سبق، فإنه من المهم أن نعرف أن أبرز أوجه «إشكالية التنمية» هو «التكوين الفكري» لـ «المثقف العربي» الذي لم يصاحب تغيرات عصره ومعالَم زمانه، ولم يتطور ليتناغم مع خصائص «الحركة العلمية - التقنية» و«ثورة العولمة»، بل بقي يراوح مكانه، ويطارِدُ إنشائياته، ويعانقُ أشعاره، ويسابقُ فصاحته، بينما راحت الدنيا برمتها تأخذ أشكالاً معقدة من التفاعلات، وراحت الحياة بأسرها تتخذ أنماطاً متسارعة التغير والتبدل، وراحت المجتمعات تخوض معارك شرسة على الموارد - البشري منها والطبيعي -، وتعكفُ على تطويرها وتوظيفها ورفع إنتاجيتها.

لقد بقيت «الثقافة النمطية العربية» أسيرة مصطلحاتها وحماسها وبلاغتها وخلطها، فراحت تجتر التجارب ذاتها، وتكرر الأخطاء نفسها، ولا يختلف في ذلك متعلم عن جاهل، ولا ينجو من شباكهها مثقف يزعم وصلاً مع «حداثة» هناك، أو آخر ملتحف بـ «قديم» ينافح عنه في كل محفل. وعبر قراءة متأنية لهذه «الثقافة النمطية» فإنه لا مناص لنا من الاعتراف بأننا نواجه «مأزقاً ثقافياً» وقعت فيه الأمة منذ أمدٍ طويل، ودفعت ثمناً باهظاً مقابل إدامانها عليه، وتخوفها - غير المبرر - من تشخيصه بنزاهة، وتحليله بعقلانية، وعلاجه بشجاعة. ولذا فإن أي وقفة نزيهة أمام هذا الأوضاع المتردية في

تفاعلات الأمة تُحتمُّ ضرورة التعامل مع العصر بأدواته، فلا يُمكنُ خوضُ معركةٍ بأسلحةٍ صدأت بفعل الزمن، ولا يجوزُ قبُولُ الأعذارِ والمُبرراتِ ونحن نتعاملُ مع «مُقدّماتٍ» لا يُمكنُ بحالٍ أن تقود إلى «النتائج» المنشودة. وعندما يَعترفُ القاصي والداني بأن العصر هو «عصرُ العلوم والتقنية»، وأن الهيمنة الفكرية والاقتصادية والثقافية والعسكرية هي لمن يُنتج أدواته ويُطورُ مُعطياته ويوظفُ موارده، فإن تلك الحقيقة البديهية تفرضُ شروطاً وضوابط لا تحدث تلقائياً، ولا تتحقق بمجرّد التمني، ولكنها تتراكم وتتبلورُ تدريجياً، ولا يُمكنُ استباقُ نتائجها قبل أن تكتملَ مُقدّماتها، وتتوافقَ مكوّناتها، ويتوافَرَ مناخُها.

لا يُمكنُ الركونُ إلى القناعة بأن «أزمة التنمية» سيحلها الزمن، أو تهبط تلقائياً، أو وجودُها علينا الآخرون؛ وبينما تنتشرُ مؤسّساتنا الفكرية والثقافية والإعلامية والتعليمية - على امتداد الأرض - مُشيّدة بدورِ «العلوم والتقنية» في انتِشالِ الأمة من وهادِ الركود والتخلف، إلا أنها - في الوقتِ نفسه - تُسارعُ الخطى - دونَ كللٍ أو مللٍ - إلى الانغماسِ في الطُروحاتِ التقليدية والقضايا الاستهلاكية والجدلِ اللفظي والتّرفِ الفكري. أمّا عنوانُ الخروجِ من ذلك «المأزق» - في رأيي^(٩٧) - فهو لا يُمكنُ بحالٍ أن يتعدى كونه من «جنسِ العصر»، ليتجلّى في مفهومِ «التّفكير العلمي» الذي يُعابُ على «الثقافة النمطيّة» غيابُها عنها، بينما تحظى الإنجازاتُ المُعاصرةُ بمزاياه وإسهاماته، وذلك هو «التّحدّي الأكبر» الذي يستدعي «استجابةً» تتناسبُ مع حجمه، ويتطلّبُ دراساتٍ مُستفيضةً تهتمُّ بتجريدِ «الإشكاليّة» من الإنشائيّات والمُزايدات والجدليّات لتدلفَ إلى جوهرها المُتمثّلِ في حالة «الفقرِ المعرفي» الذي تعيشه الأمةُ إزاء تسارعِ الأحداثِ من حولها، وعجزها عن فهمِ «التركيبة المُعاصرة» التي تصنعُ زمنَ اليوم، وتُشكلُ أبعادَهُ وتضاريسَهُ.

٦-٧-٢) «التّفكير العلمي» و«الثقافة» :

انسجاماً مع طبيعة «الثقافة العربية» فإنّ مُصطلح «التّفكير العلمي» يحظى برواجٍ إنشائيٍّ في أدبيّاتنا المُعاصرةِ إلا أنّه ينبغي أن نَعترفَ أن وسائلَهُ لا تكمنُ في الوسائلِ ذاتها التي استُخدمناها - عبر قُرُونٍ - من بلاغيّات وإنشائيّات واستطرادات. ولذا فإنّ

كُلُّ أَشْكَالِ «الطَّرْحِ الْإِنْشَائِيِّ» الَّتِي تَتَسَلَّلُ إِلَى حِوَارَاتِنَا عَنْ «التَّفْكِيرِ الْعِلْمِيِّ» تَخْسِرُ - فِي رَأْيِي ^(٩٧) - رِهَانَاتِهَا مِنْذُ الْبَدَايَةِ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَخْدِمُ أَدَوَاتٍ لَا تُلَائِمُ طَبِيعَةَ ذَلِكَ «الْمَنْهَجِ» وَلَا تَتَنَاقِضُ مَعَ مُكَوِّنَاتِهِ؛ فَلَيْسَ مِنَ الْمَنْطِقِيِّ أَنْ نَتَوَقَّعَ التَّحَرُّكَ بِفَاعِلِيَّةٍ عَلَى تَضَارِيصِ «الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَةِ» بِاسْتِخْدَامِ «خَرِيطَةِ الْعَالَمِ الْقَدِيمِ» الَّتِي مَهْمَا كَانَتْ جَدَّوَاهَا فِي زَمَانِهَا فَإِنَّهَا لَنْ تَسْتَطِيعَ أَنْ تَرُصِدَ خَصَائِصَ «الخَرِيطَةِ الْحَدِيثَةِ» الَّتِي تَحْمِلُ مَلَاحِمَ جَدِيدَةً، وَآفَاقاً رَحْبَةً، وَتَفَاصِيلَ دَقِيقَةً. وَمِنَ الطَّرِيفِ أَنَّهُ عِنْدَمَا يُطَالَبُ هَذَا أَوْ ذَاكَ بِضَرُورَةٍ إِدْخَالِ مُقَرَّرٍ دِرَاسِيٍّ خَاصٍّ بِ«التَّفْكِيرِ الْعِلْمِيِّ» فِي مَنْهَجِنَا التَّعْلِيمِيِّ، وَتَكْثِيفِ جُرْعَاتِهِ فِي حِوَارَاتِنَا وَإِعْلَامِنَا وَقَرَارَاتِنَا، فَإِنَّ الْحَدِيثَ يَجْرِي وَكَأَنَّ هَذِهِ «الطَّرِيقَةَ الْعِلْمِيَّةَ» فِي «التَّفْكِيرِ» هِيَ «جِهَازٌ» يَتِمُّ اسْتِيرَادُهُ وَتَشْغِيلُهُ فِي الْحَالِ، أَوْ «كِتَابُ مَحْفُوظَاتٍ» نَحْتَرِزُهُ وَنُعِيدُ اسْتِظْهَارَهُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ، وَتَغِيبُ عَنِ الْأَذْهَانِ أَنَّ «التَّفْكِيرَ الْعِلْمِيَّ» - فِي الْحَقِيقَةِ - هُوَ مُمَازَسَةٌ فِكْرِيَّةٌ لَهَا أُصُولُهَا وَضَوَابِطُهَا، وَتَجَرِبَةٌ تَرَاكُمِيَّةٌ تَحْتَاجُ إِلَى مَحْوَرٍ تَلْتَفُّ حَوْلَهُ، وَتَتَطَلَّبُ أَسَاساً تَسْتَنِدُ إِلَيْهِ، وَتَتَشَدُّ تُرْبَةً خِصْبَةً تَتَرَعَّرُ عَلَيْهَا.

مِنَ الْبَدْهِيَّاتِ الضَّرُورِيَّاتِ فِي «عَصْرِ الْمَعْلُومَاتِ» - عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ - أَنَّ «ثَقَافَةَ الْأَرْقَامِ وَالْمَعْلُومَاتِ» جُزْءٌ أَصِيلٌ مِنْ خَصَائِصِ «التَّفْكِيرِ الْعِلْمِيِّ» إِلَّا أَنَّ هَذِهِ «الثَّقَافَةَ» مَا زَالَتْ غَرِيبَةً عَلَى «الْعَقْلِ الْعَرَبِيِّ»، وَمَا زِلْنَا نَقْرَأُ وَنَسْمَعُ نِسْباً مِثْوِيَّةً تُلْقَى عَلَى عَوَاهِنِهَا فِي الْمَحَافِلِ وَوَسَائِلِ الْإِعْلَامِ، أَوْ حَقَائِقَ عِلْمِيَّةَ تُشَوِّهُ وَتُبْتَرُ دُونَ رَقِيبٍ أَوْ حَسِيبٍ. إِنَّهُ لَمْ يَعُدْ مَقْبُولاً فِي «عَصْرِ الْمَعْلُومَاتِ» أَنْ تُحْشَدَ الْأَرْقَامُ، وَتَتَدَافَعَ مَزَاعِمُ الْإِنْجَازِ، دُونَ مَرْجِعِيَّةٍ مَوْثُوقَةٍ وَدِرَاسَاتٍ جَادَّةٍ وَمَعْلُومَاتٍ دَقِيقَةٍ. إِنَّهُ مِنَ الْمَوْسِفِ أَنْ نَرُصِدَ - فِي الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ - حَالَاتٍ مُتَكَرِّرَةً لِحَرَكَاتٍ بَهْلَوَانِيَّةٍ لِمَزَاعِمِ إِنْجَازَاتٍ عِلْمِيَّةٍ لَا يَدْعُمُهَا وَاقِعٌ مَلْمُوسٌ أَوْ أَرْقَامٌ مَدْرُوسَةٌ، وَمِنَ الْمُحْزَنِ أَنْ نَشْهَدَ حِوَارَاتٍ وَلِقَاءَاتٍ وَمُنْتَدِيَاتٍ يَصْرُخُ أَصْحَابُهَا بِالنِّسَبِ الْمِثْوِيَّةِ وَالْأَرْقَامِ الْعَدَدِيَّةِ دُونَ تَحْدِيدِ مَرْجِعِيَّتِهِمْ وَمَعَايِيرِهِمْ؛ فَكَمْ مِنْ زَاعِمٍ - بِكُلِّ ثِقَةٍ وَاعْتِدَادٍ - أَنْ «تِسْعِينَ فِي الْمِائَةِ» مِنَ النَّاسِ يَتَفَقَّحُونَ مَعَهُ، وَلَا يُبَيِّنُ لَنَا صَاحِبُنَا هَذَا كَيْفَ قِيسَتْ هَذِهِ النِّسْبَةُ؟، وَمَا الْعَيِّنَاتُ الَّتِي اسْتُخْدِمَتْ فِي الْقِيَاسِ؟، وَعَلَى أَيِّ اعْتِبَارَاتٍ تَأَسَّسَتْ الْمَعَايِيرُ الَّتِي حَدَّدَتْ تِلْكَ «التَّسْعِينَ فِي الْمِائَةِ»؟. بِطَبِيعَةِ الْحَالِ، لَيْسَ أَذْهَى مِنْ

ذلك إلا حالة صاحبنا الذي زعم أنه لو حَقَّق «عِشرين في المائة» من تطلُّعاته في جهازه الإداري فإنه يكون قد حَقَّق إنجازاً كبيراً، ولم يُفصَح لنا عن مَوْقِع تلك «العِشرين في المائة» في قائمة الأولويات، ولم يتبرَّع بمعلومة عن مقدار المال والوقت والجهد المبذول على «العِشرين في المائة» مقارنةً بـ «الثمانين في المائة» التي تقبَع في «خانة النسيان»! إنه من الواضح أن كل تلك الأسئلة وغيرها واردة عندما تكون الأرقام ضمن المُستندات في الحوار والتوثيق؛ ففي «عصر المعلومات» لا تأتي الأرقام اعتباطاً، ولا تولد بالمزاج، ولكنها - بطبيعتها الرقمية - ذات خصائص منضبطة تعتمد على أساليب علمية ثابتة؛ منها القياس المباشر، ومنها الاستدلال بالمقارنة العلمية المنهجية، ومنها الإحصاء المُستند إلى أساليب إحصائية مُعتمدة. وأما مجرد الزج بالأرقام دون إدراك لطبيعتها وضوابطها فهو منهج فاشل قد يروج لفقاعة إعلامية سرعان ما تتفجر ويتكشف عوارها، وهو طريقة في التفكير والعمل لا تتسجم مع تطلُّعات المُجتمعات إلى تحقيق «التّمية الحقيقية»، والانفتاح على «العلوم الحديثة»، والأخذ بأسباب «التطوّر التقني».

لقد كان هناك زمنٌ انتشرت فيه - في العالم الثالث - صيغُ المبالغة، فهيمنت على وسائل الإعلام عبارات «أكبر مشروع»، و«أضخم مبنى»، و«أقوى جيش»، وبالرغم من أن التباهي بالأكبر والأضخم والأقوى يفرض - بالضرورة - أن يكون هناك «ثاني أكبر»، و«ثاني أضخم»، وما يلي ذلك من ترتيب، إلا إن إغفال الترتيب - في حد ذاته - دلالة على بُعد المعلومات عن الواقع، وعدم استنادها إلى المقارنة العلمية السليمة. ولا شك في أن أقول ذلك النهج في كثير من وسائل إعلام «العالم الثالث» يُعتبر دلالة على نمو الوعي بين أفرادِه إلا أن تلك «الروح العلمية» ما زالت في حاجة إلى جهد كبير لترسيخها وإنضاجها في الكيان الإداري والتخطيطي والتنفيذي والاجتماعي لـ «الدول النامية». وأما التحقق من صحة المعلومات وتحري الدقة في الأرقام ومصادرها، فموضوعات ما زالت حائرة بين الإعلاميين وحملة الأقلام في العالم الثالث، وهي قضية لا تغنيهم من قريب أو بعيد، فتجد أن أحدهم ما أن تبلغ مسامعهُ قضية ما حتى يسارع إلى طرحها في الصحف أو وسائل «الإعلام الجديد»، وذلك قبل التأكد من صحة معلوماته، وفي رأيه أن التأكيد

والنَّفْي وَجَمَعَ المَعْلُومَات مَهَامٌ تَقَعُ عَلَى عَاتِقِ الجِهَةِ المَعْنِيَّةِ، وَأَنَّ مُهْمَتَهُ تَبْدَأُ وَتَنْتَهِي بِالتَّقَاطِ المَعْلُومَةِ عَشَوَائِيًّا وَطَرَحَهَا أَمَامَ النَّاسِ دُونَ تَمَحِيصِ مَبْدَئِيٍّ أَوْ تَمْيِيزِ عَقْلَانِيٍّ؛ وَهَذَا - فِي الْوَاقِعِ - اسْلُوبٌ غَيْرِ عِلْمِيٍّ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى اسْلُوبِ الِارْتِجَالِ وَافْتِعَالِ الْإِثَارَةِ مِنْهُ إِلَى اسْلُوبِ الْعَمَلِ الْهَادِفِ الَّذِي يَجْمَعُ فِي إِطَارِهِ دِقَّةَ المَعْلُومَاتِ، وَمَوْضُوعِيَّةَ الطَّرْحِ، وَحِيَادِيَّةَ المُنَاقَشَةِ.

لَا مَفَرَّ مِنْ إِدْرَاكِ حَقِيقَةِ أَنَّ لِلْأَرْقَامِ وَالْمَعْلُومَاتِ مَصَادِرَ ثَابِتَةً، وَدَلَالَاتٍ دَقِيقَةً، وَمَعَايِيرَ مُنْضَبِطَةً، وَتُبْنَى عَلَيْهَا قَرَارَاتٌ مُهِمَّةٌ، وَلِذَا كَانَ مِنَ الْمُهْمِّ تَكْرِيسُ «التَّفْكِيرِ الْعِلْمِيِّ» فِي كُلِّ الْمَوْسَسَاتِ - الْعَامِّ مِنْهَا وَالْخَاصِّ - فِي مُحَاوَلَاتٍ جَادَّةٍ لِفَحْصِ الظُّوَاهِرِ، وَجَمْعِ المَعْلُومَاتِ، وَاسْتِخْدَامِ «لُغَةِ الْأَرْقَامِ»، وَاسْتِكْشَافِ الْعِلَاقَاتِ الْخَفِيَّةِ بَيْنَ الْأُمُورِ، وَرَبْطِ الْأَسْبَابِ بِمُسَبِّبَاتِهَا بِوَسَائِلِ عِلْمِيَّةٍ، وَأَدَوَاتِ إحصَائِيَّةٍ، وَبُحُوثِ ميدَانِيَّةٍ. يَنْبَغِي أَنْ نُدْرِكَ أَنَّ «التَّفْكِيرَ الْعِلْمِيَّ» لَيْسَ وَحِيًّا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ، وَلَيْسَ لِحِظَاتٍ سِيَاخَةٍ فِي رُبُوعِ «وَادِي عَبْقَرٍ»، وَلَكِنَّهُ شَأْنٌ يَتَطَلَّبُ مَعْرِفَةً وَمَعْلُومَاتٍ وَمُرْتَكزَاتٍ وَتَفَاعُلَاتٍ سَبْقِيَّةً مُتَأَصِّلَةً. وَأَمَّا «التَّفْكِيرُ» دُونَ هَذِهِ «الْبَنِيَّةِ التَّحْتِيَّةِ» فَهُوَ تَجَوُّلٌ فِي فَرَاغٍ، وَهُوَ كُلٌّ عَلَى صَاحِبِهِ، فَكَمَا قُلْنَا - فِي الْفَصْلِ الْخَامِسِ - إِنَّ «الْعَقْلَ» فِي حَاجَةٍ إِلَى مُحَدِّدَاتٍ، لِأَنَّهُ يَتَعَامَلُ مَعَ أَدَوَاتٍ هِيَ الْمَفَاهِيمُ وَالتَّعْرِيفَاتُ وَالْمُصْطَلَحَاتُ وَالْمَعْلُومَاتُ، وَبِقَدْرِ تَوَافُرِ هَذِهِ الْمَعَانِي وَالدَّلَالَاتِ وَالْقِيَمِ مِنْ مُعْطِيَّاتِ «الْفِكْرِ الْعِلْمِيِّ» يَسْتَطِيعُ «الْعَقْلُ» أَنْ يُؤَمِّنَ دَرَجَةً أَعْلَى مِنَ «الْإِنْجَازِ الْمَعْرِفِيِّ»، وَقُدْرَةً أَكْبَرَ عَلَى النِّفَازِ إِلَى رِحَابِ «التَّفْكِيرِ الْعِلْمِيِّ».

وَهَكَذَا نَجِدُ أَنَّ تَأْسِيسَ «التَّفْكِيرِ الْعِلْمِيِّ» فِي الْمُجْتَمَعِ يَتَحَوَّلُ - بِالضَّرُورَةِ - إِلَى «قَضِيَّةِ ثِقَافَةٍ» بِكُلِّ أَبْعَادِهَا وَمُجَمَّلِ تَفَاعُلَاتِهَا، وَنَجِدُ - مِنْ وَاقِعِ طَبِيعَةِ الْعَصْرِ وَمُقْتَضِيَّاتِهِ، وَاسْتِنَادًا إِلَى الْمُصْطَلَحِ ذَاتِهِ - أَنَّ «التَّفْكِيرَ الْعِلْمِيَّ» يَغْرِسُ جُذُورَهُ فِي مَبَادِي «الْعُلُومِ الْحَدِيثَةِ» وَطُرُقِ تَحْلِيلِهَا وَوَسَائِلِ تَطْبِيقِهَا وَمَنْهَجِ اسْتِدْلَالَاتِهَا، وَيَسْتَمِدُّ أَدَوَاتِهِ وَعَنَاصِرَهُ مِنْ عَمَلِيَّاتِ «التَّفَاعُلِ الْفِكْرِيِّ» الَّتِي يَرَسُمُ أُطْرَهَا «فِكْرٌ عِلْمِيٌّ»، وَتُثْرِي سَاحَاتِهَا «قَفَزَاتٌ تَقْنِيَّةٌ»؛ وَبِهَذَا يَكُونُ «التَّفْكِيرُ الْعِلْمِيُّ» نِتَاجًا طَبِيعِيًّا لِتَأْصِيلِ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ»، وَمُحَصِّلَةً لِقَائِيَّةٍ تَرَكَمِيَّةٍ مُلَازِمَةٍ لِحَرَكَاتِ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» وَانْتِشَارِهَا. وَلِذَا كَانَ لِرِزَامًا عَلَى أَيِّ

رُؤى تَطْمَحُ إلى تَأْصِيلِ «التَّفْكيرِ العِلْمِيِّ» في البيئة، وإِرْسَاءِ أُسُسِهِ في العُقُولِ، أَنْ تَحْرِصَ وتُراهنَ على جَعْلِ «الثَّقافةِ العِلْمِيَّةِ» عُنْصُرًا مُؤَثِّرًا في التَّفَاعُلَاتِ الفِكْرِيَّةِ، وَجُزْءًا عُضُويًّا من «الثَّقافةِ السَّائِدةِ»، بحيث يَسُودُ مَنَاحٌ يتجاوَبُ مع «رُوحِ العَصْرِ»، وَيَتَفَهَّمُ ضُغُوطَهُ وشُرُوطَهُ، وَيُرْسِخُ الحماسَ والاهتمامَ بالكُشُوفاتِ العِلْمِيَّةِ والمُنْجِزاتِ التَّقْنِيَّةِ. وأَمَّا الحَقِيقَةُ الثَّابِتَةُ، فَإِنَّهُ عِنْدَمَا تَزْدَهَرُ «ثقافةُ العِلْمِ» بينَ النَّاسِ، وَيَتَبَلَّوْرُ «التَّفْكيرُ العِلْمِيُّ»، وَتَتَغَلَّغُلُ جُذُورُهُ في «النَّسيجِ المُجْتَمَعِيِّ»، فَإِنَّ النَّاتِجَ التَّلَقَّائِيَّ هُوَ اِضْمِحْلالُ قَراراتِ «الجَهْلِ» المَبْنِيَّةِ على المِزاجِ اللَّحْظِيِّ، والارْتِجَالِ التَّعَسُّفِيِّ، والتَّوَهُّماتِ الانْفِعالِيَّةِ، والتَّصَوُّراتِ النُّرْجَسِيَّةِ، والخُطْبِ البلاغيَّةِ.

وهكذا يَتَّضِحُ أَنَّ من أَبْرَزِ الأدْوارِ التي يُمَكِّنُ لـ«الثَّقافةِ العِلْمِيَّةِ» أَنْ تقومَ بها هُوَ أَنْ تَرْتَقِيَ بـ«الثَّقافةِ العربيَّةِ» من قَوَعةِ المَنْظُومَاتِ اللَّفْظِيَّةِ والتَّأْمُّلاتِ الوَصْفِيَّةِ والجِدالِ الكلاميِّ إلى فُسْحَةِ الأَرْقامِ والإِحصاءاتِ والمَعْلُومَاتِ والتَّجْرِبِ والانْضِباطِ الموضوعيِّ، وهذا أَمْرٌ مَلْحُوظٌ - إلى حَدٍّ كَبِيرٍ - في وَاقِعِ الحِياةِ المُعاصِرَةِ حيث نَجِدُ أَنَّ أولئك الذين خاضوا تَجْرِبَةَ التَّأْسِيسِ العِلْمِيِّ والتَّدْرِيبِ التَّجْرِبِيِّ يَكُونونَ - إلى حَدٍّ ما - أَكْثَرَ انْضِباطًا ومُراعاةً لعِناصِرِ «المَوْضوعيَّةِ»، وَحِرْصًا على عَدَمِ التَّعْمِيمِ، واهْتِمَامًا بِالاسْتِدْلالِ والتَّحْلِيلِ والتَّدْقِيقِ؛ إِلَّا أَنَّهُ من المُحْزِنِ أَنْ نَلْحَظَ - في المُجْتَمعاتِ العربيَّةِ - أَنَّ «التَّفْكيرَ العِلْمِيَّ» - بِمَنْهَجِيَّتِهِ الحَقِيقِيَّةِ وضَوَابِطِهِ الصَّارِمَةِ - ما زالَ غائِبًا - بِدرجاتٍ مُتفاوتَةٍ - بينَ أَصْحابِ «التَّخْصُّصاتِ العِلْمِيَّةِ - التَّجْرِبِيَّةِ» أَنفُسِهِم، ولا عَجَبَ في ذلك، فَالْغَلَبَةُ في النِّهايةِ هِيَ لـ«الثَّقافةِ النَّمْطِيَّةِ» السَّائِدةِ، وَأَفْلاكِهَا الانْفِعالِيَّةِ، وَرَواسِبُهَا التَّربُويَّةِ والنَّفْسيَّةِ والاجْتِماعِيَّةِ.

٦-٧-٣) عَقْلَنَةُ الثَّقافةِ :

انْطِلاقًا ممَّا سَبَقَ، نَسْتَطِيعُ أَنْ نَخْلُصَ إلى أَنَّ المُواصِفَاتِ والشُّرُوطَ المَطْلُوبَةَ للخُرُوجِ من «المَازِقِ الثَّقافيِّ» أَكْثَرُ تَعْقِيدًا ممَّا نَعْتَقِدُ، وَلَعَلَّ أَهَمَّ أَشْكالِ ذلكِ التَّعْقِيدِ هُوَ قَضِيَّةُ «عَقْلَنَةِ الثَّقافةِ» التي تُمَثِّلُ مَسْأَلَةَ جَوْهَرِيَّةٍ لِإِحْدَاثِ تَحَوُّلاتٍ في «المُنَاحِ الفِكْرِيِّ»

تَوَائِمُ بَيْنَ «الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ» وَبَيْنَ صُورِ الْحَيَاةِ الْمُعَاصِرَةِ، وَتُرْسِّخُ «الفِكْرَ التَّنْمَوِيَّ» فِي التَّفَاعُلَاتِ وَالْمُمَارَسَاتِ، وَبِدُونِ ذَلِكَ سَتَسْتَمِرُّ «الثَّقَافَةُ» عِبْثًا عَلَى أَصْحَابِهَا بِإِفْرَازَاتِهَا الضَّحَلَةِ وَسَلْبِيَّاتِهَا الْمُتَعَاقِبَةِ وَجَدَلِهَا الْعَقِيمِ. مِنَ الْمُهْمِّ - إِذَا - فِي سِيَاقِ تَقْصِيِ الْحُلُولِ لـ «إِشْكَالِيَّةِ التَّنْمِيَةِ» أَنْ نَطْرَحَ السُّؤَالَ الَّذِي يَفْرِضُ نَفْسَهُ مِرَارًا وَتَكَرَّرًا وَلَوْ بِأَشْكَالٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَبِاسْتِعَارَةِ تَوْصِيفِ مُحَمَّدٍ عَابِدِ الْجَابِرِيِّ^(٦٧) لـ «الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ» بِأَنَّهَا «خِطَابٌ وَجَدَانٍ» لَا «خِطَابٌ عَقْلٍ»، فَإِنَّا نَطْرَحُ السُّؤَالَ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي: (كَيْفَ نَسْتَطِيعُ أَنْ نَحْوَلَ «الخِطَابَ النَّهْضَوِيَّ - التَّنْمَوِيَّ» فِي «الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ» مِنْ «خِطَابٍ وَجَدَانٍ» إِلَى «خِطَابٍ عَقْلٍ»؟). وَلَا شَكَّ لَدَيَّ فِي أَنَّ مُثَقِّفِينَا وَمُفَكِّرِينَا سَيَخْرُجُونَ عَلَيْنَا بِعَشْرَاتِ الْإِجَابَاتِ الَّتِي تَحُلُّ فِي فُضَاءٍ لَفْظِيَّةٍ مُتَنَوِّعَةٍ، وَتَسْتَعِينُ بِمُصْطَلَحَاتٍ «حَدَاثِيَّةٍ» مُؤَثِّرَةٍ، وَتَسْبُرُ أَغْوَارَ مُنْطَلَقَاتٍ «تُرَاثِيَّةٍ» شَائِقَةٍ، وَلَكِنْ الْمُرَاجَعَةُ وَالتَّقْيِيمُ لـ «الحَرَكَةِ النَّهْضَوِيَّةِ» فِي «المُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ» - مِنْذِ انْطِلَاقِهَا قَبْلَ حَوَالِي مِائَتِي عَامٍ - يُوضِّحَان أَنَّ كُلَّ تِلْكَ الْإِجَابَاتِ - دُونَ اسْتِثْنَاءٍ - لَا تَعِدُنَا بِإِنْجَازٍ وَاضِحٍ الْمَعَالِمِ عَلَى طَرِيقِ ذَلِكَ «التَّحْوُلِ النَّوْعِيِّ» فِي التَّفْكِيرِ وَالْمُمَارَسَةِ وَالْإِنْتِاجِ، كَمَا أَنَّهَا لَمْ تُفْلِحْ فِي تَحْرِيرِ «العَقْلِ الْعَرَبِيِّ» مِنْ حَالَةٍ مَا يُعْرَفُ بِـ «التَّفْكِيرِ الْحَدِّيِّ» الَّذِي لَا يَرَى فِي الْأَشْيَاءِ إِلَّا «الْكَمَالَ الْمُطْلَقَ» أَوْ «النَّقْصَ الْفَادِحَ»، وَلَمْ تَتِمَّكَّنْ مِنْ إِدْخَالِ «العَقْلِ الْعَرَبِيِّ» فِي مَنْظُومَةِ «العَقْلِ الْمُنْضَبِطِ» الَّذِي يَزِنُ الْأُمُورَ بِمَعَايِيرَ مَوْضُوعِيَّةٍ، وَيُرَوِّضُ الْأَنْفَعَالَاتِ بِضَوَابِطٍ رَشِيدَةٍ.

تِلْكَ الْحَقِيقَةُ يُؤَكِّدُهَا مُحَمَّدُ جَابِرُ الْأَنْصَارِيِّ، وَهُوَ يُبَيِّنُ أَنَّ مِنْ خِصَائِصِ «التَّفْكِيرِ الْعَرَبِيِّ السَّائِدِ» هُوَ: (انْجِرَافُهُ لِلْعُمُومِيَّاتِ وَالْأَفْكَارِ الْمُجَرَّدَةِ الْغَائِمَةِ وَغَيْرِ الْمَحْسُوسَةِ عَلَى حِسَابِ الْوَقَائِعِ وَالْحَقَائِقِ وَالْجُزْئِيَّاتِ الَّتِي تَتَطَلَّبُ جُهْدًا فِي الْبَحْثِ وَالتَّفْكِيرِ، وَصَبْرًا عَلَيْهِمَا، وَجُرْأَةً فِي مُوَاجَهَةِ تَضَارِيصِ الْوَاقِعِ الصُّلْبِ أَيْضًا كَانَتْ صُعُوبَتُهُ وَقَسَوَتُهُ)^(٧٠)، وَأَمَّا مُحَمَّدُ عَابِدُ الْجَابِرِيِّ فَيَسْبُرُ غَوْرَ «الخِطَابِ الْفَلَسَفِيِّ الْعَرَبِيِّ الْمُعَاصِرِ» فَيَذْهَبُ إِلَى أَعْدَمٍ مِنْ ذَلِكَ فَيَقُولُ: (التَّنَاقُضُ بَيْنَ «الطَّائِعِ الْعَقْلَانِيِّ لِلْأَهْدَافِ» وَ«الطَّائِعِ الْإِعْقَلَانِيِّ لِلتَّفْكِيرِ» هُوَ السِّمَةُ الْبَارِزَةُ فِي «الخِطَابِ الْفَلَسَفِيِّ الْعَرَبِيِّ الْمُعَاصِرِ»)^(٦٧). أَمَّا عَمَلِيَّةُ «عَقْلَنَةِ الثَّقَافَةِ» فَهِيَ - وَفْقَ مَا يَطْرَحُهُ مَآكْسُ فَيْبِر (Max Weber) - عَمَلِيَّةٌ تَهْدِفُ

إلى (تحويل القيم والتصورات الجديدة إلى قواعد ومركزات يتأسس عليها «البناء الاجتماعي»)^(١٦)؛ وهذا يعني - بالضرورة - اكتساب المقدرة على التحليل المنضبط والتفكير الموضوعي والرؤى المعاصرة لتأطير تلك المعطيات التراثية والحداثية في منظومة تتعامل مع عصرها بحيوية، وتستفيد من منتجاته المتنوعة باقتدار؛ فـ («العقلنة» عند فيبر تعني إعادة تنظيم «المجال الثقافي» ضمن دوائر معرفية مستقلة وخاضعة لمجموعة من القيم والمفاهيم المحددة)^(١٦).

وهكذا تكمن «البيئة المحلية» - بكل أبعادها الثقافية والمادية والاجتماعية - في قلب «المشكلة التنموية المعاصرة»، وعندما نتحدث عن «حركة العلوم والتقنية»، فإننا نحتاج إلى لغة مناسبة قادرة على توطين هذه الحركة وتخصيب التربة لاستقبالها، فكما يقول طه حسين: («العلم» لا وطن له، ولكنه إذا استقر في وطن من الأوطان تأثر بإقليمه وبيئته ليستطيع أن يتصل بنفوس ساكنيه)^(١٧). أما محمد عابد الجابري^(١)، فإنه يجد أن «الوضع الثقافي الراهن» ينتج (فكراً مشوشاً غريباً عن مجتمعه وعصره)؛ وذلك لأن ما تروج له الوسائل الإعلامية والثقافية ينحصر في بضاعتين ثقافيتين منفصلتين متنافرتين؛ الأولى تنتمي إلى (التراث تعرضه وتكرره)، والأخرى (بضاعة ثقافية غريبة حديثة)، ويرى الجابري أنه: (في كلتا الحالتين يتعلق الأمر بأجزاء وقطع منتزعة من سياقها مفصولة عن الروح العامة التي أنتجتها). ومن الواضح أن تلك الرؤية هي إعادة صياغة، أو إفراز من إفرازات «إشكالية التراث والحداثة»، ولقد اهتممنا بهذه «الإشكالية» في الفصل الرابع، حيث أوضحنا الدور الحاسم لـ «الثقافة العلمية» في التعامل - بإيجابية - مع هذه «الإشكالية»، وتفكيك تناقضاتها، وقدرتها على تجاوز «حالة الاستقطاب» بين «التراثي» و«الحداثي» عبر «توافق تنموي» يتبنى «الفكر العلمي» ليحقق الألفة والأنسجام والتلاقح بين مكونات المجتمع ومقوماته، لا شيء إلا لأن «ثقافة العصر» ومجتمعاته وأنماط حياته واقتصاده وازدهاره تعتمد - في المقام الأول - على «الحركة العلمية - التقنية»، ومعطياتها الكاسحة، وثقافتها التي لا تستعدي أحداً.

ولا شك في أنّ «التركيبة الثقافية - العلمية» التي تُوصّل لـ «التفكير العلمي»، وترسخُ الرؤى العقلانية، وتوطّد دعائم المنطوق والتجربة والموضوعية عند التحليل والتقييم والدراسة؛ كل ذلك من أهمّ ذخائر التفكير اللازم استدعاؤها إذا أردنا الاستجابة لدعوة محمد عابد الجابري وهو يوضّح طبيعة المهام التي ينبغي لـ «الفكر العربي» أن يقوم بها بـ «روح عقلانية نقدية» وإلا: (فإن التطوّر إلى الأمام لن يشق طريقه الصحيحة عندنا. هذه المهام تتلخّص في عبارة واحدة هي نقد الواقع العربي من جميع جوانبه: نقد المجتمع، ونقد الاقتصاد، ونقد العقل)^(١). وعموماً فإن المتأمل لأبعاد «إشكالية التنمية» كمعضلة متفاقمة يدرك أن غياب «الثقافة» - القادرة على فهم «روح العصر» والاستجابة لتحدياته - مسؤول عن تفاقم هذه «الإشكالية» واستمرارها في «المجتمعات النامية»؛ فقضية نشر «الثقافة العلمية» وتأصيلها في هذه المجتمعات ما زالت - إلى حد كبير - خاضعة لجهود فردية مبعثرة واجتهادات محدودة قاصرة، فهي - كما قلنا^(٢) وكرّرنا في أكثر من مقام ومقال - «القضية الغائبة» في «المجتمعات العربية». وأما عندما يقول أسامة عبد الرحمن: (إن الحرية الأكاديمية والمناخ الملائم للبحث والإبداع لا يصدران بقانون أو بنظام ولكنهما محصلة قيم اجتماعية وسياسية وثقافية راسخة الجذور)^(٣)، وعندما نتحدث عن افتقار العالم العربي إلى النشاط البحثي المميّز والابتكارات التقنية المجدية والإسهام العلمي المنتج، فإننا - دون شك - نتحدث هنا عن أهمية ترسيخ ثقافة قادرة على تحفيز المواهب والقدرات واستقطابها واحتضانها، وتهيئة «البيئة المناسبة» لاستيعاب عطاءاتها، وبدهي أن مثل تلك «الثقافة» لن تستطيع أن تقف وتنمو دون الاعتماد على عمودها الفقري المتمثل في «الثقافة العلمية».

٦-٧-٤) في انتظار «تحول ثقافي»:

إنّ النّقلات العميقة، التي حدثت على مستوى الكرة الأرضية عبر تفاعلات «الحركة العلمية - التقنية»، لم يصاحبها - للأسف الشديد - «تحول ثقافي» ملموس في «المجتمعات العربية»، ولذا بقيت ثقافتها بريئة من كل ما يضطرهم على السّاحة

العِلْمِيَّة والمَعْرِفِيَّة والإِنْتَاجِيَّة، وأمّا أكبر تَأَثُّراتِهَا فقد كانت - كما هو مُتَوَقَّعٌ ومُنَسَّجَمٌ مع طبيعة «الثَّقافة العربيَّة» - على الصَّعيدِ الكلاميِّ والتَّأْمُليِّ والخطابيِّ عبرَ تصادُّمِ تيارات «الحداثيِّين» بمعاقل «التَّقليديِّين»، أو بَرَزَتْ على السَّاحة في شَكْلِ صِرَاعَاتٍ سياسيَّةٍ ونِزَاعَاتٍ حولِ السُّلْطَةِ؛ ولكنَّها في كُلِّ أَشْكَالِهَا المُخْتَلِفَةِ من عِرَاكِ وَحَرَاكٍ لم تُسْهِمَ في تَقْلِيصِ الفَجْوَةِ مع «ثقافة الغالب»، أو إضْعَافِ الاِعْتِمَادِ على مُعْطِيَاتِهِ ومُنْتَجَاتِهِ، أو الدَّفْعِ نحوَ تَفْكِكِ «إشْكَاليَّة التَّمية» والتَّصَدِّي لمُسَبِّبَاتِهَا.

لقد رأينا - في سياقِ هذا الكِتَاب - كيف أَصْبَحَ الاسْتِقْطَابُ القَائِمُ بين «ثقافة النُّخبَة» و«ثقافة الجُمهُور» يتداعى تحت وَطْأَةِ «ثَوْرَةِ المَعْلُومَات» و«ثَوْرَةِ الاتِّصَالَات»؛ فالتَّفَاعُلَاتُ والتَّبَادُلَاتُ بين «الثَّقافتَيْنِ» أَصْبَحَتْ أَمْرًا حَتْمِيًّا، ولكي تَسْتَطِيعَ هذه التَّفَاعُلَاتُ أَنْ تَنَسْجِمَ مع «رُوحِ العَصْرِ» وتَسْتَجِيبَ بِفَاعِلِيَّةٍ لأنْوَاعِ التَّحْدِيَّاتِ، فإنَّ لـ «الثَّقافة العِلْمِيَّة» دَوْرًا رَئِيسًا في تلكِ المُهِمَّةِ التي تُؤَسِّسُ لـ «التَّجَانُسِ الفِكْرِيِّ» و«التَّوَاظُقِ الاجْتِمَاعِيِّ» و«الانْطِلَاقَةِ التَّنْمُويَّة»؛ وذلك - بِكُلِّ بَسَاطَةٍ - هو أحدُ نَوَاتِجِ «الحركة العِلْمِيَّة - التَّقْنِيَّة» وَخَصَائِصِهَا وتَفَاعُلَاتِهَا اللَّصِيقَةِ بـ «التَّدَاوُعِ الثَّقَافِيِّ - العِلْمِيِّ»، وهو الأَمْرُ الَّذِي يُوضِّحُهُ أحمدُ زويل بقوله: (وفي الدَّوَلِ المُتَقَدِّمَةِ يكونُ إِنْجَازُ «العِلْمِ» وإِبْهَارُ «التَّكْنُولُوجِيَا» ودِقَّتُهَا على قَدَرٍ تَشْرُبُ المُجْتَمَعُ بـ «الثَّقافة العِلْمِيَّة») (٧٠).

وهكذا نجدُ أنَّ «الثَّقافة العِلْمِيَّة» ليستُ فقط قَادِرَةً على رَبْطِ المُجْتَمَعِ بالقُوى التي تَحْكُمُ عَصْرَهُ، وليستُ فقط دَاعِمَةً لِقُدْرَاتِ الاِكْتِشَافِ والابْتِكَارِ والإِبْدَاعِ، وليستُ فقط مُهَيَّئَةً لِأَجْوَاءِ «البِيئَةِ المُنَاسِبَةِ» التي تَدْفَعُ نحوَ الإِنْجَازِ العِلْمِيِّ والإِنْتَاجِيَّةِ العَمَلِيَّةِ، ولكنَّها - أَيْضًا - تُنَمِّي الفُضُولَ المَعْرِفِيَّ وَحُبَّ الاسْتِطْلَاعِ وَالبَحْثِ والرَّغْبَةَ في قِرَاءَةِ «كِتَابِ الطَّبِيعَةِ» المَفْتُوحِ المُذْهِلِ في أَسْرَارِهِ والفَائِقِ في إِنْجَازَاتِهِ؛ وهي تَغْرِسُ بُدُورَ «التَّفْكِيرِ العِلْمِيِّ»، وتُطَوِّرُ مَهَارَاتِ التَّحْلِيلِ والتَّعْلِيلِ والعَقْلَانِيَّةِ، وتُبَلِّغُ قِيَمَ الانْضِبَاطِ وَأَخْلَاقِيَّاتِ العَمَلِ. وأمّا تَرْقِيَةُ الحِسِّ الجماليِّ، وتَعْزِيزُ ومضاتِ الاسْتِشْعَارِ الوجدانيِّ، وتَعْمِيقُ الرُّؤْيِ الإنْسَانِيَّةِ، فإنَّ «الثَّقافة العِلْمِيَّة» قَرِيبَةٌ مِنْهَا وَمُتَفَاعِلَةٌ مَعَهَا عبرَ سِيرِ رِجَالِهَا، وَأَطْيَافِهَا الإنْسَانِيَّةِ، ومَجَالَاتِهَا الرَّحْبَةِ والمُتَّسِعَةِ بِاسْتِمْرَارٍ، وَخِيَالِهَا الأَخَازِ الَّذِي تُبْرِزُهُ أَدْبِيَّاتُ

«الخيال العلمي»، وتَحَفُّلُ به مُعْطِيَاتُ «العِلْمِ» التي تَفَوَّقَتْ بمراحل على كُلِّ ضُرُوبِ الخيال. من المُهِمِّ - إذاً - أَنْ نَعِيَ ضَرُورَةَ إِجْرَاءِ «تَحَوُّلٍ ثَقَافِيٍّ» جِذْرِيٍّ بَحِثٍ تَحْتَلُّ «الثَّقَافَةُ الْعِلْمِيَّةُ» مَوْقِعاً ذا أُولَوِيَّةٍ بَارِزَةٍ فِي مَنْظُومَةِ الْاهْتِمَامَاتِ الثَّقَافِيَّةِ وَالتَّوَعُّوِيَّةِ وَالفِكْرِيَّةِ فِي حَيَاةِ «المُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ»، وَمِنَ الضَّرُورِيِّ - فِي سِيَاقِ طَرَحِ الْخَلْفِيَّاتِ وَالْقَضَايَا وَالْمَفَاهِيمِ الْعَامَّةِ الْمُرتَبِطَةِ بِمُصْطَلَحِ «الثَّقَافَةُ الْعِلْمِيَّةُ» - أَنْ نَحْرِصَ عَلَى تَعْرِيفِ هَذَا الْمُصْطَلَحِ، وَضَبْطِ تَصْنِيفَاتِهِ وَمُوَاصَفَاتِهِ وَمَضَامِينِهِ وَأَهْدَافِهِ وَمُعَوِّقَاتِهِ، وَذَلِكَ فِي إِطَارِهِ الْعَامِّ الْمُتَعَلِّقِ بـ«المُجْتَمَعَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ»، وَفِي إِطَارِهِ الْخَاصِّ الْمُرتَبِطِ بـ«المُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ» وَمَا يُمَيِّزُهَا مِنْ ثَقَافَةٍ وَعَقِيدَةٍ وَمَفَاهِيمٍ وَتَحْدِيَّاتٍ، وَهَذَا مَا نَسْعَى إِلَى مُعَالَجَتِهِ فِي الْفَصْلِ التَّالِي.



«الثقافة العلمية»: نظرة شاملة

(١-٧) مدخل:

إذا اتَّفَقْنَا مع محمد عابد الجابري بأن «مُشْكِلَ النَّهْضَةِ» عند العرب: (يَجْدُ مَصْدَرَهُ وَمُكَوِّنَاتِهِ فِي التَّنَاقُضِ الَّذِي يُمَيِّزُ الْوَضْعَ الْعَرَبِيَّ الرَّاهِنَ: التَّنَاقُضُ بَيْنَ مَظَاهِرِ الْحَضَارَةِ الْحَدِيثَةِ كَمَا يَعِيشُونَهَا عَلَى مُسْتَوَى الْاسْتِهْلَاكِ، وَبَيْنَ مَظَاهِرِ التَّخَلُّفِ كَمَا يُعَانُونَهَا عَلَى مُسْتَوَى الْإِنْتِاجِ وَالسُّلُوكِ وَالْفِكْرِ) ^(١)، فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا التَّنَاقُضِ الْقَائِمِ يَحْتَاجُ إِلَى «لُغَةٍ» تَسْتَطِيعُ أَنْ تُقَلِّصَ مِنْ مِسَاحَاتِهِ، وَتُحَاصِرَهُ فِي مَوَاقِعِهِ، وَتُفَكِّكَ عُقْدَهُ وَتَشَابُكَاتِهِ. وَمِنْ الْمُهْمِّ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ «اللُّغَةُ» مُنْبَثِقَةً عَنْ طَبِيعَةِ الْمُسْكِلِ، وَمُنْسَجِمَةً مَعَ عُنَاصِرِهِ، وَلِأَنَّ هَذِهِ الْعُنَاصِرَ وَالْمُقَوِّمَاتِ فِي زَمَانِنَا هِيَ - فِي الْمَقَامِ الْأَوَّلِ - مُسْتَمَدَّةٌ مِنْ طَبِيعَةِ «الْحَرَكَةِ الْعِلْمِيَّةِ - التَّقْنِيَّةِ» وَتَفَاعُلَاتِهَا، فَإِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَجِدَ «لُغَةً» أَكْثَرَ فَاعِلِيَّةً وَتَأْثِيرًا مِنْ «لُغَةِ الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّةِ» الْمُتَمَثِّلَةِ - فِكْرِيًّا وَثَقَافِيًّا وَعَمَلِيًّا - فِي «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ». وَأَمَّا مَالِكُ بْنُ نَبِيِّ فَإِنَّهُ - بَعْدَ مُعَالَجَةِ عَمِيقَةِ لَأَوْضَاعِ «النَّهْضَةِ الْعَرَبِيَّةِ» - يَخْلُصُ إِلَى: (أَنَّ ثَقَافَةَ نَهْضَتِنَا لَمْ تُنْتِجْ سِوَى حِرَفِيِّينَ مُنْبَثِّينَ فِي صُفُوفِ شَعْبٍ أُمِّيٍّ) ^(٢)، وَيَجِبُ أَنْ نَأْخُذَ «الْأُمِّيَّةَ» هُنَا بِكُلِّ أَشْكَالِهَا؛ فَ«الْأُمِّيَّةُ الْأَبْجَدِيَّةُ» الْمَعْهُودَةُ آفَةٌ مَا زَالَتْ تُلْقِي بِظِلَالِهَا الْقَاتِمَةِ عَلَى قِطَاعَاتٍ وَاسِعَةٍ فِي «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ»، وَلَكِنَّ «الْأُمِّيَّةَ الْعِلْمِيَّةَ» أَذْهَى وَأَمَرٌّ، فَهِيَ تَنْتَشِرُ بَيْنَ غَالِبِيَّةِ الْقِطَاعَاتِ مِنْ كُلِّ الشَّرَائِحِ الْمُتَعَلِّمَةِ وَالْمُتَقَفَّةِ، وَهِيَ الْمَعْوُوقُ الْأَوَّلُ الْمُنتَصِبُ أَمَامَ «التَّفَاعُلِ الثَّقَافِيِّ» اللَّازِمِ لِتَحْقِيقِ «شُرُوطِ التَّنْمِيَةِ». وَفِي هَذَا السِّيَاقِ، نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ إِنَّ «الْحَرَكَةَ الْعِلْمِيَّةَ» لَا تَتَحَرَّكُ فِي فَرَاغٍ، وَلَكِنَّهَا كَمَا يَقُولُ دَاوِيدُ رَزْنِيكُ (David B. Resnik) ^(٩٨): (مُجْتَمَعٌ يَجْرِي دَاخِلَ مُجْتَمَعٍ)، وَهِيَ: (تَجْعَلُ الْعُلَمَاءَ فِي

تفاعلٍ مباشرٍ بالمُجتمع على اتساعه)؛ وهذا يعني أن نجاح هذه الحركة، يتطلّب مجتمعاً قادراً على استيعابها، وامتصاصٍ مُعطياتها، والتّجانس مع مُقتضياتها، وتمثّل ثقافتها.

(٢-٧) «الثقافة العلميّة»: التعريف والصّنف:

يُصاحِبُ مَفْهُومَ «الثقافة العلميّة» قَدْرٌ كبيرٌ من الضّبابيّة، ويُعاني هذا المصطلح من درجةٍ عاليةٍ من الارتباك، وليس هذا بغريبٍ على مصطلح دخل «الثقافة العربيّة» خَجُولاً، وفي مراحلٍ مُتأخّرة، ولم يحظَ بعوامل التّمحيص والدراسة، كما أنّه فشِلَ في أن يحتلّ مكاناً مناسباً في الأولويّات الثقافيّة والتّنمويّة والإعلاميّة والتّعليميّة في «المُجتمعات العربيّة». إنّ مُعظم الطُّرُوحات المُرتبطة بتعريف «الثقافة العلميّة» تحصرُها في أنّها: (جُرعاتٌ من المعارف العلميّة والأساسيّة والحديثة للراغبين في الإلمام بها)، وهذا التعريف يجعل «الثقافة العلميّة» «مفهومًا كمّيًا»، حيث تبقى محصورةً في إطار ثقافة «هل تعلم؟»، وتظلّ محدودةً ببقائها في «الإطار المعلوماتيّ النظريّ»، وعدم انتقالها إلى «الإطار الفكريّ» الذي يحدث التّفاعل على أصعدة الممارسات والتّفكير والتحليل. ومن الواضح أن مثل هذا التعريف لا يَمْنَحُ «الثقافة العلميّة» الأبعاد المتعدّدة والرياديّة في تشكّل «الثقافة التّنمويّة»؛ لأنّ السّلوک الاجتماعيّ، والتّوجّهات الإنتاجيّة، والقيم العمليّة، والتّطوّر الفكريّ؛ كلّها ترتبط بعناصرٍ هي أوثق في صلتها بالوعي الثقافيّ والاستيعاب الفكريّ منها بجمع المعلومات وتكديس البيانات، مع أهميّة «الكمّ» الذي أشرنا - فيما سبق - إلى دوره في تحقيق «التّحوّلات النوعيّة».

في الواقع لا يوجد في أدبيّات «الثقافة العلميّة» في «المُجتمعات الغربيّة» ما يُبرّر حصرَ «مفهوم الثقافة العلميّة» في «ثقافة المعلومات»، فهناك جهودٌ واضحةٌ ومُتناميةٌ لترسيخ «البعد الثقافيّ والفكريّ» بطرح مفهوم «العِلْمُ كثقافة» (Science as Culture)، ويتجلّى هذا التّأكيد في قيام «الجمعيّة الملكيّة البريطانيّة» بإصدار مجلةٍ تحمِلُ هذا الاسم في عام ١٩٨٧م، ويرى روبرت هيزن (Robert M. Hazen) أن: («الثقافة العلميّة» بكلّ بساطةٍ هي خليطٌ من المفاهيم والتّاريخ والفلسفة التي تُساعد الفرد على فهم القضايا

العلمية في زمننا) ^(٤٦). وأما كتاب (العلم لكل الأمريكان) ^(٤٧) فيقرر أن (لـ) الثقافة العلمية جوانب كثيرة. وهذه تشمل التألف مع العالم الطبيعي واحترام وحدته، وإدراك بعض الطرق المهمة التي تبين اعتماد الرياضيات والتقنية والعلوم على بعضها بعضاً؛ وفهم بعض المفاهيم والمبادئ الأساسية للعلوم، وتأسيس القدرة على التعامل مع طرق التفكير العلمية، ومعرفة أن العلوم والرياضيات والتقنية هي أنشطة بشرية، ومعرفة ما يعنيه هذا الأمر من نقاط القوة والضعف، والقدرة على استخدام المعرفة العلمية وطرق التفكير لأغراض شخصية واجتماعية).

وعموماً فإن «مفهوم الثقافة العلمية» في مجمله لا يخرج في عناصره عن أربعة أوجه ^(٤٨)، هي:

(١) المعرفة العلمية: وهي معرفة الحقائق والمفاهيم والمبادئ والقوانين والفرضيات والنظريات والنماذج العلمية.

(٢) الطبيعة الاستقصائية للعلوم: وهي تهتم بالممارسة الفكرية والعلمية للعلوم، واتخاذ القرارات، وإجراء الاختبارات، واستخدام النماذج والطرق العلمية مثل الملاحظة والقياس والاستدلال، وتدوين المعطيات وتحليلها، ونقل المعلومات بوسائل متعددة كالكتابة والتخاطب واستخدام الرسوم البيانية والبيانات المصورة وغيرها.

(٣) العلوم بصفاتها طريقة تفكير: وهو الجانب الذي يكثر التركيز عليه والمعروف بـ «التفكير العلمي»، فيتم هنا التشديد على منهجية التفكير والتعليل المنطقي، وأسس «المنهج العلمي»، وأهمية «الطبيعة التجريبية» في هذا المنهج، والتبحر في «بنية المعرفة العلمية» و«فلسفة العلوم»، والتبصر في أعمال العلماء وتجاربهم، و«تاريخ العلوم» ومساراته، واستخدام الفرضيات العلمية والتعليل الاستقرائي والاستنباطي والعلاقة السببية، والحرص على «الموضوعية العلمية» عبر القدرة على التمييز بين البراهين والحقائق من ناحية، وبين الآراء الانطباعية والطروحات الخرافية من ناحية أخرى.

٤) التّفاعُلُ بین «العلوم والتّقنیة» و«المُجتمع»: ویتمثلُ هذا المِحورُ فی إدراكِ تأثیر العلوم فی المُجتمع والعلاقاتِ المُتداخِلَة بین العلوم والمُجتمع والتّقنیة، ویضمّنُ - أيضاً - فهُم المِهَن والمَسائِل العِلْمیة المُرتبِطَة بقضايا المُجتمع ومُشكلاته.

لقد شَدَّتْ العَیدُ من تَعْرِیفات «الثّقافة العِلْمیة» على اسْتِخدامِ «المعارِف العِلْمیة» فی أُمُورِ الحِیاة الیومیة، خاصّة فیما یَتعلّق بِعمَلِیَّتی «اتّخاذ القرار» و«حلُّ المُشكلات»، ولذا كان لا بُدَّ من اعتِبارِ «الاسْتِخدامِ الشّخصی للمعارِف العِلْمیة» أحدَ مُكوّناتِ «الثّقافة العِلْمیة»، ویُمْكِنُ اعتِبارُهُ جُزْءاً من مِحورِ «العلوم كطریقة تفكیر». وبشكْلٍ أوسع، فإنّ المَضْمُونِ الأبرز فی هذا الرّویة هو المَفْهُومُ الذی أسماه روبرت هیزن^(٤٦) «التّرابُطُ الفِكری»، حیث یقول: (یَرْتَبِطُ مُجتمعنا ارتِباطاً وثیقاً باكتشافاتِ العِلْمِ لدرجة أنّها غالباً ما تلعبُ دوراً حاسماً فی تشكیلِ «المُناخ الفِكری» للحِقْبة)، وذلك ما دَفَعَهُ لطرحِ السُّؤالِ الاسْتِنْكارِی: (كیف نأملُ أن یتمكّنَ أيُّ شَخْصٍ من اسْتِحْسانِ الخُیوطِ العمیقة الكامنة وراءِ «الحیاة الفِكریة» فی زمنه دون فهُمِ «العِلْم» الذی یسْری معها؟!).

فی هذا الإطارِ یَنبَغی أن لا نُهْمِلُ أهمیةَ «القضايا الأخلاقیة والقیمة» التي تُرافقُ اتّخاذ القرارات فی المسائِل العِلْمیة، والتي تُعدُّ من المُكوّناتِ المُهمّة لـ «الثّقافة العِلْمیة»، ولذا یَنبَغی تضمینُها فی أوجهِ «الثّقافة العِلْمیة»، وهي مَشْمُولَة - فی رأیی - فی مِحورِی «التّفكیر العِلْمی» و«التّفاعُل بین العلوم والمُجتمع». وفی هذا السّیاقِ یرى مؤلّفو كتابِ «العِلْمُ لکُلِّ الأمرِکان» أن: («العِلْم» فی الواقع هو - فی کثیر من الجوانب - التّطبیق المنهَجی لبعْضِ القِیمِ الإنسانیة ذات التّقْدیرِ العالی مثل النّزاهة والمُتابَرة والعدالة والانْفِتاحِ على الأفکارِ الجَدیدة والشّكِّ والخیال. إنّ العلماء لم یخْتَرِعُوا أيّاً من هذه القِیم، وهم لیسوا الوحیدین الذین یَعْتَنِقُونَهَا. لكنّ المجال الواسع للعلوم یَتَضَمّنُ ویؤكدُ هذه القِیم، ویوضّحُ - بشكْلٍ مؤثّرٍ - مدى أهمیّتها لتقدّمِ المَعْرِفةِ البشريّة والازدهار. لذا فإنّه إذا دُرِسَتْ العلوم على نَحْوِ فَعّالٍ، فإنّ النّیجة ستُعزّزُ مثل هذه التّوجّهاتِ والقِیمِ الإنسانیة المَنْشُودَة)^(٩٤).

٧-٢-١) من «المُثَقَّفِ عِلْمِيًّا» ٩:

في سياق ما سبق، نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ - بِإِجَازٍ - إِنَّ الْإِنْسَانَ «الْمُثَقَّفَ عِلْمِيًّا» هُوَ: (إِنْسَانٌ يُدْرِكُ أَنَّ الْعُلُومَ وَالرِّيَاضِيَّاتِ وَالتَّقْنِيَّةَ هِيَ مَشْرُوعَاتٌ بَشَرِيَّةٌ مُسْتَقَلَّةٌ، وَلَكِنَّهَا مُتَدَاخِلَةٌ وَيَتَأَثَّرُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَتَحْتَوِي عَلَى مَوَاطِنَ قُوَّةٍ وَمَنَابِعِ إلهَامٍ وَمُنْطَلَقَاتِ خِيَالٍ، وَلَكِنَّهَا فِي الْوَقْتِ نَفْسُهُ مُقَيَّدَةٌ وَمُنْضَبِطَةٌ وَصَارِمَةٌ. إِنَّهُ إِنْسَانٌ يَفْهَمُ الْأَفْكَارَ وَالْأُسُسَ الْمُهْمَّةَ فِي الْعُلُومِ، وَمُطَّلِعٌ عَلَى «الْعَالَمِ الطَّبِيعِيِّ»، وَيَلْحِظُ تَنَوُّعَهُ وَوَحْدَتَهُ فِي آنٍ، وَيُوظِّفُ الْمَعْرِفَةَ وَالطَّرِيقَ الْعِلْمِيَّةَ فِي حَيَاتِهِ الشَّخْصِيَّةِ)؛ وَهَذَا مَا أَوْضَحَهُ تشارلز سنو ضارباً مِثَالاً لَذَلِكَ بِأَنَّ مَعْرِفَةَ الْفَرْدِ الْعَادِيِّ بـ«القانون الثاني للديناميكا الحرارية» تَحْتَاجُ لِكِي تُصْبِحَ ذَاتُ قِيَمَةٍ إِلَى (فَهْمٍ لَا يُمْكِنُ تَحْقِيقُهُ مَا لَمْ يَتَعَلَّمَ الْفَرْدُ بَعْضاً مِنْ لُغَةِ الْفِيزِيَاءِ، وَهَذَا الْفَهْمُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ جُزْءاً مِنْ ثَقَافَةٍ عَامَّةٍ فِي الْقَرْنِ الْعَشْرِينَ) (٢٢).

وَأَمَّا طَبِيعَةُ مُعَالَجَةِ الْإِشْكَالِيَّاتِ الَّتِي أَبْرَزَتْهَا، أَوْ أَوْجَدَتْهَا، «الْحَرَكَةُ الْعِلْمِيَّةُ - التَّقْنِيَّةُ» فِي الْمَجْتَمَعَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ، فَإِنَّهَا تَوْضِّحُ ضَرُورَةَ أَنْ تَحْمِلَ «الثَّقَافَةُ الْعِلْمِيَّةُ» - فِي إِطَارِهَا الْعَامِّ - الْجَانِبَيْنِ «الْكَمِّيَّ» وَ«الْكَيفِيَّ»، فَيَنْطَبِقُ عَلَى مَفْهُومِهَا التَّعْرِيفُ الَّذِي تَبَنَّتْهُ «مُنَظَّمَةُ التَّعَاوُنِ الْاِقْتِصَادِيِّ وَالتَّنْمِيَّةِ» (OECD) بِأَنَّ «الثَّقَافَةَ الْعِلْمِيَّةَ» هِيَ: (الْقُدْرَةُ عَلَى تَبْنِيِ فِكْرٍ عِلْمِيٍّ) (٩٥)، كَمَا أَنَّهَا - بِالضَّرُورَةِ - مُصْطَلَحٌ عَامٌّ تَتَضَوَّى تَحْتِ لَوَائِهِ أَنْوَاعٌ مُتَعَدِّدَةٌ مِنَ الْأَنْشِطَةِ وَالْمُمَارَسَاتِ وَالْاهْتِمَامَاتِ وَالْأَشْكَالِ وَالْوَسَائِلِ، وَتُغَطِّي - كَمَا سَنَرَى لَاحِقاً - مِسَاحَاتٍ وَاسِعَةً مِنَ التَّنَوُّعِ وَالتَّعَدُّدِ عَلَى مُسْتَوِيَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ؛ لِأَنَّ «الثَّقَافَةَ الْعِلْمِيَّةَ» تَحْمِلُ نَبْضَ «الْحَيَاةِ الْمُعَاصِرَةِ» وَحَيَوِيَّتَهَا، وَتَعَكِّسُ وَاقِعَهَا وَمُتَغَيِّرَاتِهَا، وَتَشْمَلُ تَفَرُّعَاتِهَا وَمُضَامِينَهَا.

وَأَمَّا التَّعْرِيفُ - الْوَارِدُ أَعْلَاهُ - الَّذِي تَبَنَّتْهُ «مُنَظَّمَةُ التَّعَاوُنِ الْاِقْتِصَادِيِّ وَالتَّنْمِيَّةِ»، فَمِنْ الْوَاضِحِ أَنَّهُ يَظَلُّ قَاصِراً عَنِ الْإِحَاطَةِ بِأَبْعَادِ «الْإِشْكَالِيَّةِ» الْقَائِمَةِ فِي الْمَجْتَمَعَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَالنَّامِيَةِ بِدَرَجَاتٍ مُتَفَاوِتَةٍ، وَالدَّاعِيَةِ إِلَى ضَرُورَةِ تَوْفِيرِ «الْبُنْيَةِ التَّحْتِيَّةِ الثَّقَافِيَّةِ» الْقَادِرَةِ عَلَى اسْتِيعَابِ مُعْطَيَاتِ «الْحَرَكَةِ الْعِلْمِيَّةِ - التَّقْنِيَّةِ» وَأَفْكَارِهَا ضَمَّنَ

أُطْرَها الثقافيّة وتفاعلاتها الاجتماعيّة وتطوُّرها التاريخي وقيَمها السّائدة؛ لكي تتكامل جوانبُ «الإنسان المُثَقَّف عِلْمِيًّا»؛ وهذا يَصُبُّ في ذات الاتّجاه الذي يدْفَعُ به عبد الله القفاري بقوله: (إنَّ أيَّ مُحَاوَلَةٍ للإسْهام في حالة تَنْوِيرٍ عِلْمِيٍّ أو نَشْرِ ثقافةٍ عِلْمِيَّةٍ لن تكون فقط بِمُحَاوَلَةٍ تَبْسِيطِ المادّة العِلْمِيَّة لِيَتَمَّ تداولُها بين أَفْرادِ المُجْتَمَع، باعتبار أنَّ هذا عامِلٌ ضروريٌّ لتَقْدِيرِ العِلْمِ والكُشُوفِ والتَّقْنِيَّاتِ المُتَجَدِّدَةِ والتَّعَامُلِ معها، ومن ثَمَّ الدَّفْعُ بهذا الاتّجاه في سِياقِ المُجْتَمَع. من المُهمِّ - أيضاً - بالإضافة إلى هذا أن تكون قِراءةُ «تاريخ العلوم» ليستَ بِمَعْزَلٍ عن التَّطَوُّراتِ التي صَاحَبَتْها على صعيدِ الفِكرِ الاجتماعيِّ والسِّيَاسيِّ والاقتصاديِّ) (١٤).

٧-٢-٢) مُؤَشِّرُ أَدَاءٍ: «مُعَامِلُ كَفَاءَةِ الأَدَاءِ المُجْتَمَعِيِّ»:

كُلُّ تلك المُصْطَلَحَاتِ الحَيَوِيَّةِ المُعَاصِرَةِ مِثْلُ «مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ» و«التَّيْمِيَّةِ المُسْتَدَامَةِ» و«توطِينِ التَّقْنِيَّة»؛ كُلُّها - دون استِثْناءٍ - تَتَطَلَّبُ شَرْطاً أساساً، وهو «الأداء المُجْتَمَعِيّ الجَيِّد في مجالات العلوم والتقنية»؛ ولذا فالْحَاجَةُ إلى مِعيَارٍ، قَابِلٍ لِلْقِيَاسِ والمُتَابَعَةِ يكون مُؤَشِّراً إلى درجة الاستِعدادِ ومدى التَّأهيلِ لذلك «الأداء المُجْتَمَعِيّ الجَيِّد»، أمرٌ ضروريٌّ. وفي خِصْمِ تفاعلاتِ «المُجْتَمَعِ المُعَاصِرِ» مع التقاطعاتِ المُتَنَوِّعَةِ والتَّشَابُكَاتِ المُتنامية لـ«العلوم والتقنية»، واقتحامها لمساقات «الحياة المُعَاصِرَةِ» بِمُخْتَلَفِ أنماطِها وأشكالِها، فإنَّه يَتَحَتَّمُ علينا - في رأيي (٧٨) - أن نَعْرِفَ ما يُمكنُ أن نُطَلِّقَ عليه اسم «مُعَامِلُ كَفَاءَةِ الأَدَاءِ المُجْتَمَعِيِّ» الذي هو بمثابة: (مِقياسٌ يُحدِّدُ مدى قُدْرَةِ المُجْتَمَعِ على توفير البيئة النّاجحة في تفاعلاته مع مُشْكَلاتِ العَصْرِ الحديث وتحدياته التَّنَافُسيَّةِ في مُخْتَلَفِ المجالات الإنتاجية والعِلْمِيَّةِ والبَحْثِيَّةِ وغيرها). إنَّ هذا «المُعَامِلُ» - بالضرورة - يَتَنَاسَبُ طَرْدِيًّا مع ارْتِفَاعِ عَدَدِ «المُثَقَّفِينَ عِلْمِيًّا» في المُجْتَمَعِ، فيكون تَعْرِيفُهُ: (النَّسْبَةُ بين عدد الأشخاص «المُثَقَّفِينَ عِلْمِيًّا» وبين إجمالي عَدَدِ السُّكَّانِ)؛ وذلك لأنَّ السُّكَّانَ هم الذين يَحْتَلُّون مَوَاقِعَ مُخْتَلَفَةً في المُجْتَمَعِ، وَيُسَهِّمُونَ في صُنْعِ القرار على مُستوياتٍ مُخْتَلَفَةٍ من الصَّلاحيَّاتِ ودرجاتِ مُتَفَاوِتَةٍ من الأَدَاءِ، وَيُمَارِسُونَ حياتهم - الخاصَّة

والعامّة - على مُستوياتٍ نوعيّةٍ مُتعدّدةٍ، وبالتالي كُلّما ارتفع عددُ الأشخاص «المُثقفين علمياً» تحسّن «الأداءُ المُجتمعيّ»، وتطوّرت عطاءاتُ المُجتمع، وارتفعتُ فعاليّته، فوفق «التقرير العالميّ لمنظمة اليونسكو» - الصادر في عام ٢٠٠٥م - فإنّ: (النفاذ الشامل للمعرفة هو الدّعامّة التي تُساندُ الانتقال إلى «مجتمعات المعرفة»)^(٨٢).

بطبيعة الحال ستدخلُ على تعريف «مُعامل كفاءة الأداء المُجتمعيّ» مؤثّراتُ أُخرى، منها على سبيل المثال طبيعة الموقع الذي يحتلّه «المُثقف علمياً»، فكلّما كان الموقع أكثر تأثيراً في قرارات المُجتمع وتوجّهاته، ارتفعت «كفاءة الأداء المُجتمعيّ»، والعكس صحيح. وأمّا ما يجعلُ تلك العلاقة قريبةً من واقع الحياة فهو أنّ القاعدة العامّة تدلُّ على أنّه كلّما ازدادت أعدادُ «المُثقفين علمياً» زادت فرصهم، وكبرت احتمالاتُ تبوئهم مواقع مؤثّرة ذات نفوذٍ أكبر في حياة المُجتمع، وبالتالي تحسّين أحواله وتطوير إمكاناته وإنجاح خطّطه التّنمويّة، فوفق «التقرير العالميّ لمنظمة اليونسكو» - الصادر في عام ٢٠٠٥م - فإنّ: («الشّرخ المعرفيّ» يَنبُتُ عن أنّ استيعاب المعلومات أو المعرفة يكون أقلّ لدى الغالبية من تلك الفئات التي تشغلُ الدّرجات الأكثر ارتفاعاً في السُّلّم الاجتماعيّ)^(٨٣).

٧-٢-٣) نحو تعريف شامل لـ «الثقافة العلميّة» :

نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ إِنَّ «الثّقافة العلميّة» تُمَثِّلُ عَالِماً مُتَعَدِّدَ الْأَطْيَافِ، وَمُتَدَاخِلَ الْأَلْوَانِ؛ فَهِيَ الْفِيزِيَاءُ وَالْكِيمِيَاءُ وَالرِّيَاضِيَّاتُ وَعُلُومُ الْحَيَاةِ وَعُلُومُ الْأَرْضِ وَالْفَلَكِ وَعُلُومُ الْفَضَاءِ بِمَبَادِئِهَا وَنَظَرِيَّاتِهَا، وَهِيَ التَّطْبِيقَاتُ الْحَيَاتِيَّةُ وَالتَّقْنِيَّةُ الْمُتَنَوِّعَةُ، وَهِيَ الْاِكْتِشَافَاتُ وَالْاِخْتِرَاعَاتُ، وَهِيَ «تَارِيخُ الْعُلُومِ» وَ«فَلَسَفَةُ الْعُلُومِ»، وَهِيَ سِيرُ الْعُلَمَاءِ وَعَلَاَقَاتِهِمْ وَتَفَاعُلَاتِهِمْ، وَهِيَ «الْمَنْهَجُ الْعِلْمِيُّ» بِمَقْوَمَاتِهِ وَأَطْرِهِ، وَهِيَ التَّأَثِيرَاتُ الْعَمِيقَةُ الَّتِي تَتَرَكُّهَا «الْعُلُومُ وَالتَّقْنِيَّةُ» عَلَى أَفْكَارِ «الْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ» وَمُعْطِيَّاتِهَا، وَهِيَ «الْخِيَالُ الْعِلْمِيُّ» بِانْطِلَاقَاتِهِ وَإِبْدَاعَاتِهِ، وَهِيَ «الْإِعْجَازُ الْعِلْمِيُّ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ» بِأَفَاقِهِ وَتَجَلِّيَّاتِهِ، وَهِيَ الْقِيَمُ وَالْمُمَارَسَاتُ وَالْمَعَايِيرُ الْمُرتَبِطَةُ بِالتَّفَاعُلِ الْعِلْمِيِّ وَالإِنْتَاجِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ، وَهِيَ

المُسْتَجِدَّاتُ اليَوْمِيَّةُ على ساحة «العلوم والتَّقْنِيَّة» التي تُبَدِّلُ مَعَالِمَ الْأَرْضِ، وَتَسْبُرُ أَعْوَارَ الْفُضَاءِ، وَتُغَيِّرُ أَنْمَاطَ الْعِلَاقَاتِ، وَتُشَكِّلُ مُعْطِيَاتِ الْاِقْتِصَادِ، وَتَقْرِضُ عَلَيْنَا - عَبْرَ «الطَّبِيعَةِ الْاِقْتِحَامِيَّةِ لِلْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّةِ» - نَهْجَهَا وَخَصَائِصَهَا وَمُقْتَضِيَاتَهَا.

بِإِجَازٍ، نَسْتَطِيعُ هُنَا أَنْ نَسْتَعِيرَ الْمَقُولَةَ الَّتِي تُعْزَى إِلَى جُورْجِ سَارْتُونِ بِأَنَّ: («العلوم الحديثة» هي «شُمُولِيَّةُ الْمَعْرِفَةِ الْإِجَابِيَّةِ») ، فنقول بِأَنَّ: («الثَّقَافَةُ الْعِلْمِيَّةُ» هي «شُمُولِيَّةُ الثَّقَافَةِ الْإِجَابِيَّةِ») لِيَتَجَلَّى بِذَلِكَ دَوْرُ أَرْحَبٍ، وَتَبَرُّزُ تَدَاعِيَاتِ أَكْبَرٍ، لـ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ»، وَهِيَ ذَاتُ عِلَاقَةٍ عُضْوِيَّةٍ بِالرُّؤْيَا الَّتِي طَرَحَهَا زَكِي نَجِيبٌ مَحْمُودٌ بِقَوْلِهِ: (لَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ هُنَا مَسْأَلَةُ طَائِفَةٍ مِنَ الْقَوَانِينِ الْعِلْمِيَّةِ يَحْفَظُهَا طُلَّابُ الْعُلُومِ، بَلْ هِيَ قَبْلَ ذَلِكَ وَبَعْدَ ذَلِكَ مِنْهَا جُ لِلنَّظَرِ، إِذَا مَا اصْطَنَعْنَاهُ بِحَقٍّ، أَلْفِينَاهُ يُجَاوِزُ حُدُودَ الْكُتُبِ وَالْمَخَابِيرِ، لِيُصْبِحَ طَرِيقَةً لِلنَّظَرِ فِي شُؤْنِ الْحَيَاةِ الْعَمَلِيَّةِ كُلِّهَا مِنْ سِيَاسَةٍ إِلَى اِقْتِصَادٍ إِلَى عِمْرَانٍ وَالتَّزَامٍ بِقَوَاعِدِ الصِّحَّةِ وَغَيْرِهَا مِنْ جَوَانِبِ الْعِيشِ)^(٢٤). مِنْ هَذَا الْمُنْطَلَقِ لَجَأَ بَعْضُ الْمُهْتَمِّينَ إِلَى «تَعْرِيفِ إِجْرَائِيٍّ» بِحَيْثُ تَكُونُ «الثَّقَافَةُ الْعِلْمِيَّةُ» هِيَ: (تَزْوِيدُ الْأَفْرَادِ بِمَعْلُومَاتٍ وَظِلْفِيَّةٍ مُرْتَبِطَةٍ بِالْعِلْمِ وَتَطْبِيقَاتِهِ، وَاتِّجَاهَاتٍ إِجَابِيَّةٍ نَحْوِ الْعِلْمِ كِنِعمَةٍ، وَسَلْبِيَّةٍ نَحْوِ كِنِعمَةٍ، وَتَفْكِيرٍ عِلْمِيٍّ فِي حَلِّ قِضَايَا الْعِلْمِ وَمُشْكَلاتِهِ، وَتَفْكِيرٍ اِبْتِكَارِيٍّ نَحْوَ تَقْبُلِ الْجَدِيدِ وَالمُسْتَحْدَثِ فِي مَجَالِ الْاِكْتِشَافَاتِ وَالِاخْتِرَاعَاتِ الْعِلْمِيَّةِ، وَمَهَارَاتٍ يَدَوِيَّةٍ وَعَقْلِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ، وَمَهَارَاتٍ اِتِّصَالٍ فِي مَجَالِ الْعِلْمِ وَتَطْبِيقَاتِهِ، وَمِيُولُ وَاهْتِمَامَاتٍ عِلْمِيَّةٍ فِي مَجَالِ الْعِلْمِ، وَتَقْدِيرُ جُھُودِ الدَّوْلَةِ فِي الْمَجَالَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَجُھُودِ الْعِلْمِ وَالْعُلَمَاءِ، وَاتِّبَاعُ السُّلُوكِ الْبَيْئِيِّ السَّلِيمِ، كُلُّ ذَلِكَ فِي إِطَارِ قِيَمِيٍّ وَأَخْلَاقِيٍّ يَتِمَشَّى مَعَ الْإِطَارِ الْقِيَمِيِّ لِلْمُجْتَمَعِ)^(١٠٠).

وَإِنْطِلَاقاً مِنْ تِلْكَ الْمِسَاحَاتِ الشَّاسِعَةِ الَّتِي تَتَمَدَّدُ عَلَيْهَا «الثَّقَافَةُ الْعِلْمِيَّةُ»، نَجِدُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مُجَرَّدَ اِهْتِمَامٍ بِنَشْرِ الْحَقَائِقِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْمَعْلُومَاتِ التَّقْنِيَّةِ؛ فَهِيَ لَيْسَتْ «ثَقَافَةُ مَعْلُومَاتٍ» فَقَطْ، وَلَكِنَّهَا أَيْضاً حِرْصٌ عَلَى تَأْسِيسِ عِلَاقَةٍ بَيْنَ «عَالَمِ الْأَشْيَاءِ» وَ«عَالَمِ الْأَفْكَارِ» لِتَكُونَ قُوَّةً دَافِعَةً لِلتَّحَوُّلَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ، وَرُؤْيَا حَضَارِيَّةً مُتَأَصِّلَةً فِي الْقَوَامِ الْفِكْرِيِّ، وَعَامِلاً مُحَفِّزاً لِلِابْتِكَارِ وَالتَّفَاعُلِ الْإِجَابِيِّ مَعَ طَبِيعَةِ الْعَصْرِ وَمُتَغَيِّرَاتِهِ

عبر مشاركة الفرد وإدراكه للتحوّلات الكيفية التي تفرضها «العلوم والتقنية» على مختلف مسارات المجتمع، والمطلوب منها أن تصل إلى درجة من العمق والاتساع لتمكّن من تشكيل وعي الفرد، وتكوين التوجّهات الاجتماعية، والتأثير في السلوك، وتأصيل مهارات النقد والتحليل والتفكير الموضوعي، وذلك لأن «المعرفة العلمية»، كما يقول جلين سيبورج: (ليست عقيمة أو ملفوفة بأوراق السيلوفان، ولكنها تقبّع بالقرب من قلب الفلسفة والثقافة) (٤٤).

ومن المهم الإشارة هنا إلى أنه في زمن تغلغل المعطيات العلمية والتقنية في مختلف مناحي الحياة، ووجودها المؤثر في مختلف الأصعدة، فإن «الثقافة العلمية» تقوم بدور مهم في عملية التمييز بين الجيد والردّيء، والفرز بين الحسن والسيئ، فكما يقول ديفيد رزنيك: (إن الجمهور يحتاج إلى التثقيف في شأن التطوّرات العلمية المهمة ونتائج البحث العلمي، كما أنه يحتاج إلى الحماية من مخاطر العلم التافه والمعلومات الخاطئة) (٩٨). ولعل من المناسب هنا أن نستلهم من «علم الفيزياء» رؤية ثقافية عبر أحد أبرز مفاهيم «النظرية النسبية الخاصة» التي تنص على: (تكافؤ المادة والطاقة حيث يُعتبران وجهين لعملة واحدة فيمكن تحويل أحدهما إلى الآخر)؛ فنقول إن تراكمات «الثقافة العلمية» - بمحتواها الفعال من معلومات وقيم وضوابط وخيال وإنجازات وتاريخ مفعم بمتغيرات غير مسبوقه في حياة البشر - قادرة على أن تحول تلك «المادة» الثقافية - لدى المتلقّي - إلى «طاقة» دافعة إلى عوالم الابتكار والاكتشاف والإنتاج والمشاركة الإيجابية في متغيرات العصر ب«روح العصر».

تأسيساً على ما سبق تُصبح «الثقافة العلمية»، في إطارها العام، هي: (الجهود التي تحرص على تقليص الفجوات «العلمية» و«التقنية» و«المعلوماتية» داخل المجتمع، وتُعنى بتبسيط معطيات العلوم ومنتجات التقنية، وما تحدّثه «الحركة العلمية - التقنية» من آثار وانعكاسات على المستويات المعرفية والفكرية والفلسفية والسلوكية والقيمية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية، وغير ذلك من مكونات المجتمع المعاصر وملامحه في سيره الحثيث نحو تحقيق «المجتمع العلمي») (٣٥، ٣٤). وتأسيساً على ما سبق - أيضاً -

تَتَضَحُّ أَهْمِيَّةُ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» كَأَدَاةٍ مُعَاَصِرَةٍ لِلتَّغْيِيرِ وَالتَّطْوِيرِ وَالتَّنْمِيَةِ: «تَنْمِيَةُ التَّفْكِيرِ» وَ«تَنْمِيَةُ الْمَوَارِدِ»؛ وَهَكَذَا نَجِدُ أَنَّ «الثَّقَافَةَ الْعِلْمِيَّةَ» تَقَعُ - بِالضَّرُورَةِ - ضَمَّنَ مَا أُسَمِّاهُ مُحَمَّدَ عَابِدِ الْجَابِرِيِّ بِ«الأدوات الجديدة» عندما كتب يقول: (لا يُمكنُ أَنْ نُقِيمَ لأنفسنا فَهْمًا جَدِيدًا لثقافتنا الماضية، ولا بِنَاءِ ثِقَافَةٍ جَدِيدَةٍ، إِلَّا بِاسْتِعْمَالِ أَدَوَاتٍ جَدِيدَةٍ مِنْ هَذَا النَّوعِ، أَعْنِي مَفَاهِيمَ وَمَنَاهِجَ الْفِكْرِ الْمُعَاَصِرِ) ^(١).

وَبَغَضُ النَّظَرِ عَنِ الطَّبِيعَةِ الْإِنْفَعَالِيَّةِ وَالسَّجِيَّةِ الْعَاطِفِيَّةِ لـ«الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ» اللَّتَيْنِ تَلَمَّسْنَا سِمَاتَهُمَا فِي فُصُولٍ سَابِقَةٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، فَإِنَّ الْحَقِيقَةَ تَبْقَى بِأَنَّ الْإِنْسَانَ بِطَبِيعَتِهِ عَاطِفِي الْمِزَاجِ، وَيُعَانِي مِنْ خَاصِيَّةِ «الْقُصُورِ الذَّاتِيِّ» الَّتِي تُقَاوِمُ التَّغْيِيرَ، وَهَذَا هُوَ الْجَانِبُ الَّذِي عَبَّرَتْ عَنْهُ «إِشْكَالِيَّةُ الثَّقَافَتَيْنِ» الَّتِي طَرَحَهَا تشارلز سنو ^(٣٢) (انظر: الْفَصْلُ الثَّانِي). وَلِذَا فَإِنَّ «الْجَانِبَ الْعِلْمِيَّ» الَّذِي يَسْتَوْجِبُ اسْتِبْعَادَ الْعَاطِفَةِ، وَتَغْلِيْبَ الصَّرَامَةِ فِي التَّحْلِيلِ وَالتَّقْيِيمِ، يَتَطَلَّبُ «تَدْرِيْبًا» خَاصًّا عَلَى أَسَالِيْبِهِ وَفِكْرِهِ، وَيَسْتَدْعِي «ثِقَافَةً» تَتَوَاءَمُ مَعَ خَصَائِصِهِ وَتَسْتَوْعِبُ آفَاقَهُ، فَكَمَا يَقُولُ زَهِيرُ الْكُرْمِي ^(٧٧): (إِنَّ «الْعِلْمَ» بِطَبِيعَتِهِ غَرِيبٌ عَنِ طَبِيعَةِ الْفِكْرِ الْإِنْسَانِيِّ الْمُعْتَادِ)، وَيَقُولُ أَيْضًا: (مَنْ الْوَاضِحُ أَنَّهُ لَا يُمكنُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ عَالِمًا بِالْفِطْرَةِ، وَلَا أَنْ يُصْبِحَ عَالِمًا بِدُونِ مِرَانٍ شَاقٍّ وَتَدْرِيْبٍ مُتَّصِلٍ، شَرِيطَةٌ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي مَنَاحٍ عِلْمِيٍّ يُوفِّرُهُ الْمُجْتَمَعُ وَالِدَوْلَةُ وَيَحْرِصَانِ عَلَى تَنْمِيَتِهِ). وَأَمَّا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْبَحْثِ عَنْ تَعْرِيفِ جَامِعٍ مَانِعٍ لـ«الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» فَقَدْ تَعَدَّدَتْ الْجُھُودُ لِمُحَاوَلَةِ وَصْفِ هَذَا الْأَخْطَبُوطِ الَّذِي يَمْتَدُّ وَيَتَشَعَّبُ يَوْمِيًّا، وَتَلْتَفُّ دَوَائِرُهُ بِشَكْلِ مُتَنَامٍ حَوْلَ حَيَاةِ الْإِنْسَانِ بِكُلِّ أَبْعَادِهَا وَمُضَامِينِهَا؛ وَلَكِنِّي أَفْضِلُ أَنْ أَصَوِّغَ تَعْرِيفَ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» عَلَى أَنَّهَا: («الْمُحْتَوَى الْعِلْمِيُّ - التَّقْنِيُّ - الْفِكْرِيُّ» الْقَادِرُ عَلَى الْقِيَامِ بِعَمَلِيَّةِ «التَّأْهِيلِ الثَّقَافِيِّ» لِلْمُجْتَمَعِ لِيَتِمَكَّنَ مِنْ خَوْضِ غِمَارِ «مُجْتَمَعِ الْمَعْرِفَةِ» ^(٧٨، ١٠١)).

٧-٣) «الثَّقَافَةُ الْعِلْمِيَّةُ»: التَّفَرُّعَاتُ:

انْطِلَاقًا مِنَ الْإِطَارِ الْعَامِّ لـ«الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ»، فَإِنَّا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَتَعَرَّفَ عَلَى صُنُوفِهَا وَتَفَرُّعَاتِهَا، فَهِيَ تَتَنَوَّعُ بِتَنَوُّعِ «الْجُمُھُورِ الْمُسْتَهْدَفِ»، كَمَا أَنَّهَا تَتَلَوَّنُ بِطَيِّفِ «الْمَجَالِ أَوْ التَّخْصُّصِ الْمَعْنِيِّ».

٧-٣-١) «الثقافة العلمية» في ضوء «الجمهور المستهدف»:

لقد أدرك تشارلز سنو عند طرحه لـ «إشكالية الثقافتين» أن حصر «الإشكالية» في الفجوة بين «أصحاب التخصصات العلمية» و«أصحاب التخصصات الأدبية» يتضمن قدراً كبيراً من تبسيط الحقائق، ولقد ساعد ذلك التبسيط على توفير زخم للقضية لبساطته ووضوحه، فحسب قول سنو: (لقد وقع الاختيار على المفكرين الأدباء لأنهم يمثلون ويبرزون، وإلى حد كبير يشكلون ويعبرون عن مزاج «الثقافة غير العلمية»)^(٢٢). أما واقع الأمر، فإن شرائح المجتمع من المفكرين والمثقفين وصانعي القرار تمثل أطيافاً مختلفة من الاهتمامات والتخصصات في مجالات أدبية وإنسانية واقتصادية وسياسية وقانونية وغيرها، وكل شريحة تحمل ثقافتها الخاصة المرتبطة بطبيعة اهتمامها ونوع تخصصها، مما يضعنا في مواجهة مئات الثقافات بدلاً من «الثقافتين» اللتين طرحهما تشارلز سنو. في الوقت نفسه فإن تشخيص سنو لـ «الإشكالية» يكتسب رمزية مهمة في ضوء تلك التعقيدات والتداخلات، ويؤكد أن «الانفصام الثقافي» يتعمق ويترسخ مع تنامي العلوم والتقنية والآداب والدراسات الإنسانية والاقتصادية وغيرها، ويبرز ضرورة التصدي للشرح المتفاقم بين «الحركة العلمية - التقنية»، وبين «الجمهور» بمختلف شرائحه وفئاته وثقافته.

تلك الحقيقة تكتسب «الثقافة العلمية» مضامين مختلفة وأساليب متعددة تتناسب مع اهتمامات «الشريحة المستهدفة» وخلفيتها العلمية ورصيدها الثقافي؛ فمن ضرورات برامج التوعية والتثقيف والحوار أن «لكل مقام مقالاً» وفقاً للمقولة المشهورة: (خاطبوا الناس على قدر عقولهم). ولذا فإن من الواضح أن مضمون «الثقافة العلمية» الموجهة إلى شرائح من النخب المتخصصة ليس بالضرورة متوافقاً في «المحتوى»، أو متطابقاً في «الأهداف»، مع النهج الذي ينبغي اتباعه مع عامة الناس، ونذكر هنا - على سبيل المثال - خصائص «الثقافة العلمية» الموجهة لـ «الطفل»، وهي قضية حاسمة في خطط «التنمية العلمية والثقافية والتقنية»، ونجد هنا - بطبيعة الحال - أن مضامين هذه

«الثقافة» ووسائل إيضاحها وأساليب طرحتها تميز عن غيرها بالمفاهيم والشروحات والرؤومات المناسبة لمدارك «الطفل» ومرحلته العمرية.

ويرى «التقرير العالمي لمنظمة اليونسكو»، الصادر في عام ٢٠٠٥ م، أهمية نشر «الثقافة العلمية» بين «أصحاب القرار»، حيث يقرر أنه: (يجب إضافة «الثقافة العلمية» على منهج إعداد أصحاب القرار وكبار موظفي الدولة، وسيشكل ذلك نقطة كبيرة للبلدان النامية حيث يكبح التجديد أحياناً بسبب الصعوبة التي يجابها أحياناً «أصحاب القرار» في فهم الرهانات وأهمية الإشكاليات العلمية والتكنولوجية. إن تكوين «ثقافة علمية» يهدف إلى منح الأفراد القدرة على المشاركة الفعالة في حكم المجتمعات المتأثرة بصورة متزايدة بالعلوم والتكنولوجيات أكثر من هدفه في إغنائهم بكمية من المعارف المحددة) (٨٣).

أما خريطة التخصصات العلمية والمجالات التقنية نفسها فإنها تتمدد وتتسع؛ فكل تخصص يفرز مزيداً من التخصصات التي تبتعد تدريجياً عن «التخصص الأم»، كما أن «الدراسات البينية» (Interdisciplinary Studies)، وهي عملية نشطة ومتنامية، ولدت مزيداً من التخصصات الجديدة والتقنيات الحديثة؛ ولذا نجد - مع تباعد التخصصات ونمو تداخلاتها - أن كثيراً من المتخصصين علمياً هم - في الواقع - «أميون» في مجالات علمية تقع خارج نطاق تخصصهم الدقيق، وهذا ما يؤكد روبرت هيزن بقوله: (من المدهش أن الدراسة المكثفة لمجال محدد من العلوم لا تجعل صاحبها بالضرورة «مُثَقَّفاً علمياً». في الواقع إنني مُندهش أن العلماء العاملين يصلون - في الغالب - إلى درجة مثيرة للشفقة في عدم إلمامهم بمجالات علمية تقع خارج نطاق تخصصهم المهني) (٤٦). ولا يمكن هنا إغفال الدور الحيوي للعاملين التقنيين والفنيين في مختلف المجالات؛ فالتعقيد المتزايد في الأجهزة التقنية - بمختلف أغراضها وتطبيقاتها - تستدعي مستويات من «الثقافة العلمية» والخبرة التقنية والانضباط العملي لدى العمال والفنيين الذين يتولون صناعتها وصيانتها وتشغيلها، وهذا ما يوضحه زهير الكرمي بقوله: (لقد ثبت أن العامل الذي يكون على علم وإدراية، ولو محدوداً، بالأسس العلمية

التي بُنِيَتْ عليها تكنولوجيا آلتِه التي يَعْمَلُ بها يكون أقدر على إتقانِ العملِ واتِّقاءِ الأخطاءِ وزيادة الإنتاجِ بالمُقارَنَةِ مع زميله الجاهِلِ الذي يقوم بعمله بعد تَدْرِيبٍ آليٍّ ودون فَهْمٍ صحيح. وفوق ذلك يكون الأولُ أقدر على التَّحَوُّلِ من آلةِ تكنولوجيَّةٍ إلى أُخْرَى مُطَوَّرَةٍ وأكثرَ تَعْقِيداً، ولهذا ما له من أثرٍ على حالته النفسيَّة وثِقَتِهِ بِنَفْسِهِ ومُسْتَقْبَلِهِ، وهذا يَنعَكِسُ إيجابياً على سُلُوكِهِ وحياتِهِ وأَسْرَتِهِ ومُجْتَمَعِهِ^(٧٧).

كُلُّ تلك الحقائق تَعْنِي - بالضرورة - أهميَّة القيام أيضاً بعمليات تثقيفٍ وتوعيةٍ بين أصحاب التَّخَصُّصاتِ العِلْمِيَّةِ أنفسهم، وبين العاملين في المجالات التَّقْنِيَّةِ المُخْتَلَفَةِ، وَيَبْرُزُ هنا مثالٌ وَاضِحٌ على تَعَدُّدِ أَشْكَالِ «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ» ومُكوِّناتها؛ فـ«الثَّقَافَةُ العِلْمِيَّةُ» المُوَجَّهَةُ إلى العاملين في «المجالات العِلْمِيَّةِ والتَّقْنِيَّةِ» سَتَخْتَلِفُ في مضامينها وأشكالها وأَهْدَافِها وأساليبها عن «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ» المُوَجَّهَةِ إلى غيرهم من شرائح المُجْتَمَعِ؛ فدَارِسُو العلوم يَلْتَقُونَ - على الأقل - عند حَدِّ أدنى من المَعْرِفَةِ العِلْمِيَّةِ، والفَهْمِ المُشْتَرَكِ، والمُنْطَلَقَاتِ المُتَشَابِهَةِ.

٧-٣-٢) «الثَّقَافَةُ العِلْمِيَّةُ» في ضوء «التَّخَصُّصاتِ العِلْمِيَّةِ والتَّقْنِيَّةِ» :

تتأثَّرُ «الثَّقَافَةُ العِلْمِيَّةُ» المُوَجَّهَةُ إلى «الجُمهُورِ» بامتداداتِ السَّاحَةِ العِلْمِيَّةِ والتَّطَوُّراتِ التَّقْنِيَّةِ لتتَفَرَّعَ وَفْقَ تلك التَّشْكِيلاتِ والأنمَاطِ، وتَتَلَوَّنَ بألوانِها، وتَتَبَنَّى أَهْدَافَها؛ فالثَّقَافَةُ الصَّحِيَّةُ، والإرْشَادُ الزَّراعيُّ، والتَّوَعِيَةُ الغِذائيَّةُ، والوَعْيُ البيئيُّ، والثَّقَافَةُ التَّقْنِيَّةُ؛ كُلُّها فُرُوعٌ لـ«الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ»، وهي تُعْنَى بمجالاتٍ مُحدَّدةٍ، وتَعْمَلُ دَاخِلَ أُطُرٍ تُقَيِّدُها طبيعةُ الاهتمامِ، ونَوْعُ التَّخَصُّصِ، ودرجةُ التَّجاوُبِ المُنْشُودِ. ولعلَّه من اللَّافِتِ للانتباه أن برامج «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ»، المُرتَبِطَةُ بالصَّحَّةِ والغِذاءِ والتَّأثيرِ المُباشرِ في حياة الفردِ، قد حَقَّقَتْ حُضُوراً مَلْمُوساً في كثيرٍ من «المُجْتَمَعَاتِ العربيَّةِ»، واهْتَمَّتْ بها وَسَائِلُ الإِعلامِ، ممَّا يُوَضِّحُ أنَّ الحاجةَ تَقْرِضُ درجةَ الاهتمامِ، وبالتالي فإنَّ تَفْصِيلَ برامج «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ» الأُخْرَى مَرهُونٌ بِقُدْرَةِ المُجْتَمَعَاتِ على إدراكِ أهميَّةِ هذا النُّوعِ من «الثَّقَافَةِ»، ومدى ارْتِباطِهِ بتَحْدِيدِ مُسْتَقْبَلِها ورخائِها وتَنْمِيَّتِها؛ فكلُّما ارْتَقَى المُسْتَوَى

الثَّقَافِيّ - العِلْمِيّ» في أوساط المُجْتَمَع، ارْتَفَعَتْ «درجةُ الإنتاجيّة»، وازْدَهَرَتْ «مُقَوِّمَاتُ الحَيَاةِ المُعَاصِرَةِ»، ونما الطَّلَبُ على «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ»، وبرزَتْ الحاجةُ إليها. أمّا أ حَدَثِ مِثَالٍ على التَّنَوُّعِ والتَّوَالِدِ الذَّاتِيّ لـ «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ»، فهو ظَاهِرَةٌ «ثقافة الإنترنت وتقنية المعلومات» التي اجتذبت إليها أعداداً متزايدةً من مُخْتَلَفِ الشَّرَائِحِ والاهتمامات؛ لما يُقَدِّمُهُ هذا الطُّوفَانُ المَعْلُومَاتِيّ والاتِّصَالَاتِيّ من خِدْمَاتٍ وآثارٍ على المُسْتَوِيَّاتِ الثَّقَافِيَّةِ والترفيهيّةِ والمَعْلُومَاتِيَّةِ والاجتماعيّةِ والاقتصاديّةِ وغيرها.

ومن أنواع «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ» ما أشرنا إليه سابقاً، ونقصد به «ثقافة المعلومات»، وهي من أهمِّ أنواع «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ» لاهتمامها بِشَرْحِ الحقائق العِلْمِيَّةِ، وتَبْسِيطِ المبادئ، وتوضيحِ عملِ الأجهزةِ التَّقْنِيَّةِ، وحرصها على توعية «الجُمهُورِ»، ورفعِ رصيدهم المَعْلُومَاتِيّ، ومُوَأكَبَةِ المُسْتَجِدَّاتِ العِلْمِيَّةِ؛ ممّا يُتِيحُ للفردِ فُرْصَ تَمْيِيَةِ مَعْلُومَاتِهِ العِلْمِيَّةِ والتَّقْنِيَّةِ وتَصَحِيحِهَا. ولذا فإنَّ «ثقافة المعلومات» جَانِبٌ لَا يُمَكِّنُ إغْفَالَهُ في «مَنْظُومَةِ الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ»؛ لما لها من تأثيرٍ حيويٍّ في تَفْعِيلِ «الثَّقَافَةِ التَّنْمُوِيَّةِ» وتَحْقِيقِهَا لوظائفها الاجتماعيّة؛ فمن الواضح أن «ثقافة المعلومات» تُسَهِّمُ إِسْهَاماً جَمّاً في تَمْيِيَةِ «الحِسِّ العِلْمِيّ» لدى «الجُمهُورِ»، وتَحْقِيقِ «حَدٍّ أَدْنَى» من «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ» في «النَّسِيجِ المُجْتَمَعِيّ»، وتُهَيِّئُ عَامَّةَ النَّاسِ لاسْتِيعَابِ طَرَائِقِ «الحركة العِلْمِيَّةِ - التَّقْنِيَّةِ» وقضاياها ومُشْكِلاتِهَا وحُلُولِهَا، ووسائلِ توظيفِهَا لِخِدْمَةِ الْفَرْدِ والمُجْتَمَع. ولكن على الرَّغْمِ من أهميّةِ هذا الجَانِبِ إلّا أَنَّ سَطْوَةَ «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ» تَمْتَدُّ لَتَلِجِ إلى المضامين الفكرية والاجتماعية والثقافية لتُنَاقِشَ ما يَرْتَبِطُ بـ «العلوم والتقنية» من أَفْكَارٍ ومُصْطَلَحَاتٍ وتَوَقُّعَاتٍ ونواتجٍ، تَنْتَشِرُ على مِسَاحَاتٍ وَاسِعَةٍ ومُسْتَوِيَّاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ فِكْرِيَّةٍ وفَلْسَفيَّةٍ وعَمَلِيَّةٍ واجتماعية وثقافية وتَنْمُوِيَّةٍ.

وهكذا نجد أن «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ» مِسَاحَةٌ شَاسِعَةٌ من التَّنَوُّعِ والتَّعَدُّدِ على مُسْتَوِيَّاتٍ مُخْتَلِفَةٍ تَعَكِّسُ وَاقِعَ «الحياة المُعَاصِرَةِ» بأنْمَاطِهَا المُتَعَدِّدَةِ وتداخُلَاتِهَا المُتَجَدِّدَةِ ومضامينها المُتَرَاكِمَةَ، ومن المُتَوَقَّعِ أَنْ يَقُودَ «التَّراكُمُ الكَمِّيّ» - في مُخْتَلَفِ مَجَالَاتِ «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ» - إلى «التَّحَوُّلِ الكَيْفِيّ» المَطْلُوبِ تَحْقِيقَهُ، لِتُصْبِحَ «الثَّقَافَةُ العِلْمِيَّةُ»

جُزءاً حيويّاً من «التَّكوين الثقافي» للمُجتمع، ومعلماً أساساً في تفاعلاته التَّمويّة والاجتماعيّة والفكرية. وتأسيساً على ما سبق نجد أنّ «الثقافة العلميّة» هي الأداة الفعّالة لتحقيق «امتدادات التّمية» - أفقياً ورأسياً -؛ فهي تشمّل كلّ تلك التفاعلات والتقاطعات والتداخلات بين مختلف قطاعات المُجتمع ومناطقه وأنشطته، فيتَحسّن الأداء وترتفع الإنتاجيّة؛ وهي تحفر دَاخل «التَّخصّصات العلميّة والإنسانيّة» أعماقاً جديدة عبّر إثارها وتزويدها لـ «الجُمهور» بالمعرفة المتنوّعة في مختلف مجالات «العلوم والتّقنية»، فتتبلور المدلّولات، وتزدهر الخبرات، وتعم الفائدة.

(٧-٤) «الثقافة العلميّة»: الأهداف؛

ومن مُنطلق أنّ «الحركة العلميّة - التّقنيّة» حركة بشريّة تنتج عن تدافع الناس وإبداعاتهم، وتُصوغها تفاعلات المُجتمع واهتماماته، وتوجّهها حاجات العصر ومتطلباته، ولأنّها أصبحت الهَمّ الرّئيس في سياسات الدّول وخطّاتها بمختلف مُستوياتها العلميّة وإنجازاتها التّقنيّة، وهي المُحدّد الأوّل لرفاهيّة المُجتمعات وقدراتها الإنتاجيّة، فإنّ نشر «الثقافة العلميّة» في المُجتمعات يطمح إلى تجاوز «التعامل السطحي» مع العلوم والتّقنية، والانطلاق إلى تحقيق الأهداف التّالية:

(١) الإسهامُ الفاعلُ في إزالة العقبات الفكرية والعراقيل المعرفية التي تحول دون الممارسة العلميّة الرّصينة والتّفكير الجاد؛ لأنّ ضخّ جرعات «الثقافة العلميّة» في «البنية الفكرية» والتفاعلات الثقافيّة السائدة يُزيل كثيراً من عناصر الرّهبة ومشاعر الغربة، ويؤسّس لتفاعلات عصريّة، وفهم لشروط «النّهضة العلميّة - التّقنيّة» ومقوماتها.

(٢) تهيئةُ تربيةٍ خصبةٍ لإنتاج علماء، ومهارات، وكفاءات، قادرة على الممارسة العلميّة والإبداع التّقني والمهارات الإنتاجيّة؛ ف«القاعدة الجماهيرية» العريضة المتفاعلة - بحيويّة - مع «الفكر العلمي»، والمتواصلة - بحماس - مع «الحركة العلميّة - التّقنيّة»، هي - بطبيعة الحال - منبّت المواهب ومُستودع القدرات. إنّ

من أبرز نتائج وجود هذه «البيئة العلميّة» الجاذبة إسهامها القويّ في اجتذاب «الأذمّة المهاجرة»، وهي مشكلةٌ تُعاني منها «المُجتمعات العربيّة» بدرجاتٍ متفاوتةٍ، وتُمثّل أحد التّحدّيات التي تسعى هذه المُجتمعات إلى التغلّب عليها.

(٣) توفير «الشفافيّة العلميّة» التي تُيسّر على الفرد فهم ماهيّة «الحركة العلميّة - التّقنيّة»، واستيعاب مُنطلقاتها، وامتصاص تقنيّاتها؛ ليستفيد منها الفرد أقصى استفادةٍ مُمكنةٍ في حياته العمليّة والفكرية والاجتماعيّة، ويتعامل معها وفق ضوابطها وشروطها في ممارسةٍ رشيدةٍ ومسؤوليةٍ واعيةٍ.

إنّ مُعظم القرارات الحاسمة في «المُجتمعات المُعاصرة» تتمحور حول قضايا علميّة وتقنيّة ابتداءً من «ثقب الأوزون»، ومُروراً بتطبيقات «الهندسة الوراثيّة»، وانتهاءً بـ «أسلحة الدمار الشامل»، وتؤثّر هذه القرارات في حياة الملايين من البشر وفرصهم الوظيفيّة ومستوياتهم المعيشيّة ومستقبل أجيالهم وأوطانهم. ولذا فإنّ مشاركتهم في اتّخاذ القرار، وقدرتهم على فهم المُشكلات وتحليلها، وإسهامهم في طرح البدائل وتقليل الأضرار؛ كلّ ذلك يُصبح أمراً ضرورياً من الناحية الأخلاقيّة والحضاريّة والتّميّميّة، وتنامي أهميّته مع ارتفاع درجة الوعي السياسيّ والرّفاه الاقتصاديّ.

(٤) تهيئةُ مناخٍ من «الرأي العام» مُتعاطفٍ مع «الحركة العلميّة - التّقنيّة»، ومُفعمٍ بالحماس والتّفاؤل والثّقة، لمُجابهة الانطباعات الانفعاليّة، والعادات السّليبيّة، والخرافات الشّائعة، التي تلوّث «ثقافة المُجتمع»، وتُشوّه تفاعلاته، وتعوق نموّ «الحركة العلميّة - التّقنيّة»، وهو الحال الذي تطرّق إليه تشارلز سنو، عندما وصّف حالة «عدم فهم العلوم» بأنّها: (تمنّح - بشكلٍ أعمق ممّا نتوقّع - نكهة غير علميّة للثقافة التّقليديّة برُمّتها، وتلك النكهة غير العلميّة تتحوّل غالباً - وبشكلٍ أكبر ممّا نعتزّف به - إلى موقفٍ مُضادٍّ للعلوم) (٢٢).

(٥) «التّطوير النّوعي» لتفكير الفرد، وتعميق قيمته الذاتيّة، وتنمية «الحسّ العلميّ» لديه، فعلى سبيل المثال: ما زالت «ثقافة الأرقام والمعلّومات» غريبةً على

«العقل العربي»، وما زلنا نقرأ ونسمع نسباً مئوية تلقى على عواهنها في المحافل ووسائل الإعلام، أو حقائق علمية تشوه، أو تبتر، دون رقيب أو حسيب.

(٦) رفع درجة الإسهام الاجتماعي، وتعزيز «الفاعلية الثقافية»، وتحسين ممارسات المجتمع، بما تضيفه معطيات «الحركة العلمية - التقنية» على الفرد من آفاق معرفية، ومهارات تقنية، وانضباط عملي، وعقلانية مسؤولية؛ فالحاجة إلى إحداث «قفزة نوعية» في «العقل العربي» في اتجاه الانضباط العملي و«التفكير العلمي» ليست مكان اختلاف، وقد وصفها مالك بن نبي بقوله: (نحن أحوج ما نكون إلى المنطق العملي لأن «العقل المجرد» متوفر في بلادنا، غير أن «العقل التطبيقي» الذي يتكون في جوهره من الإرادة والانتباه شيء يكاد يكون معدوماً) (٢٨).

(٧) جعل «الثقافة العلمية» جزءاً عضوياً ومكوناً رئيساً من مكونات «الثقافة الجماهيرية» السائدة لتحقيق شروط «المعاصرة» و«الكفاءة» و«التوازن»، ولتأصيل «الثقافة التنموية» في أعماق «التفاعلات المجتمعية»؛ فنجاح الأنشطة العلمية، والمشاروعات الإنتاجية، والجهود البحثية، مرهون ب«إرادة جماعية» واعية تدفع بها إلى الواجهة الاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية، وتتفاعل معها بحماس وإيجابية. وهنا تبرز أهمية «الثقافة العلمية» ودورها الحاسم في تأسيس «ثقافة البحث العلمي»، التي تعزز من مكانة «العلوم والتقنية»، وتفهم خصائصها ومتطلباتها، وتتصدى - بحكمة وموضوعية وفاعلية - إلى «غول البيروقراطية» الذي ينهش في كيان «المجتمعات العربية»، ويعرقل مسيرة التنمية، ويكبح «التفاعل الإيجابي» مع أحوال «الحياة المعاصرة».

(٨) تحقيق «الأمن العلمي» للمجتمع، وهو أمر ذو أهمية استراتيجية، ويتمثل في قدرة المجتمع على اكتساب «المعرفة العلمية»، وإنتاج «التقنيات الحديثة»، وتنمية الإمكانيات للتطوير والتطوير والإنتاج، وتأسيس آليات قادرة على توظيف المعارف بحيوية، والمحافظة على المكتسبات بكفاءة، مما يتطلب

وَعِيّاً عِلْمِيّاً سَائِداً فِي جَنْبَاتِ الْمُجْتَمَعِ. إِنَّ «الْأَمْنَ الْعِلْمِيَّ» هُوَ «الْبُنْيَةُ التَّحْتِيَّةُ» ذاتِ الْقَاعِدَةِ الْمُمتَدَّةِ وَالْحَلَقَاتِ الْمُتَرَابِطَةِ الَّتِي تُؤَثِّرُ فِي كُلِّ أَوْجِهٍ «الْحَيَاةِ الْمُعَاصِرَةِ»، وَتُحَدِّدُ - بِالضَّرُورَةِ - قُدْرَاتِ الْأُمَّةِ عَلَى تَعْظِيمِ مَوَارِدِهَا، وَتَوْظِيفِ عُقُولِهَا، وَتَرْسِيخِ كِيَانِهَا، وَتَحْقِيقِ غَايَاتِهَا. إِنَّ النَّظْرَةَ الْمُتَأَنِّيَةَ إِلَى الْعَالَمِ الْغَرْبِيِّ تُبَيِّنُ أَنَّ الْغَرْبَ جَعَلَ مِنْ «الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ» جُزْءاً جَوْهَرِيّاً مِنْ أَمْنِهِ الْقَوْمِيِّ وَالْوَطَنِيِّ؛ فَقَدْ رَبَطَ «الْبَحْثَ الْعِلْمِيَّ» - بِشَكْلِ حَيَوِيٍّ وَدَائِمٍ - بِالنَّوَاحِي الْعَسْكَرِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَبِأَمْنِ الدَّوْلَةِ كُلِّهَا، وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ روبرت ماكنمارا - وزير الدِّفاع الأمريكيَّ الْأَسْبَقَ - بِأَن: (الْأَمْنُ الْقَوْمِيُّ هُوَ التَّنْمِيَّةُ ذَاتُهَا) ^(٩٩)؛ وَلِذَا فَإِنَّ لَنَا وَقْفَةً أَشْمَلُ مَعَ «مَفْهُومِ الْأَمْنِ الْعِلْمِيِّ».

(٥-٧) «الثَّقَافَةُ الْعِلْمِيَّةُ» وَ«الْأَمْنُ الْعِلْمِيُّ» :

لَا يُمَكِّنُ لِقَضَايَا «الإِصْلَاحِ» الْمُتَعَدِّدَةِ، الَّتِي يَطْرَحُهَا السِّيَاسِيُّونَ وَالْمُتَقَفُّونَ وَالْمُفَكِّرُونَ بِمُخْتَلَفِ تَوَجُّهَاتِهِمْ وَأَطْيَافِهِمْ، أَنْ تَعْمَلَ خَارِجَ إِطَارِ زَمَنِهَا وَتَحَدِّياتِ عَصْرِهَا؛ مِمَّا يَجْعَلُ قَضِيَّةَ «الإِصْلَاحِ الْعِلْمِيِّ» الرِّكِيزَةَ الْأَسَاسَ الَّتِي تَنْطَلِقُ مِنْهَا، وَتَعْتَمِدُ عَلَيْهَا، كُلُّ تِلْكَ الْأَشْكَالِ الْمَرْجُوءَةِ مِنْ «الإِصْلَاحِ»، وَالْمُسْتَهْدَفَةُ مِنْ «بِرَامِجِ التَّنْمِيَةِ»، فَكَمَا يَقُولُ عَبْدُ الْعَزِيزِ التَّوَيْجَرِيُّ فَإِنَّ: (الإِصْلَاحُ مَنْظُومَةٌ مُتَكَامِلَةٌ مِنَ الْقِيَمِ وَالْمَبَادِي وَالسِّيَاسَاتِ تَتْرَابِطُ عُنَاصِرُهَا، وَتَتَكَامَلُ حَلَقَاتُهَا، وَلَكِنَّهَا جَمِيعاً تَقُومُ عَلَى قَاعِدَةٍ عِلْمِيَّةٍ عَرِيضَةٍ) ^(١٠٢). إِنَّ هَذِهِ الْمَقُولَةُ الصَّائِبَةُ تَعُودُ بِنَا إِلَى «نُقْطَةِ الْبَدْءِ» لِتُحَدِّدَ بِوُضُوحٍ أَوْلَوِيَّاتِ الْمَرْحَلَةِ الَّتِي تَعِيشُهَا الْأُمَّةُ؛ فَبِدُونِ تِلْكَ «الْقَاعِدَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْعَرِيضَةِ» الَّتِي تَتَغَلَّغُ فِي «نَسِيجِ الْمُجْتَمَعِ»، وَبِدُونِ ذَلِكَ الدَّفْعِ الْفَعَّالِ الَّذِي تُؤَلِّدُهُ «الْحَرَكَةُ الْعِلْمِيَّةُ - التَّقْنِيَّةُ» فِي حَيَوَاتِ الْأَفْرَادِ، وَبِدُونِ ذَلِكَ «التَّرَاكُمِ الْخِصْبِ» الَّذِي تَصْنَعُهُ آلِيَّاتُ حَاذِقَةٍ عَلَى مَسَارَاتِ «الْإِنْجَازِ الْعِلْمِيِّ - التَّقْنِيِّ»، فَإِنَّ كُلَّ الطُّرُوحَاتِ وَالتَّنْظِيرَاتِ وَالْأَمَالِ وَالطُّمُوحَاتِ عَنْ «الإِصْلَاحِ» تَبْقَى مُجَرَّدَ سَرَابٍ بَقِيعَةٍ يَحْسِبُهُ الظَّمَانُ مَاءً.

وهكذا نجد أن مفهوم «الإصلاح العلمي» ينبغي أن يكون على رأس القائمة؛ لأنه هو القادر على توجيه «برامج الإصلاح» في مختلف الميادين عبر بلورة قدرات المجتمعات، وتعزيز مهارات الأفراد، وتطوير فكر الأمة. لقد أصبح من البدهيات المطروحة في «أدبيات التنمية» المعاصرة أن تأسس «المجتمع العلمي» هو المطلب الجوهرى لتحقيق الأمن وتطوير القدرات وتحقيق الطموحات، وهي قضية معقدة يتشابك فيها «الفكرى» مع «السياسى»، وتتداخل فيها أطراف «الاجتماعى» و«الاقتصادى»، ويتقاطع عندها «الثقافى» مع «التربوى»، ولكننا نستطيع أن نضعها جميعها ضمن إطار مصطلح شامل وحيوى، هو مصطلح «الأمن العلمى».

وأما عندما نستعرض كل صور «الأمن» التي تتوق إليها المجتمعات، ابتداءً من طرُوحات «الأمن الكلية» كمفاهيم «الأمن الفكرى»، و«الأمن الاجتماعى»، و«الأمن القومى»، وانتهاءً بطرُوحات «الأمن الجزئية» مثل «الأمن المائى» و«الأمن الغذائى»، فإننا نجد أنها كلها - دون استثناء - تصب في بوتقة «الأمن العلمى» الذي يضع بين يدي الأمة مفاتيح القدرات التطويرية والإنتاجية والتسليحية والتخطيطية، فيكون بذلك الوسيلة الوحيدة لتأمين الاحتياجات القائمة، ومجابهة التحديات المفروضة.

٧-٥-١) مقومات «الأمن العلمى» :

لو أردنا تمحيص مقومات «الأمن العلمى» وتحديد ركائزه، فإننا سنجد أنها لن تخرج في أطرها العامة عن ما يلي:

١) إشاعة مناخ ثقافى عام يتجاوب مع «روح العصر»، ويتفهم ضغوط الزمن وشروطه، ويرسخ الحماس والاهتمام بالعطاءات العلمية والإنجازات التقنية؛ فعندما تزدهر «ثقافة العلم» بين الناس وتتغلغل في «النسيج الاجتماعى»، تضمحل تلقائياً «قرارات الجهل» المبنية على الحسابات الخاطئة، والتوهمات الانفعالية، والتصورات النرجسية.

(٢) توفير قاعدة من المعارف العلميّة، والبيانات المنضبطة، والإحصاءات الدّقيقة، في مختلف المجالات الحياتيّة؛ فصانِعُ القرار والمُخطّطُ والباحثُ يحتاجون أولاً إلى المعلّومة الصّحيحة؛ لكي يكون القرار سديداً، والتّخطيطُ سليماً، والبحثُ موضوعياً.

(٣) تكوينُ قدرّة ذاتيّة على التّطوير والتّطويع والإنتاج عبر برامج تعليميّة وتدريبية وبحثيّة لا تفرّق في مُستنقعات الإنشائيّات الفارغة والمداولات التّنظيريّة الجوفاء، ولكنها تُصافحُ عَصْرَهَا - بحزم وحيويّة - عبر بلورة الأهداف الجادّة، وانتقاء المسارات العمليّة، وإطلاق القدرات الكامنة.

(٤) تأسيسُ وتفعيل آلياتٍ قادِرة على توظيف المعارف المتّاحة، واستيعاب التّطوير المنجز، وتُعظيم المرذود الناتج عبر مشروعات وطنيّة تُلبّي الاحتياجات، وتتصدّى للتحديات بأهداف لا تشوبها ضبابيّة في الطّرح، وبرامج تحترم الوقت، وباستخدام معايير ناجعة للمراجعة والتّقييم والتّصحيح.

(٥) توفير منظومة سليمة ومُتكاملة من القيم والمفاهيم التي تُسهّم في إثراء «المعرفة الفرديّة»، ودفع الفرد إلى الاطلاع والبحث والتّشخيص، وتوسيع معارفه ومداركه، بشكلٍ يُمكنه من الإنتاج المعرفي.

لعلّ المشكلة الكبرى التي تعوق بُروز مُصطلح «الأمن العلميّ» بُروزاً وافياً شافياً في «المُجتمعات العربيّة» هي ضبابيّة المفاهيم السّائدة، وهيمنة «ثقافة الكلام» المألوفة، والانتكاس إلى الشّكليات والإنشائيّات عند التّعامل مع المُشكلات، والخوف من المُبادرات التي تُحاسِبُ على الإنتاجيّة وتفرض الانضباط. تلك الأسباب، وغيرها كثير، جعلت من مُصطلح «الأمن العلميّ» ضيفاً خجولاً على موائد «الفكر التّنمويّ» في «المُجتمعات العربيّة»، وراح كثير من المُفكرين والباحثين والمُخطّطين يتعاملون مع المُصطلح على استحياء، ويرمقونه عن بُعدٍ بقدر كبير من الوجَل والتّوجّس، ليرتدّوا سراعاً إلى ما أَلْفُوهُ من أفكار ومفاهيم تجتَرُ نفسها اجتِراً، وترتّع في ساحات التّنظير المَقهور تحت وطأة «إشكاليّة البُعد الزّمكانيّ» الذي تطرّقنا إليها في أكثر من موضعٍ في هذا الكتاب.

إننا لا نحتاج إلى كبير جهدٍ لكي نلمسَ تفاقُمَ الخللِ الذي يُعاني منه العالمُ العربيُّ في «منظومة الأمن العلمي»، وتمتدُّ جذورُ هذا الخللِ - عبرَ علاقاتٍ مُتشابكةٍ - إلى أنماطِ «الحياة العربيّة» لتؤسّسَ لأسقامَ تفتكُ في «منظومات الأمن» الأخرى بأنواعها المختلفة. إنَّ غيابَ «الأمن العلمي» يهدّدُ أمنَ البشرِ وتماسكَ الحجرِ في الكيانِ العربي؛ لأنَّ هذا النوعَ من الأمنِ يُمثّلُ «العمود الفقري» لـ «منظومات الأمن» الأخرى فيصُبُّها بلونُ العصر، ويبني هياكلها بلبّاتِ المرحلة، ويضبطُ إيقاعها مع تحدياتِ المُستقبل. وأمّا إحدى أبرزِ الظواهرِ المُقلقةِ في العالمِ العربيّ فهي أنَّ الحديثَ عن التخلُّفِ لا يتوقَّف، ووُصِفَ المؤامراتِ المُوجَّهةِ إلى الأمة - المُتخيَّل منها والحقيقي - لا ينتهي، وتفاقُمُ المُشكلاتِ في التَّعليم والإنتاج والتَّوظيف هو السِّمةُ الأبرز، ولكننا بعد أن نمنحَ «العِلْم» و«التَّقدُّم» و«ثورة المعلومات» زخمًا كبيراً من الإنشائيّات والشكليّات، فإننا لا نضبطُ أفعالنا وممارساتنا وطُروحاتنا بالمقاييس العلميّة الأصيلة.

إنَّ الواقعَ الحزينَ يُؤكِّدُ أنَّ حساباتِ «الأمن العلمي» ما زالت في حاجةٍ إلى الكثير من التدقيق والمُراجعة، والحقيقةُ المؤلمةُ تقول إنَّ القوّة الكامنة وراء تفاعلاتِ «الحياة المعاصرة» كانت آخر اهتماماتِ مُجتمعاتنا الحائرة، وحتى أولئك الذين وضعوها ضمن أولوياتهم الخطابيّة والشكليّة فشلوا في تفعيلها واحتضان قيمها ممّا نقلها إلى خانة «السَّهل المُمتنع». وأمّا الحقيقةُ الثابتةُ فهي أنَّ الأمرَ ليس خياراً مطروحاً قد نقبله أو نرفضه، ولكنّه «حتميّة تاريخيّة»، وقضيّة «حياة أو موت»، ممّا يتطلَّب - في المقام الأوّل - «إرادةً سياسيّة» تدفعُ في اتِّجاهِ «سَهْم الزَّمن»، وتعملُ على تهيئةِ «البيئة العلميّة»، وفتحِ الآفاقِ التَّقنيّة، وتشجيعِ الاهتماماتِ العلميّة، وتوجيهِ «ثقافة المُجتمع» نحو احتضانِ «الفكر العلمي» والتفاعلِ معه بإيجابية. وهكذا نجدُ أنَّ من المُهمِّ أن يتحوَّلَ مُصطلحُ «الأمن العلمي» إلى رؤيةٍ استراتيجيّةٍ وآلياتٍ فعّالةٍ وممارساتٍ متراكمةٍ تنقلُ الفكرَ والأفرادَ والثقافةَ والمُجتمعَ إلى مُستوى أكثر اقتراباً من مُتطلّباتِ المرحلة، وأقلَّ غُرْبَةً عن «شروطِ العصر».

(٦-٧) «الثقافة العلمية» و«الأمن الفكري» :

من أبرز قضايا «المجتمعات العربيّة» قضية «الأمن الفكري» الذي تطمّح هذه المجتمعات إلى تأمينه لضمان نُضج التفاعلات الفكرية، وتوازن المسيرة الوطنية، وجدوى التلاقحات الثقافية؛ وكلّها لا يمكن أن تتحقّق بدون التّواصل مع «روح العصر» وفهم مقتضياتها. وهذا يعود بنا إلى «المربع الأول» وهو «الكفاءة العلميّة» القادرة على إشاعة «فكر العصر» في البيئة، وتوفير قاعدة واسعة من المنتمين إليه، وبطبيعة الحال كلما كبرت تلك القاعدة، ارتفعت نسب الإبداع، وزادت الإنتاجية، وتأصل «الأمن العلمي» في المجتمع، وتحققت أسباب «الأمن» بأنواعه.

إنّ قضية «الأمن الفكري» في أيّ مجتمع قضية محوريّة، وبدونها يُصبح المجتمع نهباً للقلاقل، ومرتعاً للارتجال، وساحة لكلّ ناعقٍ وحاقِدٍ؛ فلا حضارة دون «أمن فكري» يُرسّخ «هوية المجتمع»، ويحمي استقراره وعنفوانه، ويبلور قيمه ومفاهيمه. ولذا فإنه لا غرابة في أن نشهد عقد المؤتمرات، واكتظاظ القاعات، وتحدث الخطباء، وإسهاب المفوّهين، وتشبع الأرفف العلميّة بأوراقٍ وبُحوثٍ وتوصياتٍ عن هذا الأمر؛ فالقضية - ولا شك - جوهرية، والأمر جللٌ؛ ولكن، ينبغي أن نسأل: (هل يمكن أن نتحدث عن «الأمن الفكري» بمعزلٍ عن «العصر»، وخصائص تحدياته، وطبيعة القوى المهيمنة عليه، والمحرّكة لمساراته؟، وهل يجوز أن تنصب حواراتنا وسجلالاتنا ودراساتنا على ما ألفناه من كلامٍ وخصامٍ وجدالٍ واجترارٍ، بينما تبقى مقوّمات «الحياة الحديثة» غريبة عن سياق التفكير، وغائبة عن صلب الطروحات؟). إنّ السؤال بصياغة أخرى هو: (هل بالإمكان التّعامل مع التّحديات المعاصرة، والنّظر إلى «المستقبل» دون اللجوء إلى تأسيس «فكر تنموي» يدرك أن أصوله وجذوره ومقوّماته تكمن في أعماق «الفكر العلمي» وآلياته ووسائله وممارساته؟)؛ وإذا كان هناك إجماع على ضرورة مثل ذلك التأسيس لضمان مستقبلٍ زاهرٍ لأجيالٍ مُقبلة، فإن ذلك يعني أن طروحات «الأمن الفكري» ينبغي أن لا تهمل قضية «المستقبل»، ومقوّماته المعاصرة، وتحدياته المتنامية.

لا أشك لحظة في أن هناك قيمة ذاتية ومقاماً فكرياً لكل ما تطرحه الندوات والمؤتمرات والمحافل من دراسات وتأملات ومراجعات إلا أنها تفتقد الحيوية التي تربطها بعصرها، وتدفع بها نحو «المستقبل»، وتوصل فيها تحدياته، وتوطد في ثناياها معطياته؛ فمن البدهي أن الخطاب مهما كان منمقاً، والطرح مهما كان معمقاً، فإنه إذا لم يتمكن من تكوين روابط حيّة مع واقع متحرك في ساحة عالمية متغيرة ذات تحديات متنامية، فإن تأثيره وجدواه لن يتجاوزا - في أحسن الأحوال - عملية تدريب عقلي، وتطوير مهارة لفظية، لتبقى إشكاليات الحياة المتجددة على ما هي عليه، وليتفاقم الأمر، وتتعمد الأمور.

من المهم أن ندرك أن قضية «الأمن الفكري» مرتبطة جذرياً بـ «قضية التنمية»؛ فـ «العجز التنموي» هو عدوها الأول، ولذا كان من المهم تأسيس «الفكر التنموي» المهم بـ «المستقبل»، والقادر على توليد قيم وممارسات ومعارف تتعامل مع معطيات عصرها بلغة زمانها لتكون «القاطرة» التي تجرّ «المجتمع» في اتجاه «سهم الزمن»، وتعمق استقراره وانتماؤه وتنميته، وذلك عبر «الاندماج الحيوي» - فكراً وثقافة وسلوكاً - في «بوتقة التنمية» بتفاعلاتها المجتمعية المتوافقة مع عصرها، والمتسقة مع طبيعة مشكلاتها، والمتناغمة مع تطلعات أجيالها. إن تجارب «المجتمعات المتقدمة» تؤكد أنه كلما اتسعت «القاعدة العلمية - التقنية»، ازداد النشاط الفكري والاجتماعي والثقافي والإنتاجي، وتوطدت صلات المجتمع مع عصره، واكتسب الثقة في قدراته، وانخرط في التفاعلات الحيوية المجدية، وتعززت في سلوكيات أفرادها معاني الانضباط والعمل والإبداع، وتحرر منسوبوه من نوازع «الإحباط» وهواجس «الغربة الفكرية» التي تدفع إلى حماقات لا تحمد عقباه، وتشتغل أهلها بتأويلات فاسدة، ورؤى أحادية، ومفاهيم سقيمة. وأما الحقيقة التي لا مرأى فيها فهي أن ابتعاد «المجتمع» عن «المنظور التنموي»، يدفع به إلى التوغل في إشكالات تنظيرية، وجدل عقيم، وصراعات عبثية، وأوهام بالية، ليسقط «المجتمع» في فخ «الفراغ الحياتي» - فكرياً ومعرفياً وإنتاجياً واجتماعياً - . ولذا كان لزاماً أن تؤسس «المجتمعات العربية» لـ «ثقافة تنموية» تكون الركيزة الصلدة لـ «الأمن

الفكری؛ ولذا كان لزاماً - أيضاً - على مراكزنا البحثية، ومؤسّساتنا الفكرية، ومعاقِلنا العلمية، أن تَبَحْثَ مَلِيّاً في أُصُولِ هذه «الثّقافة التّنمويّة» ومُقْتَضِيّاتِها وآليّاتها.

(٧-٧) «الثّقافة العلميّة» و«الأمن الوطني» :

أنّ «الأمن الوطني» كلّ لا يَتَجَزَّأ، وهو مَفْهُومٌ شَامِلٌ ذو أبعادٍ مُتَعَدِّدةٍ وآفاقٍ رَحْبَةٍ في عَصْرِ تَعَقَّدَتْ أدواته، وتَسَارَعَتْ مُتَغَيِّرَاتُه، لتُصْبِحَ «القضيةُ الأمنِيّةُ» - في مُجْمَلِها - قضيةٌ يَتَشَابَكُ حولها «العسكريُّ» مع «السياسيِّ»، وتتداخلُ فيها أطيافُ «الاجتماعيِّ» و«الاقتصاديِّ»، ويتقاطَعُ عندها «العلميُّ» مع «الثّقافيِّ»، ويتلاقحُ في رُبُوعِها «الفكريُّ» مع «الإعلاميِّ»، ممّا يَفْرِضُ على القائمين عليها ليس فقط الاهتمام بالقضاء على تَشَتُّتِ الجهود، وغيابِ التَّنسيقِ، وارْتِجَالِ القرار، وَضَعْفِ الأداء، والخَلْخَلَةِ في معايير التّقويمِ، ولكن - أيضاً - اسْتِشْرافِ «المُسْتَقْبَلِ» - بكلِّ مُقْتَضِيّاتِهِ ودعاماتِهِ ومُتَطَلِّباتِهِ - عَبْرَ مَنَهْجِيّةٍ موضوعيّةٍ تُدْرِكُ طبيعة «العَصْرِ» وَضُغُوطِهِ، وتَسْتَوْعِبُ أبعادَهُ ومُتَغَيِّرَاتِهِ.

لذا نَسْتَطِيعُ أنْ نَقُولَ إنّ «الأمن الوطني» ليس قضيةً عَسْكَرِيّةً بَحْتَةً، أو اخْتِصاصاً أَمْنِيّاً مَحْضاً، ولكنّه - في المَقامِ الأوّل - «قضيةُ تَنْمُويّة» بامْتِيازٍ تَسْتَدْعِي - أوّلُ ما تَسْتَدْعِي - تَأْسيْسَ رُؤيةٍ اسْتِراتِيجيّةٍ مُتكامِلَةٍ وتَطْوِيرَها وتَقْميمَها بِشَكْلِ دَائِبٍ، وتوفيرِ الدّراساتِ العلميّةِ المُنضَبِطَةِ، وتَحْلِيلِ الأوضاعِ المحليّةِ والظُرُوفِ الدّوليّةِ، ومُراجَعَةِ التّطوُّراتِ والمُسْتَجِدَّاتِ، وبلُورَةِ الآليّاتِ والبرامجِ والخُطَطِ القادِرةِ على حِمَايةِ مَصالِحِ البلادِ الأمنِيّةِ والسياسيّةِ والاجتماعيّةِ والاقتصاديّةِ والعسْكَرِيّةِ، وتوظيفِ المَوارِدِ والإمكانيّاتِ لإحْدَاثِ «النّقْلاتِ النّوعيّة» على مُخْتَلَفِ الأصْعَدَةِ.

وهكذا نجدُ - مَرَّةً أُخْرَى - أنّ «قضية التّنمية» تَفْرِضُ حُضُورَها، بِمُخْتَلَفِ أبعادِها العلميّةِ والتّقنيّةِ والاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ والسياسيّةِ والعسْكَرِيّةِ، لتكون «مَرَبَطَ الفَرَسِ» في قضية «الأمن الوطني»، ونَسْتَطِيعُ هنا أنْ نَتَعَرَّفَ في الحال على «الإشْكَاليّة» التي يَنْبَغِي أنْ تَتَصَدَّى لها مُخْتَلَفُ المؤسّساتِ المَعْنِيّةِ بتلكِ الجوانِبِ، وهي تَتَمَثَّلُ في ضَعْفِ - أو

انعدام - أدوات الاتصال والتفاعل والتنسيق بين أطراف «المنظومة الوطنية»، وعدم التركيز على تطوير خبرات مشتركة على أصعدة توظيف الموارد وتوحيد الجهود، والصعوبة المتفاقمة في ترجمة الأهداف والخطط إلى واقع عملي، وحركة فاعلة تدب على الأرض.

من هذا المنطلق، ينبغي أن تصبح «إشكالية التنمية» من أبرز هموم «الأمن الوطني» مصطحبة معها - بالضرورة - كل تداعياتها الثقافية والعلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من كل ذلك التداخل والتشابك في تركيبة «الأمن الوطني» إلا أنه ينبغي له أن يستقر على أرض صلبة، وأن ينطلق من قاعدة متماسكة تستطيع أن تضم عناصره المتنوعة، وتسد مقوماته المختلفة، وفي عصر «العلوم والتقنية» فإن تلك «البنية التحتية» الصلبة لا يمكن لها إلا أن تكون من جنس عصرها، ويتحتم عليها أن تتناغم مع تحديات زمانها.

٧- ٨) «الثقافة العلمية» و «الأمن الاجتماعي» :

إن «الأمن الاجتماعي» هو أحد مفاهيم «الأمن» الذي ينتج عن توفير «الأمن العلمي» إلا أننا أثرنا أن نفراد له مبحثاً خاصاً لأبعاده المهمة في حياة الأمم بعامّة، ولدوره الحاسم في الواقع العربي الراهن بخاصّة.

تبين القراءات الاجتماعية - في عمومها - أن الفشل في «التنمية» هو أحد أبرز الأسباب التي تقضي على تماسك الوطني، وتفاقم الاختلافات الإثنية والطائفية، وتتخلق في ظلها كيانات صغيرة متصارعة فتحتمي كل فئة بأنصارها، وتلقي باللوم للكارثة التنموية والفشل الحياتي على الفئات الأخرى. وفي الوقت نفسه فإن وجود استقطاب داخل المجتمع الواحد بين ثقافات متباينة سبب جوهرية لحالات «التوتر الاجتماعي» وتفاقم «إشكالية التنمية»؛ فوجود فئات تختلط لديها «الأبعاد الزمكانية» فتبتعد عن «روح العصر» وفهم معطيات «الزمن»، وأخرى تسعى - بحماس أو حماقة - إلى التفاعل مع

مُتَطَلِّباتِ «الزّمن» ومُواكَبَةِ مُسْتَجِدَّاتِهِ دون تَمَيُّيزٍ لخصائص «المكان». كُلُّ ذَلِكَ يَضَعُ ضُغُوطاً على «التّركيبة الاجتماعيّة»، ويقودُ إلى حالةٍ من «عدم التّوازن»، ممّا يَنْتُجُ عنه - بالضرورة - «اضْطِرَابٌ فِكْرِيٌّ» يجدُ له تَجَلِّياتٍ وانعكاساتٍ على واقع المُجْتَمَعِ وعَلاقَاتِهِ المحليّة والدّوليّة، وهذا ما يُنبِئُهُ إليه «التّقرير العالميّ لمنظّمة اليونسكو» - الصّادر في عام ٢٠٠٥م - حيث يقول: (إنّ الشّرخ المَعْرِفِيّ الذي يَفْصِلُ البلدان الأكثر حظوةً عن البلدان النّامية، وبخاصّة البلدان الأقلّ تقدّماً قد يتفاقم، بينما تَظْهَرُ ضَمَنَ المُجْتَمَعَاتِ نَفْسُهَا شُرُوحٌ بِالْعُمُقِ ذَاتِهِ أَوْ تَتَوَسَّع. كيف إذا لـ «مُجْتَمَعَاتِ المَعْرِفَةِ» المُسْتَقْبَلِيّة أَنْ تَقْبَلَ أَنْ تَكُونَ مُجْتَمَعَاتٍ مُفَكَّكَةً؟. إنّ دَوْرَ التَّخْطِيطِ المُسْتَقْبَلِيِّ هو ألاّ يُسْتَخَفَّ بالتّوتُّراتِ والأخطارِ المُسْتَقْبَلِيّةِ بِاسْمِ نَزْعَةٍ تَفَاوُلِيّةٍ تَقْلِيدِيّةٍ) ^(٨٣). ومن المُهِمِّ أَنْ نَلْحَظَ - في هذا المقام - العَلاقةَ العُضُويّةَ بين مُخْتَلَفِ أَنْوَاعِ «الأمن» والتّأثيراتِ المُتَبَادَلَةِ بين عَنَاصِرِهِ المُتَنَوِّعَةِ، إلّا أنّها كُلُّهَا تَخْضَعُ لظُرُوفِ العَصْرِ، وَيُشَكِّلُهَا مَنَاحُهَا، وَتَتَحَكَّمُ في حَرَكَتِهَا طَبِيعَةُ «المَعْرِفَةِ السَّائِدَةِ» وَحَجْمُ ذَلِكَ «الشّرخ المَعْرِفِيّ» بين أَرْكَانِهِ، ومن الواضِحِ أنّ لـ «إشكاليّة التّمية» دَوْرًا حَاسِمًا في درجة تَمَاسُكِ «مَنْظُومَةِ الأمن»، ومدى قُدْرَةِ هَذِهِ «الْمَنْظُومَةِ» على تَحْمُلِ ضُغُوطِ «العصر» والتّعاملِ مع تحدّياتِهِ.

(٩-٧) «البندول الفكريّ» و«نقطة التّوازن» :

ليس خافياً على أحدٍ درجة تأثير «العوامل الفكريّة» في اسْتِقْرَارِ المُجْتَمَعَاتِ، ولذا كان التّلازُمُ وَاضِحاً بين «الأمن الفكريّ» و«الأمن الاجتماعيّ». وأمّا «الشّرخ الفكريّ» في المُجْتَمَعِ، وما يُصَاحِبُهُ من تَحَوُّلاتٍ وَتَشَوُّهاتٍ وَانْتِقَالٍ مِنَ النّقيضِ إلى النّقيضِ، فهو أَمْرٌ شَبِيهُ بـ «البندول الفيزيائيّ» المُتَدَبِّذِ الذي يَهْتَزُّ حَوْلَ مَوْقِعِ تَوَازُنِهِ مِنْ أَقْصَى اليَمِينِ إلى أَقْصَى الشّمالِ؛ وَنَجْدُ أَنَّهُ في حالة الحركة في فَرَاغٍ، فَإِنَّ هَذَا التَّدَبُّذَ يُحَافِظُ على حَرَكَتِهِ وَيُوَاصِلُ اهْتِزَازَاتِهِ دون تَوَقُّفٍ، وأمّا في حالة وجود وَسْطٍ يُعِيقُ الحركة، فَإِنَّ مَدَى التَّدَبُّذِ يَضْمَحِلُّ تَدْرِيجِيّاً حَتَّى يَتَوَقَّفَ «البندول» عند «نقطة التّوازن»، وكُلّما زادت كثافة «الوسْطِ»، كان الاضْمِحْلالُ أَكْبَرَ، وَبُلُوغُ «التّوازن» أَسْرَعَ.

إنَّ تطَبِّقَ هذا المِثَالِ الفِيزِيائيِّ على «الحالة الفِكرِيَّة»، يقوِّدُ مُباشَرَةً إلى الدَّورِ الحَاسِمِ لـ«الثَّقافة السَّائِدة»، فهي ذلك «الوَسَطُ» الذي يُمكنُ له أنْ يُعِيقَ التَّدْبِذَ والتَّطَرُّفَ في «البَنَدُولِ الفِكرِيِّ» إذا توافرتْ لهذه «الثَّقافة» الخَصائِصُ المُناسِبَةُ؛ فكلِّما زادتْ كثافتُها المَعْرِفيَّة وقُدْرَتُها التَّحليلِيَّة ومُمارَسَتُها العِلْمِيَّة وإنْجَازاتُها العمليَّة، اسْتَطاعتْ أنْ تُؤثِّرَ في تلكِ الارتِجاجاتِ فيثْبُتُ «البَنَدُولُ الفِكرِيُّ» تَدْرِيجِيًّا عند «نُقْطة التَّوَازُنِ»، أو يَتَدَبَّذُ حولَها تَدَبُّباً ضئيلاً - بسببِ مُؤثِّراتٍ خَارجِيَّةٍ مَحْدودة التأثير - لتتَسِمَ أوضاعُ المُجْتَمعِ بـ«الوَسَطِيَّة» والاعتِدالِ والعَقْلانيَّة.

وأما البَحْثُ عن «نُقْطة التَّوَازُنِ» في «البَنَدُولِ الفِكرِيِّ» للعَالَمِ العربيِّ فيعودُ إلى قُرُونٍ طويْلَةٍ مرَّتْ بها الأُمَّةُ باضْطِرَّاباتٍ فِكرِيَّةٍ وتَقَلُّباتٍ اجْتِماعِيَّةٍ وإخْفَاقاتٍ سياسيَّةٍ وهَزَائِمٍ عَسْكَريَّةٍ وكَوَارِثٍ اقْتِصادِيَّةٍ، وَيَتَجَلَّى التَّحْدِي في أَقْسَى أَشْكالِهِ ونحنُ نَدْلِفُ إلى العُقُودِ الأولى من «الأَلْفِيَّةِ الثَّلاثَةِ»، ومن الواضِحِ - انْطِلاقاً من الطَّبِيعَةِ المَعْرِفيَّةِ لهذا العَصْرِ - أنَّ «نُقْطة التَّوَازُنِ» لن تَتَحَقَّقَ إلَّا في «وَسَطٍ مَعْرِفِيٍّ» كَثِيفٍ تقومُ فيه «الثَّقافةُ العِلْمِيَّةُ» بدورٍ مَحْوَريٍّ بارِزٍ. مِثْلُ ذلكِ «التَّوَازُنِ» - في حالةِ «البَنَدُولِ الفِكرِيِّ» - يُحَقِّقُ أَبرزَ ما يَحْتَاجُهُ «الأَمْنُ الاجْتِماعِيُّ»، وهو «عُنْصُرُ التَّسامُحِ» الذي يَتَحَقَّقُ عِبرَ ما أَسْميناهُ «التَّوَافُقَ التَّنْمَوِيَّ» (انظر: الفصل الرَّابِع)؛ فتتلاقى التِّيَّاراتُ الوَطَنِيَّةُ والمُشارِبُ الاجْتِماعِيَّةُ حولَ «قضايا تَنْمُوِيَّةٍ» تَجْمَعُ كِيانَهُمْ، وتُثْري وجودَهُمْ، وتُخَدِّمُ ازدهارَهُمْ، فكما يقولُ محمدُ جابر الأنصاري: (إنَّ التَّسامُحَ مُمارَسَةً عمليَّةً بالدرْجَةِ الأولى وَحَصِيلَةٌ لأسبابٍ موضوعِيَّةٍ قبل أنْ يُصْبِحَ قِيَمَةً مُجرَدَةً) (٢١).

إنَّ لـ«الثَّقافة العِلْمِيَّةِ» - في هذا السِّياقِ - الدَّورَ الأبرزَ في مُعالِجَةِ «إشْكالِيَّةِ الفَجْوَةِ المَعْرِفيَّةِ» داخِلَ المُجْتَمعِ الواحدِ؛ ففي عَصْرِ تَتَسَّعُ فيه «الهَوَّةُ المَعْرِفيَّةُ» بين «المُجْتَمعاتِ النَّاميةِ» و«المُجْتَمعاتِ المُتَقَدِّمَةِ»، فإنَّ الضُّغوطَ تَزْدَادُ على «المُجْتَمعاتِ النَّاميةِ»، وتكونُ هناكُ فِتَنَاتٌ تَمَكَّنَتْ لأسبابٍ عِدَّةٍ من فُرْصِ التَّعَلُّمِ ووَسائِلِ الاتِّصالِ الحديثِةِ ومُوَأكِبَةِ عُلُومِ العَصْرِ وتطوُّراتِهِ، بينما بَقِيَتْ فِتَنَاتٌ أُخْرَى خَارجَ هذه التَّفاعُلَاتِ؛ ممَّا يَنْجُمُ عنه اضْطِرَّابٌ مُجْتَمَعِيٌّ؛ وهنا تقومُ «الثَّقافةُ العِلْمِيَّةُ» بتوسيعِ دائِرَةِ «نَشْرِ المَعْرِفَةِ»،

وَأَسْتَقْطَابِ الْحِمَاسِ لِلْعُلُومِ الْمُعَاصِرَةِ، وَتَوْفِيرِ «التَّجَانُسِ الثَّقَافِيِّ» عَبْرَ تَقْرِيْبِ وَجْهَاتِ النَّظَرِ وَتَوْحِيدِ الرُّؤْيَةِ نَحْوَ الْعَصْرِ وَأَدَوَاتِهِ وَمُتَطَلِّبَاتِهِ، وَفَهْمِ مَقَوِّمَاتِ «التَّئْمِيَةِ» وَتَحْدِيَّاتِهَا. مِنْ الْمُهِمِّ أَنْ نُدْرِكَ أَنَّ مِنْ شَأْنِ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» أَنْ تُسَهِّمَ فِي تَهْيِئَةِ تِلْكَ «الْبِيئَةِ التَّئْمِيَّةِ» الْقَادِرَةِ عَلَى تَنْظِيمِ الْفِكْرِ، وَتَهْدِيبِ الْغَرَائِزِ، وَصَقْلِ الدَّوَافِعِ، وَتَقْرِيْبِ الرُّؤْيِ نَحْوَ الْعَالَمِ وَوَسَائِلِهِ وَمُقْتَضِيَّاتِهِ، وَهِيَ شَرْطٌ لِأَزْمٍ لِتَأْمِينِ «التَّجَانُسِ الثَّقَافِيِّ» وَ«الِلْتِقَاءِ الْفِكْرِيِّ» لِتَحْقِيقِ «التَّكَامُلِ الْبُنْيَوِيِّ» بَيْنَ مُكَوِّنَاتِ الْمُجْتَمَعِ، وَتَأْسِيسِ الْأَنْمَاطِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْأَشْكَالِ الْمُؤَسَّسِيَّةِ الْقَادِرَةِ عَلَى التَّفَاعُلِ - بِإِيجَابِيَّةٍ - مَعَ طُوفَانِ «الثَّوْرَةِ الْمَعْلُومَاتِيَّةِ» وَتَحْدِيَّاتِ «ظَاهِرَةِ الْعَوْلَمَةِ»، وَهَذَا مَا أَكَّدَتْهُ «مُنْظَمَةُ الْيُونِسْكُو» فِي عَامِ ١٩٩٤ م بِقَوْلِهَا: (إِنَّ «الثَّقَافَةَ الْعِلْمِيَّةَ وَالتَّكْنُولُوجِيَّةَ» حَاجَةٌ عَالَمِيَّةٌ لِكِي لَا يَتَغَرَّبَ النَّاسُ عَنْ مُجْتَمَعِهِمْ، وَلِكِي لَا يَكُونُوا مُرَبِّكِينَ وَضَعِيفِي الْمَعْنَوِيَّاتِ بِسَبَبِ التَّغْيِيرِ) ^(٩٩). وَفِي هَذَا الصَّدَدِ يَرَى عَبْدُ اللَّهِ الْقَفَارِي أَنَّ: (أَكْبَرَ الْمَكَاسِبِ مِنْ نَشْرِ «ثَقَافَةِ التَّفَكُّيرِ الْعِلْمِيِّ» هِيَ بِنَاءُ جُسُورٍ بَيْنَ «الْعِلْمِ» وَ«الْوَعْيِ الْاجْتِمَاعِيِّ»، وَإِعَادَةُ صِيَاغَةِ الْعَقْلِ وَفَقْ مَنْظُورٍ عِلْمِيٍّ غَيْرِ قَابِلٍ لِلِاسْتِغْلَابِ، بَلْ رُبَّمَا نَذْهَبُ بَعِيداً لِنَقُولَ بِأَنَّهُ حَتَّى مُوَاجَهَةَ بَعْضِ الظَّوَاهِرِ الَّتِي يُعَانِي مِنْهَا عَالَمُ الْيَوْمِ كَالْإِرْهَابِ أَوْ التَّطَرُّفِ أَوْ النَّزْعَةِ الْجَمَاهِيرِيَّةِ الْغَوْغَائِيَّةِ لَنْ تَكُونَ بِنَشْرِ الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ وَحْدَهَا، إِنَّهَا أَيْضاً فِي اسْتِعَادَةِ عَقْلِ إِنْسَانٍ مِنْ بَرَاثِنِ الْأَسْرِ الْفِكْرِيِّ لِيَكُونَ عَقْلاً عِلْمِيّاً لَدِيهِ الْمَقْدِرَةُ عَلَى الْفَحْصِ وَالِاسْتِشْكَالِ وَالْقَبُولِ وَالرَّفْضِ، وَحِينَهَا سِيَكُونُ مِنَ الصَّعْبِ تَطْوِيعُ هَذَا «الْعَقْلِ» لِصَالِحِ مَشْرُوعٍ غَيْرِ قَابِلٍ لِلْحَيَاةِ وَغَيْرِ مُتَمَاسِكٍ وَوَحِيمِ النَّتَائِجِ) ^(١٠٤).

٧-٩-١) «مَلَفُ الْإِرْهَابِ» كِمِثَالٍ:

لَقَدْ هَيَّئْتِ إِشْكَالِيَّاتٍ «ظَاهِرَةَ الْإِرْهَابِ» عَلَى الْعَالَمَيْنِ الْعَرَبِيِّ وَالْإِسْلَامِيِّ فِي الْعُقُودِ الْأَخِيرَةِ، وَاسْتَفْحَلَ أَمْرُهَا لِتُصْبِحَ ظَاهِرَةً مُؤَرِّقَةً تَسْتَهْدِفُ الْعُقُولَ الْغَضَّةَ وَالْمُكْتَسِبَاتِ الْوُطْنِيَّةَ، وَتُهَدِّدُ بِكُلِّ الرُّعُونَةِ وَالْحِمَاقَةِ أَمْنَ الْوُطْنِ وَمُسْتَقْبَلَ الْمُواطِنِ، وَاسْتَنْفَرَتْ لِمُحَارَبَتِهَا وَمُكَافَحَتِهَا الْجُهُودَ الْأَمْنِيَّةَ وَالْمُعَالَجَاتِ الْفِكْرِيَّةَ. إِنَّ الْوُقُوفَ أَمَامَ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ الْمُزْرِئَةِ - بِتَرْكِيبَتِهَا الْمُعَقَّدَةِ وَتَفَاعُلَاتِهَا الْمُتَشَابِكَةِ - يُؤَكِّدُ أَنَّ «الْحَلَّ

الأمنّي» ليس إلا حلاً مؤقتاً يُعالج نتائج الظاهرة ويتصدى لأعراضها، ولكنه لا يستطيع أن يتعامل بعمق مع أسبابها ودوافعها؛ ولذا فإنه ينبغي عدم إهمال الأدوار المحورية لـ «مؤسسات المجتمع» المختلفة في علاج هذه الظاهرة والتخفيف من وطأتها - إن لم يكن استئصالها -.

إن «المعالجة الفكرية»، وهي الأبرز بين التحديات القائمة، تحتاج إلى إستراتيجية عميقة الجذور وواضحة الملامح، وتجد ترجمتها على أرض الواقع في آليات قابلة للتطبيق والتقييم والتطوير، ومهما شَرِّقَتْ هذه الإستراتيجية أو غَرَبَتْ، فإنها - في نهاية المطاف - ستلْتَف - بالضرورة - حول عدة محاور جوهرية، ومن أبرزها محور «الثقافة العلمية»، حيث لا مناص من الاعتراف بأن «المناخ الفكري» في «المجتمعات العربية» في حاجة إلى «تحولات كيفية» توائم بين بيئته وبين صور «الحياة المعاصرة» وتحدياتها المتجددة. إن مثل هذا التواءم المطلوب لا يتحقق بتلك الأساليب السطحية الهشة التي تعتقد أنها باستفزازها للمجتمع، وتعرضها بقيمه، وتحديثها لمسلّماته، سوف تنقله إلى قمة السلم الوطني والتقدم المعرفي والازدهار الاجتماعي، فالعكس هو الصحيح، فمثل هذه الأساليب الفجة هي - في المقام الأول - أبعد ما تكون عن فهم «روح العصر»، ومقومات القوة، وعناصر التمكين، وهي التي - في نهاية المطاف - تولد من «ردود الفعل» ما يصب في قناة «الإرهاب»، ويمد دُعائته من الحمقى بأوراق التحريض وصرخات التمرد.

إن القول بأنه - عند التعامل مع «ملف الإرهاب» - ينبغي عدم إغفال دور «الثقافة العلمية» في حياة المجتمع وتفاعلاته، هو تأكيد لحقيقة فكرية وحياتية وثقافية واجتماعية تفرض ضغوطها ومقتضياتها بشكل يتنامى مع تسارع «الحركة العلمية - التقنية»، واتساع «الفجوة المعرفية» بين أولئك المأسورين لردود الفعل الوجدانية والانفعالية والكلامية، وبين أولئك المنطلقين في آفاق الإنجاز التقني والازدهار المعيشي والتفوق العلمي والأمن الوطني. لا بد أن ندرك أن المشكلة الأساس في «ملف الإرهاب» مشكلة فكرية - ثقافية تمخضت عن طوفان من المتغيرات المتسارعة التي تكالبت مع رواسب تاريخية وانفعالات كامنة لم تفلح الأمة في التخلص منها عبر قرون؛ لتدفع على طريق

الهلاك بعناصر شابة لديها الحماس والطاقة والطموح، ولكنها افتقدت الرؤية ليختلط عليها «الزمان» و«المكان»، وتضطدّم في دواخلها مشاعر الرغبة في الإنجاز والتفوق مع هجمات الإحباط والاعتراب عن العصر، لتكون المحصلة ذلك «الإرهابي» الذي لا يراعى إلا ولا ذمة، ولا يتورّع عن سفك الدماء وحصد الأرواح.

نستطيع أن نفهم الظاهرة في إطار أبرز، عندما نضعها في سياق محاولات «النهضة» التي عجزت الأمة - عبر أكثر من قرنين - عن تحقيقها لتتكرّر الكوارث بأشكال مختلفة، ونستطيع أن نفهمها عندما ندرك أنها جزء محوري من فقدان «التوازن» الذي أصاب الأمة عندما اضمحل دورها الريادي، ودخلت في متاهات التخلف والهزيمة، وهذا هو الحال الذي يصفه مالك بن نبي عندما يقول: (لو أننا خللنا حياة مجتمعنا لوجدنا فيه ألواناً جديدة تدل في جمليتها على نزعات متباينة واستعدادات فردية متنافرة في مجتمع فقد توازنه القديم ويبحث الآن عن توازن جديد) ^(٢).

مما سبق يتضح أن تحقيق «الأمن» بأنواعه المختلفة وشروطه المعاصرة يتطلب تفاعلات مجتمعية متوافقة مع زمنها، وأنساقاً ثقافية متسقة مع طبيعة مشكلاتها، ومدارك معرفية متناغمة مع تطلعات أجيالها؛ فلا تكون الأمة متطفلاً ثقيلاً على موائد الآخرين تعاني من حالة الانبهار والرّهبة، ولا يدفع الإحباط بعض جماعاتها إلى حماقات لا يحمّد عقباها، ولكنها تتعامل مع معطيات عصرها بلغة زمانها، وتستنفّر قدراتها بثقة وعقلانية وتفاؤل حيث يرى ديفيد رزنيك أن: (من الأرجح أن الجمهور «المثقف علمياً» يتخذ بصورة جيدة قرارات وسياسات أفضل من التي يتخذها جمهور جاهل علمياً) ^(٩٨).

أما «النقلة المطلوبة» فتكمن في التغلب على حالة «الاعتراب» عن العصر التي تسهم في تأصيل كثير من حالات الميل إلى العنف، وتعمق مشاعر العزوف عن «التعامل الإيجابي» مع «متطلبات العصر» عبر الانعزال أو الانفلاق أو الانكفاء، ومن ثم الهروب من تحدياته إلى وسائل التدمير. إن انعدام القدرة الذاتية على التعامل مع «مكونات العصر» الحيويّة، أو الجهل بكنهها وطبيعتها، أو الرّهبة من معطياتها ونتائجها؛ كلها

أُمُورٌ كَفِيلَةٌ - في كثيرٍ من الأحيان - إلى دَفْعِ بَعْضِهِمْ إلى نَزْعَةٍ ارْتِدَادِيَّةٍ كَاسِحَةٍ تُهَيِّمُنَّ عَلَى الْوَجْدَانِ، وَتُغَيِّبُ الْعَقْلَ، وَتُرْسِّخُ الْإِحْبَاطَ. وَأَمَّا إِذَا أَدْرَكْنَا مَدَى عُنْفُوانِ «الطَّبِيعَةِ الْاِقْتِحَامِيَّةِ لِلْحَرَكَةِ الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّقْنِيَّةِ» (انظر: الفصل السادس)، وَمَا تُبْلِغُهُ مِنْ أَبْعَادِ اِنتَاجِيَّةِ فَاعِلَةٍ، وَمَا تُحَقِّقُهُ مِنْ اِنْجَازَاتٍ بَاهِرَةٍ، وَمَا تُضْفِيهِ عَلَى مَدَارِكِ الْعَقْلِ مِنْ رُؤْيٍ جَدِيدَةٍ، فَإِنَّا نُدْرِكُ أَنَّ مَشَاعِرَ «الْاِغْتِرَابِ»، وَحَالَاتِ «الْإِحْبَاطِ»، سَتَجِدُ لَهَا دَوَاءً نَاجِعاً عَبْرَ التَّعَامُلِ مَعَ «الْعِلْمِ كَثَافَةٍ»، وَ«الْعِلْمِ كَقِيَمَةٍ»، وَ«الْعِلْمِ كَمُمَارَسَةٍ». إِنَّهُ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ رِحْلَةَ الْأُمَّةِ نَحْوِ «التَّوَازُنِ الْجَدِيدِ»، الَّذِي نَوَّهَ بِهِ مَالِكُ بْنُ نَبِيِّ، قَدْ طَالَتْ وَدَخَلَتْ مَرَكِبَتُهَا الْإِلَهِيَّةُ فِي مُنْعَطَفَاتٍ أَشَدَّ تَوَثُّراً وَاضْطِرَاباً، وَمَا «مَلَفُ الْإِرْهَابِ» إِلَّا إِفْرَازُ شَنِيعٍ مِنْ إِفْرَازَاتِ حَالَةِ «انْعِدَامِ التَّوَازُنِ»، وَنَتِيجَةُ طَبِيعِيَّةٍ لِفَقْدَانِ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّحْلِيلِ السَّلِيمِ، وَالْعَمَلِ السَّدِيدِ، وَالرُّؤْيَةِ النَّاضِجَةِ.

٧-٩-٢) نَحْوُ «خِطَابِ مَعْرِفِيٍّ» فَاعِلٍ :

مِنَ الْمُهْمِ - إِذَا - تَوَلَّيْتُ «خِطَابَ مَعْرِفِيٍّ» قَادِرٍ عَلَى التَّصَدِّي لِلتَّحْدِيَّاتِ الدَّاخِلِيَّةِ وَالْمُتَغَيِّرَاتِ الْخَارِجِيَّةِ، وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى مُجَرَّدِ «رَدِّ الْفِعْلِ»، بَلْ يُبَادِرُ بِالسَّعْيِ نَحْوِ التَّنْطُورِ وَالتَّنْمِيَةِ لِيُصْبِحَ الْوَطَنُ فَاعِلاً عَلَى الْمُحِيطِ الْمَحَلِّيِّ وَالْإِقْلِيمِيِّ وَالْدَوْلِيِّ، فَعِنْدَمَا يَنْشَغِلُ الْإِنْسَانُ بِ«صِنَاعَةِ التَّقَدُّمِ» فَإِنَّ مُبَرَّرَاتِ «مُنْطَلَقَاتِ الْإِرْهَابِ» الْعَدَمِيَّةِ تَضْمَحِلُّ، وَدَوَافِعُ تِلْكَ الْأَنْفِعَالَاتِ الْهَوْجَاءِ تَتَلَاشَى، فَمِنْ بَدْهِيَّاتِ «التَّجَرُّبَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ» أَنَّ هُنَاكَ شُرُوطاً أَخْلَاقِيَّةً وَعَقْلِيَّةً وَقِيَمِيَّةً وَعَمَلِيَّةً لَازِمَةً لِلإِنْسَانِ لِكَيْ يَدْلِفَ إِلَى عَالَمِ «صِنَاعَةِ الْحَضَارَةِ وَالتَّنْمِيَةِ»، وَمُؤَاكِبَةِ «حَرَكَةِ التَّقَدُّمِ وَالتَّنْطُورِ».

مِنَ ذَلِكَ الْمُنْطَلَقِ، نَجِدُ أَنَّ أَهْمِيَّةَ ذَلِكَ «الْفِكْرِ» الْمُتَفَاعِلِ مَعَ «قَضِيَّةِ التَّنْمِيَةِ»، وَالْمُهْمُومِ بِ«مُسْتَقْبَلِ الْمُجْتَمَعِ»، وَالْحَرِيصِ عَلَى «عَمَلِيَّةِ الْبِنَاءِ»، تَتَجَلَّى فِي أَنَّ هَذَا «الْفِكْرَ» بِطَبِيعَتِهِ يَفْرِضُ شُرُوطاً عَقْلَانِيَّةً وَعِلْمِيَّةً وَإِنْتَاجِيَّةً وَعَوْلَمِيَّةً هِيَ حِصْنٌ مِنَ الْحُصُونِ الرَّئِيسَةِ فِي مُحَارَبَةِ التَّطَرُّفِ وَالْإِرْهَابِ، وَتَوَلِيدِ مَعَايِيرِ «التَّوَازُنِ الْجَدِيدِ» وَتَرْسِخِ أَرْكَانِهِ. وَمِنَ ذَلِكَ الْمُنْطَلَقِ - أَيْضاً - تَفْرِضُ «ثَقَافَةُ الْعِلْمِ» دَوْرَهَا الْحَتْمِيَّ عَلَى حَيَاةِ الْمُجْتَمَعَاتِ،

وذلك على الرّغم ممّا تُعانيه من إهمالٍ ثقافيٍّ، وتجاهلٍ إعلاميٍّ، وإقصاءٍ اجتماعيٍّ، في «الدّول النّامية» التي ستبقى تُراوح مكانها في حالتها «النّامية» دون بلوغ غايتها في التّقدّم والنّضج طالما أنّها لم تدرك الأبعاد الجوهرية لدور «الثّقافة العلميّة» في تهيئة «البيئة التّنمويّة» القادرة على تنظيم الفكر والغرائز والوسائل، وتقريب الرّؤى نحو العالم ووسائله ومقتضياته.

نستطيع أن نقول - بكلّ ثقة - إنّ «الثّقافة العلميّة» تُرسي لبنات «التّفكير العلميّ» وتجعل منه تطبيقاً عملياً حياتياً يفرض على الفرد الاحتكام إلى العقل، والتأمّل في الأسباب والنتائج، والمزايا والعيوب، والإيجابيات والسلبيات، والمصالح والمفاسد، ليُزيل كلّ ذلك هواجس الانفعالات والتّحيّزات التي تحكم «الخطاب الثقافيّ العربيّ»، وتُهيمن على «ردود الفعل» لدى «العقل العربيّ» الغارق في المتناقضات. ولا شكّ أنّنا إذا استطعنا أن نجعل من «ثقافة العلم» جزءاً جوهرياً من «الثّقافة الجماهيرية»، فإنّنا نكون قد أفلحنا في توطيد دعائم «عقلنة المجتمع»، وتأسيس معطيات ذلك «التّوازن الجديد» الواعد بالاستقرار والازدهار والأمن الحقيقيّ بأنواعه.

لا ريب في أنّ «الطّبيعة البشريّة» تسعى إلى إثبات الذات، وتكريس القيمة الشّخصيّة، وتحقيق المصلحة الخاصّة والعامة، وتوفير الرّضا الحياتي؛ ولذا فإنّها ستتخلص من قدر كبير من ذلك الخواء النّفسيّ والتهيه الفكريّ والاعتراب المعرفيّ عندما يحتفي «المجتمع» وأفراده بالقيم الإنتاجيّة والمعاني العلميّة والانطلاقات التّقنيّة والمكتسبات اليوميّة على الصّعيدين المادّي والمعنويّ، وبطبيعة الحال، لا يُمكن لمثل ذلك الحال أن يتحقّق إلّا في مجتمع تبوّأت فيه «الثّقافة العلميّة» موقعها الصّحيح، وتغلّلت في أنسجته وخلاياه.

إنّه لا يُمكن تخيّل «إستراتيجيّة» تطمح إلى معالجة «ظاهرة الإرهاب» دون أن تستند إلى «بنية تحتية» تستطيع أن تتحمّل الضّغوط الجَمّة النّاجمة عن «تداخل الأمكنة»، وتشابك المصالح، وهيمنة الأقوياء، وشراسة «العولمة»، واختزال الزمن، وآنية الاتّصال، والتأثير المباشّر بمضامين المعلومة؛ وفي زمن «العلوم والتّقنية» فإنّ تلك «البنية التحتية»

الصَّلْدَةُ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ جِنْسِ عَصْرِهَا، وَيَتَحَتَّمُ عَلَيْهَا أَنْ تَتَنَاغَمَ مَعَ طَبِيعَةِ زَمَنِهَا. وَمِنْ هُنَا كَانَتْ أَهْمِيَّةُ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ»، وَضَرُورَةُ أَنْ تُصْبِحَ جُزْءًا جَوْهَرِيًّا لَيْسَ فَقْطًا مِنْ «مَلَفٍ مُكَافَحَةِ الْإِرْهَابِ» أَوْ بِرَامِجٍ «تَعْزِيزِ الْأَمْنِ» بِمُخْتَلَفِ أَشْكَالِهِ وَمُضَامِينِهِ، وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ جُزْءًا حَيَوِيًّا مِنْ «الرُّؤْيَا الشَّامِلَةِ» لِأَيِّ اسْتِرَاطِيَّةٍ ثَقَافِيَّةٍ أَوْ إِعْلَامِيَّةٍ أَوْ تَعْلِيمِيَّةٍ أَوْ بَحْثِيَّةٍ أَوْ تَنْمُوِيَّةٍ، وَذَلِكَ - بِطَبِيعَةِ الْحَالِ - إِذَا افْتَرَضْنَا أَنَّ هَذِهِ «الاسْتِرَاطِيَّاتِ» تَطْمَحُ إِلَى أَنْ تَتَفَاعَلَ مَعَ عَصْرِهَا، وَتُوقِظَ أُمَّتَهَا، وَتَغْرِسَ «أَخْلَاقِيَّاتِ الْعَمَلِ»، وَجِدِّيَّةَ الْإِنْتِاجِ، وَحَيَوِيَّةَ التَّفْكِيرِ، وَمَهَارَةَ الْإِنْضِبَاطِ، وَتَوَازُنَ الرُّؤْيَا.

عِنْدَمَا نُدْرِكُ أَهْمِيَّةَ دَوْرِ «ثَقَافَةِ الْعِلْمِ» بِصِفَتِهَا مَحْوَرًا رِئَاسِيًّا فِي مُعَالَجَةِ «ظَاهِرَةِ الْإِرْهَابِ»، وَتَحْقِيقِ «التَّوَازُنِ الْاجْتِمَاعِيِّ»، وَتَعْزِيزِ «التَّوَافُقِ التَّنْمُوِيِّ»، فَإِنَّا سَنُدْرِكُ سَاعَتَهَا سَبَبَ فَشْلِ الْخُطَطِ التَّعْلِيمِيَّةِ وَالْإِعْلَامِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالتَّنْمُوِيَّةِ فِي «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ»؛ فَهِيَ تَتَعَامَلُ مَعَ «الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَةِ» بِأَسْلُوبٍ سَطْحِيٍّ هَشٍّ لَا يَتَجَاوَزُ التَّنْظِيرَ الْعَامَّ، أَوْ الْاِكْتِسَابَ الْعَائِمَ لِلْمَعْلُومَاتِ، أَوْ الْفَهْمَ الْغَائِمَ لِلتَّطْبِيقَاتِ، دُونَ الْإِنْخِرَاطِ فِي عَمَلِيَّةِ «التَّأْصِيلِ الْفِكْرِيِّ» الَّتِي تَزْرَعُ فِي الْعَقْلِ الضُّوَابِطَ الْإِلَازِمَةَ لِمُمَارَسَةِ رَشِيدَةٍ، وَمَسْئُولِيَّةٍ وَاعِيَةٍ، وَحَرَكَةٍ تَنْمُوِيَّةٍ جَادَّةٍ، وَحِرْصٍ صَادِقٍ عَلَى مَعَايِيرِ «الْأَصْلَحِ» وَ«الْأَجْدَى» وَ«الْأَنْفَعِ» فِي نَسَقٍ مُتَصَالِحٍ مَعَ «العَصْرِ»، وَمُتَّسِقٍ مَعَ مُتَطَلِّبَاتِهِ، وَفِي إِطَارٍ شَامِلٍ يَجْدُ مُنْطَلَقَاتِهِ فِي ثَوَابِتٍ دِينِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ وَعَقْلِيَّةٍ لَا تَتَعَارَضُ مُطْلَقًا مَعَ الْإِنْطِلَاقِ فِي «عَوَالِمِ الْعَصْرِ» بِأَبْعَادِهَا التَّقْنِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ وَالتَّنْمُوِيَّةِ.

مِنْ تِلْكَ الرُّؤْيَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَخْلُصَ إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ ازْدَهَارُ «الْاِقْتِصَادِ» بِصِفَتِهِ مُؤَثِّرًا مَادِّيًّا فِي «التَّنْمِيَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ»، هُوَ خَيْرُ عِلَاجٍ لاسْتِقْرَارِ الْمُجْتَمَعَاتِ وَأَمْنِهَا وَتَطَوُّرِهَا، فَإِنَّ «الثَّقَافَةَ الْعِلْمِيَّةَ» كَمُؤَثِّرٍ ثَقَافِيٍّ فِي إِطَارِ «التَّنْمِيَةِ الشَّامِلَةِ» هِيَ خَيْرُ عِلَاجٍ لـ «الْمُعْضِلَةِ الثَّقَافِيَّةِ» لِتَجْعَلَ «الثَّقَافَةَ» ذَاتَ «فَاعِلِيَّةٍ اجْتِمَاعِيَّةٍ» تُوْطِدُ دَعَائِمَ «الْأَمْنِ» بِمُخْتَلَفِ أَشْكَالِهِ، وَتُبْثُ «رُوحَ الْعَصْرِ» فِي جَنْبَاتِ «الْمُجْتَمَعِ» لِتَدْفَعَ فِي اتِّجَاهِ حَرَكَةِ نَشِطَةٍ عَلَى الْأَصْعَدَةِ الْفِكْرِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالتَّعْلِيمِيَّةِ وَالْإِنْتَاجِيَّةِ وَالبَحْثِيَّةِ، وَغَيْرِهَا مِنْ مُقْتَضِيَّاتِ «العَصْرِ» وَتَفَاعُلَاتِهِ.

٧-١٠) «الثّافة العِلْمیّة»: القِیم والمعايير:

لكي تتحقّق «الفاعليّة الاجتماعيّة» في مضامين «مفهوم الثّافة العِلْمیّة»، فإنّه من المهمّ التّعامل مع هذا «المفهوم» على أنّه «جسد» و«روح»، حيث يتّمثّل «الجسد» في الأشكال الماديّة، ووسائل الإنتاج، والمصطلحات العِلْمیّة، والأدوات التجريبيّة، والمعلّومات الوظيفيّة، وهي ما يُمكن أن نسمّيه «عالم الأشياء»؛ بينما تتّمثّل «الروح» في «عالم الأفكار»، وهو ما تفتّحه «الثّافة العِلْمیّة» من تألّقات فكريّة، ومُنطلقات فلسفيّة، وطُموحات بحثيّة، وأبعاد تأمليّة من «عالم الذرّات» إلى «آفاق المجرّات»، وفيما يرتبطُ بها من ممارسات وقيّم ومهارات، وبذلك يُصبح مفهوم «العِلْم قيمة» مُسانداً ومُعاضداً لمفهوم «العِلْم معرفة». وأمّا ذلك التّكامل، بين عالمي «الأشياء» و«الأفكار»، فإنّه يتحقّق عند بلوغ المُجتمع نقطة «التّحوّل الكيفي» عبر «التراكّبات الكميّة» لمعطيات «الثّافة العِلْمیّة»، وفي إطار التّفاعل الجادّ مع «الحركة العِلْمیّة - التّقنيّة» ومضامينها، وممارستها تطبيقاتها، والانخراط في مضاميرها.

ويُمكن حصر أهمّ ما يُجزّهُ ذلك «التّحوّل الكيفي» من قِیم ومعايير فيما يلي:

- الملاحظة المُحايدة في التّعامل مع المُشكلات والقضايا.
- التّواضع المعرفي والتّعلّم بالممارسة.
- الأمانة العِلْمیّة، والموضوعيّة، والاستقلاليّة، وإدراك أنّ رأي الأنداد والنظراء ضروريٌّ ومُجدٍ في الوصول إلى الحقائق.
- تقدیر الإنتاجيّة واحترام الكفاءة، وإعطاء كلّ ذي حقّ حقه، وعدم بخس الناس إسهاماتهم الفكريّة والعِلْمیّة والحياتيّة.
- الدقّة العمليّة، والانضباط المنهجيّ.
- أخلاقيّات العمل، والحِرص على الاتّقان.
- تطویر «ثقافة السُّؤال»، وتعزيز قدرات التحليل ومهارات «التّفكير العِلْمی»، وغرس بذور «الإدارة العِلْمیّة».

- ترسيخُ القناعة بأنَّ «المصدقية» مُرتبطةٌ بالقبولِ الجماعيِّ للأفكارِ والنتائج.
- دَعْمُ طُرُقِ «العملِ الجماعيِّ»، وترسيخُ مفاهيمِ «العدالة الاجتماعية» و«التعاون» و«المسؤولية» عبرَ أُطرِ «التكاملِ البنيوي» و«التربُّطِ العضوي» بينِ مُختلفِ مكوّناتِ المُجتمعِ وشرائحه.
- بثُّ رُوحِ المُبادرةِ والابتكارِ والبحثِ والاختراع.
- تعزيزُ العقلانية، واحترامُ الحقائق، ونَبْذُ أساليبِ المُبالغةِ والإيهام، وتحديدُ المُعطياتِ والفرضياتِ والمصادرِ بجلاءٍ عندِ التَّعاملِ معِ المُشكلات.
- تحفيزُ الإنتاجية، واحترامُ قيمةِ الوقت.
- تأكيدُ أنَّ الفضولَ غريزةٌ يَنْبَغِي تشجيعُها، وغرسُ حُبِّ الاستِطلاعِ ورُوحِ المُنافسةِ والتَّحدِّي، وتوليدُ الدَّوافِعِ الدَّاتيةِ للمُتَابَعَةِ المعرفيةِ والتَّطوِيرِ الدَّاتيِّ.
- نَبْذُ الخُرافاتِ والدَّجَلِ والأوهامِ والعاداتِ السيئةِ، وتقليلُ مساحاتِ الانفعالاتِ والعواطفِ والمُعوّقاتِ الفكريةِ.
- اضمِحلالُ انتشارِ الشائعاتِ، فكلِّما قَوِيَ عُوْدُ «الفكرِ العلمي» في المُجتمعِ، كانتِ الرِّغبةُ في توليدِ الشائعاتِ أضعفَ، وسُرْعَةُ انتشارِها أقلَّ.
- التَّأكيدُ على أنَّ «التَّنْظِيرَ» ليس هدفاً في حدِّ ذاته، ولكنه يَنْبَغِي أَنْ يُؤدِّيَ إلى تَبْوَآتٍ قابِلةٍ للاختبارِ والتَّحْقُقِ، ووسائلٍ قابِلةٍ للتَّفْصِيلِ والتَّقْوِيمِ، وآثارٍ ذاتِ جدوى وفاعليةٍ.
- الابتعادُ عن «أحاديةِ الرّأي»، وإشاعةُ «رُوحِ التَّسامُح»، وعدمُ الخَوْضِ في القضايا دونِ براهينٍ، والحِرْصُ على جَمْعِ المَعْلُومَاتِ وتَقْصِيِ البياناتِ قبلَ تحديدِ المواقِفِ واتِّخاذِ القرارات.
- تَكْرِيمُ العُلَماءِ والمُبدعينِ في مجالاتِ «العلومِ والتَّقنية»، وإبرازُهم بصفاتهمِ قُدْوَةً تُحْتَذَى، ودَعْمُ المواهبِ الفرديّةِ، وتعميقُ القيمةِ الدَّاتيةِ للإنسانِ وكرامتهِ.

- التَّغَلُّبُ عَلَى مَشَاعِرِ الْإِنْبِهَارِ وَالتَّبَعِيَّةِ وَالْإِحْبَاطِ، وَإِشَاعَةُ رُوحِ التَّفَاوُلِ وَالثَّقَّةِ فِي تَطْوِيرِ الْمُجْتَمَعِ وَتَتْمِيَّتِهِ.
- تَقْلِيصُ مِسَاحَاتِ الْمَحْسُوبِيَّةِ وَالْمُحَابَاةِ وَالْوَسَاطَةِ وَالْإِعْتِبَارَاتِ الْخَاصَّةِ كَالْتَّمْيِيزِ غَيْرِ الْمَشْرُوعِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ؛ فـ (قِيَمَةُ الْفَرْدِ فِيمَا يُتَّقَنُهُ).
- تَأْصِيلُ مَفْهُومِ «الْمُجْتَمَعِ دَائِمِ التَّعَلُّمِ» عَبْرَ التَّطْوِيرِ الْمُسْتَمَرِّ لِلْمَهَارَاتِ، وَتَتْمِيَّةِ الْمَوَاهِبِ إِلَى أَقْصَى قُدْرَاتِهَا، وَاسْتِيعَابِ الْمُسْتَجِدَّاتِ بِعَقْلَانِيَّةٍ وَفَاعِلِيَّةٍ.
- إِذْكَاءُ حِمَاسِ الْمُجْتَمَعِ لـ «الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّةِ»، وَالْحِرْصُ عَلَى تَوْفِيرِ شُرُوطِهَا عَبْرَ تَتْمِيَّةِ الشَّغَفِ بِالْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ وَالْإِبْدَاعِ التَّقْنِيِّ.
- الِاسْتِخْدَامُ الْأَمثلُ لِلْمَوَارِدِ، وَالْحِفَاطُ عَلَى الْبِيئَةِ، وَمُكَافَحَةُ التَّلَوُّثِ، وَالْمُحَافَظَةُ عَلَى الْمُنْجَزَاتِ الْوِطْنِيَّةِ.
- تَحْفِيزُ مَلَكَهَ التَّسَاوُلِ وَالِاسْتِكْشَافِ، وَتَتْمِيَّةُ الْقُدْرَةِ عَلَى النِّقْدِ وَطَرَحِ الْفَرْضِيَّاتِ وَاجْتِبَارِهَا وَالتَّحْلِيلِ وَالْمُقَارَنَةِ وَالِانْتِقَاءِ.
- التَّأَكِيدُ عَلَى أَنَّ «الْعُلُومَ الطَّبِيعِيَّةَ» وَمَنْهَجَهَا هُمَا الطَّرِيقَةُ الْفُضْلَى لِمُحَاكَمَةِ مُخْتَلَفِ الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَتَقْيِيمِهَا وَالتَّعَامُلِ مَعَهَا، وَأَنَّ هُنَاكَ مَنَافِعَ جَمَّةً تَنْجُمُ عَنْ فَهْمِ «الطَّبِيعَةِ» وَدِرَاسَةِ قَوَانِينِهَا وَالتَّكْيُفِ مَعَ مَنْهَجِهَا.
- الْإِنْفِتَاحُ عَلَى الثَّقَافَاتِ الْأُخْرَى وَاجْتِرَامُهَا، وَالتَّعَامُلُ مَعَ «الْعَوْلَمَةِ» بِإِيجَابِيَّةٍ، فَـ «الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ»؛ فـ «النَّشَاطُ الْعِلْمِيُّ» يُمَثِّلُ رَابِطَةً عَامَّةً وَمُشْتَرَكَةً بَيْنَ الْبَشَرِ بِمُخْتَلَفِ أَجْنَاسِهِمْ وَأَعْرَاقِهِمْ وَأَلْوَانِهِمْ وَعَقَائِدِهِمْ، فَـ «الْمَعْرِفَةُ الْعِلْمِيَّةُ» هِيَ أَكْثَرُ أَنْوَاعِ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي أَنْتَجَهَا «الْعَقْلُ الْبَشَرِيُّ» مَوْثُوقِيَّةً، كَمَا أَنَّهَا الْعُنْصُرُ الْأَسَاسُ الْمَسْئُولُ عَنِ التَّقَدُّمِ وَالرَّفَافِ الَّذِي حَقَّقَتْهُ الْبَشَرِيَّةُ خِلَالِ مَا يُقَارِبُ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ فَقَطْ مِنْ عُمُرِ الْبَشَرِيَّةِ الضَّارِبِ فِي أَعْمَاقِ الزَّمَنِ.
- تَعْمِيقُ «الْبُعْدِ الْإِنْسَانِيِّ» فِي التَّفَاعُلَاتِ الْبَشَرِيَّةِ مِنْ مَنَظُورِ الْهُمُومِ الْمُشْتَرَكَةِ، وَالْمَصِيرِ الْوَاحِدِ، وَالْمَصَالِحِ الْمُتَشَابِكَةِ، وَالْمُؤَثَّرَاتِ الْمُتَبَادِلَةِ.

- تَمْيَّةُ أَرْضِيَّةِ فِكْرِيَّةِ مُشْتَرَكَةٍ وَمُسْتَبْدَةٍ إِلَى أُسُسِ عِلْمِيَّةٍ وَاهْتِمَامَاتٍ تَتَمَوِّيَّةٍ فِي «التَّرَكِيبَةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ»؛ مِمَّا يَعْضُدُّ أَبْعَادَ «التَّوَافُقِ التَّنْمَوِيِّ» فِي «النَّسِيجِ الْمُجْتَمَعِيِّ».

- تَفْعِيلُ بَعْضِ مُنْطَلَقَاتِ «نَمُودَجِ التَّوَافُقِ التَّنْمَوِيِّ» (انْظُرْ: الْفَصْلُ الرَّابِعُ) الرَّامِيَّةِ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ «التُّرَاثِ» وَ«الْحَدَاثَةِ» عَبْرَ إِثْرَاءِ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ» بِمُعْطِيَّاتِ «الْحَضَارَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ» وَإِنْجَازَاتِهَا فِي مَجَالَاتِ «الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّةِ» عَبْرَ عَمَلِيَّاتِ «تَحْقِيقِ التُّرَاثِ» وَاسْتِيعَابِ أُصُولِهِ، وَرَبْطِهِ بِالتَّطَوُّرَاتِ الْمُعَاصِرَةِ وَ«الفِكرِ الْعِلْمِيِّ»، وَبَلُورَتِهِ فِي «مَنْظُومَةِ الْعُلُومِ الْحَدِيثَةِ»، وَتَرْسِيخِهِ فِي «تَارِيخِ الْعُلُومِ»، وَتَعْمِيقِهِ فِي «فَلَسَفَةِ الْعُلُومِ»، وَتَأْصِيلِهِ فِي أُسُسِ «الْمَنْهَجِ الْعِلْمِيِّ»؛ لِيَكُونَ جُزْءاً مِّنَ الْعَمَلِيَّةِ الَّتِي أَطْلَقَ عَلَيْهَا مُحَمَّدٌ عَابِدُ الْجَابِرِيِّ اسْمَ «امْتِلَاكِ التُّرَاثِ»، وَالانْطِلَاقَ بِهِ إِلَى الْآفَاقِ الْمُعَاصِرَةِ، حَيْثُ يَقُولُ: (إِعَادَةُ كِتَابَةِ تَارِيخِنَا الثَّقَافِيِّ بِرُوحِ نَقْدِيَّةٍ وَرُؤْيَا عَقْلَانِيَّةٍ تَارِيخَانِيَّةٍ ضَرُورَةً مُلِحَّةً، لَيْسَ فَقَطْ مِنْ أَجْلِ امْتِلَاكِ تَرَاثِنَا وَالتَّحَرُّرِ مِنْ ثِقَلِ حُضُورِهِ، بَلْ أَيْضاً مِنْ أَجْلِ إِعْدَادِ التُّرْبَةِ الصَّالِحَةِ الضَّرُورِيَّةِ لاسْتِنْبَاتِ أُسُسِ التَّقْدِيمِ وَالتَّطَوُّرِ فِي فِكْرِنَا وَثِقَافَتِنَا الْمُعَاصِرَةِ، الشَّرْطُ الضَّرُورِيُّ لِتَأْصِيلِ «الْمُعَاصِرَةِ» فِينَا، أَعْنِي تَحْوِيلَهَا مِنْ مُعَاصِرَةٍ قَائِمَةٍ عَلَى التَّبَعِيَّةِ وَالنَّقْلِ وَالاسْتِنْسَاحِ إِلَى مُعَاصِرَةٍ قَائِمَةٍ عَلَى الْمُوََاكَبَةِ وَالْمُسَاهَمَةِ إِنْتَاجاً وَإِبْدَاعاً) ^(١).

- تَعْمِيقُ الْإِيمَانِ بِالْخَالِقِ عَزَّ وَجَلَّ عَبْرَ مَعْرِفَةِ أَسْرَارِ «الطَّبِيعَةِ»، وَالْإِبْدَاعَاتِ الْكَوْنِيَّةِ، وَالتَّنْظِيمِ الْمُذْهِلِ فِي «الْأَنْفُسِ وَالْآفَاقِ»؛ وَفِي هَذَا الْإِطَارِ، تَقُومُ الدِّرَاسَاتُ الْمُرتَبِطَةُ بِمَجَالِ «الإِعْجَازِ الْعِلْمِيِّ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ» بِدَوْرِ مُهِمٍّ فِي الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ، كَمَا أَنَّ لَهَا دَوْرَهَا الْبَارِزَ عَلَى «الصَّعِيدِ الدَّعَوِيِّ» فِي زَمَنِ هَيْمَنَةِ «الفِكرِ الْعِلْمِيِّ».

(١١-٧) «الثّافة العِلْمیّة»: المَعَوّقات:

تَحَكُّمٌ في مسار «الثّافة العِلْمیّة» وتطوُّرها مَجْمُوعَةٌ من المَعَوّقاتِ التي تتفاوتُ في درجتها من مُجْتَمَعٍ إلى آخر، إلّا أنّها تَبْقَى مُحَافِظَةً على ملامحها الأساس التي يُمكنُ إيجازُها فيما يلي:

(١) تَصْطَدِمُ قِضيةُ «الثّافة العِلْمیّة» في «المُجْتَمَعات العربيّة» بتقشّي «الأمّيّة» فيها^(١٥،٩٥)، فمن البدهيّ أنّ مساعي تَقْلِيصِ «الأمّيّة العِلْمیّة» تَعْتَمِدُ - في المقام الأوّل - على التَّغْلِبِ على مُشْكلةِ «الأمّيّة الأبْجَديّة». أمّا تَدَنِّي المُستوى التَّعليمي، ومُشْكلاتُ الفَقْرِ والبطالة، وتدهُّورُ الخِدْمات، وتوتُّرُ الأجواءِ السِّياسيّة؛ فكلُّها سَلْبِيَّاتٌ تَصُبُّ في تضالٍّ اهْتِمامِ المُواطنِ بالقضايا العامّة، ومن أُبْرز الضّحايا في ظلِّ هذه الظُّروفِ هي «الثّافة العِلْمیّة».

(٢) من خِصائصِ «الثّورة العِلْمیّة» تَشَعُّبُها وتكاثرُها بِشَكْلِ مُطَّرِدٍ، وهي تتوالّد وتتمو بمُعَدَّلاتٍ عالِيَةٍ عَبرَ مجالاتٍ جديدةٍ وتقنياتٍ مُتلاحِقَةٍ، ممّا يَجْعَلُ مُتابعتها أَمْرًا مُسْتَعَصِيًّا على أَصْحَابِ التَّخَصُّصاتِ العِلْمیّةِ أَنفُسَهم، فما بالك بغيرهم من أَصْحَابِ التَّخَصُّصاتِ الأُخرى ذاتِ الطَّبائِعِ المُغايرةِ والاهْتِمَاماتِ المُختلفة؟.

من ذلك المُنْطَلَقِ، فإنَّ مُهِمَّةَ «الثّافة العِلْمیّة»، في تَقْلِيصِ «الفَجْوَةِ» بين أَصْحَابِ التَّخَصُّصاتِ العِلْمیّةِ أَنفُسَهم من ناحية، وبين أَصْحَابِ التَّخَصُّصاتِ العِلْمیّةِ و«الجُمهُورِ» بِشَكْلِ عامٍّ من ناحية أُخرى، تَزْدَادُ صُعُوبَةً إلّا أنّ تلك الحقيقة - أيضاً - تَجْعَلُ مُهِمَّتَها أَكْثَرَ ضَرُورَةً وإِلْحاحاً في وَاَقِعِ «الحياة المُعاصرة»؛ لأنَّ معايير التَّقدُّمِ والتَّطوُّرِ في «المُجْتَمَعات الحديثة» مُرتَبِطَةٌ بِمدى اسْتِيعابِ أَفرادِ المُجْتَمَعِ لـ«العلوم والتّقنية»، واسْتِجابَتِهم لها، وكفاءَتِهم في التَّفَاعُلِ معها على طريقِ تَحْقِيقِ مُواصِفاتِ «مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ». لقد أوضح تشارلز سنو^(٣٢) أنّه لا يُوَجَدُ حَلٌّ كَامِلٌ لهذه المُعضِلة، فـ«رَجُلُ النّهضة» (Renaissance man)، أو

«الرَّجُلُ الْمَوْسُوعِيُّ»، الذي كان يُحِيطُ بِكُلِّ الْعُلُومِ الْأَدَبِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ وَالْفَلَسَفِيَّةِ، لم يُعَدَّ له مكانٌ في عَصْرِ «انْفِجَارِ الْمَعْلُومَاتِ»، ولكن هذا لا يَعْنِي عدم الاهتمام بتحقيق «حَدٍّ أَدْنَى» من «الْوَعْيِ الْعِلْمِيِّ» بين الشَّرَائِحِ الْمُخْتَلِفَةِ، وإنجاز درجاتٍ مُتَفَاوِتَةٍ من المُشَارَكَةِ والتَّفاعُلِ بين مُخْتَلَفِ فِئَاتِ الْمُجْتَمَعِ تَضْمَنُ «بُنْيَةَ تَحْتِيَّةٍ ثقافية» دَاعِمَةٌ لـ «الحركة العلمية»، ومُسانِدَةٌ للنَّشاطِ التَّقْنِيِّ.

(٣) تُغَطِّي مُهِمَّةُ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» مِسَاحَاتٍ وَاسِعَةً من الْمُجْتَمَعِ وَشَرَائِحِهِ الْمُتَنَوِّعَةِ؛ فهي قِضِيَّةٌ جَامِعَةٌ شَامِلَةٌ تَبْدَأُ من المَنْزِلِ في سَنَوَاتِ التَّكْوِينِ الْأُولَى، عُبُوراً بِالْمَرَاكِحِ وَالْمُؤَسَّسَاتِ التَّعْلِيمِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَمُرُوراً بِمُخْتَلَفِ التَّفاعُلَاتِ الاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْفِكْرِيَّةِ وَالْفَعَالِيَّاتِ الْحَيَاتِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ، وَالتَّحَاماً مع كُلِّ الْوَسَائِطِ الْمُتَعَدِّدَةِ وَالْمُتَجَدِّدَةِ في «دُنْيَا الْإِعْلَامِ»، و«عَالَمِ الْاتِّصَالَاتِ». وفي هذا السِّيَاقِ، نجدُ أَنَّ «تَقْرِيرَ التَّنْمِيَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ الْعَرَبِيَّةَ لِعَامِ ٢٠٠٢م» يُؤَلِّي هذا الْجَانِبَ تَرْكِيزاً خَاصّاً، حيثُ يَنْصُ على أَنَّهُ: (تَتَوَقَّفُ قِيَمَةُ الْمَعْرِفَةِ لِأَغْرَاضِ التَّنْمِيَةِ على مَدَى تَطْبِيقِهَا بِفَعَالِيَّةٍ، لذلك يَتَطَلَّبُ السَّعْيُ لِإِقَامَةِ مُجْتَمَعٍ يَقُومُ على الْمَعْرِفَةِ وَضَعِ اسْتِراتيجِيَّاتٍ «فوق - قطاعية» تُحَقِّقُ التَّكَامُلَ بين اسْتِيعَابِ الْمَعْرِفَةِ وَاكْتِسَابِهَا وَنَشْرِهَا) ^(١٥). وهكذا يَتَّضِحُ أَنَّ تَفْعِيلَ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» مُنَوِّطٌ بِجِهَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِثْلَ التَّعْلِيمِ وَالْإِعْلَامِ وَالْمَنْظُومَاتِ الْمَدَنِيَّةِ وَمُؤَسَّسَاتِ الْقِطَاعِ الْخَاصِّ، مِمَّا يَنْتُجُ عَنْهُ مَعْوَقَاتٌ على مُسْتَوِيَّاتٍ مُخْتَلِفَةٍ من التَّنْسيقِ وَالتَّخْطِيطِ وَالتَّكَامُلِ وَالتَّنْفِيزِ وَالمُتَابَعَةِ.

(٤) تَكْتَنِفُ أَنْشِطَةُ «تَعْزِيزِ الْعُلُومِ وَتَرْوِيجِهَا» في «الْمُجْتَمَعَاتِ النَّامِيَّةِ» مَجْمُوعَةٌ من الْمَعْوَقَاتِ الْفَنِيَّةِ وَالتَّنْظِيمِيَّةِ وَالْإِدَارِيَّةِ وَالتَّمْوِيلِيَّةِ الْمُرتَبِطَةِ بِتَفْعِيلِ بَرَامِجِ «الْإِعْلَامِ الْعِلْمِيِّ»، ومن أَبْرَزِ الْعَقَبَاتِ في هذا الشَّأْنِ «نُدْرَةُ الْكَوَادِرِ الْبَشَرِيَّةِ» الَّتِي تَجْمَعُ بَيْنَ الْكِفَاءَةِ الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّمَرُّسِ الْإِعْلَامِيِّ، وَالْقَادِرَةِ على طَرْحِ مَوْضُوعَاتِ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» وَصِيَاغَةِ أَفْكَارِهَا وَتَنْفِيزِ بَرَامِجِهَا بِطَرِيقَةٍ شَائِقَةٍ وَفَعَّالَةٍ.

(٥) عُرُوفُ أَصْحَابِ التَّخْصُّصَاتِ الْعِلْمِيَّةِ عَنْ عَمَلِيَّةِ «التَّوَاصُلِ الْجَمَاهِيرِيِّ» والمُشَارَكَةِ فِي نَشْرِ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ»، وَمِيلُهُمْ إِلَى قَصْرِ اهْتِمَامَاتِهِمْ عَلَى الْجَوَانِبِ الْبَحْثِيَّةِ أَوْ التَّعْلِيمِيَّةِ أَوْ التَّدْرِيْبِيَّةِ. وَسَوَاءٌ كَانَ هَذَا الْعُرُوفُ نَاجِمًا عَنْ اسْتِعْلَاءٍ أَوْ عَدَمِ قُدْرَةٍ أَوْ قُصُورٍ فِي فَهْمِ طَبِيعَةِ هَذَا النَّوعِ مِنَ الْجُھُودِ وَمَدَى أَهْمِيَّتِهِ، فَإِنَّ الْوَضْعَ - بِشَكْلِ عَامٍّ - يَتَطَلَّبُ الْمُوَاجَهَةَ الْوَاقِعِيَّةَ وَالْاهْتِمَامَ الْجَادَّ لِاسْتِقْطَابِ الْكِفَاءَاتِ وَالْمَوَاهِبِ - مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِ التَّخْصُّصَاتِ الْعِلْمِيَّةِ - الْقَادِرَةِ عَلَى الْإِسْهَامِ فِي مَجَالَاتِ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» الْمُخْتَلِفَةِ. إِنَّ هَذِهِ الْمَفَارِقَةَ الْمُحْزِنَةَ تَجْعَلُنَا نَطْرَحُ السُّؤَالَ الْاسْتِثْنَايِيَّ الَّذِي طَرَحَهُ نُورْمَان كَامْبِل (Norman R. Campbell) عِنْدَمَا قَالَ: (إِنَّ رِجَالَ الْعُلُومِ يَشْكُونُ مِنَ الْقُصُورِ فِي اتِّسَاعِ اسْتِحْسَانِ الْمَعْرِفَةِ الْعِلْمِيَّةِ بَيْنَ النَّاسِ، وَلَكِنْ مَاذَا يَتَوَقَّعُونَ إِذَا كَانُوا فَقَطْ يُقَدِّمُونَ لِلْعَالَمِ الْعِظَامَ الْجَافَّةَ لِلْمَعْرِفَةِ الَّتِي غَادَرَتْهَا «رُوحُ التَّنَفُّسِ»^(٩٣)).

لَا بُدَّ - إِذَا - أَنْ يُدْرِكَ الْمُشْتَغِلُونَ بِالتَّخْصُّصَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّقْنِيَّةِ، أَنَّ وَاجِبَهُمْ يَقْتَضِي التَّوَسُّعَ فِي «النَّشَاطِ الْعِلْمِيِّ» عَلَى مُسْتَوَيَيْنِ:

- (١) الْمُسْتَوَى الرَّأْسِيُّ: وَيَتِمَثَّلُ فِي التَّعَمُّقِ فِي تَخْصُّصَاتِهِمْ وَتَطْوِيرِ مَجَالَاتِهِمْ.
- (٢) الْمُسْتَوَى الْأَفْقِي: وَيَتِمَثَّلُ فِي رَبْطِ هَذِهِ التَّخْصُّصَاتِ بِالْمُجْتَمَعِ، وَتَبْسِيطِ عُلُومِهِمْ، وَطَرَحِ قَضَايَاهُمْ وَاهْتِمَامَاتِهِمْ لِلْجُمُھُورِ، وَمَنْحِهَا «رُوحَ التَّنَفُّسِ» الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا نُورْمَان كَامْبِل.

وَفِي هَذَا الصَّدَدِ يَقُولُ جَلِين سِيْبُورْج^(٩٤): (إِنَّ الْجَامِعَاتِ يَجِبُ أَنْ تُؤَدِّيَ مُهْمَةً أَبْعَدَ، فَهِيَ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَتَجَاوَزَ الْوَاجِبَ الْمَحْدُودَ بِتَقْدِيمِ الْعِلْمِ الْمِهْنِيِّ لِلْعُلَمَاءِ لِتَتَوَلَّى مُعَالَجَةَ مُشْكَلَةِ تَعْلِيمِ الْمُواطِنِينَ وَتَهْيِئَتِهِمْ لـ«عَصْرِ الْعِلْمِ»)، وَيُؤَكِّدُ جَلِين سِيْبُورْجُ أَنَّ: (الْحَالُ الْآنَ أَكْثَرَ مِنْ أَيِّ حَالٍ مَضَى يَفْرِضُ عَلَيْنَا أَنْ نَكُونَ جَاهِزِينَ لِاسْتِخْدَامِ كُلِّ الْوَسَائِلِ وَالْوَسَائِطِ الْمُتَّاحَةِ لَنَا لِرَفْعِ الْمُسْتَوَى الْعَامِّ مِنَ الْإِدْرَاكِ الْعِلْمِيِّ فِي الْوَطَنِ).

٧-١٢) «الثقافة العلمية»: العاملُ المهيمنُ على شروطِ التأهيلِ لـ «مجتمع المعرفة»:

لقد أصبح الرّهانُ اليوم هو على تأسيسِ «مجتمع المعرفة» وتطويره، ولكن لن يتم ذلك اعتباطاً أو ارتجالياً أو بحركات بهلوانية دعائية، فـ «التحوّلات الكبرى» في التاريخ لا تتحقّق إلا إذا ظهرت مواصفات تؤهل لهذه التحوّلات؛ ولا يمكن استباق نتائجها قبل أن تكتمل مقدماتها، وتتوافق مكوناتها، ويتوفّر مناخها.

هذه الحقيقة الحاسمة تستدعي التعرف على شروطِ التأهيلِ لـ «مجتمع المعرفة» (انظر: الفصلين السادس والثامن)، وأمّا العملُ نحو تحقيق هذه الشروط فيجب أن يكتسب جديةً في الطرح، وعمقاً في الدلالات، وفهماً لطبيعة الإشكالية، وقد أجمالنا^(٧٨) هذه الشروط في أربعة شروط، وهي:

- | | |
|---------------------|-----------------------|
| (١) الشرطُ المعرفي. | (٢) الشرطُ الاجتماعي. |
| (٣) الشرطُ الثقافي. | (٤) الشرطُ اللغوي. |

إزاء هذه الشروط اللازمة للتأهيلِ لـ «مجتمع المعرفة»، فإن من المهم أن نسأل إن كان هناك عاملٌ فاعلٌ يهيمن على تلك الشروط، ويضمن تحقيقها؟ وبالتأمل الدقيق نجد أن «الثقافة العلمية» هي ذلك «العامل المهيمن»، حيث أنها:

- هي القادرة على تأسيس «الشرط المعرفي» وتنميته، وتوليد الحماس له، وهي التي ترسي مقتضيات «إدارة المعرفة»؛ بمعنى أن ما تملكه المؤسسات من معرفة يجب أن يوثق، ثم ينتج، ثم يعمّم، ليستغل في مختلف برامج الإصلاح والتطوير والتطبيق والإنتاج في عملية تراكمية سلسة تعضد بها المؤسسات بعضها بعضاً، وهذا يقع في صلب ما ترسخه «الثقافة العلمية» من شروط «التواصل العلمي» و«التراكم المعرفي» و«الشفافية الكاملة» وتقدير قيمة «العمل الجماعي»، وذلك بمنأى عن النسق المعروف في العالم العربي حيث يحتفظ كلُّ بما لديه، و«كلُّ يغني على ليلاه».

- هي القادرة على تحقيق «الشَّرْطِ الاجتماعي» عبْر الانتِشارِ المُجتمعي لـ «المَعْرِفَةِ المُعاصرة» فهي الأداةُ الفَعَّالَةُ لِتَحْقِيقِ امْتِداداتِ «مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ» - أفقيًّا ورأسيًّا - للوصول إلى «العُمُقِ المُجتمعي»؛ لتكون بذلك بمثابة المَرْكَبَةِ القَادِرَةِ على توصيلِ حُمُولَتِهَا العِلْمِيَّةِ بكفاءةٍ إلى مُختلفِ مَوَاقِعِ المُجْتَمَعِ وَشَرَائِجِهِ.

- أمَّا «الشَّرْطُ الثَّقَافِي»، فَإِنَّهُ يَفْقَدُ فَاْعِلِيَّتَهُ إِذَا لَمْ تَتَأَصَّلْ «الثَّقَافَةُ العِلْمِيَّةُ» فِي ثَنَائِيهِ وَطَيَّاتِهِ لِأَنَّ «مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ» هُوَ «حَالَةُ مُجْتَمَعِيَّةٍ» لَا تَتَأَصَّلُ وَلَا تَسْتَقِرُّ إِلَّا عِنْدَمَا تَتَوَافَرُ شُرُوطُ «مُنَاحِ عِلْمِيٍّ» عَامٍّ؛ فَقَضِيَّةُ «تَوطينِ التَّقْنِيَّةِ» - على سَبِيلِ المِثَالِ - تُرَاوِحُ مَكَانَهَا فِي العَالَمِ العَرَبِيِّ؛ لِأَنَّهَا تَوَقَّفَتْ عِنْدَ شَكْلِ وَاحِدٍ مِنْ أَشْكَالِهَا وَهُوَ «عَمَلِيَّةُ الاسْتِيرَادِ» وَالاسْتِهْلَاكِ، وَلَمْ تَسْتَوْعِبْ «التَّجَرِبَةُ العَرَبِيَّةُ» طَبِيعَةَ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ الَّتِي يَرَى أَرْغِيرِي إِيْمَانُوِيل أَنَّهَا عَمَلِيَّةٌ ذَاتُ ثَلَاثِ مَرَاحِلَ: «مَرَحَلَةُ الاسْتِيرَادِ»، وَ«مَرَحَلَةُ الاسْتِيعَابِ»، وَمِنْ ثَمَّ «مَرَحَلَةُ خَلْقِ التَّكْنُولُوجِيَا» وَهِيَ مَرَحَلَةٌ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ إِلَّا: (مَرَحَلَةُ مَشْرُوطَةٍ بِتَقْدُمِ مُسَبِّقٍ عَلَى الصَّعِيدَيْنِ الاجْتِمَاعِيِّ وَالثَّقَافِيِّ يَكُونُ مِنَ الأَهْمِيَّةِ بِحَيْثُ يُشَكِّلُ فِي الوَاقِعِ قَفْزَةً نَوْعِيَّةً بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرَحَلَةِ الثَّانِيَةِ.. أَيْ مَرَحَلَةِ الاسْتِيعَابِ) (٢٢).

- أمَّا «الشَّرْطُ اللُّغَوِيُّ»، فَإِنَّهُ يَضْرِبُ فِي أَطْنَابِ «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ»، وَيَتَمَدَّدُ عَلَى سَاحَاتِهَا بِصُنُوفِهَا وَفُرُوعِهَا وَجَمَاهِيرِهَا المُسْتَهْدَفَةِ؛ لِتَكُونَ «الثَّقَافَةُ العِلْمِيَّةُ» هِيَ الحَامِلَةُ لِنَبْضِ «اللُّغَةِ الأُمِّ»، فَتَتَفَاعَلُ - فِي سُهولةٍ وَيُسْرٍ - مَعَ مُخْتَلَفِ الشَّرَائِحِ وَالقَطَاعَاتِ لَدَمَجِ المُجْتَمَعِ مَعَ العَصْرِ وَمُسْتَجِدَّاتِهِ وَمُصْطَلَحَاتِهِ وَمَفَاهِيمِهِ وَمُتَغَيِّرَاتِهِ.

بِإِجَازِ نَقُول: إِنَّ «الثَّقَافَةَ العِلْمِيَّةَ» «ثَقَافَةُ تَمَكِينِيَّةٍ» تَقُومُ بِدَوْرٍ رَئِيسٍ فِي عَمَلِيَّةِ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الجَيِّدِ وَالرَّدِيِّ، وَالفَرَزِ بَيْنَ الحَسَنِ وَالسَّيِّئِ، وَرَبْطِ المُجْتَمَعِ بِعَصْرِهِ، وَتَمَكِينِهِ مِنَ الفُرْصِ لِلانْطِلَاقِ فِي آفَاقِ الابتكار والتَّطْوِيرِ وَالْإِبْدَاعِ؛ وَهِيَ القَادِرَةُ عَلَى

ضَبَطِ اتِّجَاهِ «بَوْصَلَةِ الْحَرَكَاتِ الثَّقَافِيَّةِ» نَحْوِ «الْفَاعِلِيَّةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ». يُمَكِّنُنَا - أَيْضاً - أَنْ نَقُولَ إِنَّ «الثَّقَافَةَ الْعِلْمِيَّةَ» تَكْمُنُ فِي قَلْبِ «الْحَيَاةِ الْمُعَاصِرَةِ» بِكُلِّ تَفَاعُلَاتِهَا وَأَشْكَالِهَا وَتَدَاخُلَاتِهَا وَمُؤَثِّرَاتِهَا، وَلِذَا فَلَعَلَّ الشَّعَارَ الْأَكْثَرَ مُوَائِمَةً لَوَاقِعِ «الْأَلْفِيَّةِ الثَّلَاثَةِ» هُوَ: («الثَّقَافَةُ الْعِلْمِيَّةُ» هِيَ الطَّرِيقُ لِلتَّأْهِيلِ لـ «مُجْتَمَعِ الْمَعْرِفَةِ»).

إِنِّي أَرْعُمُ أَنَّي لَا أَعْرِفُ قَضِيَّةً عَلَيْهَا إِجْمَاعٌ عَامٌّ بَيْنَ مُخْتَلَفِ الْفِئَاتِ فِي «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ» مِثْلَ قَضِيَّةِ «مَرَكِزِيَّةِ الْحَرَكَةِ الْعِلْمِيَّةِ»، وَحَتَمِيَّتِهَا فِي حَيَاةِ الْأُمَّةِ، إِلَّا أَنَّ الْقَنَاعَةَ بِدَوْرِ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» فِي تَعْمِيقِ هَذِهِ «الْحَرَكَةِ»، وَتَطْوِيرِهَا، وَتَوْطِيدِ مُنْطَلِقَاتِهَا، تَحْتَاجُ إِلَى جُحُودٍ كَبِيرَةٍ لِلتَّأْصِيلِ وَالتَّعْزِيزِ، كَمَا أَنَّ أَنْصَارَ هَذَا التَّوَجُّهِ قَلِيلٌ عَلَى صَعِيدِ الْفِعْلِ وَالتَّخْطِيطِ وَالْإِنْخِرَاطِ فِي تَجَلِّيَاتِهِ الْمُخْتَلِفَةِ.

وَفِي ضَوْءِ كُلِّ تِلْكَ الْهَمُومِ، مِنْ رُؤْيَى وَأَهْدَافٍ وَمَقُومَاتٍ وَمُعَوِّقَاتٍ، يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَوَقَّفَ أَمَامَ الْوَسَائِلِ الْقَادِرَةِ عَلَى إِحْدَاثِ تِلْكَ «النَّقْلَةِ النَّوْعِيَّةِ» اللَّازِمَةِ لِنَشْرِ «ثَقَافَةِ الْعِلْمِ»، وَبِثِّ «رُوحِ الْعَصْرِ»؛ لِتَغْلُبَ عَلَى «إَشْكَالِيَّةِ التَّنْمِيَةِ» عَبْرَ تَفْكِكِ «الْمُعْضَلَةِ الثَّقَافِيَّةِ»، وَهُمَا - مُشْتَرِكَتَانِ - تُمَثِّلَانِ - فِي رَأْيِي - الْهَمَّ الْأَكْبَرَ فِي مُشْكَلاتِنَا النَّهْضَوِيَّةِ، وَتَطْلُعَاتِنَا التَّنْمَوِيَّةِ، وَتَفَاعُلَاتِنَا الْحَيَاتِيَّةِ؛ وَلِذَا فَإِنَّ الْفَصْلَ التَّالِيَّ يَهْتَمُّ بِالْوَسَائِلِ الْكَفُوءَةِ الْقَادِرَةِ عَلَى إِحْدَاثِ تِلْكَ «النَّقْلَةِ النَّوْعِيَّةِ».



الطريق إلى تعزيز «الثقافة العلمية»

(٨-١) مدخل:

لن يكون الخروج سهلاً من شرنقة «ثقافة الكلام والإنشائيات والجدل» التي تغلف أبعاد «الثقافة العربية»، وتسيطر على أطروحاتها في صراع يحيط به الغموض والتعميم، وتهيمن عليه الأساليب البلاغية، والحماس الوجداني، والأنفعالات الآنية؛ ولن يتحقق مثل ذلك الخروج بين يوم وليلة، ولكنه سيكون بالضرورة نتاج تراكمات متنوعة على مدى عقود من الجهد والمثابرة والتأصيل؛ ولذا فإن الطامحين إلى إيجاد حلول سهلة وسريعة سيصابون بخيبة أمل، وهي ذات الخيبة التي هيمنت على «محاولات النهضة» و«برامج التنمية» على مدى قرنين. لقد جربت «المجتمعات العربية» كل شيء في متون الكلام وشروحات الجدل، كما جربت الانقلابات والثورات بأنواعها، ولكنها لم تجرب بعد تلك «الثقافة» التي استطاعت أن تحقق لـ «المجتمعات المتقدمة» مجدها وإنجازاتها، ألا وهي «الثقافة العلمية»؛ فتجارب «المجتمعات العربية» ومحاولاتها، لتوطين التقنية ونقل العلوم، والولوج إلى عالم الكبار إنتاجاً وإسهاماً في «الحركة العلمية - التقنية»، تتفرع في كل اتجاه، ولكن لا يمكن لها أن تتحقق في فراغ لأنه لا بد لها من «وسط» يدعم مقوماتها، ويكيف صورها، ويضبط اتجاهاتها، ويغذيها بالعقول والمواهب، ويسند لها بالسياسات والقرارات.

إن قضية «الثقافة العلمية» قضية جامعة شاملة، تبدأ من المنزل في سنوات التكوين المبكرة، عبوراً بالمراحل والمؤسسات التعليمية المختلفة، ومروراً بمختلف التفاعلات الاجتماعية والفكرية والفعاليات الحياتية والثقافية، والتقاء بكل الوسائل المتعددة

والمُتَجَدِّدَة في «عَالَمِ الاتِّصَالَات». من ذلك المُنْطَلَقِ فَإِنَّ النُّظَرَ إِلَى الْوَسَائِلِ الْكُفَيْلَةِ بِنَشْرِ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّة» فِي أَرْجَاءِ الْمُجْتَمَعِ، وَتَأْصِيلِهَا فِي الْفِكْرِ وَالسُّلُوكِ، وَتَعْزِيزِهَا فِي مَظَاهِرِ الْحَيَاةِ الْمُخْتَلَفَةِ، يُصْبِحُ أَمْرًا لَا مَنَاصَ مِنْهُ إِذَا كُنَّا جَادِّينَ فِي «عَمَلِيَّةِ التَّنْمِيَةِ» وَحَرِيصِينَ عَلَى «مَشْرُوعِ النُّهْضَةِ».

وَأَمَّا وَسَائِلُ تَعْزِيزِ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّة» وَنَشْرِهَا فِي الْمُجْتَمَعِ فَتَتَنَوَّعُ وَتَتَعَدَّدُ^(٢٤)؛ فَمِنْهَا الْجَمْعِيَّاتُ وَالْهَيئاتُ الْعِلْمِيَّةُ، وَالْمَطْبُوعَاتُ بِأَنْوَاعِهَا، وَالْمَتَاحِفُ وَالْمَعَارِضُ الْعِلْمِيَّةُ، وَالنُّوَادِي الْعِلْمِيَّةُ، وَالرَّحَلَاتُ الْعِلْمِيَّةُ، وَالْمُحَاضِرَاتُ وَالنَّدَوَاتُ الْعَامَّةُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ وَسَائِلِ «التَّفَاعُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ». أَمَّا أَبرزُ تِلْكَ الْوَسَائِلِ وَأَكْثَرُهَا فَعَالِيَّةً فَهْمًا: «التَّعْلِيمُ» وَ«الْإِعْلَامُ»، وَالْمَقْصُودُ بـ«الْإِعْلَامِ» هُنَا نَوْعَاهُ: «التَّقْلِيدِيَّ» وَ«الْجَدِيدَ»؛ وَأَمَّا قَنَاةُ تَوْصِيلِ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّة» إِلَى «التَّعْلِيمِ» وَ«الْإِعْلَامِ»، فَهِيَ «التَّرْجَمَةُ وَالتَّأْلِيفُ الْعِلْمِيُّ». وَعِنْدَمَا نَقِفُ - بِقَدْرِ مِنَ الْإِسْهَابِ - أَمَامَ هَذَا «الثَّلَاثِيِّ الْحَيَوِيِّ» مِنْ وَسَائِلِ «نَشْرِ الْمَعْرِفَةِ»: (التَّعْلِيمُ - الْإِعْلَامُ - التَّرْجَمَةُ وَالتَّأْلِيفُ الْعِلْمِيُّ)، فَإِنَّ ذَلِكَ يَعُودُ إِلَى مَا يَتِمَّتُ بِهِ هَذَا «الثَّلَاثِيُّ» مِنْ فَعَالِيَّةٍ عَالِيَةٍ وَتَأْثِيرٍ كَبِيرٍ فِي تَهْيِئَةِ «الْبِيئَةِ الثَّقَافِيَّةِ وَالْفِكْرِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ» لِـ«إِنْتِاجِ الْمَعْرِفَةِ» وَتَطْوِيرِهَا، وَلِتَأْسِيسِ «مُجْتَمَعِ الْمَعْرِفَةِ»؛ وَلِذَا سَنَتَطَرَّقُ فِيمَا يَلِي إِلَى هَذَا «الثَّلَاثِيِّ الْحَيَوِيِّ» وَنَسَبُرُ بَعْضَ أَغْوَارِهِ وَتَفَاصِيلِهِ.

٨-٢) وسائل تعزيز «الثقافة العلمية» :

٨-٢-١) التعليم :

لَمْ يَعُْدْ سِرًّا أَنَّ التَّحْدِيَّ الْأَكْبَرَ أَمَامَ «قَضِيَّةِ التَّنْمِيَةِ» هُوَ «تَحَدُّ مَعْرِفِيٌّ»، وَلَمْ تَعُدْ الْقَضِيَّةُ فِي حَاجَةٍ إِلَى جُهْدٍ كَبِيرٍ لِكَيْ نُدْرِكَ أَنَّ «الْعُلُومَ وَالتَّقْنِيَةَ» هِيَ الْمَدْخَلُ إِلَى مُوَاجَهَةِ ذَلِكَ «التَّحْدِيِّ»، وَالتَّعَرُّفِ عَلَى أَدَوَاتِهِ، وَالتَّغَلُّبِ عَلَى صِعَابِهِ؛ وَلَيْسَ سِرًّا - أَيْضًا - أَنَّ «التَّعْلِيمَ» - بِأَشْكَالِهِ وَأَنْمَاطِهِ وَمُسْتَوِيَاتِهِ الْمُخْتَلَفَةَ - يُمَثِّلُ «حَجَرَ الزَّاوِيَةِ» فِي هَذَا «التَّحْدِيِّ الْمَعْرِفِيِّ». وَتَرْدَادُ أَهْمِيَّةِ «التَّعْلِيمِ» كُلَّمَا قَطَعْنَا مَرَا حِلَّ أَكْبَرَ عَلَى طَرِيقِ «الْأَلْفِيَّةِ الثَّلَاثَةِ»؛

ف«التَّعْلِيمُ المُسْتَمِرُّ مَدَى الْحَيَاةِ» هو من أبرز معالم «مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ»، كما أن «التَّفْكِيرَ» و«حَلَّ المُشْكَلاتِ» هما (الأساسان الجديدان للتَّعليم في القَرْنِ الحادي والعشرين) ^(٩٩). وفي هذا الإِطار يُؤكِّدُ صوما بوجوده ^(٩٩) أهميَّة: (أَنْ نَتَخَلَّى عن الفِكرَةِ التي ترى أَنَّ باستِطاعتنا أَنْ نُعَلِّمَ طُلَّابَنَا «التَّفْكِيرَ» دون أَنْ يكون لديهم أساسٌ قويٌّ من «المَعْرِفَةِ»، كما يَنْبَغِي أَنْ نَتَحَرَّرَ من الاعتقاد السَّائدِ بأنَّه يُمكنُ تَدْرِيسُ «المَعْرِفَةِ» دون حَمَلِ الطُّلابِ على «التَّفْكِيرِ»؛ ف«المَعْرِفَةُ» و«التَّفْكِيرُ» توأمان مُتلاصقان، ولذا يجبُ علينا إِتِّباعُ منهجِ تَرْبويٍّ يقومُ على إعْطاءِ الطُّلابِ المفاهيمِ المِخَوِّريَّةِ ومُسَاعَدَتِهِمْ على إِتْقَانِهَا والتَّفْكِيرِ بها)، ومِثْلُ هذه الرُّؤية - في رأيه - تَسْتَدْعِي: (تَمَثُّلُ مَبَاحِثِ «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ» في أيِّ مِنْهَجٍ للعلوم). ولذا فإنَّه لا يُمكنُ تحقِيقُ «النَّقْلَةِ النُّوعِيَّةِ» المَطْلُوبَةِ لطَرَقِ أَبْوابِ هذا «المُجْتَمَعِ الجَدِيدِ» إلَّا عَبرَ تَعْلِيمٍ جَادٍّ يَهْتَمُّ بـ«توظيفِ المُنْتَجِ التَّعليميِّ في خِدْمَةِ المُجْتَمَعِ» عَبرَ اسْتِيعَابِ عَنَاصِرِ «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ» ومُقَوِّمَاتِهَا، وتوسيعِ رُقْعَةِ «التَّفَاعُلِ العِلْمِيِّ» عَبرَ إقْرَارِ البرامِجِ والأنشِطَةِ والمُقَرَّرَاتِ العِلْمِيَّةِ المُنَاسِبَةِ لِكُلِّ الدَّارِسِينَ في مُخْتَلَفِ المَراحِلِ الدَّرَاسِيَّةِ.

لا بُدَّ من الاعْتِرَافِ بأنَّ «ثقافة الإنشائيَّاتِ والجَدَلِ والكلاميَّاتِ» وأساليبِ «الاسْتِظْهَارِ والاجْتِرَارِ والتَّلْقِينِ» قد تَغَلَّغَتْ في «النِّظامِ التَّعليميِّ» في «المُجْتَمَعَاتِ العَرَبِيَّةِ»؛ وقد تَهَوَّنُ القَضِيَّةُ، وتَسْهُلُ طُرُقُ العِلاجِ، لو أنَّ هذا الأمرَ بَقِيَ في حَيْزِ التَّرْكِيزِ على «الدِّرَاسَاتِ الإنْسانِيَّةِ»، والتَّسْلِيمِ غيرِ المُبَرَّرِ بأولويَّتِهَا على غيرِها من «العلومِ الحديثَةِ»، ولكن المُشْكَلةَ أَدْهَى وأَمَرَّ، فقد أَفْلَحَتْ «الثَّقَافَةُ العَرَبِيَّةُ» في تَحْوِيلِ «العلومِ الحديثَةِ» ومناهِجِها، وطُرُقِ تَدْرِيسِها، ومعاييرِ تَنْفِيذِها، ووَسَائِلِ تَقْيِيمِها، إلى مُجَرَّدِ «عُلُومِ نظريَّةٍ» تَكْثُرُ فيها الشَّكْلِيَّاتُ، وتُهَيِّمُنُ عَلَيْها «ظَاهِرَةُ الاسْتِظْهَارِ»، وتَعْدِمُ وَسَائِلُ التَّجَرِّبِ، وتَتَقَطَّعُ بها السُّبُلُ عن طَرَائِقِ «التَّفْكِيرِ العِلْمِيِّ». وهكذا تَمَكَّنَتْ «المَوَاهِبُ العَرَبِيَّةُ» من وَادِ تَعْلِيمِ «العلومِ والتَّقْنِيَّةِ» عندما مَسَخَتْها عن صُورَتِهَا الحَقِيقِيَّةِ - فِكْراً وَمَنْهَجاً وتَعَلُّماً ومُمَارسَةً -، وجَعَلَتْ مِنْهَا مُجَرَّدَ شَكْلِ آخَرٍ مِنْ أَشْكَالِ «الدِّرَاسَاتِ الإنْسانِيَّةِ»، على الرِّغمِ من الاختلافاتِ الجوهرِيَّةِ بَيْنَهما في المعاييرِ والمَنْهَجِ والأدْواتِ والتَّفْكِيرِ والتَّحْفِيزِ وطُرُقِ المُمَارسَةِ والعملِ. وهكذا بَقِيَتْ مُعْظَمُ إِشْكَالاتِنا التَّعليمِيَّةِ تَصُبُّ في خَانةِ «الثَّقَافَةِ» التي لم تَتَعَلَّمْ

كيف تَضَعُ المعايير الدّقيقة، وتُطَوِّرُ المنهجية العمليّة؛ وغابَتْ عنها تلك «العقلانيّة» التي تهتّم بموازن صارمة، وتتعامل مع «روح العصر» وخاصائِصه المُميّزة.

إنّ البَحْثَ عن «نُقْطَةِ التَّوْازُن» في «البَنَدُولِ الفِكرِي» للعالم العربيّ يعودُ إلى قُرُونٍ طويلةٍ مَرَّتْ بها الأُمّةُ، سَيَظَرَّتْ فيها الاضْطِرَابَاتُ الفِكرِيّةُ، والتَقَلُّبَاتُ الاجْتِمَاعِيّةُ، والإخفاقاتُ السياسيّةُ، والهزائمُ العسْكريّةُ، ويَبْقَى «التَّحْدِي» في أَقْسَى أَشْكَالِهِ، ونحن ندلِفُ إلى العُقُودِ الأولى من «الألفيّة الثالثة». ومن الواضِح - انْطِلاقاً من الطّبيعة المَعْرِفيّة لهذا العَصْرِ - أنّ «نُقْطَةَ التَّوْازُن» لن تَحَقِّقَ إلّا في «وَسَطٍ تَعْلِيمِيٍّ - مَعْرِفِيٍّ» كثيفٍ تقومُ فيه «الثّقافةُ العِلْمِيّةُ» بدَوْرٍ مَحَوْرِيٍّ بَارِزٍ، بحيثُ تَتِمَكَّنُ - عبْرَ أدواتها الرّصينة وتفاعلاتها المُنضَبطة ومُبادراتها الحيويّة - من تَطْوِيرِ «تجارِبِ تَنْمُوِيّةٍ» تَصْنَعُ أسْئَلَتِها، وتُبَلِّغُ إجاباتِها، وتُواجهُ تحدّياتِها، وتَبْنِي عُقُولَها في «مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ» المُنْطَلِقِ دون توقُّفٍ، والمُتَسَارِعِ دون انْتِظار.

إذا يَنْبَغِي أنْ نَصوغَ أولويّات تعلّيمنا وفق «روح العصر» - في وضوحٍ وجِدِّيّةٍ - نحو التّوافُقِ مع «مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ»، والتّواوُمِ مع شُرُوطِهِ ومُقْتَضِيّاتِهِ، وبذلك نَضَعُ «الحِصَان» أمامَ العَرَبِيّةِ لنَقْضِي على العوائِقِ المُسَبِّبَةِ لَتَعْطِيلِ «التّمية» وتوليدِ «البَطَالَةِ» ووَادِ «الإنتاجيّة»، ولتَتَحَرَّكَ القَافِلَةُ - بَعُنْفوانٍ وحيويّةٍ - حَامِلَةً كُلَّ مَضامينِها من عُلُومِ إنسانيّةٍ واهتماماتٍ اجْتِمَاعِيّةٍ وطُمُوحاتٍ تُعانِقُ سماءَ «الألفيّة الثالثة»؛ ومن المُهِمِّ - في هذا السِّياقِ - أنْ نُراعي أبعادَ ما طَرَحَهُ كِتَابُ «العِلْمُ لِكُلِّ الأَمْرِيكان» بأنّ: (ما يُخَبِّئُهُ المُسْتَقْبَلُ للأفْرادِ من البشر وللأُمّة وللعالَمِ يَعتَمِدُ بِشَكلٍ كبيرٍ على الحِكمَةِ التي يَسْتَخْذِمُ بها البَشَرُ العِلْمَ والتّكنولوجيا. وهذا، بدَوْرِهِ، يَتوقَّفُ على طابَعٍ وتوزيعٍ وفَعّاليّةٍ «التّعليم» الذي يَتلقاهُ النَّاسُ)^(٩٤). من هذا المُنْطَلِقِ فإنَّ اخْتِراقَ «الثّقافة العِلْمِيّة» لـ «النّظامِ التّعليمي»، وتغلُّغِها في نسيجهِ الإداريِّ والمنهجيِّ والتّخطيطيِّ والتّجهيزيِّ، شَرَطٌ لا مَنَاصَ مِنْهُ إنْ كُنّا نُريدُ فِعْلاً الوُلُوجَ - باقْتِدَارٍ - إلى «مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ» الذي يَضَعُ شُرُوطاً قَاسِيَةً على الرّاغِبِينَ في الانضمامِ إليه (انظر: الفصل السّادس)، وعلى رَأْسِها «الشَّرْطُ الثّقافيُّ» المُتَمَثِّلُ في مُخَرّجاتٍ قادِرَةٍ على تَمَثُّلِ «روح التّمية»، والتّفاعلِ مع «العَصْرِ»، واستيعابِ مُعطياتِهِ، وتَطْوِيلِ إيجابياتِهِ، وتَقْلِيلِ سَلْبيّاتِهِ.

٨-٢-١ (أ) الأولوية التي لم تنضج في «استراتيجيات التنمية» في العالم العربي:

لن نأتي بجديد عندما نقول إن «التعليم» يقَع على قِمة هَرَم الأولويات في نهضة الأمم، ولكن المهم أن تكون هذه الحقيقة هاجساً دائماً، فلا تغفل عنها العين لحظة، وهذا ما أدركته «الدول المتقدمة»، فكان هاجسها الدائم هو أحوال «التعليم» ومعايير تقويمه وأدوات قياسه، وبالذات فيما يتعلق بمجالات «الرياضيات» و«العلوم» و«التقنية»؛ فـ«المجتمع المعاصر» مجتمع يرقى بهذه العلوم، وينمو عبر تفاعلاتها المجتمعية والإنتاجية والبحثية والفكرية، وتندثر إمكاناته عندما يضمحل تأثير «العلوم الحديثة» في مؤسساته التعليمية والبحثية والثقافية والاقتصادية والإعلامية.

تلك بدهيات أدركتها «الأمم المتقدمة»؛ فكانت ترتعد فرائصها عندما تشعر بأن تعليمها يتراجع؛ فأطلقت أمريكا صرخة مدوية بشأن «التعليم» في الخمسينات من القرن الماضي عندما انطلق القمر الروسي الأول (سبوتنيك) ليُمثل تحدياً خطيراً لإمكانات أمريكا العلمية والتقنية، وارتجت أرجاء أمريكا مرة أخرى في منتصف الثمانينات من القرن ذاته عندما شعرت بتدهور «التعليم» في مجالي «الرياضيات» و«العلوم» لتشرع في برنامج شامل شعاره «أمة في خطر»؛ لتوظف في هذا البرنامج خيرة العقول، وأقدر الكفاءات، وأفضل الإمكانات. وهذا ما يؤكد مؤلفو كتاب «العلم لكل الأمريكان» بقولهم: (لدى الطلاب في المدرسة الابتدائية اهتمام عفوي بالطبيعة والأرقام. وبالرغم من ذلك فإنهم يتخرجون في المدرسة خائفين من الرياضيات وكارهين للعلوم بحجة أنهما مميلان للغاية ومن الصعب تعلمهما. إنهم يرون «العلم» فقط كنشاط أكاديمي، وليس كوسيلة لفهم العالم الذي يعيشون فيه. إن عواقب هذا النفور وخيمة، لأنها تعني أن تكون حياة أعداد كبيرة من الطلاب محدودة، وأن يكون مجمع المواهب للأمة الذي يجلب منه العلماء وعلماء الرياضيات والمهندسون أصغر مما ينبغي)^(٩٤).

من هذا المنطلق، تكون المسؤولية الملقاة على عاتق «المجتمعات العربية» هي الأضخم في دالاتها، والأشد في تفاصيلها، والأعقد في متطلباتها؛ ففي نهاية المطاف

لا يُمكنُ أنْ يَخْتَلِفَ عَاقِلَانِ عَلَى أَنَّ «التَّعْلِيمَ» هُوَ الَّذِي يُؤَسِّسُ لِلْعُلَمَاءِ وَالْأَطِبَّاءِ وَالْقُضَاةِ وَالْمُهَنْدِسِينَ وَأَسَاتِذَةِ الْجَامِعَاتِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ فِئَاتِ الْمُجْتَمَعِ وَشَرَائِحِهِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالْبَاحِثُ الْجَادُّ يُدْرِكُ أَنَّ أَيَّ خَلَلٍ يُصِيبُ الْمُجْتَمَعِ هُوَ فِي الْأَسَاسِ خَلَلٌ فِي التَّعْلِيمِ، وَهُوَ أَيْضاً خَلَلٌ فِي «الثَّقَافَةِ» لِأَنَّهُ لَا تَخْفَى عَلَى لَبِيبٍ دَرَجَةُ التَّفَاعُلِ الْقَوِيِّ بَيْنَ «التَّأْسِيسِ الثَّقَافِيِّ» الصَّحِيحِ، وَ«خُطَطِ التَّعْلِيمِ» الْفَاعِلَةِ.

مِنَ الْمُؤَسِّفِ أَنَّ «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةَ» لَمْ تُفْلِحْ فِي صِيَاغَةِ «إِسْتِرَاطِيَجِيَّةٍ مُتَكَامِلَةٍ لِلتَّعْلِيمِ» - ذَاتِ أَهْدَافٍ قَابِلَةٍ لِلْقِيَاسِ وَمُرْتَبِطَةٍ بِ«عُنَاوِينِ التَّنْمِيَةِ» - تَسْتَطِيعُ أَنْ تَجْتَاحَ خَلَايَا تِلْكَ الْمُجْتَمَعَاتِ فِي «رُؤْيَا تَنْمُوِيَّةٍ» تَتَعَامَلُ مَعَ «مُقْتَضِيَّاتِ التَّنْمِيَةِ» وَ«عُلُومِ الْعَصْرِ» وَ«أَخْلَاقِيَّاتِ الْعَمَلِ» وَ«مُقَوِّمَاتِ الْإِنْتِاجِ». لَقَدْ رَاحَتْ هَذِهِ الْمُجْتَمَعَاتُ تَفَرَّقُ فِي إِنْشَائِيَّاتٍ لَا طَائِلَ مِنْ وِرَائِهَا، وَمُؤْتَمَرَاتٍ تَنْفُضُ لَتَنْعَقِدَ فِي طُرُوحَاتٍ فَضْفَاضَةٍ تَلْفِظُهَا «رُوحُ التَّنْمِيَةِ» الَّتِي تُدْرِكُ أَنَّ مَنْشَأَ مِثْلِ تِلْكَ الطُّرُوحَاتِ هُوَ «فَرَاغٌ تَعْلِيمِيٌّ»، وَعَدَمُ فَهْمٍ لَخَصَائِصِ «التَّنْمِيَةِ». لَوْ اِنْشَغَلَ الْجَمِيعُ بِالْبِرَامِجِ الْفَاعِلَةِ فِي السَّعْيِ لَضَخَّ «إِكْسِيرُ التَّنْمِيَةِ» فِي الْمُخْتَبِرَاتِ وَالْمَكْتَبَاتِ، وَتَطْوِيرِ الْمَهَارَاتِ وَالْأَنْشُطَةِ اللَّاصِفِيَّةِ، وَالْمَرَاجِعَاتِ الْمَوْضُوعِيَّةِ فِي التَّطْوِيرِ وَالتَّقْوِيمِ، وَاسْتِيعَابِ مُقَوِّمَاتِ «التَّفْكِيرِ الْعِلْمِيِّ»، لَمَا كَانَ لَدَى أَحَدٍ مَا يَكْفِي مِنَ الْوَقْتِ لِلدُّخُولِ فِي سِجَالَاتِ تَكَرَّرِ نَفْسِهَا وَتَجَتُّرِ مُعْطِيَّاتِهَا، وَلَا تُفْلِحُ فِي تَأْسِيسِ «رُؤْيَا تَنْمُوِيَّةٍ - عِلْمِيَّةٍ» تَتَرَكُ بَصْمَاتِهَا الْمُتَرَاكِمَةَ عَلَى «التَّعْلِيمِ» وَ«الْمُتَعَلِّمِينَ».

وَمِنَ الْمَشْكَلاتِ التَّعْلِيمِيَّةِ الْمَلْمُوسَةِ فِي «خُطَطِ التَّعْلِيمِ» وَجُودِ «فَجْوَةٍ» تَزْدَادُ اتِّسَاعاً بَيْنَ تَعْلِيمِ «الْعُلُومِ» وَطُرُقِ تَعْلُمِهَا، وَبَيْنَ الاسْتِيعَابِ الْحَقِيقِيِّ لِهَذِهِ الْعُلُومِ، بَحِثِ تَصَبُّحِ مُرْشِدٍ وَمُوجِّهٍ فِي التَّفْكِيرِ وَالْقَرَارَاتِ وَالْمُمَارَسَاتِ، وَلَا يُمكنُ تَحْجِيمُ هَذِهِ «الْفَجْوَةِ»، وَتَقْلِيصُ سَلْبِيَّاتِهَا، إِلَّا عَبْرَ رَبْطِ «التَّعْلِيمِ» بِ«ثَقَافَةٍ عِلْمِيَّةٍ» حَيَوِيَّةٍ؛ فَ«التَّعْلِيمُ» يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَدَاةً لِتَطْوِيرِ «ثَقَافَةِ الْمُجْتَمَعِ»، وَرَفَعَ دَرَجَةَ وَعْيِهِ، لِأَنَّهُ الْبَوَابَةُ الرَّئِيسَةُ الَّتِي يَعْبُرُ مِنْهَا مُعْظَمُ الْمَوَاطِنِينَ - إِنْ لَمْ يَكُنْ كُلُّهُمْ -، وَيُعْتَبَرُ «النِّظَامُ التَّعْلِيمِيُّ» هُوَ «النَّاقِلُ الْاجْتِمَاعِيُّ لِلْمَعْرِفَةِ»^(٩)، حَيْثُ إِنَّ: (الْمَدْرَسَةَ تَلْعَبُ دَوْرًا لَا يُمكنُ تَجَاوُزُهُ كَمَا كَانَ لِتَعْلُمِ الْمَعْرِفَةِ وَالثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ)^(٨٣).

كُلُّ ذَلِكَ يَعْنِي ضَرُورَةَ أَنْ تَضْبِطَ الْمُجْتَمَعَاتُ النَّامِيَّةُ «مُؤَشِّرَ الْبَوْصَلَةِ» عَلَى الْإِتِّجَاهِ الصَّحِيحِ - فِي تَطْبِيقِ نَزِيهِ وَحَيَوِيَّةِ فَاعِلَةٍ - حَيْثُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الشُّعَارُ الرَّائِدُ لِتَعْلِيمِ «الْأَلْفِيَّةِ الثَّالِثَةِ» هُوَ: (التَّعْلِيمُ لِعَصْرِ «مُجْتَمَعِ الْمَعْرِفَةِ»)^(٩٦) بِحَيْثُ يَحْرِصُ «التَّعْلِيمُ» عَلَى تَأْسِيسِ «الْبِنْيَةِ التَّحْتِيَّةِ» الْقَادِرَةِ عَلَى إِسْنَادِ رِكَائِزِ «مُجْتَمَعِ الْمَعْرِفَةِ»، وَتَرْسِخِ قِيَمِهِ، وَتَعَزِيزِ تَفَاعُلَاتِهِ، عَبْرَ إِتَاحَةِ الْإِمْكَانَاتِ الْمُعَاصِرَةِ لِأَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ كَافَّةً؛ وَهَذِهِ «الْبِنْيَةُ التَّحْتِيَّةُ» بِدَوْرِهَا مَسْئُولَةٌ عَنْ تَوْلِيدِ الْفُرْصِ، وَتَطْوِيرِ الْمَهَارَاتِ، وَتَأْصِيلِ الْمَعْرِفَةِ، وَتَنْمِيَةِ الْمَدَارِكِ، وَإِحْدَاثِ «النَّقْلَةِ النَّوْعِيَّةِ» فِي «الْحَرَكَةِ التَّنْمُوِيَّةِ».

٨-٢-١ (ب) نَحْوُ «إِسْتِرَاطِيَجِيَّةِ تَعْلِيمِيَّةٍ» فَاعِلَةٍ :

يَجِبُ عَلَى أَيِّ «إِسْتِرَاطِيَجِيَّةِ تَعْلِيمِيَّةٍ» أَنْ تَسْتَوْعِبَ حَقِيقَةَ أَنَّ أَبْرَزَ شُرُوطِ «مُجْتَمَعِ الْمَعْرِفَةِ»^(٧٨،٩٦) هُوَ تَحَقُّقُ «الشَّرْطِ الْمَعْرِفِيِّ» عَبْرَ إِدْرَاكِ ضَرُورَةِ «التَّكَامُلِ الْمَعْرِفِيِّ» بَيْنَ مُخْتَلَفِ مُكَوِّنَاتِ «الفِكْرِ الْبَشَرِيِّ» وَعَنَاصِرِهِ فِي «الْبَوْتَقَةِ الْحَيَوِيَّةِ» الَّتِي تَرْبِضُ فِي قَلْبِ «مُجْتَمَعِ الْمَعْرِفَةِ»، مَعَ إِرْسَاءِ «الرَّكِيزَةِ الْأَسَاسِ» فِي هَذِهِ «التَّرَكِيبَةِ الْمَعْرِفِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ»، وَهِيَ تِلْكَ النَّاتِجَةُ عَنِ التَّطَوُّرَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْمَهَارَاتِ التَّقْنِيَّةِ وَالْقُدْرَاتِ الْإِنْتَاجِيَّةِ؛ فَ«الثَّوْرَةُ الْمَعْلُومَاتِيَّةُ» وَالْمُتَطَلِّبَاتُ التَّنْمُوِيَّةُ تُعَزِّزُ - بوضوحٍ - هَيْمَنَةَ «المَعَارِفِ الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّقْنِيَّةِ» عَلَى أَنْوَاعِ الْمَعْرِفَةِ الْأُخْرَى. وَهَذَا مَا يُؤَكِّدُهُ «التَّقْرِيرُ الْعَالَمِيُّ لِلْيُونِسْكُو» - الصَّادِرُ فِي عَامِ ٢٠٠٥م - حَيْثُ يُقَرَّرُ أَنَّ: (مَفْهُومَ «مُجْتَمَعِ الْمَعْرِفَةِ» يُوضِّحُ أَنَّ سِيَاسَاتِ تَعْلِيمِ الْعُلُومِ وَالتَّكْنُولُوجِيَّاتِ تُشَكِّلُ اسْتِثْمَارًا اقْتِصَادِيًّا وَاجْتِمَاعِيًّا لَهُ أَوْلَوِيَّتُهُ)^(٨٣)؛ وَلِذَا فَإِنَّ «إِعْطَاءَ الْأَوْلَوِيَّةِ لِلْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّةِ» فِي «إِسْتِرَاطِيَجِيَّةِ التَّعْلِيمِ» وَخُطَطِهِ وَمَنَاجِحِهِ يُصْبِحُ ضَرُورَةً لَا مَنَاصَ مِنْهَا لِإِنْجَازِ الطُّمُوحَاتِ التَّنْمُوِيَّةِ، وَضَمَانِ عَدَمِ انْحِرَافِ «قَافِلَةِ الْمُجْتَمَعِ» عَنِ الطَّرِيقِ إِلَى «مُجْتَمَعِ الْمَعْرِفَةِ».

وَأَمَّا «الشَّرْطُ الْاجْتِمَاعِيُّ» فِي تَرْكِيبَةِ «مُجْتَمَعِ الْمَعْرِفَةِ» فَيَسْتَدْعِي «الْمُشَارَكَةَ الْجَمَاهِيرِيَّةَ» الْوَاعِيَةَ، وَتَحْتَلُّ «الثَّقَافَةُ الْعِلْمِيَّةُ» مَوْقِعًا مَحْوَرِيًّا لِتَحْقِيقِ تِلْكَ الْمُشَارَكَةِ

ومواكبة عصر «مجتمع المعرفة»؛ لأنّ أبرز خصائص هذا «المجتمع» هو الكفاءة العالية في تأمين (النفاذ الشامل للمعرفة) ^(٨٢)، فوفق «التقرير العالمي لليونسكو» ^(٨٣) فإن: (مجتمعات المعرفة ترتكز على إدماج ومشاركة العدد الأكبر)، ويذهب التقرير إلى أبعد من ذلك فيقول: (لن تتمكن «مجتمعات المعرفة» في القرن الواحد والعشرين من بلوغ حقبة جديدة من التنمية الإنسانية والمستدامة إلا بشرط لا يقوم فقط على تأمين نفاذ شامل للمعارف، بل أيضاً على مشاركة الجميع في «مجتمعات المعرفة»). وهكذا يبرز «الشرط الاجتماعي»، ليشكل ركناً أساساً من أركان «مجتمع المعرفة»، وليمثل مطلباً لازماً لتحقيق «التّمية»؛ ممّا يحدّد - بالضرورة - مدى نجاح «المنظومة التربوية - التعليمية» أو إخفاقها في صوغ «مجتمع المعرفة»، وتوليد «الإرادة الجماعية» الواعية القادرة على التغلب على الحواجز الاجتماعية والمعلوماتية والمعرفية والثقافية. وأمّا إذا لم يتحقّق الهدف الأساس، وهو عدم استبعاد أحد من المشاركة الحيوية في تفاعلات «مجتمع المعرفة»، فإن «المنظومة التربوية - التعليمية» تكون قد فشلت في «الاستجابة» الفاعلة لـ «تحديات» هذا المجتمع ومقتضياته، وتكون المحصلة الحتمية هي «ضعف كفاءة المنتج التعليمي».

ينبغي - إذاً - أن يكون لـ «الثقافة العلمية» حضور قوي في المناهج والأنشطة اللاصفية، بحيث يتحقّق ما اعتبره نادر فرجاني «الهدف النهائي للنسق التعليمي» وهو: (تزويد البشر، بلا تفرقة، بالمعارف والمهارات والقدرات اللازمة للمشاركة - بفعالية وإبداع - في تطوير المعرفة وعمليات التنظيم والإنتاج في المجتمع، وبصورة مستمرة ومتطورة، قائمة على تأكيد الهوية الحضارية من ناحية، واعتماد «العلم الحديث» أساساً لاتخاذ القرارات من ناحية أخرى) ^(٨٤). إنّ «الثقافة العلمية» هي جزء أساس من تلك «الذهنية التّموية» التي طالب بها غازي القصيبي؛ لأنها حسب قوله: (مرتبطة ارتباطاً عضوياً بـ «العلم»، و«العلم» يرتبط ارتباطاً مباشراً بـ «نظام التعليم»، ووضع «التعليم» في العالم الثالث مأساة تحزن الأعداء قبل الأصدقاء. ولعلنا هنا نضع أيدينا على «المفتاح السحري» للتّمية؛ المفتاح الذي يستحيل في غيابه تحقيق «التّمية» رغم توفر كل

عناصرها، ويمكن أن تتحقق «التنمية» عند وجوده حتى مع غياب عدد من عواملها، هذا المفتاح هو «التعليم»^(١٠). وأما أحمد زويل^(٧٠)، فيورد ما ذكره مهاتير محمد في حوار بينهما من أنه كان (لا بد من خلق حركة في هذا البلد، وقد استلزم ذلك تغيير عقلية المواطن الماليزي) ليذكر أن أحد العنصرين اللذين لجأ إليهما لتحقيق ذلك الهدف هو: (تغيير نظام التعليم حتى يعادل التعليم المتقدم في العالم، ويتفاعل مع الثورات العلمية المعاصرة). وأما أسامة عبد الرحمن^(١٢)، فيرى أن «التعليم»: (أداة رئيسية في تحقيق التغيير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي)؛ لأن «التعليم» يعتبر أحد المداخل الرئيسية لـ «التنمية»، وبتكامله مع «التدريب» يمثل المرتكز الأساسي لزيادة فعالية وأداء «إدارة التنمية» مما يجعل «التعليم» مساعداً على إحداث تغيير في الاتجاهات والسلوك يتفق مع مقتضيات «التنمية». وأما فلاح سعيد جبر^(٧٥)، فيرى ضرورة (الاهتمام بسياسات «التعليم» وإعادة برمجةها، ابتداءً من مراحلها الابتدائية، ووصولاً إلى مراحلها الأكاديمية العليا، وفق برامج موجهة لخدمة «التنمية الشاملة»)، ويرى - أيضاً - أنه (لا بد من تحقيق الربط المباشر بين التقدم العلمي والتكنولوجي وبين السياسات التعليمية والتربوية من أجل إيجاد البيئة الملائمة لخلق وتطوير التكنولوجيا).

عبر تلك الرؤى الجازمة بالدور الطبيعي لـ «التعليم» نجد أن المرتكزات المحورية لتلك العملية التربوية - التعليمية الحاسمة، هي: (تطوير المناهج التعليمية) - «إعداد المعلم» - «تحسين البيئة التربوية» - «برامج النشاط اللاصفي»؛ وكلها تحتاج إلى تفاعل مع «القيم الثقافية» و«المنطلقات التنموية» التي ينبغي غرسها وتأصيلها؛ وهكذا - على سبيل المثال - يصبح من الضروري كما يقول علي حبيش: (الحصول على معلم قادر على بناء الشخصية المستقلة القادرة على التعلم الذاتي، والبحث عن المعلومات في مصادرها، وعلى انتقاء المعلومة، وتحليلها ونقدها وتنظيمها، وعلى الاستخدام الأمثل لها، وتوظيفها في حل المشكلات)^(٢٩). لذا ينبغي الحرص على إعطاء عملية «إعداد المعلم» أولوية؛ لتطوير قدراته المعرفية ومداركه الثقافية وآفاقه التربوية لتواءم مع متغيرات «العصر» ومستحدثاته، ولا ينطبق هذا فقط على «مدرسي العلوم» ولكنه ينبغي

أَنْ يَشْمَلَ كُلُّ شَرَايِحِ الْمُعَلِّمِينَ لِيَسْتَطِيعُوا أَنْ يَتَحَدَّثُوا بِ«لُغَةِ الْعَصْرِ»، وَيُسَهِّمُوا فِي تَشْكِيلِ الرُّؤْيِ الْمُعَاصِرَةِ لَدَى طُلَّابِهِمْ، وَتَطْوِيرِ مَهَارَاتِهِمْ فِي «التَّفْكِيرِ الْعِلْمِيِّ» وَالنَّقْدِ الْمَوْضُوعِيِّ.

وهكذا نجدُ أَنَّ الدَّورَ الرِّيَادِيَّ لـ«التَّعْلِيمِ» فِي «صِنَاعَةِ الْمُسْتَقْبَلِ» بِمُكَوِّنَاتِهِ الْمُخْتَلِفَةِ يَجْعَلُ تَأْسِيسَ دَوْرٍ بَارِزٍ لـ«الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» فِي «إِسْتِرَاطِيَّةِ التَّعْلِيمِ»، وَتَعْمِيقَ هَذَا الدَّورِ فِي مُخْتَلَفِ التَّفَاعُلَاتِ التَّرْبَوِيَّةِ - التَّعْلِيمِيَّةِ، مِنْ أُبْرَزِ الْأَوَلَوِيَّاتِ الْوِطْنِيَّةِ الَّتِي لَا تَجُوزُ الْمُزَايِدَةُ عَلَيْهَا، فَكَمَا يَقُولُ جَلِيلُنِ سِيبُورْج: (مَهْمَا كَانَتْ تَكْلِفَةُ تَحْسِينِ التَّعْلِيمِ، فَإِنَّهَا اسْتِثْمَارٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ يَنْبَغِي أَنْ نَلْتَزِمَ بِهِ. إِنَّ التَّمْيِيزَ يُكَلِّفُ كَثِيرًا وَلَكِنْ التَّوَسُّطُ فِي الْجَوْدَةِ يُكَلِّفُ أَكْثَرَ بِكَثِيرٍ عَلَى الْمَدَى الطَّوِيلِ) ^(٤٤). وَمِنْ حَقِّقْنَا أَنْ نَتَوَقَّفَ هُنَا لِنَتَسَاءَلَ: (إِذَا كَانَتْ تِلْكَ هِيَ ضَرْبِيَّةُ «التَّوَسُّطِ فِي جَوْدَةِ التَّعْلِيمِ» كَمَا يَرَاهَا سِيبُورْج فِي مُجْتَمَعِهِ الْأَمْرِيكِيِّ، فَيَا تُرَى مَا هِيَ ضَرْبِيَّةُ «التَّخَلُّفِ فِي التَّعْلِيمِ» الَّتِي تُعَانِي مِنْهَا مُجْتَمَعَاتُ الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ؟).

٨-٢-٢) الإعلام:

لَا يَخْتَلِفُ اثْنَانِ حَوْلَ التَّأْثِيرِ الْكَاسِحِ لـ«الإعلام» الْيَوْمَ بِوَسَائِطِهِ الْمُتَعَدِّدَةِ وَالْمُتَنَامِيَةِ وَالْمُتَجَدِّدَةِ؛ فَ«الإعلامُ» هُوَ أُبْرَزُ وَسَائِلِ «القُوَّةِ النَّاعِمَةِ» الَّتِي تُسْتَخْدَمُ لِتَشْكِيلِ الْعُقُولِ، وَتَحْرِيكِ الْوُجْدَانِ، وَالتَّأْثِيرِ فِي الْمُمَارَسَاتِ، دُونَ الْحَاجَةِ إِلَى اللُّجُوءِ إِلَى الْوَسَائِلِ الْقَهْرِيَّةِ (القُوَّةِ الصُّلْبَةِ)؛ وَمِنْ أُبْرَزِ خِصَائِصِ «القُوَّةِ النَّاعِمَةِ» أَنَّهَا قَدْ تَسْتَغْرِقُ وَقْتًا حَتَّى تَتَغَلَّغَلَ وَتَتَبَلَّوَرَ إِلَّا أَنَّهَا - فِي نَهَايَةِ الْمَطَافِ - أَشَدَّ رُسُوخًا وَأَعَمَقُ تَأْثِيرًا وَأَطْوَلُ أَمْدًا، وَفِي إِطَارِهَا يَدْخُلُ مَا يُعْرَفُ بِعَمَلِيَّاتِ «غَسِيلِ الدِّمَاغِ».

لِذَا فَإِنَّ «مَنْظُومَةَ الْإِعْلَامِ» مَنْظُومَةٌ مُعَقَّدَةٌ بِطَبِيعَةِ عُنَاصِرِهَا التَّقْنِيَّةِ، وَمُتَطَلِّبَاتِهَا الْمِهْنِيَّةِ، وَوَسَائِلِهَا الْمُتَعَدِّدَةِ، وَخِيَارَاتِهَا الْمُتَمَدِّدَةِ فِي آفَاقِ الْحَيَاةِ، وَتَفَاعُلَاتِهَا الضَّارِبَةِ فِي أَعْمَاقِ الْمُجْتَمَعِ، وَتَأْثِيرَاتِهَا الْجَارِفَةِ فِي الْعَقْلِ وَالْوُجْدَانِ، وَأَنْعِكَاسَاتِهَا الزَّاخِرَةِ بِالْغَثِّ وَالسَّمِينِ، وَالتَّافِهِ وَالْأَصِيلِ، وَالسُّمِّ وَالْعَسَلِ. وَهَذَا - بِالضَّرُورَةِ - يَسْتَوْجِبُ اسْتِحْضَارَ دَوْرِ «الإعلام» عِنْدَمَا نَتَحَدَّثُ عَنْ «ثَقَافَةِ تَنْمُوِيَّةٍ» ضَرُورِيَّةٍ لِنَهْضَةِ الْمُجْتَمَعِ، وَذَلِكَ مَا

يؤكدُهُ عمر الخطيب^(٧٦) بقوله: (إنَّ وسائل الاتصال الجماهيريَّ أدواتٌ لتحقيق «التَّغيُّر الاجتماعيِّ» الذي يَخْدُم أغراض «التَّمية»، كما تَسْتَطِيعُ وسائل الاتصال إضفاء المكانة وتأسيس المعايير التي تحكُّم المَسَلَكِيَّات التَّنْمُوِيَّة بين الشَّعب، وتَسْتَطِيعُ أيضاً رَصْد الانحراف عن هذه المعايير، وتَلْعَبُ وسائل الاتصال دوراً حيويّاً في نقل المَعْرِفَةِ ونَشْرِهَا، ونقل نتائج البُحوث العِلْمِيَّة إلى الجماهير الواسعة، وتَسْتَطِيعُ البرامجُ الشَّعْبِيَّةُ عن العلوم والأحداث الجارية وكذلك التقارير الإخبارية والبرامج الوثائقية أن تُثير الفضول الفِكْري الذي يجب توفُّرُهُ حتى يُمكن فَهْم واستيعاب الأفكار الجديدة)؛ وفي هذا الصَّدَدِ يُقرِّرُ عمر الخطيب أنَّه: (غالباً ما يكون التدفُّقُ المتزايدُ للمعلُومَات هو العاملُ الأساسي الذي يَغْرِسُ بذرة التَّغيير، ويهيئُ المناخَ الملائمَ لـ«التَّمية»).

٨-٢-٢-أ) الواقع العربي والإعلام:

إنَّ نظَرةً فاحِصةً لواقع «الإعلام العربي» تُبيِّنُ ذلك الدَّورَ المُتنامي لإعلام «الفرائز والإثارة الحسِّيَّة» الذي تُوجِّعُ نيرانه مقاصد تجارية بَحْتَةً، أو أهدافاً تخريبيةً مَحْضَةً، أو خَلْطَةً مأكِرةً من ذا وذاك؛ وكلُّها تَحْرِصُ على جَرِّ «طاقات المُستَقْبَل» من شباب وشاباتٍ إلى مَحْرَقَةِ المَلَذَّاتِ الحسِّيَّة، والمتاهاتِ العاطفيَّة، والانفعالاتِ المُتَمَرِّدَةِ، والفراغِ الفِكْريِّ، بدلاً من سَكَبِ حماسهم وطاقاتهم في قوالبِ رصينةٍ من «التَّوازنِ الحياتيِّ» الذي يُحَقِّقُ مُتَطَلِّباتِ «الأمنِ الفِكْريِّ» من اسْتِقْرارٍ وإنجازٍ وتطوُّيرٍ للذَّات، ومُعَالَجاتٍ رصينةٍ للمشكلات، وحمايةٍ للهويَّة. أمَّا البدائلُ الإعلامِيَّةُ الأُخْرى المَطْرُوحَةُ على السَّاحة العربية فهي تتراوحُ بين التَّعميقِ المُسْتَمَرِّ للجَدَلِ العَبَثِيِّ، أو الاسْتِفْرازِ المُتَعَمِّدِ للمُجْتَمَعِ عبْرَ الإساءة لقيَمِهِ وانْتِهَاكِ ثوابِتِهِ، والأمثلةُ كثيرةٌ لنماذجٍ عجيبَةٍ على السَّاحة الثقافية والإعلامِيَّة العربية؛ وكلُّها تُبْرِزُ مُعْطِيَّاتٍ هَشَّةً، لا تَمْتَلِكُ مَقْوَمَاتِ «الرُّؤية التَّنْمُوِيَّة» التي يُدْنِدُنُ حولها الجميع، ولا تَتَمَتَّعُ بِإِرْهاصَاتِ «الفِكرِ الإصْلاحيِّ» الذي يتنادون إليه، ولا تتفاعلُ مع مُتَطَلِّباتِ «رُوحِ العصر» التي يُشِيدُونَ بها.

بطبيعة الحال، لا يُمكنُ أن ننسى «الإعلام الرّسميّ العربيّ» الذي فقد تأثيره في خضمّ غزو الفضائيات، وضعف الرّقابة أو تراجعها تحت وطأة هجمة «العولمة» وتقنيات الاتّصال الحديثة، وعجزه عن توفير إستراتيجية قادرة على المنافسة وطرح البديل النّاجع. وبشكل عامّ فإننا نستطيع أن نخلص إلى أن شيئاً ما لم يتغيّر، بل إنه ازداد استيفحاً على ما خلصت إليه «الخطة الشّاملة للثقافة العربيّة» الصّادرة عن «المنظمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم (أليكسو)» - في عام ١٩٨٥م - حيث رأت أن أحد أبرز السّلبات في حال «الثقافة العربيّة» هي: (سيادة الإعلام التّرفيهيّ السّطحيّ) ^(١٠٢). أمّا الهمّ الأكبر في حياة الأمّة، وهو «قضية التّمية» بإشكالاتها وشروطها، فهو غريب في ساحات تلك البدائل الإعلاميّة الجاثمة على السّاحة العربيّة، وأمّا السؤال الذي ينبغي طرحه، دون مواربة أو مجاملة، فهو: (هل بالإمكان التّعامل مع التّحديات المعاصرة، وتحقيق «الأمن الفكريّ»، والتّعاطي مع ضغوط المُستقبل وشجون الأمّة وتطلّعات الوطن وأحلام الفرد وقضايا المُجتمع دون تأسيس «إعلام تنمويّ» مُدرك لـ«شروط التّمية»، ومُتفاعل مع مُتطلّباتها، ودافع نحو سبلها؟).

المُشكلة هي أنّه في كلّ البدائل المطروحة أمامنا على السّاحة الإعلاميّة الشّاسعة ووسائلها المتعدّدة وإمكانيّاتها المُتنامية، فإنّ أكثر ما يصدّمنّا هو غياب «القيم التّنمويّة» في تفاعلات «الإعلام العربيّ»، وهو أمرٌ كفيل بأن يعمّق «إشكاليّة التّمية»، بل هو - في رأيي - أحد أهمّ أسبابها، ممّا يجعل المُجتمع غريباً على عصره، وطارئاً على مُجريات زمنه. وفي غياب «موازن التّمية» تنمو متاهات «الفراغ الحياتيّ»، وتزدهر مساحات الإسفاف والابتذال والتّطرف والإفراط والنّرجسيّة والتّفخيم والتّضخيم، وما ينجم عن كلّ ذلك من تشنّج، وتطرف، وانكفاء، وتغريب، وانبهار، واجترار، وحركات بهلوانيّة تُريد أن تعيش داخل الزّمن وخارجهُ في آنٍ واحد.

لعلّه من المُقلق أن يَجتاحنا - إزاء الواقع المعيش - شعورٌ بأنّ «المُجتمعات العربيّة» لم تُدرِك بعد أن «قضية التّمية» ليست قضية قابلة للأخذ والعطاء، ولا يُمكن تركّها لجلسات السّمَر ومناظرات الجدَل؛ فـ«التّمية» قضية حياة أو موت، وإذا كان هذا هو

الحال فإن «الإصلاح الإعلامي» والانخراط في منظومة «الإعلام التنموي» من القضايا التي يجب أن تكون من أبرز أولويات «المجتمعات العربية».

٨-٢-٢-ب) مفهوم «الإعلام التنموي» :

ليس بالإمكان الحديث عن «ثقافة تنموية» دون أن يعضدها وينقلها «إعلام حيوي» - عبر وسائطه المقرّوة والمسّموعة والمرئية - بحيث تتحقّق فيه مواصفات الكفاءة والمهنية والمسؤولية والقُدرة على التأثير الواسع على مختلف الشرائح الاجتماعية. من هذا المنطلق يبرز مصطلح «الإعلام التنموي» الذي أصبح - بالضرورة - مُلزماً لـ «عملية التنمية» وأهدافها ليكون «الإعلام» فاعلاً على ساحتها عبر ترويج قيمها، وبث أخلاقياتها، وتعميق مقوماتها المعرفية والفكرية والاجتماعية.

إننا نستطيع أن نفهم أن يكون «الإعلام» في «العصر الحديث» حريصاً على تحقيق «الرّبح المالي» ليتمكن من مواصلة أداء وظائفه المتعدّدة، ونستطيع أن نفهم - إلى حدّ ما - تلك النظرية التي يطرحها بعض الإعلاميين العرب بصيغ مختلفة، ولكنها - في نهاية المطاف - تعود إلى أصلها المتمثّل في تلك المقولة الشعبية: (الجمهور عايز كده)؛ ولكننا لا نستطيع أن نفهم كيف يكون مقبُولاً لدى بعض الإعلاميين - قبل غيرهم - أن يُختزل دورهم في مجرد تحقيق الرّبح، أو الاستجابة للنزعات التلقائية للطبيعة البشرية وغرائزها؟.

وعند التّحاور مع الإعلاميين العرب، قد تصدّمنا المقولة التي يكرّسها بعضهم عند التّحدّث إليهم عن مسؤولياتهم نحو «التنمية»، ونشر «الثقافة الجادة»، وترسيخ دعائم «منظومة مجتمع المعرفة»، حيث يحتجون بأنّه لا يوجد «جمهور» يستهلك هذه «البضاعة»؛ فدور «الإعلام» - في رأيهم - هو أن يُقدّم الخدمات المرغوبة، ويطرح «البضاعة» التي يطلبها المستهلك؛ وفي رأيهم أن على «المجتمع» تهئية «الجمهور» الذي يستهلك ذلك النوع من «البضاعة» المرتبطة بـ «الوعي التنموي» و«صناعة المعرفة» ونشر

«الثّقافة العِلْمِيَّة»، ومن ثمّ يقوم «الإعلام» فيما بعد - مشكوراً - بتقديمها وتوفيرها. ولا شكّ إنّ في مثل تلك المَقُولَةِ بَخْساً لـ «الإعلام» وإهمالاً لدَوْرِهِ الرّياضيّ في تشكّل القناعات وتأسيس الرّؤى وتطوير الإمكانيّات والالتحام مع قضايا المُجتمَع؛ فمن الأوصاف التي يُطْلَقُهَا بعضُهم على «الإعلام» أنّه «مِرْآةُ المُجتمَع»، ولكن هذا يَحْتَزِلُ حقائق كثيرة، من أهمّها أنّ «المِرْآةَ» مُحَايِدَةٌ تُبَيِّنُ ما أمامها دون أن تُؤثّر في ما تُبَيِّنُهُ، وأمّا «الإعلام» فالقائِمُونَ عليه بَشَرٌ، والمُؤَلِّغُونَ له بَشَرٌ، والمُتَلَقُّونَ له بَشَرٌ، ممّا يَجْعَلُ له تأثيراً - سلباً أو إيجاباً -، كما أنّه سيكون - بطبائع البَشَر - مَشُوباً بتحيزات هنا، ومَصالح هناك، وأهواء بين ذا وذاك. ولذا فإنّ لـ «الإعلام» دَوْرًا لَا يُسْتَهَانُ به في صِنَاعَةِ ذلك «الجُمهُور» الذي يَسْتَهْلِكُ «الثّقافة الجادّة» والرّؤى التّنمويّة والتفاعلات العِلْمِيَّة، ومن المُفْتَرَضِ أن يكون لـ «الإعلام العربيّ» دَوْرٌ رِياديٌّ في كلّ تلك المضامير انطلافاً من هَيْمَنَتِهِ شِبْهِ المُطْلَقَةِ في التأثير على العامّة ومُعْظَمِ الخاصّة من النّاس.

وأما المَقُولَةُ القديمة - المُتَجَدِّدَةُ بأنّ «التّاجر» المُسْتَثْمِرُ في «الإعلام» يَبْحَثُ فقط عن الرّبح الماديّ، وأنّ «الإداريّ» القائِمَ على المُهمّة مُطالِبٌ من قِبَلِ «رجال الأعمال» بأنّ يُحَقِّقَ ذلك الهدف وليأت بعد ذلك الطوفان، فإنّها مَقُولَةٌ أَصَبَحَتْ في أعراف اليوم تَخْضَعُ لكثير من المُراجعات والنّقْدِ حيث تَبْلُورُ «مَفْهُومُ المَسْئُولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّة» للقطاع الخاصّ لِيَنُمُو وَيَسْتَقِرَّ وَيُصْبِحَ أَكْثَرُ اتِّساعاً وانفتاحاً. ولا شكّ في أنّ على «الإعلام» - بوسائله المُختلفة - أن يَحْمِلَ القَدْرَ الأكبر من ذلك «الهِمَمِ الاجْتِمَاعِيَّة»؛ فـ «الإعلام» - وفق نظريّات الإعلاميين أنفسهم الذين سَكُوا مُصْطَلَحَ «الإعلام التّنمويّ» - من أبرز الأدوات القادرة على إحداث «التّغيير الاجْتِمَاعِيّ» الذي يَخْدُمُ «التّنمية»، ويُعزّز الانتماء، ويكرّس الهويّة، ويؤسّس المعايير التي تحكّم السلوكيّات والتّوجّهات والممارسات.

بطبيعة الحال، ليس «الإعلام التّنمويّ» جافاً صارماً مُتَقَوِّعاً حول «الفكر العِلْمِيّ»، أو التّحليل التّنمويّ، أو التّأصيل المعرفيّ، أو الأطر التّجريبية، بل تَرَكُّضٌ - أيضاً - قيمُهُ على مجالات التّرفيه والتّسلية والرياضة، وتربّض مُعْطَيَاتُهُ في عوالم الشّعْر والأدب والسّجالات الفكرية، وترقّص أهدافُهُ على حُرُوفِ الرّوايات والمقالات، وتلتحم مضامينُهُ

مع التفاعلات الإنسانية بمختلف تخصصاتها، وتتسلل روحه إلى الفعاليات الاجتماعية بمختلف اهتماماتها؛ ولكن المطلوب وضع «الاستراتيجية المناسبة»، وتوظيف العقول القادرة، وتطوير المهارات الكفوة.

وهكذا، في ظل «تحديات الألفية الثالثة» و«ثقافة العولمة»، تبرز مضامين جديدة قد يرحب بها بعضهم، وقد يحذر منها آخرون، وقد تتقاسم فئة عن دعامها؛ لأنها لا تعرف كيف تتعامل معها أو تعبّر عنها، ف«الناس أعداء ما جهلوا»، إلا أنه ينبغي أن ندرك أن هناك موجة ثقافية وإعلامية ومجتمعية تتنامى مع نمو الشرائح الاجتماعية المختلفة التي تتعامل مع «العلوم والتقنية» بحكم المهنة أو التخصص أو الاهتمام الفكري والثقافي والاجتماعي بأبعاد «ظاهرة العلوم والتقنية» وآثارها؛ وبالتالي يجب توفير القنوات والوسائل والأنماط التي تستطيع أن تستوعب تلك الموجة، وتوظفها، وترتقي بها. ولذا فإن السؤال المطروح بالحاح على «الضمير العربي» هو: (ألم يئن الأوان للإعلاميين والممولين العرب أن يستشعروا مسؤولية «صناعة المستقبل» فينفكوا من قوقعة الثقافة اللفظية وضجيج الانفعالات وبرامج الإثارة الحسية وساحات «الوعي الكروية»، ويطلقوا على «الثقافة العلمية» بأفاقها الرحبة، ويفتحوا نوافذ جديدة أمام «العقل العربي» لينطلق - بتواؤم وأنسجام - مع «روح العصر» وتطورات «الزمن» وتحدياته؟).

٨-٢-٢-ج) الموقع الريادي لـ «الإعلام العلمي» :

إن أبرز ملامح «الإعلام التنموي» هو بروز «الإعلام المتخصص»، ونموه أفقياً ورأسياً، فبرزت برامج «الإعلام الاقتصادي» و«الإعلام الرياضي» وغيرهما، وأصبح «الإعلام المتخصص» يتبوأ مكاناً حيوياً في «المنظومة الإعلامية» في «المجتمعات المتقدمة» التي تستطيع أن تقيس مدى رقيها بما حققت من مستوى في مضامير «الإعلام المتخصص» المختلفة، وهي تتفاعل - يومياً - مع خلايا المجتمع، وتتغلغل في أنسجته، وتصوغ توجهاته، وتنظم حياته، وترسي قيمه. في قلب «الإعلام المتخصص» يربض «الإعلام العلمي» بكل تفرعاته وتشعباته، ومن المهم أن نضع هنا تعريفاً إجرائياً واضحاً

لماهيّة «الإعلام العلميّ»، نستخلصه من الممارسات المطلوبة منه، لنجد أنّه: (الإعلام المعنويّ أساساً بمعالجة الأحداث والتطورات التّمويّة، والهادف إلى التأثير في مسارات التطور والتّغيير عبر التّوظيف الماهر للوسائل الإعلاميّة المتّاحة وتقنياتها المتطوّرة للإسهام الفعّال في استنبات «الحركة العلميّة - التّقنيّة» في المجتمع، وتّمية «الحسّ العلميّ» لدى الشّرائح المجتمعيّة المختلفة، وتبسيط القضايا والمفاهيم العلميّة، وربط «العلم» بأوجه الحياة وحركة المجتمع وطرائق التفكير، وجعل «الثّقافة العلميّة» جزءاً عضويّاً من «الثّقافة السّائدة»، وتهيئة «المناخ العامّ» القادر على استيعاب المعطيات العلميّة والوفاء بشروطها وإعداد المواطن للتّعامل بحماس وألفة وثقة مع «روح العصر» ومتطلّبات التّقنيّة، وتوفير البيئة الحاضنة للإبداع العلميّ والتّفوق التقنيّ).

إنّ المعالجة الصّحيحة لـ «إشكاليّة التّمية» لا يمكن لها أن تغضّ الطرف عن الكارثة المتفاقمة المتجلّية في اكتظاظ «الفضاء الإعلاميّ العربيّ» بكلّ حابل ونابل، ولكن لا نكاد نلمس بين الحابل والنابل «إعلاماً علمياً» ذا تأثير. وهكذا نجد أنّه في الوقت الذي تتوالّد فيه قنوات فضائيّة وإذاعيّة في «العالم العربيّ»، وتتموّع عندهم مجلّات وصحفٌ ينحصر كلّ اهتمامها في تبسيط العلوم، ونشر المعرفة التّقنيّة، وجذب مجتمعاتهم إلى ساحات العلوم والابتكار، وتوسيع أطر «الفكر العلميّ» وتفاعلاته مع «القاعدة المجتمعيّة»، فإنّ «الفضاء العربيّ» يضيّج بالمزيد من صياح الديكّة، والمماحكات اللفظيّة، وقنوات الإثارة الحسيّة. وأمّا المؤسّسات الصحفيّة، فقد انصرفت إلى ما اعتقدت أنّه يحصد الأرباح حيث تنمو «الصّحافة التّقليديّة» التي تكرر ذاتها، وتستنسخ تجاربها، دون العناية بذلك الجديد التّمويّي، القادر على الإسهام في إحداث «النّقلة النوعيّة» في حياة «المجتمعات العربيّة»، الذي يقف الآن - إلى حدّ كبير - في خانة ذلك الإعلام المجهول والمنبوذ في «العالم العربيّ»؛ ألا وهو «الإعلام العلميّ»!

الطّريف المحزن في الأمر أنّ قضية «الإعلام العلميّ»، وبشكلٍ أعمّ قضية «الثّقافة العلميّة»، تمثّل «حجر الزّاوية» في كلّ ما تصبّو إليه الأمّة من طموحات، وما ينادي به السّاسة والقادة من تطلّعات، وما يتنادى إليه رجال التّربية والتعليم من خطّط، وما يتحاور

حوله جَهَابِذَةُ الثَّقَافَةِ وَالْفِكْرِ وَالْوَعْظِ مِنْ مُشْكَلَاتِ. إِنَّ قَضَايَا «التَّغْنِيَةِ» وَالتَّطْوِيرِ وَالإِنْتِاجِ وَالْمَنْعَةِ وَإِرْسَاءِ دَعَائِمِ «مُجْتَمَعِ الْمَعْرِفَةِ» تَلْتَفُّ - كُلُّهَا - بِأَحْكَامٍ حَوْلَ قَضِيَّةِ «الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَةِ»، وَمَدَى الْقُدْرَةِ عَلَى تَرْسِيخِ أَدْوَاتِهَا وَفِكْرِهَا وَمَعَانِيهَا وَمُقْتَضِيَاتِهَا فِي الْمُجْتَمَعِ؛ وَدُونَ ثَقَافَةٍ قَادِرَةٍ عَلَى تَهْيِئَةِ تِلْكَ الْبِيئَةِ، وَدُونَ إِعْلَامٍ يَحْمِلُ تِلْكَ «الثَّقَافَةَ» وَيُشِيعُ مُعْطِيَاتِهَا وَيُبْرِزُ دَلَالَتِهَا، فَإِنَّ كُلَّ تِلْكَ الْجُهُودِ تَبْقَى فِي مَهَبِّ الرِّيحِ. تِلْكَ هِيَ الْحَقِيقَةُ الْجَوْهَرِيَّةُ الَّتِي لَمْ تَسْتَطِعْ «الثَّقَافَةُ الْعَرَبِيَّةُ» أَنْ تَسْتَوْعِبَهَا بَعْدَ، وَتِلْكَ هِيَ «الْإِشْكَالِيَّةُ الْأَسَاسُ» الَّتِي فَشِلَ «الإِعْلَامُ الْعَرَبِيُّ» فِي التَّعَامُلِ مَعَهَا؛ وَالطَّرِيفُ أَنَّ السَّاحَةَ تَعِجُّ بِالْإِعْلَامِيِّينَ مِنْ شَتَى الْخَلْفِيَّاتِ وَالْاهْتِمَامَاتِ، وَعَلَى مُخْتَلَفِ مُسْتَوِيَاتِ صُنْعِ الْقَرَارِ وَالْأَدَاءِ الْإِعْلَامِيِّ، وَكُلُّهُمْ - دُونَ اسْتِثْنَاءٍ - يُقَرُّونَ بِذَلِكَ الْعَجْزِ، وَيُدْرِكُونَ حَجْمَ الْخَسَارَةِ الْوِطْنِيَّةِ النَّاتِجَةِ عَنْ إِهْمَالِ «الفِكْرِ الْعِلْمِيِّ»؛ وَأَمَّا أَدَبِيَّاتُهُمْ فِي الْحِمَاسِ لـ «الحركة الْعِلْمِيَّةِ» وَ«نَقْلِ التَّقْنِيَةِ» فَهِيَ كَثِيرَةٌ، وَلَكِنَّهُمْ كُلُّهُمْ - دُونَ اسْتِثْنَاءٍ - لَدَيْهِمْ مَا يَكْفِي مِنَ الْأَعْذَارِ الْحَقِيقِيَّةِ وَالْمُبَرَّرَاتِ الْمُتَوَهِّمَةِ لِفَشْلِهِمْ الذَّرِيعِ فِي الْمُسَاهَمَةِ فِي التَّفْعِيلِ الْجَادِّ لِرُؤْيِ «الإِعْلَامِ الْعِلْمِيِّ» وَالتَّعَامُلِ مَعِ شُرُوطِهِ!.

عَلَى مَدَى قُرَابَةِ ثَلَاثَةِ عُقُودٍ طَرَحْتُ قَضَايَا «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» وَ«الإِعْلَامِ الْعِلْمِيِّ» مَعَ إِعْلَامِيِّينَ فِي وَطْنِي - أَكَادِيمِيِّينَ وَمِهْنِيِّينَ فِي الْقِطَاعَيْنِ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ - لِأَتَلَمَّسَ مَعَهُمْ طَبِيعَةَ الْإِشْكَالِ، وَأَسْتَفِيدَ مِنْ تَجَرِبَتِهِمْ الْإِعْلَامِيَّةِ فِي تَشْخِصِ حَقِيقَةِ الْمَعْوَقَاتِ وَسُبُلِ التَّغْلُبِ عَلَيْهَا وَمُبَادَرَاتِ الْعَمَلِ اللَّازِمَةِ، وَاتَّفَقْتُ مَعَهُمْ فِي أَنَّ عَدَدًا مِنَ الْمَعْوَقَاتِ يَرْتَبِطُ بِطَبِيعَةِ «التَّرَكِيبَةِ الثَّقَافِيَّةِ» السَّائِدَةِ فِي الْمُجْتَمَعِ، وَحَدَاثَةِ «التَّجَرِبَةِ الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّقْنِيَّةِ» فِي حَيَاةِ النَّاسِ، وَصُعُوبَةِ الْمُعْطِيَّاتِ الْفِكْرِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ وَالتَّقْنِيَّةِ وَصَرَامَتِهَا، وَلَكِنِّي اكْتَشَفْتُ - أَيْضًا - أَنَّ الْعَقَبَةَ الْأُولَى الْكَأْدَاءَ هِيَ فِي أَنْ يَتَغَلَّبَ الْإِعْلَامِيُّونَ أَنْفُسَهُمْ عَلَى تِلْكَ الْهَوَاجِسِ وَالْمَخَافِ، وَيَتَجَاوَزُوا سَيِّطَرَةَ «الثَّقَافَةِ الْأَدَبِيَّةِ» الْمُتَمَكِّنَةِ مِنْ عُقُولِهِمْ وَوَجَدَانِهِمْ، وَيَتَأَقْلَمُوا مَعَ مُتَطَلِّبَاتِ «الفِكْرِ الْعِلْمِيِّ»، وَيُقْبِلُوا عَلَى تَأْسِيسِهِ وَتَفْعِيلِهِ دُونَ تَهَيُّبٍ أَوْ حَسَاسِيَّةٍ.

أَدْرِي أَنَّ (النَّاسَ أَعْدَاءَ مَا جَهِلُوا)، وَلَكِنْ عِنْدَمَا يَتَعَلَّقُ الْأَمْرُ بِقَضَايَا مَصِيرِيَّةٍ، فَإِنَّ كُلَّ الْجُهُودِ يَنْبَغِي أَنْ تُبْذَلَ لِلتَّغْلُبِ عَلَى تِلْكَ الْعُقَدِ النَّفْسِيَّةِ وَالْعَقَبَاتِ الْمِهْنِيَّةِ وَالظُّرُوفِ

المُجتمعيّة، وأنّ تتّجه لفتح المجال أمام قدرات جديدة قادرة على أن تتعامل مع قضايا القرن الواحد والعشرين، وأنّ تسعى إلى إعداد كفاءات واعية، وتهيئتها لخوض «عواالم الإعلام العلميّ»، والتعامل معها بحرفيّة وجدّيّة؛ وأمّا الواقع الحزين فيؤكد أنّنا سنتعب في البحث عن تلك المؤسّسة الإعلاميّة التي يتوافر لها قسم جاد لـ «الصّحافة العلميّة»، وسيعود البصر خاسئاً وهو حسير. ولعلّ الزمن كفيلاً بإقحام الإعلاميين وغيرهم في «بوتقة القرن الواحد والعشرين»، ولكن هل لدينا ذلك الوقت في زمن نخسر فيه يومياً نتيجة لتفوّق الآخرين المتسارع؟. وهكذا يبقى سؤال «الإعلام العلميّ» حائراً مع الإعلاميين وبينهم؛ وبالرغم من أنّي أدرك أنّ وزر قضية «الثقافة العلميّة» تتحمّله أطراف عديدة في القطاعين الخاصّ والعامّ، إلّا أنّنا نتحدّث هنا عن «قضية إعلاميّة» بامتياز، ومن المتوقّع أن يحمل الإعلاميون شعلة الريادة فيها!.

٨-٢-٢-د) التّلاؤم بين «التّعليم» و«الإعلام»:

من الطّريف أن نرصد - أحياناً - حالة من «تبادل اللوم» بين «أهل الإعلام» و«أهل التّعليم»؛ فيلوم الإعلاميون «التّعليم» لتقصيره في تهيئة «الجمهور» للتفاعل مع قضايا أكثر جدّيّة وأشدّ التّصاقاً بتحدّيات «التّتمية»، ويسارع التربويون للوم «الإعلام» لتأثيره الكاسح، حيث يرون أنّه يهدم ما يبنون، ويقوّض ما يشيّدون. وأمّا الحقيقة المُرّة فهي أنّ الطّرفين ملوّمان، وأنّ كليهما مقصّر؛ ف«الثقافة التّنمويّة» تحتاج إلى تعااضدهما، وتكاملهما، وتفاعلهما؛ لأنّهما المحرّكان الرئيسان لآليات «الثقافة» وبرامج «التّتمية»، وتقصير أيّ منهما في هذا المجال يُعرقّل حركة الآخر، ويبطئ أداءه، ويضعف فاعليّته. إذا كانت المضامين في «التّعليم» مهمّة لصناعة المواطن القادر على الإسهام في «التّتمية»، فإنّ «الإعلام» يشترك في تلك الخصائص، فهو ليس مجرد وسائل فنيّة، وأدوات عمليّة، واعتبارات مهنيّة، ومواهب ذاتيّة، ومهارات شخصيّة؛ فكلّ ذلك خواء إذا لم يحمل مضموناً ولم يخدم هدفاً، وبطبيعة الحال، قد يكون المضمون غثاً رثاً، وقد يكون الهدف سقيماً متهاكاً. ولذا فإنّ «الإعلام» الذي يتبنّى نظريّة «الجمهور عايز كده» هو

«إعلامٌ مفلسٌ» بكلِّ المقاييس، إضافةً إلى أنه «إعلامٌ جاهلٌ» بواقع «المُجتمعات العربية» وحاجاتها؛ فلقد برزت شرائحٌ متناميةٌ ذات توجهاتٍ علميةٍ، ومهاراتٍ تقنيةٍ، واهتماماتٍ معرفيةٍ، وهي من ضمن «الجمهور» الذي ينبغي التفاعل مع ممارساته واهتماماته وقضاياها. وأمّا الحقيقة الثابتة، فهي أن «الإعلام» الذي لا يستطيع أن يستوعب دوره الريادي في صناعة «مستقبل الأمة»، ويفشل في الارتقاء بالمدارك والمعارف، ويصرّ على مواصلة جهودِه في تكريس إثاراتٍ حسيةٍ، أو توجهاتٍ مشبوهةٍ، أو انفعالاتٍ آنيةٍ، أو تسطيحٍ ثقافيٍّ؛ فإنه يحرم مجتمعه من تأسيس «البنية التحتية» اللازمة لاستيعاب تغيرات «العصر» ومُعطياته، ويمنعُ شبابه من الانطلاق في آفاق «الفكر العلمي» الرَّحبة، والتطوير الذاتي، والتأهيل التنموي، ليجثم على ساحة «الإعلام العربي» ذلك السؤال القاسي الذي طرّحه محمد الرميحي: (هل يُقدّم لنا إعلامنا «تنمية» أم «تعمية»؟) (١٠٤).

إنّ توظيف «وسائل الإعلام» في بثّ «الثقافة العلمية»، وترويج قيم الإنتاج، أضحى عنصراً مهماً في استراتيجيات كثير من الدول؛ فتكريس «وسائل الإعلام» لجزءٍ من طاقاتها وجهودها لقضايا «العلوم والتقنية»، والاهتمام بـ «الإعلام العلمي»، وتبسيط العلوم وتوفيرها لأوسع القطاعات بين «الجمهور»؛ كلّها تعمل على تأسيس «ثقافة جديدة» في المجتمع، وتسهم في تشكيل «العقل المعاصر»، وتبني - وبشكلٍ تدريجيٍّ - نمطاً تراكمياً وسلوكياتٍ جديدةٍ وممارساتٍ تتفق مع مقتضيات «التنمية» وشروط «مجتمع المعرفة»، كما أنّ لها «دوراً حيوياً» في رأي فلاح سعيد جبر لا يكمن فقط: (في تطوير التكنولوجيا المحلية، ولكن على المدى الطويل في تحديد مواصفات التكنولوجيا المرغوب في استيرادها وكيفية استيعابها وتطويرها) (٧٥).

٨-٢-٣ «التغريب» و«النشر العلمي» :

في خضمّ الانتهاكات اللغوية والانسياق الأعمى إلى لغاتٍ أجنبيةٍ، سواءً على صعيد التعليم أو التعامل، وفي إطار الإهمال الذي يبدو مقصوداً في بعض الحالات، فإن من حقّ «لغة الضاد» أن تصرّخ بأعلى صوتها وتستغيث! إن الساحة - بأشكالها الإعلامية

والتّعليميّة والحياتيّة والعمليّة - تَضِجُ بالهَجَمَاتِ على «اللّغة الأم»، حيث انتشر استِخدامُ اللّهجات العاميّة، وراحتْ وسائلُ الإعلام، وبالذات القنوات الفضائيّة، تتسابقُ إلى إضعافِ «اللغة العربيّة» واستِخدامِ اللّهجات المحليّة، وأصبح التطوُّرُ مُقتَرِناً باللغات الأجنبيّة فراح بعضهم يتسابقُ إلى التّفَاخِرِ بالتحدُّث بها، والتّباهي بمُصطلحاتها ومُفرداتها، وكأنَّ «اللغة العربيّة» - بترائِها الضّخم ومُفرداتها المُتنوّعة ومُترادفاتِها المُتعدّدة - عَجَزَتْ عن استيعاب تلك المعاني، أو التّعبير عن تلك الأفكار، أو مُسايرة «شُرُوط التطوُّر»!

إنّ قضية «تَعْرِيب العلوم» - تَأْلِفاً وترجمةً -، كمُعْظَم قضاياها في «المُجتمعات العربيّة»، هي قضية قديمة جديدة، وهي قضية تُفرضُ نفسها باستمرارٍ وإلحاحٍ؛ لأنّها مُرتبطةٌ بأبرز التّحديات التي تُجابهُ الأُمّة العربيّة، وهو «التّحدّي العلميّ - التّقنيّ»؛ ولذا نجد أنّ قضية «تَعْرِيب العلوم» قد بَرَزَتْ منذ اللحظة التي شَعَرَتْ فيها «المُجتمعات العربيّة» بضرورة الأخذِ بِأسبابِ القُوّة والنّهضة المُتمثّلة في «الحركة العلميّة - التّقنيّة». لقد كان السُّؤال، وما زال، هو: (هل تَسْتَطِيعُ الأُمّة أن تَسْتَوْعِبَ «العلوم الحديثة»، وأنْ تُوطِّنَ «التّقنية»، وأنْ تتفاعلَ مع مُقوّماتِ «الحركة العلميّة - التّقنيّة»، وأنْ تُبدِعَ في رِحابِها، إذا لم تكنْ لُغَتُها عُنْصُراً رئيساً وجوهريّاً في بَوْتَقَةِ التّفاعُلِ والتّلاقُحِ والإبداع؟).

لقد شَغَلَ هذا السُّؤالُ بال أَصْحَابِ القَرَارِ والنّهضويّين والتّنمويّين والتّربويّين والمُفكرين من مُختلف المَشَارِبِ والاهتمامات، وانقسمَ فيه سَوَادُ الناسِ إلى فريقين: أوْلُهُما يرى أنّ الأولويّة هي لَصَهْرِ «العِلْم والتّقنية» في البَوْتَقَةِ الثّقافيّة والفكرية للأُمّة، ولأنَّ «اللغة» هي «وَعَاءُ الفِكر»، و«أداة التّواصل والتّفاعل»، فإنّه لا يُمكنُ تحقيق «النّهضة العلميّة» دون جَعْلِ «اللغة» وسيلة التّعلُّم والتّخاطُبِ والتّواصلِ والتّفكيرِ في مجالات «العِلْم والتّقنية»؛ ولذا أَصَرَ هذا الفريق على أهميّة أنْ تجد «الحركة العلميّة - التّقنيّة» طريقها إلى ذلك «الوَعَاءِ الفِكريّ - اللّغويّ - الثّقافي». ويَخْلُصُ أَصْحَابُ هذا الرّأي إلى أنّ استِخدامَ لُغاتٍ أجنبيّةٍ في تدريسِ «العلوم والتّقنية»، ومناقشةِ الأفكار والنظريّات والطُّرُوحات العلميّة، هو - في الواقع - تَفْرِيعٌ لـ «اللغة العربيّة» من «المُحتوى العلميّ

والمعرفي» المعاصر؛ مما يجعلها تنزلق - تدريجياً - ، لتصبح فقط «لغة التراث»، وليست لغة منتجة لـ «العلم الحديث»، ومتفاعلة مع معطيات «العصر» ومشكلاته. ووفق هذا الرأي، يصبح «التحدي المعرفي المعاصر» الذي يجابه «المجتمعات العربية» عبارة عن تحديين، وكان تحدياً واحداً لا يكفي!؛ فهناك «التحدي العلمي - التقني» بكل تخصصاته ونموه المتسارع المذهل، وهناك «التحدي اللغوي» بكل شروطه ومعوقاته. وأما الفريق الثاني فيبدو أنه على عجلة من أمره، فهو يرى أن الاهتمام بدمج «اللغة» في التفاعل العلمي «ترف ذهني» لا يسعفنا الوقت للسماح به، ويرى هذا الفريق - في أحسن الأحوال - تأجيل تلك «المهمة اللغوية» إلى أن يتم اكتساب «العلم والتقنية»، وبعد أن يصبح للأمة العربية حضور قوي ومؤثر على الساحة العلمية.

عبر التأمل المتأنى لموقفَي الفريقين يتضح أن الفريق الثاني يهمل - في عجلته لتحقيق «التنمية» وهروله نحو تكثيف «الحركة العلمية» في «المجتمعات العربية» - الحقيقة الثابتة عن دور «اللغة» في حياة الأمة؛ فهي «وعاء الفكر» القادر على تشكيل المفاهيم وبلورة التفاعلات وتعميق الرؤى؛ فوفق نبيل علي^(٩٩)، فإن: (الثقافة محورها اللغة)، وبالتالي هي (تقع في قلب منظومة الثقافة)، وكما يقول محيي الدين صابر، فإن: (اللغة هي مناط الثقافة في كل معانيها، فهي التي تحيل التصور إلى فكر، تعبيراً عنه، وتحيل الفكر إلى عمل، تفسيراً له)^(١٠٠). من المهم - إذاً - أن ندرك أن القضية ليست سهلة، وهي أبعد ما تكون عن تلك الحلول السريعة المرتجلة التي نهرع إليها عادة؛ فالإشكالية تكمن في طبيعة العلاقة بين «العلم» و«اللغة» وما يحيط بها من تداخلات فكرية، وتفاعلات ثقافية، وتحديات حضارية. إن القضية ليست قضية تعريب مصطلحات، أو ترجمة بحوث، أو تأليف مراجع، وإن كان كل ذلك مسانداً ومهماً، ولكنها أعمق بكثير وأشد تعقيداً، فهي قضية ترتبط بوجود «العلم» في «التركيبة الثقافية» وجوداً طبيعياً ومتناغماً ومنسجماً مع «روح العصر»، ومتوافقاً مع «حراك المجتمع» وتفاعلاته، وهذا «الشرط الثقافي - المجتمعي» لن يتحقق إلا إذا أصبحت «اللغة العربية» حاضنة لـ «العلم»، ومواكبة له بطلاقة وتلقائية وحماس.

في خِصْمِ الاندفاع نحو «العولمة»، وهُمُومِ «التّمية»، وتحدياتِ «العصر»، تغيبُ الجِدِّيَّةُ في تعاملنا مع قضايا «اللّغة العربيّة» وهُمُومِها، سواءً كان ذلك على الأصعدةِ التّعليميّة أو الإعلاميّة أو التّقانيّة، وننسى، أو نتناسى، أنّ كثيراً من تلك الإشكالات تجد جذورها في إغفالنا للدّورِ الجوهريّ الذي تُؤدّيهِ «اللّغة» في حياة الأمم؛ فالتفاعلاتُ المُجتمعيّة، والإرثُ القوميّ، والفكرُ المُتجدّدُ في كيان الأمة، وركائزُ «مُجتمع المعرفة»؛ كلّها تلتفُّ حول قضية «اللّغة الأم»، فهي التي تَسْتَطِيعُ أَنْ تُلَمَّ الشَّمْلَ، وتُؤَصِّلَ الحماسَ، وتُغذّي الفكرَ، وتُؤسِّسَ الإبداعَ، وتَحْمِي الهويّةَ؛ وكلّها شروطٌ لازمةٌ لنهضةٍ حقيقيّة.

٨-٢-٣-أ) «الشّرط اللّغوي» لـ «مُجتمع المعرفة» :

من المُهمّ أن نُشيرَ هنا إلى أنّ إحدى أهمّ المُشكلات التي تُعاني منها «الحركة العلميّة - التّقنيّة» في «المُجتمعات العربيّة»، هي غُربتها عن «الثّقافة السّائدة»، وعدم قُدّرتها على التّغلغلِ في نسيجِ البيّئة وخلايا «الفكرِ الجمعيّ» للأمة، فتظلُّ عُضواً مرفوضاً من الجسد، وهامشياً في التأثير. ولذا فإنّ «الفجوة» بين «الحركة العلميّة - التّقنيّة» وبين «المُجتمعات العربيّة» هي في ازديادٍ بسببِ غِيَابِ دورِ «اللّغة» التي هي أساسٌ لازمٌ لنشرِ «ثقافة العلم»، وتزدادُ هذه «الفجوة» اتّساعاً مع نموّ التّقنيات الحديثة وتعمّقِاتها، وتكبرُ مع استِخداماتِ «الإنترنت» وتطبيقاتِ «تقنية المعلومات». ومن المؤسف أن نرى أنّ أصحاب التّخصّصات العلميّة والتّطبيقيّة هم الأكثرُ بُعداً عن لغتهم الفُصْحى؛ لأنّهم يَعتَقِدُونَ أنّ هذا الموضوع لا يَقعُ ضَمَنَ اختصاصاتهم، ولا يَنضوي تحت إطارِ مسؤولياتهم، ولا يَتعلّقُ بعلومهم، وهم بذلك يَنسونَ تماماً أنّ واجبهم الأوّل هو غرسُ تلك العلوم في «اللّغة الأم»، لتُصَبِّحَ أكثرَ اتّساعاً في استيعابها للكفاءات، وأعمقَ شُمولاً في احتضانها للمواهب، وأكثرَ قُدرةً على التّغلغلِ في «نسيج المُجتمع» وخلاياه الفاعلة.

إنّ «مُجتمع المعرفة» ليس «مُجتمعاً نخبوياً» تَمَتَّلُ فيه النُخبَةُ أدواتِ «العصر» وطُرُقُ التّعاملِ معه، وتُخاطبُهُ بلُغةٌ مُهيمنةٌ عالميّةٌ - أيّاً كانت هذه اللّغة -، ولكنّه «مُجتمعٌ شاملٌ» قادِرٌ على أن يتفاعل - بلُغته وثقافته وهويّته - مع مُعطياتِ «العصر» ومُستجدّاتِ «المعرفة».

بحيث تُشارك جميع الشرائح ومختلف الفئات في استيعاب «المعرفة» وإنتاجها؛ مما يضع «شرطاً لغوياً» على «عملية التحول» إلى «مجتمع المعرفة». إن «اللغة الأم» هي الوسيط الوحيد القادر على تأسيس «مجتمع المعرفة» والنهوض بمكوناته المختلفة^(٧٨،٩٦)، وهذا ما يؤكد «التقرير العالمي لليونسكو»^(٨٢) - الصادر في عام ٢٠٠٥ م - بقوله: (يجب على «مجتمع المعرفة» أن يتمكن من دمج كل فرد من أعضائه والنهوض بأشكال جديدة من التضامن. يجب أن لا يكون هناك مستبعدون في «مجتمعات المعرفة»، طالما كانت «المعرفة» ملكية عامة ينبغي أن تكون متاحة لكل فرد).

من ذلك «المنطلق العملي» البحث، قبل أي اعتبار آخر، يُصبح من أهم شروط الولوج إلى «مجتمع المعرفة» هو أن تكون «اللغة العربية» قوام «الحركة العلمية» وعمادها في «المجتمعات العربية»، وأن تتفاعل بحيوية مع معطيات «العصر» وتجليات «الفكر العلمي»، فلا يجوز بحال نفي «اللغة العربية» إلى خارج «العصر»، وإقصاؤها عن عمليات «التحول الكبرى» على طريق «مجتمع المعرفة». ويدعم «التقرير العالمي لليونسكو»^(٨٢) قضية «الحفاظ على اللغات الأصلية» لـ «مجتمعات المعرفة الناشئة»، ويتصدى لحالات تردي أحوال هذه اللغات بحجج هيمنة «اللغات الناقلة للمعرفة» فيقول: (إن التصدي لتآكل التنوع اللغوي، والتسلخ بوسائل لكبح انطفاء لغات أصلية، أو الارتقاء بتعددية اللغات الناقلة الواسعة الانتشار، ليس نضالاً من أجل قضية نوستالجية خاسرة مقدماً، بل هو اعتراف بأن اللغات هي أدوات معرفية ونواقل ثقافية وبيئة تكوينية لـ «مجتمعات المعرفة» يشكل التنوع والتعدد بالنسبة إليها ثراءً ومستقبلاً). وفي أكثر من مقام يُعزز «التقرير العالمي لليونسكو»^(٨٢) أهمية العناية باللغات الأصلية للسكان، ودمجها في «التفاعلات المعرفية»، ويقول: (إن مسألة مستقبل اللغات ستكون على جدول الرهانات الرئيسية لـ «مجتمعات المعرفة»؛ فالتنوع اللغوي مهدد فعلاً إذ أن من المحتمل أن يختفي من الستة آلاف لغة المستعملة حالياً نصفها من الآن وحتى نهاية القرن الواحد والعشرين)، ويؤكد التقرير على أنه: (تظل اللغات الأصلية الوسيلة الرئيسية للتعبير عن التطلعات والرغبات الحميمة والعواطف وعن الحياة المحلية فهي «المستودع الحي للثقافات»، وفي السياق

العام لتعزيز «التعدد اللغوي» لا يوجد - بالضرورة - تناقض بين تشجيع «اللغات الناقلة» مثل الإنجليزية التي قد تستعمل للنفاذ إلى التكنولوجيات الجديدة، والإبقاء على استعمال نوعي للغات الأم).

٨-٢-٣- ب) معجزة الترجمة:

مما سبق من اعتبارات حيوية، نجد أن «حركة التعريب» - في المجالات العلمية والتقنية - قضية من أهم قضايا «الثقافة العلمية» لتحويل «العلوم الحديثة» إلى واقع فكري وثقافي واجتماعي، وتأصيلها في «الثقافة العربية»، وترسيخها في «نسيج المجتمع»، وإثراء «اللغة العربية» بـ «المصطلحات العلمية والتقنية»، لتستجيب لطبيعة التحديات التي تفرضها «الحركة العلمية - التقنية»، وتولد لها مقتضيات «مجتمع المعرفة»؛ وهذا ما يؤكدُه نبيل علي^(٩٩) بقوله: (إن اللغة هي مدخلنا لتهيئة المجتمعات العربية وتحويلها إلى مجتمعات معلوماتية)، ويواصل ليقول: (إن «تعريب العلوم» يعد خطوة مهمة للغاية لتنمية المهارات الذهنية وتوثيقها). وأما عبد العزيز السماري، فيرى أن حصر «اللغة العربية» فقط في «تعليم الدين والشريعة» يؤدي إلى: (تقسيم وعي المجتمع إلى ديني وغير ديني، وهو حاصل بالفعل، فالمُعَيَّبُونَ عن «العلوم الحديثة» بسبب «الفجوة اللغوية» يظلون متقوقعين في ثقافة محدودة، وعاجزين عن فهم النخب الاجتماعية في المجالات الأخرى، والتي تلقت تعليمها الحديث باللغة الإنجليزية داخل أو خارج الوطن، وهو ما قد يؤدي إلى الانقسام، وإلى وجود طبقيّة معرفيّة، لا تلتقي إلا في أشياء محدودة، لكن تختلف في الرأي بشدة؛ نظراً لاختلاف المرجعية اللغوية أو الحضارية)^(١٠٠).

ومن المهم أن نسوق هنا رأي زكي نجيب محمود في هذا الشأن، حيث يقول: (إن أوضح ما يميز «العصر» هو «العلم» وتكنياته، هذا أمر لم يعد محل خلاف، فإذا صببنا هذا المضمون العلمي بمميزات في وعاءين من عندنا، كانت النتيجة التي نريد؛ أما الوعاء الأول فهو «اللغة»، فانقل إلى «اللغة العربية» نتاج «الفكر العصري» كما هو يصبح هذا النتاج عربي القسمات والملامح، وأما الوعاء الثاني هو قواعد السلوك من

تَشْرِيعٍ وَعُرْفٍ، عَلَى شَرْطِ أَلَّا تَتَعَارَضَ هَذِهِ الْقَوَاعِدُ مَعَ مَا تَقْتَضِيهِ «عُلُومُ الْعَصْرِ» عَلَى اخْتِلَافِهَا فَإِنَّ تَعَارُضَهَا وَجَبَ الْإِبْقَاءُ عَلَى «عُلُومِ الْعَصْرِ» وَحَذْفُ مَا تَعَارَضَ مَعَهَا مِنْ قَوَاعِدِ السُّلُوكِ، وَإِنِّي عَلَى يَقِينٍ أَنَّ الْأَنْمَاطَ السُّلُوكِيَّةَ الْإِقْلِيمِيَّةَ الْمُحَايِدَةَ بِالنَّسْبَةِ لِأَحْكَامِ «الْعِلْمِ» كَافِيَةٌ وَحَدَّهَا أَنْ تَصُونَ لِلْأُمَّةِ مُمَيِّزَاتٍ تُمَيِّزُهَا مِنْ سِوَاهَا، وَبِهَذَا - فِيمَا أَتَصَوَّرُ - نُسَايِرُ عَصْرِنَا بِ«الْفِكْرِ الْعِلْمِيِّ»، وَنُمَيِّزُ أَنْفُسَنَا بِ«اللُّغَةِ» وَبِهَذِهِ الْأَنْمَاطِ السُّلُوكِيَّةِ الَّتِي نَتَفَرَّدُ بِهَا^(٢٠). وَأَمَّا مُحَمَّدٌ عَابِدُ الْجَابِرِيِّ، فَإِنَّهُ يَرَى أَنَّ «الْحَلَ الطَّبِيعِيَّ» لـ«مُشْكَلَةِ اللُّغَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ» يَجِبُ أَنْ يَمُرَّ عَبْرَ «تَعْمِيمِ الْعِلْمِ وَنَشْرِ الْمَعْرِفَةِ الْعِلْمِيَّةِ»، وَذَلِكَ لِأَنَّ: (لُغَةُ «الْعِلْمِ» فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ، مِنَ الْخَلِيجِ إِلَى الْمُحِيطِ، لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ إِلَّا اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ، لَيْسَ لِأَنَّهَا كَانَتْ كَذَلِكَ فِي الْمَاضِي، وَهِيَ كَذَلِكَ إِلَى حَدٍّ مَا فِي الْحَاضِرِ، بَلْ أَيْضاً لِأَنَّ آيَةَ لَهْجَةٍ دَاخِلَ الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَتَحَوَّلَ إِلَى لُغَةٍ عِلْمِيَّةٍ تَطَالُ اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ، هَذَا فَضْلاً عَنِ انْتِشَارِ هَذِهِ الْأَخِيرَةِ وَاحْتِلَالِهَا مَكَانَةَ مَرْمُوقَةٍ بَيْنَ اللُّغَاتِ الْحَيَّةِ فِي الْعَالَمِ)^(١).

وهكذا تَتَجَلَّى أَهْمِيَّةُ «التَّعْرِيبِ» وَ«النَّشْرِ» فِي مَجَالَاتِ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» عَلَى جَبْهَتَيْ «التَّرْجَمَةِ وَالتَّأْلِيفِ» لَتَعَزِيزِ دَوْرِ «اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ»، وَتَأْصِيلِ تَفَاعُلِهَا مَعَ «الْحَرَكَةِ الْعِلْمِيَّةِ - التَّقْنِيَّةِ»، وَدَمَجِ الْمُجْتَمَعِ بِمُخْتَلَفِ شَرَائِحِهِ فِي أَبْعَادِهَا الْفِكْرِيَّةِ وَالْمَعْلُومَاتِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَالتَّنْمُوِيَّةِ. إِنَّ «التَّرْجَمَةَ» لَا تَعْنِي فَقَطْ «نَقْلَ الْمَعْلُومَاتِ» مِنْ لُغَةٍ إِلَى أُخْرَى، وَلَكِنَّهَا تَقُومُ بِدَوْرِ رِيَادِيٍّ جَنْباً إِلَى جَنْبٍ مَعَ نَشَاطِ «التَّأْلِيفِ» فِي إِذْكَاءِ تَفَاعُلِ فِكْرِيٍّ وَثَقَافِيٍّ وَمُجْتَمَعِيٍّ يُرْسِخُ الْقُدْرَةَ عَلَى اسْتِيعَابِ الْوَاقِدِ الْمُفِيدِ وَهَضْمِهِ وَتَطْوِيلِهِ - لُغَوِيّاً وَفِكْرِيّاً -، لِيَتَهَيَّأَ الْمُجْتَمَعُ ثَقَافِيّاً لِلتَّعَامُلِ مَعَ الْمُسْتَجِدَّاتِ الْحَدِيثَةِ وَالْمُتَغَيِّرَاتِ الْمُتَسَارِعَةِ؛ وَهَذَا مَا يُؤَكِّدُهُ فَلَاحُ سَعِيدِ جَبَرٍ، حَيْثُ يَرَى أَنَّ سِيَاسَةَ «تَعْرِيبِ الْعِلْمِ وَالتَّقْنِيَّةِ»: (تُوسِّعُ الْقَاعِدَةَ الْجَمَاهِيرِيَّةَ الَّتِي تَتَعَامَلُ مَعَ «الْعِلْمِ» فِي حُقُولِ الْإِنْتِاجِ الْمُخْتَلَفَةِ، وَتُطْلِقُ طَاقَاتِ الْإِبْتِكَارِ وَالْإِبْدَاعِ لِأَوْسَعِ قِطَاعَاتِ الشَّعْبِ)^(٧٥).

إِنَّ الْحَدِيثَ عَنِ «الْعَوْلَمَةِ»، وَ«مُجْتَمَعِ الْمَعْرِفَةِ»، وَتَحْدِيَّاتِ «الْأَلْفِيَّةِ الثَّالِثَةِ»، هُوَ - فِي وَاقِعِ الْأَمْرِ - حَدِيثٌ عَنِ طُرُقِ نَفَازِ الْمُجْتَمَعِ بِمُخْتَلَفِ شَرَائِحِهِ إِلَى «الْمَعْرِفَةِ الْمُعَاصِرَةِ»، وَسُبُلِ اسْتِيعَابِ «الْعُلُومِ الْحَدِيثَةِ»، وَوَسَائِلِ «تَوْطِينِ التَّقْنِيَّاتِ الْمُتَطَوِّرَةِ»، وَهَذَا لَنْ يَتَحَقَّقَ

بحالٍ إلا بواسطة «الترجمة» التي تدفع بالمجتمع إلى الانفتاح على مُعطيات العالم بأسره، وتُمكن كل الأطياف الاجتماعية من التفاعل معها ومُواكبة إنجازاتها. ولهذا فإن ما وصفه بول ريكور (Paul Ricoeur) بـ«معجزة الترجمة»^(٨٣) يبقَى وصفاً دقيقاً لما تتمخض عنه هذه العملية من نتائج باهرة عند النجاح في تطبيقها بانضباطٍ وجدّية؛ ممّا يستدعي الجهد الجاد لنقل «قضية الترجمة» من إطار الطُمُوح والتّظهير والتّمني إلى واقع التطبيق والعمل والإنجاز، فكما يقول عبد العزيز السّماري: (المُجتمع العربيّ في أمسّ الحاجة لتوحيد الجهود العربيّة لإحياء «بيت الحكمة» من خلال منظومة عربيّة موحّدة ومؤهّلة للقيام بترجمة فوريّة لمختلف العلوم، ثمّ تقديمها للعامة وللمُتخصّصين بلغة عربيّة سليمة، وخصوصاً ما يستجدّ في العلوم الأساسيّة في مختلف التّخصّصات العلميّة، وأكاد أجزم أنّ تكلفتها الماليّة ستكون أقلّ بكثير ممّا يُصرف على كثير من الأمور الثّانويّة والترفيهيّة في حياة الإنسان العربيّ)^(١٠٥).

٨-٢-٣-ج) بين «حماية البيئة» و«حماية اللغة»:

بالتمعّل في الواقع العربيّ، نجد أنّ قضية «التّغريب» - ترجمة وتأليفاً - في مجالات «العلوم والتّقنية» قد لقيت إهمالاً وجُحوداً كبيرين يبلُغان - في رأيي - درجة الجناية في حقّ فكر هذه الأمة ومُستقبل أجيالها؛ فـ«التّغريب» هو المحوّر الرئيس الذي يقف وراء نجاح برامج «نقل التّقنية وتوطينها»، فلا يُمكن بحالٍ لأيّ أمة أن تُنجز على صعيد العلوم وتواكب التطوّر التقنيّ إلا إذا أصبحت «الحركة العلميّة» جزءاً عضويّاً من «النسيج الثقافيّ» للأمة، وتفاعلت - بشكلٍ قويٍّ - مع مؤسّساته وجماعاته وأفراده. بطبيعة الحال، لا يتأتّى هذا الأمر إلا إذا وجدت هذه الحركة جذورها في «لغة الأمة»، وترسّخت معالمها في «بنية المجتمع»، وبذلك يتحقّق ما أشار إليه عبد العزيز التويجري بقوله: (وفي جميع الأحوال فإنّ اللغة العربيّة تحتاج منّا إلى تضافر جهودنا لخدمتها ولتجديدها، ولتوفير أسباب النهوض أمامها، لتكون لغة الحياة وليست لغة الكُتب التي نُسَطّر، ولغة المُستقبل الذي نصوغه بعمَلنا المُشترك في المجالات كافّة، وليست لغة الماضي الذي نزّهو به)^(١٠٦).

من ذلك المنطلق، فإنه ينبغي أن لا نستغرب من الموقع الخجول الذي تحتله «الأمّة العربيّة» على خريطة «التّمية والمعرفة والعلوم والتّقنية»، فهو نتاج طبيعيّ لإهمالٍ طويلٍ لقضيّة «التّغريب والنّشر العلميّ»، حيث أمضت مؤسساتنا التّعليميّة والثقافيّة والإعلاميّة عقوداً من الزمن تتباكى عليها، وتتغنّى بها في كلّ مناسبةٍ ومحفّلٍ، وتخطّب ودها في كلّ مقام ومقالٍ، ولكن العطاء بقي هزياً ومشتتاً في جامعاتنا ودور نشرنا وفعاليّاتنا الثقافيّة واهتماماتنا الفكرية، مؤكّداً بذلك حالاً مزريراً من البؤس الفكريّ والعجز المعرفيّ والتّيه التّموي؛ وهذا ما يؤكّده عبد العزيز التويجري بقوله: (إنّ النهوض بالّلغة العربيّة من النّواحي كافّة يجب أن يتصدّر أولويّات العمل العربيّ المُشترك على جميع المُستويات. ولا أقول العمل العربيّ الثقافيّ التّعليميّ فحسب، بل أقول العمل العربيّ العامّ على مُختلف الأصعدة، لأنّ النهوض بالّلغة ليس مسألةً ثقافيّةً، ولا هي مسألةٌ تربويّةٌ تعليميّةٌ فحسب، وإنّما هي مع ذلك مسألةُ السّيادة والأمن والاستقرار والمصير)^(١٠٦). وأمّا الحقيقة الثّابتة، التي تُكرّسها التجاربُ الماضيّة على مدى قرنين، فهي أنّنا سنظلّ نراوح مكاننا، ونجتُر أحلامنا، ما لم نُحدِث تلك النّقلة الثقافيّة والفكريّة - نوعاً وكماً - في كياننا التّعليميّ والاجتماعيّ والإعلاميّ عبر توظيف «الثّقافة العلميّة» بأشكالها المعلّوماتيّة والثقافيّة والفكريّة والتّمويّة، وغرسها في نسيج الحياة ومسار المُستقبل، ومن الواضح أنّ «اللّغة الأمّ» هي أداة «الثّقافة العلميّة» ووسيلتها ووعاؤها للتغلغل في «خلايا المُجتمع» ومكوّناته.

عندما تتحدّث «أدبيّات التّمية» عن «التّمية المُستدامة»، وتضع «الاعتبارات البيئيّة» على رأس القائمة، حيث يُهيمن الحرص على ترشيد استخدام «الموارد الطّبيعيّة» لضمان بقائها واستمرارها لأجيالٍ مُتتاليّة عبر السّعي الدائم لتطويع نوعيّة الحياة الإنسانيّة، مع الأخذ في الاعتبار «قُدّرات النّظام البيئيّ» الذي يحْتَضِن الحياة وإمكاناتها، فإنّه لا يُمكن إغفال «الجانب الثقافيّ والمُجتمعيّ» في تأسيس تلك المنظومة المُتناميّة وتطويعها؛ فتفاعل الإنسان مع «المنظومة التّمويّة»، وأنسجامه مع مُقتضياتها الفكرية والمعيشيّة والثقافيّة والبيئيّة، وتكيّفه مع مُقوّماتها العلميّة والعملية، وقُدّرتُه على تطويع أدواتها وتوظيف مُعطياتها على الصّعيد المحليّ المُباشِر؛ كلّ ذلك - في نهاية المطاف - هو

العُنْصُرُ الذي يُحدِّدُ نجاح «التَّـنْـمِـيَّة» واستمرارها. ولذا فإنَّنا إذا كنَّا نَحْرِصُ على حِرَاسَةِ «مَنْظُومَةِ التَّـنْـمِـيَّةِ المُسْتَدَامَةِ» وتَطْوِيرِهَا عِبْرَ بَرَامِجِ «حِمَايَةِ البِئْئَةِ»، فإنَّ «حِمَايَةَ اللِّغَةِ» تَقَعُ حَتْمًا ضَمَّنَ تلكِ الشُّرُوطِ والمُتَطَلِّبَاتِ والبرامجِ؛ لتَأْمِينَ التَّفَاعُلِ الكَامِلِ بَيْنَ مُكَوِّنَاتِ المُجْتَمَعِ، واستقطابِ جُلِّ طاقاته ومَوَاهِبِهِ، والتَّوْظِيفِ الأشْمَلِ للإمكانيات والمُورِدِ، والحِفاظِ على المُقَوِّمَاتِ الفِكرِيَّةِ والتُّرَاثِيَّةِ.

إنَّه من المَعِيبِ أنْ نَرى أنْ بعض الجامعات العربيَّة قد وَقَعَتْ في الخطأ الجسيم الذي يَتَوَقَّعُ تَعْلِيمًا رَفِيعًا، وَبَحْثًا أَصِيلًا، وَتَنْمِيةً فَاعِلَةً، بَيْنَمَا تَكُونُ «اللِّغَةُ الأُمُّ» في ذَيْلِ قَائِمَةِ اِهْتِمَامَاتِ التَّخْطِيطِ وإسْتِراتِيجِيَّاتِ العَمَلِ، وَتَحْظِي عِنْدَهُمْ بِرَامِجٍ «التَّأْلِيفِ وَالتَّرْجَمَةِ وَالتَّعْرِيبِ» بِأَقْلِ الدَّعْمِ المَعْنَوِيِّ والمَادِّيِّ، إِنْ حَظِيَتْ بِشَيْءٍ؛ والغَرِيبُ أَنَّ هَذِهِ الجامعات تُخَطِّطُ لِلْحَاقِ بِ«مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ» وتَأْسِيسِهِ في أوطانِها، وَتَتَغَنَّى بِدَفْعِ «عَجَلَةِ التَّـنْـمِـيَّةِ» وَتَكْثِيفِ أنْشِطَتِها، بَيْنَمَا تُهْمِلُ الدَّوْرَ الرَّئِيسَ لـ«اللِّغَةِ الأُمِّ» في تَأْسِيسِ ذَلِكَ «المُجْتَمَعِ المَعْرِفِيِّ»، وَتَحْقِيقِ «شُرُوطِ التَّـنْـمِـيَّةِ»!

وَأَمَّا في خِتَامِ هَذَا الطَّرْحِ، فَإِنِّي أَقْرُ بِأَنَّ جِيلَنَا قد انْتَهَتْ صَلاحيَّتُهُ في القُدْرَةِ على اسْتِيعَابِ هَذِهِ المُعْطِيَّاتِ، وَالتَّفَاعُلِ مَعَهَا بِحيويَّةٍ؛ لِأَحْدَاثِ تلكِ «النَّقْلَةِ المَنْشُودَةِ» - فِكْرِيًّا وَثقافيًّا وَعِلْمِيًّا -، فَكَمَا قالوا «مَنْ شَبَّ عَلَى شَيْءٍ شَابَ عَلَيْهِ»، وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ نَهْتَمَّ بِمَا نَتْرُكُهُ لِأَجْيَالِ المُسْتَقْبَلِ، وَبِمَا نَزْرَعُهُ في تَرْبَتِهِمْ، وَبِمَا نُعَوِّدُهُمْ عَلَيْهِ، فَمَنْ المُهِمُّ أَنْ نَتَأَكَّدَ بِأَنَّنا نَضَعُ البُذُورَ السَّليمةَ لـ«حَرَاكِ ثِقَافِيٍّ» قَادِرٍ عَلَى التَّعَامُلِ مَعَ عَصْرِهِ - عِلْمِيًّا وَلُغَوِيًّا وَتَنْمُويًّا وَفِكْرِيًّا -.



جماع القول

(٩-١) مدخل:

سعيًا إلى التحرّي - عبر فصول هذا الكتاب - عن أبعاد «الأزمة» التي تُعاني منها «المجتمعات العربيّة» في مُحاولاتها المُتعدّدة لـ «النّهضة» وبرامجها المُتنوّعة لـ «التّمية»، ورصدنا محطّات ووقفاتٍ لمسيرة «المُثقف العربيّ» وهو يُحاول جاهدًا أن يسبر أغوار «الإشكاليّة» المُتفاقمة، وأن يجد مخرجًا منها، وأن يقوم بما وصفه نادر فرجاني بـ «المشروع التاريخيّ»^(١١) في تطوير «نموذج عربيّ للتّمية».

لقد تعدّدت أطروحات المُثقفين، وتنوّعت مبررات المُفكرين، في تحديد أسباب فشل «المشروع النّهضويّ» وإخفاق «خُطط التّمية»؛ فمنهم من رأى أن الخلل يكمن في «البنية السّياسيّة» في العالم العربيّ، وشيوع «ثقافة الاستبداد»، وغياب «الديموقراطيّة» و«الحريّة»، والقصور في توفير مُتطلّبات بناء «الدّولة العصريّة» (دولة القانون والمؤسّسات)؛ ورأى آخرون أن العيب يكمن في «طبيعة المجتمعات العربيّة» التي تُعظم مفاهيم «القبيلة» و«العشيرة»، وترتّع في رُبوع المُحاباة والوساطة والمحسوبيّات التي تُطغى على الرّؤية السّديدة عند اتّخاذ القرارات وتوزيع المسؤوليّات؛ ورأى بعضهم في «نظريّة المؤامرة» مرّتعا رُحبا لتبرير واقع التّخلف والهزائم والنكبات، واستسلم بعضهم لحالات من «الانبهار» بحضارة الغرب ومُعطيّاته؛ ممّا شلّ من قُدّرتهم على التّمحيص العقلائيّ لأسس هذه الحضارة ومُقوماتها، بينما راح آخرون ينكفئون على أنفسهم خوفاً من ضياع «الهويّة». وأمّا ثلّة أُخرى، فقد تلمّست في «الأطر الثقافيّة»، وبرامج «الإصلاح الاجتماعيّ»، وتطوير «المناهج التعليميّة»، ودغم مشروعات «البحث العلميّ»، واستيراد

«مَقُومَاتِ التَّقْنِيَّة» وَنَقَلَهَا، مَدْخَلًا إِلَى إِحْدَاثِ التَّغْيِيرَاتِ الْإِيجَابِيَّةِ فِي الْوَاقِعِ الْعَرَبِيِّ، إِلَّا أَنَّ كُلَّ تِلْكَ الطُّرُوحَاتِ - فِي مُجْمَلِهَا - كَانَتْ - وَمَا زَالَتْ - تُعَانِي مِنْ صِيَاحَاتٍ تَتَسَمَّى بِالْعُمُومِيَّةِ وَالْأَرْتَجَالِ وَالْحِمَاسِ اللَّفْظِيِّ.

وهكذا نجد أنه بالرغم من كل تلك الطُّرُوحَاتِ وَالْجُهُودِ وَالْاجْتِهَادَاتِ فَإِنَّ «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةَ» فِي تَجَرِبَتِهَا مَعَ «النَّهْضَةِ» - عَلَى مَدَى قُرَابَةِ الْقَرْنَيْنِ - فَشِلَتْ فَشَلًّا ذَرِيعًا فِي خَلْقِ مُسْتَلْزَمَاتِ «الْإِصْلَاحِ النَّهْضَوِيِّ» وَ«التَّئْمِيَةِ الشَّامِلَةِ»؛ وَبِالتَّالِيِ بَقِيَتْ كُلُّ الشُّعَارَاتِ الْكُبْرَى، الَّتِي طَرَحَتْهَا التِّيَارَاتُ وَالنُّخَبُ الْعَرَبِيَّةُ الْمُخْتَلِفَةُ، مُجَرَّدَ رَايَاتٍ تُلْهَبُ الْحِمَاسُ وَتُدْغِدُغُ الْمَشَاعِرَ، وَبَقِيَتْ كُلُّ الدِّرَاسَاتِ وَالْأَطْرُوحَاتِ حَبِيسَةً عُقُولِ أَصْحَابِهَا أَوْ أُسِيرَةَ مَوَاقِعِ النُّخَبِ فِي الْمَكْتَبَاتِ وَالْجَامِعَاتِ وَالنَّدَوَاتِ وَالْمُؤْتَمَرَاتِ. وَأَمَّا عَلَى صَعِيدِ الْوَاقِعِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَالسِّيَاسِيِّ، وَحِسَابَاتِ الْإِنْتِاجِ وَ«مَعَايِيرِ التَّئْمِيَةِ» الْمَوْضُوعِيَّةِ، فَإِنَّ الْمَشْكَلاتِ مَا فَتَتْ تَتَفَاقَمُ، وَالْأَزْمَاتُ تَسْتَفْجِلُ، مِمَّا يُعِيدُ إِلَى الْوَاجِهَةِ السُّؤَالِ ذَاتِهِ الَّذِي يَكَادُ يَبْدُو أَزَلِيًّا، وَتَرَدَّدَ فِي فِكْرِ الْأُمَّةِ مِنْذُ بَدَايَاتِ الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ الْمِيلَادِيِّ: (لِمَاذَا تَأَخَّرْنَا وَتَقَدَّمْ غَيْرُنَا؟).

لَقَدْ تَنَبَّهَ زَهِيرُ الْكَرْمِيِّ^(٧٧) - مِنْذُ السَّبْعِينَاتِ فِي الْقَرْنِ الْمَاضِي - إِلَى الْوَضْعِ الْفَاحِ فِي «الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ» الَّذِي لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُمَيِّزَ بَيْنَ مَفْهُومَيِ «الْحَضَارَةِ الْغَرْبِيَّةِ» وَ«الْحَضَارَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْحَدِيثَةِ»؛ فَلَأُولَى: (جُذُورٌ دِينِيَّةٌ وَفَلَسَفِيَّةٌ وَاضِحَةٌ وَمُنَاحٌ فِكْرِيٌّ مُمَيِّزٌ)، وَلِلثَّانِيَةِ: (طَبِيعَةٌ عَالَمِيَّةٌ غَيْرُ مُرْتَبِطَةٍ بِبِيئَةٍ مُحَدَّدَةٍ أَوْ بَوْطَنِ أَوْ بِأُمَّةٍ)، وَيَخْلُصُ الْكَرْمِيُّ إِلَى نَتِيجَةٍ مُهِمَّةٍ وَهِيَ أَنَّ: (زُعَمَاءَ الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ الْمُتَفَتِّحِ غَرَقُوا فِي بَحَارِ الْحَضَارَةِ الْغَرْبِيَّةِ «الليبرالية» يُتَرَجِّمُونَ تَرَاثُهَا وَإِنْتَاجَهَا الثَّقَافِيَّ وَبَشْكَلٍ خَاصٍّ الْأَدَبِيَّ وَالْفَنِّيَّ مِنْهُ، بَلْ وَارْتَدَّ بَعْضُهُمْ إِلَى أُصُولِهَا الْيُونَانِيَّةِ وَالرُّومَانِيَّةِ، وَكُلُّ هَذَا جَمِيلٌ، لَوْ أَنَّه كَانَ جُهْدًا ثَانَوِيًّا، أَوْ لَمْ يَسْتَنْفِدْ كُلَّ الطَّاقَاتِ الْفَعَّالَةِ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ)؛ وَأَمَّا الْمَأْخُذُ الرَّئِيسُ - وَفَقَ طَرَحَ الْكَرْمِيُّ - فَهُوَ أَنَّ مُثَقِّفِي الْأُمَّةِ (لَمْ يُمَيِّزُوا بَيْنَ «الْحَضَارَةِ الْغَرْبِيَّةِ» وَ«الْحَضَارَةِ الْعِلْمِيَّةِ»، لَا.. بَلْ أَنَّهُمْ عُمُوا عَنْ «الْحَضَارَةِ الْعِلْمِيَّةِ» كُلِّيَّةً، وَوَجَّهُوا جُهْدَ الْأُمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ سِنَوَاتٍ طَوَالَ تَوْجِيهًا

خاطئاً، وكانت الأمة مطمئنة خلالها إلى أنها سائرة على الدرب، فإذا بها تكتشف أنها كانت تحث الخطى في درب آخر مختلف، ولا يؤدي إلى نفس الهدف المبتغى).

لقد بقيت الأسئلة حيرة تائهة منذ بزوغ ما أطلقوا عليه اسم «عصر النهضة»؛ لأن المجتمعات العربية لم تُغيّر من صيغ الأسئلة، ولم تبدل طرق التعامل معها، ولم تطوّر نمط خطابها؛ وأما في حالات جريئة وعميقة محدودة - كما وجدنا في سياق هذا الكتاب -، فإنه - بعد محاولات التفكير والنقد والتحديث والتحليل - يتردّد «الخطاب العربي» من جديد إلى أصوله الخطابية ومُتُونِهِ اللغوية وشُرُوحَاتِهِ البلاغية، وفي أحسن الحالات يُفرّق في المُعالجات الفلسفية، ويحوّم حول الحمى ولكنه لا يَقَع فيه!. وفي هذا الفضاء التّظييري الشاسع بين المداولات المتكرّرة واجترار الألفاظ المتشابهة، فإن شيئاً ذا بال لم يطرأ على «الوعي العربي»؛ صحيح أن هناك تحولات لفظية ومُعالجات شكلية ومُصطلحات حديثة، ولكنها كلّها لم تلامس شغاف «الوجدان العربي» لتدفعه في الاتجاه الصحيح، ولم تستثير فيروسات عقله لتحفّزه على طريق الإنتاج والإبداع، ولذا بقي «الواقع العربي» بمنأى عن ذلك «التّحول النوعي» على «درب النهضة» و«مسار التنمية».

٩-٢) برامج «التنمية النمطية»:

لقد عاشت «المجتمعات العربية» أنماطاً مختلفة من سياسات «التنمية» وتجارب «النهضة»، واعتمدت - اعتماداً شبه مطلق - على نقل نماذج جاهزة من «المجتمعات الغربية» واستنساخ تجاربها دون مساءلة موضوعية لمحتواها، أو تكييف جاد لمضامينها؛ لتحوّل بذلك إلى مجرد «أنماط تقليدية» يُجرّبها الجميع، وتفشل مع الجميع، فكما يقول نادر فرجاني: (قد صار فشل هذا النموذج موثقاً ممّا يجعل الخوض في الموضوع من قبيل التكرار الممل)^(١١). وفي هذا السياق ينبغي أن نتوقف أمام فكرة «المراكز المضيئة» التي طرحها أحمد زويل^(٧٠)، وهي: (مدن علمية رفيعة المستوى ومرموقة بالمعايير العالمية في أكثر بلاد العالم تقدماً)، وهي بذلك تكون على النّسق نفسه الذي عايشه وتألّق فيه أحمد زويل في أمريكا، ويرى زويل أن بإمكان هذه المراكز أن: (تصل بالعلم والتكنولوجيا

في المجالات التي عُنيت بها إلى مُستوى عالٍ بالرفعة برغم الفقر والجهل الذي يُحيط بهذه المُدن الاستثنائية من عموم الشعب وعوام الناس).

نستطيع القول إن مفهوم «المراكز المُضيئة» قد استطاع أن يجد له محاضن عدّة منذ فترة ليست بالقصيرة في تجارب «المُجتمعات العربيّة»، وبالرغم مما لهذه الرؤية من وَجْاهة في محاولة للتصدي للواقع المتردي، وإنقاذ ما يُمكن إنقاذه، إلا أنها ليست حلاً للسؤال الذي يطرحه ويُجيب عنه زويل نفسه: (هل يُمكن لـ «العِلْم» أن يتفاعل ويُعطي دونما بيئة مُناسبة وأجواء صالحة؟ الإجابة: لا، فهناك ما يُمكن تسميتها بـ «الشروط الاجتماعيّة للعِلْم»، ولولا هذه الشروط لما أمكن لـ «العِلْم» أن ينهض بذاته أو ينهض بمُستخدميه، فـ «العِلْم» ليس وهباً أو عطاءً بقدر ما هو كسب واجتهاد^(٧٠). وهكذا نجد أن هذه «المراكز المُضيئة»، باعتبار زويل، هي قفز على واقع «المُجتمعات العربيّة» التي - في رأيه - قد (تأخذ وقتاً طويلاً لتُصبغ بالطابع العلميّ، وقد لا يكون من الحكمة الانتظار حتى يتشكّل «المُجتمع العلميّ» تلقاء ذاته ثم يكون العِلْم والتكنولوجيا)^(٧١)؛ ولا شك في أن هذه المراكز وغيرها من برامج «التّمية النّمطيّة» تأتي من باب القاعدة المعروفة: (مالا يُدرَك كله لا يُترك جُلّه)، ولكنها، دون شك ووفق تعبير علماء الرياضيات، (شرطٌ ضروريٌّ ولكنه غير كافٍ) لقيام «المُجتمع العلميّ».

من الواضح أن مثل هذه «المراكز المُضيئة»، لو تعلّبت على عوائق البيئة المُحيطة ومُشكلات البيروقراطية المُهيمنة، فإن تأثيرها في ما حولها سيكون محدّوداً، وإشعاعها سيتفرّق في سماء مُلبّدة بضباب التخلّف، وموجاتها ستتشكّل بفعل غبار السلبية واللامبالاة؛ وأمّا النتيجة الحتميّة فهي ما أقرّ به زويل^(٧٢) عندما تطرّق إلى جهود العلماء (الذين غيروا شكل الحياة على وجه الأرض) فكتب يقول: (وما كان لجُهدهم العظيم وعطائهم الوفير أن يكون له هذا الأثر لولا تهيو البيئة الاجتماعيّة لاستقبال «العِلْم» الذي أتوه. وفي المرات التي كان المُجتمع فيها غير أهلٍ للتعامل مع نتائج «العِلْم» وجهود العلماء كان «العِلْم» يذبل). تلك الحقائق تُؤكد أن الاهتمام فقط بتشييد جُزُر تقنيّة أو صناعيّة، أو بحثيّة معزولة عن وسطها الجماهيريّ، يجعلها تُصبح مُجرّد «مجمّعات نُخبويّة» لا

تُمَثَّلُ ولا تتفاعل مع القاعدة الواسعة من المجتمع، وبذلك تتحول - في أغلب الأحوال - إلى مجرد «فيلة بيضاء» كما يقولون، أو تصبح - وفق مقولة زهير الكرمي - «مُعْتَقَلَاتٍ عِلْمِيَّةٌ»^(٧٧)؛ فهي غير قادرة على أن تؤثر أو تتأثر بمحيطها بالشكل المطلوب، ويبقى سرُّ بقائها مرتبطاً باعتمادها الأكبر على ما يردُّها من خارج البيئة في عزلة عن تفاعلات الأغلبية من الناس في الوطن وهمومهم ومتطلباتهم، وهذا ما يؤكدُه فلاح سعيد جبر عندما وصف مثل هذه الكيانات بأنها: (تُشكِّلُ جُزْراً صِنَاعِيَّةً أو زِرَاعِيَّةً قليلة الفاعلية والتأثير على مجمل اقتصاديات تلك الكيانات دون أي روابط تُشدُّها إلى بقية القطاعات التي تستخدمها الأكثرية الساحقة من الجماهير في معيشتها)^(٧٥).

إنَّ الإشكالية في تلك «المراكز المضيفة» - مهما صاحبها من وهج إعلامي ساعة تأسيسها، ومهما واكبها من إشادات وتفاؤلات إبان تجهيزها - هو أنها عندما تفقدُ المُساندة الثقافية والدعم المجتمعي، فإنها تنفصل تدريجياً عن مجتمعها - زماناً ومكاناً -، وتذبلُ مقوماتها وقدراتها؛ ليضيف حضورها اضطراراً إلى «المشهد الثقافي»، وارْتباكاً في «التفاعل المجتمعي» في شيء مماثل لما أسماه محمد عابد الجابري (تدخل الأزمنة الثقافية)^(١)، بينما تتلبدُ رؤى المستقبل بغيوم تحديات متزايدة وضغوط متنامية. في الواقع أن هذه «المراكز المضيفة»، وغيرها من نماذج نمطية، ليست جديدة في «التجربة العربية»، فهناك الكثير من المراكز الصناعية والبحثية والعلمية والتقنية التي تأسست وهي تحمل أحلاماً كبيرة، وتبشرُ بعودٍ ليس هذا مقام عدّها وتصنيفها، إلا أن الواقع المُشاهد يؤكدُ فشل كثير منها، بينما استطاع بعضها القليل أن يحتفظ بقدرٍ من حيويته عبر ارتباطه بشريان الحياة العلمية والمدِّ التقني في العالم الغربي.

وهكذا أصبح تلك الجزر التقنية والبحثية والعلمية قليلة الفاعلية والتأثير في مجمل الأنشطة القائمة، وتستمرُّ دون روابط متينة، تُشدُّها إلى التفاعلات السائدة في مجتمعها؛ ولأنَّ «ظاهرة العلم والتقنية» هي «ظاهرة جماعية» تخضع لجهود تراكمية وتفاعلات عميقة على المستوى العملي والفكري والثقافي، فإن تلك «المراكز المضيفة» ستدوَّى حتماً إذا انعدمت - أو ضعفت - تلك «البنية التحتية الثقافية» التي تسندُها، وتدفعُ

بها على طريق الإنجاز والرُّسوخ والتَّطوُّر. وبالرَّغم من طَرَحِ أحمد زويل لمفهُوم «المراكز المضيئة» كمَخْرَجٍ من «عُنُقِ الزُّجاجةِ التَّنْمَوِيَّةِ»، إلَّا أنَّ الرُّؤيةَ الثَّقافيَّةَ والتَّفاعلاتِ المُجتمعيَّةَ تَبَقَى وَاضِحَةً لدى زويل حيث يقول: (وما اعتقدُهُ في هذا الشَّأن هو أنَّ لا أمل في إنجازِ عِلْمٍ أو تَنْميةٍ شَعْبٍ أو إحدَثِ التَّطوُّرِ اللائِقِ لِنَمَطِ الحياةِ دون وجودِ «المُجتمعِ العِلْمِيِّ» بركائزِهِ الثَّلاث: العِلْمُ والتَّكنولوجيا والمُجتمع، وكلُّهُمْ يُشكِّلُون مُثَلَّثاً مُتساوي الأضلاع، فـ«العِلْمُ» يَخْلُقُ «التَّكنولوجيا»، وهي تَدْفَعُهُ ثَانِيَةً لِلتَّطْوِيرِ، وكِلَاهُمَا لا يُوْجَدُ على نَحْوِ مُكْتَمَلٍ إلَّا في «مُجتمعٍ عِلْمِيٍّ»، و«المُجتمعِ العِلْمِيِّ» بدَوْرِهِ يُهَيِّئُ السَّبِيلَ لـ«العِلْمِ»، وَيَسْتَقْبِلُ نَتَائِجَهُ، مُهَيِّئاً السَّبِيلَ مَرَّةً أُخْرَى لِتَطْبِيقَاتِهِ، وفي الدُّولِ المُتَقَدِّمَةِ يكونُ إِنْجَازُ «العِلْمِ» وإِبْهَارُ «التَّكنولوجيا» ودِقَّتُهَا على قَدَرٍ تَشْرِبُ المُجتمعَ بـ«الثَّقافةِ العِلْمِيَّةِ»^(٧٠).

وأما مالك بن نبي، فقد أدركَ طبيعةَ تلكِ الجُهودِ وَضَعْفِهَا في تَأْمِينِ العِلاجِ النَّاجِعِ عندما كتب يقول: (العَالَمُ الإِسْلَامِيُّ يتعاطى هنا «حَبَّةً» ضِدَّ الجَهْلِ، ويأْخُذُ هناك «قُرْصاً» ضِدَّ الاسْتعمارِ، وفي مكانٍ قَصِيٍّ يتناولُ «عقاراً» كي يَشْفَى من الفقرِ، فهو يَبْنِي هنا مَدْرَسَةً، وَيُطَالِبُ هنالك بِاسْتِقْلَالِهِ، وَيُنْشِئُ في بَقْعَةٍ قَاصِيَةٍ مَصْنَعاً. ولكنَّا حينَ نَبْحَثُ حالتهِ عن كَثَبٍ لِنَ لَمَسَ شَبَحَ البُرْءِ، أي أَنَّنَا لِنَ نجدُ حضارةً)^(٧١). ذلك «التَّفاعُلُ السَّطْحِيُّ»، وتلكِ المُفَارَقَاتُ المُؤرِّقَةُ في طبيعةِ تفاعلاتِ الحُضُورِ العِلْمِيِّ والتَّقْنِيِّ في العَالَمِ العربيِّ، هي الأَمْرُ الذي تَتَبَّهَ إليه أيضاً نجيب عيسى وهو يُقَرِّرُ: (لم تَمُدَّ التَّكنولوجيا الوافِدَةُ جُذُوراً عميقةً لا في المُجتمعِ، ولا حتَّى في الاقْتِصادِ، فلم يكنْ للصَّناعاتِ التي تَلَقَّتْهَا وعلى مُخْتَلَفِ أنوعِها ذلكِ المَفْعُولُ الانتشاريُّ الكبير الذي عُقِدَتْ عليه الآمالُ العِراضُ لإخْراجِ البلادِ من مُسْتَنَقَعِ التَّخَلُّفِ، وبَقِيَتْ مَحْصُورَةً في جُيُوبٍ صغيرةٍ ضعيفةٍ الرُّوابطِ فيما بينها وبين سائرِ قِطاعاتِ المُجتمعِ والاقتصادِ)^(٧٢).

٩-٢-١) هل نَحْتَاجُ إلى آينشتاين عربيٍّ؟

لقد تَسَاءَلْتُ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ: (هل نَحْتَاجُ إلى آينشتاين عربيٍّ؟)^(١٠٧)، والإجابةُ العمليَّةُ القاطِعةُ - في رأيي - هي: (أَنَّنَا لا نَحْتَاجُ في هذه المَرْحَلَةِ إلى هذا النُّوعِ من «التَّرَفِ

العِلْمِيَّ): فتحن نُخْطِئُ كثيراً إذا اعتقدنا أنَّ فَوْزَ وَاحِدٍ أو اثْنَيْنِ أو أكثر من العلماء العرب بـ«جائزة نوبل» أو ما ماثَلَهَا من جَوَائِزِ قِيَمَةٍ في المَجَالَاتِ العِلْمِيَّةِ والتَّطْبِيقِيَّةِ، سيكون إعلاناً بَتَسَنُّمِنَا القِمَّةَ إلى جِوَارِ عَمَالِقَةِ العَصْرِ الحديث ونُمُورِ الإِنْتاجِ والتَّقْنِيَّةِ. إنَّ مِثْلَ هذا التَّصَوُّرِ يُبَيِّنُ سُوءَ فَهْمٍ فَادِحٍ لطبيعة «الحركة العِلْمِيَّةِ الحديثة» ومُتَطَلِّبَاتِهَا، ويُبْرِزُ جَهْلًا جَلِيًّا بِشُرُوطِ «القَفْزَةِ التَّقْنِيَّةِ» وضَوَابِطِهَا؛ فـ«التَّطَوُّرُ العِلْمِيَّ - التَّقْنِيَّ» هو نِتَاجُ «عملٍ جماعيٍّ»، تتضافرُ فيه جُهودُ فِرَقٍ مُخْتَلِفَةٍ الاهتماماتِ العِلْمِيَّةِ والمهاراتِ التَّقْنِيَّةِ، وليست كُلُّهَا في ذكاءِ آينشتاين ولا عَبَقَرِيَّةِ نيوتن، ولكنها - في غَالِبِئِهَا السَّاحِقَةِ - قُدْرَاتٌ عَادِيَّةٌ جِدًّا تَمَّ تَوْجِيهَهَا وتَفْعِيلُ طاقاتها؛ كُلُّها في مجاله، وما تيسَّرَ له، وكلُّهُ يُوَدِّي عمله المُحَدَّدَ في تلكِ المَنْظُومَةِ المُتَنَازِعَةِ مُدْرِكًا أنَّ دَوْرَهُ - مهما كان صغيراً - أَمْرٌ لَازِمٌ لدَفْعِ العَجَلَةِ وتَأْمِينِ مَسَارِهَا.

إنَّ الأَسْئَلَةَ، التي تُجَلِّيُ طبيعة هذه الإشْكَالِيَّةِ، هي: (ماذا نَتَوَقَّعُ لو قَرَّرَ أحمد زويل، ونُخِبَةُ من العرب المُهاجِرِينَ الأكْفَاءَ، أن يعودوا فجأةً إلى أيِّ بلدٍ عربيٍّ، ويضعوا علومهم في خِدْمَةِ «الحركة التَّنْمُويَّةِ» فيه؟ هل سَيَتَغَلَّبُ ذلكِ البلدُ على مُشْكَلاتِ التَّخَلُّفِ، وَيُمَسِّكُ بِزِمَامِ الإِنْتاجِ، وَيُنَافِسُ الآخَرِينَ في مَتَانَةِ اقْتِصَادِهِ، وجَوْدَةِ صِنَاعَتِهِ، وتَفُوقِ مُبْتَكِرَاتِهِ؟ هل سَيَجِدُ أولئك العلماء والتقنيون «الْبَنِيَّةَ التَّحْتِيَّةَ» القَادِرَةَ على دَعْمِ جُهودِهِم، وامْتِصَاصِ عَطَاءِ اتِهِم، وتَطْوِيرِ إِبْدَاعَاتِهِمْ؟). وأمَّا الإِجَابَةُ عن هذه الأَسْئَلَةِ فَمَتْرُوكَةٌ لِخِيَالِ المُوَاطِنِ العَادِيِّ، وهو يَجُوبُ بنظره في وَاقِعِ العَالَمِ العربيِّ، وقد أَمْسَكَتْ بِتَلَايِيهِ مُشْكَلاتُ تَعْلِيمِيَّةٍ، وَبُحُوثٍ مُشَتَّتَةٍ، وكَفَاءَاتٍ مُهْدَرَةٍ، وإخْفَاقَاتٍ إِدَارِيَّةٍ، وَضَبَائِيَّةٍ إِسْتِرَاطِيَجِيَّةٍ، وَقَرَارَاتٍ مِزَاجِيَّةٍ. وأمَّا الأَمْرُ المُؤَكَّدُ عِنْدِي، فهو أنَّ أحمد زويل، وغيره من الكفاءات المُهاجِرَةِ، لن يَسْتَطِيعُوا أَنْ يَفْعَلُوا شَيْئاً إِذَا هَذَا الْوَاقِعُ إِلَّا أَنْ يَحْزِمُوا حَقَائِبَهُمْ، ويعودوا من حيث أتوا، حيث تتوافرُ لَهُم «بَنِيَّةٌ تَحْتِيَّةٌ» تَدْعُمُهُمْ في تَفْعِيلِ جُهودِهِم، وتُؤَازِرُهُمْ في تَطْوِيرِ طُمُوحَاتِهِمْ.

من المُهِمِّ أَنْ نُدْرِكَ أَنَّ «الحركة العِلْمِيَّةَ - التَّقْنِيَّةَ» حركةٌ بَشَرِيَّةٌ مُتَلَاقِحَةٌ، تتدافعُ على مِسَاحَتِهَا جُهودٌ شَتَّى، وتتساندُ في رُبُوعِهَا اهتماماتٌ مُخْتَلِفَةٌ، وتتضافرُ على طَرِيقِهَا

تخصّصاتٍ مُتنوّعة؛ ومن هذه الحقيقة، ينبغي أن يبرز نمطٌ في التخطيط والتّفكير والممارَسة، قادِرٌ على استيعاب تلك المضامين، والتّغلب على عقباتها، والتّحكّم في مساراتها. لقد أصبحت «العلوم الحديثة»، و«التّقنيات المتطوّرة»، عملاً مؤسّساتياً ضخماً، سواءً من ناحية التّمويل اللازم أو الكثافة البشريّة العامّة، وأصبح النّبوغ نتاجاً طبيعياً لتربة غنيّة بعناصر النّموّ المتمثّلة في جحافل من العاملين العاديين ذوي مهاراتٍ مختلفة وفي مجالاتٍ متعدّدة، ودونها يُصبح أيّ نبوغٍ صيحةً في وادٍ لا تجد لها صدًى ولا تترك أثراً. ومن هذا المنطلق، فإنّ الاهتمام في «الدّول النّامية» ينبغي أن ينصبّ بشكلٍ واضحٍ على توسيع «القاعدة العريضة» التي تمثّل «البنيّة التّحتيّة» اللازمّة لدفع «الحركة العلميّة - التّقنيّة» وتعميقها في «نسيج المُجتمع»، كما ينبغي الاهتمام بتعدد المؤسّسات - الخاصّ منها والعام - التي تعمل - في تكاتفٍ وتنسيقٍ - عبّر «خطّة وطنيّة» واضحة الملامح وواقعيّة الرّؤية، وتُعنى بالفرد والجماعة، وتطوّر القُدّرات المُتفاوتة، وتوظّف المهارات المُتعدّدة، في منظومةٍ مُتفاعلةٍ في حيويّة وتكامل.

وهكذا نرى أنّ الإجابة عن سؤالنا: (هل نحتاج إلى آينشتاين عربي؟) تُوجز الأولويّات اللازم تبنيها، كما تُوجز طبيعة «الإستراتيجيّة» اللازمّة للإسهام في حلّ «إشكاليّة التّمية»؛ فالعطاء العلميّ إنّ بقي رهينة عقلٍ واحدٍ انتهى بنهايته، كما أنّ بقاء العمل العلميّ حبيس أسوارٍ معاقل هنا وهناك هو حكمٌ عليه بالفناء، أو ارتهانه لعطاءات وإنجازات «المُجتمعات المُتقدّمة». إنّ «التّمية» العاجزة عن التّمُدّد - أفقياً ورأسياً - هي تّمية فاشلة؛ لأنّ «التّجربة التّنمويّة» الحقّة هي تلك القادرة على «التّمُدّد الأفقيّ»، لتكسب إلى داخلِ حُدودها يومياً قطاعاتٍ جديدةٍ ودماءً شابّةً ومُعطياتٍ محليّة، وهي القادرة - أيضاً - على «التّمُدّد الرّأسيّ»، فتتّحسن نوعيّتها، ويرتقي أدائها، وتتعمّق تفاعلاتها. ولا شكّ في أنّ تلك «المراكز المُضيئة»، التي نصّح بها أحمد زويل^(٧٠)، وغيرها من وسائل «التّمية النّمطيّة»، جزءٌ من الحلّ، ولكنها جزءٌ غير قادرٍ وحده على إحداث «النّقلة» المطلوبة؛ فافتراح «المشروعات التّنمويّة» على غرار «المراكز المُضيئة» يتعدّد بشكلٍ لافتٍ للنظر في العالم العربيّ في مجالات الصّناعة والتّعليم والبحث والتّطوير وغيرها،

ولكنّها - في مُعْظَمِ الحالات - تَبْقَى مُجَرَّدَ حَبْرٍ عَلَى وَرَقٍ، أَوْ تَدْخُلُ فِي مَتَاهَاتِ «ثقافة اللفظ» و«مُصَيِّدَةِ البيروقراطية»، أَوْ تَخْرُجُ إِلَى حَيِّزِ التَّنْفِيزِ، وَقَدْ أَصَابَتْهَا نَوَازِلُ الْعَجْزِ وَالْجَهْلِ وَالتَّخَبُّطِ، لَتَتَرَنَّحَ عَلَى «خريطة التَّيْمَةِ» مُشَوَّهَةً وَكَسِيحَةً. إِنَّ أَكْبَرَ خَوْفِي هُوَ أَنْ تَتَحَوَّلَ تِلْكَ «المراكزُ المُضِيئَةُ» إِلَى «مُعْتَقَلَاتٍ عِلْمِيَّةٍ» وَفَقِ الوَصْفِ البليغِ لزهير كرمي^(٧٧)، وَأَكْبَرَ خَوْفِي أَنْ لَا يَكُونَ الطَّرِيقُ أَمَامَ القَاطِرَةِ مُعَبِّدًا وَسَلِيكًا، وَأَنْ تَعْتَرِضَ حَرَكَتُهَا فَجَوَاتُ «الأمِّية العِلْمِيَّةِ»، وَيَنْخَرُ فِي قُضْبَانِهَا صَدَأُ «البيروقراطية»، وَيُوْهِنُ تَمَاسُكُهَا «الفَسَادُ» بِأَنْوَاعِهِ، وَتَتَسِفُ خُطُوطُهَا «ثقافة كَلَامِيَّةٌ» مُتَأَصِّلَةٌ تَتَخَرِّطُ فِي مَتَاهَاتِ الْإِنْشَائِيَّاتِ، وَعَوَاصِفِ الْجَدَلِ، وَنَعْرَاتِ التَّعَصُّبِ، وَفَوْضَى الْمَحْسُوبِيَّةِ.

عُمُومًا، فَإِنَّا نَتَّفَقُ بِأَنَّ كُلَّ جُهْدٍ يَصُبُّ فِي تَوْفِيرِ مَزِيدٍ مِنَ الدَّعَائِمِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْوَسَائِلِ التَّقْنِيَّةِ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ وَضَرُورِيٌّ لِكُلِّ مُجْتَمَعٍ، وَبِالتَّالِي فَإِنَّ «المراكزَ المُضِيئَةَ»، وَ«معاهدَ التَّمْيِيزِ»، وَقِلَاعَ الصَّنَاعَةِ، وَمَرَكَزَ التَّدْرِيبِ الْمُتَطَوِّرَةِ، وَحَمَلَةَ «جَائِزَةِ نوبَلٍ»؛ كُلُّهَا أُمُورٌ مُرَحَّبٌ بِهَا لِرَفْعِ وَتِيرَةِ «التَّيْمَةِ»، وَدَفْعِ حَرَكَةِ الْمُجْتَمَعِ، وَلَكِنْ لَكِي لَا نَحْرُثُ فِي الْبَحْرِ يَجِبُ أَنْ لَا تَغِيبَ عَنِ إِسْتِرَاطِيَجِيَّتِنَا وَخُطَطِنَا تِلْكَ «الأُولَوِيَّةُ الْأَهَمُّ»، وَهِيَ الْعَمَلُ عَلَى الْحِيلُولَةِ دُونَ تَحْوِيلِهَا إِلَى «فِيلَةٍ بِيضَاءٍ» وَجُزُرٍ مَعْزُولَةٍ، وَالْحِرْصُ عَلَى تَفْعِيلِ تِلْكَ الْجُزُرِ، وَرَبْطُ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ، وَتَوْفِيرُ «المُنَاحِ الْمُنَاسِبِ» لَهَا؛ لِنَتَّمُودَ وَتَتَرَعَّرَعَ وَتَزْدَهَرَ. إِنَّ هَذِهِ «الأُولَوِيَّةُ الْأَهَمُّ» تَتَمَحَوَّرُ فِي أُطْرُهَا الْمُتَنَوِّعَةِ، وَتَلْتَفُّ فِي تَرْكِيبَاتِهَا الْمُتَعَدِّدَةِ، حَوْلَ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» بِكُلِّ مَكُونَاتِهَا وَأَبْعَادِهَا وَأَفَاقِهَا وَقِيَمِهَا وَضَوَائِبِهَا، وَهِيَ الْقَضِيَّةُ الَّتِي حَرَصْنَا عَلَى تَأْصِيلِهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَسَعَيْنَا إِلَى إِبْرَازِ مَعَالِمِهَا وَتَأْسِيسِ «الرُّؤْيَا الْإِسْتِرَاطِيَجِيَّةِ» لَهَا.

٩-٢-٢) «الرَّأْسَمَالُ الْبَشَرِيّ» وَ«نَزِيفُ الْأَدْمَغَةِ» :

لَقَدْ مَيَّزَ فِرَانْسِيْسُ فُوكُويَا مَا بَيْنَ مَفْهُومِ «الرَّأْسَمَالِ الْبَشَرِيّ»، وَمَفْهُومِ «الرَّأْسَمَالِ الْاجْتِمَاعِيّ»، وَأَوْضَحَ أَنَّ: («الرَّأْسَمَالُ الْبَشَرِيّ» لَيْسَ قِيَمَةً مُنْتَجَةً مَا لَمْ يَسْنُدْهُ «رَأْسَمَالُ اجْتِمَاعِيّ»، بِمَعْنَى أَنَّكَ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُكَوِّنَ النَّاسَ فِي مُخْتَلَفِ مِيَادِينَ الْمَعَارِفِ وَالْمِهْنِ وَالتَّخْصُّصَاتِ، وَلَكِنَّهُمْ لَنْ يَكُونُوا حَقِيقَةً مُنْتَجِينَ، مَا لَمْ يَكُنْ مُجْتَمَعُهُمْ قَدْ تَوَاطَأَ عَلَى

قِيم اجتماعيّة من ثَقَةٍ في التّعامل، والتّزام بالتّعاقد، ووجود بيئة اجتماعيّة تُتيح تدفق المعلومات وأخلاقيّات العمل والجِدِّ فيه وإتقانه. وهذا كُلُّه «رأسمال اجتماعي» يأتي من التّربية التي تُوفّر لها الأسرّة، ومن رصيد القِيم والسلوك في المُجتمع^(٣٧).

أمّا أحد أبرز الأوجاع، الذي تُعاني منه «الدُّول النّامية»، فهو ذلك النّزيف المُستمر، والخسارة المُتفاقمة، فيما عُرِف بـ«نزيف الأدمغة»، ويتمثّل في الهجرة المُتزايدة لعلّماؤها ومُهندسيها وأطبائها وتقنيّيها وفنّييها والأيدي العامِلة المُدرّبة، فتنتقل تلك العقول والمهارات إلى تربة خصبّة في دُول «العالم الغربيّ» التي وفّرت كُلّ الحوافز، وهيأت كُلّ العناصر لاستقبال تلك العقول، والاستفادة من طاقاتها، لتعمل في بيئة مُناسبة قادِرة على تطويرها وتفعيلها وإثرائها، ولتجوب آفاق «مناخ علمي» مُحفّز على الإبداع والإنجاز. وأمّا ذلك الحديث المُتكرّر عن «تنويع مصادِر الدّخل» في «الدُّول العربيّة»، وجذب الاستثمارات الأجنبيّة، فإنّ أشدّ موانع «تنويع مصادِر الدّخل»، وأكبر قوّة طارِدة لـ«الاستثمار الأجنبيّ»، هي عدم توافر البيئة القادِرة على التّعامل مع مُقتضيات «الحركة العلميّة - التقنيّة»، فلا يتوافر فيها الأعداد الكبيرة من العمالة المُدرّبة والمُهندسين الأكفّاء والباحثين المَهرة والمُجتمع المُتفاعل بإيجابيّة مع احتياجاتها ومُتطلّباتها. وهكذا نجد أنّنا نصطدمُ بعقبات مُتنوّعة تعود في جذورها إلى غياب «البنية التّحتيّة - الثقافيّة» القادِرة على التّفاعل مع «شروط العصر» وتوجّهاته العلميّة، وامتنصاص مفاهيمه وإبداعاته وأساليبه وآليّاته.

٩-٣) ثالوث في حاجة إلى تلاقح:

عندما يذكُر عبد الله عبد الدائم^(١٨) أنّ المُثَقِّفين العرب قد عجزوا عن (تحقيق الالتحام العضويّ بين عطائهم الثّقافيّ وبين مطالب المُجتمع العميقة)، فإنّ أول ما يخطر على الأذهان - في ضوء طرَحنا في هذا الكتاب - ذلك «التّحدّي الأكبر» المُنتصب أمام «المُجتمعات العربيّة»، والمُتمثّل في ثالوث «التّمية - الثّقافة - العلم»، ومن نافلة القول أنّ نذكر هنا بما أكّده عبد الله عبد الدائم بأنّ هذا لا يعني أنّ: (نُفرض على

المُثَقِّفِينَ أَلَّا يُجَاوِزُوا الثَّقَافَةَ الْمُلتَزِمَةَ بِهِمُومِ المُجْتَمَعِ، وَأَنْ يَهْمِلُوا أَلْوَانَ الثَّقَافَةِ الْمُتَنَوِّعَةِ الَّتِي تُغْذِي الإِحْسَاسَ بِالْجَمَالِ، وَتُغْنِي المَشَاعِرَ الإِنْسَانِيَّةَ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا، وَتُقَوِّمُ الخِيَالَ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الإِبْدَاعِ)، وَيُقَرِّرُ عَبْدُ اللَّهِ عَبْدُ الدَّائِمِ أَنَّهُ: (فِي وَسْعِ الثَّقَافَةِ الرَّفِيعَةِ، أَيًّا كَانَ المَوْضُوعُ الَّذِي تُعَالِجُهُ، أَنَّ تَقَدُّمَ لِلْمُجْتَمَعِ زَادًا فِكْرِيًّا وَعَاطِفِيًّا وَجَمَالِيًّا هُوَ بِحَقٍّ مِنْ أَهَمِّ مَوَاقِدِ التَّغْيِيرِ الاجْتِمَاعِيِّ)؛ وَهَذَا نَجْدُ ضَرُورَةَ أَنْ نَتَحَدَّثَ عَنْ مَا أَسَمَاهُ عَبْدُ الإِلَهِ بَلْقَازِيزِ «المُثَقِّفُ المُنْدَمِجُ» (المُثَقِّفُ العُضْوِيُّ)، وَهُوَ النَّمُودَجُ الَّذِي (يَتَحَوَّلُ رَأْسُ مَالِهِ المَعْرِفِيُّ إِلَى أَدَاةٍ مِنْ أَدَوَاتِ إِنتَاجِ المَصْلَحَةِ وَصَوْنِهَا) ^(١٨).

لَقَدْ انْصَبَّ اهْتِمَامُنَا - فِي هَذَا الْكِتَابِ - عَلَى بَلُورَةِ ارْتِبَاطِ «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ» بِالْجُذُورِ الفِكْرِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ وَالتَّنْمُوِيَّةِ لـ «المُجْتَمَعَاتِ المُعَاصِرَةِ»، وَأَهْمِيَّةِ تَأْسِيسِ هَذِهِ «الثَّقَافَةِ» وَتَأْصِيلِهَا فِي هَذِهِ المُجْتَمَعَاتِ. وَلَقَدْ أَبْرَزْنَا - بِقَدْرِ مِنَ التَّفْصِيلِ فِي هَذَا الْكِتَابِ - أَنَّنَا لَوْ نَظَرْنَا إِلَى أَيِّ مِنَ المَصْطَلَحَاتِ وَالمَفَاهِيمِ المُرتَبِطَةِ بِ«الحَيَاةِ المُعَاصِرَةِ» لَوَجَدْنَا أَنَّ «الثَّقَافَةَ العِلْمِيَّةَ» تَقُومُ بِدَوْرٍ رَئِيسٍ فِي تَشْكِيلِهِ أَوْ تَحْدِيدِهِ أَوْ تَعْمِيقِهِ أَوْ بَلُورَتِهِ أَوْ تَفْعِيلِهِ أَوْ تَأْصِيلِهِ؛ فَكُلُّ «المَصْطَلَحَاتِ المُعَاصِرَةِ» مِثْلُ: «الحَدَاثَةِ» وَ«الحَضَارَةِ» وَ«العَوْلَمَةِ» وَ«مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ»، وَ«اِقْتِصَادِ المَعْرِفَةِ» وَ«التَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ» وَ«تَنَوُّعِ مَصَادِرِ الدَّخْلِ»، وَغَيْرُ ذَلِكَ كَثِيرٌ؛ كُلُّهَا تَلْتَفُّ - بِأَحْكَامٍ - حَوْلَ «مَفْهُومِ الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ»؛ لِنَتَّضِحَ أَبْعَادُ هَذِهِ المَصْطَلَحَاتِ، وَمَرَامِيهَا، وَطُرُقُ تَفْعِيلِهَا، وَسُبُلُ تَأْصِيلِهَا.

لَقَدْ حَرَصْتُ - بَيْنَ طَيَّاتِ هَذَا الْكِتَابِ - عَلَى تَسْجِيلِ مُقْتَضِيَّاتِ «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ»، وَهِيَ تَتَقَاطَعُ مَعَ كُلِّ شَرَائِحِ المُجْتَمَعِ، وَتَتَفَاعَلُ مَعَ مُؤَسَّسَاتِهِ كَافَّةً، وَتُرْسِي الأُسُسَ لِأَيِّ تَحَرُّكِ جَادٍّ نَحْوِ تَحْقِيقِ «النَّهْضَةِ المَنْشُودَةِ»؛ مِمَّا يَجْعَلُ مِنْ هَذِهِ «الثَّقَافَةِ» ضَرُورَةً لَازِمَةً فِي «الاعتباراتِ التَّنْمُوِيَّةِ»، وَرَكِيزَةً حَيَوِيَّةً فِي «المُرَاجَعَاتِ الفِكْرِيَّةِ»، وَقَضِيَّةً حَاسِمَةً فِي «التَّفَاعُلَاتِ الاجْتِمَاعِيَّةِ». وَلِذَا فَإِنَّ دَوْرَ «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ» فِي «صِنَاعَةِ المُسْتَقْبَلِ» فِي «المُجْتَمَعَاتِ العَرَبِيَّةِ» أَمْرٌ قَمِينٌ بِالتَّمَعُّنِ وَالتَّمَحِيصِ وَالتَّأْصِيلِ وَالجُهِدِ الدَّوْوَِبِ حَتَّى تَسْتَقَرَّ القَنَاعَاتُ لَدَى صَانِعِي القَرَارِ فِي مُخْتَلَفِ الهَيَّاتِ وَالمُؤَسَّسَاتِ وَالْقِطَاعَاتِ - عَلَى الصَّعِيدَيْنِ الخَاصِّ وَالْعَامِّ - بِأَنَّ القَضِيَّةَ لَيْسَتْ قَضِيَّةً اخْتِيَارِيَّةً يَسْمَحُ لَنَا الزَّمَنُ بِقَبُولِهَا

أَوْ رَفَضِهَا، وَلَكِنَّهَا فِي الْوَاقِعِ قَضِيَّةٌ مَصِيرِيَّةٌ؛ ففِي مَعْمَعَةِ التَّنَافُسِ وَالْاهْتِمَامِ الْمُتَنَامِي عَالَمِيًّا بِتَأْسِيسِ «مُجْتَمَعِ الْمَعْرِفَةِ»، وَهُوَ النَّتَاجُ الطَّبِيعِيُّ وَالْمُحَرِّكُ الْحَقِيقِيُّ لـ «تَفَاعُلِ تَنَمُّوِيٍّ» أَصِيلٍ، تُصْبِحُ الْحَاجَةُ مُلِحَّةً إِلَى إِشَاعَةِ «ثَقَافَةِ الْمَعْرِفَةِ» فِي الْمُجْتَمَعِ؛ وَفِي «الْأَلْفِيَّةِ الثَّالِثَةِ» يَنْبَغِي أَنْ نَعْتَرِفَ بِأَنَّ «ثَقَافَةَ الْمَعْرِفَةِ» هِيَ - فِي الْمَقَامِ الْأَوَّلِ - «ثَقَافَةُ الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَةِ».

٩-٣-١) نَحْوُ «التَّخْصِيبِ الْفِكْرِيِّ» :

مِنَ الْمُهْمِ أَنْ تُدْرِكَ «الْمُجْتَمَعَاتُ الْعَرَبِيَّةُ» أَنَّ «الْإِبْدَاعَ الْعِلْمِيَّ» لَيْسَ وَمَضَّةَ إلهَامٍ اصْطَدَمَتْ بِالْعَقْلِ فِي «وَادِي عَبْقَرٍ»، وَلَيْسَ تَدَاعِيَاتٍ تَلَاقَحَتْ فِي جُلْسَاتِ أَنْسٍ وَسَمَرٍ، وَلَيْسَ جَعَجَعَةً تَلَا طَمَتْ فِي مُزَايِدَاتٍ بَيْنَ الْبَشَرِ، وَلَكِنَّهُ أَمْرٌ يَخْتَنِقُ فِي مِثْلِ تِلْكَ الْأَجْوَاءِ وَيَذْبُلُ، وَلَا يَنْمُو وَيَزْدَهَرُ إِلَّا فِي بَوْتَقَةٍ خَاصَّةٍ مِنَ الْخِيَالِ وَالْانْضِبَاطِ وَالْمُثَابَرَةِ. مِنْ هَذِهِ الطَّبِيعَةِ، ذَاتِ الْخَصَائِصِ الْفَرِيدَةِ، كَانَتْ تَحْدِيَّاتُ «الْعَمَلِ الْعِلْمِيِّ» مُخْتَلِفَةً عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَعْمَالِ وَالتَّوَجُّهَاتِ، وَكَانَ الْقَادِرُونَ عَلَيْهَا وَالْمُتَمَكِّنُونَ مِنْهَا قِلَّةً نَادِرَةً فِي الْمُجْتَمَعَاتِ، وَتَزْدَادُ أَعْدَادُهُمْ فِي «الْمُجْتَمَعَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ» الَّتِي اسْتَوْعَبَتْ تِلْكَ الطَّبِيعَةَ الْخَاصَّةَ، وَثَابَرَتْ عَلَى تَحْقِيقِ مُوَاصَفَاتِهَا، وَتَعْمِيقِ مُتَطَلِّبَاتِهَا، وَتَأْصِيلِ عَنَاصِرِهَا.

إِنَّ «الْإِبْدَاعَ الْعِلْمِيَّ» قَفْزَةٌ فِي «عَالَمِ الْمَجْهُولِ» تَسْتَنِدُ أُسَاسًا إِلَى تَرَكَمَاتِ «ثَقَافَةِ مُسَانِدَةٍ»، تَهْتَمُّ بِالتَّأْسِيسِ الْعِلْمِيِّ الصَّحِيحِ، وَتَنْمِيَةِ الْحِسِّ الْفَطِنِ، وَتَطْوِيرِ الْمُثَابَرَةِ الْمُتَوَاصِلَةِ؛ فَتُوقِظُ الْمَوَاهِبَ الْكَامِنَةَ، وَتَدْفَعُ بِالْعَمَلِ الْإِنْتَاجِيِّ، وَتَشْحَذُ طَاقَاتِ الْإِنْسَانِ وَفِكْرَهُ لِاخْتِرَاقِ عَوَالِمٍ جَدِيدَةٍ وَأَفَاقٍ رَحْبَةٍ. وَإِذَا أَخَذْنَا - عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ - مَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ آرثر كوستلر (Arthur Koestler) ^(١٠٨) اسْمَ «آلِيَّاتِ الرَّبْطِ الثَّنَائِيِّ» (Bisociative Mechanisms) الَّتِي تَنْتُجُ عَنْهَا إِبْدَاعَاتٌ وَإِنْجَازَاتٌ، فَإِنَّا نَجِدُ أَنَّ الْمَوْهُوبَ لَا يَنْطَلِقُ مِنْ فَرَاغٍ، وَلَكِنْ مَا يُقَدِّمُهُ مِنْ إِنْتَاجٍ مُتَمَيِّزٍ هُوَ نِتَاجٌ طَبِيعِيٌّ لَمَّا أُطْلِقَ عَلَيْهِ آرثر كوستلر ^(١٠٨) اسْمَ «عَمَلِيَّةِ التَّخْصِيبِ الْمُتَقَاطِعِ» (Process Of Cross - Fertilization) حَيْثُ تَتَدَاخَلُ أَنْمَاطُ فِكْرِيَّةٌ مُتَعَدِّدَةٌ، وَتَتَقَاطِعُ أَطْرُ عُِلْمِيَّةٌ مُخْتَلِفَةٌ، لِتَنْدَمِجَ فِي ذِهْنِ الْمَوْهُوبِ، وَتَتَفَاعَلَ

في كيانه، ليخلص - عبر تلك العملية - إلى أبعاد جديدة لم تكن جزءاً من الأنماط الأولية التي اعتمد عليها، وبدأ منها.

ولكن كيف تتحقق شروط عملية «التخصيب الفكري» بأنماطها المتعددة وأشكالها المختلفة؟ إن الذين يعتقدون أن بإمكانهم إعادة «اختراع العجلة»، يهدرون وقتهم وجهدهم، والذين يراهنون على بناء كيانات علمية مستندة إلى فراغ، يلهثون وراء سراب في صحراء قاحلة؛ فالتجربة الإنسانية، وطبيعة العقل البشري، تؤكدان ضرورة وجود «الوسط الملائم»؛ لكي تستقر عملية «التخصيب الفكري» في النسيج العام للبيئة، وتندفع - بعنفوان تلقائي - في مجتمعات قابلة للتفاعل معها، والانصهار في بوتقتها؛ ومن الواضح أنه في زمن «العلوم والتقنية» فإن «الوسط الملائم» هو وسط تستقر في قلبه «الثقافة العلمية» بصفاتها المرتكزا أساساً ومحوراً حيوياً.

٩-٤) نحو «نموذج عربي للتنمية»:

إن الدعوة قائمة في «المجتمعات العربية» - على مختلف الأصعدة السياسية والتعليمية والثقافية والإعلامية - لحض الأمة على استيعاب عناصر «الحركة العلمية - التقنية - المعلوماتية»، ولكنها - في نهاية المطاف - دعوة غير قادرة على أن تحدث «النقلة» المطلوبة على الصعيد الإنتاجي والعملي، بل لعلها تسهم أكثر في إحباط الأمة، وتفاقم «الفجوة»، عبر الاعتقاد بأن الإنشائيات وحدها تكفي، أو أن النواحي التنفيذية التي ترى في «العلوم والتقنية» مجرد أدوات ومعدات وتجهيزات ووسائل، كفيلة بتحقيق المهمة. ومن الواضح أن فشل «النماذج النموية» التي تم تبنيها في «المجتمعات العربية» - عبر قرنين من المحاولات المتعثرة لتحقيق «النهضة» - تقود بالضرورة إلى تكريس أهمية السعي نحو تطوير «نموذج عربي للتنمية» يكون قادراً - وفق مقولة نادر فرجاني - على أن: (يتفاعل جدلياً مع فهم التغيير المجتمعي في الوطن العربي من ناحية، ومع العمل على التغيير من ناحية أخرى) (١١).

لم تُفْلَح - عبْر قُرُونٍ - جُهودُ المُفَكِّرِينَ، وأَفْعَالُ السِّياسِيِّينَ، وصَرَخَاتُ الثَّورِيِّينَ، وكَارِيزِمَا الزُّعَمَاءِ، وَتَخْطِيطُ الاِقْتِصادِيِّينَ، وَحَمَاسِيَّاتُ الخُطَبَاءِ، وَبِلَاغَةُ الدُّعَاةِ، فِي أَحْدَاثِ تِلْكَ «النَّقْلَةِ النَّوعِيَّةِ» فِي حَيَاةِ «المُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ»، وإِخْرَاجِهَا مِنْ نَفَقِ الهَزِيمَةِ وَالتَّخَلُّفِ وَالتَّشَرُّذِ وَالفِتَنِ؛ وَهَذَا يَسْتَدْعِي - بِالضَّرُورَةِ - مُرَاجَعَةَ كُلِّ تِلْكَ المَرَاكِحِ لِاسْتِكْشَافِ «العُنْصُرِ الغَائِبِ» فِي كُلِّ تِلْكَ الطُّرُوحَاتِ وَالبَرَامِجِ وَالمَشْرُوعَاتِ. إِنَّنَا لَنَ جَهْدَ كَثِيرًا لَنَرَى أَنَّ هُنَاكَ إِخْفَاقًا ثَقَافِيًّا مُرَوِّعًا يَتَحَمَّلُ المَسْئُولِيَّةُ الأَكْبَرُ فِي كُلِّ الإِخْفَاقَاتِ المُتَكَرِّرَةِ فِي مُحَاوَلَاتِ «النَّهْضَةِ الْعَرَبِيَّةِ»، وَنَتَفَقُّ هُنَا مَعَ نَادِرِ فَرَجَانِي فِي مَا خَلَصَ إِلَيْهِ بِأَنَّ: (تَطْوِيرَ نَمُودَجٍ عَرَبِيٍّ لِلتَّنْمِيَةِ مُهِمَّةٌ شَاقَّةٌ، طَوِيلَةٌ، وَتَرَكَمِيَّةٌ) ^(١١)، إِلَّا أَنَّ هَذَا - بِالضَّرُورَةِ - يَفْرِضُ إِرْسَاءَ مَحَاوِرَ رَئِيسِيَّةٍ، تَلْتَفُّ حَوْلَهَا هَذِهِ المُهِمَّةُ الشَّاقَّةُ، وَتَسْتَبْدُ إِلَيْهَا فِي رِحْلَتِهَا الطَّوِيلَةِ، وَتَسْتَوْعِبُ مُقْتَضِيَّاتِهَا العَمَلِيَّةَ وَمُتَطَلِّبَاتِهَا التَّرَاكَمِيَّةَ. إِنِّي أَرْعُمُ فِي هَذَا الكِتَابِ - عَبْرَ التَّحْلِيلِ وَالتَّدْقِيقِ فِي وَاقِعِ «التَّنْمِيَةِ» وَتِجَارِبِهَا، وَطَبِيعَةِ «الثَّقَافَةِ» وَتَرْكِيبَتِهَا - أَنَّ «إِشْكَالِيَّةَ التَّنْمِيَةِ»، وَإِخْفَاقَاتِ بَرَامِجِ «التَّخْطِيطِ التَّنْمَوِيِّ»، هِيَ - فِي الأَسَاسِ - مُشْكَلاتٌ ثَقَافِيَّةٌ، وَلَيْسَتْ مُشْكَلاتٍ اقْتِصَادِيَّةٍ أَوْ تَقْنِيَّةٍ؛ فَلَا يُمَكِّنُ بِحَالٍ أَنْ تَتَحَقَّقَ طُمُوحَاتُ «الإِصْلَاحِ»، وَأَهْدَافُ «التَّنْمِيَةِ»، وَتَطَلُّعَاتُ «النَّهْضَةِ»، وَأَشْوَاقُ «الرَّبِّيعِ الْعَرَبِيِّ»، دُونَ تَحَوُّلِ جِذَرِيٍّ فِي القِيَمِ، وَتَطَوُّرِ عَصْرِيٍّ فِي المَفَاهِيمِ، يَنْقُلُهَا مِنْ كَوْنِهَا مُعِيقَةً لِبَرَامِجِ الإِصْلَاحِ وَ«خُطَطِ التَّنْمِيَةِ»، إِلَى كَوْنِهَا مُسَاعِدَةً وَمُحَفِّزَةً وَدَافِعَةً إِلَى تَحْقِيقِ تِلْكَ البَرَامِجِ، وَقَطْفِ ثَمَارِ تِلْكَ الخُطَطِ.

مِنَ المَفَاهِيمِ الَّتِي أَصْبَحَتْ فِي حُكْمِ المُسَلِّمَاتِ فِي «الدِّرَاسَاتِ التَّنْمَوِيَّةِ» أَنَّ «التَّنْمِيَةَ» لَيْسَتْ ظَاهِرَةً اقْتِصَادِيَّةً صِرْفًا ^(١١)، وَأَنَّ نَجَاحَ «التَّنْمِيَةِ» لَا يُمَكِّنُ التَّعْبِيرَ عَنْهُ فَقَطْ بِالمُعَدَّلِ السَّنَوِيِّ لِنُموِّ «النَّاتِجِ القَوْمِيِّ الإِجْمَالِيِّ»، مِمَّا يَعْني، كَمَا يَرَى إِبْرَاهِيمُ العِيسَوِي ^(١١)، أَنَّ: («مَفْهُومُ التَّنْمِيَةِ الحَدِيثِ» أَوْسَعُ مِنْ أَنْ يُقَاسَ بِمُتَغَيِّرٍ وَاحِدٍ، حَتَّى إِذَا كَانَ مُتَغَيِّرًا وَاحِدًا يُشْتَقُّ مِنْ مُتَغَيِّرَاتٍ عَدِيدَةٍ، وَأَنَّ الأَمْرَ يَتَطَلَّبُ صِيَاغَةُ مَجْمُوعَةٍ مُتَكَامِلَةٍ مِنَ المُؤَشِّرَاتِ تُغَطِّي مُخْتَلَفَ أَبْعَادِ العَمَلِيَّةِ التَّنْمَوِيَّةِ)، وَيُضِيفُ لِيَقُولَ: (وَفِي تَقْدِيرِي أَنَّ الوَقْتَ مُلَائِمٌ جَدًّا لِبَدْءِ جُهدٍ مُكثَّفٍ مِنْ جَانِبِ الأَقْطَارِ الْعَرَبِيَّةِ فِي مَجَالِ صِيَاغَةِ مُؤَشِّرَاتِ

لـ«التَّمية العربيَّة»، انْطِلاقاً من فَهْم خاصٍّ لـ«التَّمية» في ظُرُوفِ الوطن العربيِّ، لا انْطِلاقاً من المفاهيم التي تَعْمَلُ الدُّولُ الرَّأسماليَّةُ المُسيطِرةُ على تَرْوِيجِها في بلاد العالمِ الثَّالثِ). وتُبَيِّنُ لنا هذه الرُّؤية أنَّ من أبرز أسبابِ «الإخفاقاتِ التَّنمويَّة» هو الفشلُ في إدراكِ حقيقةِ جوهريَّةٍ، وهي - وفق علي خليفة الكواري^(١١) - تُوجِزُ في أنَّ: («التَّمية الاقتصاديَّة - الاجتماعيَّة» الشَّاملةُ عمليَّةٌ مُجتمعيَّةٌ واعيَّةٌ ومُوجَّهةٌ لإيجادِ تحوُّلاتٍ هيكليةٍ تُؤدِّي إلى تَكوِينِ قَاعِدَةٍ وإِطْلَاقِ طاقةٍ إنتاجيَّةٍ ذاتيَّةٍ)؛ وبالتالي يكون: (النُّمو الاقتصاديُّ جُزءٌ من مُكوِّناتِ «عمليَّة التَّمية»، يَسْبِقُهُ الكثير من التَّوجُّهِ والاستِعدادِ المُجتمعيِّ والتَّحوُّلاتِ الهيكلية، ويُصاحِبُهُ توجُّهُ اجتماعيٌّ يَحْرِصُ على وجودِ علاقاتٍ تُؤكِّدُ عدالةَ توزيعِ ثمراتِ «التَّمية»، وتَرَبُّطُها عُضُوباً بعمليَّة التَّطوُّرِ الحضاريِّ).

وفي إطارِ ذلكِ «النَّمُودَجِ التَّنمويِّ» المنشودِ يَنْبَغِي الاهتمامُ - على مُستوى قوميٍّ - بتأسيسِ كياناتٍ - بجميع أنماطِها واهتماماتها - مُتفاعِلَةٍ مع «الحركة العلميَّة»، ومُهمِّمةٍ بـ«التَّوعية العلميَّة»، ولا يُمكنُ أنْ نُهْمَلَ هنا الأدوارَ الأهليَّةَ والمدنيَّةَ والخيريَّةَ والرَّبَّحيَّةَ في هذا المجال، كما يجب أنْ نُقرَّ بأنَّه إذا كانت رَغْبَةُ «القِطَاعِ الخاصِّ» في «توطِينِ التَّقنية» وتَطوِيرِ المهاراتِ الوطنيَّةِ رَغْبَةً صادِقةً، فإنَّ هذا يَتطلَّبُ الإِسْهامَ الجادَّ والمُتواصلَ في تأسيسِ «البِنْيَةِ التَّحتيَّة - الثَّقافيَّة» القادرةِ على احتِضانِ قَاعِدَةٍ واسِعَةٍ من المُواطنين، والدَّفْعِ بهم إلى مجالاتِ التَّقنية والإنتاجية والتَّدريب.

بطبيعة الحال، لا يَجُوزُ النَّظَرُ إلى «عمليَّات التَّمية» - في مُختلف أشكالِها ومَسَارَاتِها - على أنَّها عمليَّاتٌ مُجرَّاةٌ؛ فكلُّ الجوانِبِ التَّطبيقيَّةِ والتَّخْطِيطيَّةِ والثَّقافيَّةِ والاجتماعيَّةِ والسِّيَاسيَّةِ والاقتصاديَّةِ مُتداخِلَةٌ ومُترابِطةٌ ومُتكامِلَةٌ، وهذا ما يُؤكِّدُه يوسف صايغ بقوله إنَّ: («عمليَّة التَّمية» تَتطلَّبُ تدخُّلَ عددٍ من العوامِلِ الاقتصاديَّةِ والتَّكنولوجيَّةِ والاجتماعيَّةِ والثَّقافيَّةِ والسِّيَاسيَّةِ ضَمَّنَ آليَّةٍ مُعَقَّدةٍ)^(١١)؛ إلَّا أنَّ «العاملَ الثَّقافيَّ» - كما يتَّضحُ من فُصولِ هذا الكتاب - يَبْقَى صاحِبَ التأثيرِ الأقوى، والأكثرِ فاعليَّةً، لِقُدْرَتِهِ على الانْسِيَابِ إلى دَاخِلِ كُلِّ تلكِ المَنظُومَاتِ، ودَعْمِهِ لها، وتَخْصِيْبِهِ لتفاعُلاتِها. ولذا فإنَّ «المُؤشَّراتِ الثَّقافيَّة» يجبُ أنْ تَأْخُذَ مَوْقِعَها المِحْوريَّ في «مَنظُومَةِ

التَّمنية»، وعلى رأس هذه المؤشَّراتِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ «مُؤشِّرُ الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّة»؛ فـ«الثَّقَافَةُ العِلْمِيَّة» - في نهاية المطاف - هي القَادِرَةُ على «عَقْلَنَةِ الثَّقَافَةِ العَرَبِيَّة»، وإخْرَاجَهَا مِنْ نَفَقِ الكَلَامِيَّاتِ وَالْإِنْشَائِيَّاتِ وَعَوَالِمِ التَّنْظِيرِ، إِلَى وَاقِعِ التَّنْفِيزِ، وَدِرَاسَةِ التَّفَاصِيلِ، وَوَضْعِ المعَاييرِ الْإِنْتَاجِيَّةِ، وَتَقْوِيمِ النُّتَاجِ، وَتَحْلِيلِ المؤشَّراتِ الْعَمَلِيَّةِ، وَإِرْسَاءِ أَصُولِ «التَّفَكِيرِ الْعِلْمِيِّ».

يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَوَقَّفَ هُنَا أَمَامَ تِلْكَ «الْإِشْكَالِيَّة» الَّتِي يُطْلَقُ عَلَيْهَا عَلِي أَوْلَمِيل^(٢٧) اسْمَ «الزَّمَنُ الْإِصْلَاحِي» لِتَزِيدَ مِنْ مَوَاجِعِنَا عِنْدَمَا يَقُولُ: (إِنَّ مُشْكِلَ الدُّولِ النَّامِيَّةِ هُوَ «الزَّمَنُ الْإِصْلَاحِي» وَكَيْفَ يُمَكِّنُ اخْتِرَالَهُ، أَيْ كَيْفَ يُمَكِّنُ تَدَارُكُ الْهُوَّةِ الَّتِي تَفْصِلُهَا عَنِ الْعَالَمِ الْمُتَقَدِّمِ؟، وَالْحَالُ أَنَّ هَذَا الْآخِرَ تَطَوَّرَتْ مُجْتَمَعَاتُهُ بِحَرَكَةٍ ذَاتِيَّةٍ وَفِي زَمَانٍ غَيْرِ مَضْغُوطٍ، وَلَمْ يَكُنْ أَمَامَهَا مُجْتَمَعَاتٌ جِدُّ مُتَقَدِّمَةٌ تَفْصِلُهَا عَنْهَا هُوَّةٌ تَارِيخِيَّةٌ عَمِيقَةٌ تَسْتَعْجِلُ اللَّحَاقَ بِهَا فِي زَمَنِ مُخْتَزَلٍ). وَأَمَّا السُّؤَالُ الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَى هَذِهِ «الْإِشْكَالِيَّة»، فَإِنَّ أَوْلَمِيلَ يَطْرَحُهُ عَلَى النِّحْوِ التَّالِي: (كَيْفَ يَكُونُ «الزَّمَنُ الْإِصْلَاحِي» تَرَكَمِيًّا عَلَى مُسْتَوِيَاتٍ مُتَكَامِلَةٍ وَمُتَدَاِمَجَةٍ: تَرَكَمُ اقْتِصَادِيٍّ يَدْمُجُ قَاعِدَةَ اجْتِمَاعِيَّةٍ وَاسِعَةً، وَتَرَكَمُ مَعْرِفِيٍّ لَاسْتِيعَابِ الْمَعْرِفَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَتَرَكَمُ دِيمُوقْرَاطِيٍّ تُصْبِحُ فِيهِ الدِّيمُوقْرَاطِيَّةُ كَثْقَافَةً وَآلِيَّاتٍ وَمُؤَسَّسَاتٍ رَاسِخَةً فِي الْعَقْلِيَّةِ وَالْمُمَارَسَةِ رُسُوخًا لَا رَجْعَةَ فِيهِ؟ تِلْكَ هِيَ الْمَسْأَلَةُ).

أَمَّا تِلْكَ الْقَضِيَّةُ - الَّتِي يَرَى أَوْلَمِيلُ أَنَّهَا «الْمَسْأَلَةُ الْأَسَاسُ» -، فَإِنَّ أَنْجَعَ الطَّرِيقَ إِلَى حَلِّهَا وَتَفْكِكِهَا وَدَمْجِهَا وَإِحْدَاثِ تَرَكَمَاتِهَا، فَيَكْمُنُ - كَمَا وَجَدْنَا فِي ثَنَايَا هَذَا الْكِتَابِ - فِي «ثَقَافَةِ تَنْمُوِيَّةٍ» تَتَمَثَّلُ الطَّبِيعَةُ الدِّينَامِيكِيَّةُ وَالْإِنْتَاجِيَّةُ لـ«حَرَكَةِ الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّة». وَأَمَّا «قَضِيَّةُ الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ» فَهِيَ نِتَاجُ طَبِيعِيٍّ لِمُنْظَمَاتِ «الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ» الْمُطَالِبَةِ بِحُقُوقِهَا وَمُشَارَكَتِهَا، وَالْفَارِضَةِ وَجُودَهَا عَلَى «التَّرْكِيبَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ» عَبْرَ فَاعِلِيَّتِهَا وَرِيَادَتِهَا فَكَمَا يَقُولُ أَوْلَمِيلُ: (تُسَاهِمُ تَنْظِيمَاتُ «الْمُجْتَمَعِ الْمَدَنِيِّ» فِي تَنْمِيَةِ الْحَرَكَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ كَمَا فِي دَمَقَرَطَةِ الْمُجْتَمَعِ)^(٢٧). وَبِالتَّأَمُّلِ الْمَوْضُوعِيِّ، نَجِدُ أَنَّ «قَضِيَّةَ الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ» تَرْتَبِطُ بِمَا تُنْتِجُهُ «الْحَرَكَةُ الْعِلْمِيَّةُ - التَّقْنِيَّةُ» مِنْ تَخْصُصَاتٍ وَتَفَرُّعَاتٍ

ومِهَنٍ وهيئاتٍ ومُنظَّماتٍ - حَامِلَةٌ معها ثقافتها واستقلاليتها وشُرُوطها وإفرازاتها وضُغُوطها -؛ لتتفاعل «قضية الديمقراطية» وتتبلور داخل «الدولة الحديثة».

٩-٤-١) «مُجْتَمَعُ الْمَعْرِفَةِ» وَ«قُضِيَّةُ التَّرْجَمَةِ»:

في «النموذج العربي للتنمية»، يجب أن تحتل قضية «العلوم والتقنية» الأولوية في التفاعلات السياسية والثقافية والمجتمعية؛ لتؤسس - بطبيعتها وبمكوناتها - اقتصاداً حيوياً، وأمناً وطنياً، وقُدرةً على «التفاعل الإيجابي» مع هجمة «العولمة» وتشكيلاتها المختلفة. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية «اللغة»، ودورها الحاسم، في تعميق «الهوية الثقافية»، وتأصيل «الحركة العلمية - التقنية» في «التفاعلات المجتمعية» على مختلف المستويات، فكما يقول محيي الدين صابر: (اللغة هي المدخل المشروع إلى الحضارة المعاصرة التي بابها العلم والمعرفة. ولتحقيق ذلك، فإن اللغة العربية يجب أن تكون لغة علم عربية، وأن الطريق إلى هذا هو تحديثها، ودعم طاقاتها التعبيرية، للاستجابة لمطالبات العصر، في إطار تعريب مقومات الحضارة المعاصرة ومظاهرها بتعظيم القدرة العربية الاجتماعية)^(١٨).

لقد حرصنا - في الفصل الثامن - على تأصيل موقع «اللغة» في «الحراك العلمي - التنموي» وتعزيزه، وتحديثنا - ببعض الإسهاب - عن «الشروط اللغوي» لقيام «مجتمع المعرفة»، وإذا كان الاستشهاد بأقوال المثقفين العرب، لدعم قضية «الترجمة والتعريب»، أمراً قد يراه بعضهم مجروحاً، فلعله من المناسب الاستشهاد بهيئة عالمية محايدة، وهي «منظمة اليونسكو» حيث أكد تقريرها العالمي^(١٩) - الصادر في عام ٢٠٠٥م - أن «مجتمعات المعرفة» هي تلك المجتمعات التي (ترتكز على إدماج ومشاركة العدد الأكبر)، وبالتالي ينبغي ليس فقط (تأمين نفاذ شامل للمعلومات، بل أيضاً مشاركة الجميع في «مجتمعات المعرفة»); وهذا يفرض على «مجتمع المعرفة» أن يكون متمكناً من التفاعل بـ «اللغة الأم» مع جوانب المعرفة المختلفة ليتمكن من (التكيف من وجهة نظر تقنية وإدراكية وثقافية مع حاجات مستخدميها الفعليين والمحليين).

لقد تنادى بعضهم، في ظلّ هَجْمَةِ عَوْلَمِيَّةٍ ضَارِيَةٍ، إلى أنّ الطّريق الأسرع نحو «العِلْم والتّقنية» هو عبْر «تدريس العلوم الأساسيّة والتّطبيقيّة» بلُغَاتٍ أجنبيّة، ورأى آخرون أنّ مدارس تتأصّل فيها الهُويّاتُ الأجنبيّة عبْر التدريس بلُغَاتِهَا هي المدخلُ الفعّالُ إلى «مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ»، وما ذرّوا - عفا الله عنهم - أنّ ذلك هو الطّريقُ الأكيدُ لاندثارِ الاثْنَيْنِ معاً: «المُجْتَمَعُ» بما يُمثّله من هُويّةٍ وتُراثٍ وتَمَاسُكٍ، و«المَعْرِفَةُ» بما تُمثّله من تفكيرٍ واستيعابٍ وعُلُومٍ، وهذا ما يُعزّزه «تقريرُ مُنظّمة اليونسكو» في أكثر من مقامٍ، مُؤكّداً أهميّة العناية باللُّغَاتِ الأُصْلِيَّةِ للسُّكَّانِ ودمجها في «الحركة المَعْرِفيّة»، ومُحذّراً من مَغْبَةِ إهمالها؛ لأنّ اللُّغَاتِ الأُصْلِيَّةِ هي: (أدواتُ مَعْرِفيّة، ونواقلُ ثقافيّة، وبيئةٌ تكوينيّةٌ لـ«مُجْتَمَعَاتِ المَعْرِفَةِ»)^(٨٣). من المُهمّ الإشارة هنا إلى أنّ «تقرير مُنظّمة اليونسكو»^(٨٣) يهتمُّ بضرورة إحياء اللُّغَاتِ المُهدّدة بالانقراض، ولُغَاتِ الأقليّات وكثيرٍ منها لُغَاتٌ مَحْكِيّةٌ (ليست مَكْتُوبَةٌ)، ويرى أهميّة تفعيلها وحمايتها من الذّوبانِ في طُوفانِ «اللُّغَاتِ النّاقلةِ للمَعْرِفَةِ»، ويؤكدُ دورها الحيويّ في تأسيسِ «مُجْتَمَعَاتِ المَعْرِفَةِ» وتحقيقِ أغراضها لكي لا يكون هناك (مُسْتَبْعَدُونَ في «مُجْتَمَعَاتِ المَعْرِفَةِ»)^(٨٣). فإذا كان هذا هو الحالُ مع لُغَاتِ مُهدّدة، أو مُوشِكةٍ على الانقراض، فما الموقِفُ السّديدُ إزاء «اللّغة العربيّة»، وهي لُغةٌ تحتلُ الموقِعَ السّادسَ في «الأمم المتّحدة»، وهي «اللّغة الأمُّ» لما يربو على ثلاثمائة مليون نسمةٍ يقطنون في منطِقَةٍ واسعةٍ من أهمّ مناطق العالم، ولهذه اللّغة جذورها التاريخيّة والدينيّة والوجدانيّة والفكريّة والاجتماعيّة، وتُعتَبَرُ رمزاً لما يفوق المليار من المُسلمين، وهي مدخلُهم لعلوم دينهم، والتّفقّه في عقيدتهم؟.

في إطار كلّ تلك التّحدّيات - للتّعامل مع «إشكاليّة التّمية» -، يبدو أنّه قد حان الوقتُ لأنّ يَنْتَقِلَ زِمَامُ المُبادراتِ الإعلاميّة والثقافيّة والمُجتمعيّة، وإدارة «التّمية» وتخطيطها، إلى أيدي القادرين على فهمِ «شُرُوطِ التّمية» ومُقْتَضِيّاتها، واستيعابِ «معاني النّهضة» ومُنْطَلِقَاتِهَا، في إطارٍ من «التّوافقِ التّتمويّ» بين «الخُصُوصيّة» و«العولمة»، وإدراكٍ عميقٍ لأهميّة «الفعلِ التّغييريّ» لـ«الثّقافة العِلْميّة» على مُختلف الأصعدة عبْر غرسِ «الفكرِ العِلْميّ» في منْهَجِيّتها، واستيعابِ حقائقِ «العصر» في برامجها وفعاليّاتها. لقد

أوضحنا - في سياق هذا الكتاب - أن «مجتمع المعرفة» ليس «مجتمعاً نخبياً» تمتلئ فيه «النخبة» أدوات العصر وطرق التعامل معه، وتخطبه بلغته المهيمنة العالمية - أيًا كانت -، ولكنه «مجتمع شامل» قادر على أن يتفاعل - بلغته وثقافته وهويته - مع معطيات «العصر»، ومستجدات «المعرفة»، بحيث تشارك جميع الشرائح، ومختلف الفئات، في استيعاب «المعرفة» وإنتاجها. إن هذه الحقيقة تفتح على فضاءات واسعة قارعة الجرس - بقوة وعنفوان - أمام وسائل الإعلام، ورجال التعليم، وأكاديميي البحوث، وأطراف «المجتمع المدني»، وقطاعات الخدمات والتدريب والإنتاج؛ ليتولى كل طرف مسؤوليته لتوليد «الإرادة الجماعية» الواعية القادرة على قطع الأشواط العملية على طريق «مجتمع المعرفة»؛ وهذا ما يؤكد «تقرير منظمة اليونسكو»، حيث يقول: (لن يكون بناء «مجتمعات المعرفة» عملية مستدامة إلا إذا سمحت الابتكارات التكنولوجية بتجديد ما دعاه بول ريكور - عن حق - بـ «معجزة الترجمة» التي تشهد على القدرة التي سيتمتع بها دائماً الإنسان على خلق معنى مشترك من الاختلافات، فـ «الترجمة» باعتبارها توفق بين الكلّي والمتنوع، تسمح بصوغ أفكار مشتركة، تحافظ على تنوع كل فرد وتثريه) ^(٨٢). ولا بد - في هذا السياق - أن نسجل أن «تقرير منظمة اليونسكو» يعزز - في أكثر من مقام - دور «الترجمة» الجوهرية في حياة «المجتمعات المعاصرة»، فيؤكد أن: («الترجمة» هي الوسيط بامتياز بين التنوع الثقافي وعالمية المعرفة، وبهذا المعنى فإن الخط الأساس هو أنه لا توجد لغة كونية، ولكن فقط مبادلات بين الموروثات الثقافية والروحية في البحث عن لغة مشتركة، ومن هذا المنطلق، فإن «مجتمعات المعرفة» ينبغي أن تكون «مجتمعات الترجمة») ^(٨٢).

كل ما سبق يجعل من قضية «تغريب العلوم» ومشروعات «الترجمة والنشر العلمي» أساساً حتمياً في «النموذج العربي للتنمية»؛ وأما في سياق الواقع العربي اليوم وما يشهده من تراجع وانتهاكات وإحباطات، فإننا نستطيع أن نقول إنه إذا كان بول ريكور ^(٨٢) قد قصد بـ «معجزة الترجمة» ما يولد من رحمها من منجزات وقفزات، فإن ذلك الوصف في واقعنا العربي اليوم يعني أن «ولادة الترجمة» ستكون هي - في حد ذاتها - «المعجزة»!

٩-٤-٢) رَجْعُ الصِّدْي:

لقد وجدنا - في سياق هذا الكتاب - كيف يَعْبُرُ الْمُثَقَّفُونَ والمُفَكِّرُونَ العرب بِخُيُولِهِمْ، الإنشائيَّ منها والتَّأْمُليَّ والوَعْظيَّ، على مِسَاحَاتٍ شَاسِعَةٍ مِنَ المَخَاضِ الفِكْرِيِّ في مُحَاوَلَاتٍ تَسْتَنَسِخُ نَفْسَهَا وَتَجْتَرُّ إِخْفَاقَاتِهَا لِمَعْرِفَةِ أَصْلِ البَلَاءِ في «مُشْكَلاتِ النَّهْضَةِ»، ولتَشْخِصِ كُنْهِ «إِشْكَالِيَّةِ التَّنْمِيَةِ»، وَلَكِنَّ الحِوَارَ - في نِهَايةِ المِطَافِ - يَبْقَى وَكَأَنَّهُ «حِوَارُ طُرْشَانٍ»، وَتَبْقَى قِضِيَّةُ «الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَةِ»، وَهِيَ القِضِيَّةُ الأَسَاسُ الَّتِي تَقَعُ فِي قَلْبِ «التَّنْمِيَةِ»، بَعِيدَةٌ عَنِ التَّفْعِيلِ عَلَى أَرْضِ الوَاقِعِ وَالبُلُورَةِ فِي خُطْطِ عَمَلٍ جَادَّةٍ، وَذَلِكَ بَرُغْمَ مَا تَتَمَتَّعُ بِهِ مِنْ إِشَارَاتٍ وَإِشَادَاتٍ فِي الخِطَابِ العَامِّ وَالجُلُوسَاتِ الخَاصَّةِ وَالمُؤَلَّفَاتِ وَالدِّرَاسَاتِ. وَلَا شَكَّ أَنَّ تَحْدِيدَ الأُسُسِ والخَلْفِيَّاتِ وَالمُنْطَلِقَاتِ المُرْتَبِطَةِ بِأَيِّ قِضِيَّةٍ هُوَ أَمْرٌ لَازِمٌ لِبُلُورَةِ الإِسْتِرَاطِيَجِيَّاتِ، وَتَحْدِيدِ الآلِيَّاتِ اللَّازِمَةِ لِلتَّعَامُلِ مَعَهَا، وَمُعَالَجَةِ إِشْكَالَاتِهَا، وَتَطْوِيرِ إِيْجَابِيَّاتِهَا؛ وَلِذَا فَإِنَّ المُوَمِّلَ أَنْ يُسَهِّمَ الطَّرْحُ فِي هَذَا الكِتَابِ فِي إِبْرَازِ أَهْمِيَّةِ إِيْلَاءِ «الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ» أَوَّلِيَّةً بَارِزَةً فِي القَرَارَاتِ السِّيَاسِيَّةِ، وَالمَسَارَاتِ الاجْتِمَاعِيَّةِ، وَالمَجَالَاتِ الإِعْلَامِيَّةِ، وَالاسْتِثْمَارَاتِ الاِقْتِصَادِيَّةِ، وَالمَشْرُوعَاتِ البَحْثِيَّةِ، وَالإِسْتِرَاطِيَجِيَّاتِ التَّعْلِيمِيَّةِ، وَالبَرَامِجِ التَّدْرِيْبِيَّةِ.

وَبَغْضِ النَّظَرِ عَنِ التَّصْنِيفَاتِ الَّتِي تَطْرَحُهَا «أَدَبِيَّاتُ التَّنْمِيَةِ»، مِثْلُ مُصْطَلَحَاتِ: «العَالَمُ الأوَّل» و«العَالَمُ الثَّالِث»، أَوْ «عَالَمُ الشَّمَالِ» و«عَالَمُ الجَنُوبِ»، إِلَّا أَنَّنَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَرَى أَنَّ الحَقَائِقَ وَاحِدَةً، وَإِنْ تَعَدَّدَتِ المُسَمِّيَّاتُ، وَأَنْ نَتَعَرَّفَ - بِسَهُولَةٍ - عَلَى تَمَازِيْزِ بَارِزَةٍ، وَاخْتِلَافَاتٍ جِذْرِيَّةٍ، وَمُفَارَقَاتٍ مُرَوِّعَةٍ، بَيْنَ وَاقِعِ «العَالَمِ العَرَبِيِّ» وَأَحْوَالِ «العَالَمِ المُتَقَدِّمِ». وَلَنْ أَتَوَقَّفَ مَلِيًّا أَمَامَ الاسْتِقْرَارِ السِّيَاسِيِّ، وَالاَزْدِهَارِ الاِقْتِصَادِيِّ، وَالنُّفُوذِ العَالَمِيِّ، وَالإِبْدَاعَاتِ الفِكْرِيَّةِ، وَالتَّفَاعُلَاتِ التَّرَاكُمِيَّةِ، الَّتِي تُمَيِّزُ «العَالَمَ المُتَقَدِّمَ» إِذَا مَا نُسَاهِدُهُ فِي «العَالَمِ العَرَبِيِّ» مِنْ اضْطِرَابَاتٍ سِيَاسِيَّةٍ، وَقِلَاقِلِ اجْتِمَاعِيَّةٍ، وَمُشْكَلاتٍ اِقْتِصَادِيَّةٍ، وَإِخْفَاقَاتٍ تَنْمُوِيَّةٍ؛ فَتِلْكَ فُرُوقٌ جَوْهَرِيَّةٌ، إِلَّا أَنَّهَا «نَتَائِجٌ» وَلَيْسَتْ «أَسْبَابًا»؛ فَهِيَ نَتَائِجٌ حَتْمِيَّةٌ لِمَسَارَاتٍ مُتَنَاقِضَةٍ، حَيْثُ أَخَذَتْ «المُجْتَمَعَاتُ العَرَبِيَّةُ» بِالشَّقِّ الأَسْهَلِ،

وَتَرَكْتُ الشَّقَّ الْأَصْعَبَ، فتملّكها الشَّغْفُ بِالْمَظَاهِرِ، والاهْتِمَامُ بِالسَّفَاسِفِ، والتَّكَالُبُ عَلَى الاسْتِهْلَاكِ، وإِهْمَالُ طَبِيعَةِ التَّحْدِيَّاتِ، وإِغْفَالُ «رُوحِ الْعَصْرِ».

إِنَّ مُعْظَمَ التَّجَلِّيَّاتِ الْعَصْرِيَّةِ فِي «العَالَمِ الْعَرَبِيِّ» هِيَ مُجَرَّدُ اسْتِعْرَاضٍ وَاسْتِهْلَاكِ وَتَفَاخُرٍ؛ فالأفكارُ يتباهى بها المثقفون بعد نقلها حَرْفِيًّا مِنْ مَصَادِرِهَا الْأَجْنِبِيَّةِ، أَوْ بَعْدَ أَنْ يُضِيفُوا إِلَيْهَا بُهَارَاتٍ بَيْئِيَّةٍ وَنَكَهَاتٍ تَرَاثِيَّةٍ وَلَمَسَاتٍ هَامِشِيَّةٍ، ثُمَّ بَعْدَ كُلِّ ذَلِكَ الْجُهْدِ الْمَمْسُوحِ لَا تَجِدُ لَهَا عَلَى أَرْضِ الْوَاقِعِ تَطْبِيقًا وَلَا نَفْعًا، وَكُلُّ مَا يَنْتُجُ عَنْهَا هُوَ صِرَاعٌ فَوْضُوِّيٌّ، وَجَدَلٌ عَقِيمٌ، وَ«حِوَارُ طُرُشَانٍ» حَوْلَ شِعَارَاتٍ لَا تُسَمِّنُ وَلَا تُغْنِي مِنْ جُوعٍ، وَكُلُّ غَايَتِهَا هُوَ أَنْ تَمْنَحَ الْمُثَقِّفِينَ شُعُورًا زَائِفًا بِالزَّهْوِ وَالْأَهَمِّيَّةِ وَالْأُسْتَاذِيَّةِ وَالرِّيَادَةِ. أَمَّا «الْعُلُومُ الْحَدِيثَةُ» الَّتِي تَسْتَنْدُ إِلَيْهَا حَضَارَةُ الْعَصْرِ، وَتَنْطَلِقُ مِنْهَا مَقَوِّمَاتُ الْحَيَاةِ الْمُعَاصِرَةِ، فَهِيَ - فِي «العَالَمِ الْعَرَبِيِّ» - مُجَرَّدُ عُلُومٍ لِلتَّلْقِينِ، وَحَشْوِ الْأَدْمِغَةِ، وَتَوْزِيعِ الشَّهَادَاتِ، وَتَخْرِيجِ الْخَرِيجِينَ الَّذِينَ يَتَوَلَّى كَثِيرٌ مِنْهُمْ إِعَادَةُ «الدَّوْرَةِ التَّقْلِيدِيَّةِ» مِنْ جَدِيدٍ؛ وَهَكَذَا تَتَحَوَّلُ عُلُومُ «التَّجْرِبِ وَالتَّطْوِيرِ وَالْإِنْتِاجِ» إِلَى عُلُومِ «نَظَرِيَّاتٍ وَكَلَامِيَّاتٍ»، تَعْتَمِدُ عَلَى الْحَشْوِ وَالْاسْتِظْهَارِ بَدَلًا مِنْ الْمُمَارَسَةِ الْإِنْتَاجِيَّةِ الْفَاعِلَةِ، وَالْفَهْمِ التَّحْلِيلِيِّ الدَّقِيقِ. وَأَمَّا «قِصَّةُ الصَّنَاعَةِ وَالتَّقْنِيَّةِ» فِي «العَالَمِ الثَّلَاثِ»، فَهِيَ تَنْحَصِرُ - مَعَ تَنَوُّعٍ فِي الْكَيْفِ وَتَفَاوُتٍ فِي الْكَمِّ - فِي مَجَالَاتِ التَّجْمِيعِ وَالتَّوْرِيدِ وَالتَّوْزِيعِ وَالْاسْتِهْلَاكِ، وَهِيَ تَنْتَهِي دَائِمًا بِإِكْدَاسٍ مِنَ النَّفَايَاتِ، وَمُسْتَوْدَعَاتٍ مِنَ الْأَجْهَزَةِ وَالْمُعِدَّاتِ الَّتِي تَنْتَهِي آجَالُهَا سَرِيعًا لِتَبْدَأَ الدَّوْرَةَ - مَرَّةً أُخْرَى - فِي اسْتِجْدَاءِ الْجَدِيدِ وَالْمُتَطَوِّرِ. وَأَمَّا عَنْ أُسْطُورَةِ «الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ» فِي «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ»، فَحَدَّثَ وَلَا حَرَجَ، وَهِيَ حَالَةٌ جَدِيرَةٌ بِالتَّمَعُّنِ وَالتَّدْقِيقِ، وَلَا بُدَّ لَنَا مِنْهَا مِنْ وَقْفَةٍ خَاصَّةٍ.

٩-٤-٣) أُسْطُورَةُ «الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ» فِي الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ:

فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَتَعَامَلُ فِيهِ «العَالَمُ الْأَوَّلُ» مَعَ قَضَايَا «الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ» عَلَى أَنَّهَا حِرْصٌ نَزِيهٌ عَلَى «الْمَعْرِفَةِ»، وَجُهْدٌ جَمَاعِيٌّ تَرَكَمِيٌّ، وَوَسِيلَةٌ جَادَّةٌ لـ «التَّنْمِيَةِ»، وَتَوْظِيفٌ مَوْضُوعِيٌّ لِلْمَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ وَالْبَشَرِيَّةِ، فَإِنَّ «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ» وَجَدَتْ فِي «الْبَحْثِ

العِلْمِيَّ ضَالَّتْهَا لِحْدَمَةِ أَغْرَاضِ «التَّرقِيَةِ العِلْمِيَّةِ» فِي الجَامِعَاتِ، وَتَعْمِيقِ النَّزْعَةِ الفَرْدِيَّةِ، وَزِيَادَةِ صَفَحَاتِ «السَّيْرِ الذَّاتِيَّةِ»؛ فَكَثُرَتْ «الكراسي العِلْمِيَّةِ»، وَتَعَدَّدَتِ المُسَمِّيَّاتُ، وَشَحَّتِ «المدارسُ الفِكْرِيَّةُ» - أَوْ انْعَدَمَتْ -، وَتَقَلَّصَ «البَحْثُ التَّنْمُوِيُّ» الجَادُّ - أَوْ انْقَرَضَ - . وَأَمَّا أَبْرَزُ الشَّكَاوَى فِي «دِرَاسَاتِ التَّنْمِيَةِ» فِي «العَالَمِ العَرَبِيِّ» فَهُوَ شُحُّ المَوَارِدِ المُخَصَّصَةِ لـ «البَحْثِ العِلْمِيِّ» مُقَارَنَةً بِمَا هُوَ مُتَاحٌ فِي «العَالَمِ الغَرْبِيِّ»، وَلَكِنْ «قِصَّةُ البَحْثِ العِلْمِيِّ» أَكْثَرُ تَعْقِيداً مِنْ تِلْكَ الصُّورَةِ المُبَسَّطَةِ الَّتِي تُعْطِي الانْطِبَاعَ بِأَنَّ المُشْكِلَةَ مَالِيَّةٌ بَحْتَةً، وَأَنَّهُ بِمُجَرَّدِ التَّغَلُّبِ عَلَيْهَا سَيَنْطَلِقُ المُجْتَمَعُ إِلَى آفَاقِ «التَّنْمِيَةِ وَالبَحْثِ وَالتَّطْوِيرِ»؛ فَحَقِيقَةُ الأَمْرِ أَنَّ لـ «البَحْثِ العِلْمِيِّ» تَشَابُكَاتٍ عَمِيقَةً وَتَدَاخُلَاتٍ جِذْرِيَّةً مَعَ الأطْرِ الإِدَارِيَّةِ وَالاِجْتِمَاعِيَّةِ وَالتَّعْلِيمِيَّةِ وَالإِعْلَامِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَالتَّدْرِيْبِيَّةِ مِمَّا يَجْعَلُ التَّعَامُلَ مَعَهُ فِي حَاجَةٍ إِلَى تَمَحِيصٍ دَقِيقٍ وَرَبْطٍ وَاقِعِيٍّ مَعَ غَيْرِهِ مِنَ العَنَاصِرِ الجَوْهَرِيَّةِ فِي «إِشْكَالِيَّةِ التَّنْمِيَةِ». إِنَّنِي أَرْعُمُ - دُونَ تَرَدُّدٍ - أَنَّ مِنْ حُسْنِ الحِظِّ أَنَّ الإِنْفَاقَ عَلَى «البَحْثِ العِلْمِيِّ» لَمْ يَكُنْ أَكْثَرَ مِمَّا هُوَ عَلَيْهِ الآنَ؛ لِأَنَّ «البَحْثَ العِلْمِيَّ» يُصْبِحُ تَرْفَافاً وَاهِدَاراً للمَوَارِدِ عِنْدَمَا تَغِيْبُ «الإِسْتِرَاطِيْجِيَّةُ» الوَاضِحَةُ، وَالأَهْدَافُ المُحَدَّدَةُ، وَالأَوَلِيَّاتُ الوَطَنِيَّةُ، وَالمَعَايِيرُ المُنْضَبِطَةُ، وَالثَّقَافَةُ القَادِرَةُ عَلَى اسْتِيعَابِ شُرُوطِهِ، وَالإِذَارَةُ المَاهِرَةُ المُتَمَكِّنَةُ مِنْ رَبْطِ مُخْتَلَفِ العَنَاصِرِ وَتَوْظِيفِهَا - بِكِفَاءَةٍ - فِي خِدْمَةِ «القَضِيَّةِ التَّنْمُوِيَّةِ»؛ فَحَقِيقَةُ الأَمْرِ أَنَّ الإِنْفَاقَ لَيْسَ هَدَافاً فِي حَدِّ ذَاتِهِ، وَلَكِنَّ المَطْلُوبَ هُوَ تَحْقِيقُ الأَهْدَافِ وَبُلُوغُ المَقَاصِدِ، كَمَا أَنَّ مِنَ الضَّرُورِي أَنْ تَتَوَافَرَ لِلْمُؤَسَّسَاتِ البَحْثِيَّةِ القُدْرَةُ عَلَى إِدَارَةِ مُخَصَّصَاتِهَا بِكِفَاءَةٍ وَفَاعِلِيَّةٍ.

عِنْدَمَا تَتَشَتَّتُ الجُھُودُ البَحْثِيَّةُ، وَتَتَمَحَوَّرُ الأَهْتِمَامَاتُ حَوْلَ بُحُوثِ «التَّرقِيَةِ العِلْمِيَّةِ»، وَتَتَسَابَقُ الجَامِعَاتُ - أَوْ مُعْظَمُهَا - نَحْوَ الوَهْجِ الإِعْلَامِيِّ؛ وَعِنْدَمَا تَتَكَدَّسُ الأَجْهَرَةُ وَالمُعِدَّاتُ فِي مَعَامِلٍ تَفْتَقِرُ إِلَى الخِبَرَاتِ الحَقِيقِيَّةِ وَالكَوَادِرِ المُسَانِدَةِ القَادِرَةِ عَلَى الصِّيَانَةِ وَالتَّشْغِيلِ وَالتَّطْوِيرِ؛ وَعِنْدَمَا تَنْتَجِعُ الأنْظَارُ إِلَى الشَّكْلِيَّاتِ الدَّعَائِيَّةِ وَالمَظَاهِرِ المُزَيَّفَةِ بَعِيداً عَنِ الفَاعِلِيَّةِ المُنْتَجَةِ وَالجَوْهَرِ العِلْمِيِّ، فَإِنَّ أَيَّ مَبْلَغٍ مَرْصُودٍ لَنْ يَصُبَّ فِي خِدْمَةِ «الأَغْرَاضِ التَّنْمُوِيَّةِ». قَدْ تَكَثَّرَ البُحُوثُ المَنْشُورَةُ، وَتَتَمَدَّدُ السَّيْرُ الذَّاتِيَّةُ، وَلَكِنْ انْعِكَاسَاتُهَا الحَقِيقِيَّةُ عَلَى العَمَلِيَّةِ الإِنْتَاجِيَّةِ، وَالتَّعْلِيمِ النَّافِعِ، وَالاِزْدِهَارِ الاِقْتِصَادِيِّ،

والإضافة المعرفية، تظل محدودة وقاصرة إزاء حجم الإنفاق الفعلي والبهرجة الإعلامية الصاخبة. إن من بدهيات «الاقتصاد» - على المستوى الفردي والجماعي - أن «كفاءة الأداء» ليست مرتبطة بـ «حجم الإنفاق»، فمن الضروري النظر إلى اعتبارات أخرى يكون بعضها أكثر أهمية من الدرهم والدينار، بل في حالات كثيرة يكون العكس صحيحاً، حيث تُغري وفرة المال بالتوسع دون طائل.

إننا نخطئ كثيراً إذا سمحنا لخيال الشعراء أن يداعبنا؛ فنتصور أن مجموعة من الأبحاث المتفرقة والمتوالدة، مهما كان دعمها وعددها، ستقل المجتمع من موقع «المستهلك» إلى موقع «المنتج»؛ فمثل تلك التصورات تعكس سوء فهم لخصائص «الحركة العلمية - التقنية» التي تحتاج إلى «عمل جماعي» متراكم الجهود، ومُتكامِل القسمات، يصب في اتجاهات واضحة وألويات وطنية ثابتة، وتتسع أطرها وقنواتها لتتفاعل مع الخطط التعليمية، والأنشطة الابتكارية، والبرامج التدريبية، والتوجهات الثقافية، والسياسات الإعلامية، وضوابط «التنسيق الداخلي»، ومفاهيم «الإدارة العلمية»، ومشروعات «التعاون الدولي»، وغير ذلك كثير.

وأما الحقيقة الأخرى، فهي أن «البحث العلمي» ليس إلا جزءاً من «منظومة العلوم والتقنية»، ووجهاً من أوجهها الجوهرية، ولذا لا نستطيع أن نتعامل معه بمفرده بمعزل عن بقية المكونات التي تتلاقح وتتفاعل لتنتج «الحركة العلمية - التقنية» بكل معطياتها وإنجازاتها وأنطلاقاتها؛ فـ «البحث العلمي» في بيئته الصحيحة هو جزء من ثقافة قادرة على تعبئة الجهود، واستقطاب المواهب، وتفعيل «العمل الجماعي»، والتنسيق بين الإمكانيات والموارد، وتوفير البنى التحتية اللازمة لتحقيق «البيئة المناسبة» لاستيعاب مكونات «منظومة العلوم والتقنية». ومن المهم - بدايةً - أن نهتم بتحقيق الاستفادة القصوى من القوى البشرية والتجهيزات الأساس المتوافرة في مختلف الجامعات ومواقع البحث ومؤسسات التقنية والصناعة، ومن المهم - أيضاً - أن نتغلب على ما يؤدي إلى تعطيل الإمكانيات وضياع الفرص وهدر الطاقات؛ وعندما يتحقق ذلك التفعيل للآليات المتاحة لبلوغ درجة مقبولة من الإنجاز والتنسيق والإنتاجية، نستطيع ساعتها أن نطالب

بزيادة الإنفاق على «البَحْثِ العِلْمِيِّ» من مَنظُورِ إستراتيجيٍّ، وقِراءةٍ واقِعيّةٍ، ومَشْرُوعَاتٍ مُبرَمَجَةٍ - زمنيّاً وماليّاً ومكانيّاً - .

لقد قلنا إنّ ما تَبَرَّزَهُ القِراءةُ السَّريعةُ عن أوضاعٍ مُميَّزةٍ لـ «العَالَمِ الأوَّلِ» هو مُجرَّدُ أَعْرَاضٍ ونتائجٍ لأسبابٍ وإستراتيجياتٍ امتلكَت زَمَانَهَا تلكَ «المُجتمعاتُ المُتقدِّمةُ»، وهَيَّأتِ البُنَى التَّحتيَّةَ والآلياتَ العمليَّةَ لتنفيذِها وتعميقِها، بينما اهتمَّت مُجتمعاتُ «العَالَمِ الثَّالثِ» بصياغةِ المُبرراتِ، وبلورةِ المُسوَّغاتِ، وتكريسِ الشَّكلياتِ، والبَحْثِ عن «المَشَاجِبِ»؛ فالأَعذارُ دائماً مُتوافِرةٌ لكلِّ شيءٍ وأيِّ شيءٍ. وأمّا الانضباطُ في أُطرٍ منهُجِيَّةٍ واضِحَةٍ الملامحِ، والأخذُ بالأسبابِ الجوهرِيَّةِ، ورَسْمُ المَسَارِ، والصَّبْرُ على تنفيذه، والدِّقَّةُ في مُتابَعَتِهِ، والمُحاسَبَةُ على التَّقْصِيرِ، فإنَّ ذلكَ كُلُّه ليس من شِيمِ الكِرَامِ عندَ الأَمَجَادِ في «العَالَمِ الثَّالثِ»؛ وهكذا رَاحَتِ هذه المُجتمعاتُ تحوُّمَ حولِ «الحِمَى التَّنْمُويِّ» ولا تَقَعُ فيه.

وفي سياقِ البَحْثِ عن الأسبابِ الجوهرِيَّةِ التي قَادَتِ إلى ذلكَ التَّصنيفِ القائمِ بين «العَالَمِ الأوَّلِ» و«العَالَمِ الثَّالثِ»، وأَحْدَثَتِ الفُروقَ الكُبْرَى بين المُجتمعاتِ في عَالَمِنَا اليَومِ، يَنبَغِي أَنْ نَتَوَقَّفَ أمامَ مَقُولَةِ جورج سارتون، وهو يُؤرِّخُ لحِقَبٍ طويلةٍ من التَّاريخِ البَشَرِيِّ، لِيُخَلِّصَ إلى أن: (الفَرْقُ الفِكرِيُّ العَظِيمُ بين البَشَرِ ليس بسببِ الجُغرافيا أو الجَوَانِبِ العِرْقِيَّةِ، ولكن بين أولئك الذين يَفْهَمُونَ وَيُطَبِّقُونَ «الْمَنْهَجَ التَّجْرِيبيَّ»، وبين أولئك الذين لا يَفْهَمُونَهُ ولا يُطَبِّقُونَهُ)^(٩٣). أمّا قُضِيَّةُ فَهْمِ «الْمَنْهَجِ العِلْمِيِّ» وتطبيقاته فهي مَدْخَلٌ واسِعٌ تتشابكُ عنده القضايا وتتَنَوَّعُ التَّحدِّياتُ، وهو يَحْتَاجُ - في المَقامِ الأوَّلِ - إلى تَأْسيِسِ «التَّفْكيرِ العِلْمِيِّ» وتَأْصيلِهِ في البِئْئَةِ، وتَدْرِيبِ العُقُولِ على التَّحْلِيلِ والاسْتِنْبَاطِ والاستِقْرَاءِ، وتَحْفِيزِ المُجتمعاتِ على العملِ الإِنْتَاجِيِّ والمُمَارَسَةِ العمليَّةِ؛ وكُلُّ هَذَا يَتَطَلَّبُ عَزِيْمَةً قُوِيَّةً وأولويَّاتٍ ثَابِتَةً؛ ولأنَّ قَنَوَاتِهِ صَعْبَةٌ، والأخذُ بِأسبابِهِ شاقٌّ، فإنَّ «العَالَمَ الثَّالثَ» رَضِيَ من الغَنِيْمَةِ بالإِيَابِ. وَيَضَعُ جورج سارتون إصْبَعَهُ على جَوهَرِ القُضِيَّةِ حيثُ تُعْزَى إليه مَقُولَةٌ: (إنَّ «العلومَ الحديثَةَ» هي «شُمُولِيَّةُ المَعْرِفَةِ الإِيجابِيَّةِ»)؛ فلقد أَخَفَقَتِ مُجتمعاتُ «العَالَمِ الثَّالثِ» أمامَ تَحْدِّياتِ «العلومِ الحديثَةِ» وشُرُوطِ «التَّقْنِيَّةِ»؛

لأنّها تخلّت عن «المعرفة الإيجابية»، وتركتها لمجتمعات «العالم الأول»، وانصرفت - كما هو ظاهر للعيان - إلى محاولات عنترية تارة، ومُسْتَكِينَة تارة أخرى، في خضمّ «ردود فعل» آنية، واستجابات غريزية للأحداث ومجريات الأمور؛ وكلّ ذلك أمر سهل وتلقائي، وأمّا «الفعل الريادي» المطلوب فقد هجرته طوعاً أو كرهاً، وهو اتّخاذ القرار الصّعب في الوقت الصّعب للهدف الصّعب.

وأما الخلاصة، فإنه من الواضح - عبر هذا الطّرح - أنّ «النموذج العربي للتنمية» ينبغي أن يحتضن في مختلف مساقاته التربوية والتعليمية والإعلامية والمجتمعية تلك «الرؤية الحضارية - الثقافية» لجوهر طبيعة «العلوم والتقنية»، ودورها الريادي في تنمية المجتمع وازدهاره واستقراره وأمنه؛ وبالتالي فإنّ تلك «الرؤية الشاملة» ينبغي أن تقع في قلب «منظومة التنمية»، وتمثّل الأسّ الأكبر في نموذجه لتمكين قواعد «مجتمع المعرفة»، وترسيخ أركانه، وتطوير فعاليّاته.

٩-٥) العلاقة بين «الثقافة» و«التنمية» :

لقد حرصت - في هذا الكتاب - على التأكيد على أنّ العلاقة بين «التنمية» و«الثقافة» هي «علاقة عضوية» حيث يحتاج كلّ منهما للآخر لكي يُحقّق وجوده، ولذا تجد «إشكالية التنمية» جذورها في «معضلة الثقافة». قد يبدو هذا الطّرح على قدر كبير من التبسيط، وأنّه لا يأخذ في الاعتبار الطبيعة المعقّدة لـ «عملية التنمية»، ولكن مهما تنوّعت العناصر المتداخلة في تفاعلات «العملية التنموية»، فإنّه لا يمكن التّهوين من شأن «التأثير الثقافي»؛ بل إنّ كلّ عنصر من عناصر «التنمية» مرتبط - بالضرورة - برؤية ثقافية، وهذا ما يؤكّده مالك بن نبي بقوله: (كلّ واقع اجتماعي هو في أصله قيمة ثقافية خرجت إلى حيّز التنفيذ)^(٢٨). تلك الحقيقة تجعل «الثقافة العلمية»، وهي جوهر قضيتنا في هذا الكتاب، ذات باع طويل في تفعيل «ثقافة معاصرة» قادرة على أن تحتضن براعم «التنمية»، وتطوّر معطياتها، وتؤمن مقتضياتها. وفي الوقت نفسه تتّصب «ثقافة العلوم» - في حدّ ذاتها - لتكون قضية في حاجة إلى الكثير من الدراسة والتعميق والتأصيل

والتّطوير والتّفعيل لأدواتها ووسائلها لجعلها مكوّناً رئيساً من مكوّنات «الثّقافة السّائدة»، وعُنْصُراً حيويّاً قوياً التّفاعل ودائماً التّأثير في «قضية التّمية» ومُتغيّراتها الديناميكية العمليّة وحراكها المُجتمعيّ. كُلُّ هذا يَجْعَلُ من قضية «الثّقافة العلميّة» تحدّيّاً قائماً في حدّ ذاته، ولا يُمكنُ التّعاملُ - بنجاحٍ ملموسٍ - مع «فضاءات التّمية» المتعدّدة إلاّ بإعطائها هذه القضية حقّها من الاهتمام والدراسة والبحث والدّعم والتّكثيف والتّفعيل.

ومن الأسئلة المهمّة التي يجبُ أن تشغلَ ذهنَ المتأمّل للواقع العلميّ - الثّقافيّ سؤالنا: (إذا كان «مفهومُ الثّقافة العلميّة» ومضامينه ومقتضياته قد استقرّت في العقل والوجدان الغربيّ عبر «عمليّة تراكميّة» لها تجاذباتها وتحدياتها ومُعقّقاتها على مدى ثلاثة قُرونٍ، فهل يُلزَمُ «المُجتمعاتُ العربيّة» انتِظارَ الفترة نفسها ليتأصّل «الوعيّ العلميّ» في نسيجها الحياتيّ، وتتّكفّف «العناصِرُ المعرفيّة» و«الرّؤى التّنمويّة» في بُنيّتها الذّهنيّة؟). إنّ هذا السّؤال - في حدّ ذاته - يُمثّلُ «تحدّيّاً» كبيراً أمام «المُجتمعات العربيّة»، ويستدعيّ «استجابةً» تتناسبُ مع حجمه ودلالاته وامتداداته. ومن ذلك المنطلق، ينبغي أن نهتمّ بصياغة برامج ومَشروعات تُمثّلُ مبادراتٍ رياديّة شاملةً على «المُسْتوى الوطنيّ» ذات استقطاباتٍ وتداعياتٍ وتأثيراتٍ على مُختلف الجبهات - في القطاعيّين العامّ والخاصّ - للوصولِ إلى «العُمق المُجتمعيّ»: تفاعلاً، وإحصاءً، وتأسيساً لقواعد البيانات، ونشراً للمفاهيم العلميّة، وتوظيفاً للموارد البشريّة والإمكانات الماليّة؛ وبذلك تكونُ «الثّقافة العلميّة» بمثابة المَرَكَبَةِ القادرة على توصيل حُمولتها الثّقافيّة - العلميّة بكفاءةٍ إلى مُختلف مَوَاقِع المُجتمع وشرائحه.

ومن المُهمّ أن تكون تلك المبادرات والمَشروعات قادرةً على اختراق «البنية الثّقافيّة والتّعليميّة والإعلاميّة والمُجتمعيّة»، فتتمتّع بِصِفَةِ مؤسّسيّة ذات صِبْغَةٍ تفاعليّة لتُؤصّل أبعاد «الثّقافة العلميّة» في المُجتمع، وتُشيّد الجُسُورَ مع فئاته المُختلفة، وتفتَحَ القنَوَاتِ بين «الحركة العلميّة - التّقنيّة» والتّفاعلات المعيشيّة والثّقافيّة والتّنمويّة، وتُسهِمَ في تهيئة مَناخٍ تَزدهرُ فيه «الثّقافة العلميّة» بصفاتها «ظاهرةً اجتماعيّة» لها فاعليّتها وصداهها وامتداداتها. ولأنّ «الزّمن» - في حدّ ذاته - يُمثّلُ أحد التّحدّيات

الكبرى لجيل «الألفية الثالثة»، فإن طبيعة التراكُمات المؤهّلة لإحداث «النقّلة النوعية» المنشودة ستتطلب مواصفات خاصة، فليس من المعقول خوض معركة بأسلحة صدأت بفعل الزمن، ولا يجوز قبول الأعداء والمبررات ونحن نتعامل مع «مقدمات» لا يمكن بحال أن تقود إلى «النتائج» المنشودة. إن كنا جادين في مواجهة «تحديات العصر» والانطلاق في «آفاق التنمية» فلا مناص من رؤية شاملة تهتم بصياغة «مشروعات وطنية» تمتلك خاصية «الدفع الذاتي» و«التكاثر المتلاحق» لتستوعب معطيات «الزمان» و«المكان» لتسد فجوة «البعد الزمكاني» الذي تطرّقنا إليها في الفصل الثالث، ولتدفع بالطاقات الشابة على طريق الإنتاج والإبداع والابتكار، ولتنتزعها من دوّامات العجز والإحباط والغربة في عصر التفوق العلمي والهيمنة التقنية.

وفي نهاية المطاف، فإن من المهم أن نستوعب حقيقة أن الأمر يرتبط برؤية تدرك أن «التغيير الثقافي» يتطلب زمناً وصبراً، وأن «الثقافة العلمية» - بطبيعتها ومضامينها - قضية تراكمية، والمهم هو توظيف آليات وبرامج ذات رؤية بعيدة المدى قادرة على التأثير الفعال، وقابلة للقياس والتحليل والتقييم والتصحيح. ومن المهم - أيضاً - إدراك أن لـ «الثقافة العلمية» دوراً محورياً في معالجة معظم الهموم التي يطرحها المثقفون العرب، مثل: «قضية المرأة»، و«قضية الوحدة العربية»، و«قضية الديمقراطية»، وغيرها من إشكالات النهضة و«طروحات التنمية». وبالرغم من أن هذه الموضوعات - في حد ذاتها - تحتاج إلى أسفار ومدونات للإحاطة بتداخلاتها وتشعباتها، إلا أننا نعرّج عليها على عجل، وفي إيجاز قد يبلغ درجة التبسيط، إلا أنه ضروري لإرساء المنطلق الأساس لمعالجة هذه القضايا، ولإبراز الدور المحوري لـ «الثقافة العلمية» في هذه المعالجة.

٩-٥-١) «قضية المرأة» في «المجتمعات العربية» :

لقد عزا «تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ م»^(١٥) - الصادر عن «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» - أسباب «الأزمة التنموية» في المنطقة العربية إلى نواقص ثلاثة، كان أحدها «النقص في تمكين المرأة»؛ وعموماً، فإن أوضاع «المرأة» في

«المُجتمعات العربيّة»، وما يدور - منذ أمدٍ طويلٍ - عن دورها في المُجتمع، وما يعتريه من ضبابيّة أو تهميشٍ أو ظلمٍ، موضوعٌ ما زال يحتلُّ الواجهة في التفاعلات الثقافيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة السائدة. وبغضِّ النظر عن طبيعة المداولات المطروحة في الساحة العربيّة، وتفاوتِ درجة حدّتها من مُجتمعٍ إلى آخر، فإنّ من المهمّ أن ندرك تلك الحقيقة التي تنبّه لها مالك بن نبيّ منذ أواخر الأربعينات من القرن الماضي عندما قال: (ليست «مشكلة المرأة» شيئاً نبَحْثُهُ مُنفرداً عن «مشكلة الرجل»، فهما يُشكّلان في حقيقتيهما مشكلةً واحدةً هي مشكلة الفرد في المُجتمع)^(٢). ومن هذا المنطلقِ تُصبح «قضية المرأة» جزءاً من «المعضلة الثقافيّة» التي تعيشها الأمة، ولا يمكن حلّها بقراراتٍ وتأمّلاتٍ وانفعالاتٍ ومزايداتٍ واستفزازاتٍ، ولكنها تكمنُ في «التصور الثقافي» الذي يفهم «روح العصر» ومقتضياته، ويدرك «دور الفرد» وإسهاماته، ويهتمُّ بـ «التّمية» وشروطها، ويستوعب حقيقة أن «الوطن ملكٌ للجميع»، وأن «مُستقبل المُجتمع» رهْنٌ لتضافر جهود «الرجل» و«المرأة» على حدٍّ سواء، وتمثّلهما الجادُّ لـ «التّفكير العلمي» والالتزام الأخلاقي والعملّي بـ «التّمية» ومُعطياتها.

إنّ «المرأة» و«الرجل» شريكان في صناعة «ثقافة تنمويّة» تهتمُّ بصالح المُجتمع، فكلاهما طاقاتٌ كامنةٌ ينبغي تفعيلها نحو «المُستقبل»، ورؤاه التّنمويّة، وتفاعلاته الحيويّة، ومعانيه الإنسانيّة؛ ليُصبح للفرد - ذكراً كان أم أنثى - قيمةٌ ومكانةٌ، ويكون اعتزاز الفرد بما يُحسّنه ويُبقيّه وينتجّه للمُجتمع، فليس الهدف كما يقول مالك بن نبيّ أن تتحوّل «المرأة» إلى (صورة مُشوّهة للرجل)^(٢)، ولكن الهدف أن تتكامل جهودهما، وتؤمن حقوقهما في بؤقّة «إنسانيّة - تنمويّة - علميّة» تدوب فيها، أو تتبخّر منها، تلك الحساسيات الغرائزيّة، والانفعالات الاجتماعيّة، والمبالغات الكلاميّة، وأنماط التّغريب الممسوخة التي كانت - وما زالت - عائقاً أمام قيام «المرأة» بدورٍ فاعلٍ في «المُجتمعات العربيّة».

من المهمّ - إذاً - ترسيخ تلك «الثقافة التّنمويّة» برؤاها الشاملة، وحرصها على المعاني الإنسانيّة ومكانة الفرد فيها؛ وبذا تتعرّز هويّته، وقيم مُجتمعِهِ، عبر تلاقح تلك العناصر الحيويّة مع قيم المُجتمع وتطلّعاتِهِ في بؤقّة تكون فيها، كما قال زكي نجيب

محمود: (الحَوَافِزُ من الدِّينِ والوَسَائِلُ من العِلْمِ)^(٢٠). إِنَّ الدَّوْرَ الرِّيَادِيَّ لـ«الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ» - في هذه الحالة - هو في إِشَاعَةِ رُؤْيَا ثَاقِبَةٍ، وَاضِحَةِ المَلامِحِ، وَبَارِزَةِ التَّفَاصِيلِ، تَحْتَكِمُ بِعَقْلَانِيَّةٍ إِلَى «شُرُوطِ العِلْمِ» و«ضَوَابِطِ الدِّينِ» في «تَوَافُقٍ تَنَمُّوِيٍّ» يُعَزِّزُ «مَفْهُومَ الأولويات»، وَيَسْبِرُ أَغْوَارَ الدِّينَامِيكِيَّةِ اللَّازِمَةِ لِتَفْعِيلِ أُصُولِ «الثَّقَافَةِ السَّائِدَةِ»، وَمَنْحَهَا رُوحَ عَصْرِهَا وَفَاعِلِيَّتَهَا الاجْتِمَاعِيَّةَ فِي تَفَاعُلَاتِهَا مَعَ أَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ - ذُكُوراً وَإِنَاثاً -.

وفي نهاية المطاف، نَطْرَحُ من جديدٍ ما وَضَعَهُ مالِكُ بنِ نَبِيِّ كإِطَارٍ عامٍّ في حَاجَةٍ إِلَى كَثِيرٍ من التَّفْصِيلِ والتَّوْصِيْفِ والتَّدْقِيقِ حيث يقول: (إِنَّ قَضِيَّتَنَا مَنُوطَةٌ بِذَلِكَ التَّرْكِيبِ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ إِزَالَةُ التَّنَاقُضَاتِ وَالْمُفَارَقَاتِ الْمُنتَشِرَةِ فِي مُجْتَمَعِنَا اليَوْمِ، وَذَلِكَ بِتَخْطِيطِ «ثَقَافَةٍ شَامِلَةٍ» يَحْمِلُهَا الغِنَى والفَقِيرُ، والجَاهِلُ والعَالِمُ، حَتَّى يَتِمَّ لِلْأَنْفُسِ اسْتِقْرَارُهَا وَانْسِجَامُهَا مَعَ مُجْتَمَعِهَا، ذَلِكَ الْمُجْتَمَعُ الَّذِي سَوْفَ يَكُونُ قَدْ اسْتَوَى عَلَى تَوَازُنِهِ الجَدِيدِ)^(٢١). نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ إِنَّ ذَلِكَ «التَّوَازُنَ الجَدِيدَ» سَيَتَحَقَّقُ فِي ظِلِّ «ثَقَافَةٍ عِلْمِيَّةٍ» تُحَرِّكُ «آلِيَّاتِ التَّنْمِيَةِ»، وَتَحْكُمُ مَسَارَاتِهَا، وَتَحْتَكِمُ إِلَى «الشُّرُوطِ التَّنَمُّوِيَّةِ»، وَ«المَقَاصِدِ الشَّرْعِيَّةِ»، وَالفَهْمِ الحَقِيقِيِّ لـ«رُوحِ العَصْرِ» دُونَ انْبِهَارٍ أَوْ انْكِفَاءٍ؛ وَسَيَكُونُ لـ«الْمَرْأَةِ» دَوْرُهَا الرِّيَادِيَّ مَعَ شَقِيقَتِهَا «الرَّجُلِ» فِي مُجْتَمَعٍ يَتَوَلَّى كُلُّ فَرْدٍ فِيهِ أَمْرًا مَا يُحْسِنُهُ، وَيَتَفَوَّقُ فِي مَجَالِ مَهَارَتِهِ وَمَوْهَبَتِهِ، وَيَصُوغُ الإِجَابَاتِ لِمُشْكَلاتِهِ مِنْ وَاقِعِ «الْحَرَكَاتِ التَّنَمُّوِيَّةِ»، وَيَسْتَمِدُّ أَشْكَالَهُ الحَيَاتِيَّةَ مِنْ مَكَامِنِ الإِنْجَازَاتِ المَلْمُوسَةِ، وَيَتَفَاعَلُ - بِعَقْلَانِيَّةٍ وَرُؤْيَا - مَعَ هُويَّةِ الْمُجْتَمَعِ وَقِيَمِهِ وَتَطَلُّعَاتِهِ.

٩-٥-٢) قَضِيَّةُ الْوَحْدَةِ الْعَرَبِيَّةِ :

من أْبْرَزِ مَا شَغَلَ أَذْهَانَ «المُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ» هِيَ «قَضِيَّةُ الْوَحْدَةِ» بَيْنَ أَتْنَاءِ الشَّعْبِ الْوَاحِدِ مِنْ نَاحِيَةٍ، وَبَيْنَ الشُّعُوبِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى، وَلَقَدْ جَرَتْ مُحَاولَاتٌ عِدَّةٌ - سِيَاسِيَّةٌ وَفِكْرِيَّةٌ وَثَقَافِيَّةٌ وَثَوْرِيَّةٌ وَاقْتِصَادِيَّةٌ - نَحْوِ إِرْسَاءِ النَّوَى الْوَحْدَوِيَّةِ، وَلَا نَسْتَطِيعُ - بَعْدَ حَقَبٍ طَوِيلَةٍ مِنَ التَّجْرِبِ والمُعَانَاةِ - إِلَّا أَنْ نُؤَكِّدَ أَنَّ مُعْظَمَهَا قَدْ بَاءَ بِالْفَشْلِ الْمُطْلَقِ، بَيْنَمَا بَعْضُهَا وَاصِلٌ تَعَثُّرُهُ وَتَقَهُّقَرُهُ؛ وَأَمَّا الْكِيَانَاتُ الْعَرَبِيَّةُ الْقَائِمَةُ

فَتَهَدَّدُهَا أَنْفِصَامَاتٌ طَائِفِيَّةٌ وَعِرْقِيَّةٌ وَأَيْدِيُولُوجِيَّةٌ. وبالرَّغْمِ من تَعَدُّدِ الْأَسْبَابِ لَذَلِكَ الْفَشَلِ وَالتَّعَثُّرِ، إِلَّا أَنَّ قَاصِمَةَ الظُّهْرِ تَكْمُنُ فِي غِيَابِ «الْبُعْدِ التَّنْمَوِيِّ» الَّذِي يَسْتَطِيعُ أَنْ يَجْمَعَ النَّاسَ حَوْلَ مُعْطِيَاتِهِ الَّتِي تَمْتَصُّ طَاقَاتِهِمْ، وَتَصْقُلُ إِبْدَاعَاتِهِمْ، وَتُفَعِّلُ قُدْرَاتِهِمْ، وَتَنْشُرُ الرِّفَاءَ وَالْأَزْدَهَارَ. وَتَتَأَكَّدُ تِلْكَ الْحَقِيقَةُ فِي «التَّجَرِبَةِ الْأُورُوبِيَّةِ» الَّتِي نَجَحَتْ - فِي عُقُودٍ قَصِيرَةٍ - فِي أَنْ تَقْطَعَ خُطُواتٍ كَبِيرَةً عَلَى طَرِيقِ اتِّحَادِهَا وَتَكَامُلِ تَفَاعُلَاتِهَا الْأَقْتِصَادِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَالتَّنْمَوِيَّةِ، وَذَلِكَ بِالرَّغْمِ مِنْ اخْتِلَافِ لُغَاتِهَا وَثَقَافَاتِهَا، وَمَا فِيهَا مِنْ صِرَاعَاتٍ قَدِيمَةٍ وَحَدِيثَةٍ وَحُرُوبٍ دَمَوِيَّةٍ، تَسَبَّبَتْ فِي إِشْعَالِ نِيرَانِ حَرْبَيْنِ عَالَمِيَّتَيْنِ فِي الْقَرْنِ الْعَشْرِينَ أَكَلَتَا الْأَخْضَرَ وَالْيَابِسَ، وَقَضَتَا عَلَى أَرْوَاحِ مِلْيَارَيْنِ الْبَشَرِ. وَأَمَّا السُّؤَالُ الَّذِي قَدْ يَبْدُو مُحِيرًا فَهُوَ: (كَيْفَ نَجَحَتْ أُرُوبَا بِكُلِّ تِلْكَ الْفُرُوقِ وَالتَّنَاقُضَاتِ فِي أَنْ تَصْنَعَ كِيَانَهَا الْإِتِّحَادِي الْمُتَطَوِّرَ الْمَوَازِينَ لِمُشْكَلَاتِهِ، وَالْمُتَّسِعَ - أَفْقِيًا وَرَأْسِيًّا -، فِي الْوَقْتِ الَّذِي فَشَلَتْ فِيهِ تَجَارِبُ الْعَرَبِ الْوَحْدَوِيَّةِ وَالْإِتِّحَادِيَّةِ بِالرَّغْمِ مِمَّا يَجْمَعُ بَيْنَ شُعُوبِهَا مِنْ رَوَابِطِ اللُّغَةِ وَالتَّارِيخِ وَالثَّقَافَةِ وَالدِّينِ؟).

إِذَا كَانَ «الْوَجْدَانُ الْعَرَبِيُّ» يَحِنُّ إِلَى تِلْكَ «الْوَحْدَةِ الشَّامِلَةِ»، وَكَانَ «التَّارِيخُ» وَ«اللُّغَةُ» وَ«الثَّقَافَةُ» وَ«الدِّينُ» عُنَاصِرَ مَقْوَمَاتِهَا، فَإِنَّ الْمَشْكَالَةَ - إِذَا - لَا تَكْمُنُ فِي غِيَابِ الْإِرَادَةِ وَالرَّغْبَةِ وَالْحِمَاسِ، وَلَكِنَّهَا تَتَجَلَّى فِي غِيَابِ «الْبُنْيَةِ التَّحْتِيَّةِ» الْقَادِرَةِ عَلَى إِسْنَادِ «التَّجَرِبَةِ الْوَحْدَوِيَّةِ التَّكَامُلِيَّةِ»، وَتَطْوِيرِ مُعْطِيَاتِهَا بِحَيْثُ تُحَافِظُ عَلَى مَصَالِحِ الْجَمِيعِ، وَيَسْتَفِيدُ مِنْهَا الْجَمِيعُ، وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَحَقَّقَ إِلَّا فِي إِطَارِ «حَرَكَةٍ تَنْمَوِيَّةٍ» أَصِيلَةٍ وَاسِعَةٍ النُّطَاقِ، وَعَمِيقَةِ التَّأثيرِ. إِذَا كَانَ مَطْلَبُ «الْوَحْدَةِ» غَايَةً نِهَائِيَّةً، وَطُمُوحًا قَوْمِيًّا، وَرُؤْيَا عَمَلِيَّةً، لِأَهْمِيَّةِ «التَّكْتُلِ الْإِسْتِرَاطِيْجِيِّ» بَيْنَ مُجْتَمَعَاتٍ تَرَى وَحْدَتَهَا مُتَجَذِّرَةً فِي لُغَتِهَا وَدِينِهَا وَجُغْرَافِيَّتِهَا وَتَارِيخِهَا، فَإِنَّ هُنَاكَ بِالضَّرُورَةِ، كَمَا يَرَى يَوْسُفُ صَايغ^(١١)، (مَرَاتِبَ وَمَرَاحِلَ يَنْبَغِي اسْتَهْدَافُهَا تَبَدُّلاً بِالتَّعَاوُنِ الْمُنَسَّقِ، وَتَمْتَدُّ إِلَى التَّكَامُلِ، فَالْأَنْدِمَاجِ، لَتَنْتَهِيَ بِالْوَحْدَةِ)؛ وَأَمَّا «مَفْهُومُ التَّنْمِيَةِ الْعَرَبِيَّةِ» فَيَنْبَغِي أَنْ: (يَرْتَقِيَ مِنْ مُجَرَّدِ انْتِقَالِ أَنْمَاطِ وَمَسَارَاتِ «التَّنْمِيَةِ الْقُطْرِيَّةِ» مِنْ حَالَةِ التَّعَارُضِ وَالتَّنَاقُضِ فِيمَا بَيْنَهَا فِي بَعْضِ جَوَانِبِهَا، إِلَى حَالَةِ عَدَمِ التَّعَارُضِ وَالتَّنَاقُضِ).

وفي هذا السياق تبرز «الثقافة التَّموِيَّة» (انظر: الفصل الخامس) بصفاتها عاملاً يَحْمِلُ تَوَافُقَاتِهِ وَضَوَابِطَهُ وَأُطْرَهَ التي تتجاوزُ الواقعَ القُطْرِيَّ والخُصُوصِيَّاتِ المحليَّة؛ فـ«التَّموِيَّة» هي الهدفُ على المُستوى القُطْرِيَّ والقومِي؛ لأنَّ حقيقة الأمرِ كما يُؤكِّدُ يوسف صايغ^(١١) هي أن: («الوَحدة» دون «التَّموِيَّة» تظلُّ ضعيفةً ومَهْزُوزَةً وعقيمةً دون ثَمَرٍ)، وفي أَغْلَبِ الأحوال - كما تُؤكِّدُ التَّجَارِبُ العربيَّة - تؤوُلُ تلك «التَّجَارِبُ الوَحْدَوِيَّة» الخَالِيَّةُ من «الرُّوِيَّة التَّموِيَّة» الجَادَّةُ إلى الفشلِ والاضْمِحْلالِ والصَّرَاعِ، وكما يُؤكِّدُ يوسف صايغ: (إنَّ «الوَحدة» لا يُمكنُ أن تُعَمَّرَ طويلاً إذا نَجَمَ عنها إِبْطَاءٌ مُسْتَمِرٌّ في مسيرة «التَّموِيَّة»، وخَفْضٌ لأدائها، وَخَلَلٌ في بُنْيَتِهَا). إِنَّا إذا اتَّفَقْنَا مع ما يراه لؤي صافي بأن: («الثقافة النَّاهِضَةُ» تَتَمَيَّزُ بِخَصِيصَتَيْنِ رَئِيسَتَيْنِ: ١) القُدْرَةُ على توليد تضامُنٍ دَاخِلِيٍّ، يَتَمَثَّلُ بتعاون أَفْرَادِ المُجْتَمَعِ النَّاهِضِ، وتلاحُمِهِم وتكاملُ جُهودِهِم. ٢) القُدْرَةُ على تَحْرِيرِ الطَّاقَةِ الخَلَّاقَةِ المُبَدِّعَةِ لِلْفَرْدِ والجماعة، وبالتالي تَمَكِينُهُم من تَطْوِيرِ أدواتِهِم وزيادة فاعليَّتِهِم)^(١٢)؛ أقول: إذا اتَّفَقْنَا مع تلك الرُّوِيَّة، فَإِنَّا نرى أَنَّ تلك الشُّرُوطَ لا تَتَحَقَّقُ إِلَّا في إطارِ ما عَرَفْنَاهُ بـ«الثقافة التَّموِيَّة» التي تكونُ قَلْبَهَا وَمِحْوَرَهَا «ثقافةٌ عِلْمِيَّةٌ» نَشِطَةٌ تتفاعلُ مع «الحَرَكَةِ العِلْمِيَّة» - التَّقْنِيَّةُ - مُسْتَقْبَلَةُ الجُهودِ، ومُطَوَّرَةٌ للمَوَارِدِ، وصَاقِلَةٌ للخِبَرَاتِ، ومُعَزَّزَةٌ للمهارات.

٩-٥-٢-أ) الوظيفة التاريخية لـ«الثقافة العربية»:

يرى محمد عابد الجابري^(٥٩) أنَّ «الوظيفة التاريخية لـ«الثقافة العربية» هي: (وظيفة التَّوْحِيدِ المَعْنَوِيِّ، الرُّوحِيِّ والعَقْلِيِّ، وظيفَةُ الارتِفاعِ بالوطن العربيِّ من مُجَرَّدِ رُقْعَةٍ جُغْرَافِيَّةٍ إلى وعاءٍ للأُمَّةِ العربيَّة لا تكونُ إِلَّا به، ولا يكونُ إِلَّا بها)، ويتساءلُ الجابري: (كيف العملُ على تقوية وتَّموِيَّةِ هذه الوظيفة التاريخية للثقافة العربية حتى تَسْتَطِيعَ الدَّفْعُ بالنُّزُوعِ الوَحْدَوِيِّ في الوطن العربيِّ خُطُواتٍ حَاسِمَةٍ إلى الأمام وعلى المُستوياتِ كافَّةً؟).

وأما محمد جابر الأنصاري^(٢١)، فيرى ضرورةَ نُضْجِ «الدَّولة القُطْرِيَّة» وتَحَوُّلِهَا إلى «مُؤَسَّسَةٍ دَوْلَةٍ حَقِيقِيَّةٍ»؛ لكي يكونَ الطَّرِيقُ مَفْتُوحاً إلى «الوَحدة»، فيقول: (إنَّ «الوَحدة»

تَمُرُّ عِبْرُ تَنْمِيَةٍ وَإِنْضَاجِ «الدَّوْلَةِ الْقُطْرِيَّةِ» وَلَيْسَ تَدْمِيرُهَا، فَ«الْوَحْدَةُ» لَنْ تَكُونَ غَيْرَ حَاصِلٍ جَمْعِ الْوَحْدَاتِ الْقُطْرِيَّةِ، وَالْأَصْفَارُ لَا تَتَحَوَّلُ إِلَى وَاحِدٍ صَحِيحٍ، ذَلِكَ أَنَّ الْأَعْدَادَ الصَّحِيحَةَ وَالسَّلِيمَةَ وَالْمُتَعَاْفِيَةَ - وَحْدَهَا - تُنْتِجُ عَدَدًا صَحِيحًا أَكْبَرَ مِنْهَا). وَسَوَاءٌ كَانَ الْمَسَارُ عَلَى طَرِيقِ «الْوِظِيْفَةِ التَّارِيْخِيَّةِ» لـ «الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ» يَبْدَأُ مِنْ مَوَاقِعِ «الدَّوْلَةِ الْقُطْرِيَّةِ»، أَوْ يَنْطَلِقُ مِنْ رِحَابِ «الْوَحْدَةِ الْعَرَبِيَّةِ» الْجَامِعَةِ، فَإِنَّ أَيًّا مِنْ ذَلِكَ لَنْ يَتَحَقَّقَ فِي إِطَارِ سَوِيٍّ، إِلَّا بِتَحْقِيقِ انْدِمَاجِ «الْمُوَاطِنِ» فِي مُجْتَمَعِهِ عِبْرَ «التَّنْمِيَةِ» وَالْمُشَارَكَةِ وَ«التَّجَانُسِ الثَّقَافِيِّ» وَالْمَرْدُودِ النَّفْعِيِّ؛ وَيَخْلُصُ مُحَمَّدٌ عَابِدُ الْجَابِرِيِّ إِلَى أَنَّ: (التَّعَارُضَ بَيْنَ كَوْنِ «الدَّوْلَةِ الْقُطْرِيَّةِ» الْعَرَبِيَّةِ حَقِيقَةً وَاقِعَةً لَا يُمَكِّنُ الْقَفْزَ عَلَيْهِ، وَبَيْنَ ضَرُورَةِ قِيَامِ نَوْعٍ جَدِيدٍ مِنْ «الْوَحْدَةِ الْعَرَبِيَّةِ» لِمُوَاجَهَةِ مُتَطَلِّبَاتِ التَّقَدُّمِ، تَعَارُضٌ يُمَكِّنُ تَجَاوُزَهُ لِمَصْلَحَةِ هَذَا الْآخِرِ بِتَعْمِيقِ الْوِظِيْفَةِ التَّارِيْخِيَّةِ لـ «الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ» بِالصُّورَةِ الَّتِي تُمَكِّنُ الْعَرَبَ مِنَ الْإِنْخِرَاطِ الْجَمَاعِيِّ الْفَاعِلِ فِي عَصْرِنَا: عَصْرُ الْعِلْمِ وَالثَّقَانَةِ)^(١). وَهَكَذَا تُصْبِحُ «الرُّؤْيَةُ التَّنْمُوِيَّةُ»، الْمُسْتَنْدَةُ إِلَى فَهْمِ وَاقِعِ الْعَصْرِ وَمُتَطَلِّبَاتِهِ الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّقْنِيَّةِ، مَطْلَبًا أَسَاسًا عَلَى طَرِيقِ تَهْيِئَةِ هَذِهِ الْوَحْدَاتِ؛ لَتَكُونَ أَعْدَادًا مُتَعَاْفِيَةً وَصَحِيحَةً قَادِرَةً عَلَى تَحْقِيقِ وَحْدَةٍ مُتَمَاسِكَةٍ وَفَعَّالَةٍ، وَلِتُصْبِحَ هَذِهِ «الرُّؤْيَةُ التَّنْمُوِيَّةُ» أَكْثَرَ دَلَالَةً وَأَشَدَّ ضَرُورَةً لَتَجَاوُزَ تِلْكَ الْآفَةِ الْمُتَكَرِّرَةِ فِي «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ» الَّتِي وَصَفَهَا مُحَمَّدٌ جَابِرُ الْأَنْصَارِيِّ بِ«الْقَفْزِ الْخَطِرِ فِي الْفَرَاغِ السِّيَاسِيِّ» الَّذِي يَفْتَقِدُ: (بِرَنَامِجِ الْعَمَلِ السِّيَاسِيِّ الْمُتَحَدِّدِ وَالْإِلْتِمَازِ الْيَوْمِيِّ الطَّبِيعِيِّ بِالتَّمَرُّسِ وَالْعَطَاءِ الْمَدَنِيِّ وَالسِّيَاسِيِّ فِي مَجَالَاتِهَا الْمُحَدَّدَةِ)^(٢).

إِنَّ «قَضِيَّةَ الْعَرَبِ مَعَ السِّيَاسَةِ» ذَاتَ إِشْكَالِيَّاتٍ تَارِيْخِيَّةٍ وَجُغْرَافِيَّةٍ وَوُجْدَانِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ وَتَرَاثِيَّةٍ مُعَقَّدَةٍ لَيْسَ هُنَا مَقَامُ تَفْصِيلِهَا، وَلَكِنْ مُعَالَجَةُ مُحَمَّدِ جَابِرِ الْأَنْصَارِيِّ لَهَا تُبَيِّنُ أَنَّ مِنْ أخطر مَوَاقِعِ الْخَلَلِ فِي الْحَيَاةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ وَالطُّرُوحَاتِ الْوَحْدَوِيَّةِ تِلْكَ «الْمُفَارَقَةُ» الْقَائِمَةُ بَيْنَ: (قُوَّةِ «الرَّوَابِطِ الْمَعْنَوِيَّةِ» فِي الدِّينِ وَاللِّغَةِ وَالشُّعُورِ بَيْنَ الْعَرَبِ؛ إِلَى جَانِبِ ضَعْفِ شَدِيدٍ فِي «الرَّوَابِطِ الْمَادِيَّةِ» الْوَاقِعِيَّةِ بَيْنَهُمْ مِنْ حَيْثُ الْإِرْتِبَاطُ الْحَيَاتِيِّ الْوَاقِعِيِّ، الْمَعِيشِيِّ وَالْعَمَلِيِّ، فِي مُخْتَلَفِ جَوَانِبِ الدَّوْلَةِ وَالْاِقْتِصَادِ وَالْمُؤَسَّسَاتِ الْمُشْتَرَكَةِ. إِنَّ الْعَرَبَ يُعَانُونَ مِنْ تَضَخُّمٍ فِي «الْمَعْنَوِيَّاتِ» مَعَ ضُمُورٍ شَدِيدٍ فِي «الْمَادِّيَّاتِ»

المُوَحِّدَة بينهم) ^(٢١). وأما زكي نجيب محمود، فقد أَلَمَحَ إلى هذا «المَازِقِ السِّيَاسِيِّ» القديم - الجديد قبل حوالي نِصْفِ قَرْنٍ، عندما كتب يقول: (كَلَّا يَا ابْنَتِي، لَا تَسْأَلِينِي عَنْ أَيْدِيُولُوجِيَا الْيَسَارِ وَالْيَمِينِ، بَلْ اسْأَلِينِي عَنْ طَرِيقِ «النَّظَرِ الْعِلْمِيِّ» كَيْفَ يَكُونُ؟ لَعَلَّ شُعَاعاً مِنْهُ أَنْ يُبَدِّدَ شَيْئاً مِنْ هَذَا الظَّلَامِ الْكَثِيفِ الَّذِي سَاعَدَ عَلَى قِيَامِهِ - وَأَسْفَاهُ - نَفَرٌ مِنْ قَادَةِ الْكَلِمَةِ مَقْرُوءَةً وَمَسْمُوعَةً) ^(٢٨). وَمَرَّةً أُخْرَى - إِذَاً - تُطَلُّ قَضِيَّةُ «الثَّقَافَةِ التَّنْمُوِيَّةِ» (انظر: الفصل الخامس) - بِصِفَتِهَا وَعَاءً قَادِرٌ عَلَى تَفْعِيلِ الطَّاقَاتِ، وَخَلْقِ الْإِنْتِاجِ، وَتَطْوِيرِ الْمَوَارِدِ، وَتَوْلِيدِ عَنَاصِرِ التَّغْلِبِ عَلَى تِلْكَ «المُفَارَقَةِ»، وَتَقْوِيضِ دَعَائِمِ ذَلِكَ الْخَلَلِ الَّذِي يَتَرَبَّصُ بِمُحَاوَلَاتِ «الْوَحْدَةِ»، وَجُهْدِ تَوْثِيقِ الْأَوَاصِرِ بَيْنَ «الدُّولِ الْقُطْرِيَّةِ».

وَأَمَّا الْمَخْرَجُ - مِنْ هَذَا الْإِشْكَالِيَّاتِ - الَّذِي يَخْلُصُ إِلَيْهِ مُحَمَّدُ جَابِرُ الْأَنْصَارِيِّ فَيَتِمَثَّلُ فِي «خُطَّةِ عَمَلٍ عَرَبِيٍّ» أَحَدِ أَهَمِّ دَعَائِمِهَا: (اعْتِمَادُ السِّيَاسَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ، عَلَى الْأَسَاسِ الْمَعْرِفِيِّ الْعِلْمِيِّ لِلْقَضَايَا الَّتِي تُوَاجِهُهَا) ^(٢١). وَهَكَذَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ إِنَّ نُمُوَّ «الْوَحْدَاتِ الْقُطْرِيَّةِ» وَنُضْجَهَا لَنْ يَتَحَقَّقَا إِلَّا بِهَيْمَنَةِ «ثَقَافَةِ تَنْمُوِيَّةٍ» تَكُونُ «الْعُلُومَ وَالتَّقْنِيَّةَ» وَسِيلَتَهَا وَسَنْدَهَا وَوَقُودَهَا؛ وَبِالتَّالِي لَنْ تَتَحَقَّقَ تِلْكَ «الْوَحْدَةُ الْعَرَبِيَّةُ» الَّتِي يَتَغَنَّى بِهَا الْعَرَبُ، وَتَرْقُصُ عَلَيْهَا مَشَاعِرُهُمْ، وَتَتَأَجَّجُ بِهَا عَوَاطِفُهُمْ، مَا لَمْ تَكُنْ نِتَاجاً طَبِيعِيّاً لـ «وَحْدَاتٍ قُطْرِيَّةٍ» تَعَمَّقَتْ جُذُورَهَا التَّنْمُوِيَّةَ، وَتَوَاصَلَتْ تَفَاعُلَاتُهَا الْعَمَلِيَّةَ، وَتَشَابَكَتْ مَصَالِحُهَا الْأَقْتِصَادِيَّةَ، وَتَوَطَّدَتْ رَوَابِطُهَا الْمَادِّيَّةَ عَلَى أُسُسٍ عِلْمِيَّةٍ وَتَقْنِيَّةٍ وَمَعْرِفِيَّةٍ، وَانْتَشَرَتْ - بَيْنَ فِتَائِهَا الْمُخْتَلِفَةِ وَشَرَائِحِهَا الْمُتَبَايِنَةِ - «ثَقَافَةُ عِلْمِيَّةٌ» نَشِطَةٌ تَشُدُّ مِنْ عَضْدِهَا، وَتُوثِّقُ عَنَاصِرَهَا، وَتُرْسِي دَعَامَاتِهَا، وَتُؤَلِّفُ بَيْنَ مُكَوِّنَاتِهَا.

٩-٥-٣) قَضِيَّةُ الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ :

إِنَّ الشَّدَّ وَالْجَذْبَ بَيْنَ الْحُكُومَاتِ وَالشُّعُوبِ ظَاهِرَةٌ أَزَلِيَّةٌ، فَشُعُوبُ أُرُوبَا لَمْ تَكُنْ فِي عَصُورِهَا الْوَسْطَى بِمَعَزِلٍ عَنْ هَذَا الصَّرَاعِ وَالتَّجَادُبِ، وَلَكِنْ «مِيزَانُ الْقُوَى» لَمْ يَمِلْ إِلَى صَالِحِ اسْتِقْرَارِ «الْمُؤَسَّسَاتِ الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ» وَتَطْوِيرِهَا، إِلَّا عِنْدَمَا اسْتَقَرَّتْ «سَفِينَةُ الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَّةِ» عِنْدَ مَرَسَى الْإِنْتِاجِ وَالتَّطْوِيرِ وَالْإِبْتِكَارِ. وَحَقَائِقُ التَّارِيخِ تُؤَكِّدُ أَنَّهُ كُلَّمَا ازْدَادَ

وَعَيُّ الشُّعُوبِ بِقُدْرَاتِهَا الْكَامِنَةِ فِي صُنْعِ حَيَاتِهَا وَمُسْتَقْبَلِهَا، وَارْتَفَعَتْ مَهَارَاتُهَا، وَنَمَا رَصِيدُهَا الْإِنْتاجِي، مَالِ «مِيزَانِ الْقُوَى» إِلَى صَالِحِ الشُّعُوبِ فِي ضَبْطِ الْأَدَاءِ الْحُكُومِيِّ، وَتَحْدِيدِ مَسْئُولِيَّاتِ الْحُكُومَةِ، وَوَاجِبَاتِ الدَّوْلَةِ، وَحُقُوقِ الْمُواطِنِ. إِنَّ هَذَا الْوَعْيَ، الْمُنْبَثِقُ عَنْ مَقَوِّمَاتِ «الْعِلْمِ وَالتَّنْمِيَةِ وَالْإِنْتاجِ»، يَتَسَلَّلُ - بِالضَّرُورَةِ - إِلَى الْأَجْهَزَةِ الْحُكُومِيَّةِ عَلَى مُخْتَلَفِ الْأَصْعَدَةِ وَالْمُسْتَوِيَّاتِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْبَدْهِيِّ أَنَّ الْعَامِلِينَ فِي هَذِهِ الْأَجْهَزَةِ، وَصَانِعِي الْقَرَارِ، هُمْ نِتَاجُ لِمُجْتَمَعَاتِهِمْ، وَيَتَفَاعَلُونَ مَعَ وَعْيِهَا وَثَقَافَتِهَا وَإِبْدَاعَاتِهَا، وَهَذَا الْوَعْيُ الْمُشْتَرِكُ وَالْمُتَنَامِي بَيْنَ الْحُكُومَةِ وَالشَّعْبِ هُوَ خَيْرُ ضَامِنٍ لـ «التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ»، وَ«الاسْتِقْرَارِ الشَّامِلِ»؛ وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ التَّحَوُّلَ إِلَى «الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ» لَا يَنْشَأُ مِنْ عَدَمٍ، أَوْ يَتَحَقَّقُ بِضَغْطَةِ زَرْ، وَلَكِنَّهُ مَرْهُونٌ بِشُرُوطِ تَعْلِيمِيَّةٍ وَثَقَافِيَّةٍ وَإِنْتاجِيَّةٍ، وَمُرْتَبِطٌ بِمُسْتَوِيَّاتٍ لَائِقَةٍ مِنَ الرَّفَاهِ وَالْإِبْدَاعِ وَالْعَقْلَانِيَّةِ. وَفِي ظِلِّ «ثَقَافَةِ تَنْمُوِيَّةٍ» يُحَرِّكُهَا دِيْنَامُ «الْعِلْمِ وَالتَّقْنِيَّةِ»، سَيَصُوغُ كُلُّ مُجْتَمَعٍ - وَفَقَ هُوِيَّتِهِ وَتَارِيخِهِ وَمُعْطِيَاتِهِ وَقِيَمِهِ - ذَلِكَ النُّوعَ مِنَ «الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ» الَّذِي يُحَقِّقُ «التَّوَازُنَ» بَيْنَ «التَّغْيِيرِ» وَ«الْمُشَارَكَةِ الْفَاعِلَةِ»، وَبَيْنَ «الْفَوْضَى» وَ«الْأَنْفِلَاتِ الْكَارِثِيَّةِ».

بِإِجَازٍ، نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ إِنَّ هُنَاكَ شَرْطَيْنِ لَازِمَيْنِ لِتَشَكُّلِ «الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ» فِي الْمُجْتَمَعِ، وَلِتَحَقِيقِ مُمَارَسَتِهَا الْإِجَابِيَّةِ مِنْ قَبْلِ أَفْرَادِهِ؛ أَوَّلُهُمَا: «شَرْطُ قَبْلِيٌّ» يَنْبَغِي تَوَافُرُهُ - ابْتَدَاءً - لِيُسَهِّمَ فِي تَخَلُّقِ «الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ» وَاسْتِقْرَارِهَا فِي الْمُجْتَمَعِ، وَهُوَ تَنَوُّعُ الْفُرْصِ الْإِنْتاجِيَّةِ لِلْمُواطِنِ، وَتَعَدُّدُهَا - كَمَا وَكَيْفًا -؛ لِيَكُونَ لِهَذِهِ الْفُرْصِ دَوْرٌ فَاعِلٌ فِي تَحْقِيقِ بِيئَةِ رَخَاءٍ عَامٍّ يَسْعَى الْجَمِيعُ إِلَى الْمُحَافَظَةِ عَلَيْهَا وَتَنْمِيتِهَا؛ لِأَنَّ لِكُلِّ مَنْهُمْ فِيهَا نَصِيبًا، وَكُلُّ مَنْهُمْ غَارِمٌ بِجُهِدِهِ، وَغَانِمٌ بِمَكَاسِبِهِ. وَهَذَا «الشَّرْطُ الْقَبْلِيٌّ» لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي بِيئَةٍ نَشِطَةٍ فِيهَا «الْفِكْرُ الْعِلْمِيُّ»؛ لِيُعَمِّقَ «آلِيَّاتِ الْعِلْمِ» وَ«وَسَائِلَ التَّقْنِيَّةِ» وَ«أَدَوَاتِ الْإِنْتاجِ»، وَيُشْرِكَ الْعَدَدَ الْأَكْبَرَ مِنْ أَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ فِي سِيَاقَاتِهِ وَأَنْمَاطِهِ وَحَرَكَاهِ.

وَأَمَّا «الشَّرْطُ الثَّانِي» فَهُوَ «شَرْطُ بَعْدِيٌّ» يَتَطَلَّبُ وَعْيًا بِ«رُوحِ الْعَصْرِ» وَأَنْوَاعِ «التَّحْدِيَّاتِ» وَأَشْكَالِ «الاسْتِجَابَةِ» الْمَطْلُوبَةِ لَهَا؛ لِأَنَّهُ الضَّامِنُ لاسْتِمْرَارِيَّةِ «الدِّيمُوقْرَاطِيَّةِ»، وَمُمَارَسَتِهَا الْفَاعِلَةِ، وَتَطْوِيرِ آلِيَّاتِ «الْمُشَارَكَةِ الْجَمَاعِيَّةِ». وَهَذَا «الشَّرْطُ الْبَعْدِيٌّ» يَتَطَلَّبُ

- أول ما يتطلّب - انتشار «ثقافة علمية» واسعة النطاق؛ تستوعب المتغيرات، وتضبط إيقاعات «التفاعل الإيجابي»، وتدفع بالإبداع والمواهب لتطوير عطاءات المجتمع، وتأسيس «اقتصاد المعرفة» الذي تؤسسه العناصر البشرية في «مجتمع المعرفة»، وتطوره المؤسسات الوطنية القادرة على اكتساب «المعرفة» - الحالية والمستقبلية - واستيعابها وإنتاجها ونقلها وتسويقها - بفعالية وكفاءة - لرفع درجة النمو، وتحسين القدرات التنافسية. وهذا ما نوه به التقرير الأمريكي الموسوم «التعليم لعصر العلم» الذي صدر في عهد الرئيس أيزنهاور حيث ورد فيه: (ينبغي للمواطنين - في «المجتمع الديمقراطي» اليوم - فهم العلوم؛ ليتمكنوا من المشاركة الديمقراطية الواسعة والواعية في العديد من القرارات القومية)^(٤٤)؛ وأما جلين سيبورج، فيرى: (إن مبادئ العلوم تهيم على العديد من قضايا اليوم والغد؛ فإذا كان جوهر الديمقراطية - كما اعتقد - هو ممارسة التأثير بوساطة الناس المطلعين، فإن هذا يعني أن تكون المبادئ البسيطة للعلوم متأسسة على نطاق واسع في المجتمع)^(٤٥).

وهكذا نجد أن «الديموقراطية» ليست آلية تستورد، ولكنها تجربة تصوغها الأمة من واقع ثقافتها وموروثها وتفاعلاتها وتجاربها، و«الديموقراطية» تتحرك - بالضرورة - داخل «آليات التنمية»، وتنمو في رحمها، وتتبلور عبر تفاعلاتها، حيث المطلّب - في الحالتين: القبليّة والبعديّة - هو «المشاركة الجماعية الواعية» على مختلف المستويات لتحقيق ذلك «المجتمع المعرفي» الذي يقتصر فرص «الزمان»، ويدرك معطيات «المكان»، ويستند - في صياغة مقوماته - إلى «توافق تنموي»، ورؤى متجددة، وثوابت هي كالرؤاسي تمنع أرضية المجتمع أن تميد بأهلها.

٩-٦) حالة «القصور الذاتي»... إلى متى؟

سعينا بين طيات هذا الكتاب إلى تأكيد «الوجه الثقافي للعلوم والتقنية»، وضرورة مواكبته للحراك الثقافي والمجتمعي؛ لتعزيز أداء «العلوم والتقنية»، وفتح فرصها، واستكشاف آفاقها، وتعميق آلياتها في المجتمع. وهذه الحقائق تؤكد أنها تجارب «الدول

المُتَقَدِّمَة» ونجاحاتها، وتعمُّقها مُعَانَاة «الدُّول النامية» وتَعَثُّرُهَا، وَيُمْكِنُ اخْتِصَارُ هذه الحقائق في أن «إشكاليّة التنمية» تتفاقم عندما نُهْمِلُ حقيقة أن «العلوم والتّكنولوجيا» هي فِكرٌ وثقافةٌ وطريقةُ حياةٍ، قبل أن تكون أدواتٍ نَسْتَوِرِدُهَا، أو أَجْهَزةً نَسْعَى إلى تَصْنِيعِهَا؛ فهناك شُرُوطٌ أخلاقيةٌ وعقليةٌ وقيميةٌ وثقافيةٌ لازمةٌ للإنسان لكي يَدْلِفَ إلى عَالَمِ «صِنَاعَةِ الحضارة المُعاصرة»، وَيَسْتَوْعِبَ عَنَاصِرَ التَّقَدُّمِ والتَّطَوُّرِ، فكما يقولُ علي علي حبّيش: (إنَّ مَوْقِفَ المُجْتَمَعِ والأفرادِ تَجَاهَ الإِبْدَاعِ والابتكارِ والتَّغْيِيرِ والإِصْلَاحِ هي عَنَاصِرُ أساسيةٌ للتنمية والتَّقدُّمِ العِلْمِيِّ) (٢٩).

لقد أَهْمِلَ «البُعْدُ الثَّقَافِيُّ» في التَّفَاعُلَاتِ الثَّقَافِيَّةِ، والخُطَطِ التَّنْمُوِيَّةِ، والبرامجِ الاجتماعيَّةِ في العَالَمِ العربيِّ؛ ممَّا أَثَّرَ سَلْباً في قضايا تَحْفِيزِ الابتكاراتِ، ودَفَعَ «البَحْثَ العِلْمِيَّ»، و«توطِينِ التَّجْنِيَّةِ»، وتَأْصِيلِ «التَّنْمِيَةِ»، وتَطْوِيرِ «التَّعْلِيمِ». إِنَّهُ من المُهْمِ أَنْ نُدْرِكَ أَنَّ «مَنْظُومَةَ العلوم والتَّجْنِيَّةِ» ليستْ مُجَرَّدَ عَابِرِ سَبِيلٍ يُنْجِزُ مُهِمَّتَهُ وَيَمْضِي إلى حال سبيلِهِ، وَلَكِنَّهَا أُسْلُوبُ حَيَاةٍ، وطريقةُ تَفْكِيرٍ، وَمَنْهَجُ عَمَلٍ، وَيَنْبُوعُ ثِقَافَةٍ؛ فَقَدَرْتُهَا على الإِنْجَازِ تَنَاسُباً طَرْدِيّاً مع قُدْرَتِهَا على التَّحَوُّلِ إلى «ظَاهِرَةٍ اجتماعيَّةٍ» تَحْتُلُ مَوْقِعاً قِيَادِيّاً في ثقافة «الإنسان المُعاصرِ» وَوَعْيِهِ وَسُلُوكِهِ. وإذا كانَ عَدَدُ كَبِيرٍ من المُثَقَّفِينَ العربِ يَرى ما يراه محمد عابد الجابري^(٦٧) بأنَّ أَبرزَ عُيُوبِ «الثَّقَافَةِ العربيَّةِ» هي أَنَّهَا «خِطَابُ وَجْدَانٍ» وليستْ «خِطَابُ عَقْلٍ»، فَإِنَّ الطَّرِيقَ الأَبْرَزَ لِتَحْوِيلِ «خِطَابِ الْوَجْدَانِ» إلى «خِطَابِ الْعَقْلِ»، والانتقالِ من «مَرَحَلَةِ الانْفِعَالِ» إلى «مَرَحَلَةِ الْفِعْلِ»، إِنَّمَا هو عِبْرُ تَنْمِيَةِ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» وَأُسُسِهَا الْمَعْلُومَاتِيَّةِ، وَمَنْهَجِهَا التَّجْرِبِيَّ، وَمُقَوِّمَاتِهَا الْفِكْرِيَّةِ، وَعَنَاصِرِهَا الْعَقْلَانِيَّةِ، وَضَوَابِطِهَا الصَّارِمَةِ.

أَدْرِي أَنَّ (النَّاسَ أَعْدَاءَ مَا جَهِلُوا)، وَلَكِنْ «العلوم والتَّجْنِيَّةُ» أَصْبَحَتْ ضَرُورَةً لَا مَنَاصَ مِنْهَا؛ وَبِالتَّالِي، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ على رَأْسِ الْأَوَلِيَّاتِ الْوِطْنِيَّةِ - فِي الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ - الْاهْتِمَامُ بِوَضْعِ الْبَرَامِجِ وَالِاسْتِراتِيجِيَّاتِ لِلتَّغَلُّبِ على ذَلِكَ الْجَهْلِ، وَتَقْلِيصِ مِسَاحَةِ ذَلِكَ «الْعَدَاءِ الْخَفِيِّ»، وَتَوَلِيدِ عَنَاصِرِ «التَّفَاعُلِ الْإِيجَابِيِّ» مع «مَنْظُومَةِ العلوم والتَّجْنِيَّةِ» الَّتِي أَصْبَحَتْ - دُونَ جِدَالٍ - قَضِيَّةً «حَيَاةٍ أَوْ مَوْتٍ» لِلأُمَّةِ.

أَدْرِي أَنَّ مِنْ سُنَنِ اللَّهِ «ظَاهِرَةَ الْقُصُورِ الذَّاتِيَّ» الفيزيائية التي تَسْرِي عَلَى الْحَجَرِ، وَتَنْطَبِقُ عَلَى الْبَشَرِ، وَهِيَ ظَاهِرَةٌ طَبِيعِيَّةٌ يُوضِّحُ أَبْعَادَهَا «القانونُ الأوَّلُ لنيوتن للحركة» فِي الْفِيزِيَاءِ الَّذِي يَنْصُ عَلَى أَنَّ: (الأجرام فِي الطَّبِيعَةِ تُقَاوِمُ التَّغْيِيرَ، وَتَمِيلُ إِلَى الْبَقَاءِ عَلَى حَالَتِهَا، مَا لَمْ تُؤَثَّرْ فِيهَا قُوَى خَارِجِيَّةٌ تُجْبِرُهَا عَلَى تَغْيِيرِ هَذِهِ الْحَالَةِ). وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ هَذَا الْحَالِ سُنَّةٌ كَوْنِيَّةٌ تَنْطَبِقُ عَلَى الْبَشَرِ - أَيْضاً -، حَيْثُ يَكُونُ هُنَاكَ دَائِماً مِيلٌ بَشَرِيٌّ لِلِاسْتِمْرَارِ عَلَى مَا أَلْفَهُ الْإِنْسَانُ، وَلِذَا فَإِنَّ التَّمَسُّكَ بِاسْتِمْرَارِ الْوَضْعِ، وَالتَّخَوُّفِ مِنَ التَّغْيِيرِ، قَدْ يَأْتِيَانِ مُتَلَبِّسَيْنِ بِأَعْدَارٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَمُبَرَّرَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ، إِلَّا أَنَّ مُعْظَمَهَا يَنْبُعُ - فِي الْوَاقِعِ - مِنْ «ظَاهِرَةِ الْقُصُورِ الذَّاتِيَّ».

فِي ضَوْءِ تِلْكَ الظَّاهِرَةِ، الَّتِي تَتَلَخَّصُ فِي «مُقَاوِمَةِ التَّغْيِيرِ»، نَجِدُ أَنَّ «التَّغْيِيرَ الثَّقَافِيَّ» هُوَ أَصْعَبُ أَنْوَاعِ التَّغْيِيرِ، وَلَكِنْ لَا خِيَارَ أَمَامَ الْأُمَّةِ إِزَاءَ تَحْدِيَّاتِ «الْأَلْفِيَّةِ الثَّلَاثَةِ»؛ فـ«الْمُسْتَقْبَلُ» مُرْتَبِطٌ - بِالضَّرُورَةِ - بِالْمُصَالَحَةِ مَعَ «الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَةِ»، وَالِإِسْهَامِ فِي فِكْرِهَا وَمُعْطِيَاتِهَا وَأَدَوَاتِهَا، وَالِاسْتِيعَابِ الْكَامِلِ لِمُقْتَضِيَّاتِهَا وَشُرُوطِهَا. وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ «التَّغْيِيرِ» يَسْتَوْجِبُ تَكْثِيفَ جُرْعَاتِ مُسْتَمَرَّةٍ مِنْ «التَّفْكِيرِ الْعَقْلَانِيِّ» وَ«التَّوَعُّيَةِ الْعِلْمِيَّةِ» فِي الْمَنَاهِجِ وَالْحَوَارَاتِ وَالْوَسَائِلِ الْإِعْلَامِيَّةِ وَالْقَرَارَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ وَالِاسْتِرَاطِيَجِيَّاتِ الْمُتَنَوِّعَةِ، وَلَا مَنَاصَ - إِنْ أَرَدْنَا النِّجَاةَ - مِنْ دَعَمِ هَذَا التَّوَجُّهِ مِنْ أَعْلَى الْمُسْتَوِيَّاتِ لِيَكُونَ «قَرَاراً سِيَاسِيّاً» فَاعِلاً فِي إِطَارِ «إِسْتِرَاطِيَجِيَّةِ تَنْمُوِيَّةٍ» حَيَوِيَّةٍ تَسْتَجِيبُ لَطُمُوحَاتِ الْأُمَّةِ، وَتَسْتَطِيعُ تَوَلِيدَ «الدَّفْعِ الذَّاتِيَّ» الْقَادِرِ عَلَى التَّصَدِّي لِلتَّحْدِيَّاتِ الْمُعَاَصِرَةِ.

إِنَّمَا نَجِدُ - فِي سِيَاقِ هَذَا الْكِتَابِ - أَنَّ الْمُفَكِّرِينَ وَالْمُتَقَفِّينَ الْعَرَبَ يَقْضُونَ أَمَامَ «أَزْمَةِ النَّهْضَةِ»، وَ«إِشْكَالِيَّةِ التَّنْمِيَةِ»، فِي عُمُومِيَّاتٍ بَدْهِيَّةٍ تَسْتَهْلِكُ نَفْسَهَا، وَمُرَاجَعَاتٍ نَقْدِيَّةٍ تُكَرِّرُ ذَاتَهَا، وَقِرَاءَاتٍ مَاضُوِيَّةٍ تَجْتَرُّ حُمُولَتَهَا، وَاسْتِلْهَامَاتٍ مُسْتَقْبَلِيَّةٍ تُعَمِّمُ اسْتِنْتَاجَاتِهَا، وَتَوْظِيفَاتٍ اصْطِلَاحِيَّةٍ تَزِيدُ الطُّيْنَةَ بِلَّةً؛ وَلَكِنَّهُمْ - فِي نَهَايَةِ الْمَطَافِ - يَقْضُونَ - بِكُلِّ التَّقْدِيرِ وَالِإِعْجَابِ - أَمَامَ صَرْحِ «الْعُلُومِ وَالتَّقْنِيَةِ» الَّذِي يَبْقَى - أَمَامَ كُلِّ أُطْرُوحَاتِهِمْ وَنَقْدِهِمْ وَانْبِهَارِهِمْ - مُجَرَّدَ «صُنْدُوقِ أَسْوَدَ» مُغْلَقٍ يَحْمِلُ أَسْرَارَ الْحُلُولِ وَلَكِنَّا لَا نَمْتَلِكُ مَفَاتِيحَهُ، وَيَبْدُو أَنَّنَا - أَيْضاً - لَمْ نَتَعَرَّفْ بَعْدَ عَلَى الطَّرِيقِ الَّذِي يَقُودُ

إلى حيازة تلك المفاتيح، وعلينا أن نطرح - في كل محفل ومؤتمر وجامعة ومركز بحوث واجتماع لصناع القرار- السؤال التالي: (بعد الإشادة بـ«منظومة العلوم والتقنية»، هل هيأنا لها «البيئة المناسبة» التي تصادقها، وتعينها، وتوصلها في أعماق الكيان الفكري والثقافي والإعلامي والاجتماعي والتعليمي؟).

من المهم أن نترجم كل الشعارات - التي نرُجُّ بها في المحافل حول ضرورة «التوعية العلمية»، وأهمية اللحاق بالركب التقني، والقضاء على التخلف - إلى تجارب مترامية، وآليات ملموسة، وإستراتيجيات مدروسة؛ لتصنع «ثقافة المستقبل» المتناغمة مع متطلبات «التنمية»، والمتفاعلة مع «روح العصر». ومن المهم - أيضاً - أن ندرك أن القضية ليست خياراً يجوز فيه الأخذ والعطاء والجدل والعدا، ولكنها ضرورة أساس بدونها يصعب تخيل صناعة مجتمع قادر على الأخذ بأسباب «التنمية» والرفاه؛ ف«مجتمع المعرفة» الذي نطمح إليه يتكوّن من مصطلحين مترابطين ومتكاملين، وهما «مجتمع» و«معرفة»؛ ليكون أساس تكوينه هو «التفاعل المجتمعي» مع «المعرفة»، و«التواصل المعرفي» مع «المجتمع»، وليكون الشعار الأكثر مواءمة لواقع «الألفية الثالثة» هو: («الثقافة العلمية» هي الطريق إلى التأهيل لـ«مجتمع المعرفة»).

٩-٦-١) إشكالية «الثقافة العلمية»:

أما «إشكالية الثقافة العلمية» في «المجتمعات العربية»، فهي الإشكالية نفسها الموجودة في حالات كثير من المعاني والقيم الجوهرية في حياة هذه المجتمعات، وهي تدور حول السؤال السرمدي: (كيف نترجم «الثقافة العلمية»، و«المواطنة»، و«الوسطية»، و«أخلاقيات العمل»، و«توطين التقنية»، إلى واقع عملي ملموس؟، وكيف ننقل تلك المفاهيم من صفحات التظير، وبطون الكتب، وقاعات المؤتمرات، ومحاضرات اللجان، إلى ممارسات مفعمة بالنشاط والحيوية والتطور؟). ولا بد أن نتفق هنا على أن أي جهد فردي، أو مؤسسي، في اتجاه «الثقافة العلمية»، هو جهد مشكور ومحبد يسهم في «العملية التراكمية»، إلا أن المجتمعات الطموحة تتوق إلى اختزال الوقت، والاستفادة القصوى

من المَوارِد، والإسْرَاعِ في إحْدَاثِ «النَّقَلَاتِ النُّوعِيَّةِ» في تفاعُلاتِها وإنْجَازِاتها؛ وهذا لا يَتَحَقَّقُ، إلَّا في إطارِ «قَرَارٍ سِيَّاسِيٍّ» يَتَبَنَّى إستِراتيجِيَّةً واضِحَةً الأَهْدَافِ والمَعَالِمِ، ويُوْظَّفُ - بجدِّيَّةٍ - الآليَّاتِ والوسائِلِ الفاعِلَةِ، ويُكْرِّسُ المُتَابَعَةَ المُسْتَمِرَّةَ للتَّصْحيحِ والتَّقْوِيمِ والتَّطْوِيرِ، ويَغْرِسُ القَنَاعَاتِ المُلائِمَةَ لِتُهَيِّمَنَ على العَقْلِ والوَجْدَانِ. وهكذا تَبْقَى مُعْظَمُ مُشْكَلاتِ «المُجْتَمَعَاتِ العَرَبِيَّةِ» - إنْ لم تَكُنْ كُلُّها - دونَ حُلُولٍ نَاجِعَةٍ بالرَّغْمِ من تَوَافُرِ المَوارِدِ المَادِيَّةِ والمَالِيَّةِ والبَشَرِيَّةِ، وتَبْقَى إستِراتيجِيَّاتُها أَحْبَاراً على أَوْرَاقٍ تَلْتَفُّ حولَ ذاتِها في سَطْحِيَّةٍ مَمْجُوجَةٍ غيرَ قَادِرَةٍ على الغَوْصِ في دَقَائِقِ المُعْضِلَاتِ وتفاصيلِ آليَّاتِ العملِ، وتَتَمَثَّلُ طُرُوحَاتُها في مُعَالَجَاتٍ تُفْلِحُ فقط في عَزْلِ الظُّواهرِ عن مُكوِّنَاتِها، وتَجْرِيدها من أَسْبَابِها، عَبرَ ما تَمَيَّزَتْ بهِ «الثَّقَافَةُ العَرَبِيَّةُ» من انْفِعالَاتٍ وإنْشَائِيَّاتٍ وكَلَامِيَّاتٍ (انْظُر: الفَصْلُ الثَّالِثُ).

وأَمَّا المَخْرَجُ من الأَزْمَةِ لدى مُحَمَّدٍ عابِدِ الجابِرِيِّ فيكُمُنُ في: (قيامِ «إنتلجينسيا عَرَبِيَّةٍ جَدِيدَةٍ»: عَرَبِيَّةٍ بَانْتِظَامِها في التُّرَاثِ العَرَبِيِّ لِتَجْدِيدِهِ من الدَّاخلِ، وَجَدِيدَةٍ بَانْتِظَامِها في «الفِكرِ العَالَمِيِّ المُعَاصِرِ»، ومُؤَاكَبَتِها له، بِقَصْدِ تَوْظِيفِ أَدَوَاتِهِ المَنْهَجِيَّةِ ورُؤَاةِ العِلْمِيَّةِ في إِعَادَةِ بِنَاءِ المَاضِي وتَغْيِيرِ الحَاضِرِ وتَشْيِيدِ المُسْتَقْبَلِ. إِنَّه دونَ هَذِهِ «النُّخْبَةُ الإِنْتَلْجِينْسِيَا» سَيَبْقَى الفِكرُ العَرَبِيُّ سَاجِدَ المَعَارِفِ القَدِيمَةِ يَجْتَرُّها على أَنَّها جَدِيدَةٌ، وسيَظَلُّ يُعَانِي لَيْسَ أَزْمَةٌ إِبْدَاعٍ فَقَطْ، بَلْ لَرَبِّما مِنْ سَكَرَاتِ المَوْتِ وَخَطَرِ الانْقِرَاضِ)^(١). وفي هَذَا السِّيَاقِ، نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ - بِكُلِّ ثِقَةٍ - إِنَّه لا يُمَكِّنُ لَأَيِّ بَاحِثٍ نَزِيهِ أَنْ يَنْزِعَ «الثَّقَافَةَ العِلْمِيَّةَ» ودَوْرَها المِحْوَرِيَّ مِنْ خِصَائِصِ «الفِكرِ العَالَمِيِّ المُعَاصِرِ»، ولا يُمَكِّنُ لَأَيِّ مُفَكِّرٍ مَوْضُوعِيٍّ أَنْ يَغْمِطَ حَقَّ «المَنْهَجِ العِلْمِيِّ» في تَصَدُّرِ الأَدَوَاتِ المَنْهَجِيَّةِ، والرُّؤْيِ العِلْمِيَّةِ القَادِرَةِ على «إِعَادَةِ بِنَاءِ المَاضِي وتَغْيِيرِ الحَاضِرِ وتَشْيِيدِ المُسْتَقْبَلِ».

وللْتَّغَلُّبِ على حَالَةِ «القُصُورِ الذَّاتِيَّ» الَّتِي تُهَيِّمُنُ على الوَاقِعِ العَرَبِيِّ، فَتُكَبِّلُهُ بِالْعَجْزِ التَّئْمُويِّ والسَّلَلِ الثَّقَافِيِّ، فَإِنَّا نَحْتَاجُ إِلَى تَشْخِيسِ الحَالَةِ، والتَّعَرُّفِ على مَطَالِبِ المُسْتَقْبَلِ، وَقَدْ نَخْتَلِفُ حولَ بَعْضِها، وَقَدْ نَتَّفِقُ في مُعْظَمِها، وَلَكِنِّي أَجْزِمُ بِأَنَّ «التَّحْدِيَّ العِلْمِيَّ - التَّقْنِيَّ» يَكُمُنُ في جَوْهَرِ أَيِّ مِنْ تِلْكَ المَطَالِبِ؛ فَلَوْ أَخَذْنَا - على سَبِيلِ المِثَالِ -

المطالِب التي حَدَّهَا محمد عابد الجابري، وطَرَحَهَا فيما أَسَمَاهُ «المَشْرُوع الحضاريّ العربيّ» الذي يَنْزَعُ إلى: (تَحْقِيق هذه الأهداف الثلاثة: الوَحْدَة، التَّمْدِين، العقلنة) ^(١)، فإنّنا نجدُ - كما أسَهَبْنَا في هذا الكِتَاب - أنّ في أساس كُلِّ منها تَكْمُنُ قِضية «الثّقافة العلميّة» التي تُعَزِّزُ «التَّجَانُسَ الثّقافيّ» المُتَنَاعِمَ مع «رُوح العَصْرِ»، وتُزَوِّدُ المُجْتَمَعَ بالوَقُودِ اللاّزِمِ لِتَحْقِيقِ تلك الأهداف، وتُسَهِّمُ - بِشَكْلِ أساسٍ - في تَفْعِيلِها، وَضَخِّ دِمَاءِ الحياة في عُرُوقِ مساراتِها.

لقد نَظَرَ جلن سيبورج إلى «المُجْتَمَعَ الأمريكيّ» في أوائلِ السّتينات من القرنِ العشرين، وقال: (في العَقْدَيْنِ الماضِيَيْنِ اسْتَطَاعَ مُجْتَمَعُنَا أَنْ يَلْتَهِمَ العلوم، ولكنّه لم يَتِمَكَّنْ بعد من هَضْمِهَا، وهذا مُؤَشِّرٌ على طُفُولَةِ «المُجْتَمَعَ العلميّ» لدينا، وهذا ليس بِمُسْتَفْرَبٍ؛ فَتَجَرِبَتُنَا السَّابِقَةُ لم تُهَيِّئْنَا لِأَيِّ شَيْءٍ قَرِيبٍ من «الانْفِجَارِ العلميّ» الذي حدث في العشرين عاماً الأخيرة، ويجب أَنْ نَتَوَقَّعَ أَنْ تكون العشرين عاماً المُقْبِلَةُ أكثرَ ديناميكيّةً، وهذا - بالضرورة - يَسْتَوْجِبُ الإسْرَاعَ في «عملية الاستيعاب» ^(٢). وإذا كان «المُجْتَمَعَ الأمريكيّ» - بِكُلِّ انْجَازاته ونجاحاته - يعيش مَرَحَلَةَ «طُفُولَةِ المُجْتَمَعَ العلميّ» - على الأقلّ في فترة السّتينات وَفَقَ تَحْلِيلِ سيبورج -، فما بالك بـ «المُجْتَمَعات العربيّة» التي ما زالت تَرْزُحُ تحت نِيرِ «الأميّة العلميّة»، وتَقْبَعُ في خَانَةِ الاسْتِهْلَاكِ والاستِجْداء؟. وأمّا النّتيجةُ البدهيّةُ لهذا التّحليل، فهي أنّ «المُجْتَمَعَ العلميّ» لم يُولَدْ بعد في «المُجْتَمَعات العربيّة»، وإنّ كانت هناك مُؤَشِّراتٌ لِمَخَاضِ أليمٍ في أثُونِ صِرَاعَاتٍ بين مُتَنَاقِضَاتٍ عميقةٍ وسَلْبِيَّاتٍ مُتَرَاكِمَةٍ. وفي إطارِ التّفاؤُلِ نقول إنّ من «المُؤَشِّراتِ الإيجابية» لهذا المَخَاضِ، هو تَرَائِكُمُ أعدادٍ وفيرةٍ من أَصْحَابِ المهاراتِ التّقنيّةِ والقُدّراتِ العلميّةِ، وبُروُزُ اِهْتِمَامٍ مُتنامٍ بِدَوْرِ «الحركة العلميّة» في تحسِينِ واقعِ الأُمّةِ وتَطْوِيرِ حياتها؛ وَكُلُّها تَجْعَلُنَا في انْتِظارٍ وَلادَةٍ «مُجْتَمَعَ المَعْرِفَةِ» في العالمِ العربيّ، وبطبيعة الحال فإنّنا نَتَطَلَّعُ إلى وَلادَةٍ طَبِيعِيّةٍ، وإنّ كان ولا بُدَّ فلا مانعَ من تَدخُلِ المِشْرَطِ في وَلادَةٍ قَيْصَرِيّةٍ، ولكنّا نخافُ - أَكْثَرُ ما نخافُ - من إجهاضٍ مَأساويٍّ، أو أنّ تكون القضية بِرُمْتِها عَلامَاتٍ «حَمَلٍ كاذبٍ»!

(٧-٩) نحو «عقلنة الثقافة» :

من البدهيات أنّ «التّمية» تَسْتَهْدِفُ حياة «الإنسان» وتَطوِّرُهَا، ومن البدهيات أنّ «الثّقافة» تُعْنَى بِفِكْرِ «الإنسان» ومُمَارَسَاتِهِ، ومن البدهيات - أيضاً - أنّ «العِلْمَ الطّبيعيّ» هو صَاحِبُ الرِّيادة في تَغْيِيرِ أنْمَاطِ الحياة، وتَطْوِيرِ قَوَالِبِ العِيشِ، وتَأْسِيسِ مَنْهَجِيَّةِ التَّعَامُلِ مع الكَوْنِ وفَهْمِ قَوَانِينِهِ؛ ولذا فإنّ الانْفِصَامَ بين عَنَاصِرِ «الثّالوث التّنمويّ»: (التّنمية - الثّقافة - العِلْمُ)، يُعْتَبَرُ وَصْفَةً نَاجِعَةً لِلْعَجْزِ التّنمويّ، والتّردّي الثّقافيّ، والتّوتّر الاجْتِماعيّ، والتّخلف العِلْميّ، والابتعاد عن «روح العصر». إنّ الغُرْبَةَ، التي يعيشُها «الإنسانُ العربيّ» عن عَصْرِهِ، التي تَتَجَلَّى في عَجْزِهِ الفَاضِحِ عن الإِسْهَامِ الفَاعِلِ في صِنَاعَةِ «مفاتيح العصر»، وانكبابه المُخْجَلِ على اسْتِهْلَاكِ مُعْطِيَاتِ الآخَرِينَ وَمُنْتَجَاتِهِمْ، لَيْسَتْ إِلَّا التَّعْبِيرُ الطّبيعيّ لفشل التّلاقح بين عَنَاصِرِ هذا «الثّالوث»، وهي عَنَاصِرٌ أَصْبَحَتْ - بالضرورة - تَخْتَزِلُ العناوين الرّئيسة لكلِّ معاني «الحضارة المُعاصرة» والتّطوُّر الفَعَالِ في حياة «مُجْتَمَعَاتِ الأَلْفِيَّةِ الثّالثة».

يقول شاعرُنَا إنّ: (الفراغ مَفْسَدَةٌ)، ولكنّ «الفراغ التّنمويّ» - في فضاءات الوَعْيِ العامّ - هو أَسْوَأُ أنواعِ الفراغ، حيث تنعَدِمُ الإنتاجيّة، ويفقِدُ المُجْتَمَعُ بَوَصَلَتَهُ، وَيَرْضَخُ لَشُرُوطِ الآخَرِينَ القَادِرِينَ على الإنتاج والإبداع والتّطوير، ومن ثمّ تَتَخَبَّطُ جُهودُ النّاسِ وَمَشَاعِرُهُمْ، وَتَتَضَارَبُ مَصَالِحُهُمْ وَاهْتِمَامَاتُهُمْ، وَتَتَعَمَّقُ إِحْبَاطَاتُهُمْ وَهَزَائِمُهُمْ. من المُهِمِّ أَنْ نُدْرِكَ أَنَّ لَا مَخْرَجَ من هذا «المأزق»، إِلَّا عَبْرَ «إِسْتِراتِيجِيَّةِ تَنْمُوِيَّةٍ شَامِلَةٍ» يكون أحد أَرْكَانِهَا الأَصِيلَةِ «إِسْتِراتِيجِيَّةُ ثَقَافِيَّةٌ» تَعِي «الْخَصَائِصَ العِلْمِيَّةَ» لِعَصْرِهَا، وَتَصْنَعُ «ثَقَافَةَ المُسْتَقْبَلِ» المُتَنَاعِمَةَ مع مُتَطَلِّبَاتِ «التّنمية»، والقَادِرَةَ على إِحْدَاثِ «التَّحَوُّلاتِ الكَيْفِيَّةِ» اللَّازِمَةِ في أنْمَاطِ التّفكير، وتَأْسِيسِ «التّغْيِيرَاتِ السُّلُوكِيَّةِ» الْمَطْلُوبَةِ في تفاعلاتِ الحياة، وإنْشَاءِ «الْقِيَمِ الْعَمَلِيَّةِ» الْمُنْسَجِمَةِ مع «المُسْتَجِدَّاتِ الاجْتِمَاعِيَّةِ» وَ«التَّحَدِّياتِ الْمُعَاصِرَةِ» وَمَا يَرْتَبِطُ بِهَا من تَطَلُّعَاتٍ فَرْدِيَّةٍ وَجَمَاعِيَّةٍ فِي رِحَابِ المُجْتَمَعِ.

هنالك عدّة أهدافٍ ينبغي أن تكون على رأس أولويات «الإستراتيجية الثقافية» المنشودة، وأوّل هذه الأهداف - في رأيي - هو «عقلنة الثقافة»؛ فينبغي أن تنتقل «الثقافة العربية» من مرحلة الاهتمام بـ «خطاب الإنشائيات» إلى مرحلة الاهتمام بـ «طبيعة المحتوى»؛ فلقد غرقت «الثقافة العربية» في لجة «مفردات الخطاب»، واستنفدت حماسيّاته وأنفعالاته طاقاتها وعطاءاتها، وتضاءل - أو انعدم - الاهتمام بـ «المحتوى العلمي»، والمضمون الفكري، والآليات الفاعلة، والجوانب المعرفية، والنقد المنهجي. بطبيعة الحال، لا يمكن أن تتحقّق تلك «النقطة النوعية» المنشودة، إلا عبر ربطها بعصرها ومتطلّباته، وتوثيق أواصرها بخصائص المرحلة وتداعياتها، فلا تلتف «المسيرة الثقافية» حول دوائر لا تتغيّر ولا تتبدّل، ولا تُحاصر نفسها في إطار جدلٍ يُجدّد - دوماً - احتفاءً بالقشور وولاءً للتّعصب، ولا تجترّ ذاتها في رحلة داخلية معزولة، تتضخّم فيها رؤى ذاتية عبر الانعكاسات المتكرّرة على مرايا الأوهام النرجسية، والإنشائيات البلاغية، والمحسنات اللفظية، والحماسيات العنترية؛ ليفلح كلّ ذلك في إنتاج شروط الانحطاط والإخفاق والتخلف.

قد تكون «نقطة البداية» - على طريق «عقلنة الثقافة» - هي الاعتراف بمسؤولية «الثقافة» في الخلل البارز في «البنية التّنمويّة» بشكل عامّ، وفي التّشوّهات الكامنة في البيئة التّعليميّة والحراك الاقتصادي والممارسات الحياتيّة، وحرّيّ بمثل هذا الاعتراف أن يقود إلى نتيجته الحتميّة في أهميّة ترسيخ القناعة بأنّ هناك شروطاً أخلاقية ومعرفيّة وسلوكيّة وقيميّة لازمة للإنسان؛ لكي يدلف - باقتدار - إلى عالم «صناعة الحضارة والتّقدم». إنّ المخرج من مأزق الحيرة والتّيّه والإحباط، في عالم يموج بالتّحديات والمفارقات، يتطلّب «التّكوين الثقافي» القادر على فهم المتغيّرات بنضج، واستيعاب المستجدّات بفاعليّة، واحتواء حماس الشّباب وتطلّعاتهم، وربط النتائج بالأسباب، وتمحيص العناصر وتفكيك مكوّناتها، وإيقاظ روح المبادرة والمشاركة، وتأسيس «التّفكير العلمي»، وتسريع «عملية التّحول» نحو «مجتمع المعرفة» بكلّ قيمه وأدواته ومقتضياته.

تلك «المقدمات العقلانية» في معرفة «مواصفات العصر»، وطبيعة تحدياته، تُعزِّز أهمية فحص الأمور وتقييمها باستخدام «مجهر تنموي» يحرص على التلاقح والتراكم، ويُقلِّص مساحات التوتر، ويهتم بتقييم «المكاسب والخسائر»، وموازنة «المصالح والمفاسد» في «حراك تنموي» شامل يترك بصماته على الأرض، ويشكل - بتفاعلاته وتراكُماته - واقع المجتمع عبر غرس «ثقافة» تضبط صراعاتها الكلامية واستِعراضاتها اللفظية وسجلاتها الإنشائية وحمقاتها الانفعالية، وتنمي علاقاتها التنموية ومشروعاتها الحياتية ومصالحها المستقبلية، وتتخرط في برامج عملية تُعيد - بطبيعتها وتطورها وتراكُماتها - صياغة الأسئلة، ونوعية الطرح، وطرق المعالجة.

لقد حرصت - بين طيات هذا الكتاب - على إجلاء ما أسميته «نموذج التوافق التنموي» (انظر: الفصل الرابع)، ونجد أن «عقلنة الثقافة» - بمضامينها وأدواتها - تُعزِّز هذا النموذج بين أطراف المجتمع وشرائحه المختلفة، حيث تكون «المعايير التنموية» - بأسسها العلمية المنضبطة - هي الحكم في الصراعات والخلافات والقرارات، وتتولى «موازن التنمية» مهمة تقليص مساحات «الفراغ التنموي»، وما ينجم عنه من تشنج وتطرف وانكفاء وتغريب وانبهار واجترار وحركات بهلوانية تُريد أن تعيش داخل الزمن وخارجه في آن واحد. إن الحقيقة الثابتة في حياة المجتمعات هي أنها كلما ابتعدت عن «المنظور التنموي»، أوغلت في إشكالات تنظيرية وجدل عقيم وصراعات سقيمة وأوهام بالية، وسقطت في فخ «الفراغ الحياتي» فكرياً ومعرفياً وإنتاجياً واجتماعياً.

بإيجاز نقول: إن «عقلنة الثقافة» مقوم إستراتيجي يدرك أن على «الثقافة» أن تلصق باحتياجات مجتمعيها، وتتغلغل في هموم وطنها، وتتعرّف على تحديات زمنها؛ فتتولى توليد قيم وممارسات ومعارف قادرة على أن تكون «القاطرة» التي تجر المجتمع في اتجاه «سهم الزمن»، وتعمق استقراره وانتماءه وتنميته، وذلك عبر «الاندماج الحيوي» في «بوتقة التنمية» بتفاعلاتها المجتمعية المتوافقة مع عصرها، والمتسقة مع طبيعة مشكلاتها، والمتناغمة مع تطلعات أجيالها، فلا تكون الأمة متطفلاً ثقيلاً على موائد الآخرين تعاني من حالة الذهول والرّهبة، ولا يدفع الإحباط وسوء التأويل واحتكار

الحقیقة بعض جماعاتها إلى حماقات لا یحمد عبقاها، ولكنها تتعامل مع معطیات عصرها بلغة زمانها، وتستنفّر قدراتها بثقة وعقلانیة وتفاؤل، وتهتم بما ینفع الإنسان ویعمّر الأوطان.

إنّ أحد الأسئلة الكبّری التي تطرحها قضية «عقلنة الثقافة»، هو سؤال تکرّر وروده فی صفحات هذا الکتاب، ونطرحه هنا للمرّة الالف: (هل یمکن أن نتحدّث عن «الثقافة» بمعزل عن عصرها وطبیعة القوى المهيمنة علیه والمحرّكة لمساراته بينما تنصب حواراتنا وسجالاتنا على ما ألفناه من کلام وجدال وخصام؟). إنّ الإجابة الموضوعیة عن هذا السؤال تحدّد اتجاه «بوصلة الإستراتيجية الثقافية»، وهنا تبرّز أهمية توافر «إرادة سیاسیة» جادة تدفع فی الاتجاه الصحیح الذي یحقّق ما تتوخاه «الإستراتيجية التّمویة» من استقّرار للمجتمع، وتألّق لإبداعاته، وتطویر لفعالیاته؛ وذلك عبر تنفيذ «إستراتيجية ثقافیة - تّمویة» تستوعب معطیات «الزمان» و«المكان»، وتدفع بالطاقات على طریق الإنتاج والإبداع والابتکار، وتنتشلها من دوّامات العجز والإحباط والغربة فی عصر التفوّق العلمی، والهيمنة التّقنیة، و«العولمة» الجارفة؛ وتتجلّى هنا بوضوح أهمية «الثقافة العلمیة» ونشرها وتکریسها بصفتها أداة فاعلة لتولید تلك العقلنة، ودمج الفرد مع عصره، وتوثیق صلاته بطبیعة «تحديات الألفية الثالثة»، وترسیخ أواصره مع رکائز «مجتمع المعرفة».

٩-٧-١) «مسطرة العولمة» و«الإصلاح»:

وقفنا - فی الفصل الثانی - أمام مصطلح «العولمة» وتداعياته ومقوماته، ومن المهمّ أن نقف فی خاتمة هذا الکتاب أمام هذا المصطلح من جدید؛ وذلك لأهمیته وعلاقته العضویة بقضية «الإصلاح» التي یروج لها فی جنّبات «المجتمعات العربیة»، ولارتباطه الجذريّ بأحوال ما سُمّي «الرّبيع العربی»، وما تمخّض عنه من هزّات وارتدادات. إنّنا إذا محصّنا طبیعة «المسطرة العولمیة» التي تقاس بها المكاسب والخسائر، وتأملنا حقیقة أبعادها التي تحدّد درجة النجاح أو الإخفاق؛ فإنّنا نجد أنه فی زمن الشركات الضخمة

العابرة للقارات، والمروجة - عالمياً - لخدماتها ومنتجاتها، وفي ظلّ الضخّ الإعلامي الهائل بعد تهاوي الحدود والقيود عبر «تقنيات الإعلام» ووسائله المتطورة، وتحت وطأة «ثورة المعلومات» وهي تتمدد في كلّ اتجاه في متواليّة هندسيّة مُطرّدة؛ أقول: نجد - في ظلّ كلّ ذلك اللهاث والتغيّرات - أن «مِسْطَرَّة العَوْلَمَة» لا تملكُ إلا أن تنحاز إلى الأكثر تنافسيّة، والأطول بآعاً، والأعمق تأثيراً على حيوات البشر ومعاشهم وحاجاتهم.

إنّ «ظاهرة العَوْلَمَة» في شموليّتها لكلّ مضامين الحياة المعاصرة، وانتشارها عبر كلّ مرافق «المجتمع الحديث»، تتطّلق - بحيويّة - تحت تأثير «القوة الدافعة» المتمثّلة في «حركة علميّة» ذؤوبة، وقفزات تقنيّة متلاحقة؛ لنجد أن «العَوْلَمَة» - في نهاية المطاف - ليست إلاّ الابن الشرعيّ للعلوم والتّقنية؛ فهي التّرجمة الفكريّة والثقافيّة والاقتصاديّة والعسكريّة والإعلاميّة للسّطوة التقنيّة، وهي الفعل المتحرّك على الأرض بقوة دفع «الهيمنة العلميّة»، ولذا لم يكن غريباً أن تُتّهم «العَوْلَمَة» بأنها «أمركة»؛ لأنّه من البدهي أن يمسك بتلابيب «العَوْلَمَة» ويقود مسيرتها ذلك الطّرف الذي قبض على زمام «العلوم والتّقنية»، وتمكّن من تطويعها لأغراضه وفكره ومصالحه.

وبوقفة متأنّية، أمام طبيعة «المِسْطَرَّة العَوْلَميّة»، ندرك أن تحيزها هو تحيز منطقيّ لصالح «الفكر العلميّ» و«الطّفرة التقنيّة»؛ ولذا فإنّها، وهي تقيس جدوى الأطر المختلفة للتفاعل العالميّ، تتجاوز الشّكل والمظهر لتسبر أغوار الأداء والجوهر، ولتفرض شروطاً على كلّ الدول بقطاعيّها العامّ والخاصّ ومكوناتها التعليميّة والبحثيّة والتّدريبية والثقافيّة والإعلاميّة، ومطالبة بتجاوز مرحلة «ردود الفعل» الخالية من «الرؤية الإستراتيجية» والعمل المدروس، ومُلزّمة بالانتظام في قوالب منسجمة مع «روح العلم»، ومعمّقة لـ«أخلاقيات العمل»، ومتوافقة مع «ثقافة الإنتاج». وأمّا «منطق الإصلاح» - بأشكاله التّنمويّة - فإنّه يطمح إلى أن تنحاز «المِسْطَرَّة العَوْلَميّة» إلى صالحه عبر «إرادة» جازمة في معالجة أوجه القصور، و«إدارة» حازمة في التوفيق بين اتّخاذ القرار وبين ترجمته على الأرض لإحداث «النّقلة النوعيّة» في دُنيا المنافسة التي تزداد وطأتها كلّ ساعة. لن يتحقّق الوُجُوح - باقْتِدَارٍ - إلى عالمٍ يضجُّ بمعطيات «الفكر العلميّ»، إلاّ

بتعميق عملية «الإصلاح الثقافي» في المناهل التعليمية والبحثية والتدريبية، والتفاعلات الثقافية والمجتمعية والاقتصادية؛ وفي ثانيا هذا الكتاب يتجلى الهمم الرئيس المتمثل في ضرورة «الإصلاح الثقافي» الذي يستوعب «روح العصر» وتحدياته، ويضبط إيقاعه مع «إكسير التنمية» القابض على زمام «الحركة العلمية» وامتداداتها التقنية؛ ألا وهو «الثقافة العلمية» وجذورها المجتمعية.

٩-٧-٢) ما بعد «الربيع العربي» :

لا يمكن الحديث عن ما عرف باسم «الربيع العربي» الذي اجتاحت المنطقة العربية في مطلع العقد الثاني من «الألفية الثالثة»، وتجلى في شكل ثورات شعبية وحركات احتجاج في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن وغيرهم، دون الإشارة إلى الدور الريادي الذي قامت به «التقنية الحديثة» - من هواتف خلوية وقنوات فضائية وشبكات تواصل اجتماعي واستيعاب عام لـ «شروط العصر» ومتطلباته - في إضرام نار ذلك «الربيع»، وإنجاح أهدافه الأولى من تغيير أنظمة وإسقاط قيادات. وهذه الحقيقة تصب في تأكيد ما حرصنا - في هذا الكتاب - على إجلاله من التأثيرات العميقة لـ «العلوم والتقنية» في حياة المجتمعات عامة، وما تحدثه من تغيرات على مختلف الأصعدة الحياتية خاصة؛ مما يعزز من مكانة «الثقافة العلمية»، وأهمية ترسيخها في المجتمعات المعاصرة.

وأما الجانب الآخر المهم في تجليات ما سمي «الربيع العربي»، هو أن تلك الثورات قد تخلت عن الشعارات الأيديولوجية، والتتديد بأعداء في الخارج، وادعاءات المؤامرات الدولية؛ لتهتم بواقع الإنسان في بلده، وتحقيق كرامته في وطنه، وحماية حقوقه وتطلعاته. كل ذلك يشي بأن «الإنسان العربي» قد استيقظ من تلك «الغفلة التاريخية» التي أهملت قضايا «التنمية»، وهموم حياته المباشرة، وأصبح «الإنسان العربي» يطمح إلى تعزيز مكانته في وطنه، والمشاركة الفاعلة في قضايا الحياة وأحوال المجتمع. وبغض النظر عن النتائج المحتملة في المنظور القريب، والارتدادات السلبية، والهزات العنيفة لحراك «الربيع العربي»؛ إلا أن المحصلة النهائية تبشر بـ «ثقافة جديدة» تحمل

بُذُورَ تَغْيِيرَاتِ أُسَاسٍ فِي الرُّؤْيِ وَالْمَسَارَاتِ، وَتَخْلُقُ وَضْعاً جَدِيداً عَلَى كُلِّ الْمُسْتَوِيَّاتِ السِّيَاسِيَّةِ وَالتَّعْلِيمِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ وَغَيْرِهَا. وَمِنَ الْمُؤَمَّلِ أَنْ تَتَّضِحَ الْأُولَوِيَّاتُ بِشَكْلِ لَا يَقْبَلُ التَّرَاجُعُ أَوْ التَّنَازُلُ؛ لِيَحْتَلَّ «الْمَنْظُورُ التَّنْمَوِيُّ»، وَبِرَامِجِ «التَّوَافُقِ التَّنْمَوِيِّ» - بِمُعْطِيَّاتِهَا وَضَوَائِبِهَا وَثِقَافَتِهَا - مَوْقِعَ الصَّدَارَةِ بِمَنْأَى عَنْ «ثِقَافَةِ» هَيْمَنَتِ رَدْحاً طَوِيلاً مِنْ الزَّمَنِ غَابَتْ فِيهِ الْأُولَوِيَّاتُ، وَاخْتَلَطَتِ الْأَوْرَاقُ، وَتَدَاخَلَتْ - وَمَا زَالَتْ - أَطْيَافُ مِنَ الدِّينِيِّ وَالْقَوْمِيِّ وَالْحَدَاثِيِّ وَالطَّائِفِيِّ وَالْاِنْتِهَازِيِّ فِي عُقُولِ مُضْطَرِبَةٍ؛ لِتُصْبِحَ الْاِسْتِدْلَالَاتُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا، وَالْمُقَارَنَاتُ خَارِجَ سِيَاقَاتِهَا.

وَنَسْتَطِيعُ الْقَوْلَ إِنَّ الدَّافِعَ الْحَقِيقِيَّ وَرَاءَ انْفِجَارِ أَحْدَاثِ «الرَّبِيعِ الْعَرَبِيِّ» هُوَ «الْفَشْلُ التَّنْمَوِيُّ» الَّذِي عَاشَتْهُ تِلْكَ الْمُجْتَمَعَاتُ، وَمَا عَانَتْهُ مِنْ تَنَامِي مُعْدَلَاتِ الْبَطَالَةِ، وَانْتِشَارِ مَظَاهِرِ الْفَقْرِ وَالْفَسَادِ الْمَالِيِّ وَالْإِدَارِيِّ، وَتَرَدِّي الْإِنْتِاجِيَّةِ، وَتَعْطِيلِ الْمَوَارِدِ الْمَادِّيَّةِ وَالْبَشَرِيَّةِ؛ مِمَّا يُعِيدُنَا إِلَى «مَرْبَطِ الْفَرَسِ»، وَهُوَ مَا أَسْمَيْنَاهُ «إِشْكَالِيَّةَ التَّنْمِيَةِ»، وَلَقَدْ حَرَصْتُ - فِي هَذَا الْكِتَابِ - عَلَى تَحْلِيلِ أَبْعَادِ هَذِهِ «الْإِشْكَالِيَّةِ» الَّتِي هَيْمَنَتْ عَلَى «حَرَكَاتِ» الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ طَوَالَ مَا يَرَبُّو عَلَى قَرْنَيْنِ، مِمَّا أَسَمُوهُ «عَصْرُ النُّهْضَةِ».

وَمِنْ بَدْهِيَّاتِ الْأُمُورِ، أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْتَفِدْ «الرَّبِيعُ الْعَرَبِيُّ» مِنْ أَخْطَاءِ مُحَاوَلَاتِ الْمَاضِي وَمُبَادَرَاتِهَا بِمُخْتَلَفِ أَشْكَالِهَا وَمَدَارِسِهَا، وَاسْتَمَرَّ فِي تَجَاهُلِ مُقَوِّمَاتِ «إِكْسِيرِ التَّنْمِيَةِ»، وَتَكَرَّرَ مَا عَهْدَتْهُ «الْمُجْتَمَعَاتُ الْعَرَبِيَّةُ» مِنْ إِهْمَالٍ لِلتَّلَاقِ الْمَطْلُوبِ بَيْنَ عُنَاوَرِ «الثَّلَاثِ النَّاجِعِ»: (التَّنْمِيَةِ - الثَّقَافَةِ - الْعِلْمِ)، فَإِنَّ شَيْئاً مَا لَنْ يَتَغَيَّرَ جِذْراً، وَسَيَسْتَمِرُّ الْمَخَاضُ الصَّعْبُ الَّذِي تَمُرُّ بِهِ الْمَنْطَقَةُ الْعَرَبِيَّةُ؛ بَلْ وَسَيَتَفَاقَمُ، وَسَتَنْخَرِطُ «الثَّقَافَةُ الْعَرَبِيَّةُ» - كَمَا فَعَلَتْ طَوَالَ مُحَاوَلَاتِهَا النُّهْضَوِيَّةِ - فِي مَتَاهَاتِ التَّعْمِيمِ وَالْحِمَاسِيَّاتِ، وَالِاتِّهَامَاتِ الْمُتَبَادَلَةِ، وَجَدَلِ «التُّرَاثِ وَالْحَدَاثَةِ»، وَخِلَافَاتِ «الْعَوْلَمَةِ وَالْخُصُوصِيَّةِ»؛ لِتَكُونَ النَّتَاجُ أَسْوَأُ مِنْ ذِي قَبْلٍ؛ فَالتَّارِيخُ لَا يَرْحَمُ. وَأَمَّا مَا سَتَوُولُ إِلَيْهِ الْأُمُورُ فَسَيَكُونُ مَرَّهوناً بِمَدَى الْفَهْمِ لْخَصَائِصِ «إِشْكَالِيَّةِ التَّنْمِيَةِ»، وَكَمَا يُعَلِّمُنَا «عِلْمُ الْمَنْطِقِ»، فَإِنَّ: («الْمُقَدِّمَاتُ» نَفْسُهَا لَنْ تَقُودَ إِلَى «نَتَاجٍ» مُخْتَلَفَةٍ).

لا شك في أنّ تلك التّغيّرات الواعدة التي كرّستها أحلام «الرّبيع العربي»، وحمل جذوتها شباب يتطلّع إلى فرص تنمويّة، وإسهامات عصريّة، وحقوق أصيلة، وعدالة اجتماعيّة، وأدوار فاعليّة؛ تبرز - في ثناياها - إطلاقات تنمويّة تنشُد غرس «الرّبيع التّموي»، ومحبّذة لـ «نموذج التّوافق التّموي»، ومؤكّدة على ضروريّته (انظر: الفصل الرابع)؛ وأمّا المسألة الأساس فتبقى مرهونة لطرق تعزيز هذا «الرّبيع التّموي» وتمثله وترجمته إلى واقع متحرّك على الأرض. إنّ هذه «الرؤية» هي الهمّ الذي حمّله هذا الكتاب، محاولاً تقصي أسباب إخفاق «البرامج التّمويّة» و«المشروعات النّهضيّة» في الماضي، ومتوخياً الاستدلال بإرهاصات المثقّفين والمفكرين، وهي تبحث عن مخرج من «إشكاليّة التّمية». وهذا يعود بنا - من جديد - إلى فصول هذا الكتاب ومباحثه؛ لنخلّص إلى إيجاز نقول فيه: (دون «ثقافة علميّة» متفاعلة مع «القاعدة الجماهيريّة» الواسعة، ودون «تأسيس ثقافي» يحتضن «تفاعلات العصر»، ودون «رؤية تنمويّة» تصنع «الاستجابة» الفاعلة لـ «التّحدّي» القائم؛ أقول: دون كلّ ذلك - مجتمعاً - لن نستطيع «المجتمعات العربيّة» أن تزعم أنّها استفادت من أخطاء الماضي، ووظفت كامل مواردها، وحفّزت كلّ طاقاتها، واستنفرت جميع قدراتها، واستخلصت لمشروع «التّمية والرّقي» أفضل عقولها).

٨ - ٩ الخاتمة :

لن يُنكر علينا أحدٌ إذا قلنا إنّ أقصى الشّرائح القابضة على سُفوح «الفكر اليساري» المتمرّد بطبيعته وخصائصه، وإنّ أقصى الشّرائح الجاثمة على تلال «الفكر اليميني» المتشدد بمنطلقاته وغاياته؛ كلّها - دون استثناء - تلتقي حول رؤية جامعة لكلّ أطرافها وألوانها، وهي أنّ «الفكر العلمي» هو عماد «الحياة المعاصرة»، وأنّ «الحركة العلميّة - التّقنيّة» هي الصّانعة لعناصر القوّة والهيمنة والنّفوذ التي هي - بالضرورة - المطالب المحوريّة التي تتصارع لتحقيقها تلك الشّرائح المتضادة، وهي الغايات التي تتنافس على إنجازها تلك التّوجّهات المتباينة.

تلك حقيقةٌ بدهيةٌ على المُستوى العَالَمِيّ، فنجدُ في «المُجتمعات الغَرَبِيَّة» -بتاريخها وتفاعلاتها وتجارِبها - أنَّ «العِلْمَ الطَّبيعيَّ» لم يكنْ فقط قادِراً على إطلاقِ ثَوْرَةٍ صِناعِيَّةٍ وإنتاجِيَّةٍ ومَعْرِفِيَّةٍ كَاسِحَةٍ، ولكنّه أيضاً غَيَّرَ من طبيعَةِ عُلُومِهِم الإنسانيَّة، وفَلَسَفَاتِهِم الوَضْعِيَّة، ومفاهيمِهِم الحَرَكيَّة. إنَّ الصِّراعَ التَّاريخيَّ - في «ثقافة الغرب» - بين «الدين والعِلْم»، دَفَعَ بفلاسفَتِها ومُنظِّرِها إلى الاستِنْجَادِ بـ«الفِكرِ العِلْمِيّ» لحَلِّ إشْكَالاتِهِم وصِراعاتِهِم، وراحوا يَسْتَعِيرُونَ مُصْطَلحاتٍ ومفاهيمَ من رِحَابِ «الفِكرِ العِلْمِيّ» لِيُؤْصِّلُوا اجْتِهَادَاتِهِم الوَضْعِيَّة، وأحياناً يُلَوِّنُونَ أعْنَاقَ «النُّصوصِ العِلْمِيَّة» بِشَكْلِ قَسْرِيٍّ فَجَّ كما هو الحال مع «الفَلَسَفَةِ الماركسيَّة» و«الفِكرِ الليبراليِّ» و«التَّوجُّهاتِ الإلْحادِيَّة».

ذلك على صعيدِ «المُجتمعات الغَرَبِيَّة» وثقافتِها الغَازِيَةِ الغَالِبَةِ، وأمَّا على صعيدِ «المُجتمعات العربيَّة»، فالقضيةُ أَكْثَرُ إلْحاحاً وأشدَّ وضوحاً؛ فأكْثَرُ الليبراليِّين ليبراليَّةً، وأَشْرَسُ الحداثيِّين حَدَاثَةً، يَلْتَقُونَ - بالضرورة - مع أَعْتَى المُتَشَدِّدين وأَعْنَتِ المُتَزَمِّتين في أنَّ مَصَالِحَ الأوطانِ تَرْتَبِطُ مُباشرةً بمدى قُدْرَةِ مُجتمعاتِهِم على «تَطْوِيعِ العلوم» و«توطِينِ التَّقْنِيَّة». كُلُّ الأطْيافِ - دونِ اسْتِثْناءٍ - تُؤَكِّدُ أَنَّها تَتَشَدَّدُ تَحْقِيقَ «مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ»؛ وهو «حالةُ مُجْتَمَعِيَّة» لا تَتَحَقَّقُ إلَّا عندما يُصْبِحُ «المُجْتَمَع» قادِراً على اكْتِسَابِ «المَعْرِفَةِ العِلْمِيَّة» والتَّقْنِيَّاتِ الحديثةِ وإنتاجِها، وتَنْمِيَةِ الإِمْكَاناتِ والمَوَارِدِ وتَطْوِيرِها، وتَأْسِيسِ آليَّاتِ قَادِرَةٍ على توظيفِ المعارِفِ بحيويَّةٍ، والمُحَافَظَةِ على المُكْتَسَبَاتِ بكفاءة. وفي هذا السِّياقِ يَصِفُ عبد العزيز التَّوَيْجَرِي طُمُوحَ التَّعاونِ بين الدُّولِ الأَعْضاءِ في «مُنْظَمَةِ التَّعاونِ الإِسْلامِيّ» في ميادينِ «العلوم والتَّقْنِيَّة» بأنَّه: (ضرورةٌ من ضروراتِ الانتقالِ من مَرَحَلَةِ الضَّعْفِ والقُصُورِ إلى مَرَحَلَةِ يَمْتَلِكُ فيها العَالَمُ الإِسْلامِيّ شُرُوطَ القُوَّةِ والتَّفُوقِ والتَّقَدُّمِ، فالتَّعاونُ في هذا المجالِ الحيويِّ على جميعِ المُستوياتِ وعبرَ مُخْتَلَفِ القَنَواتِ هو الأساسُ في إِرْساءِ «القَاعِدَةِ العِلْمِيَّة» بما يُمَهِّدُ السَّبِيلَ لإِيجادِ «البِيئَةِ العِلْمِيَّة» التي تَتَبَلَّوَرُ في مُحِيطِها «الثَّقَافَةُ العِلْمِيَّة» التي هي النُّوَاةُ الأولى لـ«المُجْتَمَعِ العِلْمِيّ»^(١٠٢).

إذا «مُجْتَمَعُ المَعْرِفَةِ» «حالةُ مُجْتَمَعِيَّة»، لا تَتَأَصَّلُ ولا تَسْتَقِرُّ إلَّا عندما تَتَوَافَرُ شُرُوطُ «مُنَاخِ عِلْمِيٍّ» عامٍّ، وأهمُّها - على الإطلاق - ذلك «الشَّرْطُ الثَّقَافِيّ» المُتَمَثِّلُ في «ثقافةٍ

عِلْمِيَّةٌ»، ووَغْيِ مُعَاصِرٍ، يَدْفَعَانِ فِي حُرْكَةٍ دَوَّوبَةٍ نَحْوَ تَفَاعُلَاتٍ مُجْتَمَعِيَّةٍ مُتَوَافِقَةٍ مَعَ زَمَنِهَا، وَمُتَّسِقَةٍ مَعَ طَبِيعَةِ مُشْكَلاتِهَا، وَمُتَنَاغِمَةٍ مَعَ تَطَلُّعَاتِ أَجْيَالِهَا، وَمُتَصَالِحَةٍ مَعَ قِيَمِ مُجْتَمَعِهَا، بِصِفَتِهَا مُتَطَلِّبًا جَوْهَرِيًّا لـ«التَّوَاؤْمِ الاجْتِمَاعِيِّ»؛ فَلَا تَكُونُ الْأُمَّةُ مُتَطَفِّلًا ثَقِيلًا عَلَى مَوَائِدِ الْآخَرِينَ تُعَانِي مِنْ حَالَاتِ الدُّهُولِ وَالْانْكَفَاءِ وَالْانْبِهَارِ وَالْإِحْبَاطِ وَالْانْبِطَاحِ.

تلك التَّطَلُّعَاتُ الْمُجْتَمَعِيَّةُ نَحْوُ «التَّئْمِيَّةِ»، وَالْأَهْدَافُ الْوِطْنِيَّةُ نَحْوُ «النَّهْضَةِ»، الَّتِي تَجْمَعُ بَيْنَ مُخْتَلَفِ الْأَطْيَافِ الْفِكْرِيَّةِ، تَسْتَطِيعُ أَنْ تَكُونَ حَاضِنَةً وَطْنِيَّةً رَحْبَةً تَسْتَمِدُّ الدَّفْعَ وَالْحَيَوِيَّةَ مِنْ حِوَارٍ شَامِلٍ عَلَى «أَرْضِيَّةِ التَّئْمِيَّةِ»، وَمَعَايِيرِهَا الْمَوْضُوعِيَّةِ، وَمُقْتَضِيَاتِهَا الْعَمَلِيَّةِ، وَلَنْ يَتَحَقَّقَ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا اسْتَنَدَ إِلَى قَاعِدَةٍ صُلْبَةٍ مِنْ «الثَّقَافَةِ الْعِلْمِيَّةِ» الْقَادِرَةِ عَلَى فَرْزِ الزَّائِفِ مِنَ الِاعْتِبَارَاتِ، وَنَبْذِ الْغَثِّ مِنَ الطُّرُوحَاتِ، وَتَعْمِيقِ «التَّوَافُقِ التَّنْمُوِيِّ» نَحْوَمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْجَمِيعُ مِنْ أَهْمِيَّةِ حَاسِمَةٍ لِقَضَايَا «تَوْطِينِ التَّقْنِيَّةِ»، وَنَشْرِ «الْعِلْمِ»، وَتَحْفِيزِ «الْإِنْتِاجِ»، وَتَفْجِيرِ مَنَابِعِ الْقُوَّةِ. وَأَمَّا أَوْلَئِكَ الَّذِينَ يُرَاهِنُونَ عَلَى بِنَاءِ كِيَانَاتٍ عِلْمِيَّةٍ شَامِخَةٍ مُسْتَنِدَةٍ إِلَى «فِرَاقٍ ثَقَافِيٍّ»، فَإِنَّهُمْ يَلْهَثُونَ وَرَاءَ سَرَابٍ فِي صَحَرَاءٍ قَاحِلَةٍ؛ فَالْتَّجَرِبَةُ الْإِنْسَانِيَّةُ، وَطَبِيعَةُ «الْعَقْلِ الْبَشَرِيِّ»، تُؤَكِّدَانِ أَهْمِيَّةَ وَجُودِ «الْوَسْطِ الثَّقَافِيِّ» الْمَلَائِمِ؛ لِكَيْ تَسْتَقِرَّ عَمَلِيَّةُ «التَّخْصِيبِ الْعِلْمِيِّ» فِي التَّفَاعُلَاتِ الْعَامَّةِ، وَتَرْسَخَ «مَقَوِّمَاتُ الْعِلْمِ» فِي النَّسِيجِ الْمُتَنَوِّعِ لِلْمُجْتَمَعِ.

وَأَمَّا الْمُضْجِكُ الْمُبْكِي فِي حَالِ «الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ»، فَهُوَ عَوْدَتُهَا الْمُتَكَرِّرَةُ - بَعْدَ قَرْنَيْنِ مِنَ الشَّدِّ وَالْجَذْبِ حَوْلَ «مَشْرُوعِ النَّهْضَةِ» وَ«قَضِيَّةِ التَّئْمِيَّةِ» - إِلَى صِرَاعَاتِهَا الْقَدِيمَةِ، وَدَوَائِرِهَا الْمُغْلَقَةِ، وَجَدَلِهَا الْعَبَثِيِّ، وَأَسْئَلَةِ «الْانْبِهَارِ وَالْاجْتِرَارِ»، بَيْنَمَا تَقْبَعُ «الثَّقَافَةُ الْعِلْمِيَّةُ»، بِكُلِّ مَا تَحْمِلُهُ مِنْ عَقْلَنَةٍ وَأَفَاقٍ وَإِمْكَانَاتٍ، فِي أَسْفَلِ قَائِمَةِ الْأَوَلَوِيَّاتِ، وَأَدْنَى اعْتِبَارَاتِ «التَّئْمِيَّةِ». لَقَدْ أَهْمَلَ «الْخِطَابُ الثَّقَافِيُّ الْعَرَبِيُّ» «الْمَنْظُورَ التَّنْمُوِيِّ» فِي حَيَاةِ الْإِنْسَانِ، وَانْصَرَفَ إِلَى تَكْرِيسِ شِعَارَاتٍ فَضْفَاضَةٍ، وَتَأْجِيجِ انْفِعَالَاتٍ مُنْفَلِتَةٍ، تُرِيدُ أَنْ تُتَقَدَّ الْعَالَمَ بِأَسْرِهِ، وَلَكِنَّهَا تَفْشَلُ - ابْتِدَاءً - فِي إِنْقَازِ نَفْسِهَا وَتَطْوِيرِ حَيَاتِهَا وَتَصْحِيحِ مَسَارَاتِهَا. وَهَكَذَا نَجِدُ أَنَّ الْغَائِبَ الْوَحِيدَ عَنِ السَّاحَةِ هُوَ ذَلِكَ «الْمَنْظُورُ» الْقَادِرُ عَلَى امْتِلَاكِ رُؤْيَا فَاعِلَةٍ تَتَحَرَّكُ فِي اتِّجَاهِ «الْمُسْتَقْبَلِ»، وَتُؤَازِنُ بَيْنَ «الْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ»،

وتأخذُ بالأسبابِ في تفاعلاتٍ تُعرفُ طبيعةَ عَصْرِهَا؛ فتكونُ «الحركةُ التَّمْوِيَّةُ» - بكلِّ مُعطياتِها وضوابطِها - هاجساً مُقيماً يحتلُّ مساحته وألويته في الجُهودِ الثقافيَّة، والاهتماماتِ الفكريَّة، والإبداعاتِ الإنسانيَّة، والتفاعلاتِ المؤسَّسيَّة.

ولإيماننا بحتميةِ السُّنَنِ الكونيَّة؛ فإنَّه لن يكونَ هناكَ مَخْرَجٌ من هذا «المأزق» إلاَّ عبْرَ الاهتمامِ بـ«قضايا الإنسان» بدلاً من الانشغالِ بـ«مهارات اللسان»، ولن تتقدَّم الأمةُ إلاَّ بالانصرافِ إلى البناءِ والتَّعميرِ عوضاً عن الفتنَةِ والتَّدْميرِ، ومن البدْهيِّ أن مثلاً هذه «الرؤية» لا يُمكنُ أن تتحقَّقَ إلاَّ في إطارِ «ثقافةٍ تَمْوِيَّةٍ» تتغلَّغلُ في «النسيجِ الاجتماعيِّ» والحياةِ اليوميَّة والفكرِ السَّائد.

وبإيجازٍ أختِمُ بما ختمَ به تشارلز سنو مُحاضرتَه الشهيرة في «جامعة كامبردج» ببريطانيا - في عام ١٩٥٩ م - وهو يطرحُ رؤيته لـ«إشكاليَّة الثقافتين»: (ألم يَحِنِ الوقتُ للبدءِ في العمل؟ إنَّ الأمرَ الخطيرَ أنَّنا تَرَبَّيْنَا على الاعتقادِ بأنَّنا نَمْلِكُ كُلَّ الوقتِ الموجودِ في العالم، ولكنَّا في الواقعِ لا نَمْلِكُ إلاَّ وقتاً قصيراً. إنَّه وقتٌ بلغَ من القِصرِ درجةً لا أَجْرُو على تخمينِها) (٣٢).



ثَبُتَ الْمَرَاJع

أ) الْمَرَاJعُ الْعَرَبِيَّةُ وَالْأَجْنَبِيَّةُ :

١. محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩م.
٢. مالك بن نبي، شروط النهضة، دار الفكر (دمشق)، ١٩٨٥م.
3. Bernard Lewis, What Went Wrong?, Oxford University Press, 2002.
٤. سليم البستاني: «افتتاحيات مجلة الجنان البيروتية»، ١٨٧٠-١٨٨٤، إعداد وتحقيق: يوسف قزما خوري، (جزءان)، دار الحمراء للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
٥. أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٧٩م.
٦. زل. ليفين، الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر، ترجمة: بشير السباعي، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨م.
٧. شبيب أرسلان، لماذا تأخر المسلمون؟.. ولماذا تقدم غيرهم؟، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٣١م.
٨. مسعود ضاهر، مجلة «شؤون عربية»؛ عدد خاص بعنوان: «العرب والقرن الحادي والعشرين: حصاد قرن ورؤية مستقبل»، العدد ١٠٤، الأمانة العامة للجامعة العربية، ديسمبر ٢٠٠٠م.
٩. مجموعة من الباحثين، دراسات التنمية العربية: الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م.
١٠. غازي عبد الرحمن القصيبي، التنمية: الأسئلة الكبرى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.

١١. مجموعة من الباحثين العرب، التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.
١٢. أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، عالم المعرفة، العدد ٥٧، سبتمبر ١٩٨٢م.
13. «What is Science?», presented at the fifteenth annual meeting of the National Science Teachers Association, in New York City (1966), published in The Physics Teacher, Vol. 7, issue 6 (1969).
١٤. راشد المبارك، نحو استراتيجية وطنية لنشر الثقافة العلمية، الملتقى الثقافي - العلمي (أوراق العمل)، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، ١٤٢٧/٤/٤هـ (٢٠٠٦/٥/٢م).
١٥. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢م، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية.
١٦. أحمد موصلي - لؤي صافي، جذور أزمة المثقف في الوطن العربي، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢م.
١٧. طه حسين، مستقبل الثقافة في مصر، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
١٨. أحمد صدقي الدجاني وآخرون، المثقف العربي: همومه وعطاؤه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥م.
١٩. عبد الإله بلقزيز، أسئلة الفكر العربي المعاصر، دار الحوار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، اللاذقية، ٢٠٠١م.
٢٠. زكي نجيب محمود، هذا العصر وثقافته، دار الشروق، القاهرة، ١٩٧٧م.
٢١. محمد جابر الأنصاري، العرب والسياسة: أين الخل؟ (جذر العطل العميق)، دار الساقى، بيروت، ١٩٩٨م.
٢٢. نجيب عيسى، مجلة «الفكر العربي»، العدد ٤٥، معهد الإنماء العربي، بيروت، آذار ١٩٨٧م.
٢٣. خضر الشيباني، الثقافة العلمية: القضية الغائبة، جريدة الرياض السعودية، ١٤٢٢/٣/٧هـ، ١٤٢٢/٣/١٥هـ، ١٤٢٢/٣/٢٢هـ، ١٤٢٢/٤/٣هـ.
٢٤. خضر الشيباني، إشكالية التنمية والإعلام العلمي، مجلة أهلاً وسهلاً (الخطوط الجوية السعودية)، العدد الثامن، السنة ٢٧، أغسطس ٢٠٠٣م.
٢٥. راشد المبارك، قراءة في دفاتر مهجورة، دار أبي حيان، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

٢٦. محمود أبو سليمان، أزمّة العقل المسلم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي (فيرجينيا)، ١٩٩٤م.
٢٧. تيري إيجلتون، فكرة الثقافة، ترجمة: ثائر أديب، دار الحوار، اللاذقية، ٢٠٠٠م.
٢٨. مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٤م.
٢٩. حسين مؤنس، الحضارة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير ١٩٧٨م.
٣٠. سلامة موسى، الثقافة والحضارة، مجلة الهلال، القاهرة، ديسمبر ١٩٢٧م.
٣١. مجموعة من الكتاب، نظرية الثقافة، ترجمة: د. علي سيد الصاوي، عالم المعرفة، العدد ٢٢٣، يوليو ١٩٩٧م.
32. C.P.Snow, The Two Cultures, Cambridge University Press, Canto Edition, 1993.
٣٣. مالك بن نبي، الثقافة والأزمّة الثقافية في العالم العربي، جريدة الشرق الأوسط، ١٩٩٧/٧/١٧م.
٣٤. خضر الشيباني، خلفية وقضايا المفاهيم العامة للثقافة العلمية والتقنية، ورقة عمل مقدمة إلى «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - تونس» (أليكسو) في إطار مشروع إعداد «إستراتيجية نشر الثقافة العلمية والتقنية في الوطن العربي»، ٢٠٠٣م.
٣٥. إستراتيجية نشر الثقافة العلمية والتقنية في الوطن العربي، «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - تونس» (أليكسو)، ٢٠٠٦م.
٣٦. إبراهيم البليهي، كيف تكونت الثقافة العربية؟، جريدة الرياض السعودية، ١٤٢٧/٣/٢٥هـ.
٣٧. علي أومليل، سؤال الثقافة: الثقافة العربية في عالم متحوّل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٥م.
٣٨. زكي نجيب محمود، هموم المثقفين، دار الشروق، القاهرة/بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م.
٣٩. علي حبيش، الموجة الثالثة وقضايا البقاء، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يونيو ٢٠٠٥م.
٤٠. مقدمة ابن خلدون، دار الفكر.
٤١. برهان غليون - سمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩م.
٤٢. خضر الشيباني، هل العولمة مأزق دائم؟، جريدة المدينة السعودية، ١٤٢٣/٧/٢٢هـ، ١٤٢٣/٨/١هـ، ١٤٢٣/٨/٨هـ.

٤٣. محمد محفوظ، العَوْلَةُ وتحوّلاتُ العالم، المَرْكز الثّقافيّ العربيّ، بيروت، ٢٠٠٣م.
44. Glenn T. Seaborg, A Scientist Speaks Out (A Personal Perspective on Science, Society and Change), World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd., Singapore, 1996.
٤٥. خضر الشيباني، بين ثقافة التّغيير وتغيير الثقافة، جريدة المدينة السّعوديّة، ٢٣/١١/١٤٢٥هـ.
46. Robert Hazen, Why should you be scientifically literate?. Bioscience, December 2002.
47. Michel Seres, Conversations on Science, Culture and Time, The University of Michigan Press, 1995.
٤٨. إبراهيم البليهي، إعادةُ تَكوِين الثقافة العربيّة، جريدة الرياض السّعوديّة، ٢٠/٣/١٤٢٨هـ.
٤٩. عبد الله الغدّامي، النّقدُ الثّقافيّ: قِراءةٌ في الأنساق الثّقافيّة العربيّة، المَرْكز الثّقافيّ العربيّ، الدّار البيضاء، ٢٠٠٠م.
٥٠. عبد الله الغدّامي، المَوْقفُ من الحَدَاثَةِ ومَسَائِلُ أُخْرَى، مطابع دار البلاد، جدة، ١٩٨٧م.
٥١. مقولة مشهورة تُنسَبُ إلى الشّاعر الحطيئة.
٥٢. خضر الشيباني، العَقْلُ العربيّ: تَرميمٌ أم إعادةُ بِناء؟، جريدة المدينة السّعوديّة، ١١/١/١٤٢٨هـ، ١٨/١/١٤٢٨هـ.
٥٣. حسن صعب، تحدّثُ العَقْلُ العربيّ، دار العِلْم للملايين، ١٩٦٩م.
٥٤. خضر الشيباني، ثقافتنا العَوْرَاءُ و«ثقافة الثقافة»، جريدة المدينة السّعوديّة، ٢١/٨/١٤٢٥هـ.
٥٥. خضر الشيباني، «المُثَقَّفُ العربيّ» تحت الحِصَار، جريدة المدينة السّعوديّة، ١/٣/١٤٢٣هـ.
٥٦. خضر الشيباني، اللونُ البَاهِتُ في الكلمة العربيّة، جريدة المدينة السّعوديّة، ٢٨/١٢/١٤٢٥هـ.
٥٧. خضر الشيباني، المثقّفون العرب والبُعْدُ الغائب، مجلّة الفيصل السّعوديّة، العدد ٢٢٨، أكتوبر/نوفمبر ١٩٩٥م.
٥٨. خضر الشيباني، غِيَابُ «البُعْدِ الرَّابِعِ» في حياة العرب، جريدة المدينة السّعوديّة، ١/٤/١٤٢٩هـ.

٥٩. محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م.
٦٠. خضر الشيباني، «إشكالية التراث والحداثة» من منظور علمي، محاضرة في «مُنْتَدَى الجمعة» في دار الأستاذ معتوق شلبي، الرياض، ١٩/١٠/١٤٢٧هـ.
٦١. كريم الوائلي، تناقضات الحداثة العربية، موقع د. كريم الوائلي، <http://www.karim-alwaili.com>.
٦٢. أدونيس، زمن الشعر، دار العودة، بيروت، ١٩٨٣م.
٦٣. أدونيس، النص القرآني وآفاق الكتابة، دار الآداب، بيروت، ١٩٩٣م.
٦٤. أدونيس، فاتحة لنهايات القرن، دار العودة، بيروت، ١٩٩٣م.
٦٥. طه عبد الرحمن، روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، ٢٠٠٦م.
٦٦. حسن الهويل، ملحق الرسالة، جريدة المدينة السعودية، ٢٠/٦/١٤٢٣هـ.
٦٧. محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر (دراسة تحليلية نقدية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٩٩م.
٦٨. رواه أحمد ومسلم.
٦٩. رواه أحمد.
٧٠. أحمد زويل، عصر العلم، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
٧١. يوسف أبا الخيل، العقل العربي بين المعيارية والموضوعية، جريدة الرياض السعودية، ١١/١٠/١٤٢٩هـ.
٧٢. خضر الشيباني، العقل العربي: مجرد لحظة أنفعال، جريدة المدينة السعودية، ٤/١/١٤٢٨هـ.
٧٣. خضر الشيباني، طلاسّم الثقافة العلمية: أين المخرج؟، جريدة المدينة السعودية، ٢٠/٦/١٤٢٩هـ.
٧٤. علي الوردي، وعّاظ السلاطين، شركة دار الوراق للنشر المحدودة، لندن، ٢٠٠٩م.
٧٥. فلاح سعيد جبر، مشاكل نقل التكنولوجيا «نظرة إلى واقع الوطن العربي»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

٧٦. عمر الخطيب، الإعلام التّنموي، دار العلوم للطباعة والنّشر، الرّياض، ١٩٨٤م.
٧٧. زهير الكرّم، العلم ومُشكلات الإنسان المعاصر، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨م.
٧٨. خضر الشيباني، شروط التّأهيل لـ «مجتمع المعرفة»، ورقة عمل مُقدّمة في «المؤتمر السّعودي الدّولي للثقافة العلميّة ٢٠١٣م» المنعقد في «مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتّقنية» بالرياض في الفترة ٣ - ٧ جمادى الآخرة ١٤٣٤هـ، الموافق ١٣ - ١٧ أبريل ٢٠١٣م.
٧٩. خضر الشيباني، البَحْثُ عن المُثَقَّف التّنموي، جريدة المدينة السّعوديّة، ١٤٢٨/٦/٢٥هـ.
٨٠. خضر الشيباني، نحو المصالحة مع العلوم والتّقنية، جريدة المدينة السّعوديّة، ١٤٢٦/٤/١٦هـ، ١٤٢٦/٤/٢٣هـ، ١٤٢٦/٤/٣٠هـ، ١٤٢٦/٥/٦هـ.
٨١. عبد الله بن بيّه، توازن الضّروقات، جريدة عكاظ السّعوديّة، ١٤٣٤/٩/١٦هـ.
٨٢. محمد صلاح الدّين، عن الجهاد والسيادة والمُستقبل، جريدة المدينة السّعوديّة، ١٤٢٦/٢/٢٠هـ.
٨٣. التّقرير العالمي لمنظمة اليونسكو، من مُجتمع المعلومات إلى مُجتمع المعرفة، ٢٠٠٥م.
٨٤. حسن صعب، تحدّث العقل العربي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٩م.
٨٥. أنطونيوس كرم، العرب أمام تحديات التّكنولوجيا، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٢م.
86. Bertrand Russell, The Impact of Science on Society, Unwin Ltd, London, 1985.
٨٧. أحمد شوقي، العلم: ثقافة المُستقبل، المكتبة الأكاديميّة، القاهرة، ١٩٩٣م.
88. J.D.Bernal, Science in History, Vol.3, Penguin Books Ltd, London, 1969.
89. Bernard Dixon, What is Science For?, Penguin Books Ltd. London, 1976.
٩٠. ماهر إسماعيل صبري - محب محمود كامل، التّنوّر التّقني: مفهومه وسُبل تحقيقه، مجلّة العلوم والتّقنية، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتّقنية، الرّياض، العدد ٥٥، سبتمبر ٢٠٠٠م.
٩١. مجلّة «الفكر العربي»، العدد الأوّل، معهد الإنماء العربي، بيروت، يونيو ١٩٧٨م.
٩٢. عبد الرحمن المحسني، أثر التّقنية على التّكوين الفكريّ الذي يصنّع النّص، جريدة الوطن السّعوديّة، ١٤٢٩/٦/٩هـ.

93. Lloyd W. Taylor, Physics: the Pioneer Science, Volume 1, Dover Publications, 1959.
94. Science for all Americans, The American Association for the Advancement of Science, Oxford University Press, New York, 1989.
٩٥. عبد الكريم بن أعراب، نُشْرُ الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ وَالتَّقْنِيَّةِ فِي الجَزَائِر: دِرَاسَةُ مِيدَانِيَّة، الاجْتِمَاعِ العَرَبِيِّ بِشَأْنِ إِسْتِرَاطِيَجِيَّةِ نُشْرِ الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ وَالتَّقْنِيَّةِ فِي الوَطَنِ العَرَبِيِّ، القَاهِرَة، ٢٨-٣٠/١٠/٢٠٠٢م.
٩٦. خُضْرُ الشَّيْبَانِي، شُرُوطُ اعْتِبَارِ «مَشْرُوعِ المَلِكِ عَبْدِ اللَّهِ» بِوَابَةِ دُخُولِ التَّعْلِيمِ السَّعُودِيِّ إِلَى «مُجْتَمَعِ المَعْرِفَةِ»، مَجَلَّةُ المَعْرِفَةِ، وَزَارَةُ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ السَّعُودِيَّةِ، العَدَدُ ١٤٩، أَغْسُطُسُ ٢٠٠٧م.
٩٧. خُضْرُ الشَّيْبَانِي، الثَّقَافَةُ النَّمْطِيَّةُ وَالتَّفَكُّيرُ العِلْمِيُّ، جَرِيدَةُ المَدِينَةِ السَّعُودِيَّةِ، ١٤٢٥/٧/١هـ.
٩٨. دِفْيِدُ رَزْنِيك، أَخْلَاقِيَّاتُ العِلْمِ، تَرْجَمَةُ: عَبْدِ النُّورِ عَبْدِ المَنْعَمِ، عَالَمُ المَعْرِفَةِ، العَدَدُ ٣١٦، الكُوَيْت، يُونِيُو ٢٠٠٥م.
٩٩. مَجْمُوعَةٌ مِنَ البَاحِثِينَ العَرَبِ، العِلْمُ وَالتَّكْنُولُوجِيَا فِي الوَطَنِ العَرَبِيِّ: الوَاقِعُ وَالتَّطَوُّعُ، المَوْسَسَةُ العَرَبِيَّةُ لِلدِّرَاسَاتِ وَالنَّشْرِ، بِيْرُوت، ٢٠٠٢م.
١٠٠. مُحَمَّدُ عَلِي نَصْر، رُؤْيَا مُسْتَقْبَلِيَّةٌ لِلتَّرْبِيَةِ العِلْمِيَّةِ فِي عَصْرِ المَعْلُومَاتِيَّةِ وَالمُسْتَحْدَثَاتِ التَّكْنُولُوجِيَّةِ، المَوْتَمَرُ العِلْمِيُّ الرَّابِعُ: (التَّرْبِيَةُ العِلْمِيَّةُ لِجَمِيعِ)، الجَمْعِيَّةُ المِصْرِيَّةُ لِلتَّرْبِيَةِ العِلْمِيَّةِ، الإِسْمَاعِيلِيَّة، ٧/٣١ - ٨/٣ - ٢٠٠٠م.
١٠١. خُضْرُ الشَّيْبَانِي، طَلَا سُمُّ الثَّقَافَةِ العِلْمِيَّةِ: مَا هُوَ المُحْتَوَى؟، جَرِيدَةُ المَدِينَةِ السَّعُودِيَّةِ، ١٤٢٩/٦/١٣هـ.
١٠٢. عَبْدِ العَزِيزِ التَّوَيْجَرِي، الإِصْلَاحُ العِلْمِيُّ: الطَّرِيقُ إِلَى المُسْتَقْبَلِ، جَرِيدَةُ الشَّرْقِ الأَوْسَطِ، ٢٠٠٤/٧/٢٠م.
١٠٣. مَجْمُوعَةٌ مِنَ البَاحِثِينَ العَرَبِ، الثَّقَافَةُ العَرَبِيَّةُ: أَسْئَلَةُ التَّطَوُّرِ وَالمُسْتَقْبَلِ، مَرْكَزُ دِرَاسَاتِ الوَحْدَةِ العَرَبِيَّةِ، بِيْرُوت، ٢٠٠٣م.
١٠٤. مُحَمَّدُ الرَّمِيحِي، سِنْدُوتَشُ الإِعْلَامِ الخَلِيجِيِّ، صَحِيفَةُ البَيَانِ الإِمَارَاتِيَّةِ، ١٣/٢/٢٠٠٧م.

١٠٥. عبد العزيز السماري، وأحلَّ عُقْدَةً من لساني، جريدة الجزيرة السَّعُودِيَّة، ١٠/٤/١٤٣٠ هـ.
١٠٦. عبد العزيز التويجري، مَشْرُوعُ النُّهوضِ باللغة العربيَّة: مَشْرُوعُ أُمَّة، جريدة الحياة، ١٨/٤/٢٠٠٩ م.
١٠٧. خضر الشيباني، هل نَحْتَاجُ إلى آينشتاين عربيٍّ؟، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ١٢/٣/١٤٢٢ هـ، ١٩/٣/١٤٢٢ هـ.
108. Arthur Koestler, The Act of Creation, Hutchinson of London, 1976.
١٠٩. خضر الشيباني، إِشْكَالِيَّةُ التُّرَاثِ وَالْحَدَاثَةِ: أينَ الخَلَلُ؟، مُحَاضِرَةٌ فِي «مَرْكَزِ حَمْدِ الْجَاسِرِ الثَّقَافِيِّ»، الرِّيَاض، ٢٩/١/١٤٣٦ هـ.
١١٠. خضر الشيباني، ألبرت آينشتاين في «عام العجائب»، مجلَّة أَهْلًا وَسَهْلًا (الخطوط الجوية السَّعُودِيَّة)، العدد ١٢، ديسمبر ٢٠٠٥ م.
111. Craig Rusbult, Einstein's Theory of Relativity should be called a Theory of Invariance, , 2007, <http://www.asa3.org/ASA/education/views/invariance.htm>.
112. Francis Fukuyama, End of History and the Last Man, Simon and Schuster, 2006.
١١٣. خضر الشيباني، «نَهايةُ التَّاريخ»: بين «حالة الانبهار» و«نَشْوَةِ الانْتِصَارِ»، مقالٌ مَنْشُورٌ فِي كِتَابِ «نَهايةُ التَّاريخ: تحتِ مِجْهَرِ الفِكرِ العربيِّ» للدكتور عبد العزيز قاسم، العبيكان للنَّشر، ١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧ م).

ب) مقالات منشورة للمؤلف:

- الطريق إلى «المُعْجزة السعودية»، مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية بجدة، العدد ٦٢١، أغسطس ٢٠١٢م.
- «رأس المال الجريء» وسِرْبَالُ المجانين، مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية بجدة، مايو ٢٠١٢م.
- سوق الأسهم و«قانون حفظ الطاقة»، مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية بجدة، يونيو ٢٠١٢م.
- «ريادة الأعمال» بين الجامعات والقطاع الخاص، مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية بجدة، نوفمبر ٢٠١١م.
- الحوار بين «القطاع الخاص» و«اقتصاد المعرفة»، مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية بجدة، أكتوبر ٢٠١١م.
- المدخل إلى «الإصلاح الاقتصادي»، مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية بجدة، مايو ٢٠١١م.
- الأطباق الطائرة و«مُنْتدى التنافسية»، مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية بجدة، أبريل ٢٠١١م.
- التفكير خارج الصندوق، مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية بجدة، يناير ٢٠١١م.
- هل يحتاج القطاع الخاص إلى «ثقافة»؟، مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية بجدة، ديسمبر ٢٠١٠م.
- ستيفن هوكينج ومَأْزِقُ المَلَا حِدَة، جريدة الرياض السعودية، ٢٧ ذو القعدة ١٤٣١هـ.
- اقتصاد «المسيار»، مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية بجدة، أكتوبر ٢٠١٠م.
- القطاع الخاص و«حجر الفلاسفة»، مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية بجدة، سبتمبر ٢٠١٠م.
- «الإدارة» على الطريقة الفيزيائية، مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية بجدة، أغسطس ٢٠١٠م.

- بين المصطلح والمعيار، مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية بجدة، يوليو ٢٠١٠م.
- أحضروا الذهب من الشمس، مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية بجدة، يونيو ٢٠١٠م.
- «التنافسية»: المفهوم القديم المتجدد، مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية بجدة، مارس ٢٠١٠م.
- مسطرة «العولة» وأبعادها الحقيقية، مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية بجدة، فبراير ٢٠١٠م.
- «القطاع الخاص» و«مجتمع المعرفة»، مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية بجدة، يناير ٢٠١٠م.
- قراءة في «ثقافة المبادرة»، مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية بجدة، ديسمبر ٢٠٠٩م.
- الناشرون العرب... إلى أين؟، جريدة المدينة السعودية، ٨ ذو القعدة ١٤٣٠هـ (٢٧ أكتوبر ٢٠٠٩م).
- «كاوست»: جزيرة معزولة أم فرصة واحدة؟، جريدة المدينة السعودية، ٢٤ شوال ١٤٣٠هـ (١٣ أكتوبر ٢٠٠٩م).
- «جامعة الملك عبد الله»: المنظور التّموي، جريدة المدينة السعودية، ١٧ شوال ١٤٣٠هـ (٦ أكتوبر ٢٠٠٩م).
- جامعة الملك عبد الله: القيمة الأساس، جريدة المدينة السعودية، ١٠ شوال ١٤٣٠هـ (٢٩ سبتمبر ٢٠٠٩م).
- «لغة الضاد» و«المجمع» و«التّمية المستدامة»، جريدة المدينة السعودية، ٢٥ شوال ١٤٣٠هـ (١٥ سبتمبر ٢٠٠٩م).
- «السؤال الحائر» مع الإعلاميين وبينهم، جريدة المدينة السعودية، ٢٧ شعبان ١٤٣٠هـ (١٨ أغسطس ٢٠٠٩م).
- «سؤال المواطن» و«التّوافق التّموي»، جريدة المدينة السعودية، ٢٠ شعبان ١٤٣٠هـ (١١ أغسطس ٢٠٠٩م).
- الحصاد قبل الزرع، جريدة المدينة السعودية، ٢٥ ربيع الثاني ١٤٣٠هـ (٢١ أبريل ٢٠٠٩م).
- «قيم التّمية» لا تستعدي أحداً، جريدة المدينة السعودية، ١٨ ربيع الثاني ١٤٣٠هـ (١٤ أبريل ٢٠٠٩م).

- هل التَّحْدِي عَصِيٌّ عَلَى الْأُمَّة؟، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ١١ ربيع الثاني ١٤٣٠هـ (٧ أبريل ٢٠٠٩م).
- «الثَّقَافَةُ الْعِلْمِيَّة»: نصيرُ الجميع، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ٢٠ ربيع الأول ١٤٣٠هـ (١٧ مارس ٢٠٠٩م).
- خِطَابُ مَفْتُوحٍ إِلَى وزير الثقافة، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ١٣ ربيع الأول ١٤٣٠هـ (١٠ مارس ٢٠٠٩م).
- «الثَّقَافَةُ التَّنْمُوِيَّة» لِيَسْتِ «ثَقَافَةُ التَّنْمِيَّة»، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ٢٢ صفر ١٤٣٠هـ (١٧ فبراير ٢٠٠٩م).
- «التَّعْلِيمُ الْعَامُّ» بَيْنَ ثَقَافَتَيْنِ، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٠هـ (٢٣ يونيو ٢٠٠٩م).
- «التَّعْلِيمُ» بَيْنَ «الْخَفِيِّ» وَ«الْخَافِي»، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ١٦ جمادى الآخرة ١٤٣٠هـ (٩ يونيو ٢٠٠٩م).
- «التَّعْلِيمُ الْعَامُّ»: ظَالِمًا وَمُظْلَمًا، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ٩ جمادى الآخرة ١٤٣٠هـ (٢ يونيو ٢٠٠٩م).
- «الْإِعْلَامُ التَّنْمُوِيُّ»: هل من بديل؟، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ٢ جمادى الآخرة ١٤٣٠هـ (٢٦ مايو ٢٠٠٩م).
- فِي خُضْمِ الْجَلْبَةِ: أَيْنَ «الْمُثَقَّفُ التَّنْمُوِيُّ»؟، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ٤ ربيع الثاني ١٤٣٠هـ (٣١ مارس ٢٠٠٩م).
- «الْمَسْئُولِيَّةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ» وَ«السُّؤَالُ الثَّقَافِيُّ»، مجلَّةُ التَّجَارَةِ، الْغُرْفَةُ التَّجَارِيَّةُ الصَّنَاعِيَّةُ بجَدَّة، يناير ٢٠٠٩م.
- أدونيس و«الْعِلْمُ التَّجْرِيْبِيُّ»، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ١٨ ذُو الْحِجَّةِ ١٤٢٩هـ (١٦ ديسمبر ٢٠٠٨م).
- أَيُّهَا «الْعَقْلُ»... مَنْ رَأَى؟، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ٤ ذُو الْحِجَّةِ ١٤٢٩هـ (٢ ديسمبر ٢٠٠٨م).
- «الْأَمْنُ الْفِكْرِيُّ»: لِمَاذَا نُهْمِلُ «الْمُسْتَقْبَلَ»؟، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ٢٠ ذُو الْقَعْدَةِ ١٤٢٩هـ (١٨ نوفمبر ٢٠٠٨م).

- مجلة «المقتطف»: العودة إلى نقطة الصفر، جريدة المدينة السعودية، ٩ رمضان ١٤٢٩هـ (٩ سبتمبر ٢٠٠٨م).
- محاكمة «الإعلام العربي»: بين السم والعسل، جريدة المدينة السعودية، ٢ رمضان ١٤٢٩هـ (٢ سبتمبر ٢٠٠٨م).
- نظرية «الإفلاس الإعلامي»، جريدة المدينة السعودية، ١٨ شعبان ١٤٢٩هـ (١٩ أغسطس ٢٠٠٨م).
- «المسؤولية الاجتماعية»: القطاع الخاص والشباب، جريدة المدينة السعودية، ٢٦ رجب ١٤٢٩هـ (٢٩ يوليو ٢٠٠٨م).
- كيف أفلحنا في ظلم أبنائنا وبناتنا؟، جريدة المدينة السعودية، ١٩ رجب ١٤٢٩هـ (٢٢ يوليو ٢٠٠٨م).
- مفارقات «الثورة الجينية» و«الثورة الجينية»، جريدة المدينة السعودية، ١٢ رجب ١٤٢٩هـ (١٥ يوليو ٢٠٠٨م).
- «المعلومات الخافية» وليس «المنهج الخفي»، جريدة المدينة السعودية، ٢٧ جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ (١ يوليو ٢٠٠٨م).
- «الوسطية» الحياتية وفيزياء «المرونة»، جريدة المدينة السعودية، ٢٩ جمادى الأولى ١٤٢٩هـ (٣٠ يونيو ٢٠٠٨م).
- مسكنة هي مجتمعات «العلم والتقنية»، جريدة المدينة السعودية، ٨ جمادى الأولى ١٤٢٩هـ (١٢ يونيو ٢٠٠٨م).
- إشكالية التراث والحداثة: «التوافق التأموي» هو الحل، جريدة المدينة السعودية، ١ جمادى الأولى ١٤٢٩هـ (٥ يونيو ٢٠٠٨م).
- الثقافة: «خطة استفزاز» أم «نهج تنمية»، جريدة المدينة السعودية، ٩ ربيع الثاني ١٤٢٩هـ.
- «المسألة الثقافية» و«الحث الكهرومغناطيسي»، جريدة المدينة السعودية، ٢٤ ربيع الأول ١٤٢٩هـ.
- ثنائية «العقل العربي»: إما «الاستبداد» وإما «الفوضى»، جريدة المدينة السعودية، ٣ ربيع الأول ١٤٢٩هـ.

- رسائل من «مُنْتَدَى التَّنَافُسِيَّة»، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ٢٨ محرَّم ١٤٢٩هـ.
- جَلْدُ الذَّات: داءٌ أم دواء، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ١٤ محرَّم ١٤٢٩هـ.
- الهروب من ساحة «الإعلام التَّنَمُوي»، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ٦ محرَّم ١٤٢٩هـ.
- نحو «غزو ثقافي» من نوع جديد، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ٣٠ ذو الحِجَّة ١٤٢٨هـ.
- من «المُعْجزة الماليزيَّة» إلى «المُعْجزة السَّعُودِيَّة»، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ٢٣ ذو الحِجَّة ١٤٢٨هـ.
- جامعة الملك عبد الله: الأُسْئَلَةُ المُلِحَّةُ فِي الْوَاقِعِ التَّنَمُوي، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ٣ ذو القعدة ١٤٢٨هـ، ١٠ ذو القعدة ١٤٢٨هـ.
- الإستراتيجية الثقافيَّة: نحو «عَقْلَنَة الثقافة»، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ٢٦ شَوَّال ١٤٢٨هـ.
- مُراجعاتُ الإسلاميين وأزْمَةُ «الثَّقافة التَّنَمُويَّة»، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ١٩ شَوَّال ١٤٢٨هـ.
- الإستراتيجية الثقافيَّة: أيُّ ثقافة نُريد ؟، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ١٢ شَوَّال ١٤٢٨هـ.
- «سبوتنك»: الشَّعْرُ دِيوانٌ... والعِلْمُ ميزان، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ٦ رمضان ١٤٢٨هـ.
- بين «الإستراتيجيات الكُبرى» و«التَّفاصيل الصَّغيرة»، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ١٥ شعبان ١٤٢٨هـ.
- في انتظار «الجَنِّي»، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ١٥ شعبان ١٤٢٨هـ.
- أزمَةُ المُثَقَّف: فَعَلَ... يَفْعَلُ... فِعْلاً، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ٨ شعبان ١٤٢٨هـ.
- أين نحن من «مُعْجزة التَّرْجمة» ؟، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ٣ رجب ١٤٢٨هـ.
- «اليونسكو»: شَفِيعٌ لِحماية «اللغة العربيَّة»، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ١٨ جمادى الثانية ١٤٢٨هـ.
- «التُّراث» و«الحَدَاثَةُ» و«النَّظريَّة النَّسْبِيَّة»، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ٢٥ جمادى الثانية ١٤٢٨هـ.
- ملفُّ «الإرْهاب» والبَحْثُ عن «التَّوْازُن الجديد»، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ١١ جمادى الثانية ١٤٢٨هـ.
- بين «العلوم الطَّبِيعِيَّة» و«الإنْسانيَّة»: صِرَاعٌ أم إِبْدَاعٌ ؟، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ١٩ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ.
- ملفُّ الإرْهاب و«ثقافة العِلْم»، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ١٣ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ.
- قِرَاءَةٌ فِي «مَشْرُوعِ الملك عبد الله لتطوير التَّعليم العام»، جريدة المدينة السَّعُودِيَّة، ٢٨ ربيع الثاني ١٤٢٨هـ.

- «مؤسسة الفكر العربي» وسؤال التعليم، جريدة المدينة السعودية، ١٤ ربيع الثاني ١٤٢٨هـ.
- الدعاة: التحرك في اتجاه التنمية، جريدة المدينة السعودية، ٢٧ ذو الحجة ١٤٢٧هـ.
- التنمية المستدامة: رؤية ثقافية - اجتماعية، جريدة المدينة السعودية، ٢٠ ذو الحجة ١٤٢٧هـ.
- هل يحتاج الأعداء إلى مؤامرة؟، جريدة المدينة السعودية، ٧ ذو الحجة ١٤٢٧هـ.
- إشكالية «التراث والحداثة» من منظور علمي، جريدة المدينة السعودية، ٧ ذو القعدة ١٤٢٧هـ، ١٤ ذو القعدة ١٤٢٧هـ، ٢١ ذو القعدة ١٤٢٧هـ، ٢٨ ذو القعدة ١٤٢٧هـ.
- «البندول الفكري» والوسطية، جريدة المدينة السعودية، ١٢ شعبان ١٤٢٧هـ.
- الطبيعة الاقتصادية للعلوم والتقنية، جريدة المدينة السعودية، ٥ شعبان ١٤٢٧هـ.
- الحضارة الغربية: حالة أنهار ووقف تأمل، جريدة المدينة السعودية، ١٥ جمادى الثانية ١٤٢٧هـ.
- نحو «المواطنة التنموية»، جريدة المدينة السعودية، ١ جمادى الثانية ١٤٢٧هـ.
- نحو إستراتيجية وطنية للثقافة العلمية، جريدة المدينة السعودية، ١١ ربيع الثاني ١٤٢٧هـ، ١٨ ربيع الثاني ١٤٢٧هـ، ٢٥ ربيع الثاني ١٤٢٧هـ، ٣ جمادى الأولى ١٤٢٧هـ.
- متى تتكلم العربية العلم؟، جريدة المدينة السعودية، ٢٧ ربيع الأول ١٤٢٧هـ.
- متى يتكلم العلم العربية؟، جريدة المدينة السعودية، ٢٠ ربيع الأول ١٤٢٧هـ.
- «أسلمة العلوم»: الموقف بعد ١١ سبتمبر، جريدة المدينة السعودية، ١٥ محرم ١٤٢٧هـ.
- قانون نيوتن الاجتماعي، جريدة المدينة السعودية، ١٧ ذو الحجة ١٤٢٦هـ.
- المشهد الثقافي: حوار مع زكي نجيب محمود، جريدة المدينة السعودية، ١١ ذو القعدة ١٤٢٦هـ، ١٨ ذو القعدة ١٤٢٦هـ، ٢٥ ذو القعدة ١٤٢٦هـ، ٣ ذو الحجة ١٤٢٦هـ.
- يا أهل الثقافة: لقد ولّى زمن الجاحظ، جريدة المدينة السعودية، ٤ ذو القعدة ١٤٢٦هـ.
- أحمد زويل و«المراكز المضيئة»، جريدة المدينة السعودية، ٩ شوال ١٤٢٦هـ، ١٦ شوال ١٤٢٦هـ.
- زغلول النجار و«الاعتداء في التأويل»، جريدة المدينة السعودية، ٢٣ رمضان ١٤٢٦هـ.
- المغناطيسية: من «الفيزيائي» إلى «الاجتماعي»، جريدة المدينة السعودية، ١ رمضان ١٤٢٦هـ، ٨ رمضان ١٤٢٦هـ، ١٥ رمضان ١٤٢٦هـ.

- فيزياء المجتمع: الدلالات والأبعاد، جريدة المدينة السعودية، ٢٣ شعبان ١٤٢٦هـ.
- ثقافة... وثقافة، جريدة المدينة السعودية، ١٠ شعبان ١٤٢٦هـ.
- «التفاعل المتسلسل»: من الفيزيائي إلى الاجتماعي، مجلة أهلاً وسهلاً، الخطوط السعودية، السنة ٢٩، العدد ٧، يوليو ٢٠٠٥م.
- «الطيف»: من الفيزيائي إلى الاجتماعي، مجلة أهلاً وسهلاً، الخطوط السعودية، السنة ٢٩، العدد ٥، مايو ٢٠٠٥م.
- فوكوياما... وياما... ياما، جريدة المدينة السعودية، ٤ رجب ١٤٢٦هـ، ١١ رجب ١٤٢٦هـ.
- عن الجهاد والسيادة والاستقلال، جريدة المدينة السعودية، ٩ ربيع الثاني ١٤٢٦هـ.
- صندوق البحث العلمي: العربية أمام الحصان، جريدة المدينة السعودية، ٥ صفر ١٤٢٦هـ.
- بين «ثقافة المستقبل» و«مستقبل الثقافة»، جريدة المدينة السعودية، ٢٣ ذو القعدة ١٤٢٥هـ، ٣٠ ذو القعدة ١٤٢٥هـ.
- الإصلاح الاقتصادي والانتماء العلمي، جريدة المدينة السعودية، ٦ رمضان ١٤٢٥هـ.
- ملتقى المثقفين و«إشكالية المصطلح»، جريدة المدينة السعودية، ٢٨ شعبان ١٤٢٥هـ.
- العقل العربي: بين التفاؤل والشعوبة، جريدة المدينة السعودية، ٢٢/٧/١٤٢٥هـ.
- ومضات على طريق «الإبداع العلمي»، جريدة المدينة السعودية، ٨/٧/١٤٢٥هـ.
- «الإصلاح العلمي» و«السهل الممتنع»، جريدة المدينة السعودية، ١٧/٦/١٤٢٥هـ.
- خالد الفيصل والإستراتيجية المطلوبة، جريدة المدينة السعودية، ٣/٦/١٤٢٥هـ.
- أمريكا التي نشتمها: ما هو الحل؟، جريدة المدينة السعودية، ٤/٥/١٤٢٥هـ.
- هجرة الأدمغة: بين لطم الخدود وغياب البؤد، جريدة المدينة السعودية، ٢٠/٤/١٤٢٥هـ.
- السياسة الوطنية للعلوم والتقنية: البيئة المناسبة، جريدة المدينة السعودية، ٢٠/٤/١٤٢٥هـ.
- إستراتيجية للثقافة: هل نحن جادون؟، جريدة المدينة السعودية، ١٣/٤/١٤٢٥هـ.
- «المأزق الثقافي»: إلى متى؟، جريدة المدينة السعودية، ١٤/١١/١٤٢٤هـ.
- في «الحوار الوطني»، جريدة المدينة السعودية، ١٦/٤/١٤٢٤هـ.
- «أسلمة العلوم»: ترف أم ضرورة، مجلة أهلاً وسهلاً، الخطوط السعودية، السنة ٢٧، العدد ١٢، ديسمبر ٢٠٠٣م.

- «إشكالية التنمية» و«الإعلام العلمي»، مجلة أهلاً وسهلاً، الخطوط السعودية، السنة ٢٧، العدد ٨، أغسطس ٢٠٠٣ م.
- «وادي عبقر» و«الإبداع العلمي»، جريدة المدينة السعودية، ١٢/٨/١٤٢٢ هـ، ٢٠/٨/١٤٢٢ هـ.
- في انتظار الولادة، جريدة المدينة السعودية، ٨/٦/١٤٢٢ هـ.
- حوار التنمية، جريدة المدينة السعودية، ١٦/٥/١٤٢٢ هـ.
- مطرقة وسندان للدول النامية، جريدة المدينة السعودية، ٤/٤/١٤٢٢ هـ.
- الأمن العلمي، جريدة المدينة السعودية، ٦/٢/١٤٢٢ هـ، ١٢/٢/١٤٢٢ هـ.
- الكلامولوجيا والتكنولوجيا، جريدة المدينة السعودية، ٢٧/٢/١٤٢٢ هـ، ٥/٢/١٤٢٢ هـ.
- الإعلاميون و«الإعلام العلمي»، جريدة المدينة السعودية، ٢٧/١٢/١٤٢٢ هـ، ١١/٤/١٤٢٣ هـ.
- الثقافة العلمية: مفتاح التقنية، مجلة العلوم والتقنية، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، العدد ٥٥، شهر رجب ١٤٢١ (سبتمبر ٢٠٠٠ م).
- «الإعلام العلمي»: الدور الغائب، مجلة أهلاً وسهلاً، الخطوط السعودية، السنة ٢٣، العدد ٩، سبتمبر ١٩٩٩ م.
- فوكوياما... وياما... ياما!، مجلة الإمامة السعودية، العدد ١٤٥٢، ١٩ ذو الحجة ١٤١٧ هـ.
- التفكير العلمي و«الإبداع العلمي»، مجلة أهلاً وسهلاً، الخطوط السعودية، أغسطس ١٩٩٧ م.
- قيود الهوية وسلاسل التاريخ، مجلة الإمامة السعودية، العدد ١٤٤٥، ٢٢/١٠/١٤١٧ هـ.
- الجامعات بين نمطية التفكير والانقياد للمستورد، مجلة الإمامة السعودية، العدد ١٤٣٧، ١٨/٨/١٤١٧ هـ.
- وعي الأرقام والمعلومات، مجلة الإمامة السعودية، العدد ١٤٣٣، ١٩ رجب ١٤١٧ هـ.
- التنمية في التعليم، مجلة الإمامة السعودية، ٥/٧/١٤١٧ هـ.
- لغة الضاد تستغيث، مجلة الإمامة السعودية، ١٤، ٢١ جمادى الآخرة ١٤١٧ هـ.
- عن «المنهج العلمي»، مجلة أهلاً وسهلاً، الخطوط السعودية، العدد الرابع، السنة الثانية، محرم ١٣٩٩ هـ.

مَسْرَدُ الْأَعْلَامِ

فيما يلي حَصْرٌ للأعلام الذين وَرَدَتْ أَسْمَاؤُهُمْ فِي الْكِتَابِ، وَتَعْرِيفٌ مُوجَزٌ بِهِمْ:

(أ)

إبراهيم البليهي	كاتبٌ سعوديٌّ، وعضو «مجلس الشورى» السعوديّ.
إبراهيم العيسوي	أكاديميٌّ وخبيرٌ اقتصاديٌّ مصريٌّ، والمستشار بـ«معهد التخطيط القومي» في مصر.
أبو حيان التّوحّيدي	فيلسوفٌ وأديبٌ من أعلام القرن الرابع الهجريّ.
أحمد زويل	عالمُ الكيمياء المعروف، والحائزُ على «جائزة نوبل في الكيمياء» لعام ١٩٩٩م.
أحمد صدقي الدّجانيّ	كاتبٌ ومؤرّخٌ فلسطينيٌّ رأس «المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم» بـ«منظمة التحرير الفلسطينية».
أحمد موصلي	أكاديميٌّ لبنانيٌّ وباحثٌ في شؤون الحركات الإسلاميّة.
إدوارد تايلور (Edward Taylor)	أكاديميٌّ بريطانيٌّ، ومن أبرز الدارسين لظاهرة «الثقافة»، ويُعتَبَرُ أحدُ مؤسّسي «علم الإنسان» (الأنثروبولوجيا).
أدونيس	الشاعر الحداثيّ المعروف.
آرثر كوستلر (Arthur Koestler)	روائيٌّ وكاتبٌ بريطانيٌّ من أصلٍ مجريّ.
أرنولد توينبي (Arnold Toynbee)	المؤرّخ البريطانيّ المعروف.

أرغيري إيمانويل (Arghiri Emanuel)	اقتصادي فرنسي من أصل يوناني.
أسامة عبد الرحمن	أكاديمي وكاتب وشاعر سعودي، وأحد أبرز المهتمين بـ«معضلة التنمية» في العالم العربي.
إسماعيل صبري عبد الله	أكاديمي واقتصادي مصري، تقلد عدة مناصب وزارية في مصر.
إسماعيل سراج الدين	كاتب مصري مهتم بقضايا «التنمية»، وعمل نائباً لرئيس البنك الدولي بواشنطن.
ألبرت آينشتاين (Albert Einstein)	عالم الفيزياء المعروف.
أنطونيوس كرم	أكاديمي وكاتب لبناني متخصص في «الاقتصاد»، ومهتم بقضايا «التنمية».
أنور عبد الملك	كاتب وأكاديمي مصري حائز على «جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية» في مصر لعام ١٩٩٦م.
أنيس صايغ	كاتب وأكاديمي فلسطيني، وعمل رئيساً لمركز الأبحاث الفلسطيني بـ«منظمة التحرير الفلسطينية».
أوزوالد سبنجلر (Oswald Spengler)	مؤرخ وفيلسوف ألماني.
(ب)	
برنارد لويس (Bernard Lewis)	أكاديمي ومؤرخ أمريكي من أصل بريطاني، ومن أبرز المهتمين بالدراسات الشرقية.

برهان غليون	أكاديمي وكاتب سوري وأستاذ «علم الاجتماع السياسي» في «جامعة السوربون» بفرنسا.
بول ريكور (Paul Ricoeur)	أكاديمي وفيلسوف فرنسي.
(ت)	
تشارلز سنو (C.P.Snow)	عالم كيمياء وروائي بريطاني، اشتهر بكتابه الموسوم «الثقافتان» الصادر في عام ١٩٦٥م.
توماس إليوت (T.S.Eliot)	أديب وشاعر وناقد بريطاني من أصل أمريكي.
تيري إيجلتون (Terry Eagleton)	أكاديمي وأديب وناقد بريطاني.
كونراد وودنجتون (C.H.Waddington)	أكاديمي وفيلسوف بريطاني.
(ج)	
جلين سيبورج (Glenn Seaborg)	عالم وأكاديمي أمريكي، وحائز على «جائزة نوبل في الكيمياء» لعام ١٩٥١م.
جمال الدين الأفغاني	العالم الأفغاني المشهور، ويعتبر أحد أبرز أعلام الفكر الإسلامي المجددين، وأحد الأعلام البارزين في «حركة النهضة» في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي في مصر.
جورج سارتون (George Sarton)	أكاديمي وباحث أمريكي من أصل بلجيكي، ومتخصص في «العلوم الطبيعية والرياضيات»، ويعتبر مؤسس «علم تاريخ العلوم»، وعمل أستاذاً لـ «تاريخ العلوم» في «جامعة هارفارد»، وأبرز أعماله كتابه الموسوم «مقدمة لتاريخ العلم» ذو الثلاثة أجزاء.

(ح)	
حازم القرطاجني	شاعرٌ وأديبٌ من أهل «قرطاجنة» بالأندلس، عاش في القرن الرابع عشر الميلادي.
حسن الهويل	أكاديميٌ وأديبٌ وكاتبٌ سعودي.
حسن صعب	أكاديميٌ ودبلوماسيٌ وإعلاميٌ لبنانيٌ أسَّس «ندوة الدراسات الإنمائية» في عام ١٩٦٤م.
(د)	
دافيد رزنيك (David B. Resnik)	أكاديميٌ أمريكيٌ مهتمٌ بـ«أخلاقيات العلوم»، وحاصلٌ على درجة «الدكتوراه في الفلسفة»، ودرجة «الدكتوراه في القانون».
دافيد لاندز (David S. Landes)	أكاديميٌ أمريكيٌ، عمل أستاذاً للاقتصاد والتاريخ في «جامعة هارفارد»، وله مؤلفاتٌ في «تاريخ الاقتصاد» نالت حظاً من المدح والنقد.
(ر)	
راشد المبارك	أكاديميٌ سعوديٌ جمع بين «العلم الطبيعي» والأدب والفلسفة، وله عدَّةُ مؤلفاتٍ فكريةٍ وعلميةٍ، كما أن له إسهاماته في الشعر، وهو أحد أبرز مناصري «الثقافة العلمية» في العالم العربي، واشتهر بندوته الثقافية الأسبوعية التي عُرفت بـ«الأحدية».
رفاعة رافع الطهطاوي	الأزهريُّ المعروف، وأحد قادة «النهضة العلمية» في مصر في مُنتصف القرن التاسع عشر الميلادي.

رمزي زكي	اقتصادي مصري، وحائز على «جائزة الدولة في الاقتصاد والمالية العامة» في مصر.
روبرت ماكنمارا (Robert McNamara)	وزير الدفاع الأمريكي الأسبق.
روبرت هيزن (Robert Hazen)	أكاديمي أمريكي، وعالم في مجال «علوم الأرض والتعدين».
ريتشارد فاينمان (Richard Feynman)	أكاديمي وفيزيائي أمريكي، ساهم في تطوير «القنبلة النووية» في أمريكا خلال الحرب العالمية الثانية، وحائز على «جائزة نوبل في الفيزياء» لعام ١٩٦٥م.
ريموند ويليامز (Raymond Williams)	أكاديمي وروائي وناقد بريطاني.
رينيه ماهيو (Rene Maheu)	أكاديمي فرنسي، والمدير الأسبق لـ «منظمة اليونسكو».
(ز)	
زكي نجيب محمود	المفكر المصري المعروف.
زهير الكرمي	إعلامي أردني، اشتهر بتقديم البرنامج الوثائقي «العلم والحياة».
زين العابدين الركابي	أكاديمي وإعلامي سعودي.

(س)	
سلامة موسى	صحفيٌّ وكاتبٌ مصريّ، ومن أبرز دُعاة «العُلمانيّة» و«تحرير المرأة» و«الاشتراكيّة» في مصر، وأحد مؤسّسي «المجمّع المصريّ للثقافة العلميّة» في عام ١٩٣٠م.
سليم البستانيّ	كاتبٌ وصحفيٌّ لبنانيّ، عاش في النّصف الأخير من القرن التّاسع عشر الميلاديّ، وساهم مع والده في تحرير «دائرة المعارف: قاموس عام لكل فنّ ومطلب».
(ش)	
شاكر مصطفى	مُؤرّخٌ وأديبٌ سوريّ، شغل منصب وكيل «جامعة دمشق»، وتقلّد عدّة مناصب دبلوماسية، كما شغل منصب «وزير الإعلام» بسوريا، وعمل أستاذًا للتّاريخ والدراسات الإسلاميّة بـ«جامعة الكويت».
شكيب أرسلان	سياسيٌّ وكاتبٌ وشاعرٌ ومُؤرّخٌ لبنانيّ، اشتهر بلقب «أمير البيان»، ومن مؤلّفاته كتاب «لماذا تأخّر المسلمون؟، ولماذا تقدّم غيرهم؟».
(ص)	
صوما بوجودة	أكاديميٌّ وباحثٌ تربويٌّ لبنانيّ، وزميلٌ بـ«أكاديميّة العلوم للعالم النّامي» في مدينة «ترييست» بإيطاليا.

(ط)	
طه حسين	الأديبُ المصريُّ المعروف.
طه عبد الرحمن	مُفكِّر وفيلسوفٌ مغربيٌّ مُتخصِّصٌ في «المنطق وفلسفة اللغة والأخلاق»، وحائِزٌ على جائِزة «الإسيسكو» في «الفكر الإسلامي والفلسفة» لعام ٢٠٠٦م.
طيّب تيزيني	فيلسوفٌ وباحِثٌ سوريٌّ من أنصار «الفكر القومي الماركسي».
(ع)	
عبد الإله بلقزيز	أكاديميٌّ وكاتبٌ مغربيٌّ، حاز في عام ٢٠١٣م على «جائزة السلطان قابوس التقديرية للثقافة والفنون والآداب» في مجال «قضايا الفكر المعاصر».
عبد الحميد أبو سليمان	أكاديميٌّ وباحِثٌ سعوديٌّ، ومؤسِّسُ «المعهد العالمي للفكر الإسلامي» بأمريكا، و«الجامعة الإسلامية العالمية» بماليزيا.
عبد الحميد الكاتب	من أعلام الكتاب في أواخر العصر الأموي، ويعظّم النقاد العرب من منزلته في «الأدب العربي»، فيقولون فيه: «بدأت الكتابة بعبد الحميد، وختمت بابن العميد».
عبد الخالق عبد الله	أكاديميٌّ وكاتبٌ أماراتيٌّ.
عبد الرحمن المحسني	أكاديميٌّ وأديبٌ سعوديٌّ.

عبد الرحمن بن خلدون	المؤرخُ العربيُّ المعروف، ويُعتَبَرُ مؤسِّسَ «عِلْمِ الاجتماع».
عبد الله الغدّامي	أكاديميٌّ وكاتبٌ وناقدٌ سعوديٌّ.
عبد الله القفاري	كاتبٌ سعوديٌّ.
عبد الله بن بيّه	أحد أبرز علماء السُّنة المعاصرين، وأستاذٌ في «جامعة الملك عبد العزيز» في جدّة، وتقلّد عدّة مناصب وزارية في موريتانيا، وحائِزٌ على «جائزة الملك عبد العزيز» من الدرجة الممتازة.
عبد الله النديم	أديبٌ وشاعرٌ مصريٌّ، عاش في النّصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلاديّ، ويُعتَبَرُ «خطيب الثورة العُرابيّة» في مصر.
عبد الله عبد الدائم	أكاديميٌّ وتربويٌّ سوريٌّ، ومن أهمّ المُشغّلين بـ«الفكر القومي العربيّ»، وشغل منصب «وزير الإعلام» ثمّ «وزير التّربية» في سوريا، وحائِزٌ على «جائزة سلطان العويس الثّقافية» في مجال «الدراسات الإنسانيّة والمستقبلية».
عبد العزيز التويجري	أكاديميٌّ وتربويٌّ سعوديٌّ، والمدير العامّ لـ«المنظّمة الإسلامية للتّربية والعلوم والثّقافة (الإيسيسكو)».
عبد العزيز السّماري	كاتبٌ سعوديٌّ.
عبد الغني عبود	أكاديميٌّ وتربويٌّ مصريٌّ.
علي الوردي	عالمُ الاجتماع العراقيّ المعروف.

علي أومليل	أكاديمي مغربي، وباحث في «علم الاجتماع»، وشغل منصب الأمين العام لـ «مُنْتَدَى الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ» بعمّان، وعمل سفيراً للمغرب في القاهرة وبيروت.
علي خليفة الكواري	كاتب قطري، وباحث مهتم بقضايا «التّمية».
علي علي حبّيش	أستاذ كيمياء وتكنولوجيا النسيج بـ «المركز القومي للبحوث» بمصر، وشغل منصب رئيس «أكاديمية البحث العلمي» بمصر، وحائز على «جائزة مبارك للعلوم التكنولوجية المتقدمة» لعام ٢٠٠٤م.
عمر الخطيب	أكاديمي وإعلامي أردني.
(غ)	
غازي القصيبي	أكاديمي وكاتب وشاعر سعودي، تقلّد عدّة مناصب وزارية ودبلوماسية في المملكة العربية السعودية.
(ف)	
فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama)	أكاديمي أمريكي، وباحث في «العلوم السياسيّة»، واشتهر بكتابه الموسوم «نهاية التاريخ والرجل الأخير».
فريدريك تشيلر (Friedrich Schiller)	شاعر وفيلسوف ومؤرّخ ألماني، عاش في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي.
فريدريك جيمسون (Fredric Jamson)	أكاديمي وناقِد أمريكي، ومُنظّر ماركسي.

فلاح سعيد جبر	مُهَنْدِسٌ فَلَسْطِينِيٌّ، شَغَلَ مَنْصِبَ الْأَمِينِ الْعَامِّ لـ «اتِّحَادِ الصَّنَاعَاتِ الْغِذَائِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ»، وَأَحَدُ مُؤَسَّسِي مَجْمُوعَةِ مِنَ الْاتِّحَادَاتِ وَالْهَيَّاتِ مِنْهَا «الاتِّحَادُ الْعَامُّ لِلْمُهَنْدَسِينَ الْفَلَسْطِينِيِّينَ» وَ«اتِّحَادُ الْفِيزِيَاءِيِّينَ وَالرِّيَاضِيِّينَ الْعَرَبِ»، وَعَمِلَ مُسْتَشَاراً لِلدِّرَاسَاتِ وَالْبَحُوثِ فِي «الْجَامِعَةِ الْعَرَبِيَّةِ».
فيكتور هوجو (Victor Hugo)	شَاعِرٌ وَأَدِيبٌ وَرَوَائِيٌّ فَرَنْسِيٌّ، عَاشَ فِي مُنْتَصَفِ الْقَرْنِ الْتَّاسِعِ عَشَرَ الْمِيلَادِيِّ، وَمِنْ أَشْهُرِ رَوَايَاتِهِ «الْبُؤْسَاءُ» وَ«أَحْدَبُ نَوْتَرْدَام».
(ق)	
قسطنطين زريق	أَكَادِيمِيٌّ وَمُؤَرِّخٌ سُورِيٌّ، وَأَحَدُ أَبْرَزِ دُعَاةِ «الْقَوْمِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ».
(ل)	
لؤي صايف	أَكَادِيمِيٌّ أَمْرِيكِيٌّ مِنْ أَصْلِ سُورِيٍّ، وَمُهْتَمٌّ بِقَضَايَا «التَّنْمِيَةِ وَالْحَدَاثَةِ»، وَعَمِلَ مَدِيرًا لـ«الْمَعْهَدِ الْعَالَمِيِّ لِلْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ» بِأَمْرِيكََا.
(م)	
ماثيو أرنولد (Matthew Arnold)	شَاعِرٌ وَأَدِيبٌ وَنَاقِدٌ بَرِيطَانِيٌّ، عَاشَ فِي مُنْتَصَفِ الْقَرْنِ الْتَّاسِعِ عَشَرَ الْمِيلَادِيِّ.
ماكس بلانك (Max Planck)	فِيزِيَاءِيٌّ أَلْمَانِيٌّ، وَمُؤَسَّسُ «نَظَرِيَّةِ الْكَمِّ» فِي الْفِيزِيَاءِ، وَحَائِزٌ عَلَى «جَائِزَةِ نُبُلٍ فِي الْفِيزِيَاءِ» لِعَامِ ١٩١٨ م.

ماكس فيبر (Max Weber)	فيلسوف ألماني، وعالم في الاقتصاد والسياسة، ويعتبر أحد مؤسسي «علم الاجتماع» الحديث.
مالك بن نبي	المفكر الجزائري المعروف.
مايكل سبنس (Michael Spence)	أكاديمي واقتصادي أمريكي، وحائز على «جائزة نوبل في الاقتصاد» لعام ٢٠٠١ م.
مايكل فاراداي (Michael Faraday)	عالم إنجليزي من أبرز علماء الطبيعة، وعاش في القرن التاسع عشر الميلادي، وله الدور الريادي في تأسيس مجال «الكهرومغناطيسية» و«الكهروكيميائية»، ويعرف بـ «أبو الكهرباء».
محمد أزهر سعيد السماك	أكاديمي عراقي متخصص في «الدراسات الجغرافية».
محمد الرميحي	أكاديمي وكاتب كويتي متخصص في «علم الاجتماع السياسي»، ورأس تحرير مجلة «العربي» الكويتية، وشغل منصب الأمين العام لـ «المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب» في الكويت.
محمد الملي	كاتب وصحفي جزائري، التحق بالثورة الجزائرية في عام ١٩٥٥ م، وتقلد منصب «وزير التعليم» في الجزائر، وعمل سفيراً للجزائر في القاهرة، وشغل منصب المدير العام لـ «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)» بتونس.
محمد جابر الأنصاري	أكاديمي وكاتب بحريني، وعضو «المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون» بالبحرين، وحائز على عدد من الجوائز منها «جائزة الدولة التقديرية» في البحرين، و«جائزة سلطان العويس الثقافية» في مجال «الدراسات الإنسانية والمستقبلية».

محمد صلاح الدين	كَاتِبٌ وَإِعْلَامِيٌّ وَنَاشِرٌ سَعُودِيٌّ.
محمد عابد الجابري	المُفَكِّرُ المَغْرِبِيُّ المَعْرُوفُ.
محمد عبده	أَزْهَرِيٌّ وَفَقِيهٌ مِصْرِيٌّ، وَأَحَدُ رَمُوزِ «التَّجْدِيدِ الإِسْلَامِيِّ» فِي العَصْرِ الحَدِيثِ، وَاشْتَرَكَ فِي «الثَّوْرَةِ العُرَابِيَّةِ» فِي مِصْرَ، وَشَغَلَ مَنْصِبَ «مُفْتِي الدِّيَارِ المِصْرِيَّةِ»، وَتَأَثَّرَ بِالإِصْلَاحِيِّ جَمَالِ الدِّينِ الأَفْغَانِيِّ، وَأَصْدَرَا مَعًا جَرِيدَةَ «العُرْوَةُ الوَثْقَى» مِنْ مَنْفَاهِمَا فِي بَارِيسَ فِي عَامِ ١٨٨٤ م.
محمد لبيب شقير	أَكَادِمِيٌّ مِصْرِيٌّ مُتَخَصِّصٌ فِي «الْعُلُومِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِ»، وَتَقَلَّدَ عِدَّةَ مَنَاصِبَ وَزَارِيَّةٍ فِي مِصْرَ، وَشَغَلَ مَنْصِبَ «رَئِيسِ مَجْلِسِ الشَّعْبِ المِصْرِيِّ» فِي أَوَاخِرِ الحَقْبَةِ النَّاصِرِيَّةِ، وَعَمَلَ مُسْتَشَارًا بِ«صَنْدُوقِ النِّقْدِ الدَّوْلِيِّ».
محمد محفوظ	كَاتِبٌ سَعُودِيٌّ.
محمود عبد الفضيل	أَكَادِمِيٌّ وَكَاتِبٌ مِصْرِيٌّ مُتَخَصِّصٌ فِي «الْاِقْتِصَادِ».
محيي الدين صابر	كَاتِبٌ سُوْدَانِيٌّ مُشْتَغَلٌ بِقَضَايَا «التَّنْمِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالثَّقَافَةِ»، وَرَأْسَ تَحْرِيرِ عِدَّةِ صُحُفٍ يَوْمِيَّةٍ فِي السُّودَانِ، وَشَغَلَ مَنْصِبَ «وَزِيرِ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ» بِالسُّودَانِ، وَعَمَلَ مَدِيرًا لـ«الْمُنْظَمَةِ الْعَرَبِيَّةِ لِلتَّرْبِيَةِ وَالثَّقَافَةِ وَالْعُلُومِ (أَلِيكْسُو)» بِتُونِسَ.
مسعود ضاهر	أَكَادِمِيٌّ وَكَاتِبٌ لِبْنَانِيٌّ مُتَخَصِّصٌ فِي «التَّارِيخِ الْاجْتِمَاعِيِّ».

مهاير محمد	رائد «النهضة الماليزية الحديثة» المعروف، ورئيس وزراء ماليزيا الأسبق.
ميشيل سير (Michel Seres)	أكاديمي وكاتب وفيلسوف فرنسي.
(ن)	
نادر فرجاني	أكاديمي وكاتب مصري، رأس فريق تحرير تقارير «التنمية الإنسانية العربية» الصادرة عن «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي».
نبيل علي	كاتب مصري حاصل على الدكتوراه في «هندسة الطيران»، وأحد أبرز خبراء «المعلوماتية» في العالم العربي، وتقلد عدة مناصب في شركات عربية وعالمية في مجال «الحاسوب».
نجيب عيسى	أكاديمي وكاتب وخبير اقتصادي لبناني.
نورمان كامبل (Norman R. Campbell)	أكاديمي وعالم فيزياء بريطاني، اهتم بمجال «فلسفة العلوم».
(ي)	
يوسف أبا الخيل	كاتب سعودي.
يوسف صايغ	أكاديمي وكاتب فلسطيني متخصص في «الاقتصاد السياسي»، وأحد أبرز دعاة «القومية العربية»، وعمل مستشاراً في «منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط» و«الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي».